


# الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا

تصوير

إحمد ياسين

كريم مصلوح

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية






# الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا

محتوى الكتاب لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز



الطبعة الأولى 2014

النسخــة العاديـــة ISBN 978-9948-14-856-2
النسخة الإلكترونية ISBN 978-9948-14-857-9

توجه جميع المراسلات إلى العنوان التالي:
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص. ب: 4567
أبـوظـبي
الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 4044541-9712+
فاكس: 4044542-9712+
E-mail: pubdis@ecssr.ae
Website: http://www.ecssr.ae



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

# الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا

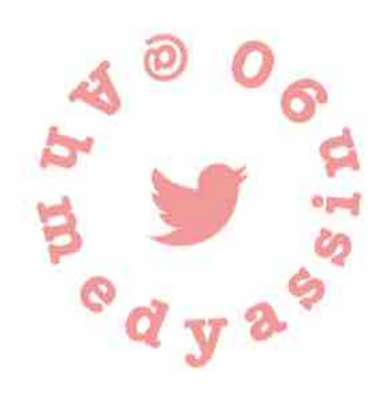
كريم مصلوح

# مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994؛ بهدف إعداد البحوث والدراسات الأكاديمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. ويسعى المركز لتوفير الوسط الملائم لتبادل الآراء العلمية حول هذه الموضوعات، من خلال قيامه بنشر الكتب والبحوث وعقد المؤتمرات والندوات. كما يأمل مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أن يسهم بشكل فعال في دفع العملية التنموية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يعمل المركز في إطار ثلاثة مجالات هي مجال البحوث والدراسات، ومجال إعداد الكوادر البحثية وتدريبها، ومجال خدمة المجتمع، وذلك من أجل تحقيق أهدافه الممثلة في تشجيع البحث العلمي النابع من تطلعات المجتمع واحتياجاته، وتنظيم الملتقيات الفكرية، ومتابعة التطورات العلمية ودراسة انعكاساتها، وإعداد الدراسات المستقبلية، وتبني البرامج التي تدعم تطوير الكوادر البحثية المواطنة، والاهتمام بجمع البيانات والمعلومات وتوثيقها وتخزينها وتحليلها بالطرق العلمية الحديثة، والتعاون مع أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة في مجالات الدراسات والبحوث العلمية.

# المحتويات


@Ahmedyassin90

# المقدمة

أضحت منطقة "الساحل والصحراء" في إفريقيا أحد الفضاءات الأمنية البالغة الأهمية والتعقيد. وقد اكتسبت أهميتها الأمنية هذه، من عناصر متنوعة ومتداخلة جعلتها تخضع لإعادة التقويم. ويبدو أن التمثلات أو التصورات التي شكلتها أوروبا، وخاصة الدول المتوسطية منها؛ بوصفها ذات اتصال مباشر بالمشكلات القادمة من الساحل وإفريقيا عموماً، وتلك التي تعيد رسمها الولايات المتحدة الأمريكية؛ بوصفها فاعلاً كبيراً في إفريقيا، تكشف عن استمرار شيوع تمثلات الغرب عن سواها في هذه المنطقة. وفي مقابل ذلك، فإن الأمم المتحدة ووكالاتها ومنظمات؛ كالاتحاد الإفريقي، تميل إلى ترسيخ نظرة تجمع بين العناصر الإنسانية للمشكلات الساحلية وبين تلك المرتبطة بالعنف، بما فيها الناتجة من النزاعات المسلحة أو الجريمة.

ويتميّز فضاء الساحل والصحراء بفقدانه لتعريفٍ واضح يحدده، وباهتزاز صورة تمثُّله لدى الأطراف المحليين، برغم الاهتمام البحثي الملحوظ مؤخراً بهذه المنطقة. ولم يَصُغْ الاتحاد الإفريقي تعريفاً واضحاً لهذا الفضاء، ولا للتجمعات الإقليمية التي تشترك في جزءٍ من الساحل والصحراء؛ مثل: المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا أو اتحاد المغرب الكبير،[1] وتجَمُّع دول الساحل والصحراء الذي لم يضع تفسيراً واضحاً للحدود الجيوسياسية لهذه المنطقة. وعلى الرغم من ذلك، فقد دفعت التطورات التي عرفتها شمال إفريقيا، وتلك التي تعرفها منطقة السّاحل، بهذا التجمّع، إلى إظهار نوعٍ من إعادة تحديد أولوياته واهتماماته من خلال بعض الاجتماعات التي عقدها، وبعضها واكب أزمة مالي التي تدخلت فيها فرنسا عسكرياً ابتداء من يناير 2013. وفي مقابل ذلك، أخذ الفكر الغربي - برغم تأخّره - يجدد تقويمه للمنطقة ونظرته إليها؛ وهو تقويم له أهميته، وخاصة عندما يعيد تقديم المنطقة في ضوء بعض الحقائق التاريخية؛ كالترابط القديم بين إقليم الصحراء الكبرى وشمال إفريقيا والساحل الممتد من غرب إفريقيا نحو شرقها.

ويلاحظ أن تعريف إقليم الساحل والصحراء، يواجه تحديات منهجية عدة. وأول ما يواجه الباحث حول المنطقة، هو صوغ تعريف دقيق لهذا الإقليم؛ إذ لم تتشكّل صورة متماسكة في البحوث السياسية والأمنية حول هذا الفضاء، كما هو شأن إقليم الشرق الأوسط مثلاً، الذي عَرفَ عُموماً حُدوداً شبه واضحة، برغم نسبيّتها؛ فمنطقة الشرق الأوسط المُمتدة من شرق البحر الأبيض المتوسط حتى إيران واضحة، وتشكل بلدان مثل العراق والأردن وسوريا وإيران مركزها، وهذا يُساعد في تحديد رؤية واضحة عند الانطلاق في أي بحث حول الشرق الأوسط. كما أن إقليم شرق آسيا ومنطقة القرن الإفريقي واضحا المعالم ولكل منهما مركزه. أما إقليم الساحل والصحراء، فمن الصعب الحديث عن وجود مركز له، وهذا يزيد من الصعوبات المنهجية لتحليل الوضعية الأمنية والسياسية في المنطقة. فمن خصائص المركز أو قلب الإقليم أن يكونا مفتاح الولوج إلى المنطقة وتحليلها، وغالباً ما يكون المركز هو قلب النشاط والفعل والتفاعلات. فما قلب إقليم الساحل والصحراء في حالة هذا البحث؟ ولتجاوز ما قد ينتج من هذا الاختلال، يبدو أن منطقة الصحراء الوسطى التي كانت تحت الإدارة الاستعمارية الفرنسية – أي بلاد أزواد والتّبو – من شأنها أن تؤدّي نسبياً وظيفة المركز؛ فكثيراً ما كانت هذه المنطقة بمنزلة القلب الداخلي لنتائج التفاعل التاريخي بين شمال إفريقيا وجنوبها، مع أنها لا تنتج أفعالاً مؤثرة في كلّ الاتّجاهات بما فيه الكفاية.

وبسبب هذا الوضع غير الواضح للساحل والصحراء، ركز الباحثون غالباً على تناول القضايا أو المشكلات الناشئة في منطقة الساحل الإفريقي منفرداً؛ بوصفه مَجالاً جُغرافياً مُستقطِباً للجماعات والمشكلات والمصالح الخارجية، أما هذا الكتاب، فقد كان اختياره تقويم المنطقة الساحلية والصحراوية معاً؛ ولذا، تضمّن عنوانه: "الساحل والصحراء".

ولأن الصحراء تُشكل منطقة واسعة، فإن تقويمها بشكل شامل يجعل المسألة شديدة التعقيد، في غياب مركز نشيط تتمحور فيه المؤثرات الإفريقية الشمالية الصحراوية

والاستوائية. كما أن هذا هو الدافع الذي جَعَل الكتاب يستخدم بكثرة، تعبير "إفريقيا الصحراوية"، الذي نقصد به تأكيد أنّ أهم سمة تطبع هذه المنطقة، طابعها الصحراوي، وهذه السمة مجال لتفاعل إفريقي مترابط الأجزاء، وهي تشمل أيضاً بعض الأجزاء المُتاخمة للصحراء؛ مثل: القرن الإفريقي وخليج غينيا. وعندما تُذكر في الكتاب "القطعة الصحراوية"؛ فالمقصود أنها قطعة ضمن قطع أخرى إفريقية وغرب آسيوية؛ فالقطعة تعني أنها جزءٌ من كل، أو جزء إلى جانب أجزاء أخرى متصلة، وتأخذ ميزاتها وصفاتها.

ويبدو أن هذا الخلل الواقعي الذي لوحِظ في غياب مركز نشيط للساحل والصحراء، يُمكن له أن ينعكس على ترابُط الكتاب؛ ولأجل تدارُك ذلك، تمّت العودة إلى خلفية البحث والأهداف التي سَطّرها، وهي التي من شأنها أن تُساعد الباحث على اعتماد خيارات تعريفية دون غيرها. وبما أن البحث كان انشغاله منذ البداية أن يُقوّم الإقليم تقويماً أمنياً مجالياً شاملاً، بالاستعانة بالأطراف المُحيطين به والذين يتأثرون به بعمق ويؤثرون فيه، فقد رأى الانطلاق من ثلاثة تعريفات متكاملة:

- التعريف التاريخي: عُرف الساحل في الأدبيات التاريخية العربية؛ بوصفه حزام التّماس بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء. كما كانت تُعرف هذه المنطقة ببلاد السودان، غير أن هذه التّسمية يتم التمييز فيها بين السودان الغربي والسودان الشرقي؛ فالأول هو كلّ المجال الذي يمتد من غرب دارفور إلى المحيط الأطلسي بين موريتانيا والسنغال وغامبيا، بينما يشمل السودان الشرقي دارفور وما وراءه شرقاً؛ أي السودان الحالي وأريتريا وإثيوبيا وجيبوتي. وظلّ هذان المحوران – أي الشرقي والغربي – نشيطين وفاعلين، أما الصحراء الوسطى الداخلية، فإنّها لم تُشكّل محوراً بالأهمية نفسها للمحورين الشرقي والغربي، إلا أن التفاعلات الحديثة أخذت تُشكّل مركزاً تاريخياً للصحراء يتأثر بمؤثرات المحورين معاً.

- التعريف الجغرافي: السّاحل شريط جغرافي يمتدُّ من المحيط الأطلسي غرباً إلى البحر الأحمر شرقاً، وتُقدّر مساحته بثلاثة ملايين كلم مربّع. وتُحدد بعض الأبحاث

الجغرافية لنادي الساحل وغرب إفريقيا الملحق بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، كدراسة فيليب هينريغ، بعنوان: «التأثيرات الأمنية للتغير المناخي في الساحل: آفاق سياسية»[2] تلك المنطقة بين خطّي العرض 12° و22°، ويتراوح مناخه بين شبه جاف جنوباً وجاف شمالاً. ويتميز شريط الساحل بهشاشته وفقره، وهو ممطر موسمياً، ويعرف نمواً ديمغرافياً كبيراً، كما يعرف نشاطات اقتصادية زراعية مهمة ومدناً أكثر كثافة. وبحسب الدراسة نفسها، فإن السّاحل يشمل أجزاء من 12 بلداً؛ وهي: جنوب موريتانيا ووسطها، وشمال السنغال، وغامبيا، وجنوب مالي، والنيجر، وتشاد، وأقصى شمال بوركينافاسو، ونيجيريا، ووسط السودان وجنوبه، وأريتريا، وأقصى شمال إثيوبيا، وجيبوتي. وقد لاحظنا في الأبحاث المتعلقة بمنطقة الساحل، تداخُل التحديدات والتعريفات؛ فبعض الدراسات تدمج دولاً كثيرة ضمن هذا المفهوم؛ مثل: الجزائر، أو أقاليم؛ مثل: شمال مالي والنيجر. لكن لا بُد من التنبيه هنا إلى التوظيف الجيوسياسي لمفهوم الساحل والمقصود الجغرافي الدّقيق له، فمن المفاهيم الشائعة: "الساحل الصحراوي" أو "ساحل الصحراء"، وغالباً ما يُقصَد بها البلدان التي تشترك جغرافياً بالساحل والصحراء معاً، غير أننا من الناحية الجغرافية، نجد أن الساحل هو الشريط الذي تمّ تحديده هنا؛ استناداً إلى البحوث الجغرافية والمناخية لمعاهد؛ مثل: "مرصد الساحل والصحراء".

كما أن الصحراء هي المجال الإفريقي المعروف والممتد من الأطلسي إلى البحر الأحمر، يفصله عن المنطقة الاستوائية الجنوبية "حزام الساحل"، وعن البحر الأبيض المتوسط الشريط السهلي المتوسطي الممتد من مصر إلى المغرب، وأيضاً السلاسل الجبلية الحاجزة للمؤثرات الصحراوية في شمال غرب إفريقيا (جبال الأطلس في المغرب، والأطلس الصحراوي في شمال غرب الجزائر، والأطلس التلّي شمال شرق الجزائر وغرب تونس، وجبال نفوسة في ليبيا). ويُلاحَظ أن شمال شرق إفريقيا المتوسطية، تعرف تمدداً للصحراء نحو السواحل المتوسطية نتيجة لوجود شبه خليج واسع في الساحل الليبي. ويتميّز هذا الشريط المتوسطي بطابعه الجاف والحار صيفاً

والمعتدل إلى البارد شتاءً. وتشمل الصحراء الكبرى بلدان: المغرب، والجزائر، وتونس، وليبيا، ومصر، والسودان، وتشاد، والنيجر، ومالي، وموريتانيا؛ وبناء عليه، فإن مفهوم الساحل والصحراء من الناحية الجغرافية، يشمل إقليماً متنوعاً من الناحية المناخية والاجتماعية والثقافية.

- التعريف الجيوسياسي المعاصر: لا بد من التنبيه إلى أن المفهوم السياسي للساحل والصحراء، عرف تمدداً واتساعاً، فهو لم يعد محصوراً في بلدان الساحل والصحراء المعروفة وفقاً للمقصود الجغرافي، وإنما توسّع بحسب إعادة التعريف المتكرّرة للإقليم. ويُلاحَظ أن منظمة "تجمع دول الساحل والصحراء"، تضمّ عدداً من البلدان الإفريقية التي لا يسري عليها المفهوم المُحدّد جغرافياً للساحل والصحراء؛ مثل إفريقيا الوسطى. ويُشار هنا، أن الاتفاقية المعدلة لهذا التجمع - إثر قمة إنجامينا بتشاد في فبراير 2013 - تضمنت ما يُفيد تحديد بلدان التجمع في بلدان الساحل والصحراء والبلدان المُتاخِمة. ومن جهة أخرى، غالباً ما تُقحم الأبحاث السياسية والاقتصادية بلداناً شبيهة سياسياً أو اقتصادياً بباقي بلدان الساحل، أو متفاعلة معه ضمن هذا المفهوم؛ مثل دراسات نُظم الإنتاج في بلدان الساحل التي تدمج هذه البلدان التي تقتسم بعض الخصائص؛ مثل: استخراج المواد الأولية أو زراعة القطن في غرب إفريقيا. يُضاف إلى ذلك، أنّ "تجمّع دول الساحل والصحراء" يعكسُ بدوره هذا المزج بين دول ساحلية صحراوية وأخرى إفريقية متاخمة أو مُجَاورة للساحل، وهو بذلك - أي هذا المزج - يعكس هذه النزعة الجيوسياسية.

وسيأخذ هذا البحث بهذه المعاني التاريخية والجغرافية والجيوسياسية للساحل والصحراء مجتمعةً، مع ترجيح كفّة المفهوم الجيوسياسي؛ إذ لوحظ في أثناء كتابة هذا البحث، أنه لن يكون من المُفيد كثيراً مناقشة الإقليم من الناحية السياسية بِفَصْل التخوم المباشرة للساحل، ومنها: إثيوبيا والصومال وبلدان غرب إفريقيا؛ أي ارتباطه بمحاور عدة مُجاورة أو متاخمة. ووفقاً لهذا المُعطى، فإنه كثيراً ما تعمّدنا الأخذ بالمعنى الأوسع

لمفهوم الساحل والصحراء، غير أنه لا بدّ من التنبيه أيضاً إلى أن البحث لن يتوقف عند هذه التخوم، إلا في السياقات التي تدعم بعض الأفكار المهمة. ويُمكن أن تعرِف المنطقة إعادة تقويم محلية جديدة، يُشارك فيها الأطراف المحليون، فالضغوط المتزايدة تُشجّع على نهج مقاربات متنوّعة.

يتعلّق إقليم الساحل والصحراء، بمنطقة نشأت عليها دول حديثة التكوين - ورثت الحدود من أطراف خارجية - ومتنوعة التشكيلات الداخلية الإثنية والسياسية والمذهبية، وتتخبط في مستويات متدنية من التنمية، بل ينتمي بعضها إلى الدول الأقل نمواً،[3] بحسب تصنيف الأمم المتحدة. وتذكرُ تقارير أممية لعام 2012 مثلاً، أن 16 مليون نسمة من سكان الساحل يُعانون شبَح المجاعة، إضافةً إلى ثمانية ملايين منهم في حاجة إلى معونات عاجلة. وتنبه منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة "فاو"، إلى أن الوضعية الغذائية في الساحل تُنذر بالخطر بسبب نُدْرَة الأمطار والعجز المائي، كما أن إنتاج المنطقة من الحبوب في موسم عام 2011/ 2012، لم يتجاوز 55.4 مليون طن بانخفاض بلغ 8٪ مقارنةً بالموسم الذي سبقه.[4] وإضافةً إلى مستويات التنمية المتدنية في المنطقة، يمكن تحديد عناصر أخرى تدعم استمرار المشكلات الأمنية؛ مثل انعدام الاستقرار السياسي؛ إذ تعرف مُعظم دول المنطقة نُظُماً تتعرّض لانقلابات متوالية أو نزاعات مسلحة جماعية تنْجُمُ عن إجراء عمليات انتخابية أو مواجهات جماعية دينية أو عرقية. وبالمقابل، ثمة بعض الميزات التي تُثير اهتماماً إقليميّاً ودوليّاً في المنطقة، وعلى رأسها توافر كميات من الثروات الطبيعية كالغاز والنفط واليورانيوم والذهب والماس أو توافر مُنتجات أخرى كالقطن.

تتزايد في محيط هذه المنطقة أيضاً بعض الحسابات الدولية وتتجدد، فلم يعد الأمر يتعلق باهتمام الدول المُستعمِرة سابقاً كفرنسا، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية والصين والبرازيل أيضاً، (برغم أن الأخيرة ليس لاهتمامها أبعاد عسكرية في المنطقة). ولا تتميز هذه المنطقة بعوامل جذب عسكرية واضحة، ولكنها مُرشحة لاكتساب عوامل جذب

جيو-اقتصادية بعد اكتشاف كميات متزايدة وجديدة من النفط في غرب إفريقيا، وبتحول دولٍ منها إلى دول غنية بالنفط، وباكتساب بعض بُلدانها أهمية جيوستراتيجية. زيادةً على هذه العناصر، تتحول منطقة غرب إفريقيا إلى إحدى المناطق الغنية في العالم، ولديها إمكانات ديمغرافية تؤهلها لتصبح سوقاً للمنتجات الإقليمية والدولية. كما تتميّز المنطقة بقدرات هائلة لاستخراج الطاقة البديلة عبر أشعة الشمس الساطعة فيها، وهي التي يُمكن أن تُعوّضها عن حاجاتها الأخرى. وأخيراً، تعد المنطقة محوراً لربط إفريقيا جنوب الصحراء بإفريقيا شمال الصحراء، وربط أوروبا بهذه العناصر الجديدة.

يمكن لعناصر الثروة هذه أن تُضيف أبعاداً جديدة وحيوية للاهتمام الإقليمي والدولي بالساحل والصحراء. ولا يمكن فصل هذا الاهتمام عن استراتيجيات البحث عن الموارد في إفريقيا، سواء لدى القوى القديمة أو القوى الناشئة. ويُتيح الولوج إلى الساحل والصحراء بالنسبة إلى القوى الفاعلة فُرَص نسج علاقات مع عدد من البلدان تشترك في الخصائص الجيوستراتيجية والجيو-اقتصادية نفسها. كما يُتيح توثيق العلاقات مع المنطقة استبعاد انفراد طرف دون آخر بالنفوذ فيها. وبرغم جاذبية الساحل والصحراء منذ بدء العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فإنه يجب الإقرار بمحدودية الفاعلين الدوليين في المنطقة؛ فمن النوع التقليدي، هناك فرنسا والاتحاد الأوروبي - الأخير عبر سياسته الإفريقية والأورومتوسطية - وهناك فاعل جديد نسبياً تزايدَ اهتمامه بإفريقيا منذ أواسط العقد الأخير من القرن العشرين، وهو الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث أصبحت الدولة الأكثر فاعلية استراتيجياً في المنطقة، والأكثر قدرة على تفعيل سياسات إقليمية مرتبطة بالمشكلات الأمنية المستجدة، وخاصة مشكلة "الإرهاب". وقد اكتسب الدور الأمريكي زَخَماً قوياً منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، مع تزايد الإعلان عن حركات مسلحة في المنطقة قد تستهدف المصالح الأمريكية والفرنسية والغربية عموماً حالَ تعززت قدراتها.

ويتعلق هذا الأمر بجماعات متنوعة، بعضها مجهول الأهداف والمنطلقات، ولعل التحديات الناجمة عن وجود هذه الجماعات أضحت السمة الأساسية لما يُعرف بمشكلة

الأمن في الساحل الصحراء؛ وفقاً للتأويلات الشائعة. وهذه الجماعات المسلحة منها القديم ومنها الجديد. ويُمكن تصنيفها في هذه المنطقة إلى أصناف عدة، من حيث انتماؤها الجيوسياسي ومنطلقاتها؛ إذ نجد جماعات محلية خالصة، منها حركات الطوارق في شمال شرق مالي أو في شمال النيجر، وحركة تحرير دلتا النيجر، وجبهة تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب "البوليساريو"، وجماعة أهل السُّنة للدعوة والجهاد في نيجيريا "بوكو حرام"...، إلخ. وتتميز هذه الحركات المحلية في أن مشكلاتها السياسية ومعاركها موجهة نحو الحكومات أو نحو الدول.[5] ومن جهة أخرى، اختارت بعض الجماعات منطقة الساحل والصحراء لما يتيحه لها هذا المجال الجغرافي من فرص للمناورة، ومن ميدان خصب للتدريب والاختباء والعمل بعيداً عن شبكات الرقابة الشديدة؛ مثل الحركة الجهادية التي أخذت اسم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وهي التي يظهر أنها تُركز نشاطها على الجزائر وعلى المنطقة الشمالية منها خصوصاً، برغم اتجاهها نحو الجنوب عبر الحدود مع مالي والنيجر وموريتانيا.

أما من حيث المنطلقات، فيمكن الحديث عن حركات متنوعة، ولا بدّ من توخي الحذر في توظيف مفهوم "الإرهاب" في نعت النشاط الجهادي لهذه الحركات؛ إذ إن محدودية الدراية بالمنطقة وبالحجم الحقيقي للجماعات المنتشرة فيها وأهدافها، تدعو إلى النظر من زوايا متعددة إلى المشكلات في المنطقة. والمقصود بالنشاط الجهادي في هذا البحث كل أفعال الاستقطاب والتعبئة والعمليات التي تقوم بها جماعات من مُنطلق أنها نشاطات تعود إلى مسؤولية مقدّسة، ركنها هو الجهاد الذي تتضمنه النصوص الشرعية. غير أن طبيعة هذه النشاطات المتناقضة مع وضعية الإسلام ومستقبله، تجعلها تدخل ضمن خانة الإرهاب؛ أي كل الأعمال التي تستهدف إشاعة الهلع والخوف والاضطراب وسط المدنيين والسكان. وهذا يعني أن توظيف النشاط الجهادي في البحث، ليس المقصود منه تعميمه على كل النشاطات من هذا النوع في دول الساحل، وإنما تلك التي من شأنها تفسير ظاهرة الأمن في المنطقة انطلاقاً من خلفية المسؤولية الشرعية والمقدّسة.

ولا شك أيضاً، أن إطلاق مفهوم إرهاب يجب أن يكون حذراً، والتداخُل والخلط اللذان يقعان اليوم في نعت نشاط جهادي ما بالإرهابي أو بغير الإرهابي، ناتجان من تعدّد الأطراف الذين يتولون تعريف هذه الأفعال وتأويلها. غير أن الشائع هو أن كل الأفعال التي تقوم بها (أ) جماعات مسلّحة محظورة أو أفراد مستقلين، (ب) ومن خلفية فكرية أو أيديولوجية، (ج) وتستهدف إيجاد الاضطراب وزَرْع الخوف عبر القتل والانتقام والتفجير في الأوساط المدنية أو الحكومية، يبدو أنها تُصنّف على كونها إرهابية. ونعت "إرهابي" يُمكن أن يُطلق على كل هذه الأفعال كما هو معروف، من دون تمييز على أساس خلفيتها ومصدرها، كما يُمكن أن تكون نعتاً لمجموعة من النشاطات العسكرية والإجرامية بعضها من فعل الدول، وهذا يَفترض فكّ ذلك الرّبط التلقائي والمُتزايد بين النشاطات الجهادية "الإرهابية" والجماعات الإسلامية، وقراءة النشاط الجهادي ضمن سياقه الاجتماعي والسياسي والنفسي. ويجب التنبيه هنا، إلى أن نعت إرهابي، كثيراً ما جرى استخدامه لأغراض سياسية متناقضة؛ مثل: اتهام جماعات مسلحة سياسية منادية بالاستقلال بالإرهاب شأن حزب العمال الكردستاني في تركيا.

ويمكن التمييز - على الأقل - بين ثلاثة وأربعة من الأنواع من الحركات والجماعات المسلحة في منطقة الساحل والصحراء؛ لتجنّب - ما أمكن - الخلط الوارد في هذا الصّدد:

- أولها، جماعات مسلحة وسياسية محض ولا علاقة لها بالنشاط الجهادي.

- ثانيها، جماعات مسلحة ذات أهداف "جهادية"، ويمكن اعتبار جماعتي القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وبوكو حرام في نيجيريا، أهمها.

- ثالثها، جماعات مسلحة متخصصة في التجارة غير المشروعة، ومنها: تهريب الأشخاص وتهريب الكوكايين والسجائر والسلاح. وهذه غير واضحة المعالم بالنظر إلى كونها تعمل في السر ولا تُعلن عن نفسها، غير أنها تتوفر على شبكات واسعة تنخرط فيها شبكات مافيا دولية. ولا يمنع الوضع من القول بتحالف بعض

الجماعات من الصنفين الأول والثاني أو بعض مجموعاتها مع هذه الجماعات لأجل تحقيق أغراض مالية.

- رابعها، جماعات مسلحة تعمل على القرصنة والسرقة والخطف. ويبدو أن مثل هذه الأفعال يمكن أن تمارسه حركات جهادية كخطف سيّاح - مثلاً - وطلب فدية مقابل إطلاقهم، كما يُمكن أن تُمارسه حركات سياسية مسلحة كالقرصنه في خليج غينيا.

ويبدو أن مثل هذه النشاطات عامل مُشترك بين أغلبية هذه الجماعات. وبالنظر إلى غياب المعلومة والتقارير الدقيقة، لا يجري التمييز بدقة بين مختلف هذه النشاطات، ويتداخل الأمر بين العمليات الجهادية لحركات ذات طابع " إسلامي" مثلاً، مع جماعات أخرى يتركز منطلقها على أهداف أخرى. وتتنبأ بعض الأبحاث والتقارير الاستخبارية بتشبيك بعض الجماعات المُتقاربة الأهداف لنشاطها كالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وبوكو حرام وحركة الدعوة والجهاد في غرب إفريقيا، وتُحذر منها، ومما قد يشكله ذلك من تهديدات أوسع، وتُحذر أحياناً من تشبيك جماعات من هذا الصنف لعلاقاتها مع حركات من أنواع أخرى؛ مثل: التخويف من ارتباط بعض مجموعات أو أفراد جبهة البوليساريو مع عناصر من القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، أو ارتباط القاعدة بجماعات القرصنة والتهريب، فضلاً عن تهريب السجائر والكوكايين والأسلحة؛ إذ يُفترَضُ - بحسب هذا الرأي - استقواء مثل هذه الجماعات في المنطقة، وتحَوُّلها إلى مستودع لمختلف أنواع التهديدين المحلي والإقليمي.

ويبدو أن عنصر القوة لدى الجماعات التي تنشط في المنطقة هو الجغرافيا الصعبة التي تنشط فيها، والتي هي من المناطق الأقل مُراقَبة في العالم، إذا ما تمت مقارنة حجم العمليات في المنطقة، أمام ما تُتيحه الجغرافيا من تنفيذ لعمليات نوعية. ويمكن الاستنتاج، أن الجماعات المسلحة "الجهادية" في المنطقة ليست في جاهزية عالية جداً سواء في قُدُراتها التنظيمية أو اللوجيستية أو البشرية على الأقل حتى عام 2010؛ إذ ارتكز أغلب عملياتها في المنطقة الصحراوية على اختطاف رهائن، مع بعض العمليات المتقطعة والصغيرة في موريتانيا

التي استهدفت مواطنين أو مصالح أوروبية وإسرائيلية أيضاً؛ كالسفارة الإسرائيلية في نواكشوط. وقد شكلت العملية التي استهدفت مركزاً أمنياً في مدينة تمنراست الجزائرية في 4 مارس 2012،[6] إحدى هذه العمليات النوعية في المنطقة، وقد تبنتها حركة الدعوة والجهاد في غرب إفريقيا. وتعد تلك المدينة مقراً أساسياً لهيئة الأركان التي تم استحداثها بين دول الميدان الأربع للتعاون، بشأن الإرهاب في المنطقة؛ وهي: موريتانيا ومالي والنيجر والجزائر. وتتشابه هذه العملية مع العمليات المعهودة في شمال الجزائر.

ويُمكن مناقشة محدودية هذه الجماعات المسلحة من خلال ضعف الدول التي تنشط فيها؛ إذ لا تتوفّر هذه الدول على بنيات أمنية قوية، ولا تمارس رقابة فعلية على مساحات واسعة وعلى الحدود الطويلة كشرق موريتانيا مع غرب مالي؛ حيث تتداخل الحدود وحركة السكان الرحّل. وأمام هذا الوضع، تقوم بعض الدول إقليمياً بدور اللاعب المحوري؛ مثل الجزائر التي تحوّلت إلى "الرّاعي الرسمي" للحرب على الإرهاب في الساحل والصحراء، وتسعى لتنشيط دورها انطلاقاً من مُحددات عدة، أولها، وضعها الجغرافي، الذي يُوَفِّر لها صحراء واسعة في الجنوب، بحدود طويلة مع موريتانيا ومالي والنيجر وليبيا، إضافة إلى إيوائها جبهة البوليساريو في مخيمات تندوف جنوب غرب الجزائر. وثانيها، كون الجزائر مرَّت بفترة طويلة من الاقتتال الداخلي الذي اتخذ أشكالاً مأساوية في عقد التسعينيات من القرن العشرين. وتُعد الجزائر ساحةً أصلية ومركزية في نشاط تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي يتشكل من قيادة وموارد جزائرية أساسية. وثالثها، التأثيرات الواقعية لهذه الظاهرة على الاستقرار وتطوير المصالح في الجزائر. ورابعها، كون الجزائر البلد الأغنى في المنطقة ضمن بلدان الميدان الأخرى: (موريتانيا ومالي والنيجر وتشاد)، وتنشط الجزائر أيضاً عبر آليات عدة من بينها الآلية العسكرية، من خلال دَوْرِها في التنسيق والقيام بعمليات مشتركة والتعاون مع الدول المعنية، بل تقديم مساعدات لها. وكذلك الآلية الدبلوماسية من خلال توظيف استضافتها للقمم والاجتماعات. كما تعمل الجزائر عبر الآلية الخارجية من خلال التفاوض مع الطرف الأمريكي. وتعمل أيضاً عبر مساعدة دول جوارها الجنوبي: (موريتانيا ومالي

والنيجر)، عبر تقديم مساعدات غذائية وغازية لها. وتستبعد الجزائر بعض الدول التي يمكن أن تُنافسها في جهودها هذه، وفي امتلاك ناصية الفعل في هذه المنطقة؛ مثل ليبيا، وهي السياسة ذاتها التي انتهجتها ليبيا إزاء الجزائر في عهد معمر القذافي.

ويشهد مجال الساحل والصحراء أهمية مُتزايدة كقلب جيوستراتيجي لإفريقيا، وكمحور للعلاقات عبر البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا وغرب آسيا؛ بالنظر إلى تزايد مشكلاته الأمنية من جهة، وتزايد الاهتمام والتنافس حول إفريقيا من جهة ثانية. وتُعد السيطرة على الصحراء الكبرى بمنزلة مدخل جديد للسيطرة على أغلب القارة الإفريقية.

ونقدم تالياً مجموعة من العناوين المنهجية التي من شأنها الإفادة في تأطير هذا البحث من النواحي الشكلية والمنهجية والنظرية؛ للاقتراب بشكلٍ أفضل من مختلف القضايا التي يُفترَض أن هذا البحث سيناقشها.

### الإشكالية العامة للبحث

يناقش هذا البحث إشكالية يُمكن تركيزها في تقويم حقيقة الأبعاد الأمنية في الساحل والصحراء، بتقديم أطروحتين أساسيتين: الأولى، احتمال كون القضايا والمشكلات في الساحل والصحراء مشكلات أمنية خالصة، والثانية، أو أنها خليطٌ من بعض المشكلات الأمنية والإنسانية والأمنية-الجيوستراتيجية والجيوثقافية. وسوف يجري الانطلاق في ذلك من تقويم جيو-أمني للمنطقة، بحيث نسعى للبحث عن العوامل التي تجعل من إفريقيا الصحراوية مركزاً جيوستراتيجياً.

### أسئلة البحث

استناداً إلى الإشكالية الأساسية للبحث، سيتم التركيز على مناقشة التساؤلات الآتية:

- كيف يمكن إعادة مناقشة المنطقة المقصودة بهذه الدراسة؟
- هل يمكن إقامة ربط تاريخي لبعض الظواهر الأمنية والثقافية الحديثة مع محطّات ووضعيّات تاريخية صحراوية إفريقية؟

- ما حقيقة وجود تَنَافُس إقليمي وخارجي في المنطقة؟ وما أوجهه؟ وما سماته؟ وما آلياته؟
- هل يُمكن إبراز الخصائص الأمنية الاستراتيجية الإقليمية في المنطقة انطلاقاً من سمات أزمة مالي لعام 2013 وآثارها؟

## فرضيات البحث

يفترض البحث ثلاث فرضيات أساسية:

- الأولى: يرتبط تفسير وضعية الأمن الإقليمي للمنطقة الساحلية والصحراوية بفهم جذور تصاعُد ظواهر النشاط الجهادي والتطرف وأشكال الجريمة الأخرى، كما يُمكن معالجة هذه التحديات الأمنية من خلال معالجة هذه المُعضِلات.
- الثانية: يرتبط الأمن في المنطقة بمحَدِّدات جيوسياسية عامة ذات صلة بتنافس خارجي على المجالات الجغرافية، وبعضه موروث عن الفترة الاستعمارية. وفي هذا الصّدد، فإن دور الفاعلين الخارجيين الكبار ومتوسطي الحجم،[7] ضروري لتحليل المشكلات الأمنية بأصنافها كافّة في المنطقة، وتحديد سلوكيات هؤلاء الفاعلين إزاءها، سواءٌ كانت هذه السلوكيات إيجابية، وهي التي يؤكدها مدى الانخراط الإيجابي في شؤون المنطقة؛ مثل: القيام بأدوار إيجابية في مجال التنمية المُلائمة لطابع الإنتاج الصحراوي والقروي، أو كانت سلبية في حال كانت هذه السلوكيات تستهدف تحقيق مصالح خاصة؛ مثل: التمسّك باستغلال بعض الموارد، أو توظيف بعض البلدان ضد أخرى، أو تشجيع بعض النشاطات الفوضوية.
- الثالثة: يخضع الأمن في منطقة الساحل والصحراء لتقويم أمني - جيوستراتيجي عام، يعكس الهوية التاريخية والحضارية للمنطقة عبر المقياس الجيوثقافي الإسلامي. كما تعد المنطقة تبعاً لموقعها العالمي الراهن ضمن ساحات التنافس، وتعد كذلك مجالاً للولوج إلى إفريقيا عبرها من خلال البحار المهمة المحيطة بها. وتعد هذه العناصر ذات صلة بالتّحولات البنيوية الجارية في هذه المنطقة؛ ومن ثم، فإنّ هناك ضرورة

لإعادة النظر في المنطقة بوصفها قلباً مُتجدّداً لإفريقيا، سيُسْهم في رسم علاقات التفاعل بين العناصر المحليين وتجاذُبَاتِهم الإقليمية الإفريقية والحضارية الإسلامية. وفي هذا الصّدد، فإن المسؤولية الكبرى ملقاة على الفاعلين المحليين والإقليميين، وهم الذين يُفترَض أن تقوم علاقاتهم مع العناصر الخارجيين عن هوية سياسية واضحة وواعية بالأهداف المُتوخاة منهم.

## الإطاران المكاني والزماني للبحث

يمكن تحديد الإطار المكاني لهذا البحث؛ وفقاً لمقاربتين، تلتقيان فيه:

أولاهما، "الإطار المكاني الضيّق"؛ وهو يستهدف مجال الساحل والصحراء بصورة خاصة؛ أي ينطلق من التعريف الضيق لدول الصحراء، وهي بلدان شمال إفريقيا الخمسة بالأساس: المغرب، والجزائر، وتونس، وليبيا، ومصر، وإن كان البحث سيهتم بهذه البلدان بدرجات مُتفاوتة، أما بلدان الساحل، فإن البحث ينصب أساساً على موريتانيا ومالي والنيجر وتشاد والسودان، ويُمكن إلحاق أريتريا بها. ويُلاحَظ أن البلدان الأخرى المُرتبطة بالساحل أو المنتمية إليه؛ مثل: نيجيريا، والسنغال، هي بلدان ساحلية، تمّ ربطها بمجالي غرب إفريقيا أو القرن الإفريقي؛ مثل: إثيوبيا، كما سيتم التوضيح من خلال الإطار المكاني الواسع.

ثانيتهما، "إطار مكاني واسع"؛ ويتعلق هذا الإطار بأربعة مجالات متداخلة؛ وهي: شمال إفريقيا، والساحل، وغرب إفريقيا - خليج غينيا، والقرن الإفريقي؛ وبناء عليه، يمكن تحديد البلدان التي تدخُل في هذا الإطار في أربع مجموعات؛ وهي: بلدان شمال إفريقيا وبلدان الساحل، كما تمّ تحديدهما سابقاً، أما بلدان غرب إفريقيا - خليج غينيا، فهي: نيجيريا وساحل العاج وغينيا وتوغو وبنين وغانا وغينيا الاستوائية وغينيا بيساو وسيراليون وليبيريا، وأما بالنسبة إلى مجموعة بلدان القرن الإفريقي، فنجد أنها إثيوبيا وجيبوتي والصومال. ويتم أحياناً تمديد هذا الإطار بحسب ما تقتضية المؤشرات والمقاييس التفاعلية الأساسية في هذا البحث.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الدراسة ستنصبّ على الحيّز المكاني - الجغرافي العام، وليس على تفاصيل الشأن السياسي لكل بلد، وهو الذي لا يعد مُتاحاً؛ ويعني ذلك، أن البحث سيركز على دراسة منطقة لا على دراسة دول. وسيأخذ هذا البحث بالإطاريْن الضيق والواسع معاً، مع أنه سيولي الإطار الواسع أهمية كبيرة؛ انسجاماً مع الفكرة العامة التي سيعرضها البحث.

أما الإطار الزمني، فسوف يركز البحث فيه على الوضع العام المعاصر للساحل والصحراء، مع الاسترشاد بالتاريخ؛ أي إن العودة إلى بعض اللحظات التاريخية البالغة الأهمية لتفسير شؤون راهنة يبقى مؤشراً أساسياً سيعتمده هذا البحث. غير أن التأطير الزمني المحدد للبحث، يمكن أن يتضمن العقد الأول من القرن الجاري حتى عام 2013، مع امتداداته إلى العقد الأخير من القرن الماضي، مع أنه لا بدّ من تأكيد الانفتاح التاريخي الزمني للبحث؛ لدعم الفكرة العامة التي سيناقشها.

## الإطاران النظري والمنهجي للبحث

ينطلق الإطار النظري لهذا البحث من تقويم فكري لواقع الأمن في الساحل والصحراء، ومن عرض بعض البدائل التي من شأنها المساعدة على التغيير الذهني والفعلي للوضع العام لإقليم الساحل والصحراء؛ بوصفه جزءاً قديماً ومُتجدداً من الرّوح الجماعية للمنطقة الأفرو-آسيوية. وقد انطلق هذا البحث من مجموعة منطلقات تحليلية نظرية توخّت - ما أمكن - استقصاء أهمّ جذْرٍ في تحديد دينامية الأمن في هذه المنطقة، ومن خلاله - أي هذا الجذر - بناء رؤية شاملة عن إقليم الساحل والصحراء. ولبلوغ هذا المستوى من التفسير، تمّ استنتاج خلاصتين أساسيتين:

أولاهما، أن اعتماد تحليل قطاعي وجزئي ينصبّ على مشكلة دون سواها من شأنه ألا يقود إلى الكشف عن هذا الجذر؛ مثل: دراسة مشكلة أمنية بعينها، كالإرهاب أو تجارة الأسلحة الخفيفة والصغيرة في الساحل الإفريقي، برغم أن هذه الدراسات القطاعية بالغة الأهمية لفهم المشكلات الأمنية في المنطقة، والوصول لجوهرها.

ثانيتهما، أن عزلاً قسرياً بين الأجزاء الجغرافية للساحل والصحراء من شأنه ألا يقود إلى حيازة رؤية متكاملة للتفاعلات الإنسانية والنفسية والأمنية في مجال واسع؛ ومن ثم، فإن التركيز على الساحل الصحراوي الغربي برغم أهميته الأمنية الحاضرة، لن يؤدي إلى فهم الاتجاهات المتنوّعة للمؤثرات الأمنية. فإذا كانت الملاحظة من شأنها أن تدلّ على وجود حدّ أدنى من الروابط الأمنية، وتسمح بالقول بتشكّل شبه مركب إقليمي في منطقة شديدة التنوع الثقافي والجغرافي الطبيعي والبشري، فإن الوضع التنافُري لا يَجوز أن يُنسينا تشكّل جهات ذات خصوصية مُختلفة وبأوضاع أمنية مميّزة؛ مثل: بلدان صحراوية وساحلية تنتمي إلى حوض النيل والقرن الإفريقي، وأخرى تنتمي إلى غرب إفريقيا، أو إلى شمالها. ومن شأن هذه المُلاحَظة، أن تدفع إلى طرح سؤال حول ما الذي يجعل من منطقة الساحل والصحراء منطقة ذات هوية أمنية مميّزة؟ كما أنّ محدودية التعاون وطبيعة الدول وضعفها تدفع إلى التشكيك في جدوى واقعية تطبيقٍ أعمى للمنهج الوظيفي التكاملي الإقليمي ذي الطابع المؤسسي. ولا يخفى في هذا الصّدد حجم الدراسات التي تناولت التكامل في إفريقيا، وخاصة أن إفريقيا تعجُّ بالتجمعات الإقليمية، وبعضها غير قائم. وفي موضوع الساحل والصحراء، تمّ الاطّلاع على بعض الدراسات والمقالات في هذا الصّدد باللغة العربية، التي انكبّت على إظهار هذا البعد المؤسسي الوظيفي للتجمّع.[8] وبرغم استبعاد البحث النسبي للجوانب الوظيفية، فإنه سيدمج مقاربة التكامل الإقليمي ضمن المقاييس المُعتمدة في هذا البحث، وسيُعيد - بخاصة - تقويم عناصر الربط والتفاعل عبر الصحراء.

كما لوحظ في أثناء الاطّلاع على مجموعة من البحوث والدراسات الفرنسية، التركيز البالغ على المفاهيم المتنوعة للأمن في مقاربة وضع الساحل والصحراء. وفي هذا الصّدد، يُمكن وضع خمسة أطُر أمنية متداخلة، تمّ اعتبارها أساسية، في تحليل عناصر هذا البحث؛ وهي:

1. الأمن ذو السّمة الجغرافية: وهو يتعلق أساساً بمشكلات ناتجة من الانعكاسات الطبيعية والمناخية والبشرية للساحل الإفريقي والصحراء.

2. الأمن المرتبط بالمخاطر؛ مثل: انتشار تجارة السلاح والتهريب والتطرّف.

3. الأمن الناتج من مشكلات سياسية: وهو يتعلّق أساساً بالنزاعات الحدودية وانعدام الاستقرار السياسي للدول الحديثة التكوين.

4. الأمن ذو السّمة الإنسانية: وهو يتأثر بالأطُر المذكورة سابقاً، ويؤثر أساساً في ندرة تحقيق الحاجات الأساسية ذات الصلة المباشرة بالإنسان؛ كالفقر والأمية.

5. الأمن المرتبط بالتنافس والصراع الدوليين: وهو يرتبط أساساً بالأدوار السلبية التي تحملها المصالح الخارجية لقوى متضاربة السياسات والأهداف.

وإزاء ما يتعلق بالدراسات الاستراتيجية حول المنطقة، فتُلاحَظ هيمنة معيار الصراع أو التنافس على الموارد في مناقشة سلوك القوى الكبرى والمتوسطة وغيرها إزاء إفريقيا، فلا يخلو بحث من تخصيص أهمية قصوى لمحدد الموارد الطبيعية؛ في تفسير اهتمام هذه القوى بإفريقيا. ولقد دفعنا هذا المعيار إلى التساؤل حول مدى كفايته أو - بالأحرى - نجاعته في تفسير الأمن الاستراتيجي في الساحل والصحراء. وبرغم أهمية المحددات الجيوسياسية والجيو-اقتصادية في تفسير السلوك الإقليمي والسلوك القاري لبلدان الساحل والصحراء من جهة، والسياسات الدولية إزاء الساحل والصحراء وإزاء إفريقيا كلها من جهة أخرى، فإن البحث لم يجعل من مسألة التنافس على الموارد هذه إطاراً شاملاً ومقياساً نظرياً نهائياً لتفسير السياسات الأمنية إزاء إفريقيا؛ إذ ظهر من المناسب، البحث عن تفسير هذا المقياس؛ انطلاقاً من العناصر الكامنة في المنطقة التي هي قيد البحث؛ ولذلك، تمّ إدماج معايير أخرى تشمل التنافس والصراع على الموارد؛ ولأن الدراسات الجيوسياسية العالمية عرفت تفككاً في حدودها الإقليمية، واتّجهت نحو العالمية، فقد تمّ اعتبار الاهتمام بإفريقيا ناتجاً من ضيق ساحات التنافُس، وتمّ دمج هذا المعيار ضمن جيوستراتيجية إفريقيا الصحراوية.

وقد تمّ تسجيل الملاحظة ذاتها، حول الإطار النظري في الدراسات والمقالات العربية التي تمكنْتُ من الاطّلاع عليها، وخاصة للباحث حمدي عبدالرحمن، وهو الذي يُعد أحد المُركّزين على مقياس التنافس على الموارد الطبيعية في تفسير الاهتمام الدولي بإفريقيا. ولقد

تمت الاستفادة من مقالاته ودراساته كثيراً، والتي سنشير إليها في ثنايا الكتاب وهوامشه. كما تمّ تسجيل ملاحظة ثانية بشأن الدراسات العربية ذات النّزعة الإسلامية، وهي شدة التركيز على التنافس أو - بالأحرى - الصراع بين الإسلام والقوى المسيحية، ومنها الكنيسة، على إفريقيا، فضلاً عن توظيف معيار الصراع حول الموارد. وهي تعكس وجهة نظر إسلامية لدى أفارقة أيضاً، وفي الساحل الإفريقي بخاصة؛ بوصفه الموقع الحسّاس لانطلاق ممارسة الدعوة وتطورها.

ويلاحظ أيضاً طغيان معيار المصالح في المحافظة على الموارد الأولية والوصول إليها وإلى الأسواق التجارية في الدراسات والبحوث الفرنسية. وفي المقابل، فإن الدراسات الأمريكية تدمج - ما أمكن - بين معيار الموارد الأولية وإظهار المهمات الأمريكية؛ كقوة دولية مسؤولة عن تحقيق الأمن من خلال محاربة ظاهرة الأصولية مثلاً. وقد جَرّت معها أوروبا أيضاً شيئاً فشيئاً نحو هذا الموضوع، وعلى رأسها فرنسا؛ حيث أخذ ينتشر فيها تركيز كبير على المخاطر التي يُشكلها الجهاد والأصولية في الساحل والصحراء. وتكفي العودة هنا، إلى البحوث التي تصدر من باحثين فرنسيين لاكتشاف هيمنة مقاييس الخوف من هاجس تأمين الموارد في تحليل السلوك السياسي الدولي في إفريقيا، والخوف من "التهديدات والمخاطر"[9] التي قد تحول دون ذلك التأمين.

ولم يتجاهل هذا البحث المعيار الجيوثقافي والحضاريّ، والمقصود منه كيفية تفاعل منطقة الساحل الإفريقي عن طريق العناصر الثقافية، وخاصة الإسلامية ثم اللغوية والإثنية والمذهبية مع المحيط الإقليمي الممتد من غرب إفريقيا إلى القرن الإفريقي من جهة. ومن جهة ثانية، يُلاحَظ أن منطقة الساحل الإفريقي وتخومها المُجاورة من الغرب والشرق، تعرف احتكاكاً مُتزايداً بين التجاذبات الأفرو-آسيوية الإسلامية والغربية - المسيحية. ولتجنّب السقوط في تكرار مفاهيم صدام الحضارات، فإن البحث يُنبّه على أهمية العناصر الإفريقية الثقافية الكامنة، ممثلةً بأهمية العناصر الجيوثقافية الإفريقية المسلمة، وأيضاً التنبيه إلى الفرق بين قضية الإسلام الإفريقي؛[10] كمقياس استراتيجي، وتأويلاته

التي تُوضع ضمن خانة التطرّف؛ مثل: تلك التي تبنتها جماعة بوكو حرام؛ إذ يلزم التنبيه هنا، أن الإسلام الإفريقي يمر بمنعطف حضاري وتاريخي.

وباعتماد هذا الإطار النظري، حاول هذا البحث أن يتجاوز المفاهيم الأوروبية والأمريكية التي تقدم قراءتها للمنطقة ضمن أهداف ناعمة تتوخى "الإحسان" لإفريقيا. كما حاول إغناء الدراسات المكتوبة باللغة العربية التي تُركّز كثيراً على معايير الصراع على الموارد، وتهديد الأمن القومي العربي بتطويقه وفكّ روابطه الإفريقية، وأيضاً تنبيه الدارسين الإسلاميين (أي تنبيه المنطلقين من مرجعية إسلامية) لإفريقيا وللإسلام في الساحل الإفريقي بالخصوص، إلى أنَّ الساحل يمكن أنْ يعكس هوية جيوثقافية مسلمة أو إسلامية مميّزة متفاعلة مع تحولات العالم الإسلامي، عوضاً عن النظر إلى الأفارقة على أنهم تلاميذ دائِمين لإسلام الآخرين.

أما الإطار المنهجي للبحث، فإنه يعتمد أسلوباً حراً قدر الإمكان في التحليل؛ ولهذا الغرض، فإن استخدام مناهج متعددة ومتكاملة لغرض استقصاء فرضيات البحث يُعد عملاً ضرورياً. وقد لوحظ في أثناء البحث حول الإشكالية المطروحة، عدم كفاية اتّباع منهج تحليلي للظواهر الأمنية المعاصرة في المنطقة بمعزلٍ عن التطورات الإقليمية المعاصرة، فتمَّ من حين إلى آخر اتّباع منهج المقارنة بين التطورات الأمنية في أقاليم متعددة: إفريقية وآسيوية؛ للبحث عن ميزات خاصة للأمن الإقليمي في الساحل والصحراء وتوضيحها؛ إذ يبدو أنه من غير المفيد عزل الإقليم عن الأقاليم الأخرى، فالمقارنة منهج أساسي، وعمل ذهني طبيعي في كل بحث اجتماعي.

ولقد دفعنا الهاجس الذي انطلقنا منه في هذا البحث، وهو إخضاع الأمن في المنطقة لتقويم شامل (استراتيجي)، إلى عدم كفاية تحليل الظواهر المعاصرة، أو تطبيق منهج المقارنة عليها، بل من المهم الاستفادة من التحليل التاريخي، وميزات البحث التاريخي، فتمّت العودة إلى بعض المراجع التي من شأنها الإفادة في إنجاز هذا التقويم.

كما قادتنا الرغبة في البحث عميقاً حول الأمن في المنطقة إلى إعادة تفكيك أجزائها الجغرافية من جهة، وتفكيك الخطاب الأمني بشأن المنطقة بتمييز القضايا الأصيلة عن المشكلات الأمنية الطارئة من جهة أخرى؛ فالمنطقة تتحمّل زوايا عدة للتحليل والتفسير والفهم، وليس المطلوب أن تكتمل هذه الزوايا لتتّخذ شكلاً نهائياً وثابتاً، بل يُفترض أن تتخذ أبعاداً دينامية ومتحوّلة بحسب المعاني المتعددة التي تتضمنها قابليتها للفهم. وبما أن البحث يسعى لتقديم زاوية تحليلية وتفسيرية للأمن في منطقة الساحل والصحراء، من خلال تفرّعاتها السوسيولوجية، فإن استخدام المقاربة البنيوية تُعدّ عملية جد مفيدة.

وقد لوحظ في أثناء تفكيك هذه الظواهر، وجود ترابط بين هذه الأجزاء والقطاعات؛ فمشكلة الهجرة مثلاً، لا يُمكن استبعاد آثارها حول التقاليد والأعراف والقوانين المجتمعية، كما أن تحليل خصائص الإسلام الإفريقي الصحراوي من شأنها أن تُؤدي إلى البحث عن أوجه التأثّر بتطوّر الاجتهاد الفقهي الإسلامي وتطور الخطاب الدّعوي و"الإسلامي"؛ ولأن هذا البحث توخّى تقديم قراءة شاملة، تدمج بين عناصر نظرية ومقاييس ذهنية مُختلفة، فإنه كان لزاماً، البحث في الوسائل الأساسية التي تُساعد على الربط بين الأجزاء التي تمّ تفكيكها؛ وذلك باعتماد وسائل المنهج البنيوي الذي ينطلق من البنية وينتهي إليها. وبما أن الساحل والصحراء (إضافة إلى النظم الإقليمية عموماً) تَصعبُ مُعالجتهما كبنية مستقلة - كما سبق إظهار ذلك من خلال التعريف بفقدانهما المركز الجيوسياسي الواضح - فإنه سيكون ضرورياً قراءتهما بوصفهما ساحة إفريقية مركزية لمؤثرات متنوعة من اتجاهات أفرو-آسيوية وأوروبية مُختلفة، واعتبار أن الصحراء قد تكون قلب إفريقيا؛ بفضل ما قد تُتيحه من فوائد، على رأسها الطاقة. ويبدو أن تطبيق بعض أوجه البنيوية - النسقية، كما تمّ تطبيقها على النظم السياسية، عملية ذات أهمية؛ فالساحل والصحراء ساحة للتفاعلات الإسلامية (العالم الإسلامي) والدولية (قوى دولية وإقليمية متنوّعة تتدافع لحماية مصالحها أو لتكوين مصالح جديدة لها في الإقليم)، وقد دفع هذا الاقتناع النسقي، إلى تخصيص فصل لأدوار بعض القوى الخارجية والدولية المهمة في الساحل والصحراء.

وفي مقابل اعتماد هذه المناهج، فإن استخدام المنهج الوظيفي المؤسساتي كان محدوداً جداً؛ إذ لم يتم الوقوف عند الوظائف المتعددة للمؤسسات والمنظمات في الساحل والصحراء؛ مثل: تجمع دول الساحل والصحراء أو اتحاد المغرب الكبير إلا نادراً، وإن تمّ الاهتمام أحياناً بالمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والتي اعتبرها هذا البحث تجمعاً ذا أهمية لا بأس بها، علماً بأن بعض التجمعات المعنية بإدارة ثروات بالغة الأهمية كالأحواض النهرية، والتي تؤثّر مباشرة في الحاجات الأساسية للمواطنين، أو بعض الأدوار الوظيفية لمنظمات خارجية؛ مثل: الاتحاد الأوروبي، لها انعكاسات أكثر فاعلية. كما سيُلاحَظ أن البحث سيستبعد المنهج القانوني، فلم يقف عند الأوجه القانونية لبعض الظواهر الأمنية؛ لاعتقاد أنها لن تُضيف عناصر جوهرية إلى الحالة التي نحن في صددها.

لقد تمّ إعطاء أهمية خاصّة لتتبّع بعض الظواهر؛ ومنها: تطور نشاط الجماعات السياسية المسلحة، وخاصة الطوارق. وكذلك تتبّع مشكلة دارفور منذ احتدامها في عام 2003؛ حيث بلغت مستوى كبيراً من التعقيد والتأزّم. ومقارنة هذه الظواهر مع أخرى سواء على الساحة الإفريقية أو على المستوى الدولي. فكثيراً ما صودفنا بسؤال جوهري يتعلق بمدى واقعية تطبيق معايير نظرية على ساحات هي قيد التشكل.

ولعل من النواقص المنهجية في هذا البحث، عدم زيارة الباحث بلدان الساحل الإفريقي، وذلك لأسباب متعدّدة، برغم أن زيارةً كهذه كانت ضمن ما تمّ وضعه على أجندة البحث قبل الشروع في كتابته. وتبقى زيارة منتظمة وهادفة للمنطقة، خطوة مهمة ومن شأنها إغناء بحثٍ كهذا. وقد كان من ضمن محاولات تجاوز هذه الفجوة، إجراء مناقشات مع معارف خاصة ينحدرون من المنطقة، حول شؤون المنطقة الاجتماعية والمناخية بالخصوص. كما تمّ الاعتماد في البداية على تتبّع أكبر قدرٍ من المعلومات حول المنطقة، ومشاهدة عدد من أشرطة الفيديو حول شؤون متنوعة، وأيضاً مشاهدة بعض الأفلام التي تمّ تصويرها في المنطقة أو اهتمت بها على مراحل مختلفة لحيازة فكرة أولية حولها. كما تمت مشاهدة بعض القنوات التي خصّصت برامج

حول منطقة الساحل الإفريقي بالخصوص، وأيضاً مشاهدة بعض القنوات منها قناة تشاد الفضائية. كما تمت قراءة بعض النصوص الأدبية ومنها رواية **مدينة الرياح** للكاتب الموريتاني "موسى ولد إبنو"، وثمة اهتمام لا بأس به بأدب الطوارق، وبعدد لا بأس به من النصوص الأدبية للكاتب النيجيري وول شوينكا. لقد وظفنا كل هذه المعارف في محاولتنا تقديم هذه القراءة للمنطقة.

ولا تخفى أهمية الاطّلاع على المادة العلمية، ويُشار هنا إلى أن البحث العربي المصري ومنه الجامعي خصوصاً، متنوع وغني في مجال الدراسات الإفريقية الاقتصادية والسياسية، غير أن المتعلق منها بالساحل والصحراء مازال بعدُ في الطريق. ولقد تم في مقابل ذلك، الاستعانة بدراسات ومقالات مصرية حول حوض النيل وشرق إفريقيا خصوصاً، وهي المنطقة التي تؤثّر في الأمن القومي المصري بشكل مباشر أو غير مباشر، وأيضاً حول قضايا إفريقية أخرى، وخاصة المنشور منها في دوريات **آفاق إفريقية** الصادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات بالقاهرة، و**قراءات إفريقية** الصادرة عن المنتدى الإسلامي بلندن والتي تضم بحوثاً ومقالات لباحثين مسلمين بمن فيهم عرب وعرب - أفارقة وأفارقة، و**السياسة الدولية** الصادرة عن مؤسسة الأهرام.

كما تمّت الاستفادة من الدراسات والبحوث التي نشرها معهد الدراسات الإفريقية بالرباط، وبعضها كان في شكل محاضرات تتّصل بموضوع البحث، وهي دراسات ومحاضرات تاريخية، وعن طريقها تنبهنا إلى أهمية إعادة ربط تاريخ المنطقة بحاضرها. وتمت أيضاً الاستفادة من بعض البحوث الجزائرية في موضوع الأمن في الساحل سواءٌ في شكل مقالات أو رسائل جامعية، وبعضها لم تتم الإحاله عليه.

كما استفدنا كثيراً من المادة الرقمية، عن طريق العودة مباشرة إلى التحليلات الآنية لخبراء ومختصين من منطقة الساحل أو غيرهم، ومنها تحليلات الخبير الموريتاني أحمدو ولد عبدالله المنشورة بالفرنسية بشكل متتالٍ على موقع مركز استراتيجيات الأمن في الساحل الصحراوي، وعبر تتبّع مجموعة من مقابلاته التلفزيونية ومداخلاته في ندوات ومحاضرات.

وهذه عموماً بعض الأدوات، من بين أخرى، مما كان له أثر في استقصاء فرضيات هذا البحث. وهي كما يظهر جمعت بين الملاحظة والقراءة والاستماع والمشاهدة والمقارنة، برغم النواقص التي تعترضها.

## أهداف البحث

يركز البحث على أهداف علمية وعملية. أما العلمية فهي:

1. الإسهام في تعزيز الدراسات التي تدرس منطقة الساحل والصحراء، وخاصة تلك التي تتعلّق بتفسير قضايا الأمن من زاوية شاملة.
2. حيازة رؤية شاملة عن الوضع الأمني في الساحل والصحراء، باستخدام منهجية علمية تعتمد حقولاً متنوعة عوض الارتكاز على بعضها دون الآخر.
3. الحدّ من الغموض الذي يكتنف تفسير المستجدات الأمنية في الساحل الإفريقي.

وأما الأهداف العملية، فهي:

1. التنبيه إلى أهمية إقليم الساحل والصحراء في العلاقات بين شمال إفريقيا ومجالها الجنوبي.
2. إفادة الباحثين والدبلوماسيين والأمنيين بشأن هذا الإقليم.

## تقسيم الكتاب

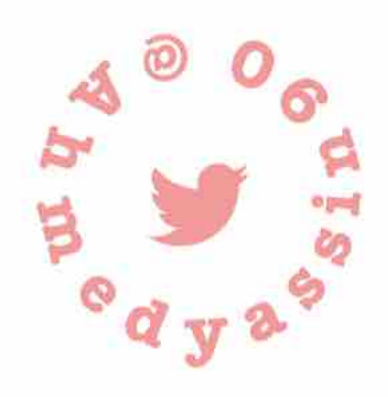
ينقسم هذا الكتاب إلى فصلين؛ إذ تم تخصيص الفصل الأول للأبعاد المحلية والإقليمية للأمن في إقليم الساحل والصحراء؛ حيث يركز بالأساس على القضايا الأمنية المتعلقة بإقليم الساحل والصحراء. وستتم مناقشة موضوع هذا الفصل في ثلاثة محاور، يقف الأول منها على السّمات الأمنية العامة الأساسية للساحل والصحراء؛ والمقصود بالسّمات، أهم الملامح العامّة التي استوقفتنا في أثناء التفكير في هذه المنطقة، وكلمة

"سمات" تُفيدُ في اللّغة ما يَسم شيئاً؛ أي ما يطبعه وما يُميّزه ممّا يُشبهه. وفي هذا الصّدد، فإن أهم شيء في كلمة سِمة التي تمّ استخدامها عوضاً عن كلمة مُحدّد مثلاً، هو أن سمة توحي بصفة أو طابع قابل للتغيير أو على الأقل للتنوّع في التفسير، في الوقت الذي تُوحي كلمة المُحدّد أننا بصدد معيار ثابت يُمكن قراءة التحليل انطلاقاً منه؛ ولذا، فإن البيئة والمناخ، هما سِمتان صحراويتان مساعدتان على تفسير المشكلة الجغرافية للأمن، وليسا مُحدّدين لتفسير هذا الأمن، كما أنهما ليسا محدّدين من ضمن محددات أخرى، فآنذاك سنكون أمام لائحة من المحددات الأمنية ربما لا تنتهي، أو أنها لائحة مغلقة أو مُختزَلة، وفي كلّ الحالات سوف لن تفي هذه الاستخدامات بالغرض المطلوب، الممثّل بتقويم الوضعية الأمنية بالاستعانة بالسّمات.

وينتقل المحور الثاني إلى مناقشة السمات المحلية والإقليمية للأمن في الساحل والصحراء؛ إذ سيعمل على تفكيك أهم العناصر التي تؤثر في هذا الموضوع، مُركزاً على النزاعات ومرجعيتها وأطُرها، ثمّ على بعض العناصر المتعلقة أساساً بالمشكلات الأمنية الطارئة على المنطقة؛ مثل: الجهادية والتجارة الممنوعة، في مقابل قضايا أخرى ذات طابع محلي أو إقليمي أصيل كمطالب الطوارق ومظالمهم والهوية الجيو-ثقافية الإسلامية. أما المحور الثالث، فيتم تخصيصه للاستفاضة في بعض السمات والعناصر التي تمت الإشارة إليها في المحورين الأول والثاني من هذا الفصل، مع طرح سمات وعناصر جديدة، انطلاقاً من الضغط الذي تُمارسه على التعاون الإقليمي، مع ربطها بالمقاييس النظرية الأساسية التاريخية والجغرافية والسياسية. وهكذا، تمّ إظهار الميزة الأساسية لجيوستراتيجية إفريقيا الصحراوية الداخلية والمتاخمة، وكذلك إظهار فرص التعاون ومعوقاته.

أما الفصل الثاني فقد ركز على العناصر التفاعلية الناتجة من انخراط بعض القوى المهمة في الساحل والصحراء، وفي إفريقيا أيضاً؛ وذلك لتبيان أن التفاعلات في هذه المنطقة لا تقتصر على العناصر الداخلية، بل إن الخارج جزءٌ من بنيتها وبنائها. وتمّ تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة محاور أيضاً، خُصص الأول والثاني منها للوقوف على أربعة أطراف دوليين، وهم: فرنسا والاتحاد الأوروبي والصين والولايات المتحدة. وقد تمّ الوصول إلى

ملاحظة أن هـؤلاء يـؤدون أدواراً حاسـمة ومـؤثرة في الجيوسـتراتيجية الأمنيـة لإفريقيـا الصحراوية، مع التقليل من الأهمية الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي في هذا الصّدد، وكـذا، التحفّظ على الدور الأمني المباشـر للصين في هذه المنطقـة، مـع التنبيـه عـلى انعـدام رؤيـة جيوسياسـية صينية للساحل والصحراء. ولعلّ من تلك التفـاعلات التـي لم يقـف عليهـا هذا الكتاب بالشّكل المطلوب تنامي سياسات بعض القوى الإقليمية في هذه المنطقة، منها السياسات السّعودية والخليجية والإيرانية والبرازيليـة، فضـلاً عـن الإسـرائيلية، والتـي يُمكن أن تتحول إلى دراسات مستقلة يُجريها باحثون في هذا الصدد. وتمَّ تخصيص المحـور الثالث ضمن هذا الفصل، لتفسير أزمة مالي والعملية الفرنـسية فيهـا عـام 2013؛ حيـث تضمَّنَ هذَا المحور تعريفاً بمالي وأهم مشكلاتها، وعلاقاتها البنيوية بشمال إفريقيـا وغربهـا، ودوافع العملية الفرنـسية فيها، ومقاييسها الجيوستراتيجية، وانعكاسات الأزمة فيها عـلى الساحل. وانتهى الكتاب بخاتمة عامة، تمّ تقديم أهم الخلاصات التـي تـمّ بلوغهـا فيهـا، وكذا بعض التوصيات التي يُمكن أن تُفيد الباحثين والمهتمين والمسؤولين.


@Ahmedyassin90

## الفصل الأول

# الأبعاد المحلية والإقليمية للأمن في الساحل والصحراء

يرتبط الأمن في الساحل والصحراء بعناصر متداخلة، لا بد من تمييز بعضها من بعض؛ بهدف تفكيك مختلف العناصر التي تفرض معالجة أوسع وتحليلها؛ لئلا تقع أي قراءة في تأييد السلوك الرسمي في المنطقة والخطاب المعتاد بشأنها. فربما لا يظهر من المشكلة إلا بعض ملامحها، بينما تغيبُ عناصر جوهرية أخرى. وفي هذا الصدد، لا يمكن إغفال خصوصية الأمن عبر الحدود في الساحل والصحراء؛ إذ يتعلق الأمر بمنطقة ذات خصوصية جغرافية وسياسية، نتجت من عناصر فاعلة وتاريخية، أسهمت في إيجاد واقع المنطقة أو تكوينه. وثمة ضرورة للبحث في حجم التهديدات الأمنية الحقيقية في المنطقة، وذلك بقياس حجم الفاعلين المساهمين في تنامي الظاهرة الأمنية فيها، ومستوى القدرات المحلية في التعامل مع مشكلاتها، وخاصة عبر اعتماد أشكال التعاون الأساسية التي أخذت تبرز في المنطقة.

لقد ارتبط الاهتمام بمُشكلة الأمن في منطقة الساحل والصحراء، بغموض الأغراض التي يستهدفها؛ فهل هو اهتمام أخلاقي يندرج ضمن المسؤولية المعنوية إزاء المأساة الإفريقية؟ أو هو اهتمام مرتبط بتحولات بنيوية داخلية تفرز آثاراً أمنية في المنطقة؛ نتيجة انتشار الجرائم عبر الحدود، وشيوع الإرهاب، وانهيار بعض الدول فيها، وتأثير ذلك في استقرار دول المنطقة، وفي تحمّل بعض القوى الأجنبية مسؤولياتها إزاء الإرهاب مثلاً، أو دعم الاستقرار على الصعيد المحلي، بما يسمح لها باستمرار استغلال بعض الثروات. ولا تمكن معالجة هذه المسألة بإغفال هذه العناصر، كما لا يُمكن إغفال مسار تَشكّل الدولة الإفريقية عموماً ومدى تأثير ذلك كلّه في تماسك هذه الدّول؛ ومن ثم، التأثير في الأمن

الإقليمي. ولذلك، تمّ تتبّع بعض المؤشرات التاريخية والجيوستراتيجية للتنبه إلى إمكانية وجود تخطيط جديد يمكن أن يربط مجال شمال إفريقيا ببلاد السودان التاريخية. ويحتاج مثل هذا العمل إلى البحث في حقيقة المشكلات المطروحة وفي الفرص المتاحة.

## السمات العامة للأمن في الساحل والصحراء

إن اعتبار الظاهرة الأمنية في الساحل والصحراء ظاهرةً عبر حدودية هو نتاج لسمات جيوسياسية تُسهم فيها عناصر محلية وأخرى خارجية، وتمكن الإشارة كذلك إلى بعض العوامل التاريخية الناتجة من الفترة الاستعمارية. ويَفْترض الوضع في الساحل والصحراء إظهار ما إذا كان لمجاله الجغرافي أهمية فاعلة حاسمة، أم أنه يشهد اهتماماً مفاجئاً آنياً ناتجاً من صعود بعض المشكلات الأمنية والمخاطر الإنسانية وهو ما يُعطي بعض الساحات الإقليمية ديناميةً واهتماماً سياسياً أكثر من ساحات أخرى. فبعض الساحات البرّية مُهمة بالنظر إلى اتساعها، وتوافر التنوع المناخي والجيولوجي فيها، وتقاطع بعض عناصر القوة فيها. وبهذا الصدد، يناقش البحث أهم التغييرات التي استجدت حول أهمية الساحل والصحراء، ومتى يُقال - أو يُفترض القول - أن ساحةً كالصحراء الكبرى، بما فيها شريط الساحل، هي ساحة استراتيجية في السياسات الإقليمية.

### أولاً: العناصر الجيوسياسية للأمن عبر الصحراء

ينبعُ الرّبط بين الجغرافية والأمن هنا من دافعين، أولهما، أن الجغرافية هي السِّمَة الثابتة الوحيدة في السياسات الإقليمية، وعن طريقها يُمكن قياس سلوك الدولة الخارجي، وثانيهما أن الأمن هو الفعل المركزي في السلوك السياسي الإقليمي للدّولة. يدفع ذلك إلى إعادة مناقشة العلاقة المباشرة بين جغرافية الإقليم الصحراوي بوصفه ساحة للتعاون والتنافس والصراع وبين الأمن؛ وذلك كهدف مركزي لتوفير مستوى من الاستقرار والاستمرار للدول في منطقة الصحراء الكبرى.

لقد أسهمت عوامل المناخ في إحداث نوع من العلاقة التفسيرية للأخطار الأمنية والنزاعات؛ ومن ثم، يجتمع في هذه السمة الجغرافية - الأمنية العناصر الناتجة من

المشكلات الأمنية المجتمعية؛ مثل: الهجرة والقومية بوصفهما عاملَيْن مؤثرَيْن في الأمن المجتمعي (من منظور النظرية البنيوية المُحدثة)،[1] وكذلك العناصر الناتجة من الأمن السياسي والعسكري.

**1. تأثير المناخ والبيئة الطبيعية في الهوية السياسية لبلدان الساحل والصحراء**

تُسهم الجغرافية في جعل بعض المشكلات الأمنية أكثر تهديداً؛ نظراً إلى ما تسببه من صعوبات للدول الضعيفة في فرض رقابتها على مساحات واسعة يصْعُبُ الولوج إليها وفرض النّظام عليها. ويُسهم تكوّن الإطار الجغرافي الطبيعي في نوعية الاتصال الاجتماعي والتاريخي. ومن الناحية النّظرية، رَسّخَ بعض المُنظرين؛ مثل: باري بوزان[2] ووال وايفر[3] نظرة مُتماسكة حول الأمن الإقليمي، وخصصا له بحوثاً ودراسات مُهمة تقوم على تحديد أقاليم أمنية متميزة لها خصائص مُترابطة ومتقاربة جغرافياً. ويَعكسُ الاعتماد الأمني المُتبادَل الذي نشأ في هذا الصدد تطور النظريات الوظيفية الأولى ذاتها لدى ديفيد ميتراني وكارل دويتش من جهة، ولدى الليبراليين من أمثال جوزيف ناي الابن من جهة أخرى.[4] وقد انطلقت تلك النظريات عموماً من تحليل الاعتماد المتبادل ضمن رقعة جغرافية معينة، أو ضمن رقع جغرافية متعددة، وكيف يمكن الإسهام في صوغ الأمن الدولي بصفة عامة. ويُفترض أن تُساعد إعادة مناقشة أهمية الأقاليم والساحات في ضوء هذه النظريات، في التدقيق في الكثير من التحولات الجيو-أمنية. وبرغم ذلك، يبقى من المطلوب التساؤل عن مدى واقعية تطبيق نظرية الأمن الإقليمي المُركَّب - مثلاً - على إقليم الساحل والصحراء، وما مدى منطقية تطبيق نظرية التكامل الوظيفي الإقليمي على الإقليم ذاته، وكذا تقويم مدى نجاح تطبيق هذه النظريات على مجالات لم يكتمل فيها البناء التأسيسي والنّفسي للدولة، كما يُفترض أيضاً مناقشة أهمية الجغرافية في تحديد الأقاليم الأمنية، وما إذا كان التقارب البرّي والضغوط الناتجة من إدارة المجال أو الإقليم هي الأساسية في تحديد الهوية الأمنية الإقليمية، برغم واقعية كونها - أي الجغرافية - مؤشراً ذا مصداقية كبيرة لقياس السلوك الأمني الإقليمي للدول، ومنها دول الساحل والصحراء.

تُسْهِم عوامل المناخ والجغرافية الصحراوية في تعميق المُشكلات الأمنية الصرف أو المشكلات الأمنية ذات الطابع السياسي في منطقة الساحل؛ حيث يؤثر الجفاف الذي تعرفه المنطقة في إحداث اضطرابات كثيرة في العناصر الديمغرافية؛ فكثيراً ما تؤدي إلى موجات من الهجرة، كما حدث في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، وفي العقد الأول من القرن الحالي. تتميز المنطقة أيضاً بطابعها الاقتصادي - الاجتماعي الذي يعتمد على وسائل تقليدية، وخاصة الجانب الرّعَوي الصحراوي. ونتيجةً لهذا العامل، تتميز المنطقة بغَلَبَة السكان الرُّحل. ويُمكن القول إن المنطقة تعرف نوعاً من عدم الانسجام بين بعض السكان الذين أخذوا يستقرون في بعض المُدن الصحراوية؛ مثل: تمنراست في الجزائر ومناطق كيدال وغاو في مالي وأكاديز في النيجر... إلخ - وهي مدن تاريخية غير أنها لم تعرف نُموّاً متطوراً نتيجة انغلاق الصحراء في القرون الثلاثة الأخيرة وصعوبة الحياة في المدينة الصحراوية نتيجة للوضع الاقتصادي الصحراوي الصعب - وبين السكان الذين يعتمدون على الترحال للتأقلم مع هذه البيئة الصحراوية. هذا العامل الجغرافي، لا يمسُّ الشريط الصحراوي الذي يمتد من موريتانيا غرباً إلى السودان وأريتريا شرقاً فحسب، ولكنه يؤثر في دول كثيرة ذات مناخ صحراوي أو شبه صحراوي ودول ذات طابع مناخي متنوع، كالدول الساحلية والصحراوية معاً، أو المتوسطية والصحراوية. كما أن نوعية الغطاء النباتي المرتبط بهذا المناخ، كالغطاء النباتي المرتبط بأنظمة الواحات، أو الأعشاب التي يُوفّرها المجال الرّطب نسبيّاً على الضفة الجنوبية للساحل، تُسهم في إظهار نمط الحياة في هذه المجالات القائمة على هاجس توافر الماء. يُضاف إلى كل هذه العناصر الحيوية للأمن البشري، مشكلة أخرى تتعلّق بندرة المياه. هذا العامل الأخير يجعل المنطقة مُهددة[5] في أمنها الإنساني.

عرفت منطقة الصحراء في الفترة 1969-1974 والفترة 1981-1985 موجتي جفاف دفعتا بالسكان إلى الهجرة إما في اتجاه الضفة الشمالية أو باتجاه الساحل الجنوبي أو المدن الداخلية للدول الصحراوية. وهو ما يُفسر الهجرة الكبيرة للطوارق إلى ليبيا والجزائر وإلى المدن الداخلية للنيجر ومالي. وعاد أعداد منهم إلى بُلدانهم نهاية الثمانينيات.[6] وقد أسهمت

هذه العودة في اندلاع النزاعات في النيجر وفي مالي؛ إذ إن الطوارق الذين انتفضوا في عام 1990 كان قد عاد بعضهم من ليبيا مُسلحين، وكانوا قد ذهبوا إلى ليبيا والجزائر بعد موجتي الجفاف المذكورتين.[7] ويستدعي معطى المناخ هذا دَمجهُ في تحليل مُختلف الظواهر الأمنية بوصفها وثيقة الصلة بالتغيُّرات والصعوبات المناخية. وقد عمل نادي الساحل وغرب إفريقيا الملحق بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وأيضاً مرصد الساحل والصحراء[8] على دراسة الكثير من هذه الإشكاليات بربطها بعناصر التغيرات المناخية والمائية والبيئية. وقد طرحت إحدى الدراسات[9] التي أنجزها نادي الساحل وغرب إفريقيا أسئلة ذات صلة بالموضوع تمكن الإشارة إليها في هذا الصّدد: هل يَتعدى المناخ الرهانات الأمنية، وكيف؟ هل تُشكل التغيّرات المناخية أحد الأسباب الكبرى والمباشرة لأزمة أمنية، أو - بصورة عكسية - تتدخل بشكل متأخر في زيادة خطر الأزمة؟ هل لها مفعول مُضاعفة الأخطار؟ وإذا كانت الإجابة نعم، فما طبيعة هذه الأخطار؟ أو أن الأمر يتعلق بمتغير خارجي، يميل إلى تعجيل التهديدات البيئية وغير البيئية؟[10] هذه الأسئلة التي تم طرحها في مقدمة بحث حول قراءة الرهانات الأمنية ووصف الأحداث الأمنية في الساحل الغربي والشرقي، هي من الأهمية للتنبيه إلى مدى ارتباط عدد من المشكلات الأمنية بمشكلات مناخية كالجفاف والتصحر وندرة المياه، والعلاقة بين السكان المزارعين المستقرين والرّحل المتنقلين في إنتاج ظواهر كالهجرة والنزاعات حول الأرض والموارد. وهذه المشكلات ترتبط بانعكاسات متنوعة واجتماعية - اقتصادية للجفاف.

لقد أصبح تحليل آثار الجفاف وجيوسياسية السكان مرتبطاً بتحليل مختلف التفاعلات الاجتماعية في منطقة الساحل والصحراء. وتعد دول المنطقة، وخاصة دول القرن الإفريقي، من أكثر الدول تلقياً للمساعدات الغذائية الدولية؛ ففي الفترة 2007-2008، نالت دول المنطقة المرتبة الأولى عالمياً في ذلك، ومنها إثيوبيا بـ 915000 طن من الغذاء والسودان بـ 637000 طن.[11] وأثر الجفاف والتصحر نتيجةً لهذا الوضع المناخي في تقويم الجيوسياسية الساحلية؛ إذ أصبحت الصحراء مجالاً مُغلقاً. وبهذه العناصر، يمكن

تفسير ظهور فكرة "جدار إفريقيا الأخضر العظيم"؛ وهي فكرة ظهرت عام 1980 لدى رئيس بوركينافاسو ثم تبناها رئيس نيجيريا وكذلك الاتحاد الإفريقي عام 2005 بالإضافة إلى تسع دول إفريقية معنية (جيبوتي، أريتريا، السودان، تشاد، النيجر، مالي، بوركينافاسو، موريتانيا، السنغال). وتقوم هذه الفكرة على بناء جدار أخضر بعمق 15 كيلومتراً وبطول 7800 كيلومتر، يمتد من القرن الإفريقي شرقاً إلى السنغال غرباً، وهو عبارة عن مساحة مزروعة بأشجار ملائمة للبيئة الجافة بهدف منع زحف الصحراء جنوباً، وهو المشروع الذي رَصَدَت له الأمم المتحدة عام 2011 مبلغ ملياري دولار. ويشار هنا إلى إن وكالةً تمّ استحداثها لهذا الغرض ومقرها في عاصمة تشاد،[12] وهي وكالة الجدار الأخضر التي شرعت في إنجاز أجزاء من هذا المشروع، في تشاد والسنغال. ويذكر مدير هذه الوكالة السيد دياه عبدو اللاي بأنه تم إنجاز 20 ألف هكتار من المشروع في السنغال.[13] وبشأن التحديات المطروحة، فهو يُشير إلى أن الأمر يتعلق بـ"مشروع أجيال"؛[14] إذ لا يُمكن استبعاد المصاعب الناتجة من المنهجية المناسبة لإقناع السكان الأصليين بجدوى المشروع وأهميته وخاصة تلك التي سيمّس هذا المشروع أراضيها، فضلاً عن صعوبات التمويل.

ويبدو أن هذه العناصر المناخية - الجغرافية تؤثر في السلوك الإقليمي للدول الصحراوية، وفي تصوّرها للإقليم. كما يُضعف هذا الوضع الجغرافي هذه الدول وينْزَع عنها قدرات صوغ جيوستراتيجية إقليمية مباشرة. والواقع أن هذه المنطقة تعرف إعادة تنظيم "مجال" spaciale جديد نتيجة عاملين أساسين: أحدهما يتعلّق بالضغوط الناتجة من العناصر الطبيعية، وثانيهما من ضرورة التزام الدول بسياسات تدخّل مباشرة لمعالجة المشكلات البيئية - الجغرافية المُتزايدة والشديدة الخطر، ومنها مُعالجة مشكلتي التصحّر ونُدرَة المياه. وبتداخُل هذه العناصر يتشكّل الإقليم الأمني في الساحل والصحراء.

تتميز وضعية شمال وغرب إفريقيا الساحلية عن تلك الوضعية الطبيعية؛ إذ لا ترتهن مع أي إقليم مُجاور ولا تُعد موقعاً مُكمّلاً مع قطعة جيوسياسية أخرى؛ مثل:

شبه الجزيرة العربية مع القرن الإفريقي (مملكة الحبشة التاريخية)، إنما تُشكلان - أي شمال وغرب إفريقيا - حيّزيْن مُتلاصقين تُعد الصحراء مجال هذا التلاصق بينهما. وبرغم ذلك، لا تشتركان في مُقوم استراتيجي مركزي للأمن الإقليمي يربط بين الضفة الشمالية لشمال إفريقيا وغربها، بعكس نهر النيل بالنسبة إلى مصر أو السودان اللذين يشتركان مع بلدان حوض النيل. ولا يُمكن مثلاً مُقارنة حالة النزاع الموريتاني السنغالي السابق حول رسم حدود نهر السنغال بمثل وضعية نهر النّيل، بالنظر إلى أن عناصر الإدارة المُشتركة في الحالة الأولى تشتمل دولتين من المحور ذاته، ولا تخضعان لضغط إقليمي في هذا الصدد، عكس دول حوض النيل التي تتميز بتعددها وتنافسها وتباعدها وتدخل فاعلين خارجيين في تنشيط سياسات إضعاف مُنافس دون آخر؛ مثل: تدخّل إسرائيل في بُلدان حوض النيل. ومع ذلك، يُفيد وضع حوض نهر السنغال الذي تقتسمه أربعة بلدان وهي مالي وغينيا إضافة إلى موريتانيا والسنغال، في تفسير تشابُه قيام الإمبراطوريات والمالك في الشرق حول النيل أو في الغرب حول نهر السنغال ونهر النيجر؛ إذ انجذبت نحو نهر السنغال الإمبراطوريات العريقة في غرب إفريقيا ومنها إمبراطورية غانا ومملكتيا مالي والسونغاي. في مُقابل ذلك، يُشكّل نهر النّيجر أهميةً قصوى لبلدان حوض هذا النهر، وهو ذو أهمية جيوسياسية لتفسير الهوية الثقافية والسياسية والنّفسية لغرب إفريقيا ولتحليل العلاقات الجيوسياسية - الزراعية والإدارية لقطعة غرب إفريقيا. كما أنه يُسهم في ترسيخ التكامل حول هذا النّهر بين البلدان المستفيدة منه، وهي: غينيا (دولة منبع)، ومالي، والنيجر، وبوركينافاسو، وبنين، ونيجيريا، كما أن دولتيْن أخرييْن وهما الكاميرون وتشاد عضوان في هيئة حوض النيجر التي تمّ تأسيسها بغرض التخطيط الجماعي للمشروعات المُتعلقة بهذا الحوض ذات الصلة بنهر النيجر. يُحدث النهر بين هذه الدول روابط طبيعية لإدارة مُشتركة للفوائد النّاتجة منه، وكذا إيجاد الحلول للمخاطر المتأتية من فيضانه، كما أن وجود هذا النّهر يحتاج إلى المحافظة على مستوى مُتواصل من الحوار بين هذه الدّول لتجنّب كل احتمالات عدم التفاهم النّاتجة من مُشكلات ندرة المياه والحاجة المُتزايدة إلى الماء.

## 2. الانكماش الجيوستراتيجي

ظلت المنطقة - مثل حال كل إفريقيا - مجالاً جيوسياسياً هامشياً في الحسابات العالمية. ولعقود طويلة، تم النظر إلى مثل هذه المناطق بوصفها بعيدةً عن المحاور الجيوسياسية الأساسية في السياسات الدولية والاستراتيجية. وقبل ذلك، ومع الفترة الاستعمارية، تم تقسيم إفريقيا، ومنها الساحل والصحراء، إلى مجالات ذات أهمية لما تتوفّر عليه من عناصر نافعة وموارد طبيعية، ومجالات أخرى هامشية نُظِر إليها على أنها ليست مصدراً لثروات أساسية، إضافةً إلى كونها مجالاً لإثارة القلاقل ومواجهة الاستعمار. ولقد أكد ذلك جغرافيون فرنسيون؛ مثل: إيميل فيليكس غوتي المتخصص بالصحراء؛ حيث اعتبر أنه من المستحيل القول إن للصحراء أهمية في حدّ ذاتها وذلك في عام 1920، لكن مع مجيء الجيولوجي فرانسوا ثيودور كونراد كيليان (1898-1950) تمّ تنبيه السلطات الفرنسية إلى وجود النفط في الصحراء، ولكن من دون أن تُعير السلطات الفرنسية أهمية لتنبيهه،[15] أي من دون أن تنظر فرنسا باهتمام كبير إلى الصحراء إلى ذلك الوقت. وفي وقت لاحق، بدّل اكتشاف النّفط في الجزائر والتقديرت بوجود النفط في صحراء فزّان جنوب غرب ليبيا، من إسراع تنشيط مقاربات إدارية واقتصادية فرنسية في الصحراء الفرنسية كما سيأتي لاحقاً.

تعاملت الإدارة الاستعمارية الفرنسية بهذه النظرة، وهي التي هيمنت على أغلبية منطقة الساحل والصحراء المعروفة باسم السودان الفرنسي، وقامت بوضع مُخطّطات للإدارة الترابية لهذه المنطقة منذ عام 1912. وتعاملت وسُكّانها من الجماعات المُتنوعة ومنها الطوارق. بالنسبة إلى بعض الباحثين، فإن: «كل عوامل الغموض والتعقيد التي تلف علاقات الحكومات المالية والطوارق والعرب في الشمال مثلاً تكمن في الواقع في نظر السلطات المركزية إلى شعوب الساحل والصحراء كمصدر للتوترات وعدم استقرار إضافي لا مفر منها إزاء الأخطار الآتية من الداخل والخارج في ذات الوقت».[27]

تدخّلت تاريخياً ثلاث دول في المنطقة؛ وهي فرنسا وبريطانيا وإيطاليا (تدخلت الأخيرة في ليبيا وإثيوبيا). غير أن المنطقة الأكثر أهمية في دراسة منطقة الساحل والصحراء

هي تلك التي كانت مجال التدخل الفرنسي تاريخياً، وهي منطقة تدخُّل واسعة، وتشمل موريتانيا ومالي والنيجر وتشاد، والتي مازالت تحظى بهذه الأهمية للسياسة الفرنسية التي اضطرت إلى التدخّل عسكرياً في الأزمة المالية في يناير 2013 لحماية سياستها في المنطقة. وتعد هذه الدول إضافة إلى السودان، الدول الميدانية المباشرة المشمولة بمنطقة الساحل. وقد عرفت العلاقات بين هذه الدول في القرن العشرين مستوى محدوداً من التطور، كما عرفت داخلياً تاريخاً حافلاً بالاضطرابات والانقلابات، ولم تتولد أي آليات تعاون فعّالة، بينما ظل أداء منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي لاحقاً) دبلوماسياً وسياسياً محضاً. من جهة أخرى، لم تتطور العلاقات المغاربية في إطار الاتحاد المغاربي، والذي كان نجاحه مؤهّلاً ليجذب إليه دولاً أخرى قريبة من المنطقة المغاربية كمالي والنيجر والسنغال.

ساعدت الجغرافية الصّعبة لدول المنطقة على هذا التهميش الإقليمي، وتولَّد من هذه الوضعية انكماش جيوستراتيجي، على حين ارتكزت السياسات الدولية على مجالات أكثر أهمية في الحسابات الاستراتيجية التقليدية. هذا التهميش الخارجي والانغلاق الصحراوي الداخلي لم يكن من الممكن استمراره؛ إذ تصاعد الاهتمام بالمنطقة في إطار السياسات القارية الإفريقية أو في إطار سياسات إفريقية إقليمية؛ مثل: المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا التي تضم دولاً معنية في معظمها بمشكلات الأمن في الساحل والصحراء. ويُمكن الإشارة إلى صنفين من الاهتمام الإقليمي بالمنطقة، رافقا عودة بعض العناصر في التقويم الجيو-اقتصادي الإقليمي المعاصر:

- اهتمام بتعميق الروابط الإفريقية في غرب القارة، وخاصة الروابط الاقتصادية، وذلك بإحداث المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.

- اهتمام بعض الدول بتأدية أدوار حيوية في السياسات الإقليمية؛ نظراً إلى أهمية مكانتها سواء من حيث ثرواتها أو سكانها أو مساحتها؛ مثل: نيجيريا والجزائر وليبيا، بينما ينهج المغرب سياسة إفريقية مُستجدة بعض الشيء، وترتكز على تنويع شبكة علاقاته الاقتصادية والتجارية وتوسيعها في غرب إفريقيا خصوصاً، والاستفادة من بعض روابطه الثقافية والتاريخية.

أما من الناحية الدولية، فقد ارتبط الانجذاب الدولي إلى المنطقة بسمات جديدة رافقت الحسابات الكثيرة للدول الكبرى منذ العقد الأخير من القرن العشرين، وتعزيز اهتماماتها الجيوسياسية والجيو-اقتصادية العالمية، منها:

- الاهتمام بدول محورية كالجزائر ونيجيريا؛ فهذه الدّول تُساعد على تعويض بعض الحلفاء من الصنف ذاته ليس في إفريقيا فحسب، ولكن في مناطق أخرى من العالم أيضاً، بالنظر إلى مواردهما وموقعهما الجغرافي...، إلخ.

- الاهتمام بمجموع المنطقة في ظل حسابات جيوسياسية عامة؛ مثل: كونها الأقرب إلى أوروبا، واعتبارها مجالاً أساسياً للأمريكيين لاستباق انفراد بعض القوى الأخرى كالصين، ودعم بعض السياسات العسكرية في إطار استراتيجية لها سمات مُتنوعة من بينها إقامة قيادة أمريكية إفريقية خاصة.

تقع إفريقيا اليوم، ضمن المجالات التي ستُغيّر من قيادة العالم؛ إذ إن الدول الإفريقية تزداد أهميتها، كما أن هذه الأهمية ستُغيّر من موقف القوى الدولية التقليدية المُتعاملة مع إفريقيا، كما ستُغيّر من أهمية شركاء إفريقيا القادمين من قارات أخرى غير الغرب؛ ومن ثم، ستُسْهِم إفريقيا في صوغ السياسة الدولية القادمة بطريقة أكثر جِدّة.[17] إن التهميش التاريخي للمنطقة، وعودة الاهتمام بها من جديد، لا يمكن القول إنهما يساعدان الدول الضعيفة في المنطقة بقدر ما يُلقيان عليها أعباء جديدة مرتبطة بأعبائها الترابية، وأشكال إدارة الإقليم الموروثة عن فترات تاريخية طويلة.

### ثانياً: ممارسة الرقابة على المجال الترابي للدول

لا يمكن فصل السياسات الداخلية لدول الساحل والصحراء عن السياسات الترابية لهذه الدول، فهي دول واسعة مجالياً، وضعيفة الحكومات المركزية. ويترتّب على واقع كهذا صعوبة في إدارة الأقاليم الصحراوية والساحلية، يعززها الضّعف الديمغرافي في الصحارى مقابل ارتفاعه في شريط الساحل الجنوبي أو على السواحل البحرية للبحر

الأبيض المتوسط بالنّسبة إلى دول شمال إفريقيا. وينتُج من هذا الوضع اختلالٌ جغرافي - ديمغرافي وطبيعي، يُؤثّر في قدرة الدّولة على حفظ النّظام وفَرْضِ الأمن بالدّرجة نفسها بين المناطق كلها.

### 1. أعباء المجال السياسي

تتميز المنطقة الساحلية والصحراوية بوجود دول لا تُمارس سلطةً ورقابةً حقيقيتين على المجال الترابي؛ ومن ثم، يظهر أنها دول ذات أعباء ترابية كبيرة؛ فالمراكز لا تبسُط سلطة أمنية واستراتيجية حقيقية على المجالات الترابية، كما أنها لا تتوفر على عناصر عسكرية أو اقتصادية تؤهلها لمثل هذه السيطرة. وتتميز الصحراء بقلة المدن فيها؛ حيث لا تتجاوز 90 مدينة،[18] أغلبها يقع في الصحارى المغاربية. وتُوجد بينها علاقات تاريخية وتجارية وعائلية، كتلك التي تربط مدن سبها والكفرة في ليبيا مع دارفور وبحيرة تشاد، ومدينة أكاديز في النيجر مع التجار الجزائريين.[19] وهذه العلاقات هي نتيجة وجود ضغوط هجرة حقيقية نحو المدن الصحراوية التي قامت حولها علاقات إدارية عبر إقليمية؛ مثل: إنشاء قنصلية مالية في تمنراست وقنصلية جزائرية في غاو وقنصليتين سودانيتين في الكفرة وسبها الليبيتين؛ فعلاقات الهجرة عبر الطرق الصحراوية هي جزء مركزي في العلاقات الاقتصادية عبر الصحراء، وفي التعقيدات التي تترتب على ممارسة الرقابة عبر الحدود.

تعرف الصحراء عادةً نزاعات ترابية بين الدول وكذلك بين الدول والجماعات، وتُضْفي هذه النزاعات على الصحراء قيمة جيوستراتيجية مستمرة، وتُثير نزاعات مسلحة لإعادة بسط السيطرة على مجالات صحراوية. وتتميز دول شمال إفريقيا بعقيدتها المجالية الصحراوية، فبرغم كونها دولاً ذات حدود مع أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط، فإن قدراتها الترابية تأتي من عمقها الصحراوي، وتظهر الجزائر وليبيا ومصر كأفضل مثال على ذلك، إضافة إلى المغرب الذي يسعى للمحافظة على عمق صحراوي جيوستراتيجي مقابل مساعي دول صحراوية عدة للحد من ذلك، وخاصة الجزائر وليبيا في عهد معمر القذافي. وهذه العقيدة أصبحت جزءاً من ضمن تفسير الرهانات الأوروبية الصحراوية،

لا الرهانات الشمال إفريقية الصحراوية. ويذكر أحد الباحثين أن: «الرهانات الأورومتوسطية كيفما كانت، استراتيجية، طاقية، زراعية، بيئية، وهجراتية...، إلخ، لا تقف عند الحدود الجزائرية، لكن تجد امتدادها الطبيعي والتاريخي في مالي وفي النيجر؛ أي في طول القوس الساحلية. تفاعلٌ عميق يجمع المسرح الساحلي بالفضاء الأورومتوسطي، ويطرح الإشكالية الجيوسياسية لمكانة المغرب الكبير».[20] ولكون الدول المغاربية تعي أهمية عمقها الصحراوي، فإنها تخوض نزاعات كبيرة لأجل ضمان هذا العمق أو توسيعه، ولا يتعلق الأمر بالمغرب الذي يتميز عن الجزائر وليبيا بانفتاحه الأطلسي وعمقه الزّراعي التقليدي المُمتد جنوباً إلى وادي درعة فحسب، بل إن هذا التوجه من صُلب السياسة الحيوية لليبيا والجزائر. خرجت الجزائر من مرحلة الاستعمار الفرنسي بأكبر قسم من الصحراء الفرنسية، وهو ربما كان أكبر تحول في الجغرافية السياسية لمرحلة ما بعد الاستعمار في هذه المنطقة، في مقابل تراجع الأهمية الصحراوية للمغرب الذي هو في جذوره بلد صحراوي من تأسيس تحالف قبائل صنهاجة القادمة من عمق موريتانيا الحالية، كما سيتم توضيحه لاحقاً في هذا الكتاب.

تميّزت ليبيا، من جهة أخرى، بخوضها نزاعاً مع تشاد لاسترجاع قطاع أوزو، وهو شريط مُحاذٍ للحدود الليبية مع تشاد. في هذا الشريط أقام الأتراك في القرن التّاسع عشر مواقع عسكرية. هذه المواقع احتلّها الفرنسيون في أثناء الحرب العالمية الأولى 1914-1918. وطالبت بها إيطاليا بعد استعمارها ليبيا. وبحسب إيف لاكوست، فإن فرنسا وقّعت اتفاقاً مع إيطاليا تعترف فيه بإعادة قطاع أوزو إلى إيطاليا، وكان ذلك بهدف تجنّب تحالف موسوليني مع هتلر، غير أن حدوث ذلك التحالف دَفَعَ النّواب الفرنسيين بعدم تصديق ذلك الاتّفاق، وظلت تلك القضية مُعلقة منذ استقلال ليبيا عام 1951،[21] برغم ما يؤخذ على أنه اعتراف ليبي بهذه الحدود، إلى أن بتّت فيها محكمة العدل الدولية عام 1994؛ حيث قرّرت في شأن هذا النزاع الحدود التي رسمتها معاهدة الصداقة وحسن الجوار المعقودة في أغسطس 1955 بين فرنسا وليبيا، وتمّ تحديد مسار الحدود فيها؛[22] ما يعني ربح تشاد هذه القضية. ويُشار في هذا الصّدد إلى أن الحدود بين ليبيا وتشاد كانت غير

واضحة بتاتاً؛ إذ إن الحركة التجارية كانت تربط بين المدن الواقعة في المجالين اللّيبي والتشادي، كما أنّ الزاوية السنوسية التي شهدت انتشاراً في هذه المنطقة، كانت قد امتدّت للانتشار بين ليبيا وتشاد بشكلٍ مُتداخِل. ويُعلّق أحد الباحثين الفرنسيين على إضعاف الزاوية السنوسية ومحوها؛ بكونه كان «شرطاً ضرورياً لظهور هذه الصّورة الجديدة التي يريدها المستعمر؛ فالتاريخ السنوسي كان في هذه المنطقة تاريخ مغامرة تشادية - ليبية، تجهل الحدود الناتجة من التقسيم الاستعماري لإفريقيا».[23] ولقد أسهم دخول الاستعمار الفرنسي إلى هذه المنطقة في الحد من انتشار هذه الزاوية، وقَلَب الوضع الإقليمي ضد هذه الزّاوية التي اعتمدت نشاطات قتالية وجهادية ضد فرنسا في تشاد وليبيا.

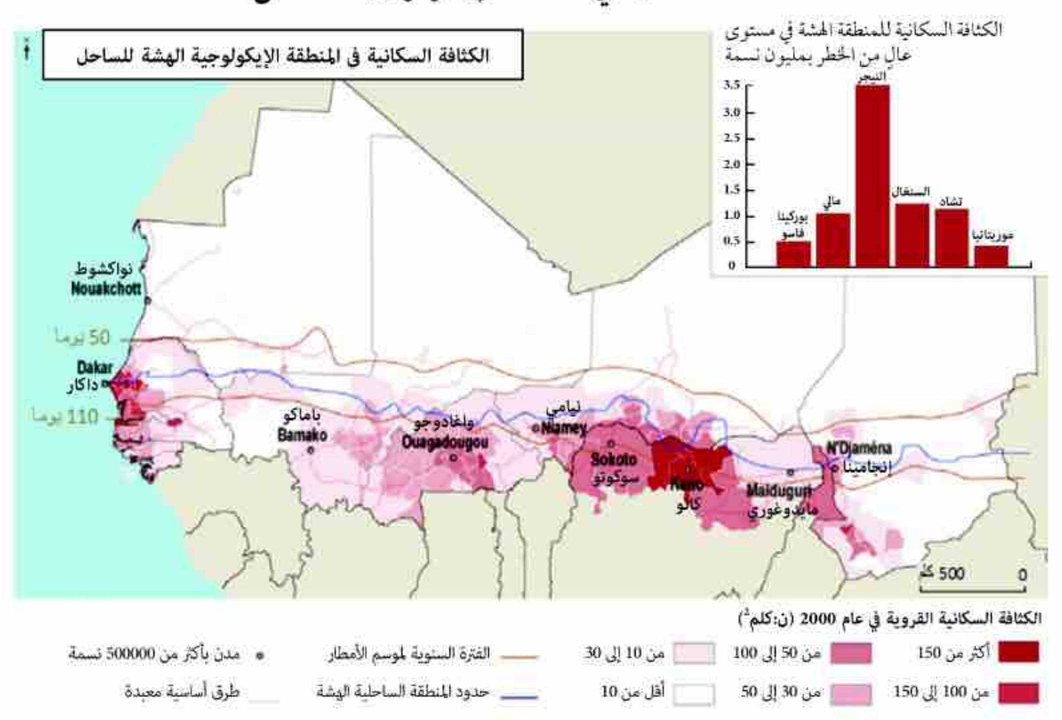
دخلت تشاد منذ عام 1960 في مواجهات مع انتفاضات مسلحة لسكان الصحراء من التَّبو، وقام القذافي بدعم هؤلاء ضد الحكم في تشاد على أساس وَعْدٍ له بالتخلّي عن قطاع أوزو عند انتصارهم، غير أن هذا الوعد لم يتحقق مع دخول ثوار التَّبو إلى العاصمة إنجامينا. كما تدخَّلَ الجيش اللّيبي في المنطقة في سنوات الثمانينيات من القرن العشرين لدعم أحد الأطراف المنشقين عن جبهة التحرير الوطني لتشاد،[24] وهو جناح غوكوبي وداي المنحدر من تبستي.[25] وبرغم هزيمة ليبيا، فقد حاولت نهج دبلوماسية عبر صحراوية، تقوم على مركزية الدّولة الليبية مُوظفةً عناصر جيو-اقتصادية وطاقية وبشرية ودينية، وهي العناصر ذاتها التي عملت الجزائر على توظيفها، إضافةً إلى دعم السياسات التي من شأنها الحد من القدرات التّرابية للمُنافسين.

يمتد وراء الصحراء، الشريط الساحلي المعروف بالمنطقة الساحلية الهشة، وهو شريط أكثر حيوية من حيث الديمغرافيا، مقارنة بالفضاء الصحراوي. وتُقدَّر أدنى المعدَّلات السكانية في أهم مدن هذا الشريط بنصف مليون نسمة،[26] غير أنها لا تتجاوز مليون نسمة كحدّ أقصى لها بحسب التقديرات؛ مثل الحال في: نواكشوط، ودكار، وباماكو، وأجادوجو، ونيامي، وسوكوتو، وكانو، وإنجامينا. وتُعد الخرطوم والمناطق المحيطة بها، والتي تُقدر نسبة السكان فيها بثمانية ملايين نسمة، حالة خاصة؛ بالنظر إلى

وقوعها في منطقة جذب واستقرار سكانييْن على حوض النيل. وباستثناء شمال نيجيريا؛ حيث تُقدر الكثافة السكانية بحوالي 150 نسمة في الكيلومتر مربع، فإن أغلب الشريط الساحلي تتراوح الكثافة السكانية فيه ما بين 30 و50 نسمة في الكيلومتر المربع، أو ما بين 10 و30 نسمة في الكيلومتر المربع، كما تبين الخريطة (1).

**الخريطة (1)**

**الكثافة السكانية في المنطقة الإيكولوجية للساحل**




المصدر: تمّ نقل الخريطة وترجمتها من المرجع الآتي:

Club du Sahel e de l'Afrique de l'Ouest/OCDE, *L'Afrique de l'ouest: une région en mouvement* (CSAO/OCDE, février 2007), 39.

ومع أن هذه الأرقام تبدو قليلة، فإن المنطقة تعرف تزايداً ديمغرافياً سريعاً، وإن كان متأخراً. ويُتوقع بلوغ عدد السكان فيها عام 2040 نحو 150 مليون نسمة،[27] وهو رقم يمكن أن يثير مشكلات أخرى كالضغط على المدن نتيجة الهجرة؛ بسبب سوء الظروف المناخية. ويتأكد هذا المؤشر بملاحظة نِسب الفئات العمرية؛ إذ تُشكل نسبة السكان ذات

الفئة العمرية الأقل من 15 سنة 45٪، والأقل من 20 سنة أكثر من 60٪. ويبلُغ مُعدّل الفقر على الأقل 50٪ بين السكان عموماً، في الوقت الذي لا يتجاوز معدل النمو في غرب إفريقيا 5.5٪.[28] ويُعطي بعض المحللين؛ مثل: روبير كابلان، مكانة مركزية للصحراء في التعامل مع هذا النمو الديمغرافي في كل إفريقيا؛ إذ يرى أن إفريقيا ستعرف نمواً ديمغرافياً كبيراً يُتوقّع بلوغه ملياري نسمة في عام 2050، ويمكن للصحراء أن تكون حاجزاً أمام الهجرة نحو الشمال، ولكنه يُقر أن هذا الحاجز لا يستطيع أداء هذا الدور؛ نظراً إلى فراغ الصحراء من البشر، وضعف أجهزة الدولة في ممارسة الرّقابة على مناطق واسعة. كما يرى أن الصحراء يُمكن أن تُصبح قُطباً للقوة؛ حيث سيكون ممكناً ابتلاع الاندفاع الديمغرافي لإفريقيا الاستوائية.[29]

إن هذه العناصر المجالية المرتبطة بالديمغرافية وبسط السيطرة على قطاعات صحراوية، لا يمكن تفسيرها على أنها نزوع عشوائي نحو النزاعات والحروب، ولكن بكونها ميولَ دولٍ كي تضمن عمقاً صحراوياً وبشرياً صحراوياً، قبل دخول المنطقة مرحلة جمود جيوسياسي قد يصعب تفسيره طوال قرون أخرى. وتُعد الرقابة على الحركة البشرية الناتجة من الديمغرافيا وبسط السيطرة على الأقاليم، من أهم العوامل التي تُفسر حجم العبء على دول المنطقة التي تُعاني الفساد أيضاً. تتركز أهم الملاحظات بشأن التهديدات التي تُحدثها الجماعات التي لا تخضع للرّقابة والضّبط في هذه المنطقة على انعدام الاستقرار. ولانعدام الاستقرار الداخلي والإقليمي معاً، أبعاد محلية تُصعّبُ من تأمين دول المنطقة السيادة والحدود السياسية، كما يُصعِّب على بعضها تأمين علاقات مُستقرّة في المنطقة. غير أن الفساد المُزمن، وذلك بحسب أحمدو ولد عبدالله،[30] يُعد أحد الأسباب الرئيسية لانعدام الاستقرار وغياب الأمن في المنطقة، وأحد أكبر معوقات العدالة الاجتماعية.[31] ويُلاحَظُ أن الدول المعنية من الناحية الجيوسياسية، تعرف مستويات مؤكَّدَة من الفساد الذي يسهم في إضعافها، وهي لا تعيش وضعية إدارية داخلية مستقرة، وإنما تعيش تناقضاً داخلياً مستمراً بين القوات المسلحة والأطراف المدنية من الأحزاب، وبين الجماعات الإقليمية والقبلية. وبحسب أهم هؤلاء الفاعلين، فإن جل التهديدات التي

أصبحت تتصاعد في المنطقة شديدة الارتباط بالفساد السياسي؛ وبهذه الطريقة، تصاعد البحث عن العلاقة بين أطراف الحكم وتُجار الكوكايين والتهريب والجماعات المسلحة ذات الطابع الجهادي، وحتى مع بعض الأطراف من المسلحين. ويبدو أن مستويات مثل هذه العلاقة وحجمها مازالت غير مُؤكّدة.

وليس سهلاً إثبات حجم هذه العلاقة بالنظر إلى غياب شهادات موثوق بها، وغياب القدرة الكافية لمراقبة كل العلاقات في هذه المنطقة، علماً أن تورّط أطراف سياسيين فيها يبقى وارداً كما سيأتي القول. ومن الأجزاء التي اتّسع فيها هذا التداخل؛ منطقة الصحراء الأطلسية الغربية بين موريتانيا والمغرب وجنوب غرب الجزائر، علماً أن هذا المحور شديد الرّقابة بالنظر إلى وجود نزاع يعبّئ له المغرب قدرات أمنية وعسكرية مهمة؛ والسّبب في اتّساع هذا التداخُل هو وجود كميات من البضائع التي تتّجه لدعم اللاجئين في مخيمات لحمادة في ولاية تندوف الجزائرية، وتُشير بعض الفرضيات إلى وجود تجارة سوداء في مثل هذه البضائع. والواقع أنّه لا شيء يُمكن له أن يمنع من قيام هذه التجارة، ومع ذلك لا تتوفر الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على لائحة من المستفيدين من المساعدة، وهو ما يوجد أيضاً الشكوك. وتوجد حتماً تدفقات من المساعدات الغذائية والغاز...، إلخ، والتي تخرج من المخيمات، ويرى باحثون وجود نوعين من تجارة البضائع في هذه المنطقة من الصحراء، بعضها مُنظم من طرف جبهة تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب "البوليساريو"، والآخر يُعَادُ بيعه في المخيمات وفي المناطق المُراقبَة من طرف هذه الجبهة وموريتانيا.[32]

إن وجود ما يُدعى الفوضى يُعد عنصراً أساسياً في تفسير تنامي العلاقة بين انعدام الاستقرار وضعف الدول في مراقبة المجال والتّحكّم في مختلف التهديدات؛ وبناء عليه، فإن ما يُدعى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي يتعلق أساساً بفاعلين يسعون إلى البحث عن الربح من خلال الفوضى في منطقة الساحل.[33] ومهما يكن من أمر، فإن عوامل انعدام الاستقرار متنوعة ومترابطة، ولا يمكن حصرها في نشاط الجماعات المسلحة وشبكات التهريب المحلية والإقليمية المُستفيدة من ضعف المراقبة، وإنما أيضاً في

سوء تشكّل الدول، والضّغط الاجتماعي الذي تُمارسه الجغرافيا. ويـذكرُ بعـض البـاحثين مجموعةً من عوامل انعدام الاستقرار؛ منها:

- "الفشل السياسـي" للدول:[34] إنّ عدم قدرة هذه الدول على مُمارسَة السيطرة المُنتظمة على مجموع تُرابها، يُعـد الإشـكالية المركزيـة المُغذّيـة لمخـاطر الاسـتقرار والنزاعـات المسلحة.

- عسكرة مُتنامية: يُساعد عـلى هـذه العسـكرة انتشـار السـلاح بـرغم وجـود اتفاقيـة للمجموعـة الاقتصـادية لـدول غـرب إفريقيـا، تمنـع انتشـار الأسـلحة الخفيفـة والصغيرة.[35]

- الضغط الديمغرافي: تعرف المنطقـة تزايـداً ديمغرافيـاً سـريعاً بـرغم كونـه متـأخراً، ويتوقع أن يصل عام 2040 إلى 150 مليون نسمة في منطقة الساحل، كما ذكرنا سابقاً.

- مواجهات لأجل الموارد الطبيعية: يُساعد عليها توافر بعض المواد والمعـادن بكميـات كبيرة؛ كالغاز والنفط واليورانيوم والذهب والماس والحديد والفوسـفات والجلـد.[36] ويتم تصدير هذه المواد نحو آسيا عبر السودان، ونحو الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وأمريكا الجنوبية عبر خليج غينيا، ونحو أوروبا عبر الصحراء الكبرى.

يُمكن التّنبيه هنا، إلى أنّ ضعف الدول في ممارسة الرقابة على المجال مُـرتبط بمشـكلة بنيوية لتشكّل الدّول، فالرّقابة على المجالات الصحراوية الواسـعة، لا يُمكـن أن تُشـبه في كل الحالات الرقابة على السهول الصالحة للزراعة؛ ففي هذه الأخـيرة تميـل الجماعـات إلى تنظيم نفسها سـريعاً؛ للاستفادة من عائدات السّـهول. والعكـس في الصـحراء؛ إذ تركـز الحكومات جهودها على أماكن الثروة؛ مثل: حقول النفط، وتحتاج الدّولة إلى موارد هائلـة لممارسة مستوى دائم من التأهّب الأمني والعسـكري في الصـحراء، وقـد تمّـت الاسـتعانة أحياناً بإفراغ الصّحراء لتسهيل مأموريات الحكومات؛ إذ تُساعد الهجرة من الصـحراء إلى السواحل مثلاً، عـلى حـدوث اختلالـين: ديمغـرافي وإداري، وفي الوقـت ذاتـه، تسـتغلّ

الحكومات هذا الإفراغ؛ للحدّ من المسؤوليات الأمنية، غير أنّ هذا المعطى ستكون له نتائج سلبية على المدى البعيد.

## 2. إعادة تقويم الجيوسياسية الساحلية والصحراوية

لا يُمكن فصل الصحراء عن الحدود المحيطة بها بوصفها منطقة تقاطع متميزة بين اتجاهات جغرافية متنوعة. ومع ذلك، فإن الصحراء لم تحضر في التفسيرات الجيوسياسية الأساسية كما حضرت آسيا الوسطى التي مازالت تلقى تحليلات محورية في السياسات الدولية منذ هالفورد ماكيندر الذي جاء بفكرة "قلب العالم"،[37] ثم زبغنيو بريجنسكي الذي أعاد الاهتمام الجيوستراتيجي والجيوسياسي للتنظير الأمريكي إلى هذا المحور. وباستثناء التصوير والوصف الذي قام به الأوروبيون في نهاية القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر للصحراء وإفريقيا، والذي ارتكز على الوصف الجغرافي والاجتماعي والإثني لتمهيد الطريق للمنطقة،[38] وكذلك الأبحاث والدراسات الاستعمارية أو المتفرّعة عنها، فإنّ الصحراء لم تشهد أي دراسات مُعاصرة لتقويم قيمتها الاستراتيجية. وبالنسبة إلى التُراث من الرحلات الأوروبية، فهي لم تكن موضوعاً لاهتمام كبير على ما يبدو في المنطقة، بينما كانت في الحقيقة الخطوة الأولى نحو إعادة رسم خريطة الصحراء، واتّخاذها شكلها الحالي. كما تمّ تجاهل التّراث الإسلامي الإفريقي في منطقة الصحراء وبلاد السودان، ولم يلتفت إليه إلا المتخصصون، وكان لذلك آثار عميقة في تفسير المُشكلات والفُرَص في المنطقة، وفهم التغيّرات، والتخطيط للبدائل.

لقد حدث تحول بالغ الأهمية في تحليل السياسات الجغرافية نتيجة إعادة تقويم أهمية الأقاليم بناءً على أبعاد أمنية جديدة؛ مثل: الإرهاب، وكانت الصحراء من ضمن هذه الأقاليم التي أُعيد تقويمها بشكل جديد؛ من منظور التعامل الأكاديمي والسياسي معها. فإلى عهد قريب لا يتجاوز العقد من الزّمن، كان يُنظر إلى القارة الإفريقية كلها على أنها ساحة لتعبير الدول العظمى عن كرمها لا غير، من خلال تقديم بعض المساعدات أو

إظهار الانشغال ببعض مآسي القارة. ويبدو أن خللاً يكمن في إعادة الاعتبار والتقويم هذين، يكمن في وجود خلْط وعدم فهم لإعادة التقويم هذه، ويظهر ذلك في:

- التركيز على المشكلات في الساحل والصحراء.
- التركيز على الإرهاب من ضمن هذه المشكلات.
- ومن ثم، يظهر أن هناك قصوراً في فهم إعادة التقويم هذه نتيجة التركيز على ظاهر الأمور - ومنها ما يُعرف بالإرهاب ومشكلة الأمن - وعدم النّفاذ إلى جوهرها. يحتاج الموضوع على ما يبدو إلى تحليل أهمية الرّقعة الصحراوية ذاتها؛ إذ إن الصحراء بما فيها الشريط الساحلي المُلتصق بها له قيمة مركزية في الجغرافية الإقليمية، وهذه القيمة الجديدة تنال من شهية الدول المحلية.

تنظر القوى الكبرى بنظرة جيوستراتيجية جديدة إلى المنطقة، وذلك لعوامل مرتبطة بضيق ساحات التنافس نتيجة تعدد القوى وتصاعد قدراتها كما سيأتي ذكره؛ ومن ثم، فإن منطقة الساحل والصحراء، هي مجال لتقاطع اهتمامات أوروبية تقليدية مع أخرى أمريكية مع قوى يتزايد اهتمامها كالصينية. إن ضيق جغرافية التنافس تدفع بالقوى نحو ملء كل الأقاليم التي لها قيمة أو التي يُرجَّح أن تزداد قيمتها، فالوجود الكثيف في الصحراء الكبرى يُتيح للدول ربط الصلة مع شمال إفريقيا وعبرها بالبحر الأبيض المتوسط وغرباً بالأطلسي، كما يُتيح لها الامتداد جنوباً نحو وسط إفريقيا وخليج غينيا وشرقاً نحو القرن الإفريقي؛ بينما يعني عدم الوجود في هذه المنطقة انحساراً في الحضور بشمال إفريقيا ووسطها.

ولا بد من ربط إعادة التقويم هذه ببعض العناصر المُشجعة الجديدة؛ مثل: تحول الصحراء والساحل إلى ساحة للمرور البري ومرور النفط، وللارتباط بموارد جديدة؛ مثل: تلك التي في غرب إفريقيا وخليج غينيا. وإضافةً إلى هذه العناصر، يفترض أيضاً إعادة تحديد أهمية بعض الآثار الأخرى بالمنطقة، وخاصة ما يتعلّق منها بعبور الهجرة: أول هذه الآثار ينعكس على الحدود السياسية المتعلقة بفضاء شينغن [الاتحاد الأوروبي] المغلق، ثانيها على حدود شمال إفريقيا وغربها المطلين على البحر الأبيض المتوسط

والأطلسي، وثالثها على الفضاء الصحراوي الساحلي الذي يمتد آلاف الكيلومترات؛ حيث التنقل نحو الشمال أكثر صعوبة.[39]

إن الهجرة في منطقة الصحراء امتدّت في جميع الاتجاهات، ولها جذور تاريخية؛ إذ كانت الهجرات تمتد من الضفة الجنوبية للصحراء نحو الضفة الشمالية أو العكس، أو من وسط الصحراء نحو الشمال أو الجنوب، بغرض التجارة أو العمل أو الاستقرار. كما أن المنطقة عرفت هجرات متنوعة من الشمال الإفريقي المتوسطي والأطلسي نحو الصحراء لأغراض التجارة والسياسة ونشر الأفكار والتثاقُف. وإذا كانت الأخيرة عرفت تراجُعاً كبيراً وجموداً، فإن الهجرة الصحراوية الإفريقية مازالت ميزة بشريةً في المنطقة نتيجة تدفّق سكان الصحراء نحو المدن المهمة فيها، وتربط بين مناطق من دول مختلفة؛ مثل: ربط سكان شمال النيجر وتشاد ودارفور بجنوب ليبيا وبليبيا عموماً والجزائر، غير أن الميزة الجديدة للهجرة عبر الصحراء تكمن في «تزايد عدد المهاجرين ومن أصول مختلفة»[40] المُقيمين في المدن الصحراوية من جهة، في تدفق الهجرة نحو السواحل المتوسطية للعبور نحو أوروبا ومن جهة ثانية؛ حيث اتخذت الهجرة عبر الصحراء بُعداً جيوسياسياً لتهديدٍ أسهم في تنويع عناصر إعادة تقويم الصحراء، وأعطى زَخَماً قويّاً لتصاعُد آراء مُلوّحة بتهديد الأمن المُجتمعي في أوروبا وفي بعض دول شمال إفريقيا.

يمكن استنتاج بعض الأفكار العامة حول إعادة تقويم الساحل والصحراء، وتحديدها في:

- وجوب التنبه إلى إعادة التقويم هذه إلى أهمية الإقليم الصحراوي كقلب مُتجدّد لإفريقيا، وكمركز للحدود البحرية العالمية من الشرق والغرب والشمال. هذه القيمة لصيقة بميزة الصحراء الجديدة.
- بعض العناصر البشرية والأمنية المرتبطة بالساحل والصحراء هي عناصر ثانوية في إعادة التقويم هذه، كما أنها جزء من ضمن عناصر متعددة في تحليل الجيوسياسية الصحراوية والساحلية.

- لا يبدو أن الإرهاب في الساحل والصحراء سيظل محدِّداً دينامياً في التحليل الجيوستراتجي والدبلوماسي في المنطقة؛ إذ كثيراً ما تقل أهميته مقارنةً بعناصر أخرى أكثر دينامية كالنزاعات حول اقتسام المجال في الصحراء.

ويُضاف إلى أهمية إعادة التقويم التي قامت بها القوى الكبرى مناقشة تلك التي أخذت اهتمام القوى المحلية في الساحل والصحراء. ويمكن توزيع هذه القوى المحلية في ثلاث رُتَب من حيث حيازة القدرات، أولاها، يمكن حصرها في نيجيريا ومصر والجزائر؛ وتتميز هذه القوى بميزتها الطبيعية والديمغرافية (مع أن الجزائر أقل سكاناً من البلدين الآخرين)، ويمكن تسمية هذه القوى بالدول الصحراوية – الإفريقية المحورية، أما الثانية فهي الدول الصحراوية والساحلية الفاعلة كالمغرب وليبيا والسودان، وهي دول لها قدرات مهمة، غير أنها تُعاني مشكلات في قدرات أخرى. وبالنسبة إلى الثالثة، فيمكن تسميتها الدول الصحراوية – الساحلية الثانوية، وهي تخص دولاً ساحلية ميدانية منها موريتانيا ومالي والنيجر وتشاد. يمكن قلب هذا الترتيب عند تحليل هذه الدول من خلال مدى انشغالها بجيوسياسية الساحل والصحراء؛ إذ يمكن وضع بعض الدول من الصنف الأول مع ذات الدول من الصنفين الثاني أو الثالث؛ مثل: الجزائر والمغرب وموريتانيا ومالي والنيجر. بينما تُعد نيجيريا البلد المركزي في كل إفريقيا ما فوق خط الاستواء محدودة الانفتاح على الصحراء، مقابل تركيز انفتاحها على خليج غينيا.

ومن جهة أخرى، تُعد مصر أقل اهتماماً بغرب النيل وبمنطقة الصحراء الإفريقية، مع أهميتها التاريخية في انتشار الإسلام نحو شمال وغرب إفريقيا، فقد كانت مصدراً لتوجّه المسلمين العرب غرباً نحو شمال إفريقيا وجنوباً عبر منطقة النوبة ونحو السودان؛[41] إذ تنكبُّ مصر على المشكلات التي تأتيها من الشرق، كما أن المخاطر المرتبطة بعقيدة مصر الاستراتيجية، كانت تأتي من الشرق منذ الفراعنة، في مقابل محدودية تلك التي تأتي من الغرب.[42] ولم تعرف مصر تكويناً قَبليّاً واضحاً شأن الدول الصحراوية الأخرى،[43] إنما نشأت تقاليدها الإدارية حول نهر النيل كدولة نهرية. ومقابل ذلك، أسْهمت القوى في غرب مصر وشمالها، ومنها القادمة من اليونان، والمقدونيون بعد نهاية حكم الفراعنة في

بناء مصر، والفاطميون الذين كوّنوا دولة في مصر - وأصولهم من منطقة القبائل الجزائرية - في بناء الدولة المصرية الفاطمية وتأسيس مدينة القاهرة في القرن الحادي عشر الميلادي، وأسّسوا الجامع الأزهر معلمةً دينيةً لهم. كما أن الميزة الجغرافية التاريخية الشرقية لمصر، ازدادت في العصر الحديث مع حكم محمد علي في القرن التاسع عشر الذي تَوَسَّعَ شرقاً في شبه الجزيرة العربية وفي الشمال الشرقي نحو فلسطين ولبنان وسوريا، وضمّ جزءاً من السودان جنوباً، وتعززت هذه الهوية الاستراتيجية لمصر بدخولها في حروب ضد إسرائيل؛ إذ زادت من أهمية التوجه الشرق أوسطي لمصر، وجنوباً نتيجة ارتباط أمن النيل وموارد المياه مع دول حوض النيل الإفريقية.

ويبدو أن القوى العالمية، يتقاطع اهتمامها مع القوى الصحراوية، في عوامل:

- مدى قيمة هذه الدول كبديل من دول أخرى محلية أو قارية كنيجيريا أو الجزائر.
- مدى تَعَرُّض هذه الدول لأزَمات داخلية؛ كموريتانيا ومالي والنيجر والسودان.
- مدى مرونة استجابة هذه الدول للسياسات الإقليمية الخارجية كالمغرب.

ومن ثم، تتعاون القوى الخارجية مع القوى البديلة للتدخل في المنطقة بشكل "مُفيد"؛ ولذا، لا تستفيد قوة؛ كالولايات المتحدة الأمريكية كثيراً من التدخل في بلد كموريتانيا أو مالي من دون تمتين التعاون مع الجزائر أو نيجيريا أو ليبيا التي يبدو أن أهميتها ستزداد في سياسة القيادة الأمريكية لإفريقيا "أفريكوم" U.S. Africa Command, AFRICOM؛ ولذا تتعامل هذه الدول وسياسة تقوم على عنصرين: أولهما تكثيف التعاون مع الدول المحورية في المنطقة وتمتينه، وثانيهما التدخل في توجيه سياسيات المنطقة المرتبطة بدورها بعناصر طارئة أخرى؛ كالهجرة والثروات واستغلال البحار.

ولا تخلو هذه المقاربة للمنطقة الصحراوية من تعقيد نظري؛ فالأمن الإقليمي في الصحراء الكبرى تتداخل فيه عناصر جغرافية وإدارية وبشرية مُحيطة. وتستدعي مناقشة الأمن العام للصحراء، ربطه بالقيمة الجيوسياسية للصحراء من الناحية الإقليمية

وبالضغوط الطبيعية والسياسية الناتجة من وضع منطقة فراغ قبل الشروع في تحليل مشكلات أمنية أخرى؛ مثل: الإرهاب. وتستدعي مناقشة هذه العناصر التحليلية الأولى، الى التنبه إلى مشكلة النزاعات كعنصر أساس في تحليل الأمن الإفريقي العام، ومن ضمنه أمن الساحل والصحراء والمَجَالات المتصلة به؛ مثل: غرب إفريقيا والقرن الإفريقي.

وتكمن السمة الأساسية للوضعية الأمنية في الساحل والصحراء - ومن ضمنها الرقعة الإفريقية الصحراوية - في بنائها الجغرافي الذاتي والحركي مع القطع المُجاورة المُحيطة بها. وتحمل هذه الحالة الجغرافية خصائص جيولوجية ومناخية مميّزة، تجعلها في قلب تفسير المعضلات الأمنية الاستراتيجية، ومنها تلك الناتجة من النشاط الجهادي. ولا يمكن تجاهل الأبعاد الإنسانية لهذه السمات الأمنية، فذلك سيُوقع أي بحث في خطأ كبير، لكن هذه الأبعاد الإنسانية مُتفرّعة من وضعٍ مجالي، فالترحال في الصحراء الكبرى يُعد نمط عيش يؤثّر في المواكبة السريعة لتطور الحياة الحضرية، كما أن التصحر والجفاف يدفعان بالسكان إلى التنافس، بل الصراع على المجالات، وتستقطب الحياة المدينية نسباً من هؤلاء؛ رغبةً في تركِ الصحراء المُنطوية على نفسها، ولهذا يتّجه السكان نحو الأحواض والسواحل البحرية أو يخوضون معارك حول النطاقات التي تُوفّر بعض العائدات المادية.

لقد وطدت الوضعية المجالية - الإدارية، فراغاً سلطوياً في النطاقات الصحراوية، كما أثقلت كاهل السلطات المركزية التي لا تملك من القدرات؛ ما يسمح لها ببسط الإدارة الأمنية والاجتماعية والاقتصادية على الصحارى؛ ومن ثم، فإن الحركة في الصحراء نزّاعة إلى الحرية؛ فأمام عِظَمِ المشكلات، لا يقبل السكان بمراقبتهم وإبقائهم ضمن نطاقات السيادة، كما لا يقبلون بالانسلاخ عن إرثهم التواصلي والإنساني والثقافي. لقد تولّدت حالة اغتراب في الصحراء، لم يعد الصحراويون على دراية بطريقة التحكّم فيها، فلا المراكز التي يتبعونها سياسياً قادرة على فتح الطريق أمامهم، ولا هم يستطيعون أن يستقلوا بوجودهم السياسي الذي ستزداد صعوبته في حالة حدوثه؛ ولذا، نتجت علاقة تاريخية بين النطاقات الصحراوية والنطاقات الرطبة والغنية بالمياه، وعلاقات أخرى بالواحات

الصحراوية؛ فالصحراء الداخلية ليست مستقلة عن الواجهات البحرية المُحيطة بها، فهي من دونها لا قيمة تُذكَر لها، كما أن هذه الواجهات البحرية تُضفي عليها مكانة خاصة بتقاطع الجيوستراتيجية الخارجية مع الجيوستراتيجية الإفريقية الصحراوية.

## سمات الأمن المحلية والإقليمية في الساحل والصحراء

تفيد مراقبة انعكاسات الأمن المحلي على البيئة الخارجية، في قياس حجم الخطر الذي يُهدّد أي دولة، كيفما كان وضعها الإقليمي؛ فوضعها التركيبي المحلي، يُساعد على تكوين صورة عن كيفية بنائها، وإحساس نُظُمِهَا، وعن ذوي المصلحة في استمرارها – أي الدولة – على ما هي عليه، كلُّ ذلك، تجنباً لتفكّكها؛ في حالة كان هذا هو الهدف، أو قد يكون العكس هو الصحيح؛ أي يجب أن تتم هذه المُراقبَة بغرض التضييق على دولة أو تدميرها. ويُلاحَظ أنَّ النّزاعات المحلية الناتجة من أزمة هوية في التنظيم الإداري والسياسي للدولة، تُعد من ضمن العناصر التي يُفترَض مراقبتها على كلّ حال؛ ففي الساحل، أدت، من جهة، إلى انطواء كل دولة على هواجس مجالية سياسية داخلية بحكم كونها هدفاً للجماعات، ومن جهة أخرى، أدت إلى انفتاحها أو فراغها كونها ساحة للولوج والخروج والتنسيق بين جماعات عبر الحدود. ومن شأن هذه المقاربة أن تعيد الفصل بين نشأة الدولة ومعناها الافتراضي ومفهومها الوظيفي.

ينبه هذا الاستنتاج، إلى أهمية التمييز بين سمات الأمن في الساحل والصحراء، تجنباً للسقوط في التنميط. ولهذا الغرض، فإنه تم وضع بعض المشكلات ذات البعد الإقليمي أو البعد المحلي ضمن "الطارئة"؛ أي بمعنى أنها نتيجة لعوامل وانعكاسات أخرى، ويُمكن معالجتها بإيجاد الوسائل الملائمة لذلك. في المقابل، فإن القضايا الأصيلة يجب اعتبارها منطلقاً في معالجة المشكلات الأمنية الأخرى؛ مثل: النشاط الجهادي. وبهذا المنهج، يُمكن التمييز بين مؤشرات القياس ذات الخطر الاستراتيجي الشامل، وبين تلك ذات الخطر الفرعي.

## أولاً: العناصر المحلية للأمن في الإقليم

لا تكاد تخلو المنطقة من نزاعات متنوعة، تتركّز - بخاصة - في نزاعات بين دول حول الحدود أو في نزاعات داخلية. تُسْهِمُ العناصر الوافدة في وجود مثل هذه النزاعات، كما تسهم هذه النزاعات في التقاطع الجيوسياسي للمشكلات الأمنية في المنطقة. ويُشكّل فهم أسباب النّزاعات المُسلّحَة وجذورها في هذه المنطقة، عملاً مُفيداً لتحليل الإطار العام لمشكلات الأمن في منطقة السّاحل والصّحراء، كما يُشكّل تحليل خريطة النّزاعات جزءاً من تحليل تضعْضُع المنطقة.

### 1. النّزاعات المحلية

يهيمن في المنطقة نوعان من النزاعات التي ارتبطت حديثاً بها، الأول، نزاعات حول الحدود؛ إذ تُشكل الاتصالات بين الحدود مشكلة سوسيولوجية للأمن الإقليمي في الصحراء، فالحدود السياسية لدول المنطقة لا تفسير لها من دون ربْطها بالفترة الاستعمارية. لقد حدَث خلافٌ نظري حول معايير تثبيت الحدود الإفريقية، وتأثير هذه الحدود السياسية الطّويلة والواسعة في دول مُنعدِمة التّعاون في ما بينها. أما النوع الثاني، فهو نزاعات يتشكل أحد طرفيْها من غير الدول، وهذا الطّرف بدوره يخوض حروباً بعضها لأغراض جيوسياسية لإقامة دول أو تغيير حدود الخريطة، وبعضها الآخر لأغراض أخرى متنوعة.

#### أ. النّزاعات الحدودية والترابية

تتميز النزاعات الحدودية والترابية في المنطقة، وفي كل إفريقيا، بكونها نزاعات ذات أبعاد تاريخية وسوسيولوجية حية، وهي ذات ميزة استعمارية كذلك. وقد ظهر أول محدد سياسي للتعامل مع هذا الوضع في توجّه الدول الإفريقية نحو إقرار مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار منذ المؤتمر التأسيسي لمنظمة الوحدة الإفريقية عام 1963.[44] وقد رأت بعض الدول في هذا المبدأ امتيازاً لبعضها دون غيرها؛ إذ إن بعض

الدول حصلت على أقاليم ترابية واسعة عن الاستعمار مقابل دول أخرى ورثت مساحات أقل وحدوداً مضطربة. ومن بين الدول شديدة المعارضة لهذا المبدأ نجد المغرب الذي رفض التقسيم الاستعماري، والصومال الذي ظل يدعو إلى وحدة الشعوب الصومالية المنقسمة على دول عدة، وهي إثيوبيا وكينيا.[45] وعملياً، فإن مبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار، عرف تنازلاً عن تطبيقه من خلال حالتي استقلال أريتريا عن إثيوبيا، وجنوب السودان عن شماله.

وقد عرفت بعض النزاعات في منطقة الساحل والصحراء التسوية في فترات سابقة، كالنزاع الموريتاني السنغالي حول الحدود، والنزاع بين مالي وبوركينافاسو، والنزاع بين الكاميرون ونيجيريا حول بحيرة تشاد، فهذان الأخيران صدر فيهما حُكمان من محكمة العدل الدولية، كما صدر حكم من المحكمة ذاتها في نزاع بين ليبيا وتشاد في عام 1994 أيّدت فيه الطّرَف التشادي. بينما استمرت نزاعات أخرى من الناحية الجيوستراتيجية، وظلت آثارها متداخلة، كنزاع الصحراء الغربية بين المغرب وجبهة البوليساريو من جهة، والمغرب والجزائر من جهة أخرى، باعتبار الجزائر الدولة الراعية والداعمة للجبهة. والواقع أنّ مثل هذه النزاعات معهود في الدول الحديثة التكوين والتشكّل في إفريقيا، وقد انتقلت من «حدود المناطق وهي حدود متحركة ونسبية في القديم إلى حدود الخطوط وهي حدود أكثر دقّة».[46] وقد أَلْهَبَ هذا التوزيع في الحدود شهيةً وتسابُقاً في حيازة الجغرافية - الاستراتيجية. وتعد وجهة النظر هذه أن بعض الإمبراطوريات التي عرفتها إفريقيا كالسونغاي[47] في مالي لم تكن لها حدود دقيقة. ويبدو أن مصر هي البلد الوحيد الذي كانت له حدود في الماضي منذ الفراعنة. ويرى رأيٌ آخر أن هذا دليل على أن الحدود من إيجاد الاستعمار.[48]

يقع نزاع الصحراء الغربية من الناحية الجغرافية في منطقة تقاطع صحراوية - ساحلية تشمل المغرب والجزائر وموريتانيا، وكذلك مالي بطريقة غير مباشرة. وهي بؤرة توتر مستمرة في الفضاء المغاربي، تُلقي بتأثيرها في التعاون الإقليمي المغاربي وعبر غرب

إفريقيا؛ إذ يسعى كل طرف للمحافظة على فُرَص ربح في المنطقة. ولنزاع الصحراء الغربية آثار أخرى، إنسانية ناتجة من ظروف اللاجئين في مخيمات تندوف والمستقبل الخاص بهم، وأمنية ناتجة من شبكة العلاقات التي يُحتمل أن يُطوّرَهَا عناصر من داخل المخيمات مع جماعات أخرى في الصحراء مع الوقت. ولهذا السبب، ارتبط عدد من عمليات اختطاف الرهائن من طرف عناصر من هذه المخيمات أو باتهام عناصر من داخلها. وأصبح احتمال وجود بعض الاتجاهات الجهادية أمراً وارداً، وكذا تصاعد خطاب تخويف من علاقاتٍ مُحتملة بين عناصر من المخيمات وبعض الجماعات المسماة إرهابية في المنطقة.[49] علماً أن توجه جبهة البوليساريو أو بعض أجنحتها نحو النّشاط الجهادي هو أمر مستبعد،[50] بالنظر إلى ما يعنيه ذلك من تهديد أو قضاء على عناصر الشرعية بالنسبة إلى الجبهة.

يتميز نزاع الصحراء الغربية بكونه نزاعاً جيوستراتيجياً بامتياز، فهو لا يتعلق بنزاع حدودي صغير، ولا بدعم جزائري للحق في تقرير المصير، بل بإحداث دولة جديدة في المنطقة تحد من النّزعة الصحراوية التاريخية للمغرب، وسيكون للطرف المنتصر فيه معنويات أكبر للتّدخل في السياسات الإقليمية؛ ومن ثم، فإن للنزاع أبعاداً أكثر تعقيداً مقارنةً بنزاعات أخرى ذات طابع حدودي محض كتلك التي تمَّ ذِكْرها، والتي تمَّ حلّها في الغالب إما بوسائل قضائية دولية أو دبلوماسية أو بالمساعي الحميدة.

وتعرف المنطقة في شرق الساحل والصحراء عناصر نزاعات معقدة جداً، كان آخرها انفصال جنوب السودان عن السودان الشمالي واستمرار مُخلّفات النزاعات الحدودية، وخاصة حول أبيي في منطقة كردفان وحول النيل الأزرق والمناطق الأخرى الغنية بالنفط. كما يُعاني السودان أيضاً مُخلّفات نزاع عميق في غربه وجنوبه الغربي في دارفور، بالإضافة إلى الاضطراب المتواصل في القرن الإفريقي؛ فلمخلّفات الأمن في هذه البُؤَر أبعاد إنسانية متعددة؛ بسبب النقص الغذائي وظروف المجاعة أحياناً، أو بسبب شيوع ظواهر التهريب وانتشار السلاح وتوظيفه في نشاطات جديدة كالقرصنة، وعمليات الخطف ونقل المواد الممنوعة والمتاجرة فيها.

يمكن القول إن ظاهرة انتشار الأسلحة ميزة للشريط الممتد من القرن الإفريقي والسودان إلى غربه بين موريتانيا وخليج غينيا، كما يُمكن لهذه الأسلحة أن تُساعد على التنشيط المتزايد للنّزاعات. وبالنسبة إلى القرصنة في القرن الإفريقي مثلاً، وبحسب بيتر شولك، فإن معظم عناصرها «هم من الصيادين وتربطهم بصورة عامة عشيرة مشتركة وصلة دم وولاءات قبلية، لكن عضويتها تظل غامضة وغير محددة».[51] كما يرى شولك أن هؤلاء العناصر لا علاقة لهم بحركة الشباب المجاهدين المُقاتلة في الصومال، بل إن هذه الحركة تتبرأ من القراصنة.[52] غير أن هذا لا يكفي للجزم بالقول إن الحركة لا علاقة لها بالقرصنة مادامت تبسط سيطرتها على مناطق واسعة في الصومال.

من المؤكد أن انتشار السلاح يُساعد بقوّة في اندلاع مُتتالٍ للنّزاعات أو على الأقل الاحتفاظ به لاستخدامه حال اندلاع النّزاعات. وتميل الدّول التي تتداخَل بينها المُشكلات إلى ممارسة رقابة على تدفّق السلاح، لكن من دون قدرتها الكبيرة على تحقيق ذلك، بالنّظر إلى عدم قدرتها على ممارسة الرقابة على الحدود وتأمينها؛ ما يجعل تدفّق السّلاح مؤشراً على استمرار مشكلات الأمن في الصحراء. ويُعد انتشار السلاح، سبباً ونتيجة في هذه النّزاعات.

### ب. النزاعات التي أحد طرَفيْها جماعات مسلحة

تتميز سوسيولوجيا النزاعات المُسَلَّحة في منطقة الساحل والصحراء بتعقيدها، وخاصة تلك التي يكون أحد طرفيْها جماعات مسلحة أو حركات تمرد. ويُمكن ذكر ثلاثة أنواع من النزاعات المسلحة في الشريط الساحلي المرتبط بدول محيطة ومنخرطة في المنطقة التي - أي هذه النزاعات - أحد طرفيها غير حكومي:

#### النوع الأول، نزاعات مجالية - سياسية

يأخذ النوع الأول من هذه النزاعات طابعاً تاريخياً، وهي نزاعات طويلة الأمد في غالبها، تنشبُ حول المجال الجغرافي، أو لإعادة تحديد الخريطة الإقليمية، أو بشأن بعض

السياسات الإقليمية داخل الدول. وتتميز هذه النزاعات بكونها تعبيراً عن انتماءات جماعية تُرابية أو ثقافية وغير ذلك؛ ومنها مثلاً: حروب الطوارق المتواصلة في شمال شرق مالي وشمال النيجر، وهما من بلدان الساحل. ولا يمكن فهم حروب الطوارق هذه من دون فهم حقائق حياة التّرحال في المنطقة، ومن دون العودة إلى الفترة الاستعمارية، وأيضاً من دون فهم تصوّر الطوارق للنطاقات المجالية؛ وهو التصور ذو الصلة الوثيقة بالتنظيم الاجتماعي كما يُلاحِظ ذلك أندري بورجو.[53] كما يُمكن التنبيه على الموضوع ذاته في نزاعات شمال تشاد؛ حيث تتداخل جماعات التَّبو بين الحدود الليبية والتشادية، وفي الشرق؛ حيث تتداخل قبائل دارفور مع شرق تشاد، وخاصة منها قبيلة الزغاوة، وكذلك الحال مع حركة تحرير دلتا النيجر في نيجيريا والتي تنشط في الجنوب؛ حيث توجد أهم موارد النفط. وعلى الرغم من أن هذه الحركة أعلنت عن وجودها في عام 2007، فإن نشاطها في إقليم بيافرا السابق الذي عرف أحد أهم النزاعات المُسلحة وأبشعها في المنطقة، يُعيد المشكلات التاريخية إلى نزاعات الأقاليم والحكومات في نيجيريا. كما أن نزاع جنوب السودان الذي قادته الحركة الشعبية لتحرير السودان وانتهى بالانفصال، مازالت آثاره قائمة، وتحوّلت المشكلات من حل العلاقة مع الخرطوم إلى التنافس على عناصر الثروة حول الحدود.

ويُلاحَظ أن أهم هذه الحركات والجماعات لها مطالب إقليمية تُرابية وثقافية أيضاً، فهي إن لم تُطالب بالاستقلال، فإنها تُطالب بتحسين مُستوى التنمية أو إقرار أوضاع سياسية في علاقات الحكومات المركزية بهذه الأقاليم. وتتميز هذه النزاعات بكونها تاريخية وطويلة الأمد، ومع أن بعضها تمت تسويته، فإنه يعود من حين إلى آخر، كما هو الوضع في جنوب السودان. ولم يَبْقَ السودان بعيداً عن نزاعات داخلية مسلحة ذات بعد ديني ومذهبي، وأضحى نزاع دارفور اليوم يُلقي بظلاله على مستقبل هذه الدولة. وعموماً، تتداخل العوامل في هذا النزاع إلى حدود تجعل من الصعب وضع الحد الفاصل بين الجذور الإثنية للنزاع والعوامل الأخرى. ويصف ذلك أحد الباحثين المختصين في المنطقة بقوله: «يظهر أن الحرب دخلت في نوع من التمزق الإثني، وهي التي - من دون شك - لم تكن واضحة قط».[54]

تقتسم منطقةَ دارفور مجموعتان قبليتان، قبائل عربية وأخرى إفريقية، تتركز الأولى في جنوب دارفور والثانية في شماله، وكلتاهما تدين بالإسلام،[55] غير أنه يسود احتقار لإسلام كل طرف من الطرف الآخر، بحسب ما يرويه جيروم توبيانا.[56] ويجدرُ التنبيه هنا، إلى عدم الوقوع في إعادة إنتاج قراءة إثنولوجية عمياء لنزاع دارفور، فالنزاع لا يتعلق بمعيار إثني قبلي، بل إن عناصر متنوعة تدخلت لتُسهم في تعميقه، ومنها طبيعة النشاطات الاقتصادية والمهنية بحسب القبائل. كما أن النزاعات القبلية في دارفور ليست ثابتة؛ أي في اتجاه قبائل عربية وأخرى إفريقية؛ فنزاعات سابقة نشبت بين مجموعات من قبائل الفور نفسها (أي إفريقية) في عامي 1987 و1989، فيما لم تخضع نزاعات أخرى لهذا الدافع؛ أي كانت التحالفات فيها متداخلة، فعرب وغير عرب ضد الفور، وغير ذلك. وعموماً، فإن النزاعات في دارفور تخضع للتحالفات القبلية التي يرجع كثير منها إلى التنافس بين قبائل الرحل وقبائل الاستقرار، وكما يُلاحَظ، فإن العلاقة المضطربة بين هذين النوعين من القبائل يظل مؤشراً بالغ الأهمية في تفسير عدد من نزاعات الساحل والصحراء. وبالنسبة إلى الضحايا، فإن كانت أغلبية اللاجئين إلى تشاد من غير العرب، فإنه يوجد من بينهم عرب كذلك، وينطبق الأمر ذاته بالنسبة إلى القتلى. وتتميّز أغلبية القبائل العربية بالتنقل وتربية الماشية، في مقابل اعتماد المجموعات الإفريقية على الزراعة، ومنها قبائل محدودة تعتمد على الترحال والرعي. وهذا الاختلاف في الإنتاج الاقتصادي مهم جداً لفهم جزء من النزاع في دارفور. إن أبرز الفاعلين المباشرين في هذا النزاع، طرفان: الأول هو ما يعرف بالجانجويد،[57] والثاني هو الحركات المسلحة والسياسية. ولعلّ هذا الفرق في طبيعة الإنتاج بين الرعاة والمزارعين، هو ذاته ما يؤكّده باحثٌ سوداني، وهو حيدر إبراهيم حيدر؛ حيث يذكُر في هذا الصدد أننا نجد مجموعات من: «رحل ورعاة، لا يميلون إلى تملك أراضٍ صغيرة، ويُفضلون المساحات الواسعة للحركة، وليست بالضرورة أن تكون ملكية خاصة».[58] ومن وجهة نظره، فإن تناقض المصالح هذا، ومع اتخاذه أبعاداً سياسية متزايدة، أخذ يتخذ أبعاداً عرقية.[59]

ويشير الأستاذ حمدي عبدالرحمن إلى أن الموضوع أكبر من نزاع إثني أو نزاع قبلي، فالتمازج الاجتماعي في دارفور كبير، ويصعب معه التسليم فيها بالأمر، ولعَلّ الرأي ذاته يخلُصُ إليه جيروم توبيانا في دراسته المذكورة آنفاً؛ إذ يذكر الأستاذ حمدي عبدالرحمن أن «المدخل القبلي في فهم الصراع الدارفوري أمر معيب، سواء من حيث المنطق الذي يقوم عليه، أو المنهج الذي يسترشد به. إنّ على المرء أن يتساءل: ما حقيقة الصراعات القبلية والإثنية في السودان بخاصة وإفريقيا بعامة؟ ولماذا يُسْتخدَم العنف، بدلاً من التفاوض والمساومة في تسوية هذه الصراعات؟».[60] ولعلّ الجواب على هذه الإشكالية العميقة سيقود - لا محالة - إلى إعادة طرح الأساطير التي نشأت حول الهويات وحول الدول والحكم وتوزيع الأدوار السياسية والثقافية والإنتاجية.[61] وعَلى جانبٍ آخر، فإن فهم نزاع دارفور لا يُمكن عزله عن الجغرافيا السياسية للسودان، وبحسب الأبحاث، فإن السودان يتكون من حوالي عشر مجموعات رئيسية، تنقسم إلى مجموعات ثانوية وفرعية.[62] ويذكُرُ باحثٌ سوداني في هذا الصدد، وهو أنور سيد كامل، أن «المشكلات السياسية الناجمة عن التعدد العرقي هي الأوضح في السودان؛ إذ يُصنّف الإنسان في السودان أولاً على الأساس العرقي، ثم تأتي بقية التصنيفات القائمة على أساس الدين أو الوضع الاقتصادي...، إلخ، فالتمييز العرقي في السودان هو سيد أنواع التمييز، وخاصة في آثاره المجتمعية؛ حيث إن التمييزيْن الديني واللغوي لهما تأثيراتها، ولكنهما لا يتسيَّدان الموقف بمقدار التمييز العرقي».[63] وبرغم ما لهذا الرأي من مصداقية، فلا يُمكن فصله عن المظالم المتولّدة من صراع الجماعات حول الهيمنة، أو صراع الجماعات مع الحكم المركزي حول الاستفادة أو احتكار عناصر الاستفادة من إمكانات الجغرافيا، وهذا التصوّر الذي وقعت فيه بلدان إفريقيا عموماً، وبلدان إفريقيا الصحراوية التي يركز عليها هذا البحث، كان يقوم على فصل الجغرافيا الطبيعية عن الجغرافيا السكانية، بينما هما - معاً - لا ينفصلان.

ويُفيد هذا، أن الاصطفاف العرقي الذي أدى مثلاً إلى استقلال جنوب السودان، هو نتاج لصراع تاريخي، بعضه ذو صلة بالنشأة الحديثة للسودان في القرن التاسع عشر، وبعضه استعماري حديث، تولّد من تشكّل السودان من ممالك الماضي المتعددة وإماراته،

ومنها دارفور. يُضاف إلى ذلك اصطدام تصوّر القيادة السودانية في الشمال، وهي التي حسبت أن بإمكانها التحكم، والهيمنة على إقليم السودان عبر الوسائل القسرية. ويؤكّد الباحث أنور سيد كامل مرة أخرى، أن هذا التنوع الإثني كان «أحد العوامل الرئيسية التي أسهمت في تقويض دعائم الوحدة الوطنية... ».[64] ووفقاً لهذا الآراء، فإن التكوين الإثني يُعد أحد عناصر التنبؤ بتفكك الدول إن لم يُدبَّر على أسُسٍ سليمة، وفي مقابل ذلك، فإنه يختم بالدعوة إلى خيارات المعالجة، وهي التي تتركز حول اختيارات مرنة توافقية تقوم على نَبْذِ الإجراءات القسرية؛ مثل: الآلية الفيدرالية والديمقراطية التوافقية وغيرهما.

وقد ركز أغلب هذه المحاولات، ومنها محاولة معالجة مشكلة دارفور بعد فهم جذورها، على إعادة تنظيم الدولة؛ بوصفها قلب النزاع. ويذكر حمدي عبدالرحمن: «أن المسألة الدارفورية في بعدها الداخلي تعبّر عن "أزمة المشروع الوطني" وتطرح إشكاليات الهوية والمُوَاطَنَة، والدور التوزيعي للدولة الوطنية في السودان»،[65] وهو بذلك، كأنه يُجيب عن أصل المشكلة وطريقة حلها معاً. ولعلّ هذه القضية ظلت تشغل البَاحثينَ السودانيين المهتمين بحماية السودان من التفكّك. فظلّت اقتراحاتهم تصبّ كلها في كيفية المزج بين الإقليمية وبناء السودان،[66] وخاصة بعد أن أكَّدَ استقلال الجنوب فشل ما تذرعَ به الشمال طويلاً من نزعة في المحافظة على وحدته بتصلّب سياسي داخلي.

لقد شكّل خِطَابُ الفَقْر والهشاشة وتفسير التقاليد، مسوّغات في خطاب الحركات المسلحة في دارفور، فهي تجد إقليمها مُهَمَّشاً، من حيث التنمية، ويمسُّ هذا التهميش العرب وغير العرب، غير أن كل طرف يرى نفسه الأكثر تهميشاً. ويصف تقرير جيروم توبيانا المعتمد عليه هنا، الصراع حول الأرض، بوجود ثنائية أساسية، عرب لا يملكون الأرض (مع استثناءات محدودة)، وغير عرب يملكون الأرض مع استثناءات محدودة، وتنظم هذه الملكية محلياً أعرافٌ تقليدية يستند إليها غير العرب، في مقابل رفض العرب هذه الأعراف. وهذه الوضعية أساسية أيضاً لفهم النزاع في دارفور، وخاصة إثر مراحل توالي الجفاف التي ينتقل فيها الرُّحَّل إلى أراضي الغير. وقد سبّبت هذه الأوضاع نشوب

نزاعات عدة، كما حدث في عام 1980. ويُلاحَظُ أنَّ الحرَكات في دارفور جعلت من مهمتها إعادة التوازن إلى إقليم دارفور ضمن دولة السودان؛ حيث «تذهب حركة العدل والمساواة التي يتزعمها خليل إبراهيم منذ تأسيسها عام 2003 إلى ضرورة إقامة فيدرالية حقيقية في إطار سودان موحّد، على أن يكون رئيس الدولة بالتناوب. أما حركة تحرير السودان التي يتزعمها عبدالواحد محمد نور فإنها تأثرت كثيراً بخطاب الحركة الشعبية في الجنوب، وطرْحِهِ لمشروع السودان الجديد. وعليه فإنّها تُطالِبُ بإنهاء التهميش من خلال معادلة جديدة لتقسيم السلطة والثروة، واعتماد العلمانية والمساواة كأساس للمواطَنَة في السودان الجديد».[67] ويُلاحَظ أن إعادة التوازن عبر تحديد الأدوار السياسية والتنموية يقع في قلب إدارة نزاع عميق في منطقة الساحل الشرقي بدارفور.

ولا تُخفي الحركات السياسية في دارفور، رغبتها في حكم دارفور أو الهيمنة على السلطة داخله، كالتّجمع العربي وجبهة تنمية دارفور التي تتكون من العرب، وكذلك تحالفات القبائل الإفريقية كالفور والزغاوة، الذين يتطلعون إلى تمثيلية تُعَبِّر عن وزنهم الإثني، وفي هذا يسعى كل طرف ليكون مُمَثَّلاً بالمواقع السياسية والحكومية.[68] لا بدّ أن النزاع حول الأرض والماء والسياسة وأزمة الحكم في السودان والتخلف وهشاشة الدولة[69] وعدم قدرتها على الانخراط في مسلسل التحديث، والطابع التقليدي للعلاقات الاجتماعية، والاصطدام بين الأعراف والقوانين الحكومية، ونمط الإنتاج الاقتصادي وتدهور أداء القادة التقليديين، وتدخّل الجوار (نظام الحكم في تشاد وليبيا في عهد معمر القذافي)، وهشاشة البناء الإقليمي وعُزلة السودان دولياً، وعدم تدخل المجتمع الدولي السريع والإيجابي لحل النزاع، كلها عوامل أوجدت مناخاً مناسباً ليظهر النزاع، وينضاف إلى كثرة النزاعات التي عرفتها المنطقة الصحراوية والمحاور المتداخلة معها، والتي تُشكِّل فيها الخلافات الدينية والمذهبية والإثنية وحتى القبلية دوراً بالغ الأهمية، مدعومةً بالصراع حول الأرض أو حول حيازة بعض الثروات المادية أو تنازُع القانون المعاصر مع الأعراف.

وليس من غرض هذا التحليل التركيز على قراءة إثنولوجية للمشكلات الإفريقية العامّة والمشكلات الإفريقية الصحراوية خاصة، غير أن التنوّع الإثني هو جُزءٌ من مشكلة فهم صُنع الدّولة في إفريقيا، فالدّمج العشوائي بين مجموعات إثنية غير مُترابطة بينها بحدٍّ أدنى من الوعي القومي مؤشر قوي لفهم وضعية التّنافُر الدّاخلي بين أجزاء الدّولة، وكيف أن الحكم لا يُقام إلا استناداً إلى انقلابات تُوطّد دعائم الحكم بالقوّة. ولا يُمكن تطبيق أي نظرية تأسيسية للدولة-الأمة الغربية على مثل هذه الحالات.

ومن الناحية النظرية، فإن التمزّق الإثني الداخلي يُنظر إليه؛ بوصفه أحد وسائل تفتّت الدول وإضعافها وتوقع ازدياد عددها وتكاثرها. ويكشف باحثٌ روسي يُدعى سيرجي أباشين،[70] في دراسة مقارنة حول الإثنيات، بعنوان «التحول من الهوية الإثنية في آسيا الوسطى: دراسة حالة الأوزبك والطاجيك»،[71] عن مقاربتين يقدمها الإثنولوجيون حول التحول في الهوية الإثنية في آسيا الوسطى؛ إذ تعد إحداهما أن الإثنيات تشكلت في آسيا الوسطى على الأقل منذ ألف عام، وأن الألفية الماضية عرفت حرباً بين إثنيات مختلفة بهدف التأثير في الإقليم والسيطرة. ويُفسر عدد من الباحثين تزايد الدول في آسيا الوسطى وواقع النظام السياسي في المنطقة وفقاً لهذا المنظور، وتدعَى هذه المقاربة البدائية أو الأصلية Primordialism.

أما المقاربة الثانية، فيقودها فريق قام على انتقاد المقاربة الأولى، ويرى أن الإثنيات في آسيا الوسطى ليست نتيجة للنزاعات القديمة وحركات السكان، ولكن نتيجة للإصلاحات التي شرعت فيها روسيا منذ القرن التاسع عشر، عندما استعمرت آسيا الوسطى، والتي استمرت في الحقبة السوفيتية، وتسمى هذه المقاربة البنائية Constructivism. وإلى عهد قريب، فإن ساكناً من آسيا الوسطى كان يحدد انتماءه أولاً بأنه مسلم، وثانياً بالمدينة أو المكان المحدد الذي يسكنه، ولا يحس بانتماء إلى أمة أو شعب، بحسب المستشرق الروسي فاسيلي باثولد، كما أن الوحدة الوطنية المتصاعدة لم تظهر إلا قريباً بتأثير الثقافة الأوروبية عن طريق الروسية، ويرى الكاتب أن العامل الخارجي

أساس في تحول الهويات في آسيا الوسطى، وأنه من الصعب الحديث عن إثنيات من دون خليط بين إثنيات عدة، وخاصة التي ينظر إليها كأقليات والتي قد تشكل شيئاً مهماً، ويستند إلى عنصر التاريخ في ذكر بعض أشكال التعامل مع الإثنيات من منظور تدعيم النفوذ؛ مثل: الدور التركي.

ويمكن أن يفيد هذا الوضع الإثني في آسيا الوسطى في تقدير أهمية الوضع الإثني في شمال إفريقيا والصحراء أيضاً؛ إذ في المنطقة المغاربية مثلاً، وعلى خلاف السودان، فإن الأفراد يضعون الدرجة الدينية (الإسلامية) فوق الدرجة العرقية أو اللغوية.

وعموماً، فإن الباحثين الذين درسوا قضايا الإثنيات والأعراق كثيراً ما جعلوا من إفريقيا أحد مختبراتهم. ويمكن ملاحظة ما تشترك فيه نزاعات الجماعات في إفريقيا مع غيرها في قارات أخرى أيضاً، في ما يأتي:

- انفجارها بعد انسحاب المستعمر.
- يفيد هذا المعطى أن للمستعمر علاقة بهذه النزاعات.
- اعتمد المستعمر جغرافيا سياسية تقوم على تثبيت مصالحه وتحقيقها.
- حاول المستعمر أن يُصدِّر نظريات الأصل حول الهويات، وعن طريق هذا التّصدير، تمّ تمييز بعض المجموعات الثقافية عن أخرى اقتصادياً وسياسياً وأكاديمياً.
- كان انسحاب المستعمر بعد رسم الخريطة السياسية، والتي تولدت منها سلسلة من نزاعات الحدود، وحروب تغيير في المستقبل.
- تم تفسير الحروب والنزاعات التي تولدت من هذه المرحلة في الغالب بالإثنية.

وينتقد آلان أنتيل[72] تفسير واقع النزاعات هذا بكونها نزاعات إثنية في إفريقيا جنوب الصحراء، ويرى أن هذا التفسير السائد هو نتاج لعدم دراية، وتَحَوَّلَ إلى توظيف تكراري وبافلوفي[73] pavlovienne وسوسيو-بيولوجي.[74] بالنسبة إلى الباحث نفسه، فالمستعمر هو

من "أوجد الإثنيات"، وإن الإثنيات ليست جماعات بيولوجية متجانسة، وإنما وحدات تاريخية كما أشار جون فرانسوا بيار.[75] وبحسب هذا الرأي، فإن المجموعات الإفريقية قبل الاستعمار كانت منفتحة طبيعياً على اندماج الأجانب، وتاريخها تاريخ اندماج الأفراد من مجموعات مختلفة مع أخرى.[76] إن الاستعمار قام بإعادة تحديد الهويات، ويميل الباحث إلى اعتماد مقاربة تقوم على السكان الأصليين[77] لمقاربة هذا الموضوع. وبرغم أن هذه المقاربة ارتبطت مع الشعوب الأصلية في أمريكا الجنوبية وأستراليا وأمريكا الشمالية، فإنها ارتبطت بمواجهات ضد الاستعمار، ثم ضِدّ الدول التي تمت إقامتها بعد الاستعمار. تتركّزُ مطالب السكان الأصليين في المحافظة على الحقوق الأصلية في الأرض. واليوم في مختلف مناطق العالم، لا يمكن فصل دفاع الجماعات ونزاعاتها من دون تأكيد حقها في الأرض، فالحق في الأرض والثروات الموجودة على تلك الأرض هو ركيزة المطالب الأصلية، ولكنها في الوقت ذاته، فإن الثروات كانت سبباً وعاملاً حيوياً في تفسير سلوك الدول بحسب قدراتها وقواتها، فعند النشأة الأولى للدولة، كما حدث في منطقة الساحل والصحراء، تتزاحم وتتصارع الدول حول موارد الأرض مع الجماعات التي ترى نفسها أصلية وذات الحق في تلك الموارد.

ومن المُهم التنبيه هنا إلى فجوات الدراسات الإثنولوجية، والتي تمّ إسقاطها على مجالات معرفية ومادية مُتنوّعة، ومنها تفسير مُشكلة النّزاعات، بإعادتها إلى قوانين تلقائية تؤطّر سلوك الإثنيات إزاء بعضها الآخر أو إزاء الدولة.

**النوع الثاني، نزاعات مسلّحة "أيديولوجية"**

يتخذ النوع الثاني من هذه النزاعات طابعاً مسلحاً، وتقوده جماعات مسلحة بمرجعية فكرية أو دينية مضادة للحكومات المركزية. وهذه سمة بعض الحركات الإسلامية المسلحة التي تنشط في الجزائر ونيجيريا والصومال، وأكثر من ذلك وجود اتجاهات أيديولوجية مضادة لها دورٌ كبير في التخطيط للحرب الأمريكية على الإرهاب؛ مثل: جناح المحافظين الإنجيليكيين ضمن الجيش الأمريكي، وكان من بينهم جنرالات

واستراتيجيون؛ مثل: ديفيد باتريوس وديك تشيني ودونالد رامسفيلد،[78] ودفع هؤلاء إلى إظهار الحرب على الإرهاب كمُهمة حضارية. وفي هذا الإطار، يُمكن وضع أهم ردود الأفعال الأمريكية عما يُعرف اليوم بالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والجماعات الجهادية في القرن الإفريقي والجماعات الأخرى؛ مثل: بوكو حرام في نيجيريا.

يُطلق على هذه المشكلات اسم الإرهاب، ويعرف استخدام كلمة إرهاب في المنطقة بعض التداخل؛ إذ يسعى كل طرف لاستخدامه بالشكل الذي يُحقق له بعض الامتيازات؛ مثل: ربطه ببعض مناطق الطوارق في مالي والنيجر. غير أن الاهتمام المُتزايد بالمنطقة سواءٌ من حيث الأبحاث أو الإعلام، يُسهِمُ في التمييز بوضوح بين مختلف هذه الجماعات الأساسية وأهدافها. ويمكن القول إن الإرهاب ضمن دائرة الساحل الغربي وَجَدَ مجاله الخصب في الجزائر، ومن هذا البلد حدثت ضغوط ليتطور إلى جماعات مسلحة عبر الحدود، وذلك بإعلان القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ثم بالإعلان في ديسمبر 2011 عن تأسيس جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا. وبحسب أحمدو ولد عبدالله، فإن الجماعة الأخيرة هي بمنزلة تطور للقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وهي تنخرط ضمن مقياس لتنويع أو لتجزيء الجماعات الأصولية، وأن جماعة بوكو حرام تُعد مثالاً جد مُقلق لهذا التنويع.[79] كما ظهرت جماعة أنصار الدين الطوارقية في شمال مالي، التي هي محطة أخرى متقدمة في المنطقة.

وتعرف العلاقة بين الجماعات المسلحة في نيجيريا والحكومة ومع المسيحيين أيضاً مشكلات مُتواصلة، وتجعل من نيجيريا أحد البلدان المحورية التي تُثير انشغال المهتمين بمراقبة الإرهاب في المنطقة، فهي تعرف نشاطاً جهادياً حقيقياً ومُتزايداً لجماعة بوكو حرام،[80] أو جماعة أنصار المسلمين في بلاد السودان المتفرعة عنها، والتي أعلنت عن نفسها في ديسمبر 2012، واستدعى ذلك ظهور اهتمام خاص بنيجيريا بالنظر إلى الأهمية الجيوسياسية لهذا البلد في إفريقيا. أصبحت المخاوف الحكومية من تطور العلاقة بين جماعة بوكو حرام مثلاً والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي أحد عناصر النقاش على الأقل في المنتديات الحكومية؛ مثل الذي كان في نواكشوط بين دول الميدان الأربع (موريتانيا

ومالي والنيجر وتشاد) وحضـرته نيجيريا بالنظر إلى تزايد نشـاط بوكـو حـرام وعملياتهـا النوعية في عام 2011 ويناير 2012، ويبدو أن بعض ملامح هذا الامتداد ظهرت بوضـوح إثر أزمة مالي، واحتمال ضلوع الجماعتـين المـذكورتين في نيجيريـا بعمليـات مسـلحة منهـا اختطاف سبعة أفراد من عائلة فرنـسية في شمال الكاميرون في فبراير 2013، وكـذا نصـب كمين لشاحنة عسكرية تُقل جنوداً نيجيريين وماليين للمشاركة في حرب مـالي، كـما سـيتم توضيحه في المبحث الخاص بهذه الأزمة.

**النوع الثالث، نزاعات أهلية متداخلة**

النوع الثالث من هذه النزاعات طابعه داخلي، ولا يقل أهمية عن الشكل السـابق؛ إذ تنشبُ هذه النزاعات لأسباب داخلية انتخابية أو اقتصادية أو سياسـية إدارية، ذات علاقة بانعدام الاستقرار الداخلي. وبالنظر إلى أن دول المنطقة تتصف بهيمنة العناصــر التقليديـة على انتماء الأفراد كالقبيلة والجماعات، سـرعان مـا تتحـول هـذه النزاعـات الانتخابيـة أو الاجتماعية - الاقتصادية إلى نزاعات قبلية أو إثنية أو أصلية autochtonie أو بين جماعـات تنتمي إلى أقاليم مُختلفة. وشهدت ليبيا مثل هذا النّزاع في عـام 2011، كـما شـهدت إثيوبيـا على مدى عقودٍ وضعاً داخلياً مُتقلباً عرف عدداً كبيراً مـن النّزاعـات نشـبت بـين الحكـم السياسـي وحركات المُعارضة المسـلّحة، وامتزَجَـت فيهـا مشـكلات الحكـم بمشـكلات الإدارة الاقتصادية والإدارية مع ضغوط الجفاف ونُقص الغذاء. عرفت ساحل العاج مثل هذا النزاع أيضاً في عام 2011 بانقسام أنصار المُرشّـحَيْن للرئاسـة، وترتـب عليـه انقسـام الجيش، وكان البلد مُرشحاً لهذه الأزمة نتيجة أزمة الإثنيات الداخلية، وخاصـة بـين التـي من أصل مالي أو بوركينابي وبين ذات الأصل المحلي،[81] إضـافةً إلى التـوازن بـين المسـلمين وغيرهم كالمسيحيين. كما عرفت بعض البلدان الأخرى؛ مثل: سيراليون وليبيريا نزاعـات متشابهة، وغالباً ما تُثير هذه النزاعات انقساماً في الجيوش وانتشـار السـلاح وتـدخّل دول الجوار في دعم إحـدى الجماعـات عـلى حسـاب الأخـرى، ممـا يزيـد مـن إمكانيـة انتقـال المشكلات وانتشار السلاح. ويُساعد على هذه النزاعات الأخيرة أيضاً انعـدام الاسـتقرار السياسـي والانقلابات المستمرة على السلطة والتي تعرفها منطقة الساحل وغرب إفريقيا.

وتعمل بعض الهيئات كالأمم المتحدة عبر مكتبها في غرب إفريقيا وبتنسيق مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والاتحاد الإفريقي والحكومات المحلية والهيئات المدنية في المُساعدة على تجاوز هذه الأزمات الأخيرة، وذات الصلة بمشكلات أمنية أخرى كالتهريب والاتّجار في المخدرات.[82] ويُساعد هذا العمل على الكشف عن أهم التحديات بالنظر إلى العمل الميداني الذي يقوم به هؤلاء الأطراف، وهو ما يُمكن أن يُساعد المُتدَخّلين في التعرّف الأولي إلى المنطقة ومشكلاتها الأساسية.

تعكس هذه النزاعات، نماذج من أنماطها الشائعة التي عرفتها المنطقة. ويبدو أن طرق تسويتها كانت موضوعاً لسجالٍ طويل. وفي كلّ الأحوال، فإن التكامل الإقليمي كان أحد الاقتراحات التي ظلت تحكم آراء الباحثين والخبراء والمؤسّسات، غير أن التكامل في إفريقيا لم يقطع خطوته الأساسية لبناء تعاون إقليمي. ويحظى التكامل الداخلي والإقليمي بهذه الأهمية نظراً إلى طبيعة هذه النزاعات العابرة للحدود، فإحداث مجالات اندماج كبرى من شأنها أن تحدّ من نزعة الجماعات والقبائل، لكن هذه لا يُمكن أن تتم من دون انتهاج مرونة أكبر في إعادة رسم الخريطة السياسية في إفريقيا، والتي يُتوقّع أن تعرف إعادة رسم في مناطق عدة.

ومن الناحية النظرية، يأخذ الباحث حمدي عبدالرحمن بهذا الرأي، وهو يحاول اقتراح إعادة توجيه العلاقة الإقليمية في منطقة البحيرات العظمى؛ إذ يقول: «إذا أخذنا منطقة البحيرات العظمى، فسوف نجد أن التوتسي الذين يُشكلون أقلية في كل من رواندا وبوروندي سيصبحون في حالة قيام كيان إقليمي أوسع - تشكله تنزانيا مثلاً - هم وإخوانهم من الهوتو أقلية في هذا الكيان، وعلى الرغم من جرأة هذا الطرح وعدم واقعيّته، إلا أنه يؤكد أهمية منظور التكامل الإقليمي القاري في إفريقيا كمدخل للتعامل مع قضايا الصراع العرقي والحروب الأهلية التي تشهدها... مناطق القارة».[83] ويبدو أن الوضعية في البحيرات العظمى أكثر تعقيداً منها مقارنة بالساحل والصحراء؛ حيث لا تعرف المنطقة انقسامات بالحدة ذاتها، وربما تُساعد قلة السكان، واتساع المجال الصحراوي في الحد من الاحتكاك المباشر بين الجماعات في هذه المنطقة. ويلاحظ العكس في غرب إفريقيا أو في

القرن الإفريقي؛ حيث المواجهات العرقية كانت أكثر حدة ودموية. ومن خلال هذه المقارنات، يبدو أن إدارة المشكلات الناتجة من النزاعات في الساحل الإفريقي على قدرٍ لا بأس به من السهولة مقارنةً بغيرها من المناطق الإفريقية. ويُمكن أن تنتظم بدورها حول تنظيم التكامل السياسي والثقافي الإقليمي، وتنويع المراكز الثقافية والاقتصادية عبر الصحراء، فنزاع دارفور مثلاً، لا يُمكن تسويته من دون إقرار توازن داخلي حول مراكز متعددة الوظائف فيها، يُمكن أن تُساعد على الإقناع بالارتباط المستدام بالسودان، وهكذا الأمر بالنسبة إلى غيرها.

### 2. تقاطع عناصر وافدة مع أخرى محلية في المنطقة

إذا كانت النزاعات المذكورة سابقاً التي عرفتها المنطقة لعقود طويلة، وكذا النشاطات الجهادية تحمل سمات معروفة، فإن تشبيك المصالح بين الجماعات أصبح يُؤثّر في أنواع مُستجدَّة من الأمن، تعود بدورها إلى عناصر خارجية مُتشابكة ومُستجدَّة أيضاً؛ ولذلك، فوجود عناصر خارجية للمشكلة الأمنية في الساحل والصحراء يضفي ضغطاً زائداً على المنطقة. ويُمكن حصر هذه العناصر في تَمَظْهُرين خارجين: أولهما تنسيق الشّبَكات لنشاطاتها عبر الحدود، وثانيهما مؤثرات التقاطع الجيوسياسي عبر البحار والأقاليم البرّية.

#### أ. التنسيق بين الشبكات عبر الحدود

يتميز هذا العنصر بمستجدات تطوير التنسيق بين شبكات أفقية تتّسم بالانسيابية، ويُلاحظ ذلك في تنسيق العمل بين شبكات إرهابية. تتميّز الشبكات الإرهابية بكونها أهم مُستجد على المنطقة، والذي أعطى للأمن في منطقة الساحل والصحراء بُعداً جديداً. ويظهر أن هذا النوع من التهديدات المرتبطة بالعمليات الجهادية في المنطقة المغاربية مثلاً، مُستورد من مغاربيين من أفغانستان ومن الشرق الأوسط، بحسب أحد الباحثين.[84] وقد تجلّت أيضاً شبكة التنسيق هذه في حدوث تغيّرين في جوهر نشاط الجماعات الإرهابية: حدث التغيّر الأول في التحالف بين القاعدة وجماعتين مسلحتين في المنطقة المغاربية وهما الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية والجماعة الإسلامية المقاتلة الليبية.[85] وكان قد

تميز الجهاد في المنطقة المغاربية بطابعه الجزائري؛ أي ارتباطه بالأحداث التي عرفتها الجزائر منذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي. أما التغير الثاني فحدث مع ازدياد صيت القاعدة، وهو ذو بُعدين: أحدهما دولي، يتعلق بشعار الجهاد ضد الغرب وحلفائه، من خلال عمليات تاريخية؛ مثل: 11 سبتمبر 2001 وأحداث مدريد في 11 مارس 2004، وأعطت مثل هذه العمليات للقاعدة قيمة استراتيجية في سياسات الدفاع والأمن. أما البعد الثاني، فهو يتعلق بالآثار التي تركها هذا الجهاد على الجماعات المقاتلة المتفرعة؛ إذ استهواها تدويل نشاطها أو التحالف مع محور عام وهو محور القاعدة؛ ومن ثم، ترتب على هذا المتغير تدويل الجماعات المسلحة في الجزائر؛ وذلك بدءاً بأقلمتها واتخاذها بُعداً مغاربياً وإفريقياً.

ويتضح التنسيق عبر الحدود في مستويَيْن جيوسياسيَيْن: أولهما الارتباط بشبكة دولية مُتضامنة تُغطي أقاليم حساسة كأفغانستان والعراق واليمن وشبه الجزيرة العربية والصومال، ثم الساحل والصحراء. وثانيهما، إيجاد بؤرة في شمال إفريقيا ذات خصوصية وحساسية فائقة؛ ومن ثم، التسرب جنوباً لاستغلال الفضاء الصحراوي والساحلي؛ حيث القدرة على مراقبته محدودة أو شبه منعدمة، بما فيه غرب إفريقيا الاستوائية التي تعرف تزاحماً إسلامياً مسيحياً. يتميّز هذا النوع من النشاط أيضاً باختياره لجغرافيات صعبة كالجبال الوعرة أو الصحارى الواسعة أو العمل في بيئات سياسية مضطربة.

لا تتوخى هذه الملاحظات الاستدلال على العناصر الخفية التي قد تكون وراء الجماعات المسلحة، أو ما إذا كانت تتحرك بكل إرادتها أو تتدخّل في بعضها أجهزة سرية كالاستخبارات مثلاً. ولكن تتوخّى تأكيد خصوصية معقدة لمثل هذه النشاطات، فهي تختار المناطق النائية والصعبة كمأوى لها. تتميز جماعات أخرى بهذا الامتداد الخارجي في منطقة الساحل والصحراء؛ مثل: جماعات تنسيق عمليات النقل والتجارة في الممنوعات، ومنها المخدرات. فمنذ سنوات أضحت المنطقة تحوي طرقاً للتجارة الممنوعة والكوكايين والحشيش. وبحسب سيمون جوليان، فإن هذا المتغيّر يُظهر في الوقت ذاته التحول في الجغرافية الاقتصادية العامة لهذه المنتجات، وأيضاً تقوية البلدان الساحلية في تخصصها

كفضاء انتقال، الذي هو أحد أشكال إلحاق هذه البلدان بالاقتصاد العالمي، ويعد الساحل الطريق المباشرة بين مناطق الإنتاج في أمريكا الجنوبية وأوروبا.[86] ويجري النقل إما عبر الجو أو عبر البحر من أمريكا الجنوبية نحو غرب إفريقيا، ثم بالتنسيق بين شبكات التهريب في إفريقيا عبر الساحل والصحراء نحو أوروبا. ويتدخل عدد من الأطراف، في هذه الشبكة من العلاقات، فإضافة إلى جماعات التهريب المنظم، يتحدث باحثون عن تَوَرّط القادة والحُكام في هذه التجارة عبر علاقاتهم العامة أو الخاصة. فهذا يسمح بالولوج إلى أموال خاصة مهمة. يستدلّ هؤلاء مثلاً، بكونه من غير الممكن تحرير تجار المخدرات من العدالة من دون ضوء أخضر من جهات عليا. كما أنه ليس من السهل فهم كيف تصبح تنقلات الناس سهلة كما لو أنهم كانوا أطراً دبلوماسية إذا لم تُقدم لهم حماية من الأعلى.[87]

ويستفيد هذا النّوع من النشاط من تزايد الفراغ الأمني المتاح عبر الصحراء. ولذلك، تندفع بعض الشبكات نحو المنطقة؛ فمثلاً تم حجز 630 كيلوغراماً من الكوكايين في ميناء نواديبو في أغسطس 2007، وأظهرت القضية تورّط موريتانييْن، وفرنسييْن، وبلجيكي ومجموعة من المغاربة.[88] وهذا يُظهر الطابع الدولي لهذا النشاط في هذه المنطقة. وأظهر التحقيق أيضاً أن هذه الكمّية من الكوكايين تم نقلها من فنزويلا في طائرة صغيرة تم تحويلها من البرازيل.[89] وفي أغسطس 2007 أيضاً تم حَجْز 830 كيلوغراماً من الكوكايين تمت تعبئتها في نواكشوط بتورط موريتانييْن ومغربييْن وسنغالي. وفي 19 أكتوبر 2007، تم حجز 5388 طناً من المخدرات على الطريق بين نواديبو ونواكشوط، وبحسب آلان أنتيل، فإن هذه التجارة هي عنصر في «الدبلوماسية الاقتصادية مع الجيران المُباشرين ولتأمين الإقليم عندما تتحكم فيها السلطة»،[90] وهي أيضاً عنصر للتجزيء السياسي والإضعاف الأمني عندما لا تراقبها السلطة.

يُؤكّد هذا الواقع حجم التدفقات الهائلة من المواد المُحرّمة دوليّاً التي تمر عبر المنطقة، كما أن هذه التجارة لا يُمكن فصلها عن ازدياد ظاهرة الهجرة الإفريقية واتّخاذها من شمال إفريقيا ساحة للعبور والانتقال. ويُحدث هذا الواقع أثراً مباشراً على الأمن المجتمعي في بلدان شمال إفريقيا؛ حيث تمتزج بعملية الهجرة مظاهر أخرى من المُشكلات؛ منها إحداث

أحياء مُغلقة من هؤلاء المهاجرين في بعض المدن، وتورّط بعضهم في هذا النّوع من التّجارة. كما يُسهم ذلك في تفكّك بعض البنيات الأساسية للبناء الاجتماعي، ويُعطي تصوّراً مُفكّكاً عن الحدود السياسية للدولة وعما وراء هذه الحدود. وفي هذا الصدد، فإن المشكلات الناتجة من تدفّق الجهاديين مثلاً، نحو وسط الصحراء الكبرى، لا تُشبهه المُشكلات ذات الطابع الإنساني الناتجة من الهجرة. وبرغم الأبعاد الإنسانية والأخلاقية للهجرة، فلا يُستبعد تورّط شبكات من المهاجرين في التجارة المُحرّمة الفتّاكة بتماسك الدول. إن الهجرة تعد من الضغوط الناتجة من تفكّك الحدود؛ نتيجة تفكّك الأوضاع الدّاخلية لهذه الدّول، وعدم قدرتها على مسايرة المطالب الديمغرافية – التنموية.

تذكر تقارير الأمم المتحدة التي قامت برصد التجارة المحظورة في منطقة الغرب الإفريقي حقائق عن حجم هذه التّجارة، وهي التعبير الواضح عن مستوى تواطؤ الفساد مع الجريمة في هذه الدّول وامتداده إلى دول شمال إفريقيا. وتشكّل بضاعة الكوكايين نموذجاً عن هذه التجارة الخطيرة؛ إذ بلغت تقديرات الكميات المضبوطة في الفترة 2000–2007 حوالي 13456 كيلوغراماً (انظر الجدول 1)، وذلك بحسب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ويُظهر هذا الوضع حجم التنسيق بين شبكات التجارة والمافيا المُتخصّصة في هذه التجارة. وقد سجّل مُختصّون حول شؤون التنمية في المنطقة؛ مثل الفرنسيَيْن بيير جاكمو وسيرج ميشيلوف، في بحثٍ لهما حول التنمية في الساحل أنّ: «الجهود المبذولة للحرب ضدّ التهريب القادم من أمريكا اللاتينية إلى الساحل الإفريقي الغربي كان قد أعطى نتائج إيجابية؛ حيث يُقدّر التهريب الصحراوي منذ عام 2010 بما بين 18 و20 طناً في السنة (1.5 مليار دولار) مقابل متوسط من 35 إلى 50 طناً في الفترة 2005–2009 بحسب إحصائيات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لعام 2013».[91] وهذا التقدير يعني ضمناً أن هناك تراجعاً في هذه التجارة برغم بطئه منذ عام 2010، مع أنّ التحفّظ بشأن هذه التقديرات يظل قائماً إذا ما عرفنا أن قاعدة هذه التجارة هي السرية، برغم خبرة مكتب الأمم المتحدة في هذا الصدد.

**الجدول (1)**

**كميات الكوكايين المضبوطة في غرب إفريقيا**

| السنوات | الكمية/ كيلوغرام |
|---|---|
| 2000 | 97 |
| 2001 | 268 |
| 2002 | 95 |
| 2003 | 266 |
| 2004 | 1788 |
| 2005 | 1323 |
| 2006 | 3161 |
| 2007 | 6458 |

المصدر:

UNDOC Annual Report, *Transnational Trafficking and the Rule of Law in West Africa: A threat Assessment* (Vienna: UNDOC, 2009), 16.

وقد ذكرت صحيفة **لوموند** الفرنسية مثلاً، أن تجارة الأسلحة والمُخدّرات وتبييض الأموال عملية مُشتركة بين كل الجماعات، وتزداد - من جهة أخرى - الرّوابط بين كل المُهرّبين؛ وهم الإرهابيون الموجودون في غرب إفريقيا وجماعات المافيا الأوروبية؛ مثل: جماعة كامورا Camoura.[92] وبالفعل تمت إقامة تعاون بين المافيا الإيطالية وجماعة القاعدة في ماضٍ قريب - بحسب **لوموند** - كي تستفيد هذه الأخيرة من خبرة الكامورا في نشاطات التّزوير، كما ظهرت إشارة إلى إمكانية التحوّل إلى ما يُشبه حركة القوات المُسلّحة الثورية الكولومبية (الفارك) التي تحوّلت من جماعة سياسية إلى "جماعة إجرامية" (المزدوجتان من الباحث).[93] ويبدو أن هذه المُعطيات واردة؛ لأن تجارة الأسلحة مثلاً، تبقى صلة الوصل الأساسية بين كل الجماعات المسلحة، كما أن الوصول إلى المال يُمكن أن يدفع كل الجماعات إلى التعامل والتعاون برغم تنافُسها أحياناً على مُراقبة المجالات والطرق لتحقيق أغراضها الخاصة.

يبدو أيضاً أن هذه العناصر الأمنية الكبرى هي التي تتحكّم في المقاربة الجغرافية الأمنية في منطقة الساحل والصحراء، غير أن هذه العناصر لا يُمكن تحليلها خارج السّمات الدبلوماسية - الاستراتيجية العامة والفاعلة؛ مثل: مؤهلات دول المنطقة في التّدخّل في شؤونها الأمنية وتدبير مشكلاتها الحدودية وإدارة الأزمات الإقليمية بشكلٍ مُشترك في هذه المنطقة للحد من استفحال هذه الشبكات ومن فُرص التنسيق والتعاون الهائلة المُتاحة أمامها. وتستدعي مثل هذه النشاطات المُتكاملة ربطها مع الجوانب الإقليمية الأخرى؛ إذ تنتمي الدول المغاربية إلى دائرة تعاون مُجمَّدَة من الناحية المؤسّسية وهي الدائرة المغاربية. بينما ترتبط دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا بمجال جيوسياسي قيد التكوين والتشكّل، ويُعاني ضغوط ضعف داخلية ومُحيطة به من جواره الإفريقي، غير أنه مجال قابل لأن تكون له أدوار مُميّزة في بناء مكانة دول غرب إفريقيا وعلاقاتها مع مُحيطها في شمال إفريقيا. بينما نجد شرقاً، أن القرن الإفريقي في حالة اضطراب منذ سقوط الصومال وانهيار الوضع فيه وحتى الآن. ولا يُمكن مُناقشة هذه العلاقات من دون ربطها ببعض الدول المُهمة للأمن الإقليمي؛ مثل: نيجيريا، والذي يُشكّل تفكك سلطاتها وعدم إحكام سيطرتها على الأمن الداخلي مزيداً من الفراغ المُتاح أمام هذه الشبكات.

### ب. التّقاطع عبر البحار

تستقطب منطقة الساحل والصحراء عناصر خارجية فاعلة في تهديد الأمن في المنطقة. وتجد هذه العناصر جذورها في مناطق مختلفة؛ مثل: استقطاب شبكات التهريب والمسلحين الجهاديين، ويُساعد على تنامي هذا الاستقطاب مركزية الصحراء في العلاقات جنوب إفريقيا - شمال إفريقيا، وأوروبا - إفريقيا، كما تقع المنطقة ضمن المجالات الهامشية القليلة المُراقَبَة التي تُمارسها القوى العظمى. ولا يستطيع الحضور الفرنسي في المنطقة ممارسة هذه الرقابة بالنظر إلى حدود قُواته أمام المساحة الواسعة وصعوبة المنطقة وتقاطُع البحار عبرها، برغم إصرارها المتكرر على التدخّل في المنطقة كما حدث في أزمة مالي.

لقد ضغط هذا الوضع على تفسير القيمة الجيوستراتيجية لهذه المنطقة. وفي الواقع، لا بدّ من استحضار المكانة البحرية لهذه القطعة الجغرافية، فأهم التقاطعات الأمنية الخارجية في المنطقة هي تقاطعات عبر البحار، ويمكن مُلاحظة ذلك من خلال:

- التسرب الأوروبي، وخاصة والفرنسي، إلى المنطقة عبر البحر الأبيض المتوسط؛ إذ يُشكل تأمين الساحل والصحراء تأميناً للبوابة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط عبر التعاون الأوروإفريقي أو الأوروصحراوي والأورومتوسطي. كان التدخل في ليبيا بقيادة حلف شمال الأطلسي من أبرز الأدلة الأخيرة على ذلك.
- التسرب الأمريكي عبر المحيط الأطلسي وعبر المتوسطي، من خلال صيانة الطرق البحرية للنقل من خليج غينيا، وللمرور الأمن للناقلات عبر المتوسط، بالاستعانة بالحضور العسكري الأمريكي في هذا البحر، وبتفعيل عمل القيادة الأمريكية لإفريقيا "أفريكوم"، التي انضمت إلى العملية العسكرية في ليبيا عام 2011.
- التسرب المتزايد للصين عبر المحيط الهندي وخليج عدن إلى إفريقيا، وإلى وسطها وشمالها؛ وذلك بالولوج إلى المنطقة عبر الدول المحورية كإثيوبيا والسودان ونيجيريا والجزائر،[94] وهي دول محورية صحراوية وساحلية أو مُتاخِمَة لهذه المنطقة؛ مثل: إثيوبيا. ويكشف ذلك أهمية الطريق البحري الذي يربط الصين بإفريقيا عبر المحيط الهندي كطريق لنقل المواد الأولية. ويتقاطع هذا الطريق في جنوب الهند مع الطريق القادمة من الخليج العربي، ثم تفترقان إلى ثلاث طرق أخرى اثنتان منها تقليديتان، تمر الأولى منهما عبر مضيق مالقا والثانية عبر مضيق سوند، أما الطريق الثالثة وهي البديلة فتمُرُّ عبر مضيقي لومبوك وماكسار ليلتقي مع الطريق القادمة من أمريكا الجنوبية في جنوب غرب الفلبين لتلتقي كل هذه الطرق في بحر الصين الجنوبي.[95] وتُلاحَظ الانعكاسات الأمنية لهذا التّسرب في التزام الصين بالمشاركة في مكافحة القرصنة بسواحل القرن الإفريقي، كما أن هذا التسرب للصين في حالة استقوائه سيساعدها على حيازة مواضع على الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط.

- التسرب عبر البحر الأحمر لدول خليجية على رأسها المملكة العربية السعودية، ويُساعدها على ذلك إمكانية الربط عبر البحر الأحمر بين مصر والسعودية وبين الأخيرة ودول أخرى؛ مثل: السودان؛ لنسج الروابط العربية عبر الصحراء وتمتينها، وتعزيز العلاقات مع الدول الأخرى في الساحل، ودعم الإسلام السني السلفي على حساب الإسلام السنّي الطُّرُقي، وكذا تقوية التحالفات من داخل منظمة التعاون الإسلامي، واستقطاب فئات للتكوين الديني والعلمي في منطقة الخليج.

تُضفي هذه الميزة على الساحل والصحراء صفة منطقة تقاطُع عبر البحار؛ إذ إن أهم التدفقات على المنطقة تأتيها عبر البحار المحيطة بإفريقيا، ويُظهر هذا الواقع أن هوية الصحراء الإفريقية أمام محكٍ تاريخي؛ إذ تأتيها مؤثرات متنوعة، غير أن أهم صراع ثقافي في هذه المنطقة الممتدة إلى غرب إفريقيا هو صراع بين تموقع هذا المجال ضمن العالم الإسلامي، أو استمراره مُفكَّكاً ضمن ساحات أخرى متنوّعة ومنها الساحة المسيحية. فمرور القوى العظمى والكبرى إلى المنطقة عبر إحدى الواجهات لا يكتمل إلا بتأمين الواجهة الأخرى، وتبقى الدول الأخرى ثانوية التأثير إذا لم تمتلك أكثر من واجهة بَحْرية للتدخل؛ ولذا يبدو أن التنافس على هذه المنطقة ليس تنافساً على منطقة برية واسعة فحسب، ولكن أيضاً على تأمين البحار المحيطة بها من جهة، ومن جهة ثانية لا يمكن للدول التنافس فيها من دون حيازة مقومات القُوّة البحرية. وبناء عليه، يظهر أن الدول الأقدر على الحضور في كل هذه الواجهات هي الأقدر على الانتشار بحرياً.

يُمكن لهذه السّمات الجيوستراتيجية العامة، والتي يُمكن ملاحظتها بسهولة عند تفحص الخريطة الجغرافية للمنطقة، أن تُظهر اتّجاه المستجدات الأمنية في المنطقة كالإرهاب الذي له صلة أيديولوجية مع أنماط التفجير في أفغانستان والعابرة عبر البحر الأحمر، ونقل الكوكايين عبر المحيط الأطلسي، والقرصنة عبر المحيط الهندي وفي خليج عدن، وتدفق الهجرة غير الشرعية وبأعداد كبيرة عبر البحر الأبيض المتوسط.

تدفع مثل هذه الملاحظات، إلى القول، ولو بشكل محدود: إن المشكلات الأمنية في المنطقة هي مشكلات بحرية أو عبر بحرية. بينما تُصبح المسألة أكثر تعقيداً عند تحليل الظواهر الأمنية الأخرى كالنزاعات المجالية أو الأمن الغذائي أو علاقة الاستقرار السياسي بالمطالب المحلية والتغيرات الاجتماعية.

إن الدينامية الصحراوية تبحث للخروج من حالة انعزال استراتيجي، وتحمل هذه الخطوة عناصر يُمكن أن تتحوّل إلى مشكلات مركزية في السياسات الدولية إزاء عالم إفريقيا، فكل السياسات المُتجهة إزاء هذا العالم الإفريقي يُفترض أن تمر من ثلاث بوابات:

- عبر بوابة إفريقيا الشرقية، التي يُمكن للمؤثرات الصحراوية الإفريقية والعربية سَدّها؛ أي سدّ هذا الباب بالشّكل الذي يؤثّر سلبياً في شرق إفريقيا؛ فبقاء عناصر الاتصال والتواصل مفتوحة بين شبه الجزيرة العربية وشرق إفريقيا مسألة حيوية لشرق إفريقيا، وعتبة هذه البوابة القرن الإفريقي والبحر الأحمر.
- كما أن السياسات التي تُريد أن تلج من غرب إفريقيا، يُفتَرَضُ أن تمر من دولٍ صغيرة، تمتد في خطٍّ عمودي من جزيرة الرأس الأخضر وموريتانيا إلى الجابون جنوباً، ومركزها نيجيريا. وموطئ القدم الأولى فيها للولايات المتحدة الأمريكية برغم المكانة التاريخية والسياسية لفرنسا. وتزيد من حساسية هذه البوابة وضعية الأحجار الصغيرة غير المُتراصّة البنيان لكثير من البلدان في المنطقة، فكلُّ وافد كبير من شأنه أن يضع قدمه في هذه المنطقة.
- ومن الشمال تلج عبر إفريقيا المتوسطية كل السياسات الأخرى التي تُراقب تمدّد مشكلات الصحراء الداخلية نحو البحر الأبيض المتوسط. وتجعل هذه البوابة الواسعة، والتي تقف عليها خمس دولٍ بصحارى واسعة، من كل المشكلات الداخلية لإفريقيا الصحراوية مشكلات أوروبية إذا ما فكّت قيود انطوائها الدّاخلي.

تُفسر وضعية البوابات الثلاث هذه، بروز التنسيق والتشبيك عبر الحدود بين واجهات أساسية ثلاث، من شأنها التّأثير في كل الوضعيات الأمنية المُتراصّة؛ فالتشبيك بين

الجماعات في هذه المنطقة يُفيد تشكّل محاور طرق وتعاون وتبادل بين عناصر تلج المنطقة من هذه الواجهات مع أخرى محلية. ويتم حمل هذه المؤثرات في اتجاهات متقاطعة، وبعضُها تتم إعادة توجيهه؛ مثل: نقل كميات المخدرات في اتجاهات شبه الجزيرة العربية وأوروبا، أو نقل مؤثرات جهادية إلى المناطق عبر الشرق الأوسط أو من وسط الصحراء وتخومها نحو أهداف خارجية هي في طور التشكّل في حال استمرار الوضع الإقليمي، وتوزيع السلاح في اتجاهات البؤر المُحتاجة إليه. وتوفر هذه الوضعية انجذاباً نحو بوابتين بريتين قريبتين: إحداهما عربية - إسلامية هي شبه الجزيرة العربية والشرق الأوسط عموماً، والثانية مسيحية أوروبية، وتبني في ما بينها علاقات جيو-ثقافية وجيو-أمنية، كالمثلث الذي قاعدته الضفة الجنوبية للصحراء وساقاه تمتدان من القرن الإفريقي وغرب إفريقيا نحو شمالها.

تدفع هذه الخريطة إلى البحث في العناصر الأمنية العميقة والأصيلة للصحراء، والتي هي جوهرية فيها، ويُفترض استثمار فُرصها، ومنها قضايا الطوارق السياسية والمؤثرات التاريخية الإسلامية الأصيلة، مع تمييزها عن بعض المشكلات الطارئة. فهذه المؤثرات الأصيلة اتّخذ بعضها أشكالاً أمنية عنيفة؛ وذلك بسبب ضغوطٍ طارئة.

**ثانياً: القضايا الأمنية الأصيلة وتمييزها من المشكلات الطارئة**

لقد حافظ سكان الصحراء على وضعهم الثقافي التاريخي وتنظيمهم الاجتماعي الموروث بالشكل الذي يتماشى ونُظُم الإنتاج الصحراوية. وقد رسّخ الطوارق والتّبو وغيرهما جزءاً من هويّتهم هذه، التي تجعلهم ضمن الشعوب التي تُعبّر عن نفسها بكونها صاحبة قضية عادلة وضحية لظلمٍ ألحق بها. وتتميّز هذه الجماعات بمكانتها الثقافية والإسلامية الصحراوية، وبوصفها صلة الوصل بين إسلام ما وراء الساحل والإسلام الإفريقي - الصحراوي. ويبدو أن القضايا السياسية العالقة لشعوب الصحراء، والثقافة الإسلامية المُتجدّدة في المنطقة، تُشكلان جوهر القضايا الحضارية الأصيلة في الساحل والصحراء. ولهذه القضايا الأصيلة انعكاسات جانبية أخرى ناتجة من الضغوط المُحيطة بها وتحولاتها الداخلية؛ ما يجعلها تُفرز مشكلات أخرى طارئة ومتغيّرة، وتتفاعل سريعاً مع التحولات الاجتماعية العميقة في هذه المنطقة.

ولهذه العوامل، يُفترض تقويم المشكلات الطارئة والقضايا الأصيلة؛ إذ كثيراً ما تحجب الأولى الثانية. ويمكن أن ترتكز إعادة التقويم هذه على حصر أهم الفاعلين ونوعية التهديدات التي تصدر عنهم في الحالات الطارئة التي عرفتها المنطقة في العقدين الأخيرين. كما أن وجود جماعات مُسلحة في المنطقة يقتضي معرفة حجم هذه الجماعات وجاهزيتها ومستواها ومصادر حركتها، ومنها مصادر السلاح والأموال. لقد تطوّرت النّظرة إلى المنطقة بالنسبة إلى الخبراء والمعنيين بوضع السياسات وتنفيذها؛ إذ إن الواقع الإقليمي وسرعة تصدير المشكلات عبر الحدود أضفيا على المنطقة اهتماماً خاصّاً.

### 1. تقويم القضايا الأصيلة

لقد لوحظت هيمنة التحليلات الانتقائية للمشكلات الأمنية التي يشمل بعضها أبعاداً إقليمية موروثة. وعِوَض عرض جذور قضية الطوارق مثلاً، ضمن وضعها الإقليمي الخاصّ بها، يجري تهميشها بوصفها مشكلة ثانوية في الصّحراء الكبرى، علماً أنّ الطوارق هم اللاعبون الأساسيون في الصحراء الكبرى الوسطى مثلما يؤدي التَّبو والفور وبعض القبائل العربية دوراً كبيراً في شرقها. وبرغم التّعدّد الإثني في هذه المنطقة، فإن المؤثّرات الجيوسياسية الإسلامية التاريخية تجعل من هذه القضية ذات أوجه متنوّعة ومترابطة. ويمكن في البدء تمييز حروب الطوارق الذين لديهم قضايا قديمة عالقة في المنطقة عن غيرها، ثم مناقشة أهمية المؤثرات الإسلامية في المنطقة بما فيها غرب إفريقيا كي يجري تفسير العلاقة الإفريقية - الإسلامية التاريخية وسبل تنشيطها ومكانتها ضمن وضع إفريقيا الدولي.

#### أ. قضايا السياسة الداخلية: نموذج الطوارق في أزواد

ظلت جماعات الطوارق الأكثر تنظيماً واحتفاظاً بالسلاح، في المنطقة الممتدة بين شمال مالي وشمال النيجر. وتتميز هذه الجماعات باعتمادها مطالب سياسية قديمة وواضحة إزاء الحكومات المحلية، غير أنها كانت معزولة من الناحية الجيوسياسية، باستثناء بعض الدعم الذي كانت ليبيا تقدمه في عهد معمر القذافي.[96] وقد تميز الطّوارقُ باعتمادهم حروباً

مُتقطّعة ضد الحكومتين في مالي والنيجر وضد القوات المسلحة، وغالباً ما تدخّلت فيها دول؛ مثل: الجزائر وليبيا؛ بوصفهما دولتين جارتين، وتضمان نسبة من سكان الطوارق، وتعدان أمن تلك المنطقة من أمنهما.

وقد تدخلت فرنسا في المناطق الشمالية لمالي في عام 1893، وانسحبت منها رسمياً عام 1960. ولم تستطع فرنسا فرض الاستقرار في شمالي مالي والنيجر في فترة إدارتها لهذه المنطقة، وظلت الحال كما كانت عليه. وكان الطوارق الجماعة الأساسية المُحاربة للفرنسيين في المنطقة، واستعملوا نوعاً من الأساليب الحربية مايزال مُستخدماً حتى اليوم، وهو شبيه بحرب العصابات، ويطلقون عليه محلياً "غَزُّو".[97] ومن جانب آخر، كانت فرنسا قد وضعت منذ عام 1958 مشروعاً للتنظيم الجماعي للأقاليم الصحراوية،[98] وأوجد هذا المشروع تخوفاً لدى الحكام الجدد في مالي من أنها مشروعات مُحتملة تُمهّد لانفصال شمال مالي.[99] كما أن حكومة مالي – على الأقل إلى غاية عام 1993، وعكس الإدارة الفرنسية – لم تسعَ لإدماج الطوارق في سلك الجيش، أما الموجودون منهم في هذا السلك فكانوا ممنوعين من الترقية، كما أن المدرسة العسكرية التي كانت مُختصةً بتكوين الضّبّاط كانت ممنوعة أيضاً على الطوارق.

اندلعت أهم النزاعات في المنطقة، في النيجر ومالي مع مطلع عام 1990، وطالبت الحركة الوطنية لتحرير أزواد[100] بفيدرالية مندمجة بين شمال النيجر (يُشكل حوالي ثلثي إقليم النيجر) وشمال شرق مالي. وتم توقيع اتفاق سلام في إبريل 1995 في الجزائر، ينصُّ على التخلي عن مطالبة الطوارق بالحكم الذاتي في النيجر، والقبول بنظام دستوري يرتكز على اللامركزية،[101] غير أن الأحداث اتّجهت نحو اندلاع النزاع من جديد لعدم تنفيذ ما اتفق عليه.

اندلعت المواجهات في أكاديز في النيجر عام 2007 بقيادة حركة النيجريين للعدالة. وارتكزت عمليات حركة النيجريين للعدالة على تنويع هجماتها ضد مواقع عسكرية ورموز الدولة، كما دافعت هذه الحركة عن تطبيق اتفاق عام 1995 وتحويل 50٪ من

عائدات اليورانيوم إلى الجماعات المحلية.[102] وبالنسبة إلى بلد ضعيف كالنيجر، فإن اليورانيوم يُشكل مورداً استراتيجياً أساسياً لاستمرار الدولة. وكان طوارق النيجر قد استطاعوا اكتساب بعض الاهتمام الأوروبي؛ مثل: استقبالهم في البرلمان الأوروبي أواسط التسعينيات من القرن الماضي؛ للإدلاء بآرائهم والاستماع إليهم، وانتهى الأمر بإبرام اتفاق في بوركينا فاسو بتدخل فرنسا والجزائر مع تغييب أحد أهم القادة وهو ريسا آغ بولا الذي كان في مستشفى بباريس. وقد كان هذا الأخير وزيراً للصناعة التقليدية في النيجر، وقاد بعدها الحركة الشعبية لتحرير آيير وأزواد، ثم انخرط مع حركة النيجريين للعدالة، وهو الآن [تاريخ تحرير هذا الكتاب] مرشح عن منطقة أكاديز. كما عينه رئيس النيجر أسوفو محمدو مستشاراً له، وفي تصريحات لريسا آغ بولا في عام 2012، اعتبر أن انتفاضات الطوارق تتعلق بخصوصية ثقافية ومطالب داخل بلدانهم، ولا علاقة لها بالاستقلال، وهو بذلك يردّ على الحركة الوطنية لتحرير أزواد في مالي.[103] كما عرفت النيجر حركة تحرير تموست Tamust والجبهة الشعبية لتحرير الصحراء وهما اللتان تزعّمهما قائد معروف، وهو مانوداياك الذي مات إثر حادث سقوط لطائرة، لم تُعْرف أسبابه.[104] ويبدو أن قضية الطوارق في النيجر دخلت بعد هذه الفترة نوعاً من السكون لا يمكن التنبؤ بمآله.

تطوّرت قضية الطوارق في مالي في العقدين الأخيرين في محطتين: أولاهما، إبرام اتفاق عام 1996 بين مالي والطوارق، وقبله تدخلت الجزائر بمساعٍ دبلوماسية وجمعت الحركة الوطنية لتحرير أزواد والجبهة العربية الإسلامية في أزواد مع الحكومة المالية إثر حرب عام 1990 بمدينة تمنراست في عام 1991. وعبَّر الاتفاق الأخير عن احترام الوحدة الترابية لمالي. وبعد فشل اتفاق عام 1996، اندلع نزاع في بدايات العقد الأول من الالفية الجديدة، فتدخّلت الجزائر ثانيةً بين الأطراف، وتمَّ التوصّل إلى اتفاق الجزائر في 4 يوليو 2006 بين وزارة الداخلية والجماعات المحلية لمالي والتحالف الديمقراطي من أجل التغيير الذي قاد الاتفاق باسمها أحمد آغ بيبي. اعتمدت الجزائر في هذا الصدد دور وسيط مُباشر ومُساعد على تطبيق الاتفاق من خلال اهتمامها بمراقبة تطبيق مضامينه.

ويؤكد هذا الاتفاق في أول فقرة في ديباجته على إعادة تأكيد الارتباط بالجمهورية الثالثة لمالي، وفي الفقرة الثانية على احترام الوحدة الترابية والوطنية لمالي.[105] كما تضمن الاتفاق بنوداً حول إجراءات تنموية إزاء المنطقة وأخرى أمنية اجتماعية من قبيل اندماج عناصر طوارقية في أجهزة الأمن والجيش.

أما المحطة الثانية فقد جاءت نتيجة تحالف حركتين للطوارق في شمال مالي للإعلان عن معركة التحرير. وقد كان هذا الإعلان نتيجة موضوعية لوضعٍ هش جاء نتيجة فشل اتفاق عام 2006 والاتفاقات الثلاثة الأخرى المُلحقة به، والذي أُبرم آخرها في عام 2009. وساعد على هذا التطور السريع، ضعف الدولة في مالي وانغلاقها في مجالها الجنوبي، وتزَايُد المُشكلات الأمنية الفتّاكة والنّاتجة من تواطؤ الإدارة والأعيان مع الشخصيات العسكرية والإدارية مع بعض تُجَّار الممنوعات في المنطقة. وأدْخَل هذا الوضع تطلّعات الطوارق في متاهة. كما دفع التّحوّل السريع في المنطقة، بما فيه الناتج من إسقاط حكم القذافي والانتفاضات في شمال إفريقيا بالاندفاع إلى تغيير هذا الوضع. وبرغم أن الحركة الوطنية لتحرير أزواد أعلنت عن نزعتها العلمانية ودوافعها في إقامة حكومة، فإن الآثار التي سعت لتجنّبها كانت قد استحكمت في المنطقة، بما فيها تبنّي بعض القادة والأطراف من الطوارق النشاطَ الجهادي، وكذا الحاجة إلى الانخراط للمشاركة في النشاطات المُحرّمة لتوفير بعض الموارد المالية. وتحوّلت المنطقة إلى بؤرة جذب جهادية مُهمّة استعصى معها تفعيل بعض الحركات الطوارقية؛ مثل: الحركة الوطنية لاختياراتها في أزواد. وظهر ذلك باعتماد جماعة أنصار الدين للاتّجاه الجهادي، وقد تزعمها أحد القادة التاريخيين للمعارضة الطوارقية المسلّحة. غير أن هذه الأخيرة أبقت على أبواب الحوار مفتوحة مع حكومة مالي والحكومات المجاورة؛ مثل: الزيارة التي قام بها ممثلون عنها إلى فرنسا وبوركينا فاسو والجزائر في نوفمبر 2012؛ لتوضيح موقف الجماعة من الجماعات المسلحة الأخرى في مالي. وقد انشقّت هذه الحركة بعد خلاف بين مكونين فيها، بشأن القتال ضد فرنسا؛ حيث رَفَض مكوّن آخر القتال ضدها وفضّل الحوار.

لقد تولّد من الوضع الجيوثقافي - السياسي للطوارق ما يُمكن وصفه بقوى النّبذ عن المركز؛ وهو مفهوم يُمكن من خلاله تفسير العلاقات البنيوية الإقليمية داخل الدولة، وخاصة عندما تكون متنوعة. إن إحداث مركز سياسي للطوارق يُمكن أن يُساعدهم على الاستقرار، فبرغم أن البيئة الصحراوية صعبة ومُعقّدة، فإن للطوارق ثلاثة مقوّمات أساسية مركزية لبناء هوية سياسية في الصحراء:

- جذورهم الثقافية الصحراوية و"الشمال إفريقية".
- أهمية المنتجات الطبيعية في أزواد، ومنها النفط، وخاصة في الجزائر، واليورانيوم في النيجر.
- اعتماد اقتصاد الواحات وتطويره، بما يُمكن أن يُشجّع على تطوّر جديد للعلاقات عبر الصحراء.

وبما أن تشكيل دولة يبقى مشكلة أمنية مُعقدة وغير مطروحة، فإن الربط على ما يبدو بين أكاديز وتمنراست وغاو وتنبكتو وغدامس وغيرها كمُدن صحراوية مهمة، وربط هذه المدن نحو الشمال بالمدن المتوسطية ونحو الجنوب بالعواصم الإدارية على أساس قوة بلاد أزواد، كلها عناصر من شأنها أن تحدث هذا المركز السياسي للطوارق، ليُعزّز بدوره من فرص بناء التعاون في المنطقة كلها.

**ب. الإسلام الإفريقي - الصحراوي**

يُشكّل الإسلام الإفريقي، إحدى القضايا الأصيلة التي تُفْتَرض مناقشتها من زاوية متجدّدة لتجنّب السقوط في التنميط، والذي يُوحي أن تطوّر الإسلام الإفريقي أفرز عُنفاً جهادياً في نيجيريا والصومال وموريتانيا والجزائر وغيرها. كما يُفترض الحذر من الوقوع في التنميط الخطير الحاصل داخل العالم الإسلامي، وهو الذي ينظر إلى العالم الإسلامي الإفريقي؛ بوصفه فضاءً لاسْتِهلاك سيَاساتِه الدينية، عوض بناء علاقاتٍ حَضَارية مُتطوِّرة ومُنفتحة، باعتبار المنطقة مُسهمة في الحضارة الإسلامية، وليست مُجرّد متلقية ومستهلكة لها. علماً أن التفاعل بين المنطقة والتخوم الإسلامية الأخرى لم يكن معزولاً عن التحولات المذهبية والفكرية والروحية العامة في العالم الإسلامي.

وأصبح تزايد خطاب تسييس الجماعات الإسلامية اليوم في هـذه المنطقـة، موضـوعاً لاحتياطات دولية وإقليمية، فإضافةً إلى التوجه نحو الانتصار للمذهب السّنّي السّـلفي في المنطقة، على حساب الطرق الصّوفية الإفريقية، تعرف المنطقة في بعـض البلـدان الأخـرى تزاحماً بين المسلمين والمسيحيين، وخاصة في الدول التي تعرف نِسَباً متوازنة مـن المسـلمين والمسيحيين وغيرهم. وتُعد الحالة النيجيرية أكثرها وضوحاً، وقد ينطبق الأمر نفسـه عـلى إثيوبيا التي يُنظَر إليها كدولة ذات ميول مسيحية في القرن الإفريقي، عكس جيرانها. (انظر الجدول 2 حول نِسَب المسلمين في دول غرب إفريقيا والقرن الإفريقي).

**الجدول (2)**

**تقدير عدد المسلمين في غرب إفريقيا والقرن الإفريقي**[106]

| دول غرب إفريقيا والقرن الإفريقي | السنة | عدد المسلمين | عدد السكان |
|---|---|---|---|
| النيجر | 2005 | أكثر[107] من 9 ملايين | حوالي 12 مليوناً |
| بوركينا فاسو | 2004 | أكثر من 3.5 من الملايين | أكثر من 13 مليوناً |
| بنين | 2003 | أكثر من 2.5 من الملايين | أكثر من 5.5 ملايين |
| توغو | 2003 | أكثر من 2 مليونين | أكثر من 4.5 ملايين |
| ساحل العاج | 2002 | أكثر من 10 ملايين | حوالي 17 مليوناً |
| سيراليون | 2003 | حوالي 0.5 مليون | حوالي 2.5 من الملايين |
| ليبيريا | 2003 | حوالي 0.5 مليون | أكثر من 2 مليونين |
| غانا | 1988 | أكثر من 4 ملايين | أكثر من 14 مليوناً |
| غينيا | 2002 | أكثر من 7 ملايين | أكثر من 7 ملايين |
| السنغال | 2003 | أكثر من 9 ملايين | أكثر من 9 ملايين |
| مالي | 2002 | أكثر من 10 ملايين | أكثر من 11 مليوناً |
| نيجيريا | 2004 | أكثر من 91 مليوناً | أكثر من 133 مليوناً |
| تشاد | 1982 | أكثر من 7.5 من الملايين | أكثر من 9 ملايين |
| موريتانيا | 1975 | حوالي 3 ملايين | حوالي 3 ملايين |

| | | | |
|---|---|---|---|
| الرأس الأخضر | 2003 | أكثر من 40 ألفاً | أكثر من 400 ألف |
| ساوتومي وبرينسيب | 2003 | 13 ألفاً | 130 ألفاً |
| السودان | 2004 (قبل استقلال الجنوب) | أكثر من 38 مليوناً | حوالي 28 مليوناً |
| أريتريا | 2003 | أكثر من 2.5 من الملايين | حوالي 3.5 من الملايين |
| جيبوتي | 2003 | أكثر من 400 ألف | أكثر من 400 ألف |
| الصومال | 2004 | أكثر من 9.5 من الملايين | أكثر من 9.5 من الملايين |
| إثيوبيا | 2003 | أكثر من 29 مليوناً | أكثر من 57 مليوناً |

المصدر: المعلومات مأخوذة من بدر حسن الشافعي بتصرف، من دون إيراد الأرقام مُفصّلةً كما جاءت في دراسته، وكذا مع التصرف في الجداول وجمع خمسة بلدان من القرن الإفريقي مع بلدان غرب إفريقيا في جدول واحد، انظر: بدر حسن الشافعي، «الدعوة الإسلامية في إفريقيا.. نجاحات بالرغم من التحديات»، **قراءات إفريقية**، العدد 13 (لندن: يوليو - سبتمبر 2012)، ص 6.

ويُثير تسييس الإسلام بشكلٍ مُتشدّد في منطقة غرب إفريقيا، وهي التي تتشارك الجيوسياسية الساحلية والصحراوية والواجهة الأطلسية، المخاوف الدولية، كما يُثير الاهتمام الاستخباري والأكاديمي بالظاهرة الإسلامية في منطقة غرب إفريقيا، بما فيها منطقة السّاحل. كما يَزيد هذا التسييس المُتشدّد من تعقيد الأمور الأمنية وَرَبْط علاقاتٍ أكثر تطوراً بين جماعات متنوعة في المنطقة؛ لا لتهديد الأمن، ولكن لتضييق ساحات التنافس الخارجي فيها؛ ومن ثم، فإن نسب الأحداث في المنطقة إلى جماعات إرهابية أو مرتبطة بالقاعدة هو ميزة استراتيجية لإعطاء بُعد إقليمي أو بعد دولي لهذا الأمن. ويبدو أن أجهزة التّنسيق الاستعلامي تُفضل هذه الطريقة في التعامل مع بعض المُستجدات.

لقد ارتبطت بعض العناصر وعمليات القاعدة بعلاقات قديمة بإفريقيا، منها استقرار أسامة بن لادن في السودان إبّان حكم الترابي. كما كانت أولى العمليات الناجعة للقاعدة قد تمت على الأراضي الكينية (نيروبي)، وفي تنزانيا (دار السلام)، ضد المصالح الأمريكية، وهما - كما نعلم - دولتان مُهمّتان للعلاقات الإسلامية في شرق إفريقيا. ويجب التنبه في هذا الصدد إلى العلاقة المُتوترة التي ميزت العلاقات بين السودان وكينيا في تلك الفترات؛ نتيجة اتّهام كينيا بدعم جون قرنق والحركة الشعبية لتحرير السودان،

وكذلك نتيجة تقارب كينيا مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل. ويُمكن أن يُساعد مثل هذا المعطى في مهاجمة السفارة الأمريكية في نيروبي، وكذلك في العلاقة المُفترضة بين الحكم في السودان آنذاك وأسامة بن لادن في تلك العملية.

لم تنل ميزة الاتصالات في العلاقات الإفريقية بين الدول العربية الإفريقية ودول إفريقية مُجاورة لها كثيراً من التحليل، والتي هي أكثر وضوحاً في شرق إفريقيا، وتتجلى في محورين:

- ارتباط الأمن القومي الجيوستراتيجي لبعض الدول؛ كمصر والسودان بدول مُجاورة أخرى؛ كإثيوبيا التي تُسيطر على 85٪ من مصادر مياه نهر النيل،[108] إضافة إلى دول حوض النيل الأخرى.
- ارتباط القرن الإفريقي بالسياسات الاستراتيجية لدول الخليج العربي ومعها اليمن؛ إذ تُعد المنطقة الممتدة من أريتريا نحو كينيا، منطقة حيوية من الناحية التاريخية والحضارية والاقتصادية لمستقبل الخليج العربي. ويمكن أن يُفيد هذا المحور في حالة استقراره وتَطَوره في فتح البدائل أمام دول الخليج للحدّ من أهمية إيران. وليس من الحكمة تحليل الأهمية الجيوستراتيجية لشبه الجزيرة العربية، من دون ربطها بالقرن الإفريقي؛ أي المحور المُمتد بين أريتريا وإثيوبيا وجيبوتي والصومال وكينيا.

لقد كانت الاتصالات العربية والإفريقية مُبكّرة في هذه المنطقة، دينية وسياسية، كما أن التنافُس كان شديداً فيها، وقد ظهرت انعكاسات هذا التفاعُل في ظهور اللّغة السواحلية. ولا بأس من الإشارة التاريخية هنا، إلى أن اللغة العربية كانت اللغة المُتفرعة الوحيدة من السامية من بين اللغات الإفريقية - الآسيوية[109] الأخرى المنطوقة خارج إفريقيا بحسب باحثين. وبرغم كون اللغة العربية لم تُولَد في إفريقيا «إلا أن البطن الذي خرجت منه بطنٌ إفريقي الأصل».[110] ويدفع هذا المُعطى إلى لتنبيه إلى أهمية العلاقة والاتصال بين الصحراء الإفريقية والصحراء العربية اللتين يبدو أنهما تُشكّلان مجالاً جغرافياً شبه مُوحّد. وقد تطوّرت هذه الوضعية إلى أن تحوّلت اللغة العربية إلى لغة سائدة

في كل الشريط الممتد على البحر الأحمر من أريتريا ثم السودان وجيبوتي والصومال، وانتشرت السواحلية؛ انعكاساً للاحتكاك الجيوثقافي والتجاري الطبيعي بين شبه الجزيرة العربية وهذا الشريط. وبعد الإسلام نَفَذَت اللغة العربية إلى الصحراء الكبرى وإلى مناطق أخرى من إفريقيا، ومازالت تعرف هذا النّفاذ برغم بطئه.

ويساعد هذا الرّابط التاريخي النّاتج من تداخل الأمن والثقافة والمصالح في هذا الشريط، على تفسير مرونة المرور الأيديولوجي للمُقاتِلين من غرب آسيا ومن اليمن وشبه الجزيرة العربية نحو إفريقيا. ويُمكن أن تُشكل القاعدة في اليمن والجزيرة العربية حالة مُعبِّرة عن ذلك. كما يُعد اليمن الذي يقتسم المجال الحيوي ذاته مع السعودية وباقي منطقة الخليج، ومع القرن الإفريقي من جهة سواحله الجنوبية والجنوبية - الغربية والغربية، قطعة مُتصلة تاريخياً وطبيعياً بالقرن الإفريقي. وينتُج من هذا الوضع، أهمية مُتزايدة للسياسات الحكومية وغير الحكومية الإسلامية لبعض القوى ذات الأثَر الكبير في هذه المنطقة ومنها المملكة العربية السعودية.

وتتدفَّقُ المُؤثرات السياسية والثقافية الإسلامية من شرق الساحل والصحراء نحو غربه، ومن الغرب والشرق نحو الضفة المتوسطية. وتعد الصحراء الوسطى التي تشمل مالي والنيجر وتشاد والجزائر وليبيا، المحور الأساسي لالتقائها من جهة الاتجاه نحو الشمال، ونيجيريا وتشاد للاتجاه من الشرق نحو دول غرب إفريقيا الأطلسية؛ إذ تُساعد العناصر الإسلامية في سهولة الاتصال والمرور عبر شمال نيجيريا. وتُلاحَظُ التّدفقات في دور دول الخليج في التمويل المُتعلق في النشاطات الدينية بما فيه تمويل المساجد ومدارس العلوم الشرعية ومؤسسات كبيرة في مختلف دول غرب إفريقيا، ولا يُقصر هذا التدفّق في النّشاط الدبلوماسي المباشر للدول والذي سيُشار إليه من حينٍ إلى آخر في هذا الكتاب، بل يتعدّى ذلك إلى نشاط الجماعات غير الحكومية ذات الاتصال المُباشر بالجماعات الإفريقية.

لقد أثار بعض الباحثين العلاقة بين تجذّر ما دَعوه الإسلام الأصولي في غرب إفريقيا وبين حضور المنظمات غير الحكومية الإسلامية الدولية،[111] ولقد تلخصت ميزات الإسلام

التاريخية في المنطقة في التنوّع بالتديّن والتَّفَقّه وتطوير اجتهاد محلي، روحاني وبسيط، ليَلْحَق بعد ذلك هذا الوضع تغييرٌ بتسرب اتّجاهات شرعية وفقهية جديدة بعض الشيء، وهي عموماً ذات صلة بتطوّر التعليم الشرعي الإسلامي في هذه المنطقة، ومنها في الساحل الإفريقي، وكذلك من خلال دور الجامعات الإسلامية في تكوين علماء وفقهاء في الشرع في البلدان الإسلامية بشمال إفريقيا وفي آسيا. ويُشكّل وضع التعليم الإسلامي إحدى القضايا الجوهرية التي يطرحها زعماء الدعوة الإسلامية الأفارقة والعرب وغيرهم.[112]

ويُقسَّم الإسلام في هذه المنطقة عموماً، إلى إسلام سُنّي شعبي يُعبر عنه الأئمة والمُعلّمين وبعض الأغنياء وهو قطاع الأغلبية، ثمّ الشبكات الصّوفية، وتحظى بأهمية كبيرة في بعض البلدان؛ مثل: موريتانيا والسنغال مقابل أهمية أقل في بلدان أخرى. ثم شبكات الإسلام الإصلاحي الذي تعرفه كل دول المنطقة، وإن بدرجات مُتفاوتة. ويذكر باحث فرنسي في دراسة له حول وصف مكونات الإسلام في النّيجر:

> يُقسَّم الإسلام في النّيجر إلى ثلاثة مكوّنات كبرى: الشبكة الإسلامية الأساسية المُهيكلة، وتتكوّن من عائلات العلماء والمُرابطين، وهم ينهلون من إسلام سُنّي مالكي المذهب، وهم غير مُنتَسِبين إلى الطّرق. وتحْتَفِظ هذه الشبكة بقوّتها في الْوَسَط القَرَوي؛ حيث يعيش ما يقرب من 80٪ من سكّان النيجر. يُكوّن هذه الشبكة عدد من الأئمّة المُعلّمين. والشبكة الثانية هي الطّرق الصوفية، وعكس الأمر في البُلدان السّاحلية الأخرى، فإن تجذّر الطّرق محدود في النيجر، وتتوفّر التيجانية وحدها على قاعدة عريضةٍ، وماتزال تنمو من دون أن تبلُغَ أخواتها في السنغال أو في نيجيريا، ولاسيما بسبب واقع انقساماتها الداخلية. وتُعد القادرية واحدة من أقدم الطّرُق الصوفية، ولها معاقل في شمال البلاد ولاسيما في منطقة آيير [في النيجر]، وتُحافظ على حضورها في بلاد الهوسا... وبالنسبة إلى المكوّن الثالث لإسلام النيجر فهو أكثر حداثةً، ويتشّكل من حركات إصلاحية تدعو إلى المذهب السني.[113]

يظهر أن هذا التشكّل العام قد صَبَغَ أهم الاتجاهات الدينية في المنطقة، وبرغم أن أهمية هذه المُكوّنات تتراوح تراتُبيتها من بلدٍ إلى آخر، فإنها تُشكّل سمةً عامةً للموضوع. ولتوضيح هذا الاحتكاك في تناول القرآن الكريم ودراسته من زوايا سلفية وأخرى صوفية، يُلاحَظ أن نيجيريا مثلاً، تُعد حالة نموذجية للصراع بين المفسرين السلفيين

المجتهدين والسلفيين الناقلين وبعض المتصوفة باختلاف درجاتهم؛ إذ ينتقد بشدة مثلاً، باحثٌ من نيجيريا القراءة الصوفية الباطنية في تفسير القرآن الكريم (وهي لا تعتمد على العودة إلى النصوص)، في مجالس التفسير الرمضانية في نيجيريا ويعدها خطراً على الإسلام.[114] ويُعد الساحل الإفريقي - عموماً - حلبة تنافس حقيقية بين المذاهب الصوفية والسنية السلفية، بل حتى الشيعية. ويُمكن توضيح ذلك من خلال التطوّر الذي عرفته الجماعات الإسلامية في نيجيريا، كما يُشير إلى ذلك باحث آخر من نيجيريا، وهو يقدم أصل تطور جماعة بوكو حرام:

> وقبل عام 1994 بقليل ظهر التشيّع والعمالة للجمهورية الإيرانية في تصرفات زعيم جماعة الإخوان المسلمين "إبراهيم الزكزاكي" وبعض المقربين منه، فتفككت جماعة "الإخوان" إلى كتلات، استمرّ بعضهم مع الزعيم الشيعي، وتوجّه بعض آخر نحو السلفية، بينما أسس آخرون جناحاً جديداً على خطى الإخوان باسم "جماعة التجديد الإسلامي"، ورأوا المحافظة على منهج "الإخوان" السابق بفارق جذري، هو قطع الصلة بالجناح الشيعي بتاتاً. وبقي أمير كل بلد مع تابعيه، منتمياً إلى أحد الأجنحة الثلاثة، إما إلى الحركة الأولى بتوجهها الشيعي، وإما إلى الحركة الثانية برأيها التجديدي، أو الانتماء إلى أهل السنة والجماعة.[115]

توضّح هذه التطورات أن الساحة الإفريقية مفتوحة للتنافس الإسلامي - الإسلامي وليست ساحة للتنافس الإسلامي - المسيحي فحسب. والجدير بالذكر أيضاً أن هذا التنافس يحمل أبعاداً استراتيجية وأمنية، من خلال سعي كل دولة لتوظيف ميزاتها الروحية والمذهبية في تنشيط مكانتها الإفريقية، ومن شأن هذه الوضعية التأثير سلبياً في الاختيارات الإفريقية الأصيلة، وإيجاد حركات متسرعة، بل ذات اجتهاد فقير إن لم يكن رجعياً؛ مثل ذلك الذي رسّخه زعيم جماعة بوكو حرام محمد يوسف.

هذه المؤثّرات أخذت اتّجاهين عامّين لهما أبعاد تاريخية مستجدة، فإذا كانت الزوايا التاريخية والمذاهب الفقهية التقليدية، قد أدت فيها الاتصالات مع شمال إفريقيا دوراً بارزاً، فإن المؤثّرات السلفية القادمة من شبه الجزيرة العربية تُشكّل عاملاً جيوسياسياً جديداً في تفسير الإسلام الإفريقي الصحراوي في القرنين العشرين والحادي والعشرين.

ويُضاف إلى هذا العامل، عاملٌ ثانٍ قادم من أهم بلد إفريقي جنوب الصحراء في تنشيط الإسلام وإعادة رسم اتّجاهاته وهو نيجيريا؛ إذ لم تعد الأخيرة مُستقبلة للمؤثرات الإسلامية ولكنها غدت أيضاً مُصدّرةً لها.

وفي جانب آخر، فإن الحركة الإصلاحية في المنطقة عموماً، تعرف مفهوماً وظيفياً؛ هدفه تصحيح الثقافة الإسلامية الإفريقية بانتهاج سبيل تصحيح العقيدة والمذاهب على أسس سنية سلفية ووهابية أيضاً، وذات نزعة لإقحام الشريعة في القوانين العمومية وفي شؤون الدّولة. وتثور في هذا السياق ذات الإشكالية العقلانية للإسلام في غرب إفريقيا التي ثارت في مناطق أخرى من العالم الإسلامي والمُتعلّقة بما إذا كان الإسلام ديناً فقط أو ديناً ودنيا أيضاً. ولم يُقصر الأمر على دور دعاة الإصلاح الجدد، ولكن أيضاً شيوخ الزوايا والطّرُق. ويُمكن مُلاحظة ذلك مثلاً، في السنغال التي عرفت سجالاً طويلاً حول مدوّنة الأسرة بين دعاة العلمانية والدّاعين إلى مُدوّنة تنهل من الإسلام منذ الاستقلال في عام 1960،[116] وقد أكّدَ الواقع أهمية تصاعُد الخطاب الإصلاحي الإسلامي في هذه المنطقة.

وفي النيجر، انتظمت أولى الدوائر الوهابية في منطقة مارادي Maradi الواقعة على الحدود الجنوبية مع نيجيريا، في سنوات الثمانينيات من القرن الماضي. وبحسب مُتتبّعين، فإن هذا الاختراق حدث من شمال نيجيريا؛ حيث كان ينشط مُحرّك هذا التيار الإصلاحي وهو الشيخ أبو بكر جومي؛ ففي عام 1978 أسّس هذا الشيخ مع إسماعيل إدريس في مدينة جوس الواقعة شمال وسط نيجيريا "جماعة إزالة البدع وإقامة السّنّة". وكان الشيخ أبو بكر جومي، مؤسساً للمكتب التنفيذي لرابطة العالم الإسلامي في مكة، ونَسَجَ علاقات مع شبكات عبر إسلامية بالخصوص من السعودية، واستطاع الحصول على التمويل لحركته، كما أن تلميذ "أبو بكر" وهو أمين الدين أبو بكر، أسَّسَ مجموعة الدعوة، واستطاع تمويلها من دعم من منظمات غير حكومية من الكويت والسعودية. وقد كان عددٌ من تُجار مدينة كانو أعضاء في القادرية الناصرية والتيجانية الإبراهيمية يُوالون حركة الدعوة هذه لأنها تسمح لهم بالحصول على تأشيرة إلى المملكة العربية السعودية.[117] ويُظهر هذا الوضع المؤثّرات التي عرفتها النيجر من جارتها نيجيريا ومن شبه الجزيرة العربية؛ كمصدرين ثقافيين مهمين في تحديد هوية الصحراء

وغرب إفريقيا في هذه الفترة، يُضاف إليها التوجهات الإسلامية لرئيس النيجر إبراهيم باري ميناسا. كما يظهر بوضوح انخراط السعودية في النشاطات الدينية مع دول المنطقة في غرب إفريقيا، وعبر بعض المنظمات غير الحكومية ذات الطابع السعودي؛ مثل: رابطة العالم الإسلامي في مكة، وهي تتوفّر على فرعٍ لها في نيامي، والندوة العالمية للشباب الإسلامي ومقرها الرياض لها فرع أيضاً في نيامي، كما تمّ إحداث المجلس الإفريقي للتنسيق الإسلامي بغرَض قيادة ومراقبة نشاط الدعوة في غرب إفريقيا، خصوصاً نشاط مئات من دعاة رابطة العالم الإسلامي. كما كانت السعودية وراء تمويل أول مسجد في موريتانيا بعد الاستقلال، غير أن أهم صرح تمّ تدشينه في هذه المنطقة من طرف السعودية بطلبٍ من النيجر، هو بناء الجامعة الإسلامية في ساي. وتمحور الهدف الأول لهذه الجامعة في أن تكون مكاناً قوياً للإسلام ولتعليم اللغة العربية في غرب إفريقيا. وأُعطيت كلية الشريعة والدراسات الإسلامية الأولوية في الجامعة؛ إذ تضم حوالي 1200 طالب من أصل 20 بلداً، ويجري تمويلها من منظمة التعاون الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية وبيت الزكاة في الكويت، ومن شراكة مع جامعة الشارقة في دولة الإمارات العربية المتحدة، عن طريق مِنَحٍ وأوقاف إلى المساجد، كما موّلت الولايات المتّحدة الأمريكية دروس اللغة الإنجليزية في هذه الجامعة.[118]

وتميل الأوضاع ذاتها إلى المحافظة على نوع من التوازُن في تشاد بين الإسلام والمسيحية برغم ما تعرفه هذه الوضعية من هزّات مُتتالية. كما أن مالي تمرّ بدورها بانفجار هذه العلاقة التي عبّر عنها خليطٌ من الطوارق والمغاربيين والجهاديين القادمين من مناطق أخرى لإعادة الرّبط بين الإسلام الجهادي والرموز التاريخية في شمال مالي؛ مثل: تنبكتو وغاو وكيدال.

ويُستخلَص من هذه المعطيات استنتاج سائد؛ وهو أن هذا النشاط الحكومي وغير الحكومي يُتيح نشر السلفية وتوثيق مكانة توجّهات سنية بعينها في منطقة غرب إفريقيا.

والواقع أن الانتباه لا يذهب إلى هذه النقطة المألوفة في عمومها، وإنما إلى أهمية تحليل غرب إفريقيا ووسط الصحراء الكبرى؛ وفقاً للتفاعلات الجديدة لتحديد الإسلام

ومُستقبَلِه في تقاطُع مع أهم الفاعلين في ذلك، منهم المملكة العربية السعودية؛ كدولة غير إفريقية ذات أهمية فائقة في منطقة الصحراء، وكيفية تعامل نيجيريا؛ كأهم دولة مُسلمة من الناحية الديمغرافية والثقافية في المنطقة فيما تتكون من نصفٍ آخر مسيحي أيضاً. ويطرح هذا الموضوع تقويم الإسلام الصحراوي في ارتباط مع التغييرات المُؤثّرة، وعِوَض البحث في مصدر قدوم الإرهاب للمنطقة لاتهام هذه الجهة أو تلك، من الاحْرَى وضع الإرهاب ضمن الاتجاهات الجيوسياسية المؤثّرة في صوغ هوية غرب إفريقيا، والاعتراف بالصحراء الكبرى بما فيها الساحل كقلْبٍ جديد لدينامية العالم الإسلامي الحضارية.

## 2. مشكلات طارئة

لم يخضع موضوع النشاط الجهادي المنعوت بالإرهاب في المنطقة لتقويم حقيقي، وقد ارتبط عموماً بنظرتين شائعتين: نظرة إعلامية تعتمد وجهة نظر إخبارية في الغالب، ونظرة حكومية تقوم على تقويم أمني واستخباراتي بصورة خاصة. غير أن التغيير السريع الذي وَقع في بلاد أزواد شمال مالي والذي نتج منه سيطرة جماعات جهادية على بعض المدن هناك من جهة، واتساع النشاط الجهادي في نيجيريا من جهة أخرى، هما عاملان أحْدَثا تغيراً حقيقياً في تقويم الإرهاب، وعزَّزَا مكانة تلك التقويمات التي تؤكّد الفوضى في منطقة السّاحل. ويبدو أن إعادة التقويم هذه، يمكن أن تُعيد تفسير مُسلّمات عدة. ويقع تقويم النشاط الجهادي في المنطقة ضمن إحدى الخطوط العريضة للجيوسياسية الأمنية الصحراوية التي أضحت تعرف ديناميةً سريعة تنفلت من سيطرة الدول المحلية.

### أ. السلفية والجهاد في المنطقة

ظلَّ المذهبُ المالكي السّني والتصوف، الرابطتين الدينيتين الأساسيتين بين شمال إفريقيا وغربها وشرقها. كان للمُرابطين واتحادية صنهاجة في الغرب دور مهم في إشاعة هذا المذهب من المغرب شمالاً إلى ما وراء نهر السنغال. قامت الدّعوة المرابطية على أساس تصحيح الدين وتوحيد المذهب. وبقي هذا المذهب معتمداً في كل غرب إفريقيا إلى يومنا هذا، كما أن المذهب ذاته دَخَل إلى السودان عبر مصر قبل غَلَبة الشافعية عليها. وامتزج هذا

المذهب مع الطّرق الصوفية والزوايا، ومازالت كل الجماعات الإثنية الإفريقية المسلمة بها فيها في المغرب والجزائر وليبيا تمارس هذا المزج بين التقاليد المالكية والتقاليد الصوفية. ويُعد الطوارق من بين الجماعات التي تُمارس هذا المزج؛ إذ يُمارسون «إسلاماً منفتحاً على المذهب المالكي، ومنفتحاً بشكلٍ كبير على الطرق التيجانية والقادرية مع خلطه أحياناً بالروحانية».[119] يرى ملاحظون أنه كانت للطوارق حساسية مع السلفية التي تُروّج لها القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، غير أنه يجب الأخذ في الحسبان أن الزاوية السنوسية ذات المرجعية الوهابية، والتي أحدثها محمد بن علي السنوسي في عام 1835،[120] امتد تأثيرها في طول الطرق الصحراوية للقوافل ووصولها إلى الصحراء الكبرى في أثناء الحرب العالمية الأولى.[121] امتدت مؤثرات السلفية من السعودية ومصر مبكراً إلى نيجيريا أيضاً عن طريق البعثات العلمية أو عن طريق الشيوخ؛ مثل: إبراهيم الزكزاكي الذي كان نشيطاً في مطلع عام 1990 في ولايات نيجيريا الشمالية؛ مثل: كادونا وكانو ووزاريا ومدن نيجيرية أخرى، كما كان أبو بكر مجاهد زعيم النهضة الإسلامية نشيطاً أيضاً في هذا الاتجاه.[122]

وتتعامل إيران أيضاً مع بعض الاتجاهات الإسلامية في هذه المنطقة؛ إذ تُقدم إيران نفسها بوصفها دولة مسلمة لا تُميّز بالضرورة بين المذهبين الشيعي والسني؛ حيث يعد هذا الأخير المذهب الشائع والمسيطر في إفريقيا. وكما سبقت الإشارة، فإن تشيّع بعض أجنحة الحركات الإسلامية في نيجيريا كان أمراً واقعاً، ولعلّ أبرز مثال في هذا السياق، كما يذكر الأستاذ حمدي عبدالرحمن «هو تجربة الحركة الإسلامية في نيجيريا أو "إخوان نيجيريا" بزعامة الشيخ إبراهيم الزكزاكي الذي قام بزيارة مدينة قم الإيرانية، وتلقى تمويلاً إيرانياً ليُحول جماعته بعد ذلك إلى جماعة جهادية تُحارب الحكومة العلمانية، وتسعى لتطبيق الشريعة الإسلامية وفقاً للنموذج الإيراني».[123] وفي الإطار ذاته، قامت إيران بتشييد حوزة علمية بجوار جامعة دكار بالسنغال، ولها أيضاً مركز ثقافي إيراني في مالي.[124] ومن الملاحَظ أيضاً أن للجاليات اللبنانية دوراً في نشر التشيّع في منطقة غرب إفريقيا. ويُلاحَظ أن هذه العلاقات تكتسي أحياناً أبعاداً أمنية استخباراتية أيضاً؛ حيث أعلنت السلطات النيجيرية مثلاً، في 31 مايو 2013 القبض على ثلاثة لبنانيين في كانو بشمال

نيجيريا، وفي حوزتهم مجموعة أسلحة، وعلى صلة بحزب الله اللبناني، ويخططون لعمليات ضد مصالح إسرائيلية بالخصوص.[125] ويكشف هذا التداخُل، برغم محدوديته، أن الفوارق المذهبية بين الشيعة والسنة في الساحل الإفريقي وغرب إفريقيا ليس بالحساسية ذاتها مقارنةً بشمال إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط؛ ما يعني أن بساطة الإسلام في إفريقيا، وكذا التنافس على انتشاره، يُتيحان فرصاً لإيران مثلاً؛ لدعم التشيّع.

ويُسجّل ملاحظون، بشأن شعبية جماعة بوكو حرام، ما يُسجّلونه ذاته على القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، من كونها جماعة معزولة؛ إذ «يمكن وصف بوكو حرام كفرع متطرّف لا يتبنّى معتقداتها أغلب مسلمي نيجيريا».[126] وإذا كان هذا الرّأي مقبولاً، فإنّه لا يُجيب على حقيقة الوضع في نيجيريا المسلمة ولا على قضية تحليل العلاقة بين الإسلام في نيجيريا مع المجال الإقليمي المُحيط بها، ولا على حقيقة الأهمية التاريخية لبلاد الهوسا في الثقافة والتراث الإسلاميَيْن في هذه المنطقة، وهذا كله ينعكس اليوم في شبه مُشكلات ثانوية.

لقد تحولت السلفية المُتشددة – مع الإشارة إلى أن المذهب المالكي والطرق الصوفية كلها تعتمد مرجعية سنية – إلى نزعة عالمية نتيجة لصراع أيديولوجي وحضاري. وكانت إفريقيا الصحراوية إحدى المناطق المُجنّدة للجهاديين إلى أفغانستان في أثناء الاجتياح السوفيتي في القرن العشرين. لقد كانت نيجيريا وليبيا وموريتانيا والجزائر والمغرب والسودان والصومال، وإن بدرجات متفاوتة، خزاناً للمجاهدين المنتقلين إلى أفغانستان لمحاربة "الشيوعية السوفيتية" في الثمانينيات، ومحاربة التدخّل الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. وكانت حروب أفغانستان وكذلك حرب البوسنة، من المصادر الأساسية لصقْل الجهادية الإسلامية وتطويرها. وهو موضوع لم ينل من البحث الأكاديمي في العالم الإسلامي ما يستحقّه بعد، ويُنظر إليه نظرة استصغار في كثيرٍ من الأحيان، علماً أنه أحدث طفرة سلفية – جهادية في أرجاء العالم الإسلامي كافة. وأسهمَ في إحداث انشقاقات في الهوية الدينية وعلاقتها بالعصر.

ويُسجّل تقرير لفريق الأزمات الدولية حول موريتانيا، بعض العناصر الأخرى ذات الصلة بتصاعد "الإسلاموية"[127] في هذا البلد، غير أنها كلها تصبّ في اعتناق السلفية المُتشدّدة من منظور هذا التقرير، ويربط بين "الإسلاموية" في موريتانيا ونهج سياسة التعريب، ويرى أن «التخلّي عن الفرنسية قَطَعَ اتصال الأجيال الجديدة عن العالم الغربي وقيمه، وأن "الإسلاموية" تتجذر[128] أيضاً في البؤس الحضري».[129] لقد عالَجَ هذا التقرير الموضوع انطلاقاً من موجة السلفية الجهادية التي أخذت تُعبّر عن كونها البديل من الإسلام السنّي الطرقي والمالكي في كل المنطقة.

كانت الزوايا قد عرفت «انقساماً في موريتانيا بين تلك المؤيدة للاستعمار الفرنسي وبعض العلماء الذين رأوا وجوب مكافحة المستعمر؛ مثل: الشيخ الهيبة ماء العينين من الصحراء الغربية، وكان هذا الانقسام سبباً لأولى القراءات النقدية للنصوص المالكية».[130] يُضاف إلى أزمة هوية الشرعية هذه التي عانتها بعض الزوايا في الصحراء نتيجة للموقف من الاستعمار، وجود روابط لبعض القبائل الموريتانية؛ مثل: قبيلة تجكانت مع جهات وهّابية، لقد «كانت الأولى التي أدخلت الإسلام الوهّابي إلى موريتانيا في سنوات السبعينيات، وكانت لهذه القبيلة علاقات كبيرة في السعودية تعود إلى فترة الاستعمار نتيجة تنقّل عدد من أبنائها إلى السعودية».[131] ويُلاحَظ أن الحركات السلفية الجديدة التي ظهرت في كل بلاد الصحراء تبنّت مواجهة الإسلام الطرقي - الصوفي، كما أن أهم زاوية ظهرت في القرن التاسع عشر، كانت في جوهرها سلفية وتبنّت الجهاد وهي السنوسية، ولا يُقصر الأمر على ذلك، بل إن بعض أجنحة الحركات الوطنية قام على أساس سلفي لتصحيح الدّين، ومنها ما هو في المغرب؛ مثل: النّشاط الذي تزعَّمَهُ علاّل الفاسي وبوشعيب الدكالي والمختار السّوسي، وكذلك ابن باديس في الجزائر، وقبلهم كان نشاط محمد عبده في مصر؛ إذ يُعد هؤلاء بمنزلة الوجه المحدث و"المُتطوّر" للسلفية التي أرساها محمد بن عبدالوهاب في صحراء نجد. وقد أحْدثَ هذا التحوّل هزّة حقيقية في الإسلام التقليدي في كل منطقة شمال إفريقيا والصحراء، وأسهم في نوع من العولمة المذهبية. وعرفت بُلدان أخرى في غرب إفريقيا احتكاكات للسلفية مع الإسلام الطرقي

والمذهب المالكي، ولكنها لم تكن بالحِدّة والأهمية ذاتيهما بالنظر إلى غلبة الزوايا، وقد اتّخذ بعضها شكل تيارات إصلاحية - كما سبقت الإشارة - في بلدان مسلمة معروفة بهذا السلوك؛ مثل: السنغال وغامبيا وسيراليون وغينيا وغيرها.

وخُلاصة القول، هي أن السّلفية ارتبطت بالإصلاح من جهة؛ أي تصحيح نظرة الناس إلى العقيدة والشرع، كما عُرفت أيضاً في اتجاهاتها المُتشدّدة القائمة على الجهاد في ما بعد.

ويُلاحَظُ أيضاً، أن عدداً من الدول المسلمة الواقعة في المنطقة، ونتيجةً لاحتكاكها المُبكّر والتاريخي مع الإسلام واعتمادها إياه في السلوك والحياة السياسية، جرّبت تطبيق الشريعة، وبعضها سعى لذلك؛ مثلما قامت به ولايات نيجيريا المسلمة أو ذات الأغلبية المسلمة إثر الدستور الفيدرالي لعام 1999، خلافاً للحكم المركزي في أبوجا؛ إذ كانت بعض الأحكام؛ مثل: تطبيق حدّ الرّدة أو حدّ الزنى وحدّ السرقة تتناقض مع دستور نيجيريا. وأحدثت هذه الخطوة مزيداً من الاحتكاك بين الإسلام والمسيحية في أكبر بلد إفريقي، من حيث عدد السكان المسلمين. كما قام الرئيس الموريتاني محمد خونا ولد هيدالة (1980-1984) بتطبيق الشريعة وأسلمة القوانين الشخصية في موريتانيا. وعرفت السودان بدورها تطبيق الشريعة على كل البلاد بقرار الرئيس جعفر النميري عام 1983. كما قامت المحاكم الإسلامية على أساس تطبيق الشريعة في الصومال. وفي مطلع عام 1990 فازت جبهة الإنقاذ الإسلامية بالانتخابات البلدية والتشريعية في الجزائر. وبرغم أن تجربتها لم يكن من الممكن تصوّرها على غرار الحالات الأخرى بالنظر إلى وجود الجيش لإحداث التوازن في حال تَسلُّمها للحكم، فإن هذا الجيش تدخّل لينقلب على هذه الانتخابات للمحافظة على هيمنة جناح مُحدّد[132] على الحكم في الجزائر. وسبّبت هذه العملية العسكرية آثاراً أمنية إقليمية مازالت قائمة حتى الآن، وانعكسَت بعض آثارها على منطقة الساحل الإفريقي. وانتهت الحالة في شمال مالي، بتبني بعض الجماعات شعار تطبيق الشريعة في جميع مالي عام 2012، وتطبيقها على مناطق سيطرتها في منطقة الشمال.

ويُمكن تسجيل ثلاث ملاحظات على هذه التطورات المتعلقة بتطبيق الشريعة في المنطقة وطبيعة مآلها:

**الأولى**، تتعلق بالآثار الداخلية على هذه الدول؛ إذ تُثير غالباً مثل هذه السياسات التي تتوخّى تطبيق الشريعة خوفاً لدى جماعات أخرى؛ مثل: الجماعات الزنجية في جنوب موريتانيا،[133] والقبائل الوثنية والمسيحية في جنوب السودان، والمسيحيين في نيجيريا والمجموعات الأخرى في مالي؛ مثل: السونغاي والماندينغ برغم كونهما مسلمتين، حتى لدى جماعات مسلحة علمانية. يُسهم تطبيق الشريعة بطريقة عشوائية، وفي بُلدان ضعيفة ومُتنوّعة الأجناس والمذاهب، مُنغلقة وغير واضحة، في تعميق المشكلات الأمنية - الجغرافية للدول في المنطقة، بل تُغذّي النزاعات والعنف. ويبدو أن المشكلة لا تكمن في تطبيق قوانين إسلامية في حدّ ذاتها، إنما في البيئة الاستراتيجية المُتولّدة منها، وتهيّئ الذهنية الفقهية والقانونية المسلمة لتطوير اجتهادها الشرعي.

**الثانية**، تتعلق برقعة الساحة الإفريقية الإسلامية؛ إذ يظهر أنها شكلت أول مختبر تمَّ تجريب تطبيق الشريعة فيه، خارج المملكة العربية السعودية. ويُعطي هذا المؤشر أهمية جغرافية - إسلامية - سياسية خاصة، لهذه الساحة ضمن مجموع العالم الإسلامي.

**الثالثة**، أن هذه الدول التي قامت بتطبيق الشريعة، كلها دولٌ حديثة التكوين، وكانت تفتقد البوصلة التي تقودها نحو المستقبل.

يبدو أن العلاقة بين وجود إسلام سلفي - حنبلي - وهّابي مُعادٍ للتقاليد الصّوفية وتطور النشاطات الجهادية لدى جماعات مسلحة، أمرٌ لا يُمكن نفيه، غير أن هذه العلاقة ليست ثابتة وليست مطلقة. فالسنوسية مثلاً، وهي التي تأثرت بـ "الفكر الوهابي والحنبلي"، وتبنت مبدأ الجهاد، لم تنفصل عن فلسفة الزوايا والتّصوّف، إنما قامت بالمزج بينهما. وعلى الرغم من أهمية هذه العلاقة - أي بين الوهابية ومواجهة الطقوس الصوفية - فإنه لا يُمكن فصلها عن متغيّر أكبر من ذلك، وهو إعادة تحليل الروابط الجغرافية والاتصالات الاجتماعية عبر الصحراء بين شبه الجزيرة العربية وشمال إفريقيا وإفريقيا الاستوائية، وتأثيرها - أي العلاقة - في صوغ الاجتهاد الشرعي الإسلامي عبر التاريخ.

انفرَطت العلاقة القديمة بين شمال إفريقيا كمصدر للإسلام وللفقه وبين غرب إفريقيا كمجال للتفاعلات الفقهية والدينية والتجارية. وتحوّلت هذه العلاقة بشكلٍ شبه مركزي إلى دوائر أخرى؛ مثل: شبه الجزيرة العربية، وخاصة المملكة العربية السعودية وإلى أفغانستان ومصر. وأسهمَ هذا الوضع بدوره في تفكّك الروابط بين المذهب المالكي السنّي والطرق الصوفية في منطقة شمال إفريقيا وغربها. وتحتاج هذه العلاقة إلى إعادة تقويم، وإلى إعادة الربط من جديد عبر الصحراء. ويُمكن تفسير بعض أوجه التنافس حول الدبلوماسية الروحية؛ انطلاقاً من مساعي هؤلاء الأطراف في إعادة الحياة والأهمية إلى روابطها التاريخية الروحية والفقهية. غير أن هذه الروابط القائمة على العناصر الدينية تعرف تراجُعاً مهولاً في العلاقات بين دولٍ كالمغرب والجزائر وليبيا من جهة، والسنغال ومالي والنيجر ونيجيريا وغامبيا وتشاد وغينيا وسيراليون وغيرها من جهة أخرى؛ فالمساعي الجزائرية مثلاً؛ للمحافظة على صورة الدولة الصحراوية المركزية في المجال الصحراوي الإفريقي من دون أن تتحمّل المسؤوليات الدينية والفقهية والمذهبية ذاتها، لا تستقيم والتطلع الدبلوماسي إلى الوحدات السياسية.

وتُسْهم هذه العناصر العامة في تنشيط بعض تفاصيل المشكلة الجهادية في الساحة الإفريقية الصحراوية. ولقد تمّ إحداث فصل تاريخي في العلاقة الروحية والجغرافية بين شمال إفريقيا وغربها نتيجة تراجُع أدوار بعض الفاعلين الإقليميين كالمغرب، وبروز نزعة تقوم على فصل المجال المغاربي عن مجال غرب إفريقيا.

### ب. النشاطات "الجهادية"

لم تستطع الجماعات الجهادية في منطقة الساحل والصحراء إثبات مكانتها الحقيقية، بل أظهرت أن عملياتها المُتقطعة والصغيرة لم تُسْفِر عن عمليات شاملة ونوعية وعبر حدودية في المنطقة؛ فباستثناء العمليات التي عرفتها الجزائر، وهي التي يُمكن أن نقول: إنها امتداد تقليدي للعنف الذي شهدته في العقد الأخير من القرن العشرين، وبعض العمليات الصغيرة التي عرفتها موريتانيا في عام 2009، وبعض المؤشرات الأولى في مالي، وهي التي

كانت تعرف أيضاً بعض الجماعات المسلحة التي تُعد امتداداً لتلك الموجودة في الجزائر قبل سيطرتها على الشمال، إضافةً إلى العمليات النوعية لجماعة بوكو حرام التي تعد مُتميزة في المنطقة، وباستثناء هذه العناصر كلها، لم يَكُن من المفيد الحديث عن وجود خطر كبير يشمل دول شمال إفريقيا وغربها في المنطقة الممتدة من البحر الأبيض المتوسط شمالاً إلى خليج غينيا غرباً. غير أن تحوّلين سريعين وقعا في المنطقة، أدخلا تعديلاً على هذه الملاحظة، أولهما التّزايُد السريع لعمليات بوكو حرام، في الفترة 2010-2013، وقد تحوّلت إلى عمليات مُهمّة، بعضها كان ذا طابع دولي استهدف مقر الأمم المتحدة في أبوجا، وهي تقريباً مثل العملية التي نفذتها جماعة مُسلّحة في العاصمة الجزائر، ضد مقر الأمم المتحدة، أمّا التّحوّل الثاني، فهو انخراط بعض أجنحة الطوارق في السلفية الجهادية وتشكيل حركة أنصار الدّين من طرف إياد آغ غالي الذي هُمِّشَ في تأسيس الحركة الوطنية لتحرير أزواد. لقد ساعَدَ هذا التطوّر على استغلال الوضع الإقليمي بانهيار ليبيا والانخراط في معركة تحرير أزواد شمال مالي من جهة، ومعركة تطبيق الشريعة فيها من جهة ثانية.

ويُعد ظهور النشاطات الجهادية في موريتانيا امتداداً - من بعض النواحي - لظهورها في الجزائر، وبحسب باحث موريتاني فإن توسّع الجهاديين إلى موريتانيا ارتبط بتطوير جهاديي الجزائر وتبنّيهم مُقاربة إقليمية في ساحل الصحراء جنوباً.[134] ويُعد انتقال القاعدة إلى المحور الموريتاني فرصة استراتيجية، تُتيح لها العمل في إحدى الحلقات الأضعف في المنطقة، وهذا غير مُتاح في بلد كالمغرب أو تونس، بالإضافة إلى ما يُتيحه ذلك من فرصة للحصول عن الأموال بمراقبة طُرُق التجارة غير المشروعة، وهذا الأمر هو مُجرد فرضية،[135] وكذا الاستفادة من مساحات واسعة لا تُراقبها الدولة، وتدويل نشاط القاعدة. وهذا الانتقال للقاعدة والسلفية إلى موريتانيا، هو جزءٌ من عملية أقلَمَة الجهاد، ويظهر من الطبيعي أن يختار هؤلاء، المناطق الأكثر ضعفاً؛ ولا يعني ذلك أن موريتانيا لم تعرف موجة المجاهدين العائدين من أفغانستان، وهي ظاهرة كبيرة لم تنل ما تستحقه من الدراسة والتحليل والتفسير في المنطقة الإفريقية الصحراوية. وتمكن الإشارة هنا مثلاً، بشأن موريتانيا أن "المُجاهد" اليمني عماد عبدالواحد أحمد علوان كان قد انتقل من أفغانستان إلى موريتانيا في عام 2002؛ بهدف تجنيد المجاهدين وإيجاد خلايا في المنطقة.[136]

ويكشف هذا، أن موريتانيا لم تكن بمعزل عن التأثيرات المادية للجهادية العالمية قبل انتقال الجزائرية إليها. وفي هذا المحور، تُعد الفرصة مواتية في موريتانيا وفي مالي لتجييش بعض المتطوعين. ويُمكن ربط المسألة - كما يفعل باحثون كُثُر - بالتقلّبات الديمغرافية التي عاشتها موريتانيا من بلد مُحافظ وذي عادات اجتماعية تقليدية تعتمد علاقات بدوية إلى اعتماد بعض سمات التمدن والديمغرافية الحضرية التي رافَقَها ازدياد المطالب الاجتماعية للسكان، الذين أصبحت تجتذبهم حياة المدينة. غير أن تَفسير الظاهرة الجهادية، وخاصة الانتحارية منها، يجب أن يشمل التحليل النفسي ويدمج العناصر النفسية - الاجتماعية. يبدو أن العمليات الانتحارية يُوظَّفُ فيها المُختلين والمضطربين والنّازعين إلى التنفيس عن الضّائقة والضّغط. وفي هذه الحالة يُمكن ذكر الشاب الموريتاني الذي قام بتفجير نفسه أمام السّفارة الفرنسية بنواكشوط، وهو موسى ولد باينا ولد زيدان. كان هذا الشاب ينتمي إلى فئة الحراطين؛ وهي فئة من العبيد في المجتمع الموريتاني. يرى باحثون أن هذا الشاب كان يستطيع أن يجد في مطالب المساواة الإسلامية شكلاً لمحاربة إسلام طُرُقي يدعم التراتبيات التقليدية في موريتانيا ويُشرعنُها.[137] يُقَدِّمُ هذا النموذج حافزاً واضحاً، غير أنه لا بدّ من إضافة العناصر النفسية إليه، فتفسير الجهاد انطلاقاً من عناصر شرعية أو اجتماعية، لا يُمكن أن يكشف وحده العناصر التي تؤدي إلى الانتحار وقتل المخالفين. إن هذه الظاهرة التي هي شائعة في باكستان وفي العراق، تميزت بخصوصية اضطراب إقليمي مُرفق بتدخّل دولي، وتَصارُع الجماعات والمذاهب إضافة إلى الحروب الطاحنة والأزمات السياسية والفوارق الاقتصادية. يُضفي هذا الوضع على الانتحار "الجهادي" سمة جيوسياسية خاصة، ويُمكن تسميتُها نفسية - جغرافية - سياسية؛ إذ إن هذه الظاهرة ارتبطت بأقاليم، وأخذت تشهد عولمة حقيقية؛ فهل نحن أمام عولمة نمط الانتحار الجهادي بعدما كان حكراً على بعض الحركات الفدائية الاستشهادية؟ وهل يمكن أن تشهد منطقة الساحل والصحراء ازدياداً في هذه الظاهرة، وهل تتوافر الشروط النفسية - الاجتماعية لدى الناس والشباب للإقدام على ذلك؟ وهل يُفيد إقحام الطائرات من دون طيار في هذه المعركة إيذاناً بنموذج خاصّ من القتال استخدم في اليمن وأفغانستان وباكستان؟ فقد تطوّرت علاقة ذهنية مُثيرة بين استخدام الأجسام الانتحارية

للبشر واستخدام طائرات من دون طيار لمواجهة ظاهرة دقيقة، لا تعترف بحدود مادّية للقتل. «فالانتحاري يُقيمُ اندماجاً كاملاً لجسد المُقاتِل مع سلاحه، بينما الطائرة من دون طيار تفصلهما جذرياً».[138] ولعلّ هذه العلاقة المُتناقضة من شأنها أن تُعبّر عن حجم الهوّة النفسية بين شكلي القتال والمَوَاجَهة هذين.

وقد ظهرت أول حركة جهادية مسلحة في الجزائر، وهي المعروفة باسم الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر عام 1992، وشُكلت من مُقاتلين عائدين من أفغانستان. وقد ارتكبت الجماعة عمليات ضد مدنيين أدت إلى وقوع انشقاق في هذه الحركة، فأُسست الجماعة السلفية للدعوة والقتال من طرف حسن حطاب. وظل هذا الأخير على رأس هذه الجماعة إلى عام 2003، ثم استقالَ وانضمَّ إلى العفو الذي منحه الرئيس عبدالعزيز بوتفيلقة للمسلحين، وتولّى بعد ذلك قيادة الجماعة نبيل صحراوي الذي قُتِلَ عام 2004، ثم عُيِّنَ عبدالملك دروكدال قائداً لها وهو الذي كان وراء الإعلان عن القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.[139]

ومن خلال تتبع مسار هذه الجماعات وقياداتها يتضح عمقها الجزائري؛ ومن ثم، فإن التحول الذي وقع بالانتقال من العمل على المستوى القطري إلى المستوى الإقليمي، يُفيدُ أيضاً في انتقال المهمات الاستخبارية والأمنية - والعسكرية الجزائرية أيضاً - إلى مستوى إقليمي. كما أخذ الجهاد في هذه المنطقة بُعداً أوسع باتّباعه فرع القاعدة، وإعلانه عن بعض المبادئ الجديدة من قبيل رفع شعار الأندلس، والدفاع عن المسلمين في دول غرب إفريقيا ذات الأغلبية المسيحية، وبمحاربة السّياحة والمصالح الغربية في المنطقة.

لاحظَ بعض المُتتبعين أن الهجمات والتفجيرات والاختطافات عرفت تزايداً كبيراً في الفترة ما بين 11 سبتمبر 2001 وعام 2009؛ إذ ارتفعت هذه العمليات بـ 56٪ لتبلغَ أقصاها عام 2009 بـ 204 هجمات، ثم 178 هجمة في 2010.[140] وقد أحصى معهد بوتوماك Potomac من خلال الباحث يوناه ألكساندر في الفترة 2001-2010 حوالي 1103 أعمال إرهابية (بما في ذلك: تفجيرات وعمليات قتل واختطافات) ضد أهداف وطنية ودولية في الجنوب والساحل؛ خلّفت مقتل ألفي شخص، وجرح ستة آلاف.[141] كما

أحصى الباحث ذاته في تقرير آخر عامي 2011 و2012 نحو 185 و135 حادثة إرهابية على التوالي.[142] ومع ذلك، فإن هذه الأرقام (انظر الشكلين 2 و3 والجدول 3)، تعكس أموراً أخرى، يُمكن توضيحها كالآتي:

- لا تعكس هذه الأرقام توزيعاً متقارباً في عدد الهجمات؛ إذ إن الجزائر، وفي الفترة 11 سبتمبر 2001-2009، حدثت فيها 1225 هجمة، أغلبيتها تعود إلى تنظيم القاعدة (انظر الشكل 1)، بينما لم تعرف ليبيا مثلاً، في الفترة ذاتها إلا سبع هجمات، وموريتانيا 27 هجمة؛ وهذا يُفسر أن الجزائر؛ كمحطّة أساسية لمثل هذه النشاطات بقي لها وضعٌ خاص، برغم تراجُعها النسبي في الفترة 2010-2012؛ ما أثّر ضمناً في انخفاض نسبة العمليات في منطقة الساحل والمغرب الكبير بعد عام 2009، بحسب الأرقام التي قدمها يوناه ألكساندر.
- يمزج هذا التقرير بشكل تعسفي بعض الهجمات والعمليات التي تقوم بها جماعات سياسية مُسلحة مع هجمات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ففي تشاد مثلاً، وهي التي عرفت في هذه الفترة 57 هجمةً، إضافةً إلى هجمة واحدة سُجلت في الفترة 2010-2012، فإن من قام بها غالباً، كان حركات سياسية مُسلّحة؛ كالجبهة الموحدة لأجل التغيير،[143] وهي ذات صلة عموماً بتفاقم الأزمة التشادية في أواسط العقد الأول من القرن الجاري؛ حيث عرفت تشاد في هذه الفترة نشاطاً كبيراً للمعارضة المسلحة؛ نتيجة استفادتها من الوضع في دارفور. وينطبق الأمر ذاته على الطوارق في النيجر ومالي.
- يشمل هذا التقرير عدداً كبيراً من العمليات التي لم يُعلن أي طرف مسؤوليته عنها. وبالنسبة إلى هذه العمليات، لا يُمكن نفي أهمية العصابات وقُطّاع الطرق في المنطقة، واحتمال قيامهم بها أو ببعضها؛ ومن ثم، لا يبدو مقبولاً ربط مثل هذه النشاطات الأخيرة بالنشاط الجهادي أو ذي الخلفية العقدية. كما أنّ بعض الأفعال لا يرتقي إلى تسميته عمليات أو هجمات، فعندما يذكر الباحث حالة المغرب مثلاً، ويذكُرُ أنه تعرض لسبعِ هجمات في الفترة 2001-2009، فالأمر يبدو مُبالَغاً فيه؛ إذ لم يعرف المغرب في أثناء الفترة التي ركز عليها التقرير، إلا هجمة واحدة، وهي المعروفة

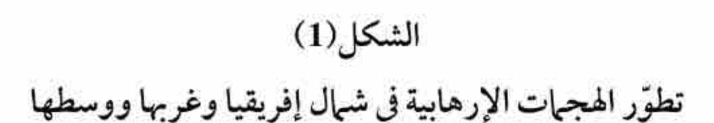
بأحداث 16 مايو 2003 بالدار البيضاء، ومحاولة تفجير انتحارية أخرى في المدينة ذاتها، لكنها انتهت بالفشل، بينما لم تكن الأفعال الأخرى في مستوى هَجَمَات حقيقية. وربّما باستثناء أحداث 16 مايو، فإن المغرب لم يعرف أي هجمة إرهابية حتى حدث 2011 بمراكش الذي فجّرَ فيه شخصٌ مقهى عن طريق قنبلة يدوية الصّنع؛ ما يعني أن الأمر ذاته قد ينطبق على الحالات الأخرى؛ مثل: موريتانيا. فباستثناء الجزائر، نجد أنّ العمليات الحقيقية والواضحة والناجعة كانت محدودة جداً، كما أن ليبيا عرفت تصاعداً في النشاطات المُسلّحة بعد سقوط القذافي، وبعضها مجهول المنطلقات والأهداف أو تتحكّم فيه أغراض سياسية محضة ولا علاقة لها بحسابات جهادية.

- لا تنفي هذه المُلاحظات أهمية التوضيحات والإحصائيات التي يُقدمها يوناه ألكساندر، وهو خبير في الموضوع. وهي تكشف أيضاً عن تصاعد النشاط المسلح في المنطقة، ففي الجزائر - مثلاً - أظهر أن عام 2002 عرف فقط 54 عملية مُقابل 184 في عام 2009، مع تسجيل انخفاض إلى 123 هجمة في عام 2012، بينما عرفت موريتانيا هجمةً واحدة عام 2004 مُقابل ستّ هجمات عام 2009، وسبع هجمات عام 2011، ويُظهر الشكلان (1) و(2) هذا التزايد العام في الهجمات. كما يُقدم الجدول (3) إحصاءات إضافية عن مستوى الهجمات؛ انطلاقاً من آخر تقرير ليوناه ألكساندر.

- يُوظّف هذا التقرير نفسه؛ مفهوماً واسعاً للإرهاب، وهو يستند إلى تسويغ جيوسياسي منذ البداية، أصله أن منطقة الشرق الأوسط الكبير تُشكّل محوراً لأهم التهديدات الأصولية، وأن المُستهدف المركزي من هذه العقيدة هما الولايات المتحدة وأوروبا. كما ينطلق من بعض التحولات الأمنية في المنطقة؛ مثل: دعم ليبيا للإرهاب والتجربة الجزائرية مع الجماعات المسلّحة. ويدفع ذلك إلى السؤال عمّا هو المقصود بالإرهاب في منطقة الساحل والصحراء، ويتحدث عن إرهاب القاعدة وأنواع أخرى من الإرهاب كما يظهر، ومن الناحية الجيوسياسية، فإن التهديد في هذه المنطقة بحسب الرأي ذاته، يمس شمال إفريقيا وغربها معاً.

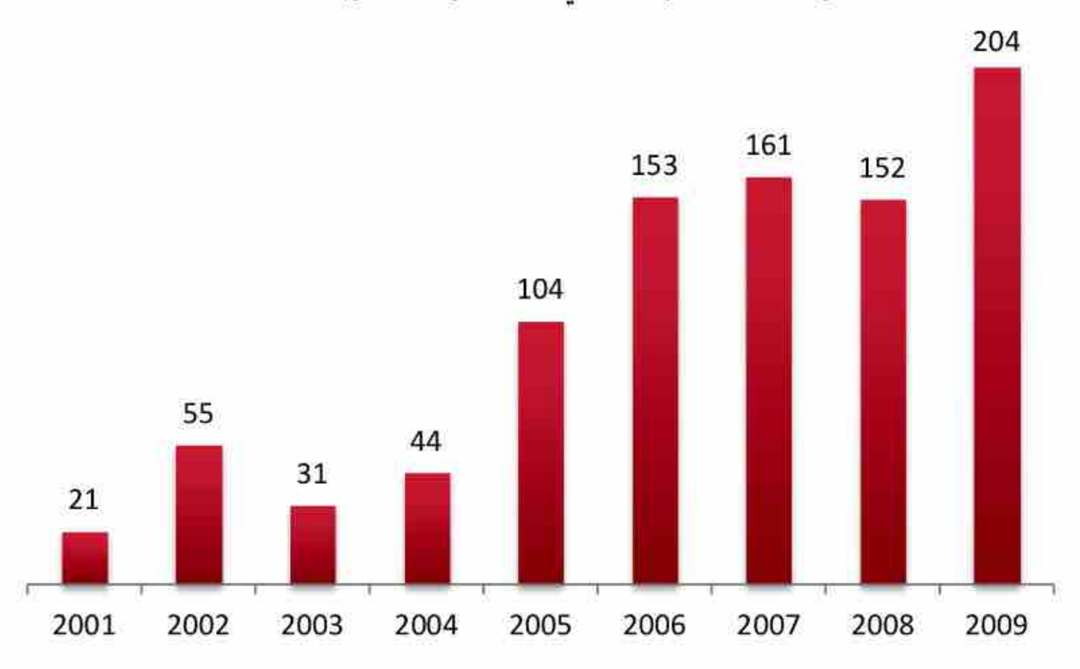
- تدعو هذه الملاحظات إلى تقويم مُتجدّد لظاهرة الإرهاب وظاهرة تصور الأمن في المنطقة.

وبالنسبة إلى فاعلية جماعة بوكو حرام، فيتحدث المراقبون عن ألـف قتيـل بـين ينـاير 2009 وعام 2012 من خلال 160 عملية،[144] وقُدِّرت مـن طـرف بـاحثين متخصصـين في عام 2011 وحده بـ 550 قتيلاً في 115 عمليـة.[145] وأصـبحت الحركـة تُمـارس نشـاطها في النصف الشمالي من نيجيريا، وهـي حالـة فريـدة، وربـما تُعـد الجماعـة المُسـلحة الوحيـدة الواضحة النشاط في هذه المنطقة، وهي التي تقوم بعمليات تزداد فاعليتها. كما عبّرت عـن تحمّل مسؤوليتها إزاء المسلمين في نيجيريا من جهة، وأيضاً إزاء المجـال الإقليمـي المسـلم المحيط بنيجيريا من جهة أخرى، والذي يعكسـه ظهـور جماعـة أنصـار المسـلمين في بـلاد السودان، فمُصطلح السودان يعني مسؤولية إزاء كل المجال الجيوثقـافي الإسـلامي الـذي تنتمي إليه نيجيريا، والذي تُشكّل مجموعة الهوسا قلبه.



**الشكل (1)**

**تطوّر الهجمات الإرهابية في شمال إفريقيا وغربها ووسطها**



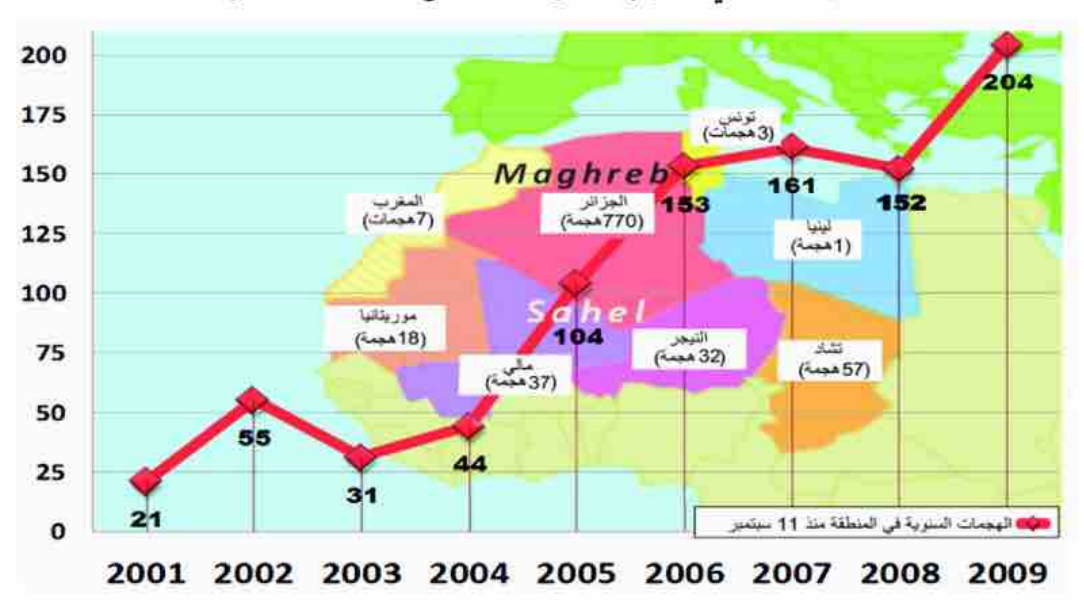

الهجمات الإرهابية السنوية في المغرب الكبير والساحل (الجزائر، تشاد، ليبيا، مالي، موريتانيا، المغرب، النيجر، تونس)

المصدر:

Yonnah Alexander, *Maghreb and Sahel Terrorism: Addressing the Rising Threat From al-Qaeda and other Terrorists in North and West/Central African* (Arlington, VA: International Center for Terrorism Studies at the Potomac Institute for Policy Studies, January 2010), 26.

## الشكل (2)

## هجمات الإرهابيين في المغرب الكبير والساحل منذ 11 سبتمبر 2001




المصدر:

Yonnah Alexander, *Maghreb and Sahel Terrorism: Addressing the Rising Threat From al-Qaeda and other Terrorists in North and West/Central African* (Arlington, VA: International Center for Terrorism Studies at the Potomac Institute for Policy Studies, January 2010), 2.

## الجدول (3)

## حجم الحوادث الإرهابية في المغرب الكبير والساحل (2010-2012)

| | 2012 | 2011 | 2010 |
|---|---|---|---|
| الجزائر | 123 | 164 | 168 |
| تشاد | / | / | 1 |
| ليبيا | 6 | / | / |
| مالي | 5 | 8 | 4 |
| موريتانيا | / | 7 | 2 |
| المغرب | / | 2 | / |
| النيجر | 1 | 3 | 3 |
| تونس | / | 1 | / |
| **المجموع** | **135** | **185** | **178** |

المصدر:

Compiled by the author from Yonnah Alexander, *Terrorism in North Africa and the Sahel in 2012: Global Reach and Implications* (Arlington, VA: Inter-university Center Terrorism Studies and Potomac Institute for Policy Studies, February 2013), 20.

ويلاحَظ أيضاً وجود تفسيرات أخرى للعلاقات الأمنية الجزائرية مع الجماعات المسلحة في منطقة الساحل؛ مثل: علاقتها مع بعض الأجنحة في هذه الجماعات، ومنها الجماعة السلفية للدعوة والقتال التي أصبحت القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي؛ إذ يؤكّد باحثون وجود علاقات للاستخبارات الجزائرية مع رجال محوريين في القاعدة في المغرب الإسلامي، وخاصة دائرة الاستعلام والأمن، كما يؤكد ذلك أحد الباحثين العارفين بمنطقة الصحراء الكبرى وهو جيرمي كينان. ويرى هذا الأخير، أن ربط جبهة الصحراء والساحل بما يُسمى الحرب العالمية على الإرهاب وما تبع ذلك من توطيد تنظيم القاعدة لوجوده في المنطقة هما أمران مُفتعلان، وأن هناك عاملاً مُشتركاً بين هذين الأمرين يُمثّل بأن كلتا المُغالطتين من صنيعة جهاز المخابرات العسكرية الجزائرية وتنفيذه (دائرة الاستعلام والأمن)، وبمعرفة وتواطؤ من الولايات المتحدة الأمريكية. ويشرح ذلك بقوله مُعلّقاً على عملية اختطاف 31 سائحاً أوروبياً في الصحراء: «وُجِدَت العملية في ظاهرها كما لو كانت من فعل المتطرفين الإسلاميين التابعين للجماعة السلفية للدعوة والقتال تحت قيادة عماري صيفي (وهو الذي يُعرف أيضاً باسم البارا).[146] غير أنه تَبيَّن لاحقاً أن البارا كان عميلاً لجهاز المخابرات العسكرية الجزائرية، وأن عملية "الرّاية المُزيفة" التي نَفذها تمت بالتواطؤ مع وزارة الدفاع الأمريكية».[147] ويبقى احتمال وجود مثل هذه العلاقات وارداً جدّاً، لسببين على الأقل: أولاً، بالنّظر إلى قِدم احتكاك الأجهزة الأمنية والعسكرية الجزائرية مع الجماعات المُسلّحة، ولا شكّ أن علاقات ومعلومات واتصالات ستكون قد نتَجت من هذا الاحتكاك، وتجب الإشارة في هذا الصدد، إلى أن النشاطات الفتّاكة والدموية التي عرفتها الجزائر في عقد التسعينيات، والتي كانت تستهدف المدنيين العُزّل وبأساليب بشِعة تبقى موضوعاً في حاجة إلى بحوث دقيقة، والبحث في تحديد المسؤوليّات بما فيها مسؤولية المؤسّسة العسكرية التي كانت على الأقل، قد تدخّلت في حادثين خطيرين مُتتاليين، أولهما اغتيال الرّئيس بوضياف، وثانيهما قَلْب نتائج الانتخابات التشريعية التي كانت ستأتي بجبهة الإنقاذ الإسلامية إلى الحكم في الجزائر، وهما الحدثان اللذان مهّدا للأحداث الدموية التي عرفتها البلاد. وثانياً، ما قد

تستفيده الجزائر من اضطراب الوضع الإقليمي وتحويل المعركة ضد الإرهاب إلى الساحة الإقليمية، وما يُتيحه لها ذلك من مكانة مركزية في الساحل والصحراء.

إلا أن مناقشة مشكلة الإرهاب في هذه المنطقة، برغم تنبيهها إلى هذه العناصر، يبدو أنها تتعدى كل هذا، ويبدو من المُبالَغ فيه حصر الظاهرة في تواطؤ استخباري، فحتى لو تحقق ذلك، فإن مُستجد الإرهاب هو مسألة ثانوية في إطار ما تم وصفه في بداية هذا الكتاب بإعادة تقويم الجيوسياسية الصحراوية والساحلية. كما أنه حتى في حالة تَحَقُّق وجود هذا الرابط بين الاستخبارات والإرهاب أو القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تحديداً، فيبدو أن هذا الرابط يقع ضمن إعادة تقويم الصحراء الكبرى. ولا يُستغرب أن الجزائر تبدو في مظهر الدولة العارفة بالعمليات الإرهابية، بل تبدو من الناحية الجيوسياسية والإدارية الداخلية، من بين آليات تثبيت التوازن الإقليمي الداخلي؛ حيث يبدو أن تركيز القاعدة لعملها المُسلّح في منطقة القبائل واتّخاذها مركزاً وعمقاً يُعد أحد عناصر هذا التوازن، فالمنطقة ذات الخصوصية الثقافية الأشدّ مُعارضةً للنظام السياسي في الجزائر أضحت منطقة مُراقَبَة وتضييق على الإرهابيين؛ ما يَحُدُّ من الجاذبية السياسية الخارجية للمنطقة. هذا المؤشر يُقدِّم بديلاً أفضل من افتراض اختباء هذه المجموعات الإرهابية في مناطق نائية لا أهمية جيوسياسية لها في تثبيت هذا التوازن.

ويظهر أن القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي يرتكز نشاطها في شكل مُثلث بين الشمال بمنطقة القبائل، والجنوب الغربي عند جيران الجزائر في منطقة الساحل بين موريتانيا ومالي، والجنوب الشرقي نحو النيجر. وبرغم وجود باحثين يقولون بوجود علاقات محتملة مع جماعة بوكو حرام، فإنه لا توجد حتى الآن أي أدلة قاطعة على هذه العلاقة باستثناء تخمينات بتبادل خبرات بين أعضاء في هذه الجماعة ومجموعات ساحلية في شمال مالي، مع ما يُمكن أن يُرافق ذلك من تزوُّد بأسلحة أو خبرات على صُنع المتفجرات. والواقع أن اتّساع دائرة المصالح والمهمات التي تشعر بها هذه الجماعات في بلاد السودان التاريخية لا يُمكن أن يستبعد تطوّر هذه الاتصالات مع استقطاب أخرى من شمال إفريقيا وغيرها، ويَزيد من حدوثها انهيار الوضع في شمال مالي. ولقد تأكّد انتقال عناصر من

البلدان المغاربية، ومنهم مغاربة إلى هذا المسرح، كما لا تُخفي الاتجاهات السلفية الجهادية دعمها لهذه المهمة، وأظهرت إعلانات سبق نشرها على صفحة بعنوان الوكالة الإعلامية للمجاهدين في شمال مالي على الفيسبوك بعض أوجه هذا التعاطف والمساندة. وفي إطار هذه الأهمية التي يكتسيها النشاط الجهادي في المنطقة، ولإعادة تقويم المنطقة، يُمكن أيضاً ربط ذلك بتحليل أهمية المكانة الإقليمية لهذا البلد أو ذاك؛ إذ يُمكن توظيف النشاطات الإرهابية ضمن عناصر التنافس الإقليمي بين الجيران، أو لتصفية الحسابات والاستعانة بهذه النشاطات في معارك إقليمية. وقد اختلفت مثلاً، كل من مقاربتي ليبيا والجزائر إزاء المنطقة انطلاقاً من توظيف هذه العناصر:

- اعتمدت ليبيا مُقاربة تعاون دبلوماسية وعسكرية بعد فشلها في فرض بعض خياراتها. واعتمدت بذلك التدخل في كل المنطقة الممتدة من السودان إلى موريتانيا، واستطاعت أن يكون لها دور في كثير من النشاطات العسكرية والدبلوماسية على الأقل حتى إسقاط القذافي. دعمت ليبيا الحركات المُسلحة كما دعمت الحكومات. وقدمت رعاية دبلوماسية لتجمع دول الساحل والصحراء. كان القذافي ذا نزوع صحراوي واضح، أثّر في صوغ سياساته في المنطقة، وكان من محطاته الرّمزية احتفاله بعيد المولد النّبوي في تنبكتو في إبريل 2006 وتدشين مشروع حفر قناة لربط المدينة بمياه نهر النيجر، وكذا صلاته بالمسلمين في نيجيريا.[148] وبرغم هذا النّشاط الكبير لليبيا في عهد القذافي، والذي اكتسى بعضه طابعاً اندفاعياً؛ مثل: دعوته إلى تقسيم نيجيريا إلى دولتين،[149] فإن ليبيا لم تُرسّخ مكانة إقليمية وطيدة بالنّظر إلى عدم اتّخاذ علاقاتها مذهباً واضحاً، وبالنّظر إلى فردية الحكم فيها آنذاك.
- اعتمدت الجزائر سياسةً مُباشرةً للتّدخّل في المنطقة المغاربية وفي الساحل مُعتمدةً دبلوماسية أمنية خاصة. ومع ذلك، فإن الجزائر لم تنل مكانة ليبيا التي استطاعت التدخل في كل منطقة الشمال الإفريقي، بينما اقتصر دور الجزائر على جوارها المُباشر، ولم يُذكر لها دورٌ ما في تشاد مثلاً، عكس أهمية دور ليبيا في نزاع الصحراء الغربية في بداياته أو في نزاعات الطوارق في مالي، أو في نزاع دارفور في السودان وغيرها.

- تميزت الجزائر - برغم ذلك - ببعض الفاعلية في تنشيط سياساتها في المنطقة، وحيازة مكانة إقليمية في القضايا الأمنية المطروحة، مقابل محدودية استثمار ليبيا لنشاطها بشكل إيجابي في المنطقة، وهو النشاط الذي اتّخذ صوراً متناقضة أحياناً. وتسعى الجزائر لتثبيت تأثيرها في الخريطة، والإسهام في إعادة رسمها باستغلال ميزاتها المتنوّعة.
- يبدو أن تقويم مسألة الإرهاب محلياً تشمل بعض هذه العناصر، وهي كذلك من ضمن عناصر أخرى للتقويم الدبلوماسي والاستراتيجي العام.

ويظهر أن النشاطات الجهادية عرفت تزايُداً في المنطقة، وهذا التّزايُد هو نشاطٌ مُرتبط بثلاثة عوامل: أحدها الأزمة الجزائرية التي ساعدت على تسرب محلّي لهذه النشاطات، وثانيها التغيّر الواقع في بلاد الهوسا بنيجيريا باستيقاظها على هوية إسلامية حادّة في مجالها المُباشر، وثالثها مُتغيّر عبر قارّي، ذي صلة بتزايُد النشاط الجهادي في العالم الإسلامي واختلاط ذلك مع فساد النّظُم السياسية والإدارية، ومع عدم اتّضاح المسؤوليات وتدخّل قوى عالمية وأجهزتها الاستخبارية، وتوظيف الإرهاب ضمن الحروب السرية بين الحكومات والجماعات كنتيجة لهذا المتغيّر.

### جـ. مصادر التمويل والسلاح

لقد نبهت تقارير الأمم المتحدة والمراقبون إلى وجود عشرات الملايين من قِطَع السّلاح في أيادٍ غير مُراقَبَة في أرجاء القارة الإفريقية، وكان نزْع هذا السلاح وجمعه من بنود سياسات بناء السلم في المنطقة دائماً. وتُشكل هذه الأسلحة، وخاصة الخفيفة منها، المصدر الأساسي للتجهيز بالنسبة إلى الجماعات المُقاتلة في منطقة الساحل والصحراء. وهذه الأسلحة هي أيضاً نتيجة وسبب في النزاعات المُسلحة؛ إذ تُساعد هذه النزاعات على انتشار كميات وفيرة من السلاح، وتحولها إلى جماعات متنوعة، منها المدعوة بالإرهابية والعصابات. وتجدر الإشارة إلى أن جماعات جهادية تقوم بالتسلّح الذاتي، من خلال حيازة تقنيات وقُدُرات على صناعة قنابل يدوية ومتفجرات وقنابل انتحارية. وإضافةً إلى هذه المواد، فإنها تعتمد أيضاً على الغنائم من العمليات الناجحة التي تقوم بها ضد أهداف عسكرية وأمنية؛ إذ تغنَم

الجماعات المُسلّحة كميات مُهمة من السّلاح نتيجة للهجَمات التي تُنفذها ضد مراكز أمنية وعسكرية؛ ففي 4 يونيو 2005 مثلاً، قامت مجموعة مختار بلمختار بهجوم ضد مركز حدودي للجيش الموريتاني قريب من "المغيطي" على الحدود مع الجزائر، وقد قُتِل في هذه العملية 15 من رجال السّلطة الموريتانيين، وتسعة من الجماعة السلفية للدعوة والقتال، وصرحت الجماعة إثر ذلك، بحيازتها لعددٍ مهم من الأسلحة.[150] وتجب الإشارة إلى أن نوعية الأسلحة الصغيرة والخفيفة المُنتشرة في المنطقة تعود صناعتها إلى دولٍ؛ مثل: فرنسا وألمانيا وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية، تشتريها دول المنطقة لتزويد جيوشها؛ ومن ثم يتم الحصول على بعضها بطرق مختلفة كالسرقة والسّطو، كما أن قطعاً من الأسلحة، وخاصة القديمة تُباع في السوق السوداء، ومنها البنادق من مُختلف الأصناف والرشاشات وبنادق الكلاشينكوف، وتتميز المنطقة الممتدة بين السودان والصومال مروراً بإفريقيا الوسطى وتشاد، بانتشار السلاح وتَدفّقه من مناطق مضطربة وقريبة.

وعموماً، يُمكن ذكر عاملين أساسيين يُساعدان على انتشار السلاح: العامل الأول يمثل بدعم دول للجماعات المُسلحة ضد دولٍ أخرى. ويُحقق هذا الدعم بتوفير السلاح والمال والعمق الترابي أحياناً. وقد شهدت المنطقة أشكالاً عدة، من هذه العلاقة؛ مثل: دعم تشاد للجماعات المسلحة في دارفور، ومنها: حركة العدل والمساواة، ودعم السودان للجماعات السياسية المُسلّحة المُعارضة لحكم إدريس ديبي في تشاد،[151] إضافةً إلى دعم ليبيا لأطراف هنا أو هناك. وهذه الوضعية تُساعد على توافر السلاح وإمكانية وصوله عن طريق البيع أو بطرق أخرى إلى جماعات إجرامية. ولا يُمكن استبعاد نشاط بلدان أجنبية، ذات مصالح في تسليح أو تدريب أو دعم لبعض الجماعات في هذه المنطقة، عبر نشاطات إنسانية أو اقتصادية يُمكن أن تُحوّل إلى فوائد تسليحية.

ويُمثل العامل الثاني بانهيار النُّظُم السياسية وانشقاق الجيوش. وتجعل هذه الحالة السيطرة على مخابئ السلاح عملاً غير ممكنٍ؛ ومن ثم يُتاح السلاح لكل الفئات؛ نظراً إلى التّجنيد الذي يتم للجماعات، ومنه التّجنيد على أسس قبلية وإثنية وإقليمية. وكان آخر الحالات من هذا النوع الحالة الليبية عام 2011. لقد انتشر السلاح في ليبيا بطريقة واسعة؛

نظراً إلى الكميات الوافرة التي امتلكتها ليبيا نتيجة الإنفاق على شراء السّلاح. ويُشكل نزع السلاح في كلتا الحالتين، أولوية لبناء السلم والأمن.

ويَصْعُبُ الحديث عن مصادر مباشرة لتمويل الجماعات المعروفة بالإرهابية والجهادية، غير أن عملها يعتمد على وجود علاقات متنوعة وعمليات تسمح لها بالحصول على المال. وبحسب بعض المراقبين، فإن مصادر تمويل القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تقوم على مصدرين أساسيين: الفديات، والمشارَكة في العمليات غير المشروعة.[152] ويعتمد تمويل حركة الشباب المجاهدين في الصومال مثلاً، على عائدات السلطات التي تُمارسها، ومنها جبي الضرائب على المناطق التي تُمارس عليها سلطتها، والتحكم في مُختلف أشكال التدفقات التي تحدث في مثل هذه المناطق، كما يُمكن أن تكون على صلة بعمليات القرصنة وأيضاً الزكاة. وبحسب أحمدو ولد عبدالله، فإن الزكاة هي بمنزلة الضريبة التي يؤديها المسلمون المقتدرون مادياً في الشرق الأوسط،[153] ويُمكن أن تُنفَقَ في غير محلها بانعدام شروط المُراقبة على الأموال، أما تمويل نشاطات جماعة بوكو حرام فهو غامض نسبياً؛ إذ يذكر أحمد مرتضى في مقاله أن الإنفاق المهم لهذه الجماعة على ذبح الأبقار والشياه أسبوعياً للأتباع القائمين في المركز الذي كان يُشرف عليه محمد يوسف ويُلقي فيه دعوته، قد يكون له صلة بمساعدين ماليين من الأثرياء أو أشخاص موجودين في الحكومة النيجيرية لهم مصلحة في نشاطها.[154]

ويُعد افتداء الرهائن الوسيلة الشائعة لتمويل هذه الجماعات؛ ولذا، يدعو بعض المتتبعين لهذا الشأن؛ مثل: أحمدو ولد عبدالله إلى وقف الفديات بوصفها أحد المصادر الأساسية لتمويل اللاأمن في الصحراء؛[155] مثل: استخدامها في تحرير الرهينتين الإسبانيتين والرهينة الإيطالية من طرف جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، مُقابل 30 مليون يورو بحسب مراقبين.[156] ويُمكن الحديث عن وجود روابط بين هذه الجماعات والتجارة غير المشروعة في المنطقة كتجارة السجائر وسيارات الدفع الرباعي والمخدرات وغيرها التي عُرِف بها مختار بلمختار، والملقب بـ "ماربورو" كنايةً عن تجارته بالسجائر،[157] وكذا

الحديث الذي أضحى شائعاً حول تورّط بعض الجماعات في المُتاجرة في بعض المساعدات الأساسية التي تُقدَّم للمنطقة كمساعدات اللاجئين أو مساعدات ضحايا الجفاف.

ولتمويل العمليات الإرهابية في المنطقة وسائل متعددة، غير أنها ترتكز بشكل عام على المصادر غير الخاضعة للمراقبة، أما السلاح الذي يُعد الوسيلة الأساسية لهذه الجماعات فهو متوافر نتيجة للعوامل المذكورة آنفاً. ويتحدث باحثون عن أن الحديث عن أسلحة ثقيلة آتية من ليبيا لا يجوز أن يُنسي كثرة الأسلحة المهمة جداً التي دخلت أيضاً إلى غرب إفريقيا في أثناء أزمة ساحل العاج، فهذه الأسلحة تنتقل حيث الحاجة إليها،[158] أما شكل هذه الأسلحة، فيمكن أن يكون عربات صغيرة وصواريخ قصيرة المدى تُطلق من على الكتف أو من عربات الإطلاق، ويُمكن أن تُسقِط مروحيات وتُوفِّر بعض الغطاء الجوي، إضافة إلى رشاشات الكلاشينكوف المعروفة ذات السّعة الكبيرة. وتأتي هذه الأنواع من الأسلحة بصورة خاصة عن طريق بعض النزاعات الكبيرة التي تفقد فيها الحكومة السيطرة على السلاح؛ مثل: الحالة الليبية، ومن بين هذه الأنواع من الأسلحة التي يُفترض أن تكون قد حصلت عليها الجماعات في هذه المنطقة إثر الأزمة الليبية، يُمكن الإشارة إلى بعض الأنواع؛ مثل: SAM7 وAK47 وRPG وZU23.

غير أن أغلب الجماعات - وهي التي تعتمد على العمليات الخاطفة والنوعية والسرية والمُفاجئة وليس على القدرات المادية الكبيرة؛ مثل: القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي أو جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا أو بوكو حرام - يُفْترض أنّها لم تكن تملك ما يكفي من القدرة لتوظيف هذه الأسلحة. ويرجع ذلك إلى أسباب عدة؛ منها: محدودية مشاركتها في نزاعات متوسطة أو كبيرة إذا ما استُثني العائدون منهم من أفغانستان، وجغرافية الأمن الصعبة، ونوعية الأهداف التي تتطلّب دقة واختيارات محدّدة. وقد تغير ذلك نسبيّاً بسيطرة بعض هذه الجماعات على شمال مالي، وانخراط مُسلّحين شاركوا في الحرب الليبية وطوّروا فيها مهاراتهم، فضلاً عن العناصر التي تلقّت تدريباً في بؤر أخرى سابقة. وسمَح لها الوضع المُستجد في ليبيا بحيازة أسلحة أكثر تطوراً،

بالإضافة إلى الأسلحة التي فقدَ جيش مالي السيطرة عليها، كما ظهر عدو استراتيجي على الأرض، ممثلاً بالقوات الفرنسية وقوة الدعم الإقليمي من غرب إفريقيا؛ كل هذه الظروف المستجدة كانت مناسبة لإظهار مدى قدرة هذه الجماعات وخبرتها وفاعليتها.

ومع ذلك، فإن الأسلحة التي يُتوقَّع وجودها تحت سيطرة هذه الجماعات أقل بكثير مما كانت تحوزُه مثلاً، حركة طالبان في أفغانستان، فيما تحوز حركات الطوارق المسلّحة على الكميات الأوفر من السلاح في المنطقة نتيجة نشاطها المسلّح القديم. كما أن سيطرة بعض الجماعات الجهادية على جزءٍ مهم من شمال مالي، كان سيَسمح لها بتوفير عُمق تُرابِي مُباشر أول مرّة؛ ولهذا فإن سقوط عاصمة مالي باماكو كان أمراً مُنتظراً لولا تدخّل القوات الفرنسية أو أي جهةٍ أخرى لمنع ذلك. كما كانت جماعة أنصار الدّين، وهي أهم جماعة حتى الآن في تلك المنطقة، الوحيدة القادرة على إحداث تغيير استراتيجي باختيار الوقوف إما إلى جانب الجهادية أو إلى جانب الحركة الوطنية لتحرير أزواد، وقد اختارت الخيار الأول. وبالنّظر إلى المصالح الخاصّة بالطوارق، فإن انشقاق هذه الجماعة وتضارب مواقفها أصبح أمراً مؤكداً بعد تدخّل القوات الفرنسية.

وفي هذا الصّدد، يُمكن استخلاص بعض التوقّعات قبل الأزمة الليبية وقبل انفجار الوضع في شمال مالي بشأن الوضعية العملياتية للجماعات الجهادية في المنطقة:

- لم تكن هذه الجماعات تجد نفسها كاملة القدرة على خوض نزاعات أو استعراض القوّة عن طريق بعض الصواريخ؛ مثل: صاروخ سام، وكذلك سيارات رباعية الدفع، وبعض عربات إطلاق الرشاشات؛ ولذا كانت تُفضّل العمل بأسلوب سري وباستخدام التفجيرات والعمليات الخاطفة، فهي لم تدخل في حروب، ولم تكن قادرة على خوضها.

- يعتمد دخولها في معارك طويلة، توفرها على عمق جغرافي وترابي تمارس عليه رقابة، وهو ما لم يكُن مُتوافراً من دون انخراط جماعات طوارقية مُسلّحة في عمليّات ضد الجيش المالي، وتبنّي بعضها للاختيارات الجهادية؛ مثل: جماعة أنصار الدّين، وحصول فراغ كبير نتيجة غياب التنسيق الأمني في المنطقة.

- كانت بحاجة إلى موارد بشـرية على شكل فيالق مؤهلة وذات قُدرات ومُدَرَّبـة. ويبـدو أن هذه المرحلة بلغتها جماعات في مناطق أخرى مبكراً؛ حيث استطاعت أن تجمـع بـين هذه الخصائص، كحركة الشباب المجاهـدين في الصـومال التـي اسـتفادت مـن انهيـار الدولة، أو حتى طالبان أفغانستنان التي تُمارس رقابة على بعـض المنـاطق وتسـتفيد مـن الامتداد في باكستان. ولم تكن الجماعات الجهادية في المنطقة قد وصلت إلى هذا المستوى، فبرغم إمكانية الاستفادة من العمق الترابي نتيجة وجود نطاقات لا تُراقبها الحكومـات، فإنها لا تتوفر على الحشد الكافي، ويبدو أن عناصـرها البشـريين محدودون.

وكان التخويف السائد من الوضع الأمني في الساحل والصحراء يتعلق ببلـوغ هـذه المرحلة التي تُسيطر فيها الجماعات على بعض المناطق والمجـالات، ولعـل هـذه المخـاوف كانت تزداد في حالة بوكو حرام التي تتوفر على عمق تُرابي في ولايات شـمال نيجيريـا ولهـا عُمق بشـري لدى مسلمي ولايات الشمال، يُحتمل التأثير في بعضهم؛ لتعبئة فئات واسـعة في صفوفهم. غير أن التغيير السـريع الواقع في ليبيا، والتّحول الواقع في بـلاد أزواد نتيجـة استغلال بعض الجماعات لفُرَصٍ سانحة توازَتْ مع حرب الحركة الوطنية لتحريـر أزواد، فضلاً عن شبه انهيار مالي، كلها عوامل جاءَت بنتيجة عكسية ووفّـرت السـلاح بكميـات أكبر وعُـمق تُرابي كـان مقـصوراً عـلى الطـوارق وحكومـة مـالي. وأصـبح للجماعـات الجهادية - وبعضها طوارقي وموريتـاني أو مـن عـرب مـالي وغـيرهم - نصـيبٌ في هـذه التحولات. لقد أعادت هذه الوقائع المُتسارِعة إلى الواجهة، إشكالية الفاعليـة في التعـاون الأمني الإقليمي وبعض برامج المساعدات الخارجية.

وتنطوي الوضعية الداخلية للصحراء على نوع من المشكلات الطارئة المؤثرة في البناء النفسـي - الاجتماعي للجماعات؛ ومن ثم، في سلوكها. ويُمكن اختصار هذه المشـكلات في ثلاثٍ أساسية: أولاها، حركية الجماعات الصحراوية الإفريقية وبحثها في إعـادة رسـم خريطة المنطقة وتنظيم العلاقات مع السلطات، أو إعادة بناء المجال لدواعٍ نفسية تاريخيـة. وثانيتها، ذات صلة بالثقافة الإسلامية لأغلبية هذه الجماعات التي تصوغ علاقات متـوتّرة إزاء المشكلات العامة للعالم الإسلامي، ويقود هذا الوضع إلى البحث في النشاط الجهـادي

الذي كان وراء صوغ أهم العلاقات السياسية والاستخبارية والأمنية في المنطقة في العقد الأول من القرن الحالي. أما ثالثتها، فهي ذات صلة بالسلوكين الدبلوماسي والاستراتيجي الداخلي لدول الصحراء؛ إذ تُشكّل هذه النشاطات المتنوّعة - بما فيها الحركات السياسية المُسلّحة (أي غير الجهادية) - جزءاً أساسياً من البنية النفسية الذهنية والتخطيطية لدى الأطراف المحليين والإقليميين، وتولّد لدى بعضهم عقيدة جيوستراتيجية إزاء الصحراء، تدفعهم دائماً إلى تعبئة موارد أمنية وعسكرية وأخرى اقتصادية ودبلوماسية للمحافظة على استقرار صعب وحدود موروثة.

لقد وفرت الحالة النفسية السياسية نتيجة لهذه العناصر، دينامية أساسية في التنافس الصحراوي فيما بين الجماعات، وبين هذه الأخيرة والحكومات أو الدول. ويبدو أن هذه الوضعيات تجذب فاعلين ذوي صلة بها، ولا يتركونها تتفاعل وحدها لتخرج على السيطرة؛ ومن ثم، فهي جزء من عمليات الهجوم والاستغلال والتهديد والتدمير والبناء أيضاً؛ فارتباط هذه الوضعيات بتحديد العلاقات مع الدول تجعل المستوى الاستخباري جاهزاً للقيام بنشاطات في المنطقة. كما يُستقطب الفاعلون لأجل بلورة سياسات تمزج بين التنمية والدبلوماسية والاستراتيجية لمنع تحول المنطقة إلى مزيج من الاضطرابات الأمنية الثقافية والإسلامية، إزاء دولٍ بعضها محاور وآخر هامشي وصغير. ويُمكن توضيح هذه العقدة الصحراوية أكثر، بالإشارة إلى استغلال هذه المشكلات الطارئة في بناء الزعامة الإقليمية أو المحافظة على وضعٍ يتحكّم ولو في الحدود الدنيا في الانفجار الداخلي للصحراء والساحل، والحد من تسرب مشكلاته عبر البوابات البحرية الثلاث. وبرغم أن المشكلات المستجدّة بعضها إثني - سياسي - تنموي، وبعضها إجرامي ذو صلة بمشكلة القرصنة أو التجارة الممنوعة، فإن من شأن ذلك تدمير ما تمّ بناؤه منذ الفترة الاستعمارية في المنطقة، وإضعاف بعض المحاور؛ مثل: نيجيريا والمغرب، وكذا انتقال العدوى نحو التخوم المحيطة بالصحراء مع مرور الوقت. لقد جعلت هذه الوضعيات من المنطقة موضوعاً لإعادة تقويم داخلية بنيوية قبل الخارجية.

ويُلاحَظ تركيز الفكر الاستراتيجي الأوروبي والأمريكي، وكذا الأفكار المُتأثّره به، بشأن الأبعاد الأمنية في الساحل والصحراء على المُشكلات الطارئة أكثر من القضايا الأصيلة فيها، والتي تعرف تحوّلات عميقة؛ ومن ثم، فإن تطبيق بعض النظريات قد يكون خادعاً ومُجحفاً، فعندما تتمّ مناقشة "المركّب الأمني"، يتم ربطه بمشكلات الجهادية وتطوّرها في العالم الإسلامي، كما يتم التخويف من تطوّر الجهادية لدى هذه الجماعات، واحتمال نشوء أصوليات إفريقية. وهذا يَقفز عن تفسير موضوعي لتطوّر الإسلام الإفريقي في هذه المرحلة من تاريخه. وعندما تتم مناقشة قضايا سياسية تاريخية ناتجة من سوء إدارة العلاقة مع الشعوب أو الإثنيّات، يجري إسقاط تفسير إثنولوجي مُجحف على العلاقات بين الجماعات المتنوعة أو في علاقات هذه الجماعات بالدول المحلية. ويُشكّل الضّعف النظري في تفسير سلوك دول الساحل والصحراء دافعاً - في كثير من الأحيان - لإسقاط توازن القوى والصراع الإقليمي بطريقة غير حذرة، ومن شأنه أن يُحمِّل سلوك دول محدودة القدرات وحديثة النشأة ما يُحمّله لسلوك دول قديمة وكلاسيكية. وبرغم أن الصراع يبقى ملموساً في كلّ حال، فإن تفسيره لا يُمكن أن يخضع بشكلٍ دوغمائي للقواعد المعهودة ذاتها في تفسير العلاقات بين دول شرق آسيا مثلاً، أو بلدان الشرق الأوسط أيضاً؛ ومن ثم، فإن تفسيراً ديناميا يُفترَض أن يأخذ في الحسبان الميزات النفسية الاجتماعية والتاريخية للتنافس والصراع في الساحل والصحراء، القائم أساساً على نزْعة بناء الدوْلة وتأسيسها وحمايتها، عوضاً عن الحصول على مصالح لفرض السيطرة أو الهيمنة الإقليمية. كما أن العلاقات الإقليمية الرّخوة في الساحل والصحراء يُمكن أن تعرف إعادة التشكيل والبناء عوضاً عن إدارة وضعٍ إقليمي صلب ومُتماسك.

## ضغوط التعاون الإقليمي

لا تخفى طبيعة الفرص المحدودة للتعاون الإقليمي في شمال إفريقيا؛ إذ تغلب العلاقات الثنائية على التكامل الإقليمي. كما تميل كل دولة - وخاصة المغرب والجزائر وليبيا - إلى توظيف بعض عناصر ميزاتها لمنافسة الأخرى في منطقة الساحل الإفريقي. وقد أضعف هذا الوضع، فرص بناء علاقات تعاون أمنية قائمة على الثقة، فعناصر

التنافس والنزاع التي تُخيّم في شمال إفريقيا لا تسمح ببناء علاقات تعاون يُمكن لها مثلاً، تأدية دور جماعي حيوي في منطقة الساحل الإفريقي بتوظيف هويتها الصحراوية. ولقد أظهر وضع الاتحاد المغاربي هذه الأزمة العميقة، والتي تكشف عن أنه ليس أحسن حالاً من التجمعات الإفريقية إن لم يكن من بين أضعفها؛ ومن ثم، فإن الفرص التي يُتيحها الوضع الجيو-أمني نتيجة الأزمة في الساحل، تتحوّل في الوقت ذاته إلى ضغوط أو نِقَم نتيجة استغلالها السيِّئ في حسابات تكتيكية، وتدفع نحو بعثرة توجهات الدبلوماسية الأمنية. ولعلّه من المُفيد تحليل بعض الظواهر في العلاقات الثنائية مع صلتها بالهوية التأسيسية للأطراف الصحراويين وقدراتهم؛ لحيازة فكرة تُساعد ما أمكن على تحليل بعض جوانب النزاع.

## أولاً: التعاون الأمني: الفرص والنزعة النفسية التاريخية

تمحورت أهم البحوث والآراء البحثية أو الدبلوماسية، وهي التي انصبَّت على مناقشة الظواهر المُستجدة أو القديمة في الساحل والصحراء، على تأكيد أهمية التعاون الأمني كونه المخرج المركزي لمستقبل المنطقة، غير أن التركيز على الأبعاد الأمنية أسهمَ في اختزال واقع المنطقة ومستقبلها. فلم ينظر الأطراف المحليون بوجهة النظر ذاتها إزاء هذه المشكلة. ولعلّ للموضوع بعض الصلة بالإرث التأسيسي النّفسي للصحراء، وأيضاً بالأدوار الإسلامية القديمة لبلدان هذه المنطقة.

### 1. التعاون الجيو-أمني

تتداخل الميزة الأمنية للساحل والصحراء مع التحديد الجغرافي للمنطقة. وعلى الرغم من أن المنطقة تعرف إعادة تعريف خارجية مرتبطة ببعض المستجدات القارية والدولية، فإن قياس القدرات الأمنية لدول المنطقة ونُضجها من شأنها تفسير مستويات التعاون. ومن شأن تعميق التعاون الأمني أن يفتح الباب لتعريف جيوستراتيجي جديد للمنطقة؛ تكون فيه لبعض الدول المحلية مكانة محورية، بدعمٍ من قُطب أو مجموعة أقطاب قارية أولاً، وخارجية ثانياً.

### أ. البدائل الجيو-أمنية لدول الساحل

تتميز بلدان ميدان الساحل المُباشر بضعفها العسكري والأمني، وهي: موريتانيا ومالي والنيجر وتشاد والسودان، أما البلدان الصحراوية التي يشملها هذا الفضاء أيضاً فتتميز بإنفاقها العسكري وتنافسها على أداء أدوار إقليمية، وهي: المغرب والجزائر وليبيا ومصر، وكذلك: نيجيريا وإثيوبيا كبلدين مُتاخمين. وتمزج أغلبية هذه الدول بين قدراتها النفطية - باستثناء المغرب - ونفقات التسلح، وبين الموارد الأخرى كحجم السكان والقدرات الاقتصادية الأخرى. بينما تعرف البلدان المعنية الأخرى في غرب إفريقيا وشرقها قدرات استراتيجية متفاوتة، مع اتسام أغلبها بالضعف. وتؤدي إثيوبيا دوراً محورياً في شرق إفريقيا؛ كدولة ذات توجهات دبلوماسية مُمَيَّزة عن شريكيْها في النيل السودان ومصر. ويبدو أن تنوع هذه الدول يرتبط أيضاً بتنوع بدائلها الجيوسياسية؛ فإضافةً إلى أنها صحراوية إفريقية أو مُتاخِمة للصحراء، فإنها تبحث عن بدائل جيو-أمنية أخرى يُتيحها لها جوارها، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال مقارنة الثابت الجغرافي الصحراوي - الإفريقي لدى هذه الدول، والبدائل المتغيّرة الناتجة من وجود خيار أو مجموعة خيارات إضافية لديها. ويمكن تصنيف هذه الدول، من حيث الثابت الجغرافي والبدائل الجوسياسية الإقليمية إلى ثلاثة أصناف:

- دول شمال إفريقيا: الثابت لديها هو قطعة شمال إفريقيا من الأطلسي إلى الشرق الأوسط. ولهذه المنطقة أهمية قصوى لدولة؛ مثل: موريتانيا التي لا تنتمي إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، بينما تكمن أهم البدائل الإقليمية لهذه الدول عموماً عبر البحر الأبيض المتوسط (أورومتوسطية)، وعبر الشرق الأوسط بما فيه شبه الجزيرة العربية (وخصوصاً بالنسبة إلى مصر).

- دول الساحل وغرب إفريقيا: (مالي والنيجر وبوركينا فاسو وموريتانيا، كما يمكن إلحاق تشاد بها برغم عدم عضويتها في المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا إنما لاقتسامها مجال الساحل وحوض نهر النيجر مع محيطيْها الغربي والجنوبي الغربي): الثابت لدى هذه الدول هو الشريط الجنوبي لشمال إفريقيا، وبديلها الحيوي عبر

المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وبعضها دول حبيسة،[159] إذ تزيد هذه الوضعية من مشكلاتها. بينما تُطور نيجيريا، بدائل متنوعة إضافة إلى التعاون في غرب إفريقيا والاتصال عبر المحيط الأطلسي وخليج غينيا، كما تميل جاراتها الصغيرة على الأطلسي، إلى الاستفادة من الأهمية المتزايدة لخليج غينيا.

- دول شرق الساحل والصحراء: (مثل: السودان وجنوب السودان وإثيوبيا وأريتريا): الثابت لدى هذه الدول هو حوض النيل والقرن الإفريقي. ولا يستفيد السودان من بديل إقليمي حيوي وفعال؛ ففي الغرب تُنغّص عليه مُشكلة دارفور وضعف تشاد من الاتصال مع المنطقة، وحول حوض النيل نجد أنه لم يَنته بعد من آثار استقلال دولة الجنوب، وليس على وفاق تام بشأن إدارة إثيوبيا لمنابع النيل، ونحو الشرق نجد أن انهيار الوضع في الصومال يؤثر في القرن الإفريقي الذي يُعد مشكلة إضافية إلى المرونة الإقليمية للسودان. وفضلاً عن ذلك، فإن السودان يُعد معبراً لمرور السّلاح الإيراني، وخاصة نحو بعض الحركات السياسية عن طريق سيناء؛ ما يجعلُه ضمن نقط اهتمام دولة؛ مثل: إسرائيل. وتتدخّل إسرائيل بفاعلية أكبر في المنطقة ما بين مصر إلى القرن الإفريقي؛ بالنّظر إلى أهميتها من حيث الروابط اليهودية التاريخية، ومن حيث مُراقبة اتصالات المقاومة الفلسطينية عبر الحدود، وكذا اتصالات الهجرة الإفريقية المتجهة نحو إسرائيل من السودان. وكذلك لربط علاقات مُتطوّرة مع دول؛ مثل: إثيوبيا ودول حول النّيل؛ ما يُساعد إسرائيل على حيازة مكانة مُهمّة في منطقة ذات دلالات تاريخية لليهود، ومُراقبة الاتصالات الجيو-أمنية البرية والبحرية التي يُمكن أن تُهدّدها. ويُمكن للسودان أن يطوّر علاقات مع المملكة العربية السعودية، في الوقت الذي تعتمد إثيوبيا سياسةً لتوظيف كل الفرص والتدخل في الملفات المُجاورة، برغم انتمائها إلى البيئة ذاتها التي ينتمي إليها السّودان. وتبقى إثيوبيا دولة أساسية للتعاون بالنسبة إلى مصر والسودان معاً.

وتتميز دول شمال إفريقيا بجوارها الأوروبي الذي يُتيح لها نسج علاقات متقدمة مع أوروبا، بينما تتميز دول شرق الساحل والصحراء بعلاقات تفاعل مع شبه الجزيرة العربية

وعبر المحيط الهندي. غير أن هشاشة القرن الإفريقي تحد من هـذا البـديل وتُحـدث عزلـةً لمنطقة الصحراء بشكل عام. كما تُطور منطقة غرب إفريقيا الأطلسية، علاقات جديدة عبر الأطلسـي بالرهان على قُدُرات التعاون بين القاري والموارد الجديدة.

وبرغم التفاوت الكبير في القدرات العسكرية والأمنية لـدول المنطقـة وخاصـة بـين الدول الصحراوية المتوسطية، وهي: المغرب والجزائر وتونس وليبيـا ومصـر مـن جهـة، ودول الساحل الخمس المذكورة، وهي: موريتانيا ومالي والنيجر وتشاد والسودان من جهة أخرى، فإنها تتلقى كلها المساعدات الخارجية الأمريكيـة والأوروبيـة والصـينية وغيرهـا، وإن بدرجات متفاوتة. وتعمل دولة كالجزائر على توظيف علاقاتها مع الولايـات المتحـدة الأمريكية للحصول على مساعدات عسكرية تُخوّلها مكانةً مركزية في المنطقـة. بينـما تنشـط دولٌ أخرى للاستفادة من بعض المساعدات بالشكل الذي يؤهّلها للحصـول عـلى بعـض الأجهزة العسكرية والأمنية المتطورة، وأحياناً التدريب على بعـض المهـارات التـي تُخوّلهـا مراقبة الحدود والتعامل مع بعض الجرائم كتجارة الكوكايين.

ويرى باحث تونسـي في التنسيق الأمريكي - الجزائري المتزايد توجهاً ذا طابع تكتيكـي للمُرَاقبَة الأمنية الشاملة للشـريط الساحلي، وأن الجزائر هي الأفضل براغماتياً وواقعيـاً لهـذه المهمة. ومع ذلك، فإن الولايـات المتحـدة حـذرة في خطواتهـا، وتتجنّـب قلـب التوازنـات الإقليمية لصالح الجزائر حصـريّاً، وذلك بتقوية تعاون منفصـل متميـز مـع المغـرب وعـدم حجب المساعدة المالية عن تـونس.[160] ويتزايـد هـذا التوجـه الأمريكـي أيضـاً مـع التحـول السياسـي الذي وقع في ليبيا؛ والذي من شأنه جعلها شـريكاً أمريكياً أفضـل ومحـط ثقـة إذا استقرّ الأمر فيها. وتنظر الدّول المتوسطية الصحراوية إلى العلاقات عـبر الصـحراء؛ كمنفـذ للنفوذ الإقليمي. وإذا كانت العلاقات عبر الصحراء للمغرب والجزائر وليبيا مُتشابهة نسبياً، فإن مصـر متميزة عنها؛ إذ إن مصـر يربطها مع دول حوض النيـل أمنهـا القـومي الحيـوي، والتي يعزلها عنها جنوباً السودان الذي لديه طموحات وسياسات أخرى؛ ولذلك، فـإن أي سياسة ناجعة لمصـر عبر الصحراء، على ما يبدو، يكون فيها للسودان وإثيوبيا أهمية مركزيـة. في مقابل ذلك، ترتبط كل من ليبيا والجزائر والمغرب بعلاقات مباشـرة مع دول إفريقية أقـل

تنافساً وأضعف من الناحية الأمنية والإمكانات العامة. ويُتيح لها ضعف جيرانها التنافس في ما بينها لنيل الأولوية في علاقاتها تلك، كما أن الوضع ذاته يجعلها تشعر بقلة الفُرص المُتاحة في جوارها الجنوبي المُباشر؛ ولذا، عليها أن تضع القدم الأولى في دول الساحل قبل أن تضع الثانية في ما وراءه؛ فبالنسبة إلى المغرب مثلاً، تعد موريتانيا رقعة أساسية وبالغة الأهمية ليضع قدمه في السنغال وفي باقي غرب إفريقيا.

تنشط الجزائر لإظهار طموحاتها من أجل قيادة إقليمية لمكافحة الإرهاب، «وهو العمل الذي تُشجعه الولايات المتحدة الأمريكية في شمال إفريقيا والساحل، وتُتابعه الجزائر لارتداء معطف القيادة الإقليمية أو - خلافاً لذلك - زيادة السيطرة على جيران الجنوب الضعفاء».[161] كما يُنظر إلى الجانب العسكري للجزائر بأنه الأكبر والأفضل تجهيزاً في المنطقة.[162] ويُعد التنسيق بين الجزائر ودول الساحل الثلاث المُجاورة لها من صميم الدعوة الأمريكية، كتلك التي قدمها الرئيس باراك أوباما في الاستراتيجية القومية، إزاء ما يتعلق بمكافحة إرهاب القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في يونيو 2011.[163] وعلى الرغم من هذه القيمة المتزايدة للجزائر؛ كبلد شريك في الحرب على الإرهاب ورفعها شعار رفض تدخّل الأطراف الخارجيّين، فإن الجزائر تُدافع عن تدخّل الولايات المتحدة في المنطقة، في الوقت الذي تُواصل فيه - أي الولايات المتحدة - اتّباع العلاقات الأمنية الثنائية مع بُلدان الساحل، وليس عن طريق تقديم مساعدة بوساطة جزائرية فحسب.[164] ومن جهة أخرى، تظهر الجزائر المرونة اللازمة للاستجابة لضغوطٍ كبيرة لا تقدر عليها وحدها، كما أظهر سلوكها إزاء العملية العسكرية الفرنسية في مالي عام 2013. إن تقويم هذه العلاقات حول المساعدات الأمنية والعسكرية، يقع ضمن صوغ ملامح سياسة تُعيد جمع دول على أسُس أمنية - إقليمية جديدة، ويُمكن ملاحظة ذلك من خلال برامج المساعدات الأمريكية التي تنقسم إلى نوعين: مساعدات إقليمية وأخرى ثنائية.

ومن ضمن مساعدات الولايات المتحدة الإقليمية، "شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء" The Trans-Sahara Counterterrorism Partnership, TSCTP، وهي برنامج أعلن عنه في عهد إدارة جورج بوش الابن واستمر في عهد أوباما، واستفادت من

هذه الشراكة عشرة بلدان؛ هي: المغرب، والجزائر، والنيجر، والسنغال، وبوركينا فاسو، وتشاد، وتونس، ونيجيريا، ومالي، وموريتانيا. وتقدر المساعدات المقدمة من هذا البرنامج بـ 100 مليون دولار أمريكي. ففي عام 2010، تم تقديم 9.8 ملايين دولار لبلدان الساحل لإدارة شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء و13.8 مليون دولار كمساعدة أمنية لبلدان شمال إفريقيا (المغرب والجزائر وتونس)،[165] وتمت زيادة هذه المساعدات في عام 2012 إلى 16 مليون دولار لدول الساحل مُقابل 4.5 ملايين دولار لدول شمال إفريقيا.[166] من دون أن تشمل هذه المساعدات برامج المساعدة الثنائية المُرافِقَة لشراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء أو دعم وزارة الدفاع الأمريكية، وتدريبات عسكرية مُتعددة الأطراف. وقد عرفت المساعدات الأمنية الموجهة للجزائر ارتفاعاً ملحوظاً، ففي عام 2000 بلغت 115000 دولار، وفي عام 2010 بلغت 1.7 مليون دولار، وهي مُساعدة قليلة إذا ما تمت مُقارنتها إلى حجم المساعدات العسكرية السنوية الموجهة لمصر.[167] كما أن المغرب يبقى الوجهة الأكثر تلقياً للمساعدات العسكرية الأمريكية في المنطقة المغاربية (كما نوضح لاحقاً). ويُضاف إلى هذه المساعدات برامج التعاون الاستخباري وأشكال أخرى من المساعدات كتلك التي تقدمها وزارة الدفاع ووزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية؛ إذ تُقدم مساعدات إضافية غير عسكرية إلى البرامج الإقليمية التابعة لشراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء، تشمل التربية وبرامج المجتمع المدني الذي يتوخّى مكافحة تأثير التطرف.[168] وعموماً، فإن برنامج الشراكة لمكافحة الإرهاب عبر الصحراء هو برنامج متعدد الأطراف وعلى المدى البعيد، هدفه مواجهة التنظيمات الإرهابية عبر:[169]

- تقوية القُدُرات الإقليمية لمكافحة الإرهاب.
- تشجيع الحوكمة الديمقراطية.
- القضاء على أيديولوجيا الإرهاب.
- تقوية العلاقات العسكرية الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ويُمثّل الهدف العام لهذا البرنامج بتنمية القدرات المدنية لحكومات الساحل المركزية: (النيجر، وموريتانيا، ومالي، وتشاد، ونيجيريا، والسّنغال)؛ بهدف مواجهة التحدي المفروض من المنظمات الإرهابية في المنطقة من جهة، ومن جهة أخرى، فإن هذه الشراكة تُساعد على التعاون بين بلدان الساحل الأساسية والبلدان المغاربية الشريكة: (المغرب، والجزائر، وتونس) لمواجهة الإرهاب.[170] ومن خلال الإطار الذي جاءت به هذه الشراكة، تمَّ تثبيت انتشار استراتيجي أمريكي في هذه المنطقة، برغم نهج دولها لسياسة تعاون وثيقة مع فرنسا. ويُشارك أطراف كثر، وآخرون أوروبيون في تفعيل مثل هذه الشراكة عن طريق العمل في مشروعات مشتركة أو الاهتمام المشترك، أو الالتزام الأورو-أطلسي.

وقد شاركت البلدان العشرة التي تشملها شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء، والولايات المتحدة الأمريكية في مناورات فلينتلوك Flintlock السنوية،[171] في الفترة 28 أكتوبر - 20 نوفمبر 2009، وهي تدريبات موجهة لتطوير اقتسام المعلومات في منطقة الصحراء ورفع تنسيق الجهود والعمل المشترك بين قوات الأمن واستخبارات البلدان الشريكة وتدريب الوحدات العسكرية. وكان مركز قيادة هذه المناورات في روتا بإسبانيا، وشمل نشاطات في: المغرب ومالي وبوركينا فاسو.[172] كما شمل هذا البرنامج مرحلتين: أولاهما تكوين خلية متعددة الجنسيات والاشتغال بها للتنسيق في روتا بإسبانيا، وفي ثانيتهما، نشاطات غير مُركزة في: المغرب ومالي وبوركينا فاسو، بمشاركة مظليين ماليين ومغاربة وسنغاليين وفنيين من بوركينافاسو.[173] إن اعتماد هذه التدريبات هو ناتج من حاجة الموارد البشرية العسكرية والأمنية في هذه البلدان إلى اكتساب مهارات فنّية واستخبارية تؤهلها للتنسيق باستعمال وسائل عسكرية متطورة. ولا يُشكل تنظيم التدريبات الدولية الموجهة نحو إيجاد تآزر وتعاون إقليميين في مجال محاربة الإرهاب إلا أحد أوجه الحضور الأمريكي في المنطقة.[174] يُضاف إلى هذا الدور الذي تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية والذي تم تعزيزه بإحداث قيادة أفريكوم، الحضور العسكري التقليدي لفرنسا.

ويستفيد الحضور العسكري الفرنسي في هذه المنطقة من اتفاقيات التعاون التقليدي، مع تعزيز هذه الاتفاقيات بتعاون مرتبط بالأوضاع الأمنية الجديدة؛ حيث تُشارك القوات الفرنسية في مختلف العمليات الأمنية كما تنسق مع السلطات المحلية لحماية المصالح الفرنسية، وكذا في تحرير رهائن فرنسيين كما حدثَ مع تحرير الرهينة ميشيل جيرمانو. وتملك فرنسا قوات في بوركينافاسو تمت إقامتها بعد اختطاف سبعة مُسْتخدمين، منهم خمسةٌ فرنسيون في موقع آرليت شمال النيجر في سبتمبر 2010، يُضافُ إليها آليات للاستخبارات، منها "ميراج" F1CR وطائرات مُراقبة جوية "أطلنتيك-2"، منها ثلاث في النيجر منذ سبتمبر 2010. [175] أصبح الحضور العسكري الفرنسي في هذه المنطقة يعرف مشكلات مُتعددة نتيجة ارتفاع نفقات الدفاع خصوصاً، وبرغم ذلك قامت فرنسا بحروب وكالة عدة في المنطقة كان آخرها تلك التي قامت بها موريتانيا في شرقيها وفي غرب مالي عام 2011، كما قامت بحرب مباشرة في الساحل ضد الجماعات المسلّحة مع مطلع عام 2013.

تميل الجزائر إلى التنسيق مع الأمريكيين أيضاً؛ نظراً إلى بعض عوامل الحذر من فرنسا والعلاقات المترتبة عن الحقبة الاستعمارية، بعكس موريتانيا ومالي والنيجر التي تميل إلى التعاون مع فرنسا. [176] ولا تميل الجزائر إلى الولايات المتحدة لهذه الأسباب فحسب، وإنما أيضاً لأهمية هذه الأخيرة كقوة عُظمى، أصبح لها يد طويلة في المنطقة، ويُفيد التنسيق معها في مقابل قوة دولية متوسطة؛ مثل: فرنسا. وتعرف فرنسا نوعاً من الضغوط الاستراتيجية في هذه المنطقة؛ فبالإضافة إلى التنافس الدولي، تتعرّض المصالح الفرنسية لهجمات مُتكررة. وقد قامت منذ مطلع عام 2009 بسحْب «ألف جندي (من أصل 1650) من عناصرها المُشاركين في قُوة الاتحاد الأوروبي في كل من: تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى. كما سحبت 1100 جندي (من أصل 2000) من قواتها في بعثة الأمم المتحدة في الكوت ديفوار». [177] ومع ذلك، فإن فرنسا تجد نفسها أمام مُشكلة كبيرة؛ نتيجة الضّغوط المُمارَسَة عليها في: مالي والنيجر؛ إذ فضلاً عن مصالحها المُهمّة هناك، فإنها لا تستطيع وحدها القيام بعملٍ ناجح ضد الجماعات الجهادية في شمال مالي؛ ومن ثم، وتحت الضغط

وانعدام جاهزية إقليمية، تدخّلت مباشـرة في مالي، ضمن خطة تستهدف عملاً ناجعاً مـع انسحابٍ سـريع. إن رضـى الجزائر وموافقتها على مثل هذه العمليـات ومُشـارَكتها فيهـا سوف تعد عوامل لاحتمال وصفها كعدو، وسيمس صورتها المُصدّرة خارجياً؛ كوسيطة في مُشكلات الطوارق، بل إن ذلك يعني تورّطاً إضافياً لها ضد الطوارق الذين يُشكلون أهـم جماعة في الصحراء الجزائرية والذين عانوا تهميشاً تاريخياً. ويُلاحَظ رد فعل الطوارق عـلى ذلك، من إعلان حركة أبناء الصحراء لأجل العدالـة عـن وجودهـا المسـتقل مـن خـلال مقاطع فيديو بُثَّت على برنـامج يوتـوب في الإنترنـت؛[178] ومـن ثـم، تـأخَّر تأييـد الجزائـر للتدخّل العسكري في مالي، كما أنها أحسّت بانفلات الوضع منها بحضور قوات من غرب إفريقيا إلى جانب فرنـسا.

تسعى دول المنطقة من جهتها لاستغلال المُساعدات الخارجية ما أمكنها ذلـك؛ فهـي تُشكّل بالنسبة إليها «وسيلة تسمح بالوصول إلى المشـروعية الدولية، والتمويلات والخبرة مع تطوير السلطة المركزية داخل الحدود».[179] وتجعل هذه الوضعية من التعـاون الإقليمـي بمنزلة استجابة لسياسات خارجية. وفي مقابل ذلك، يغيب التعاون بـين الـدول المغاربيـة ودول الساحل، بل تتنافس حول الاستفادة من أزمات هذا الوضـع؛ مثـل: عـدم انضـمام الجزائر إلى تجمع دول السـاحل والصـحراء، ورفـض الجزائـر إشـراك المغـرب في بعـض الاجتماعات حول موضوع الساحل؛ مثل: اجتماع احتضنته الجزائر في مارس 2010 مُتعلّق بتنسيق الجهود حول الأمن في السّاحل.

تعمل الجزائر على تقوية دورها الإقليمي، من خلال التنسيق مـع الولايـات المتحـدة الأمريكية كما سلف ذكره، وأيضاً مـع المملكـة المتحـدة. إن تـأثير فرنـسا؛ بوصـفها قـوة استعمارية قديمة، في الساحل يُشكل عائقاً للطموحات الإقليمية للجزائر؛ وهذا ما «يُفسـر طموحاتها في إعاقة فرنسا وفي إضعاف مكانتها الإقليمية».[180] وتعـرف فرنـسا جيـداً أن هذه السياسة الجزائرية يمكن أن تنعكس ضدها، فبحسب آراء جيرمي كينان، فإن جـيران الجزائر، أولاً، واعون بأدوارها في انعـدام الاسـتقرار في المنطقـة. كـما أن مُقاطعـة الجزائـر

للمؤتمر الذي انعقد في باماكو في 14 و15 أكتوبر 2010 لتحليل وضعية الإرهاب في الساحل، وهو الذي حضره أطراف دوليون وإقليميون، خلف شكوكاً حقيقية حول مدى جدية اهتمام الجزائر بالأمن في الساحل. وثانياً، يعي الاتحاد الأوروبي جيداً الدور المُزدوج للجزائر في الساحل.[181] وتكشف هذه المؤشرات كلها، أن القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي هي ظاهرة ببعد جيوسياسي، فهي أحد عناصر تقويم هذه المنطقة، غير أن تعدد المستفيدين والمتضررين من هذه الظاهرة وتنوعهم يجعلانها في تنافس حاد مع الدول المحلية التي تسعى للاستفادة بدورها من العلاقات الثنائية مع قوى كالولايات المتحدة الأمريكية والمحافظة على العلاقات القديمة مع فرنسا. وتنهج الدولتان الأخيرتان الأسلوب ذاته؛ فبرغم توظيفهما للتعاون مع طرف محوري في المنطقة، فإنهما تعتمدان على الحوار المُباشر مع كل الأطراف الآخرين.

**ب. أهمية جيو-أمنية بفرص تعاون محدودة**

تتميز المنطقة بما يدعى الهشاشة المجالية الاجتماعية والمجالية الأمنية. وتتفاقم هذه الهشاشة بوجود تنازعية تُغذّيها توتّرات من نوع المركز والهامش، يُضاف إليها الأهمية الجيوستراتيجية الجديدة التي أصبحت تكتسي بها المنطقة؛ إذ عرفت إعادة تقويم بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وأصبحت بمنزلة محور للمرور نحو المناطق الغنية بالنفط في المغرب الكبير والشرق الأوسط وخليج غينيا، كما تحولت المنطقة إلى احتياطي من المُقاتلين وصارت ملاذاً لجماعات مختلفة.[182] ووفقاً لهذا التقويم، يمكن حصر المشكلة الأمنية في هذين العنصرين: الهشاشة الاجتماعية والأمنية من جهة، وإعادة تقويم جيوستراتيجية المنطقة من جهة ثانية. ويبدو أنه يتم تفسير المشكلات الجانبية الأخرى وفقاً لهذه القضية البنيوية؛ مثل: حدود التعاون الأمني وصوره توثيقه وضرورة ذلك.

ويمكن التساؤل في هذا الإطار حول القيمة الاستراتيجية للاندفاع الأورو-أطلسي في ليبيا عبر حلف الشمال الأطلسي إثر أزمة عام 2011؛ حيث يُعيد هذا الاندفاع إلى الذهن أهمية الربط بين البحر الأبيض المتوسط شمالاً والصحراء والساحل جنوباً، ويعكس

إحدى صور إعادة التقويم الجيوستراتيجي إلى منطقة هشة اجتماعياً وأمنياً. ويرتكز التقويم الأمني الشائع على مشكلات مُعظمها إنساني ذو صبغة اجتماعية؛ مثل: إدارة تدفق الهجرة وانتشار الإرهاب في الأوساط الاجتماعية، بينما تعكس المنطقة أهميةً جيوستراتيجية للاستفادة من هذا الجزء الجغرافي الذي يربط البحار بالصحراء والساحل، ويُطوّر علاقات عبر قومية محدودة المراقبة.

ومن دون شك، يُسهم تغيير الحكم القديم في ليبيا[183] في فتح ثغرة في الصحراء عن طريق البحر الأبيض المتوسط. لقد شعرت دولة صحراوية كالجزائر، أن هذه الثغرة قد تُثير لها المصاعب أمام نفوذها في تفسير المشكلات الأمنية في هذه المنطقة. ويطرح محللون ومراقبون غربيون إشكالية التعامل مع الإرهاب في هذه المنطقة؛ بوصفه بالنسبة إليهم المشكلة الأمنية الكبرى في العقود الأخيرة. ويذكر إريك روساند هذه الإشكالية في أربعة أوجه:[184]

- غياب تعاون إقليمي، وإن وُجدَ فهو محدود؛ إذ لا توجد مثلاً، إلا شراكة وحيدة للتعاون في مكافحة الإرهاب بين الجزائر وتونس، وتُفسر ذلك عوامل عدة، منها: غياب تصور مُشترك للتهديد، والتوترات بين المغرب والجزائر بشأن مستقبل الصحراء الغربية، واتجاه النظم السياسية للمحافظة على الرقابة حول الشؤون الأمنية.
- المُبالغة في اعتماد التدابير القسرية بالتركيز على آليات الأمن والمخابرات؛ بوصفها الجهات الفاعلة في مكافحة الإرهاب، وهي غالباً ما تفتقر إلى التمويل الكافي، بينما يُقصر دور الدرك والشرطة على المساندة.
- استغلال الحرب الدولية على الإرهاب؛ كتسويغ لعدم العمل الديمقراطي والقمع الداخلي.
- عمل الأطراف الخارجيون؛ كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي (وخصوصاً فرنسا وإسبانيا)، في إطار التعاون ضد الإرهاب في شمال إفريقيا، للتأثير

بالشّكل الذي يحدُّ من تنامي "الإسلام السياسي" في شمال إفريقيا. وبشكل آخر تسعى لإيجاد توازن بين المصالح الأمنية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

ويمكن أن نقول بشأن هذه العناصر: إنها تنعكس على التعاون في الساحتين الصحراوية والمتوسطية لدول شمال إفريقيا، ويجري إدماجُها ضمن عناصر التّنافُس والحسابات الخاصة بكل دولة. وبرغم تأثير تطورات الانتفاضات لعامي 2011 و2012 في المنطقة، فإنه لا يعتقد بأنها ستُحدِثُ تغييراً كبيراً على صعيد مشكلات التعاون الأمني، الناتجة من عدم نُضج هذه الدول، واعتبارها الملفات الأمنية جزءاً مركزياً من تنافسها الدبلوماسي والاستراتيجي وسعيها وراء المكانة.

## 2. جيوستراتيجية الصحراء الداخلية

يؤدي التعاون الإقليمي، الذي يكون مصدره دوافع محدودة وبيئة إقليمية لا يجد فيها الشركاء المُحتَمَلون ضالّتهم في بعضهم بعضاً، إلى تنافُر الفاعلين المعنيين بهذا التعاون، واختيارهم بدائل أخرى. وتُعد لُعبَة البدائل من الخيارات الأساسية والتقليدية التي يُمارسها الفاعلون السياسيون باستمرار وبشكلٍ روتيني، سواء كانوا أفراداً أو أحزاباً أو دولاً. ويبدو أن الوضع في الصحراء الكبرى ومجالاتها المُتَاخِمة لا يجد فيه الفاعلون بدائل لبعضهم بعضاً بالشكل الذي يُزَكّي المستوى المطلوب من التعاون. وتتدخّل عوامل عدة، في تحديد مسار هذا التعاون ومستقبله. ولا تتعلّق هذه العوامل فحسب بوجود مجال صحراوي جاف ولا تقع الأنهار إلا على ضفافه الشمالية أو الجنوبية، كما لا تتعلّق بالفراغ الديمغرافي بالصحراء فحسب، بل بالتخطيط الذهني للجيوستراتيجية الصحراوية أيضاً، فالسؤال حول قيمة الصحراء الجيوستراتيجية ذو أهمية فكرية بالغة على ما يبدو، وانطلاقاً منه يُمكن إبراز بعض عناصر التنافُس. ويحتاج هذا العَمَل الفكري إلى البحث في العلاقات والاتصالات التاريخية عبر الصحراء، وما إذا كان التّعاون المُعاصر يلزم أن يستلهمها ويُوظّفها لإتاحَة البدائل وتنويع الفرَص ومُواجَهة المُشكلات الإنسانية والطبيعية.

### أ. مكانة الصحراء في بناء الدولة الصحراوية

لا يُساعد تحليل المجال الصحراوي من دون وضع الجغرافيا والجيولوجيا على رأس عناصره، فالصحراء تَشَكَّلت جغرافيّاً وجيولوجياً عبر ملايين السنين، وأصبح لها صورتها الخاصة بها اليوم، وهي صورة تمزج بين الأسطورة والحقيقة، وبين فكرة الصحراء الخضراء في زمنٍ غابر والصحراء الجافة على ما هي عليه اليوم.[185] يبدو أن هذا التحول الجيولوجي الكبير في الصحراء الإفريقية من مجال أخضر تؤرّخ له عناصر الآثار المنتمية إلى حضارة الزراعة والاستقرار في عصور غابرة إلى مجال جاف ومتحرّك، أحدَث انقلاباً جُغرافياً مُخيفاً إزاء الصحراء، وأسهم في تشكّل البنية التأسيسية للصحراء، ويُثير هذا التشكّل الجيولوجي القديم، احتمالاً مستمراً في أن تُوفّر الصحراء مزيداً من العناصر المُفيدة ومنها الطاقة. في مقابل ذلك، مازالت آثار التصحّر وندرة المياه التي تتمدّد نحو البحر الأبيض المتوسط شمالاً ونحو تخوم إفريقيا الاستوائية جنوباً تُحيي هذا الخوف الجيوليوجي، وتدفع في اتّجاه إدارة المجالات الصحراوية وليس حيازتها فحسب. تدفَع النّزعة نحو حيازة الصحراء وتملّكها إلى البحث عن مُسوّغات هذه النّزعة، وفي إذا ما كانت الصحراء عبئاً أو كانت فائدةً أساسيةً، بل في مدى أهميتها أيضاً؛ كمُكوّن جُغرافي لبلدان شمال إفريقيا وبلدان الساحل من الأطلسي إلى البحر الأحمر. وتؤثّر نوعية الإجابة على هذه القضايا في تحديد الصورة الاستراتيجية المُعاصرة للسّياسات إزاء الصحراء.

يتم التحكّم في الثروات الصحراوية؛ مثل: النفط أو اليورانيوم عبر عواصم بحرية أو نهرية، يُلاحَظُ ذلك من وجود عواصم الإدارة والاقتصاد في الدول الصحراوية على السواحل البحرية وداخل المجالات الرّطبة، شأن القاهرة الواقعة على النيل والقريبة من البحر الأبيض المتوسط بالنسبة إلى مصر، وطرابلس بالنسبة إلى ليبيا والجزائر العاصمة بالنسبة إلى الجزائر والرباط ونواكشوط بالنسبة إلى المغرب وموريتانيا الواقعتين على الضفة الأطلسية. وتقع عواصم البلدان الساحلية الجنوبية في الأجزاء الجنوبية؛ حيث يُسجّل منسوب الأمطار أرقاماً مرتفعة، وحيث تمكن الاستفادة من الأحواض النهرية؛ مثل:

باماكو ونيامي، وإنجامينا الواقعة على ضفاف بحيرة تشاد، وواجادوجو في بوركينا فاسو، وتقع الخرطوم شأن القاهرة على الشريان الأساسي للأمن المائي للسودان وهو النيل، فالتنوّع محدود بين أجزاء سهلية وخضراء، وأخرى صحراوية وجافة.

ويُظهر توزيع عواصم الإدارة والاقتصاد في الدول الصحراوية المباشرة، معطى ذا أهمية بالغة في اعتماد الولايات المتّحدة على هذه الدول للنفاذ إلى الساحة الصحراوية الواسعة والجافة والصعبة. وقد اثْبت هذا الوضع الجغرافي أيضاً، ضرورة اعتماد أي دولة تنشأ في الصحراء على عُمقٍ مجالي خصب، ويتوفّر على حدٍّ أدنى من الشروط الصالحة للزراعة. وتُشكّل حالة الصحراء الغربية من خلال جبهة تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب "البوليساريو" حالةً مُميّزة في هذا الموضوع؛ إذ تنزع نحو إنشاء دولة صحراوية محض من دون تنوّع مجالي، مُعتمدةً على العامل الجغرافي الوحيد المُمثّل بالواجهة البحرية الأطلسية، وعلى توقّع وجود ثروات في المنطقة؛ مثل: النّفط، وسيُشكّل ذلك عبئاً حقيقياً على هذه الدولة في حال نشأتها. في مقابل ذلك، يُمكن أن تستفيد المجموعة السكانية للصحراء الغربية من التنوّع المجالي للمغرب باستثمار مؤهلات مُشتركة، وبتنظيم إدارتها ضمن مؤسّسات واضحة. والحقيقة أن الوعي السائر نحو التشكّل لهذه الجماعات والدّول يجْعَلها تُعبّر عن وضْعها التاريخي؛ إذ تنتمي كلها إلى المرحلة ما قبْل الصناعية أو شبه الصناعية بالنّسبة إلى أحسنها.

يُمكن للمُرَاقِب ملاحظة أن كل دولة ساحلية صحراوية، بحاجة إلى الاعتماد على الساحات الجنوبية المُطرة أو النهرية؛ مثل: نهر السنغال ونهر النيجر وبحيرة تشاد ونهر النيل، أو الساحات المتوسطية الشمالية المطرة، والتي تضم أنهاراً وتُعاني - وستُعاني - برغم ذلك مشكلة نُدرة المياه مستقبلاً. وتحتاج الأجزاء الصحراوية إلى الاستفادة من المجالات البحرية المتوسطية والأطلسية ومن البحر الأحمر، كما أن حيازَة مستوى من الموارد يُعد أساسياً في موازناتها العمومية وفي حجم تجارتها الخارجية، وهي بذلك تَخُوضُ تنافُساً جيوستراتيجياً مُستمراً في هذا الاتجاه. يُزكّي هذا الواقع تطوُّران تاريخيان بارزان:

**التطوّر الأول،** عدم نشأة دولة قوية (أو - بالأحرى - تنظيم قوي) عاصمتها في الصحراء مُعتمدة على المجال الصحراوي وحده، وذلك في المنطقة الممتدة من شمال إفريقيا إلى الحدود مع إفريقيا الاستوائية. فقد عرفت المنطقة قديماً، وخاصة المحور الممتد من مصر شمالاً إلى الحبشة جنوباً، تشكّل إمبراطوريات تاريخية عريقة، منها: مملكة إثيوبيا المكونة من إثيوبيا السفلى والعليا، وامتدّت مصر جنوباً نحو شمال السودان ووسطه تحت مسمى "الكوش"، كما قامت جماعات النوبة في السودان في القرن الثامن قبل الميلاد في السيطرة على أجزاء من مصر، وتوغّل محمد علي باشا في القرن التاسع عشر جنوباً نحو السودان.[186] وكانت هذه التفاعلات نموذجاً عريقاً للاتصال القائم في هذا المحور بين السودان ومصر، وعبر السودان مع إثيوبيا والروافد الأخرى الآتية من غرب إفريقيا، ومُعبراً عن طبيعة التفاعلات بين الجزء الشمالي المُحاذي للبحر الأبيض المتوسط والجزء الجنوبي الصحراوي المُحاذي للغابات الاستوائية الرّطبة؛ ووفقاً للتاريخ السياسي لهذه المنطقة الممتدة من مصر إلى إثيوبيا، فإن الاتصالات كانت تتمحور حول النيل والأبواب البحرية؛ مثل: باب المندب والبحر الأحمر ومعبر السويس، وقد جمعت بين الجوانب الصحراوية (مصر وشمال السودان وغربه)، والسهلية (في وسط السودان وشرقه)، والجبلية في شرق السودان والمائية النيلية.

واعتمدت القبائل الصحراوية الكبيرة في غرب إفريقيا الصحراوية؛ مثل: صنهاجة، الانطلاق من عصبية صحراوية لتأسيس المغرب في شكله الحديث، ونقل أبناؤها مركزهم من شنقيط (موريتانيا الحالية) إلى مراكش. ونشأت في القرن التاسع للميلاد الإمبراطورية المعروفة بغانا؛ وقد امتدت على مجال جغرافي يصِلُ الصحراء بحدود المجال الاستوائي جنوباً والاستفادة من نهر السنغال. وقد كانت غانا نموذجاً للتنظيم الإمبراطوري في جنوب الصحراء، بينما يرى باحثون أن «ما يُصطلح على تسميته "مملكة غانة"... لا يُحيلنا على نظام سياسي وهياكل إدارية واقتصادية مُحكمة التنظيم، ونسيج حضري كثيف، بقدر ما يُحيلنا على تجربة مجموعة من القبائل السودانية، حاولت مستعينةً بالإسلام ورجاله أن تُطوِّر نفسها، وتؤسّس نظاماً سياسياً أكثر تطوّراً»،[187] وكانت تجمعها علاقات تجارية

وسياسية مع اتحادية صنهاجة، انطلاقاً من أوداغوست التي لم "تُخضعها" إمبراطورية غانا إلا في القرن العاشر الميلادي. واستولى الأمير المغربي (المرابطي) يحيى بن أبي بكر على كومبي صالح عاصمة غانا في عام 1078 للميلاد، مع وجود آراء تنفي هذا الاستيلاء،[188] وتستند هذه الآراء إلى كون حجم القوة التي عاد بها الأمير أبو بكر من المغرب إلى السودان، تاركاً أمر المغرب لابن عمّه يوسف بن تاشفين، كانت قوة محدودة جداً:

> سيعود الأمير أبو بكر إلى صحرائه رفقة قلة من أصحابه المؤمنين بقضيته، وسيعوّضهم يوسف عمّا فقدوه من رجال بالمال. وهذا المال، سيوظفه العائدون إلى الصحراء في غزو قلوب السودان ببناء المساجد وترسيخ كلمة الإسلام، وليس في غزو عسكري لبلاد السّودان ومناجم ذهبها كما أوهمنا ابن أبي زرع.

> فالقـوّة العسكرية التي عادوا بها إلى الصحراء عام 465 هـ/ 1072م، لن تُمكّنهم ولو من ردّ هجومات [قبيلة] جدالة إن هي عادت إلى نعرتها، فهي - بالأحرى - لغزو مملكة غانة والاستيلاء على بلاد السّودان مسافة تسعين يوماً.[189]

والواقع أن بعض الاتّجاهات الغربية، وخاصة الفرنسية، دافَعَت عن وقوع هذا الغزو لأسبابٍ لا مجال لذكرها هنا، غير أنه في حال صحّة ذلك، فإن هذا الاستيلاء كان لدافع جيوستراتيجي ناشئ بالأساس من بداية تشكّل هوية ثقافية وسياسية صحراوية - متوسطية لدولٍ جديدة، تعززه العقيدة الجديدة، للسيطرة على الموارد والفرص التجارية المُتوافرة هناك، والتمدد نحو نهر السنغال، والاتصال مُباشرةً بإفريقيا الاستوائية لأغراض تجارية ودينية. وقامت إمبراطورية مالي - تنبكتو الناشئة في القرنين الثالث عشر والرابع عشر على الجمع بين الامتداد إلى حدود الغابات الاستوائية جنوباً بالمنطقة المعروفة بـ "سانكراني" Sankrani والامتداد من نهر السنغال إلى ما وراء أكاديز (شمال النيجر). وقامت إمبراطورية السونغاي في القرنين الخامس عشر والسادس عشر والتي جعلت من غاو شمال مالي عاصمتها على الامتداد جنوباً إلى نهر النيجر والاستفادة من المناخ الرطب للشريط الجنوبي المُمطر، وغرباً نحو الأطلسي، وشرقاً نحو تشاد. ومع ذلك، سقطت هذه الإمبراطورية إثر هجوم للدولة المغربية (عهد السعديين) في القرن السادس

عشر، وتحديداً في عام 1591 في معركة تونديبو، وتمّ تفكيكها. وكان التفسير الشائع والخادع لهذا الهجوم الذي قاده سياسياً السلطان المنصور السّعدي وميدانياً دجاودار - الذي كان من العبيد الإسبان في الجيش المغربي - هو بَسْط السيطرة على الموارد لحيازة القوّة الإمبراطورية اللاّزمة، ويُصْطَلح غالباً على ذلك بحُبّ السلطان للذهب. والواقع أيضاً أن المغرب كان ضائقاً من الشمال بالقوة الأيبيرية ومن الشرق بالعثمانيين، وكان لزاماً عليه التّمدّد جنوباً بعد خسارته الأندلس أيضاً. ومن الناحية التاريخية، أكدت الأبحاث الاتصالات القديمة جداً بين المغرب وهذه المناطق، وأثبتت نقوش أركيولوجية وجود طريق بين «وادي درعة، وتنتهي عند الدلتا الداخلية لنهر النيجر».[190]

ويُمكن أن تُفيد دلالة الاتصالات التاريخية في تفسير النزعة النفسية الصحراوية للمغرب. ولا بدّ من إعادة تأكيد ما سبقت الإشارة إليه في هذا الكتاب، وهو أنّ التمدّد المغربي في هذه الفترة نحو بلاد السودان (أي الصحراء والساحل الإفريقي) كان لأغراض فتح فرصة جديدة لجيوستراتيجية صحراوية داخلية، وليس لغرض مُنفرد يقوم على البحث عن الذهب، وحب السلطان المنصور السعدي لمراكمة هذه الثروة، كما ألفت الكتب التاريخية سرد ذلك؛ فالذّهب - شأنه شأن اليورانيوم اليوم في الصحراء - لا يُمكن أن يُفسر وحده حدثاً تاريخياً عرف تكراراً وفي صور مختلفة، ولا بدّ من التنبيه أن هذا التّضييق بَرز أيضاً بعد الاستقلال في الخمسينيات من القرن العشرين وبقي مُستمراً.

ويُلاحَظ أن كل هذه الإمبراطوريات كانت تنطلق من الصحراء، ولكنها تتوسع في كل الاتجاهات التي تُوفّر لها الوصول للأنهار والمناطق الرّطبة والموارد. فاستراتيجية المنصور السّعدي تركّزت حول استغلال أحواض الذهب والملح، والاستفادة من عائداتها التجارية والاقتصادية، وكانت السياسة المُتّبَعة وراء ذلك، هي تَحمُّل مسؤولية تمثيل المسلمين. وقد سَبَق أن اتفق السلطان السعدي مولاي الأعرج، مع مملكة السونغاي لاقتسام حوض تاغازا الشهير باستخراج الملح، ثم حوض تاودني. وبعد ذلك طالَب المنصور السعدي من الإمبراطور آسقيا إسحاق الثاني، التخلي عن حوض تاغازا وتاودني،

فيما رَفَض هذا الأخير ذلك.[191] وكانت نزعة السونغاي في الانفراد بموارد الصحراء دافعاً للمغرب إلى توسيع جيوستراتيجيته والتدخّل عسكرياً والسيطرة على غاو وتنبكتو وتعيين قادة وباشوات عليها. ولكن ما من فائدة تكمن في حصر السياسات الصحراوية في البحث عن المعادن؛ مادامت هذه السياسات ترتبط أيضاً بالقوة والمكانة. ويُمكن مُلاحظة ما يُشبه هذه الحالات بعد اصطدام المغرب مع سياسات تمنع نفاذه إلى بعض الموارد في الصحراء كما تنفي امتداده الصحراوي؛ ولهذا السبب لم يُفهم السلوك المغربي بشأن الصحراء من جيرانه، وهو سلوكٌ نفسي - ذهني - استراتيجي. وبحسب أدام با كوناري، وهي مؤرخة من مالي، فإنَّ نزعة التوسّع لدى المنصور السعدي، كانت تقوم على السيطرة على المغرب الكبير وإفريقيا الصحراوية وإسبانيا والهند.[192] ولربما أُعيد تفسير ذات الموقف - نزعة التوسع والمكانة - مع السلاطين العلويين، بالخصوص منهم سيدي محمد بن عبدالله في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، الذي كانت له علاقة سيئة بالداي التركي في الجزائر، دفعته - أي العلاقة السيئة تلك - ليَطمح في حكم ولاية الجزائر. لقد كان هذا المشروع صعب التحقيق؛ كونه صادَف تحولاً دولياً قد بدأ بتحوّل إسبانيا إلى قوّة عُظمى، وبداية تشكّل الدول الصناعية في أوروبا، التي ستقلِبُ الوضع في الصّحراء الكبرى والبحر الأبيض المتوسّط وفي الأطلسي.

ويظهر أن الإمارات التي شُكلت داخل الصحراء وبقيت منغلقة على ذاتها؛ أي لم تتمدّد باتّجاه الواجهات البحرية والمناطق الرطبة والأحواض النهرية، لم يكن لها أثر جيوستراتيجي بارز عكس الأولى. وقد شكّلت في القرن العشرين كل الدول الصحراوية من خليطٍ من الاعتماد على النهر أو البحر أو عليهما معاً وحيازة مجالات صحراوية واسعة. وأسْهَمَ الفرنسيون في هذا النّوع من التقسيم الإداري - الجغرافي؛ إذ إن فرنسا جمعت بين الصحراء والمجالات النّهرية والبحرية والرطبة المُحيطة بها؛ المتوسطية والأطلسية والمناطق السّهلية، ورَبَطت بين إفريقيا الصحراوية والساحل وغرب إفريقيا. وعلى الرغم من أن التشكيلات الإثنية في الصحراء عرفت تمزيقاً تعسُّفيّاً، فإن المسألة الإقليمية لنشأة الدولة

لا بدّ من أن تأخذ في الحسبان هذا العامل الجغرافي - المناخي والتضاريسي، في تداخُله مع البحث عن الموارد.

**التطوّر الثاني**، تبقى حظوظ الدولة في إحداث طفرة كبيرة في حياتها بالاعتماد على عنصر جغرافي ومناخي منفرد حظوظاً محدودة أو شبه منعدمة؛ إذ تحتاج الدولة إلى ديمغرافية نشيطة، تُساعدها العوامل المناخية وتنوّعها في تشكيل المجالات العمرانية. وقد اعتمدت الدول القوية على استثمار تنوّع العوامل المناخية الجغرافية. ولا يُمكن اعتبار عنصر الثروة الذي تتميّز به بعض الدول ذات المناخ الواحد نموذجاً، وخاصة إذا كانت دولاً من دون منافذ بحرية. وهذا شأن أغلب المجال الإفريقي الصحراوي الذي هو بحاجة إلى اتصال واسع للمحافظة على حدٍّ أدنى من إعمار الساحل والصحراء بالمحافظة على أنظمة الحياة والإنتاج فيها - وخاصة نظام الواحات - وفي الوقت ذاته ربطها بالثروات وميزات البحار والأنهار والمواد المُنتَجَة في السهول. ومن دون هذه الميزة، فإن ذلك يعني هجرة للسكان الصحراويين نحو المدن الكبرى أو نحو السواحل البحرية لممارسة نشاطات مُتعلقة بالاقتصاد البحري، وهو ما حَدَث بالاتّجاه الديمغرافي نحو السواحل المتوسّطية والأطلسية والأحواض النهرية وشبه إفراغ للمساحات الدّاخلية الواسعة، وهو حَدَثٌ كبير، سيقلب الوضع الجيو-ديمغرافي في المستطيل الإفريقي الصحراوي، إذا لم يتم الرّبط بين المجالات العمرانية والاقتصادية البحرية والبرّية الدّاخلية.

يُلاحَظ أن النّظرة التقليدية والمعزولة والمُستصغِرة للصحراء وانعدام التنبه إلى أهميتها، قد أحْدَثا سوء فهم في قياس سلوك الدول في منطقة الصحراء وإفريقيا الصحراوية من الأطلسي إلى البحر الأحمر. ولا يخفى أن البلدان التي حازت جيوستراتيجية صحراوية تاريخية واضحة كانت محدودة، وتُعد مصر واحدة منها، برغم ما يُمكن أن يُقال عن انحسار تلك الجيوستراتيجية في شمال شرق إفريقيا وعدم امتدادها في اتجاه الغرب أو الجنوب الغربي. وبالنسبة إلى المغرب، فقد تشكّلت هوية صحراوية تاريخية تعتمد على إيمان نفسي مُركّب لا يقبل بخريطة لا تتكوّن من صحراء، وليس ضرورياً أن تكون هذه الصحراء غنية بالنّفط أو بالموارد، بل هي جُزءٌ من السياسات

الموروثة تاريخياً، والتي لا يَقدر على تفسيرها - أي هـذه الجيوسـتراتيجية - المتتبّعـون مـن الخارج والجاهلون بالتاريخ السياسـي والعسـكري والثقـافي للصـحراء، وهـو مـا سـتتم مناقشته في آخر هذا الفصل. وعموماً، وكما يُظهر الشكل (3)، فإن هذه المقـاييس تحولـت إلى عناصـر أساسية، يُفترَض أخـذها في الحسـبان عنـد تقـويم الجيوسـتراتيجية الداخليـة لإفريقيا الصحراوية.

**الشكل (3)**

**الجيوستراتيجية الداخلية لإفريقيا الصحراوية**




المصدر: من إعداد الباحث.

## ب. الاتصال الثقافي الإسلامي عبر الصحراء

ينال التعاون الشامل عبر الساحل والصحراء، أهمية مُتزايدةً تربط شمال إفريقيا بغربها وشـرقها. ولا بدّ من التنبه إلى ضـرورة مُعالجـة التعـاون في المـدى البعيـد في إطـار إعـادة الأهمية إلى العلاقات عبر الصحراء. ومن شأن تنشيط الصحراء اقتصـادياً وهيكليـاً دعـم إعادة ربط ضفتي القارة جيواقتصـادياً وجيوثقافيـاً. ويـرى باحـث مـن منظمـة التعـاون والتنمية الاقتصادية: أنه من الصعب جداً - أو قليل الفائدة - تقسيم فضاء من دون حياة؛

فالفائدة تكمن في إقامة منطقة تنمية ومبادلات وتعاون بين الدول التي تتقاسم الصحراء، وتستحق أن تشكل منطقة جوار نشيطة بين الاتحاد المغاربي من جهة والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا من جهة أخرى. وبحسب هذا الرأي، لا يمكن مُعالجة التحدي "الشمال إفريقي" والتحدي الساحلي منفصلين عن بعضهما.[193]

لقد تميّزت العلاقات التاريخية بين شمال إفريقيا والصحراء جنوباً بنوعين من العلاقات، أولهما تجاري، وثانيهما ديني وثقافي وعلمي.[194] كانت العلاقات التجارية تجري بين ثلاثة خطوط اتصال أساسية من الشمال نحو الجنوب ومن الجنوب نحو الشمال. لقد كان يُنشِّط الخط الشمالي مدناً؛ مثل: فاس، ومراكش، وسجلماسة، وتلمسان، والقيروان، وغدامس، والقاهرة. ويتشكل الخط الوسطي من مدن؛ مثل: أوداغوست، وكومبي صالح، ووالاتا، وتنبكتو، وغاو، وتادمكا، وأكاديز، وكانم، وبورو، والفاشر. والخط الثالث في أقصى الجنوب، يتكون من مدن؛ مثل: كانو وسوكوتو وزاريا وكاتسينا وبورنو (بلاد الهوسا شمال نيجيريا حالياً)، ويربط جميع المنطقة إلى إفريقيا الاستوائية. ويُمكن للأهمية الاستراتيجية لشريط الدول الإفريقية المتوسطية، أن يعاد الرَّبط بين هذه الخطوط من الشمال إلى الجنوب ومن الغرب نحو الشرق - وإن بشكل تقريبي - وأن تتم زيادة قيمتها، وأن تضفي على الصحراء الكبرى قيمة جيوستراتيجية جديدة لا في شمال إفريقيا فحسب، ولكن في القطعة الممتدة بين البحر الأبيض المتوسط وشرق إفريقيا وغربها. ويبدو أن إعادة تنشيط مثل هذه الطرق سيُعْطي دول المنطقة استقلالية لا مثيل لها في التّاريخ المُعاصر، وسَيُضْفي عليها أهمية جيوستراتيجية لا يتوقّعها أحد.

ويمكن لعودة النشاط إلى العلاقات عبر الصحراء تحقيق استقلال استراتيجي أكبر لدول شمال إفريقيا، وربما سيُحرّرها من الضغط الأوروبي - الأطلسي والضّغط الصّيني المُتوقّعة زيادته في العقود القادمة؛ إذا ما حافظت الصّين على مؤشرات التقدم ذاتها. ومن شأن هذا النشاط أن يكون من بين العناصر التي تدعو إلى إعادة تقويم أهمية بعض المجالات الأخرى في قارات أخرى، تحظى باهتمام مركزي في السياسة الدولية المُعاصرة؛ مثل: آسيا الوسطى والشرق الأوسط وشرق آسيا. وتُعد إعادة الربط عبر الصحراء من

المحاور الأساسية لما يُدعى اليوم محاربة الإرهاب في الساحل والصحراء، ولما صار يُعرف بالسياسة الأمريكية إزاء إفريقيا عامة. ويبدو أن العائق الكبير أمام هذه القفزة، هو ضعف دول المنطقة، كما يبدو أن الاتحاد المغاربي لن يكون ذا أهمية مركزية من دون الاتصال الوثيق مع غربه.

كانت الصحراء عبر التاريخ فضاء لتقاطع العناصر الثقافية من الشرق والشمال، ولعلّ ذلك يُسْهِمُ في تفسير التجاور والاختلاط القومي والإثني؛ فالطوارق الذين يسكنون الصحراء الكبرى إلى غاية بوركينا فاسو كان لهم تأثير كبير في المنطقة، وخاصة على المستوى الديني؛ إذ إن أسلمة الصحراء كانت عبر شمال إفريقيا بما فيها مصر، وأسهم الطوارق بشكل كبير في إدخال الإسلام إلى مملكة غانا؛ «حيثُ استقبلهم ملكها بترحاب»،[195] كما تروي الكتب التاريخية ذلك. وامْتَدَّ تأثيرُ العَرَب الإسلامي جنوباً في البداية كتُجّار. وفي القرنين الرابع عشر والخامس عشر، اتّجهت مجموعات عربية نحو الصحراء الأطلسية الغربية (بما فيها موريتانيا). وفي نهاية القرن الرابع عشر، وصلت مجموعات عربية[196] قدمت من مصر نحو بحيرة تشاد،[197] كما قدمت أخرى نحو دارفور عبر السودان على فترات مختلفة. واتجهت مجموعات عربية أخرى، من قبيلة بني سليمان نحو تشاد في القرن التاسع عشر عبر ليبيا. وظهرت جماعات مختلطة منها جماعات أمازيغية - عربية - زنجية إضافة إلى جماعات أخرى.

وكان التأثير العلمي للعلماء المغاربة وعلماء شمال إفريقيا عموماً، كبيراً في المنطقة وذلك بحضورهم في مُدُن؛ مثل: تنبكتو وغاو وكانو وأكاديز وبورنو وغيرها، كما كانت مدن؛ مثل: فاس ومراكش وتلمسان والقيروان والأزهر، وأيضاً الحجاز في شبه الجزيرة العربية تستقبل الطلاب للتكوين.[198] وكان هناك تعاون كبير بين المدارس المغاربية وتنبكتو. وحَمَل هذا الإشعاع فقهاء وعُلماء وصالحون كبار في التاريخ الاجتماعي والثقافي إلى بلاد السودان، منهم مثلاً، محمد بن عبدالكريم المغيلي (توفي عام 1504)؛ إذ كان في توات وتاكيدا وكاتسينا وكانو ببلاد الهوسا وكانم (تشاد)، ومحمد بن أحمد الياخيتي، الذي عمل قاضياً في بلاد الهوسا، ومخلوف بن علي بن صالح البلبالي الذي تَتلْمذ لدى الفقيه ابن

غازي في فاس.[199] كما أقامَ عبدالرحمن سقين في بلاد الهوسا فترة طويلة، ثم عـاد بعـدها إلى فاس. كما أن بعض العلماء من المنطقة استقروا في العواصم المهمة في شمال إفريقيا، ويُـذكر منهم من بلاد كانم إبراهيم الكانمي الذي انتقل إلى مراكش، وعاش فيها في عهد يعقـوب المنصور المُوحّدي في القرن الثالث عشـر، وكان أديباً.[200]

والحقيقـة أن هـذا التـأثير كـان منـه العلمـي والـديني، السّـني السّـلفي والصـوفي بالخصوص. وبما أن العلوم الإسلامية لم تكن مُنفصـلة عـن الطّـرق والتصـوّف والقضـاء والخطابة في الجوامع وبنائها، فإن هذا التأثير كان مُمتزجاً عن طريق تبادل العلوم والأفكـار والزيارات والتجارة والغزوات، كما كان الشأن مع أشهر هؤلاء وهو أحمـد بابـا التنبكتـي الذي جيء به من تنبكتو إلى مراكش عند مُعارضته سيطرة المغرب على هذه المدينة في عهـد المنصور السعدي، وتَرك أثـراً كبـيراً في التّشـاقف الفقهـي في المغـرب، وتشـهد عـلى ذلـك مخطوطاته في الخزائن[201] المغربية، والمكانة التي حظي بها في مراكش كعالم وفقيه. كما أسـهم الانتشار والتمدّد المغربي جنوباً في نقل المؤثرات الصوفية والثقـافتين الأمازيغيـة والعربيـة الإسلاميتين. ولا بدّ من ربط هذه المؤثرات بالأسلمة في غرب إفريقيا، وهـي التـي كانـت العامل الأساسـي وراء انتشار العلوم والثقافة الإسلامية. ويُشير بعـض البـاحثين؛ مثـل: السنغالي سليمان بشير ديانغ إلى أن الأسلمة في غرب إفريقيا أصبحت الحـدث الأعظـم في المنطقة منذ القرن الحادي عشـر، كما أنّها أنهت الرّبط بـين الثقافـات الإفريقيـة والشـفوية؛ ففي تنبكتو - بحسب هذا الرأي - كانت العلوم تُدرّس، كما تمّ اعتماد العربية لغة للتعلّم، وتم توظيف رُموزهـا مـن طـرف الثقافـات المحليـة؛ مثـل: البـولار والهوسـا والولـوف والبامانا.[202] ويبدو أن واقع الشفوية كان هو السائد أيضاً بالنسـبة إلى اللغـات الأمازيغيـة الإفريقية الشمالية، وقامت النخب الأمازيغية بتوظيف اللغة العربية في التأليف أو توظيف الأبجدية العربية وتقاليدها في تلقين العلوم الشـرعية باللغات الأمازيغية، ورافق وصـول الإسلام للمنطقة ثورة ثقافية في حجم المكتوب بالعربية.

لم يقف هذا التّثاقُف عند هـذا الحـد، بـل امتـدّ إلى السـودان شـرقاً بـرغم محدوديـة الاتصالات. فقد كان بعض الحُجّاج من إفريقيا الشمالية، ومنهم الفقهاء، يتّخذون أحيانـاً

من الطريق عبر الصحراء إلى السودان بديلاً من الطريق الشمالية عبر ليبيا ومصر، وعبرها يمرون ببلاد الهوسا وتشاد. وقد أسْهَمَ هذا الاتصال المُبكّر - برغم قلّته - في إحداث آثار مهمة. ويُشير باحثٌ سوداني، إلى أنه في القرن العاشر، إثر وصول الفاطميين إلى مصر، مرّ عبرها البربر (أي الأمازيغ) إلى السودان، وفي موضوع الاتصالات الصوفية التي كانت الأهم في هذه الحالة، يُشير إلى دور الشيخ حمد أبو دُنّانة الشاذلي المغربي الذي قيل إنه قَدِمَ من مراكش عام 1445، وهو أول من أدخل الطريقة الشّاذلية إلى السودان، ومات بمكان يُدعى حميثرا في صحراء عيذاب.[203] كما يُشير الباحث ذاته إلى غَلَبَة تعاليم الطّرُق ذات الأصل المغربي عن باقي الطّرُق التي انتشرت في السّودان مُمثّلةً بتعاليم السيد أحمد بن إدريس الفاسي (1749-1838)، والسيد أحمد التّجاني (1737-1815).[204]

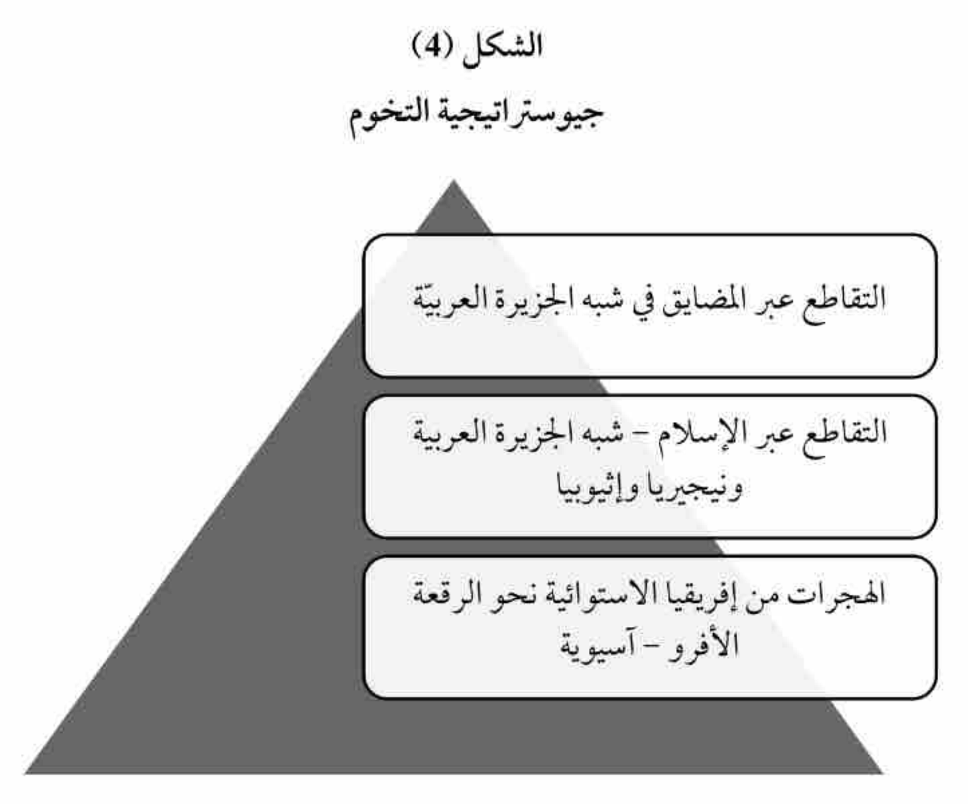
غير أن أهم احتكاك وقع بين بلاد المغرب[205] والسودان، يبدو أنه يعود إلى دخول الجيش التركي السوداني «وفي معيّته الجنود والعلماء والمُوظّفون المغاربة. وقد شَكّلَ هؤلاء أساس الحوار الثقافي بين المنطقتين، كما أن في رسائل الإمام المهدي المُوَجّهة للمغرب فيما بعد صدى لهذه العلاقات التي جمعت بينهما».[206] ويُشار هنا إلى أن هذه الرسائل لم تصل إلى السلطان في مراكش آنذاك، كما أن الاتصالات بين المغرب وبلاد السودان الشرقي، كانت أقل بكثير من حجم تلك التي عرفتها مع غرب إفريقيا. يَذكُر المتخصصون في تاريخ بلاد الهوسا والذين ألّفوا عنها في دائرة المعارف الإسلامية وفي تاريخ إفريقيا العام أن «سنن التعليم الإسلامي في هذه البلاد أسّسها علماء مغاربة في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر»، وذكروا من هؤلاء محمد بن عبدالكريم المغيلي ومحمد بن أحمد الياخيتي ومخلوف بن علي البلبالي والذين تمّ ذكرهم سابقاً، والعاقب بن عبدالله الأنصمني المسوفي وأحمد بن عمر أقيت وعبدالرحمن بن علي القصري وغيرهم.[207]

لقد كانت هذه المؤثرات المُتبادلة طبيعية، بوصف التحول الثقافي والسياسي في شمال إفريقيا والذي ارتبط بالإسلام كان كبيراً. ولم يذكر التاريخ حروباً خطيرة اندلعت لأسبابٍ دينية في هذه المنطقة، أو أسبابٍ تجارية. وبعض ما وَقَع منها تحكّمت فيه النّزعة السياسية الجيوستراتيجية المُتاخِمة، باتّخاذها أبعاداً ظاهرية مُختلفة، وأفرزت هذه المرحلة روابط

عميقة؛ دينية واجتماعية بالأساس، وهذا يدفع إلى الدعوة إلى الربط بين شمال إفريقيا وغربها في تكتّل إقليمي جديد، وأيضاً شمال شرق إفريقيا وخاصة إثيوبيا إلى الساحة الإفريقية - العربية نتيجة لعناصر الاتصال هذه. وستكون فاعلية هذا الربط كبيرة بإعادته الحياة إلى الطّرق الصحراوية القديمة. فكما يُلاحَظ، فإن علاقات التخوم تعرف اتساعاً، فبعدما كانت تاريخياً هي البوابة الأولى من شمال إفريقيا نحو الصحراء جنوباً، تحوّلت إلى مواقع ما وراء الساحل. ويبدو أن ذلك كله يستجيب لتطوّر ونمو فيما يُمكن دعوته هنا جيوستراتيجية التخوم، التي كانت عناصر الاتصال الاجتماعي والثقافي الإسلامي مقاييسها الأساسية (انظر الشكل 4).

**الشكل (4)**

**جيوستراتيجية التخوم**




المصدر: من إعداد الباحث.

وتتّسم المحاور المُتاخمة (نيجيريا وإثيوبيا خاصة) والبلدان المحيطة بالصحراء، بوضعية جيوستراتيجية مميّزة تقوم على وضعيّتها كطرف ساحلي مُتاخم للصحراء من جهة، وذي صلة بمِقْيَاسي الاتصالات الاجتماعية والجيو-إسلامية أو بهما معاً؛ مثل: نيجيريا.

لقد تراجعت علاقات التخوم الإفريقية (بلغت أحياناً شبه انقطاع)، بانكماش الدول في شمال إفريقيا وضعفها، وتأكّد ذلك بنفاذ الاستعمار الأوروبي إليها؛ لتتم بذلك إعادة رسم الخريطة السياسية للمنطقة من جديد. وارتكزت إعادة الرسم هذه على تقسيم الصحراء إلى دول عدة، أغلبها حديث التشكّل، وتغيب فيه تقاليد الدولة، وتعيش فترة ما قبل الصناعية، كما تعيش انقسامات جيوسياسية داخلية ناتجة من التعدد الديني واللغوي، إضافةً إلى مشكلات ديمغرافية وتنموية. وقد هَمَّشَ هذا الوَضْعُ المنطقةَ وعزلها. ونتج من وضع الانغلاق هذا، تحالف الجريمة والسياسة. ويبدو مع ذلك، أن العلاقات عبر الصحراء لا تمكن مُعالجتها من دون الربط بين هذه المحاور القديمة. ويمكن مثلاً، ربط طنجة – نواديبو – نواكشوط – دكار، مع أن هذه الطريق لم يتم تنشيطها بالشكل المطلوب، وكذلك الربط من خلال أنبوب النفط بين نيجيريا والجزائر عبر النيجر في إطار مشروع إفريقي أوروبي (ستتم الإشارة إليه لاحقاً)، والربط بين السعودية ومصر والسودان ببناء جسر عبر البحر الأحمر. يبدو أن الروابط عبر الصحراء محدودة جداً، ومن المؤكد أن للصعوبات المناخية والتضاريس أثرها في ذلك، غير أنها تحتاج إلى تحول في الذهنية والتخطيط في دول المنطقة، كما أنها في حاجة إلى تعبئة موارد كبيرة لا يُمكن توفيرها إلا عبر التّعاون الجماعي.

لقد أظهرت هذه النّماذج التحليلية في هذا الجزء من الكتاب بعض العناصر الأساسية لتمييز القضايا الأصيلة عن المشكلات الطارئة، والتي يبدو من المُفيد إقامة الروابِط بينها لتجاوُز بعض العناصر التفسيرية المعيقة الشائعة والسطحية للأمن في المنطقة:

- أولها، أوجه الروابط والضغوط الناتجة من البيئة الطارئة لأنماط التعاون التي فرضها الوضع الأمني في الساحل والصحراء، والناتجة من مشكلات جهادية واجتماعية ومن طرق توظيفها.
- ثانيها، الاختلال الواضح بين الفُرص المحدودة الموجودة للتعاون الأمني الإقليمي وتلك التي تفرضها إعادة التقويم الجيوستراتيجي؛ إذ يُظهر هذا الاختلال عدم قدرة

دول المنطقة على الربط بين تحدياتها الإقليمية من جهة، وأسلوب التعامل مع سرعة التقويم الخارجي الذي يسعى لفَرْض مقاربته انطلاقاً من سياسات متباينة من جهة أخرى؛ مثل: نهج دبلوماسية استباقية تجاه المشكلات التي تطرحها المنطقة.

- ثالثها، يبدو أن فهماً أكثر عمقاً لإعادة التقويم الشامل للمنطقة يستدعي العودة إلى جذور تشكّل الجيوستراتيجية الداخلية للصحراء وعلاقتها بالوضعية الجغرافية السياسية للتشكّل الحديث للدول الصحراوية.
- رابعها، لا يُمكن فصل هذا التشكّل التاريخي للدول الصحراوية عن الاتصال الثقافي الإسلامي الحديث بين مختلف أطراف الصحراء.

ويبدو أن الفصل بين هذه العناصر من شأنه أن يبقي التصوّر الشامل للتعاون جزئياً وضبابياً وغير قادر على النفاذ إلى عمق هوية الساحل والصحراء، كما أن هذه العناصر مُجتمعة من شأنها الإسهام بعمقٍ في تعريف البنية السياسية للصحراء.

## ثانياً: تعريف البنية السياسية للصحراء

يعرف المجال الصحراوي أزمة تعريف ذاتية، ترتبط بتحديد علاقة المجال الصحراوي بممارسة السّيادة؛ إذ لم تُطوِّر الدّول الإفريقية الصحراوية سياسات صحراوية مُتماسكة وواضحة. وتُعد الدول الإفريقية المتوسطية دولاً صحراوية، فهي ليست مهمة من دون صحراء. وينطبق الأمر ذاته، على دول الضفة الجنوبية للصحراء: (موريتانيا، ومالي، وبوركينا فاسو، وتشاد، والنيجر، والسودان). وتعرف المجالات الصحراوية مشكلةً مُرَكَّبَة في دينامية الساحات الإقليمية، على رأسها قلة السكان ووجود حالة هشاشة في جِسم الدّول.

تتداخلُ العناصر الجغرافية - المادّية في إحداث نوعٍ من التوازن في مَحَاور التّقَاطُعِ بين الصّحراء والسّاحات الأخرى المُلتصقة بها، وتنشطُ العناصر الجيوستراتيجية لإحداث ميزةٍ أمنية في شمال إفريقيا تُعد الصحراء مصدرها. ويُشكل هذا الوضع ثابتاً تاريخياً

وجيوستراتيجياً، دَفَع في العهد الحديث إلى نهج سياسة توازن عسكرية - استراتيجية قلبها الصحراء. يُضاف إلى هذا التوازن، فرض توازنٍ إقليمي - جغرافي يتمحور حول تشكيل المجموعات الإقليمية، سواءٌ عبر المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا التي تضمُّ الدول الساحلية، أو حول المغرب الكبير الذي يعرف أزمة عملٍ، يُضاف إليها البلدان الإفريقية المجتمعة حول نهر النّيل، والتي لديها مشكلات صحراوية بعضها مائي وغذائي، مرتبطة بالماء؛ مثل: إثيوبيا والسودان. يُضاف إلى هذه جميعها تجمّع دول الساحل والصحراء الذي في الحد من عُزلة الدول الصحراوية بالتّرابُط جُغرافيّاً بينها من جهة، وربط وجودها بساحات أخرى مباشرة؛ مثل: المجال الإفريقي الاستوائي والمجال المتوسطي والأطلسي والإفريقي - العربي من جهة أخرى.

### 1. المسألة الديمغرافية - الترابية والتأسيسية للدولة الصحراوية

يُسهم الضّغْط النّاتج من تشكّل الوحدات السياسية في المنطقة في صوغ استنتاجات مُتضاربة عن طبيعة هذه الوحدات وهويّاتها التاريخية والاجتماعية، ومصيرها أيضاً. وفي هذا الصّدد، جرى تسجيل مُلاحَظتين عريضتيْن حول وضعية الدّولة الصّحراوية، أولاهما طبيعة المجال الجُغرافي الطبيعي - البشري المُميّز الذي نشأت عليه وعن طريقه، كلّياً أو جزئياً هذه الدّول، وثانيتهما تتعلّق ببناء السّلطة وبسْطها على المجالات الصحراوية، وتتّصل مباشرة بالجغرافية البشرية الصحراوية. ولهما معاً علاقة بالتصورات التي تَشكّلت عبر المأسَسة التاريخية للدولة الصحراوية لجعلها دولاً ذات صلة بالتاريخ والجغرافيا وتحوز وضعاً جيوستراتيجياً، وتجاوز النّظرة السّابقة القائمة على استصغار مكانة الصحراء واستصغار أهمية دولها.

#### أ. المجال الديمغرافي - الترابي للدولة الصحراوية

تُشكّل السّمة الديمغرافية مشكلةً عامة في الصحراء الكبرى؛ إذ يعرف المجال الصحراوي قلة في الإعمار. لا تُساعد قلة الإعمار هذه على فرض سياسات ميدانية مباشرة للدولة؛ إذ تميل السياسات الأمنية إلى تفضيل التّجمّعات الكبيرة والمُستقرّة لإعمال رقابتها

وإنفاذها وتحكُّمها على وجود جماعات مُتحرّكة ومُتباعدة ومُتفرّقة؛ حيث لا تقدر في هذه الحالة دولٌ ضعيفة على مُراقبة أقاليم واسعة ومُشتّتة السكان. إن طريقة توزيع السّكان وأنماط عيشهم ونِسب كثافتهم كلها تُؤثّر في التّطوّر الأمني لهم وتعامل الحكومات معهم. وقد عرفت الصّحراء بعض المُستجدّات الأمنية ذات الصّلة بهذه الوضعية السّكّانية، أسهمت في إحداث بعض المشكلات الصحراوية في بعض الدول.

وقد ظهر هذا المعطى بوضوح في النزاعات الصحروابة، وبرغم أنها كانت مُتشابهة، فإن أحد هذه النزاعات، وبسبب ارتباطه بوضعٍ خاص، اتخذ بُعداً دولياً؛ ونقصد به النّزاع بين المغرب وجبهة البوليساريو من جهة، والمغرب والجزائر من جهة ثانية حول القضية ذاتها. لقد عرفت بلدان أخرى نزاعات متعدّدة؛ ففي موريتانيا، دفعت بعض الاختلالات الإثنية - المجالية إلى توتّر الوضع بين الزّنوج والعرب. وشهدت الصحراء اللّيبية نزاعات مسلّحة بعد سقوط حكم معمر القذافي عام 2011 بين العرب والتّبو الذين ينتشرون حتى وسط تشاد. كما شهدت النيجر والسودان والجزائر - وماتزال - نزاعات شبيهة، وإن بمستويات متفاوتة. ولم تتخذ المسألة الطوارقية في الجزائر الحساسية ذاتها في مالي والنيجر، على الرّغم من وجود حركة أبناء الصحراء لأجل العدالة، وما تعرفه مدنها من اضطرابات متقطعة.

لقد ظلَّ نزاع الصحراء الغربية النزاع الصحراوي الأساسي ذا الأبعاد الجغرافية - الاستراتيجية في كل المنطقة الصحراوية الإفريقية، وذلك لارتباطه باثنين من أهمّ اللاعبين في صحراء غرب إفريقيا، هما المغرب والجزائر. ويُمكن تفسير ظهور هذا النزاع واستمراره بأربعة عناصر أساسية مجتمعة. وكما سيُلاحَظ، ترتبط هذه العناصر مع السّمات التّأسيسية للدولة الصحراوية:

**الأول، العنصر الجغرافي**

يشترك العنصر الجغرافي مع باقي الصحراء الكبرى في سمته العامة، غير أن مجال الصحراء الغربية الأطلسية يكتسي ميزة أساسية؛ لكونه تقريباً المجال الوحيد المُطل على

البحر عبر المحيط الأطلسي؛ إذ إن باقي الصحراء مجال جغرافي داخلي ومُغلق. علماً أن دور الاقتصاد البحري وانعكاسه على قبائل الصحراء الغربية، حديث التشكّل، من حيث إسهامه في التشغيل المحلي وتكوين طبقة اقتصادية نتيجة استغلال موارد البحر؛ فطبيعة الإنتاج الاقتصادي القائم على الترحال ظلّ مُسيطراً. ويُساعد هذا المعطى الجغرافي في استمرار رغبة طرفَي النزاع في التمسّك بموقفهما، وخاصة جبهة البوليساريو التي تجد في هذه الميزة مُحفّزاً لإقامة دولة، اقتداءً بالجارة موريتانيا التي يُشكل استغلال مواردها البحرية أحد ركائز اقتصادها الوطني. وتجد الجزائر بدورها في هذا العامل مُحفّزاً للتمسّك بدعمها التام لجبهة البوليساريو، ذلك أن الحد من هذا التمدّد الإقليمي للمغرب ذو فائدتين لمنافسيه: برّية وبحرية. وتدفع العواطف السياسية نحو إحداث دولة جديدة في هذه المنطقة للتّأثير في الوَضْعِ الجُغرافي الذي يُعطي المستفيد منه ميزةً، وإذا نَجَحت هذه الدّولة في الظهور فستكون أوّل تجربة من نوعها في التّاريخ تَسُدّ طريق المغرب نحو الصّحراء بدءاً من وادي نون الواقع جنوب درعة.

### الثاني، العنصر التاريخي الحديث

تعرّضت الصحراء الغربية لاستعمار إسبانيا، تزامناً مع مؤتمر برلين عامي 1884 و1985 الذي رخّص للقوى الأوروبية بتقسيم إفريقيا وحيازة المجالات خارج أوروبا. كان هذا الاستعمار المبكر للصحراء الغربية من إسبانيا؛ نتيجة وجودها القريب في جزر كناريا[208] غرب مدينة العيون التي سيطرت عليها منذ القرن الخامس عشر، وتطوير مكانتها التجارية البحرية عبر الموانئ الأطلسية. وسَمَح مؤتمر برلين؛ بناءً على مبدأ حيازة الأراضي الخالية الذي تمَّ سنّه بشرعنة حضورها في الصحراء من وجهة النّظر الإسبانية، وهو ما نفَتْهُ محكمة العدل الدّولية في رأيها الاستشاري المُتعلّق بهذه القضية؛ إذ رفضت الدّفع بكون الصّحراء كانت أرضاً خلاء في أثناء حيازة إسبانيا لها. كانت هذه الفترة؛ أي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فترة هزائم، وتَضعْضع وانغلاق للدولة المغربية، ليتم بذلك لأوّل مرّة تثبيت الحدود بين الصحراء الغربية الأطلسية والمغرب الفرنسي.

ترسّخ هذا الوضع التاريخي في سياقٍ اتّسم باندفاع الجيران الأوروبيين نحو شمال إفريقيا والسواحل الأطلسية، والفراغ السياسي والإداري في الصحراء المُمتدّة من بلاد تكنة أو وادي نون إلى نهر السنغال، والذي كان قد بدأ مع تدهور التّجارة الصحراوية وترسيخ عُزلة الصحراء عن باقي شمال إفريقيا المتوسّطية. ولا يسري هذا على الصحراء الأطلسية الغربية وحدها، وإنما أيضاً على الصحراء الوسطى والشرقية. وقد يزيد من تأكيد هذه الفرضية سقوط الأندلس؛ إذ إنّ هذا الحدث كانت له آثارٌ كبيرة في المغرب، فقد كان يعني ذلك نقل الصراع معه إلى داخل المغرب؛ فالعلاقة بين شبة الجزيرة الإيبيرية والمغرب هي علاقة جدلية في غرب البحر الأبيض المتوسط، وهما يتفاعلان بشكلٍ جيوستراتيجي. انعكس هذا الواقع على إبرام المغرب لاتفاقيات في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مع القوى الأوروبية؛ مثل: الاتفاقيات المغربية - الإسبانية أعوام 1767 و1799 و1861، والمغربية - الإنجليزية عامي 1856 و1895، ولا يتمسّك فيها السلاطين المغاربة الذين أبرموها آنذاك بامتداد سيادتهم أو سلطتهم إلى ما وراء وادي نون.[209]

كانت هذه الاتفاقيات تعكس تراجُع ميزان القوة في غرب البحر الأبيض المتوسط عموماً بشكلٍ واضح. في مقابل ذلك، لم يكن المغرب قويّاً لدعم المقاومة في الصحراء بما فيها في فترة المقاوم الهيبة ماء العينين؛ بالنّظر إلى تشتّت طرائق إدارة إنهاء الاستعمار مع فرنسا وتصارُع الأطراف الداخليّين في هذا الشأن، فضلاً عن فشل الخيارات المُسلّحة؛ مثل: شن حرب ضد إسبانيا في الصحراء. وقد تطورت الأوضاع كما يأتي: (أ) إنهاء عمليات جيش التحرير في تلك المنطقة إثر عَمَلية عَسْكَرية فرنسية - إسبانية ضد جيش التحرير في طرفاية، وتحديداً في هزيمة إيكوفيون عام 1958. ويُشار هنا إلى أن إسبانيا انسحبت من طرفاية بعد هذه الهزيمة، كما انسحبت من سيدي إيفني عام 1969، ثمَّ (ب) في إطار حسابات داخلية بين أطراف التنافس على السلطة في المغرب، وعلى رأسها الملكية وحزب الاستقلال، ثم (ج) ضم الجزائر وموريتانيا من طرف إسبانيا كطرفيْن مشاركيْن ومعنييْن بمستقبل الصحراء الغربية، و(د) التقاء رغبة الأطراف الثلاثة: إسبانيا والجزائر وموريتانيا مرة واحدة في الحدّ من النّزعة التّرابية للمغرب، و(هـ) وقوف الجزائر بجانب

جبهة البوليساريو لدعم إجراء تقرير المصير المُعتمد من الأمم المتحدة منذ عام 1960 عندما سجّلت إسبانيا هذا الإقليم كإقليم مُستعمَر، وموافقة المغرب على إجراء استفتاء لتقرير المصير في الصحراء الغربية عام 1966 تحت إشراف الأمم المتحدة.

وقد كانت توقعات المغرب تسير في اتجاه اختيار الصحراويين للاندماج مع المغرب، بينما شكّلت التطورات الإقليمية السريعة، بتشكل جبهة البوليساريو، ومنافسة المغرب من جيرانه في هذه القضية، من جهة أولى، وبعد ذلك اتّساع قاعدة أجيال جديدة من الصحراويين المتأثرين أو المقتنعين بالاستقلال من جهة ثانية، اقتناعاً لدى المغرب بكون إجراء الاستفتاء سينقلب ضدّه. لقد وجَد المغرب في تعثّر عملية تحديد هوية الصحراويين المعنيين بالاستفتاء، وذلك بسعي كل طرف لتعبئة كتلة تضمن له كسب المعركة، فرصة لاعتبار إجراء الاستفتاء عملية وصلت لطريق مسدود؛ إذ أصبح تعريف "من هو الصحراوي الذي يحقّ له التّصويت" مشكلة لا تُساعد على تقدّم هذه العملية على الأقل حتى وقف عملية تسجيل المعنيين بالاستفتاء. ويُشار هنا إلى أنّ الكتلة البشرية التي كانت في الصحراء الغربية إثر إحصاء إسباني أُجْريَ عام 1974 لم تكن تتجاوز 74 ألف نسمة. لقد كانت هذه العناصر المتداخلة بمنزلة عوامل تعقيد النّزاع واستمراره.

**الثالث، العنصر الإثني**

تميّزت الصحراء الأطلسية الغربية بوفود مجموعات إثنية عربية[210] في القرنين الرابع عشر والخامس عشر؛ فبعد وصولها إلى المغرب الأوسط (الجزائر حالياً) اتّجهت جنوباً نحو الصحراء الغربية الأطلسية الحالية حتى الجنوب في موريتانيا وشمال غرب مالي. وقد أحدثت هذه المجموعات العربية تغييراً إثنيّاً في الصحراء الغربية الأطلسية. وبرغم أن المراجع التاريخية تؤكّد تعايشها وتلاقُحها مع المجموعات الأمازيغية الأصلية وأنّ نشوب بعض النزاعات المحدودة بين هذه القبائل لم يؤثّر في هذا التّعايش، فإن تغييراً ملموساً تمكن ملاحظته على الأقل في الصحراء الغربية من الساقية الحمراء إلى جنوب موريتانيا، وهو تحولها من صحراء لقبائل صنهاجة التي كان لها الدّور البارز في تأسيس المغرب في

صورته الحديثة إلى صحراء حسّانية، وهي لهجة عربية تستمد بعض قاموسها من الأمازيغية. وللإشارة إلى أهمية الدور التاريخي القديم لاتحادية صنهاجة في الصحراء الغربية الأطلسية يُمكن إيراد قول ناعمي مصطفى في هذا الشأن واصفاً هذه الاتحادية:

> تمثّل اتحادية صنهاجة الكبرى مجموعة قبائل يشغل بعضها مجموع الصحراء الأطلسية من وادي نون حتى وادي السنغال. فقد كانت تُجسّد مثالاً فريداً في التنظيم الاجتماعي والسياسي تَمّ تكامله خلال عشرة قرون من التحولات السلالية القبلية واللغوية. وهكذا كانت قبائل لمتونة وكدالة ومسوفة، تحتل المنطقة الواقعة بين نهر السنغال والجنوب الشرقي للساقية الحمراء، بينما كانت قبائل لمطة وجزولة وهسكورة، تشغل الساقية الحمراء والجنوب الغربي؛ حيث تشارك القبائل المصمودية مراتع سوس الأقصى وحوز مراكش حتى وادي أم الربيع.[211]

ويبدو أن الدور الذي قامت به اتحادية صنهاجة كعصبية للمرابطين وفي تأسيس الدولة المغربية في شكلها الحديث،[212] أَسْهَمَ في انتشارها في كل شمال إفريقيا وفي الأندلس، كما يُظهر أيضاً أن تأسيس المغرب كان من الصحراء وليس العكس؛ أي ليس مغاربة السهول والجبال هم الذين أسسوا الدولة، وقاموا بتوسيعها جنوباً إلى الصحراء، بل إن مغاربة الصحراء هم الذين قاموا بتوسيع الدولة المغربية شمالاً نحو البحر الأبيض المتوسط. لقد مارَس مغرب شمال وادي نون جذباً مُميّزاً للقادة المُرابطين الأوائل، فكان اتّجاههم شمالاً لبناء الدولة التي يطمحون بها من خلال نموذج يوسف بن تاشفين، والاتّجاه من الشمال نحو عُمق الصحراء لأداء دور القيادة الدّينية، من خلال نموذج عبدالله بن ياسين الذي رَافَق كبير صنهاجة يحيى بن إبراهيم الجدالي إلى عُمق الصحراء جنوباً.

لقد تركت قبائل صنهاجة فراغاً في الصحراء استفادت منه المجموعات العربية التي أصبحت الإثنية الأساسية في الصحراء الغربية من وادي نون إلى جنوب موريتانيا. هذه المجموعات هي التي أسّست موريتانيا الحديثة. كما أنها هي ذاتها – أي تلك الإثْنية – التي أسّست جبهة البوليساريو. ويُعد هذا المعطى التاريخي أساسياً في فهم الفرق بين الصحراء الغربية التي تُطالب جبهة البوليساريو بإقامة دولة مستقلة عليها وبين الصحراء الجزائرية والليبية التي تضم إثنية طوارقية هي فرع من قبيلة لمطة المكونة لاتحادية صنهاجة أو

مجموعة التَّبو القديمة في هذه المنطقة. ولا تهْدفُ هذه المُلاحظة إلى أي اختزال إثنولوجي، إنما هي تضع هذا الحدث ضمن تحوّل ديمغرافي وسياسي محلي وإقليمي.

ويبدو أنّ المجموعات العربية الصحراوية لم ترتبط بعلاقاتٍ وثيقةٍ نفسية وسياسيةٍ مع الدّولة المغربية كونها لم تُسْهم في تأسيسها؛ أي أنها جاءت بعد مرحلة تأسيس صنهاجة للمغرب. وفي الفترات التي تليها، فإن إقامة الدولة المغربية كانت قد انتقلت إلى اتحادية مصمودة بالأطلس الكبير، فإلى زناتة، ثم إلى عائلتين شريفتين، من نسبهما، وهما السعديون الذين انطلقوا من سوس، والعلويون الذين انطلقوا من سجلماسة (تافيلالت حالياً، وهي مدينة تاريخية جنوب شرق المغرب). وأسْهَم هذا المعطى في التقليل من الأهمية السياسية والإدارية للجماعات الصحراوية العربية التي كانت حديثة العهد بالاستقرار في هذه المنطقة؛ إذ تَزامَنَ انتشار هذه الجماعات في الصحراء الغربية مع انتقال ثقل الإدارة والحكم إلى القبائل الشّمالية، برغم استمرار الاتصالات التّجارية والثقافية والإدارية عبر الصحراء، والتي تسعى هذه الجماعات للاستفادة منها لتُشكّل بداية ظهور مُنافِس يتطلّب حواراً وجهداً كبيرين لاستجابته.

**الرابع، العنصر المجالي السياسي**

يرتبط الوضع المجالي للصحراء الغربية مع الجوار التاريخي المُحيط به من جهة، كما يرتبط بالسياسة الإقليمية المُسْتَجدَّة لثلاثة لاعبين إقليميين مركزيين؛ وهم الجزائر وإسبانيا والمغرب، ولاعب رابع ثانوي هو موريتانيا، من جهة أخرى. وقد استجد على المغرب بروز جزائر كبيرة من حيث المساحة على حدوده الشرقية، وذات نزعة للحد من العمق الترابي - الصحراوي للمغرب، كما استجدت دولة لها رغبة في ضمان عمقها الصحراوي؛ كمُعبّر عن القبائل العربية الصحراوية وهي موريتانيا. وهذا يُفسر لماذا كانت طرفاً في اتفاق مدريد بين المغرب وإسبانيا وموريتانيا عام 1975 القاضي بتحويل إدارة الساقية الحمراء إلى المغرب ووادي الذهب إلى موريتانيا. جَعَل هذا الوضع من موريتانيا هدفاً لمُقاتلي جبهة تحرير وادي الذهب والساقية والحمراء، إلى أن تخلّت عن وادي الذهب في عام 1979 ونقل المغرب سلطته إلى تلك المنطقة؟

ويُشكّل فقدان المغرب للصحراء الغربية خسارة سياسية كبيرة لا تُشبِهُ فقدان السّودان للجنوب مثلاً؛ إذ في هذه الحالة الأخيرة، نجد أن السودان لم ينشأ إثر قوة جغرافية سياسية من الجنوب، بل لديه امتداد في الشمال وفي الشرق أكثر مما هو نحو الجنوب، وقد عوّقت البيئة الاستوائية الصعبة من حدوث التفاعلات نفسها التي حدثت بين الشمال والشرق والغرب أيضاً. ويُشار هنا، أن السودان الحديث شهد ميلاده مع فترة الحكم المصري التي امتدت على الفترة 1821–1885؛ فقد جمع الحضور التركي – المصري في السودان[213] في هذه الفترة بين مجموعة من أطراف السودان الحالي. والحال أن السودان هو نتيجة لتكوين استعماري قبل استقلال الجنوب؛ إذ لم يسبق أن قامت دولة ممتدة على المنطقة تضمّ الشمال والجنوب معاً، ولأن الجنوب كان أراضي رطبة وواسعة وصعبة أيضاً، فقد ضمّته بريطانيا إلى السّودان، إثر مُؤْتمر خُصّص للتقرير في مسألة توحيد جنوب السودان بالشمال انعقد في مدينة جوبا عام 1947،[214] من دون أن ينفي هذا أن بعض السَّلطنات والممالك التاريخية كانت قد قامت حول مناطق النوبة ودارفور والنّيل الأزرق وغيرها. بينما تم تشكيل الوضع بالنسبة إلى المغرب نتيجة لتطوّر ثقافي – تاريخي – جغرافي – سياسي. ويُمكن تصنيف المغرب ومصر وإثيوبيا من بين الدول الإفريقية – الصحراوية العريقة في كل إفريقيا، والتي حافظت على حدّ أدنى من حدودها التاريخية. فقد شُكّل المغرب الحديث نتيجة لتفاعل مؤثرات متنوعة بعضها كان محلّياً – أوروبياً والآخر إسلامياً شرقياً ومحلياً – صحراوياً، فالبعد الأصيل في هذه النشأة كان صحراوياً، والذي تُعد صنهاجة ركيزته.

ولا تُشكّل الصحراء الجزائرية، إذا ما تمّ استثناء أهميتها الجغرافية النفطية، ما تُشكّله الصحراء بالنسبة إلى المغرب على مستوى العقيدة التاريخية السياسية، ويُشكّل فقدانه إياها تراجعاً كبيراً في قيمته الجيوستراتيجية في إفريقيا ما فوق خط الاستواء وفي غرب إفريقيا وفي حوض البحر الأبيض المتوسط، وهزيمةً نفسية قد تدفعه إلى الانطواء لعقودٍ طويلة. وأكثر من ذلك، فإن حدوث هذه الهزيمة ستؤزّم أيضاً إدارة المجال الإقليمي الداخلي للمغرب، كما ستدفع الحكم إلى إعادة إدارته بناءً على عناصر نفسية خائفة من الأقاليم،

بدلاً من التدبير المرن والمنفتح للمجال في حالة انتصار المغرب في هذا النـزاع. وستنعكس هذه الوضعية أيضاً على النظام الملكي في المغرب، فتقليد السلاطين في المغرب قام على أساس التوحيد وإعادة التوحيد المجالي بالجهاد ضد الغزو الأجنبي ومنع الانقسام الدّاخلي. ولقد كان إضفاء الشرعية على السلاطين في المغرب خاضعاً لمدى حفاظهم على التّمدّد الإقليمي للمغرب (إضافة إلى المحافظة على الإسلام). وبرغم تبدّل السياق، فإنه في حالة انهزامه في الصحراء سيعني أن المغرب عرف أكبر هزائمه في عهد الأسرة العلوية الشريفية، بينما سيُشكّل انتصار المغرب في هذا النزاع شرعية رمزية جديدة لتعزيز الملكية العلوية ومكانتها. إن المغرب يعد البلد الوحيد في المنطقة الذي لديه نزعة دبلوماسية جماعية ومناورات إقليمية لا بأس بها برغم محدودية إمكاناته في عناصر القوة. وقد يُجادل مُجادلٌ بأن مظاهر القوة هذه لم تعد مركزية في تفسير القوة في النظم الإقليمية، والواقع أن كل الدول التي تسعى للمحافظة على مكانة مشرفة، يفترض فيها أن تراعي حدوداً تاريخية محترمة.

ويمكن أن يُقلّص دور المغرب الإقليمي مقارنةً بالجزائر وليبيا في حالة وقوع هذه الهزيمة، كما يمكن أن يتراجع أمام إسبانيا الجارة البحرية الشمالية والغربية (عبر جزر كناريا)، وأيضاً إزاء دول غرب إفريقيا المتواضعة المساحة، وقد يكون أقل أهمية من نيجيريا بكثير، وربما ليس أكثر أهمية من السنغال. ولا تنطلق وجهة النظر هذه من نزعة نظرية كلاسيكية مازالت تُقدّس المجال؛ كمُحدد أساسي في قوة الدولة، بل هي نظرة مُتكاملة تعد المجال والديمغرافيا عنصرين أساسيين لقوة أي دولة؛ فالدول الغنية والمتفوقة تكنولوجياً والصغيرة الحجم عقدة المساحة، فيما تُعاني الكبيرة المساحة والضعيفة عقدة التكنولوجيا والتصنيع. ويتعلق الأمر بالنسبة إلى المغرب بتحدي المجال في صلته بهوية الوضع النفسي - الروحي والاستراتيجي معاً في الوظائف المتعددة للدولة وأدوارها.

ويُساعد فقدان المغرب للصحراء في عزله جغرافياً عن منطقة غرب إفريقيا، التي يسعى للانضمام إلى مجموعتها الاقتصادية باكتساب العضوية الكاملة فيها. يقع هذا النـزاع

ضمن النزاعات المجالية التقليدية التي تهدف فيها كل دولة إلى إضعاف دولة أخرى بالحدّ من ميزات تفوقها في ميزان القوة الإقليمي. وينعكس ذلك عبر الحدّ من تمدّدها الجغرافي ومن منافستها الإقليمية، لقد ساعدت العشوائية في رَسْمِ الحدود في إلهاب نزعة تقليدية لإحداث التوازن عبر حيازة المجال أو جعل الجار يخسر مجالاً. وقد نتجَ من هذا التّحوّل في الصحراء الغربية الأطلسية توزيع وعسكرة ترابية بانتشار قوات مغربية في الصحراء الغربية لمراقبة التطورات وَتَسلُّحُ جبهة البوليساريو، ومُحافظة الجزائر على مستوى عالٍ من التسلّح، وخوض ليبيا في عهد القذافي لحروب في الصحراء مباشرةً أو بالوكالة.

وتُشكل العناصر الأربعة المُترابطة السابقة مشكلة مُتداخلة ومركزية - على ما يبدو - لمناقشة المشكلات في غرب الصحراء الأطلسية؛ إذ تطغى النزعة الجغرافية على أي سمة آخرى، وتُسْهِمُ الانعكاسات الأخرى في جعل الجغرافيا في قلب هذا التحكّم. تُشكّل الصحراء عقدة لكل الدول في المنطقة، وتشعر هذه الدول بمحدودية أهميتها على الخريطة من دون حدودها الصحراوية. وفي مقابل ذلك، تُلقي حَالَتَا الهوان والهشاشة الداخليتان بثقلهما على غالب الدول الإفريقية الصحراوية التي تزداد أعباؤها وتقل مواردها، ويهلكها الفساد والجمود وإضاعة الفرص.

### ب. العبء الأمني للدولة الإفريقية الصحراوية

تتميّز الدول الإفريقية الصحراوية بنموّها القسري، وبعضها يتميّز بالهشاشة. وتُعد الهشاشة من الأوصاف النظرية التي تطلق على دول مرشحة للانهيار، وهذه الأخيرة تكون مُفلسة أو شبه مُفلسة، وتقع في حالة أسوأ من الدول الأقل نمواً، ويُطلَق عليها في أحيان أخرى الدول الفاشلة. ويبدو أن المُراقبين لا يُصيبون دوماً في تحديد بعض الدول وتصنيفها ضمن الهشة أو الفاشلة. لقد اتضح أن بعض الدول التي كانت تتميّز على الأقل في نظر المُحللين على مستوى جيد من الأمن؛ مثل: مالي التي كان يُنظر إليها على أنها أحد نماذج الاتّجاه نحو ديمقراطية فتية في إفريقيا، اتضحت هشاشتها السياسية والأمنية والاجتماعية بالانقلاب على الحكم فيها، وظهور جماعات مسلحة تُسيطر على ثُلُثي البلاد. ولا يُمكن تسويغ الثقة الكبيرة التي كانت موضوعة في مالي أمام كون الشمال مثلاً، في

أسوأ حالات التنمية، وأمام انهيار ضعف القدرات الاقتصادية للدولة، وضعف قدراتها على الإنفاق العمومي ومنها على الأمن والجيش. ويسود شبه اتفاق نظري بين الخبراء والمحللين والعسكريين والسياسيين على أن الدول الهشة هي مصدر للتطرف والإرهاب. وينظر مراقبون إلى الشؤون الأمنية في إفريقيا عموماً وفي المجال الساحلي - الصحراوي وفقاً لهذه النظرة أو المحدد؛ فغالباً ما تجري مناقشة الأمن فيها، بذكر الوضعية التنموية المتردّية، ثم بربطها بشيوع الاختلالات الأمنية الأخرى ومنها الحروب المتوالية للطوارق، أو تواطؤ السياسيين والعسكريين مع الفساد.

يُصنّف مؤشر الدول الفاشلة States Failed، الذي تعتمده مجلة **فورين بوليسي** *Foreign Policy* الشهيرة إضافةً إلى الصندوق لأجل السلام،[215] اثنتي عشرة دولة هشّة واقعة في إفريقيا عام 2010 من مجموع 20 دولة؛ وهي: إثيوبيا، والصومال، والسودان، وأريتريا، وتشاد، وساحل العاج، ونيجيريا، وغينيا، وغينيا بيساو، وموريتانيا، وسيراليون، وإفريقيا الوسطى.[216] ويُلاحَظُ أن كل هذه الدول تقعُ ضمن المجال الصحراوي أو المُتاخم للصحراء والمؤثر مباشرةً في أمن الصحراء من خلال هجرة الأفراد والجماعات وانتقال الأسلحة أو من خلال انتقال مواد التجارة الممنوعة. وتُسَجَّل أيضاً ملاحظة أخرى تتعلق بهذه الدول، وهي أن ثمانياً منها يُشكّل المسلمون أكثر من ثُلُث سكّانها، وهي: إثيوبيا وتشاد وساحل العاج وغينيا ونيجيريا والصومال والسودان وموريتانيا؛ ويعني هذا المعطى الأخير بحسب هؤلاء المحللين أن الخطر يزيد من أن تُشكّل هذه الدول ميداناً محتمل الخصوبة للمتطرفين.[217] يبدو أن وجود نسبة عالية من المسلمين في هذه البلدان، والتي يُصنّف بعضها كبلدان مسلمة، يُعد أحد عناصر تركيز الخبراء والمُراقبين وصُناع القرار الأمريكيين على إفريقيا بشكلٍ عام. ولا شك أن هذا المعطى يؤثر في منهجية تحليل الجغرافية الثقافية والسكانية العامة للصحراء الإفريقية الكبرى والمجالات المُلاصقة مباشرةً معها؛ مثل: خليج غينيا والقرن الإفريقي.

ويُميّز باحثون آخرون الدول الضعيفة من الدول الفاشلة؛ فالأولى هي تلك التي تواجه صعوبات في تلبية حاجات السكان؛ مثل: الصحة، والتربية، والدفاع الوطني، والخدمات

الاجتماعية الأساسية، والأمن العمومي؛ مثل: نيجيريا، وساحل العاج، وزيمبابوي، أمّا الفاشلة، فهي تُحيل على اختفاء قدرات الدولة على ممارسة الوظائف الضرورية، وعندما تكون موجودة، فإن المؤسّسات تكون مختلفة وغير وظيفية، ومنها مثلاً: الصومال، وأفغانستان، والعراق.[218] ويُلاحظ تشابه هذه التصنيفات واعتمادها المنطلقات ذاتها في عمومها.

ويَفْتَرِضُ التحليل تناول المشكلة العامة للدولة الهشة ضمن إطار أوسع؛ إذ إن بعض التوقعات التي كانت تعد بعض الدول على مستوى جيد من المناعة؛ مثل: مالي والسنغال، ظهر أنها كانت توقعات محدودة، بل خادعة، بعد الانهيار السريع للوضع في مالي عام 2011. وبرغم أن ليبيا مثلاً، لم تكن ضمن البلدان المُصنّفة بالهشة، فإنها انهارت سريعاً عام 2011 نتيجة الثورة على حكم القذافي، وأسْهَمَ هذا الانهيار في انتقال العدوى إلى مالي بوجود آثار للأزمة الليبية. وتُفيد هذه المُلاحظة الأولى بأن قياس مستوى الفشل أو الهشاشة أمرٌ نسبي جداً، وأن بعض الدول برغم مستوى نموها المتدني تبقى غير مرشحة للانهيار والتمزّق. ويُمكن أن يجري العكس أيضاً؛ إذ إن بعض الدول برغم تسجيلها لمستويات نمو جيدة وتستفيد من بعض إمكاناتها، فإنها تبقى مُرشحة للانهيار، ويُسْهِم وجود تقاليد الدولة من عدمه في هذا الانهيار. ويُلاحَظ أن هذه الميزة تختلف من بلد إلى آخر، كما تختلف داخل البلد ذاته بين مجموعات سكانية إقليمية قابلة للعيش في الدولة وأخرى ذات طموحات أو أغراض متناقضة مع الدولة، أما الملاحظة الثانية فتفيد بأن وجود الكثافة السكانية المسلمة لا يؤثّر في واقع الهشاشة كمشكلة إقليمية وقارية إفريقية عامة، ولكنّه يُحدث ضغوطاً زائدة على الدول في المنطقة نتيجة لاهتمام قوى بمحاربة الإرهاب. ويُظهر هذا الربط أيضاً حجم المخاوف من تصاعُد النشاط الجهادي في إفريقيا الصحراوية وفي المستطيل الإفريقي المُترابط بين غرب إفريقيا والقرن الإفريقي نحو البحر الأبيض المتوسط شمالاً. كما يُشكل الربط بين الهشاشة ونمو التطرف أو شيوع النشاطات الجهادية ثابتاً في الفكر الأمريكي والأوروبي المهتم بالمستطيل الإفريقي.

يقود مثل هذا الاستنتاج إلى فكرةٍ نقدية في المؤشرات التي يجري اعتمادها في قياس الفشل؛ كتلك التي تعتمدها مجلة **فورين بوليسي**، فهي تعكسُ مُستجدّاً نظرياً ظهر

خصوصاً في عام 1991 لدى مارتين فان كريفيلد Martin Van Creveld في كتابه **تحول الحرب** *The Tranformation of War*. وقد تمّ اعتماد هذه النّظرة إزاء بعض الدّول، والتي تمّ تهميشها من الاستراتيجية الأمريكية أو اعتبارها مصدراً للقلاقل، وتمّ تطبيق هذه المعايير بعشوائية أحياناً. وأصبح مفهوم الدول الفاشلة والهشة سائداً ومُستخدماً بكثرة في الأبحاث، ولذلك ركز بعضها على البحث في الوسائل التي يُفترض اعتمادها في مُساعدة مثل هذه الدّول فيما يُعرف بـ"بناء السلام" Peacebuilding. وينطلق جوهر هذا الإشكال من كيفية النّجاح في بلوغ حالة الأمن في دولٍ مُميّزة وذلك بالدّمج بين العناصر الثقافية المحلية والمساعدات والنّهج العسكري والأمن العالمي. وقد تمّ بلوغ هذه الخلاصة انطلاقاً من تتبّع حالات تطبيق السلام في العقدين الأخيرين.

ويذكر باحثون، خمسة دروس تجريبية تُستفاد من تطبيق بناء السّلام في هذه الفترة، وهي: عدم الخلط بين المدى القصير للعمل العسكري والمدى الطّويل للتّنمية، وتطوير التّحليلات بتشارُك بين العسكريين والمدنيين، وفهم أفضل للتاريخ والثقافة المحلّية، واستحداث فرص للعمل، والدّمج بين فوائد السلام أو إصلاح الدولة في علاقتها بالمجتمع.[219] كما يدعو باحثون آخرون إلى نقل تجارب الحوكمة من الدول الصناعية القوية إلى الدول الضعيفة وإشراك الفاعلين المدنيين بقوة في هذه العمليات.[220] ويبدو أن هؤلاء يبحثون عن الطرائق النّاجعة لتقديم المساعدات بغرض تطوير الدّول على نحو خاص، وتسعى - أي هذه الطرائق - لإدماج عناصر متنوعة في التعامل مع الأمن فيها وبلوغ حالة "بناء الدولة" Statebuilding؛ إذ يفرض تعميق بناء الدولة على مؤسسات المساعدة «تجاوز قدراتها الاقتصادية أو الاجتماعية لأجل معالجة البعد السياسي من خلال "مشروعية" النّخب الحاكمة... وتكمن الصعوبات الأساسية لإدماج البعد الأمني في بناء الدّولة والابتعاد عن نموذج معياري ويبيري[221] مع أخذ الخاصية الهجينة للدّول والمجتمعات في الحسبان؛ حيث النّماذج التقليدية للسّلطة السياسية والدّينية تسير في توازٍ مع المعايير الدولية للنّظم الديمقراطية والبيروقراطية الحديثة».[222] ووفقاً لهذه النّظرة، فإن

بناء الدّولة لا يُمكن أن يسير خارج هذه العناصـر السوسيولوجية التـي تعرفها الـدّول الضعيفة التي يُوجَد في إفريقيا العشـرات منها.

وبناء على ذلك، تمّ ضم استقرار الدّول إلى برامج المُساعدات الدّولية، وذلـك بـدمج بناء الدول وتأمينها مع أمن المواطنين فيها؛ فالوثيقة المرجعية للتعـاون في التنميـة المُعتمـدَة من الحكومة الفرنـسية في ديسـمبر 2010، جعلـت مـن بـين نشـاطاتها التنفيذيـة «تقويـة الاستقرار لبلدانٍ في حال أزمـة، ولاسـيما في ثـلاث منـاطق جغرافيـة ذات أهميـة خاصـة لفرنـسا: المنطقة الساحلية الصحراوية والشـرق الأوسط وأفغانستان على طول قوس مـن الأزمة يتمتد من موريتانيا إلى آسيا الوسطى».[223]

ويبدو أن الاتجاه في تحليل وضعية هذه الكيانات وخصائصها المتنوّعة وتشابُه بعضـها واختلاف بعضها الآخر، يسمح بتكوين فكرة عن ضعف الدّول وعرضتها للخطر الدائم؛ فبرغم أن الانهيار أوضح في بعض هذه الدول أكثر من الأخرى، فإنه لا يُمكـن نفيـه عـن بعض الدّول في المناطق؛ مثل: الصحراء والساحل التي تَشكّلت حديثاً، فوجود نسـبة مـن التنظيم الاجتماعي المدني، وتوزيع عائدات بعض الثروات الاقتصادية، واعتماد المؤسّسات الأمنية والقوات المُسلّحة في إحداث الاسـتقرار والتـوازن الـدّاخلي، لا يُمكـن أن تُختـزَل كمعايير حاسمة في مناقشة احتمال الانهيارات التـي يُمكـن أن تَنـتُج مـثلاً، مـن معارضـة داخلية قوية أو انفـلات بعـض الجماعـات عـن المراقبـة واسـتقوائها بالفسـاد والاقتصـاد الإجرامي، فضلاً عن العُزلة الإقليمية. فكل الدّول في هـذه المنطقـة تعـيش معزولـة عـن بعضها الآخر، ولا يُمكن لأي منها الإقناع بكونها في وضع جيد.

### 2. التوازن في المجال الإفريقي الصحراوي وانفراطه

اعتمد اللاعبون الإقليميـون والمحليـون في المنطقـة الصـحراوية عناصـر عسـكرية وسياسـية لتطويع الوضع الجغرافي وتوجيهه نحو تحقيق مكانة وتوازُن يَسْتَجِيبان لحـالتهم النفسية - السياسـية. تمتزجُ مع هذه العناصـر الرغبة في إحداث اتّزان بين مكانـة البلـدان

التقليدية في شمال إفريقيا وانعكاس مكانتها على المجال الصحراوي المُحيط بها. تظهر هذه النزعة الفعّالة في إحداث نوعين من التوازن، أولهما عبر حيازة مستويات ثابتة من التسلّح للقوى الأساسية في شمال إفريقيا، في مقابل المشكلات العسكرية للدول الساحلية الأخرى، الضعيفة بجيوشها وأجهزتها الأمنية، وثانيهما انعكاسات هذه النزعة على التعاون الجغرافي الإقليمي الاقتصادي والأمني.

### أ. التّوازن العسكري

كان للنزاعات الحدودية والمجالية دور في نَزَعات التّسلُّح وتطوير حدٍّ أدنى من قدرات الدّفاع البرّي من بين القوات العسكرية والأجهزة الأمنية في هذه المنطقة؛ نظراً إلى كونها نزاعات برّية صحراوية. ولا بدّ لمقارنة مستويات القدرات العسكرية لهذه الدول من النّظَر إلى أهميتها في ضوء قدراتها الأساسية، منها مكانة هذه القدرات ضمن الموارد البشرية والموارد الاقتصادية ووضع الموازنَات العامّة. ويتميّز السكان في منطقة إفريقيا الشمالية بمجموعة عناصر قُدَراتية محدودة، غير أن القدرات الأمنية والعسكرية في بُلدان الساحل والصحراء أشدّ ضعفاً، ويُمكن تلخيصها في الآتي:

- تفشي الأمية.
- تدنّي مستوى المؤشرات الصحية.
- تدني مستوى الدخل الفردي.
- ضعف المؤسسات العلمية والأكاديمية والتكوينية في القطاعات العمومية ومنها التّربوية والمهنية والعسكرية.

وتُسْهِمُ هذه العناصر الكمية (عدد المُسجّلين في الأجهزة الأمنية والجيش) والنّوعية (نوع قدراتهم ومهاراتهم وكفاءاتهم وذكائهم وتنظيمهم) مُجتمعةً في تدنّي القدرات الاستراتيجية للدول الصحراوية والساحلية والإفريقية عموماً. ففي عام 2011 قُدّرت نفقات مالي على السلاح بنحو 200 مليون دولار، وموريتانيا نحو 107 ملايين دولار،

والنيجر نحو 46 مليون دولار.[224] وتُبيّن هذه الأرقام حجم القوات المسلّحة الصّغير جداً في هذه البلدان؛ إذ يُقدّر جيش موريتانيا بنحو 15870 فرداً، ومالي بنحو 7750 فرداً، والنيجر بنحو 5300 فرد.[225] فهذه الوضعية تجعل بلدان الساحل الأساسية الثلاثة، في حاجة إلى الجوار، وخصوصاً الجوار في شمال إفريقيا الذي يُمكن أن يُطوّر علاقات تعاون عسكرية إيجابية في هذا الصّدد.

ويُمكن استثناء بعض الدول في بعض الجوانب منها. وتتقاسم دول الصحراء في أغلبها خصائص جغرافية بَرّية واقتصادية معتمدة على النفط والغاز، برغم أنها أقوى في بعضها من الأخرى. وتجدر الإشارة إلى تأثير هذه العوامل في الجوانب العسكرية والأمنية. ويؤثر الحجم الديمغرافي للدولة في حجم جيشها، وخاصة إزاء تواضُع تحديث الجيوش وعصرنتها. كما يؤثّر ضعف التكوين في كفاءة المؤسسات الأمنية والعسكرية وقدراتها. ولا يُمكن أيضاً مناقشة العناصر العسكرية في المنطقة، من دون ربطها بالموارد الطبيعية؛ إذ إنّها القاعدة الأساسية للبيع والشراء في مجال الدفاع. وتحظى بذلك الدول البتروكيماوية؛ مثل: الجزائر ونيجيريا وليبيا بوضع أفضل، غير أن ذلك لا يمنع من إمكانية انحطاط الجيوش والأجهزة الأمنية فيها نتيجة انتشار الفساد والبيروقراطية واختلال العناصر النوعية في الجيش.

ويبقى مؤشر المحروقات أساسياً على الأقل لقراءة الإنفاق في مجال الدفاع، فقد أحْدَثت هذه المادة علاقات وثيقة الصلة بين النفط والسلاح. وبحسب تقديرات وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، يأتي اقتصاد الجزائر في المرتبة 48 عالمياً عام 2009، بينما تأتي الجزائر في المرتبة 127 من حيثُ نصيب الفرد من الدخل القومي، ويتّفقُ الخبراء على أن توزيع الدّخل سيّئ جداً في البلد.[226] تُشكّل المحروقات 60٪ من إيرادات الموازنة الجزائرية و30٪ من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من 95٪ من عائدات التصدير. ولم تتجاوز ديون الجزائر 1٪ من الناتج المحلي الإجمالي.[227] كما تُشير الوكالة ذاتها أن اقتصاد ليبيا يعتمدُ أساساً على العائدات النفطية بنسبة 95٪ من عائدات التصدير و25٪ من الناتج المحلي الإجمالي و60٪ من كتلة الأجور في القطاع العام. تستوردُ ليبيا حوالي 75٪ من حاجاتها

الغذائية، في الوقت الذي تزيد حاجتها إلى الماء. وحَصَل اقتصادها عـام 2009 عـلى المرتبـة 74 عالمياً، والمرتبة 83 في ما يتعلق بدخْل الفرد فيها.[228] وعرف الإنفاق عـلى التسلّح بعـد الاستقلال في كل هذه الدول ارتفاعاً كبيراً لبناء القدرات العسكرية، وبعـد ذلـك عـرف نوعاً من الجمود، ليعود إلى الواجهة في العقد الأول من الألفية الجديـدة نظـراً إلى احتـدام التوترات بينها، وارتفاع أسعار الطاقة. ويُبيّن الجدول (4) الإنفاق العسكري لأربعة بلدان من شمال إفريقيا ذات أثر مُباشـر في الوضع في الصحراء الإفريقية.

لقد عرف اقتناء الأسلحة تزايُداً في الفترة 2006–2009 في منطقة شمال إفريقيـا، وإذا لوحِظَ تقليص ليبيا لنفقاتها لشـراء الأسلحة في الفترة ذاتها، فإن المغرب انْفَـقَ مـا يُقـاربُ خمسة مليارات دولار أمريكي. ورفعت الجزائر مُشترياتها من الأسلحة إلى سبعة مليـارات دولار تم شـراؤها في الغالب من روسـيا بحوالي 5.7 مليارات دولار أمريكـي. وحظيـت الصين بالمركز الثاني بين مزودي الجزائر بالسّلاح بما قدره 500 مليون دولار أمريكي، بينـما حازت الصين المرتبة الرابعة بالنسبة إلى مزودي المغرب بالسـلاح، وذلـك بعـد الشــركاء الأوروبيين بحوالي 300 مليـون دولار أمريكـي.[229] كـما أفـادت مقـاييس التسـلّح للفـترة 2010–2013 بتزايُد إنفاق المغرب والجزائر، مع تراجُع ليبيا نتيجة الأزمة المندلعة فيها عام 2011، وكانت الجزائر قد احتفظت بموقعها المتصدّر يليها المغرب ثـم نيجيريـا. وإذا كـان المغرب والجزائر يُنفقان على جيْشين لا بأس بهما في المنطقة الصحراوية، ففي مقابل ذلك، لم تكن ليبيا تتوفّر على جيش كبير ومؤهّل، وقد أكّدت هذه النّتيجـة الحـرب الداخليـة التـي حدثت في عام 2011 إثر مُعارضة حكم القذافي. كما تبقى فاعلية جيش نيجيريا وأجهزتهـا الأمنية محدودة جدّاً؛ نتيجـة للانقسـامات الدّاخليـة واستشــراء الفسـاد. لقـد سـاعدت الصّفقات التي قامت بها الجزائر في حيازة تفوّق في العتاد العسكري في المنطقة الممتـدة مـن ليبيا إلى خليج غينيا مروراً بالساحل.

وكانت الجزائر قد اشترت مُعدّات جديدة في سلاح الجو، وإلى حدود عام 2010 فإن الجزائر كانت تحوز حوالي 159 طائرة، منها 28 من نوع Su-30 و34 طائرة من نوع Su-24

و56 طائرة من نوع MiG-23 و12 طائرة من نوع MiG-25/25R-12 و59 طائرة من نوع MiG-29، وسمحَ الاتّفاق الذي أَبْرَمَتْهُ الجزائر مع مصنع المروحيات الأنجلو-إيطالي أوغوستا ويستلاند AugustaWestland[230] بحيازة امتياز إقليمي واضح، لا على مستوى القوة والقدرة على النقل الخفيف فحسب، ولكن أيضاً على مستوى التجهيزات الداخلية لدعم القُدُرات، والتكوين والإمداد. وبالنسبة إلى المغرب فإن قِطَعَه الجوية من الطائرات في العام ذاته، كانت تُقدّر بـ 90 طائرة، منها 24 طائرة من نوع F-16C/D و23 طائرة من نوع F-5E/F و33 طائرة من نوع Mirage F-1 و10 طائرات من نوع F-5E/B.[231] في الوقت الذي تعمل فيه الولايات المتحدة على مراقبة هذا التّسلح كبائعٍ يُحافظ على حدٍّ أدنى من التوازن. وتُشكّل مصر من جهتها قوةً ضاربة في مجال الطائرات بحوالي 400 طائرة، وترتبط المكانة الاستراتيجية لسلاح الجو المصري باعتبارات شرق أوسطية بالخصوص، وذات صلة أيضاً بتشكّل العقيدة الاستراتيجية المصرية على أساس حروبها مع إسرائيل، فهذه القوة المصرية الإقليمية مثلاً، لا تنعكس على أدوارٍ مباشرة لها في منطقة الصحراء، وإنما تبقى ضمن حساباتها الأمنية في حوض النيل. إن الوضع بالنسبة إلى الجزائر أو المغرب مُختلف، فالصحراء وغرب البحر الأبيض المتوسط يُشكّلان جوهر إحداث هذا التّوازن وعُقدة تفسيره.

وبالنسبة إلى قِطَع السّلاح البرّي التي يشتريها المغرب والجزائر، يمكن أن يُذكر منها سلاح T-90 MBT وهي دبّابة روسية، والسلاح البحري سيغما كلاس كورفيت Sigma-Class Corvettes؛ إذ طَلَبَ المغرب من شركة هولندية بناء ثلاث سُفُن من هذا النوع،[232] والفرقاطة الفرنسية المتعددة المهمات من نوع FREMM.[233] وتتميّز القدرات البحرية لهذه البلدان بضعفها الكبير، وهي عموماً غير قادرة على خوض أي حرب بحرية ولو كانت صغيرة وسريعة، كما أنها غير قادرة على تأمين مجالها البحري عن طريق قوات عسكرية وأمنية بحرية ضعيفة جداً.

من جانبٍ آخر، يحظى المغرب وتونس في شمال إفريقيا بـأهم المسـاعدات العسـكرية الأمريكية، وهي مساعدات مُتواضعة مقارنةً بتلـك المُخصّصـة لمصـر، غـير أنهـا عرفـت بعض الزيادة بتزايُد نشاط الإرهاب في السّاحل كما يبين الجدول (5).

**الجدول (4)**

**الإنفاق العسكري في شمال إفريقيا بملايين الدولارات (1997–2009)**

| | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الجزائر | 2779 | 3144 | 3982 | 3727 | 3852 | 3644 | 3530 | 3159 | 3206 | 3362 | 4593 | 5382 | 5046 |
| المغرب | 1853 | 2228 | 2311 | 1378 | 1686 | 1759 | 2072 | 2259 | 2217 | 2389 | 2551 | 3092 | 3254 |
| ليبيا | 1718 | 1967 | 1666 | 497 | 1322 | 587 | 567 | 391 | 391 | 651 | 697 | 833 | |
| تونس | 441 | 464 | 451 | 442 | 385 | 475 | 566 | 451 | 442 | 434 | 500 | 556 | |

المصدر:

Anthoney H. Cordesman and Aram Nerguizian, *The North Africa Military Balance: Force Developments and Regional Challenges* (Washington: Center for Strategic and International Studies, 2010), 26.

**الجدول (5)**

**المساعدة العسكرية الأمريكية لدول شمال إفريقيا بملايين الدولارات (سنوات مُختارة)**

| | 2000 | 2005 | 2009 | 2010 |
|---|---|---|---|---|
| المغرب | 2404 | 17048 | 5571 | 10800 |
| تونس | / | / | / | 7200 |
| الجزائر | / | / | / | 950 |

المصدر:

Anthoney H. Cordesman and Aram Nerguizian, *The North Africa Military Balance: Force Developments and Regional Challenges* (Washington: Center for Strategic and International Studies, 2010), 26.

ويُلاحَظُ من خلال الجدول (5) الفـارق مـثلاً، في عـام 2010 في حجـم المسـاعدات العسكرية الأمريكية للمغرب والجزائر كبلَدَيْن صحراويين مُهمّين في النظرة الأمريكية إلى

الأمن في الصحراء وشمال إفريقيا. وتستهلك النفقات العسكرية ما بين 3٪ و4٪ من الناتج الداخلي الخام للمغرب، وما بين 11٪ و12٪ من مُوازنته القومية؛ فالقانون المالي لعام 2013 خصّص لإدارة الدفاع الوطني أكثر من 26 مليار درهم من النفقات العمومية، زيادة على أكثر من 10 مليارات درهم أخرى مُوجهة أساساً لشراء الأجهزة والوسائل وكذا إصلاحها. ولا يبدو هذا الرقم مُرتفعاً إذا ما تمّت قراءته في علاقته مع حجم المُوازنَة العامة في هذه البلدان، وليس رقماً مرتفعاً كذلك بالمقارنة مع المعايير الإقليمية، إلا أن ما يُلاحَظ على المغرب كونه «يعرف نموّاً ديمغرافيّاً مرتفعاً وبطالة واسعة في صفوف السكّان وهو في حاجة إلى الموارد لأجل التنمية الاقتصادية؛ حيث يُشكّل الإنفاق العسكري والحرب في الصحراء عبئاً كبيراً على البلاد».[234] وبرغم ذلك، فإن الالتحاق بالجيش يُعد إحدى وسائل امتصاص الفقر في المغرب.[235] يُعد المغرب برغم ذلك بحسب المُراقبين القوة الوحيدة المكوّنة والمُنظّمة في المنطقة المغاربية لمعركة جِدّية بالخصوص في حرب عصابات؛[236] وذلك نظراً إلى احتمال اندلاع مواجهة مع جبهة البوليساريو. وتُقدّر فئة الناشطين في الجيش المغربي بـ 195000 تُشكّل القوات البَرّية 175000 منها، بينما تُشكّل فئة الاحتياطيين 150000. ويعكس هذا الرقم في القوات البرية الحجم الصغير للقدرات البحرية للمغرب، في الوقت الذي تُشكّل فيه المشكلات الأمنية البحرية ضغطاً مُتزايداً على قدرة المغرب في مراقبة المجالات البحرية المباشرة المُتصلة به، وأيضاً رد هجمات عسكرية مُفتَرَضة. وقد عرف البلَد أهم المشكلات الجيوستراتيجية لإضعافه عبر التاريخ من البحر وليس من البر، إذا ما تمّ استثناء نزاع الصحراء الغربية الذي هو ذو صلة وطيدة أيضاً بالمحيط الأطلسي كما سَبَق الذكر. ويُشكّل عدد الناشطين في الجيش الجزائري 147000 ومجموع الاحتياطيين 150000. ويظهرُ التقاربُ واضحاً في الكتلة البشرية المنتسبة للجيش في المغرب والجزائر، غير أن فاعليتهما تبقى غير معروفة بالخصوص بالنسبة إلى الجزائر التي لم تخُض أي حرب مُنظّمة إزاء عدوٍّ خارجي مُحدّد إذا ما تمّ استثناء حرب صغيرة مع المغرب معروفة بحرب الرمال اندلعت عام 1963 بسبب الخلاف حول صحراء كولومب بشار [بشار حالياً] والتي كان المغرب يعدها جزءاً منه اقتطعته فرنسا لصالح الجزائر.[237]

وتُقدّر قوات جبهة البوليساريو ما بين 3000 عنصر كأصغر رقم و6000 كأكبر رقم،[238] إضافة إلى قطع سِلاح تتركّز في غالبها في قطع حرب برية كالدبابات من نوع روسي؛ مثل: T-55 وT-62 وآليات لقصف الطائرات؛ مثل: BM-21، ويمكن للجبهة تموين مواردها من الجزائر في حالة اندلاع نزاع. من جهتها، تنتشر أغلب القوات المغربية في منطقة الجنوب الصحراوي؛ إذ يَنشر المغرب في تلك المنطقة حوالي 29000 من قوات الدّرَك الملَكي و25000 من حرس الحدود و5000 رجُل من التّدخّل السريع بحسب تقديرات كوردسمان ونيرغويزيان.[239] وبرغم التوازن شبه التّام في القوات بين الجزائر والمغرب تبقى الأولى القوة العسكرية الأساسية في المنطقة لاستقلالها الكبير في مجال المدرّعات والمدفعية. ويطلُبُ المغرب وسائل أكثر حداثة في المعارك الجوية غير أنه تبقى للجزائر الأسبقية. وللاستدلال على هذا الفارق تمكن الإشارة إلى حجم الإنفاق في موازنة البلدين. يؤثّر هذا التنافس الممزوج بالغيرة والغيظ النفسي في انعدام التعاون في قضايا الأمن المشتركة الكبيرة والكثيرة في منطقة الصحراء، ومنها تجارة المخدرات والكوكايين كمواد خطيرة وفتّاكة.

ولا يميل هذا البحث إلى ترجيح أهمية الموارد العسكرية من خلال معيار الإنفاق وحجم القوات؛ إذ برغم الإنفاق الذي يُميّز الجزائر، فإنه لم يثبت مدى قدرتها على خوض حرب إقليمية؛ فمثلاً، لا تتميّز الجزائر بأي ميزة كبيرة على مستوى نشاطها العسكري في البحر الأبيض المتوسّط أو السّاحل، ويُقصر دورها بالخصوص على نشاطها الداخلي في تعزيز المكانة التاريخية للجيش كمُعبِّر عن أيديولوجيا الدولة التحرّرية المرتبطة بمقاومة فرنسا. ومن جهة أخرى، تُوظّف الجزائر هذه الميزة لحيازة دور أكبر جنوباً في اتجاه الساحل، لكن من دون إظهار مرونة عملياتية في تلك المنطقة وفي الجنوب الغربي من خلال دعمٍ مُحتمل لجبهة البوليساريو في حالة العودة إلى الحرب بين المغرب وهذه الجبهة.

ولا يُمكن فصل تحليل القدرات الجزائرية في المنطقة عن مستوى التهيؤ النفسي للجيش في الجزائر ومدى كفاءته وفاعليته، ومدى تأثّره بالفساد، ومدى ولائه للدولة وللقيادة. ولا يُمكن تحليل الامتياز الإقليمي للجزائر في المنطقة وتميّزها بمعزل عن الجانب

البشـري - السياسـي والنفسـي للجيش في الجزائر. كما لا يُمكن الجزم بأي أحكام في هذا الصّدد، غير أنه يبدو أن المؤسّسة العسكرية في الجزائر بـرغم حظوتهـا بـالاحترام، فإنهـا لم تُعبّر عن استراتيجية دينامية في المنطقة الإفريقية الصحراوية، سـواءٌ عنـد انـدلاع الحـرب الليبية أو بالحروب الناشبة جنوبـاً نحـو الصـحراء. وتسـعى الجزائـر لمعارضـة كـل تميّـز اسـتراتيجي تنخـرط فيـه دول المنطقـة؛ مثـل مقاطعتهـا للمنـاورات السـنوية المعروفـة بفلينتلوك، وتُشارك في الوقت ذاته في التنسيق الأطلسـي - المتوسـطي. وتميـل الجزائـر إلى تحديد المُشكلات الساحلية وفقاً لنظرتها الإقليمية، وقد ظلّت منخرطة في هذه المشكلات، وقامت بدور في تأسيس هيئة أركـان العمليـات المشـتركة ومقرهـا تمنراسـت في الجزائـر، وإحـداث جنـاح اسـتخباري تـابع لهـذه الهيئـة مقـره الجزائـر العاصـمة. وكانـت هـذه الاستراتيجية تقوم على حصـر المشكلات الساحلية محلياً. ويبدو أن الجزائر كانـت تطمـح إلى جعل الدول المحلية لا تميل إلى استدعاء الأطراف الخارجيين في المشـكلات الإقليميـة. وبحسب باحثين، فقد «واجهت هذه الاسـتراتيجية الطمـوح عقبـات كبـيرة لـيس أقلهـا العلاقات القوية التي تربط بين دولٍ؛ مثل: مالي وموريتانيا والنيجر مع فرنـسا، وهـو مـا يفسـر جزئياً الشكوك التي توجد بين الدول الأساسية في المنطقة. يمكن المجادلة بأن هـذه الشكوك والتعامل المزدوج بين الدول الأعضاء في هيئة أركان العمليات المشـتركة تشـكل العائقيْن الأساسييْن أمام اتّخاذ قرارات أكثر فاعلية».[240]

في مقابل ذلك، ازدادت أهمية المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيـا التـي تضـم دولاً؛ مثل: مالي والنيجر. ويبدو أن الجزائر تعرف تحـدياً إزاء المشـكلات القائمـة في هـذه المنطقة، فهي لا تضمن تعاون أي دولة مُجـاورة، وفي الوقـت ذاتـه تبقـى مُهمـة في معالجـة المشكلات الساحلية بالنظر إلى حدودها المباشـرة مع تلك المنطقة. ويُمكن البحث في هـذا الصّدد عمّا تُشكّله المشـكلات الصـحراوية مـن أهميـة في العقيـدة الاسـتراتيجية للجـيش الجزائري، وما مدى ترسيخها في الوعي النّفسـي للقيادة الاستراتيجية؛ إذ بـرغم انخـراط الجـزائر في هـذه المشـكلات الأمنـية فهـي أيضاً جُزء مـن مشكـلات أمنية؛ حـيث عرفت - وتعرف - نشاطات جهادية وإجرامية بدورها؛ ما يجعلها في وضعٍ أقل من فرْض أولوية

نموذجها لحل هذه المشكلات. لقد ذهب بعض المُهتمّين إلى التّركيز عمّا تُعانيه الجزائر من ضغوط دبلوماسية واستراتيجية تحدّ من مكانتها الإقليمية، وتجعل تأثيرها في التوازنات الإقليمية مسألة قليلة الأهمية، وذلك لأربعة دوافع على الأقل:[241]

- أن تبعيّتها إزاء الريع النّفطي والغازي تُضعفها، علماً أنّ احتياطاتها من هاتين المادّتين تبقى محدودة؛ وفقاً للتقديرات الحالية.
- ضعف النّسيج الاقتصادي الداخلي، وضعف توجهه نحو الاستثمار والتصدير الخارجي، ومحدودية انفتاح أغلبية الفاعلين الاقتصاديين الجزائريين.
- جمود أيديولوجي وسياسي يمنع من القطيعة مع المنطلق الانعزالي؛ إذ تفضل الجزائر العلاقات الثنائية في مقابل محدودية انخراطها في المنتديات الجماعية، إقليمياً ودوليّاً، فعدم الانخراط في التعددية القطبية يُهمّش البلد.
- زرْع صورة عن جيش قوي ومُجرّب ميدانياً، لكن قدرته على التدخّل العسكري خارج حدودها تبقى محدودة، وتُراقب مجالها الداخلي بشكل ناقص بما في ذلك الجنوب الصحراوي. ويرى الباحث - المُحال عليه هنا - أن الجزائر ترفض الانخراط في حرب في السّاحل خشية من انكشاف ضعف جهازها العسكري والأمني.

تميل هذه المُلاحظات إلى إعادة تقويم مكانة الجزائر الإقليمية التي تبقى أدوراها أقل من إمكانياتها الكامنة، ولا بد من تقويم مكانة الجزائر وأثرها في الوضع الإقليمي في المنطقة؛ إذ يظهر أن نشاطها في المنطقة يبقى محدوداً، وهي تُوظّف بعض المُخلّفات السابقة لسياساتها في السبعينيات من القرن العشرين، بينما لا يُذكَر لها نشاط جماعي كبير حالياً. وهذا الوضع يتناقض والقدرات الكامنة للجزائر التي يُمكن ترشيدها وإعادة توجيهها بشكلٍ أفضل يُمكن أن يُتيح لها أدواراً أكثر فاعلية في المحيط الإقليمي. علماً أن الجزائر تنتمي أيضاً إلى بيئة تتخبّط في مشكلات بنيوية كثيرة يجدُر تقويم مكانتها في ضوئها، فالدول الساحلية مُهلهلة، والمغاربية خرجَت لتوّها من مشكلات استقرار داخلي مازالت غير مكتملة.

ويتميّز الجيش في المغرب باعتماده استراتيجية تمزج الولاء للدولة مع الـولاء للملـك كقائِد أعلى للقوات المُسلحة، ويتحمّل الملك باسـم الدستور في المغـرب مسـؤولية إمـارة المؤمنين وحماية التراب والوحدة الترابية للدولة والعمَـل الطبيعـي للمؤسّسـات. وبـذلك يتحمّل الجيش مسؤولية ولاء مُزدوج وحسّاس جدّاً، لا تُحـدّدها القـوانين الدسـتورية بـما يلزم من الوضوح، ويُفترَض في جيش المغرب أن يكون في مستوى نفسـي مؤهل وقدرات دفاعية وهجومية كبيرة جدّاً عكـس الجزائـر؛ إذ إنّ المغـرب يتميّـز بوجـوده ضـمن مجـال جغرافي - استراتيجي ضيّق ومُعرَّض لاندلاع النزاعات في البحر والبر. فعكـس الجزائـر، فإن المغرب مُعرّض لخوض حروبٍ ولو صغيرة، أو على الأقل مواجهة توترات تصـعيدية ذات بعد عسكري، ويُفترَض أن تكون هذه الميزة حاضـرة في تطوّر الجيش في المغرب.

تكوّن الجيش في المغرب على أساس أن الحرب تبقى مسألة مُحتملة بل مُنتظرَة، وبرغم هذا الجانب الإيجابي فيه، فإنه أقل قدرات وتجهيزات لوجيستية ومادية، وخاصة في المجـال البحري. ويُضاف إلى ذلك، السؤال عن مستوى تأهيل المـوارد البشـرية العسـكرية التـي تعرف فئاتها الدنيا وضعاً هشاً، والسـؤال عـن مسـتويات الفسـاد في المؤسسـة العسـكرية وشفافيتها وإخراجها إلى مجال الدمقرطة المؤسسية. ويحوز المغرب دوراً لا بأس به لتنشـيط دوره الأساسـي في محاربة الجريمة وتجارة المخدرات في الصحراء والحرب ضد الإرهـاب. وبرغم ذلك، ليست أجهزته الأمنية وشبه العسكرية (الدرك الملكي) بمنأى عـن اتّهامـات بالفساد وتورّطها في الرّشوة والمحسوبية والتواطؤ، ما يعني أن دورهـا في حمايـة الأمـن في المنطقة والتدخّل ضد الجريمـة المُنظمـة ومنهـا تجـارة المخـدرات وتجـارة الكوكـايين عـبر الصحراء - سواءٌ عبر الحدود مع موريتانيا أو مع الجزائر - أعراضٌ تستدعي المناقشة.

وتُؤكّد بعض التقارير أن صمغ الحشيش المُنْتَج بالمغرب يتم تهريبه عبر الصحراء نحو مصـر وشبه الجزيرة العربية. وتُقدِّر المخابرات الموريتانية أن ثُلُث الإنتاج المغربي يمـرُّ عـبر الساحل بعد نقله برّاً أو عن طريق قوارب إلى موريتانيا، ثم يتم النقل إلى مـالي ثـم النيجـر وليبيا أو نحو مصـر وإسـرائيل أو عبر تشاد والسـودان إلى الجزيـرة العربيـة.[242] ويُلاحَـظ أيضاً نشاط لا بأس به لتجارة الكوكايين في شمال إفريقيا، وهي التي تُسـهِم فيهـا التجـارة

الإفريقية غير المشروعة عبر الصحراء كما يُسْهِمُ فيها بعض المهاجرين غير النظاميين عبر الصحراء؛ إذ إنَّ بعض المُهاجرين من دول غرب إفريقيا - الذين يُقيمون في المغرب على الأقل مؤقتاً إلى حين الانتقال إلى أوروبا، ويُقيمون تجمّعات خاصة بهم في المناطق الجبلية على البحر الأبيض المتوسّط وفي بعض المدن الكبرى وفي المدن الحدودية مع الجزائر - ثَبَت عمل بعضهم في نشاطات كبيع الكوكايين أو المتاجرة في المخدرات. وتُؤكّد هذه المعطيات العامة والمعروفة، والتي لا يُمكن نفيها، على أن ازدهار تجارة التهريب ومنها الكوكايين لها صلة بتورّط الأجهزة الأمنية والعسكرية على الحدود سواءٌ من المغرب أو من الجزائر. وهذا خطر فتّاك بالدولتين معاً يُمكن أن يؤدي تطوّره على الأقل إلى إضعاف المؤسسات، ولقد أدى في بعض الحالات إلى انهيار الدولة كما حدث في مالي مع مطلع عام 2012 باختلاط السياسة مع التهريب والإرهاب، برغم أنّ المقارنة بين مالي من جهة والمغرب والجزائر من جهة ثانية يصعبُ القيام بها هنا؛ نظراً إلى اختلاف قدرات كل بلد، ووضعه الدّاخلي. ويُمكن تطوير التعاون بين البلدين للتخفيف من الضغوط الأمنية الناتجة من مقوِّضات قيام الدولة وقوّتها.

ويُسْهِمُ التهريب والفساد وتجارة الكوكايين في ضعف المؤسسات العسكرية في هذه البلدان، كما يُمكن أن تتحالف الجماعات المتنوّعة مع عناصر في الأجهزة العسكرية والأمنية والجمارك لتنفيذ بعض أغراضها مُستغلّة توتر العلاقات الإقليمية ووجود مناطق غير مُراقَبَة؛ فالهشاشة - التي تمّت الإشارة إليها - تُقوّض كل عناصر بناء الدول واستمرارها. وفي هذه الحالة لا يُمكن للجيوش المُغلَقَة وغير الشفافة وغير المُنضبِطة وفق القانون والأجهزة الأمنية الفاسدة أن تُسهمَ في التأمين الاستراتيجي لمنطقة تعرف ضغوطاً متنوعة.

### ب. ربط التعاون الإقليمي الصحراوي

يقوم تفسير التوازن في منطقة الساحل والصحراء على سمات "ما قبل النظرية" في حقل دراسة النّظم الإقليمية المُستحدثة. ويُقصد بعبارة "ما قبل النظرية" أنه لا يُمكن تطبيق النظريات الشائعة وتجربتها في مجالات وأقاليم جيوسياسية تكون فيها الدول غير

ناضجة، أو في طور البناء الداخلي والتشكّل. وتقع من ضمنها العلاقات الإقليمية في المنطقة الصحراوية التي تشمل غرب إفريقيا وتخومها الشمالية إلى حدود القرن الإفريقي شرقاً. فقد ظهر أنّ هذه المنطقة تستمدّ أهميتها من وضع عالمي يتّسم بنقل الاهتمام للسّاحات البحرية والمجالات البرية المرتبطة بها، ومن وضعها الجغرافي البحري ومن ارتباطها بالعالم الإسلامي والمجال الأفرو-آسيوي، بينما لا تكتسي بلدانه بناءً داخليّاً يؤهلها لمكانة جيوستراتجية حاسمة في حدّ ذاتها أو إزاء الآخرين، فالمُهم في الساحل والصحراء هو الساحة الجغرافية أكثر من دولها، وعندما ستستطيع بلدان هذه الساحة؛ مثل: نيجيريا، بناء دول قوية، فحينذاك ستكون لها قيمة مُزدوجة، وستصبح قوى دولية أو على الأقل إقليمية. وبرغم وجود التنافس بين الدول المغاربية والنزاع بين عددٍ من الدول في المنطقة، فإنها لا تخضع لمُحدّد واضح لممارسة تفوق دبلوماسي - استراتيجي في هذه المنطقة، وتكاد تغيب التحالفات المتينة في المنطقة برغم وجود بعض العلاقات والاتصالات القديمة؛ مثل: المغرب مع السنغال أو الجزائر مع نيجيريا أو ليبيا مع تشاد.

ويبدو أن النزاع الكلاسيكي البارز في منطقة الساحل والصحراء ينحصر في المغرب والجزائر في جهة الشمال الغربي، ويُمكن أن يُضاف إليه التنافس الأمني - الاستراتيجي بين إثيوبيا ومصر وإن بشكلٍ غير واضح في شمال شرق إفريقيا؛ ومن ثم، فإن عدم نضج الدولة في هذا المجال الجغرافي يجعل من تطبيقٍ صارمٍ لصراع القوى أو نظام الأمن الإقليمي المركّب أو الإقليمية الاقتصادية مسائل مُستبعَدة، في الوقت الذي يُمكن الاحتفاظ بها بشكل مَرِن في ما يتعلق بالعلاقات المغربية - الجزائرية أو المصرية - الإثيوبية، وفي تناول تدفّق الضغوط الأمنية عبر الحدود.

ويحتاج نُضْجُ الدولة في هذه المنطقة إلى توطيد العناصر الأساسية في تكوين الدولة، مُمثّلةً بالعناصر الأساسية المُتعارَف عليها في قيام الدولة واستكمالها لعناصر الوحدة السياسية، وتطبيق معايير السلوك الدبلوماسي والاستراتيجي عليها. ويُضيف إليها الخُبراء استكمال العناصر المؤسّسية؛ مثل: تطبيق حدٍّ أدنى من الديمقراطية الليبرالية

وشفافية أكبر في عمل المؤسسات الاقتصادية والعسكرية. وسيكون مثل هذا العمل مُتعسّفاً لو توخّى تطبيق أفكار جاهزة على المشكلات الجغرافية - الاستراتيجية الأمنية العامة في الصحراء الإفريقية الكبرى.

يَتَوخّى النشاط الأمني الصارم والعقائد التنافسية الناتجة من عقود من التوترات والنزاعات إلى إظهار هذه الساحة مُفكّكة، ومتشرذمة، وغير مُترابِطة. وكيفما كانت العناصر الأساسية، فإن الربط بين شمال إفريقيا وغربها وشمال شرقها يجعل هذا النشاط مُنطلقاً جديداً لإعادة تحليل الترابُط الجُغرافي والاستراتيجي والإثني في هذا المجال الذي أسْهَمَت العناصر الجيولوجية القديمة في انفراط ترابُطه، كما أخذت العناصر المُستجدة في الاتصالات البشرية الإقليمية؛ مثل: الهجرة، في تنشيط إعادة تعريف المجالات الجغرافية في هذه المنطقة. لقد أسهَم لون البشرة أيضاً في إحداث اختلالات بين هذه المجالات؛ إذ ارتبطت النظرة النفسية - التاريخية المؤلمة بعبودية الأفارقة السّود في مجتمعات إفريقيا الشمالية، وكذا باندلاع نزاعات عنصرية كما في مالي بين قبائل " البيض" وأغلبية "السود"؛ إذ في الوقت الذي يسعى السود لبناء دولة-أمة، لا يجد البيض (الأقلية) أهمية كبيرة لمثل إرادة السود هذه. وينطبق الأمر ذاته على موريتانيا، وإن بشكلٍ معكوس؛ فأقلّية السّود في الجنوب تميل إلى دولة تكون فيها حقوقها مصونة بينما تميل المجموعات العربية إلى بناء دولة إسلامية عربية.

وفي مقابِل ذلك، أسهم انتشار الإسلام وتجدّده في هذه المنطقة في إعادة تعريف جيو-ثقافي مُتفاعل. ويعكسُ هذا الانحياز الجديد في تعريف الجغرافية الاستراتيجية البحث المُتواصل لبعض القوى للمحافظة على مستوى من التوازُن العسكري الأساسي، كما يعكسُ هذا التوازن الجديد الرغبة في تجديد الروابط عبر الجغرافية من خلال بناء العلاقات السياسية الإقليمية في غرب إفريقيا وفي شمالها وفي منطقة الصحراء. لقد عَكَس تجمّع دول الساحل والصحراء نوعاً من هذه النّزعة برغم مكانته الهامشية.

وتستند عناصر تجديد تعريف الترابط الإقليمي بين جوانب شمال وغرب إفريقيا والقطعة الصحراوية المُترامية الأطراف إلى محددات ضَبْطٍ معاصرة متنوعة. وبرغم أن بعضها أمني، فإن انْعكاساتِها جيُواقتصادية وجيوسياسية عامة. إن الرّبط التاريخي بين شمال وغرب إفريقيا عنصر تاريخي لا يمكن تجاهله، واسْهَمَ في صوْغِ ما تمّت دعوته في مقدمة هذا الكتاب بجيوستراتيجية الصَّحْرَاء، ويهدف التّنبيه لهذه الخاصّية إلى إعادة إثارة هذه العلاقة وتعريفها. وتمّت إقامة ذلك الرّبط لغرض فكّ الغموض الذي طالما أحاط العلاقات الإفريقية - الإفريقية. ويبدو أن إعادة الاهتمام بالسّاحل وبمنطقة الصحراء هو اهتمام بمجال مشترك لإفريقيتين شمالية وغربية من جهة، وإفريقية صحراوية من جهة أخرى. والواقع أن الضغوط التي أثارتها المشكلات الأمنية الجديدة هي التي فكّكت لغز هذه العقدة التاريخية المتولّدة من محدودية الاتصالات الاجتماعية من جهة، وضعف تطلّعات الجيران الاستراتيجية إلى بعضهم بعضاً، كما أماطت اللّثام عنها.

وتُنَبّه التّقارير الصّادرة عن مختلف الجهات الحكومية وشبه الحكومية والمدنية باستمرار، إلى أنَّ الضغوط الأمنية هي دافع مركزي لإحداث تغيير إيجابي في التّعاون الإقليمي. وتتغاضى هذه الدّعوة مثلاً، عن وجود أزمة حقيقية في فهم المجال الإفريقي الصحراوي وتفسيره، وخاصة الغربي منه؛ إذ لا تمكن إعادة البناء الجيو-اقتصادي في هذه المنطقة من دون إعادة تعريف العلاقة بين شمال إفريقيا والصحراء من جهة، وبين إفريقيا الصحراوية وغرب إفريقيا من جهة ثانية. وتحتاج إعادة التعريف هذه إلى تحديد جيوسياسية عامّة للترابط بين غرب الأطلسي وشمال البحر الأبيض المتوسّط. ويُمكن للفاعلين في هذه المنطقة الدّمج بين هذه الطموحات المُشتركة معاً، كما أن الفكرة التي تقول بأنّ المشكلات الصحراوية هي مشكلات متوسطية يُمكن الإضافة إليها أيضاً أن المشكلات الصحراوية هي مشكلات غرب إفريقية أطلسية وشرق إفريقية.

ويَرمي هذا الواقع بالمسؤولية على الأطراف جميعاً؛ إذ ظهرت جلية في إدارة أزمة مالي عام 2012. ولقد كانت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا الفاعل الإقليمي الوحيد الذي يُمكن أن يكون مُخَاطَباً معنيّاً في هذه المنطقة برغم الدور الأحادي للجزائر الناتج من

معرفتها بتلك المنطقة وتقاسُمها الحدود معها، وكذا التّدخّل في بعض المشكلات؛ مثل: العمل على طَي نهائي لمُشكلات الطوارق. وتمكن ملاحظة دور نيجيريا بوصفها بلداً أساسياً لأي نشاط في تلك المنطقة. وقد تطوّر دور نيجيريا في هذه المنطقة بوصفها قطباً في مجموعة غرب إفريقيا، ودعمت دورها بتدخّلها خارج مجالها الدّبلوماسي التقليدي بإرسال آلاف الجنود «مُحاوِلةً إرساء السّلم في أزمات سابقة في ليبيريا ثمّ في سيراليون وبشكلٍ أقل في غينيا بيساو. وكانت هذه التدخّلات العسكرية مُقرّرةً من طرف رؤساء دول وحكومات أعلى هيئة تقرير في المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وتمّ تنفيذها من طرف السكرتارية التنفيذية والدّول الأعضاء. لقد كانت هذه التدخّلات موضوعاً لدراسات ونقاشات حيوية عدة بعد عشرين سنة من إحداث مجموعة مُراقبة وقف إطلاق النار كقوة حفظ سلام للمنطقة».[243] ولتعزيز دور المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في هذا الصّدد، تمّ وضع البروتوكول المُتعلّق بآلية وقاية وتدبير وتسوية للنّزاعات، وحفظ الأمن والسّلم، وتمّ تحديد شروط تحريك هذه الآلية في حالات العدوان أو النّزاع المُسلّح المندلع في دولة عضو أو تهديد في حالة نزاع بين طرفين أو بين دول أعضاء عدة، أو في حالة نزاع داخلي يُهدّد بكارثة إنسانية، أو يُشكّل تهديداً خطيراً للأمن والسلم في المنطقة، أو في حالة انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في حالة انقلاب أو محاولة انقلاب على حكومة ديمقراطية.[244] لقد أظهرت هذه الدّينامية الإقليمية التي كان فيها لنيجيريا دور لا بأس به، كما كان فيها لبوركينا فاسو أيضاً دور دبلوماسي إقليمي؛ كوسيط في مُشكلات داخلية عدة، وبين الجيران ساعدت على مأسسة وسائل تعاملها مع المشكلات الأمنية المُتزايدة والمُستمرّة.[245] وأظهرت – هذه الدينامية الإقليمية – أن المشكلات الصحراوية لا تمكن معالجتها حصراً بين دول شريط شمال إفريقيا، فدول السّاحل المهمة هي عضو في هذا التّجمّع.

ويلاحظ أن هذا الوعي المُؤسّسي لمجموعة دول غرب إفريقيا النّاتج من تكاثُر الضّغوط المحلية والإقليمية، لا يعكس مستوى القدرة على الحركة ذاته. وبرغم الضعف وتواضُع قدراتها الاستراتيجية وحتى الجاذبية النّاعمة نتيجة شيوع النّزاعات الفتّاكة، فإنّ

هذه المجموعة أثْبَتت دورها كفاعل أساسي في الأمن الإقليمي في غرب إفريقيا. ولقد طالب مجلس الأمن في أكتوبر 2012 من هذه المجموعة وضع خطة لكيفية التّدخّل في شمال مالي بناءً على الأهمية الجيوسياسية لهذه المجموعة. وبالفعل، انتظمت اجتماعات عدة، لخبراء ودبلوماسيين وعسكريين من مالي والجزائر ودول الجوار ومن فرنسا والولايات المتحدة وألمانيا في باماكو بمالي بشأن الموضوع ذاته، وفي 11 نوفمبر 2012، اجتمعت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في أبوجا بنيجيريا وقرّرت - بتعاون مع الاتحاد الإفريقي وفرنسا والولايات المتحدة - إرسال 3300 جندي إلى مالي، وحضر المغرب هذا الاجتماع وعبّر عن تأييده لهذا العمل، بينما عبّرت الجزائر عن تحذيرها مما دعتهُ نتائج مثل هذا التّدخّل، ودعت إلى أولوية الحل السياسي في المنطقة.[246] والواقع أن موقف الجزائر من أزمة مالي هو مُتداخل، فهو يضع قدماً مع الجميع، وقدماً أخرى يحتفظ بها خارج الجميع؛ وذلك استجابةً للنّزعة السياسية الجزائرية وتُراثها الإقليمي والإفريقي الحديث.

وفي مقابل ذلك، يعرف الجزء المغاربي فراغاً جيوسياسياً ناتجاً من تخبّط دول المنطقة في إدارة مشكلات أمنية جماعية باختيارات مُنفردة، وسيادة مستوى من الصراع في المجال الجغرافي لشمال إفريقيا. لا يسهم هذا الوضع لمنطقة شمال إفريقيا في إعادة تصحيح العلاقات مع غربها لأجل إدارة المُشكلات المُقبلة لمنطقة الساحل والصحراء. والواقع أن هذه المنطقة تقع في طرف العواصم المغاربية الواقعة شمالاً وعلى هامش خليج غينيا الأطلسي؛ حيث تتمركزُ أهم الاحتياطات الأمنية الدولية. ويبطّئ هذا الوضع الجيو-أمني من دينامية الحركة في السّاحل والصحراء، ويُلقي هذا الواقع والانفصام السياسي بثِقلهما في تعقيد الروابط في المنطقة، ويجعلها أمام ضغوط تحدُّ من تماسكها. ولعله سيكون من النّاجع للبلدان المغاربية الخمسة وبلدان غرب إفريقيا الاندماج في آلية مشتركة، ستُساعدها في بناء كيان يتقاسم تجارب البلدان المغاربية وبلدان غرب إفريقيا. ويُمكن أن يتم ذلك عبر تجمّع دول السّاحل والصحراء أو مجموعة دول غرب إفريقيا ذاتها. ويبقى الخوف من نقل المشكلات الثّنائية والبينية لهذه التجمعات أمراً وارداً، ما لم تتم تسوية النزاعات الصحراوية المركزية، غير أنّ القيام بهذه الخطة الإقليمية سيكون بالغ الأهمية.

## خلاصة

لقد كشف الوضع الأمني في الساحل والصحراء وعلى تخومه المتوسطية والمدارية الاستوائية عن تشكّل محور تفاعل جديد في العالم الإفريقي - الإسلامي؛ إذ انطوت دول المنطقة على تكوينٍ داخلي صعب ومُعقّد وغير فعّال. وقد زاد العامل الإقليمي النّسقي من خطر انهيار هذه الدول، فلا دولة تجد في جاراتها القوة ولا إمكانية تقديم المُساعدة لها عند الحاجة، بينما تعزِل دولٌ نفسها عن تحمّل مسؤولياتها الإيجابية في هذه البيئة؛ مثل: مصر والجزائر والمغرب.

إن انهيار الصومال، وتهلهُل السودان، وانغلاق تشاد على مستويات تنمية متدنية عالمياً، وانحباس النّيجر على أزمات أمنية - تنموية مُتنوّعة وشاملة، وانفجار مالي، وتخبّط نيجيريا في مشكلاتها الأمنية مع الفساد والجهاد والجماعات السياسية والمسلحة الأخرى، وانشغال المغرب بالصحراء الغربية، وضعف موريتانيا، وانزواء الجزائر وتعرّضها لهزّات عُنف متلاحقة، وانفجار ليبيا، أمور ترسمُ لكل ذلك صوراً للوضع الإقليمي في بيئة لا يُمكن فيها لهذه الدّول أن تقف على قدميْها مرةً واحدة من دون أن يُساعدها أحد في ذلك.

لهذا الغرض تم التّركيز على المُشكلات الإقليمية، لإظهار أن البيئة تحمل في بذورها عناصر قابلية كل هذه الدول للسقوط وإعادة السقوط، وأن المشكلات الأمنية لا تتعلّق فحسب بالإرهاب - الذي هو إحدى صورها - وإنما بالتقويم العام للوضع الإقليمي الصحراوي الإفريقي والمُسْلِم في الوقت ذاته. وقد تعمّد الموضوع العودة إلى بعض عناصر العلاقات الفكرية والإسلامية بين شمال إفريقيا وغربها وشرقها، وأيضاً تعمّد الإشارة إلى الرّابطة الجيوثقافية القديمة تاريخياً بين القرن الإفريقي وعبر الصحراء وشبه الجزيرة العربية التي هي بدورها صحراء مُترابطة جيولوجياً مع الصحراء الإفريقية. كما تمت الإشارة إلى أن هذه الرّابطة ذات طابع جيوثقافي وثيق مع العالم الإسلامي الصحراوي، وأنها تجدّدت في صورٍ مُختلفة اليوم، ولا يُمكن مناقشة مسألة ثانوية؛ مثل: النشاط الجهادي بما فيه الإرهاب، باستبعاد هذه الرابطة. ويمكن التنبه إلى قضية أخرى

ذات صلة مُباشرة بالقضية الأولى، وهي القيمة التي يُمكن للصحراء أن تُضفيها على التعبير عن القوة الجيوستراتيجية؛ فلا يُمكن أن تكون هذه الصحراء ما دون جيوستراتيجية، وإلا فلا يُمكن تفسير النّزاعات حولها والتنافس لأجلها بين القوى المحلية. ولقد تمَّ التنبيه إلى أن الصحراء ليست جغرافية جمود وسكون، إنما هي فضاءات أسْهمت في التغيير من مسار الإنسانية، فصحراء سيناء أو صحراء شبه الجزيرة العربية كانتا مهد الأنبياء الذين تمّ اتّباعهم من غالب الشعوب والجماعات، كما أن الاتصالات الاجتماعية والسياسية الأولى التي تمّت لدعم الدّين الإسلامي الجديد كانت عبر صوغ علاقات عبر صحراوية تاريخية، مع مملكة الحبشة ومع مصر أيضاً. وفي حالة الساحل والصحراء، تمّ إبراز مؤشر المؤثرات الصحراوية التي كان لها دورٌ بارز في أهم المحاور التي تشكّلت تاريخياً.

لقد دفعت هذه الملاحظات إلى إعادة تحليل دور العلاقات الأمنية عبر الصحراء والمؤثرات التفاعلية في شمال إفريقيا وغربها وشرقها، وكذا أثر هذه التغييرات في موقع دول صحراوية أساسية في شمال إفريقيا وتفاعُلها مع المُشكلات الجيوستراتيجية الموروثة والتي تقع الصحراء في قلبها. ولقد تمّ التعبير عن هذا التّفاعل بعدم إدراك النّزعة الصحراوية للدول الإفريقية الصّحراوية في المحافظة على توازُنها الجغرافي - الاستراتيجي عبر المحافظة على الاتصالات الثقافية الأساسية عبر غرب إفريقيا إلى حدود السّودان وعبر المحافظة على مستوى تأهّب عسكري للحد من احتمال حيازة بعض الدول لموقع نفوذ ضارب في تقاطعات المنطقة الصحراوية، وكذا بتقويم المجال الجيوسياسي الإفريقي عبر الصحراء بالبحث عن طُرُق تنظيمه من الناحية المؤسّسية بطريقة تستجيب لطموحات هذه الدول في بناء مكانتها الإقليمية.

تُلقي هذه الضّغوط الجيوسياسة المُتزايدة، وهذا الاهتمام المُتصاعد بأثَرَيْنِ بارزين على المنطقة، يتعلق الأول بالتّحكّم في الصحراء؛ أي بكيفية تحديد الدولة الصحراوية والمُتَاخِمة للصّحراء لهويّتها المستقبلية، وطبيعة حلفائها، إذا ما أصبح التحكم في الصحراء مدخلاً

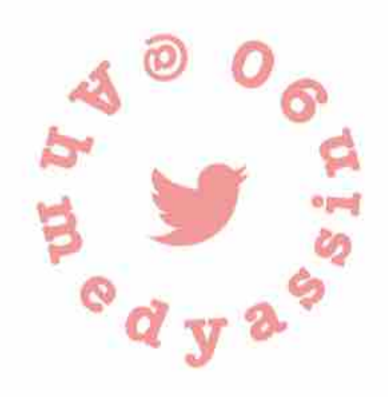
طبيعياً للولوج عبر شرايين إفريقيا وإن ازدادت شرارة المُنافسة حول الأخيرة. ويتعلق الأثر الثاني بالقيمة البعيدة المدى للتحوّل الجيوسياسي الحاصل والممكن حصوله إقليمياً في المنطقة، وإظهار أهم الدول المحورية لدلالات هويتها الإفريقية - الصحراوية وعَبْر الصحراوية، وإظهارها للمعطيات الخارجية في المنطقة وموقعها منها، وأساليب توظيف كل التحولات في تعزيز مستقبلها.

ولقد انتهى هذا الفصل إلى مجموعة من خلاصات يُمكن استعراضها كالآتي:

- الأمن في الساحل والصحراء ذو أبعادٍ إنسانية، تمتزج فيه العناصر المناخية الجغرافية بالديمغرافية، والسياسية بالعسكرية. وتتولّد هذه الانعكاسات من وضعيات أمنية مُتفاعلة لا يُمكن مُعالجتها بمعزل عن جيوسياسية - إقليمية.

- لا يُمكن فهم قضية الإقليم وآثاره في الأمن من دون فهم مُشكلتين أساسيتين، أولاهما الدور التاريخي لوضع الحدود بعد الاستعمار وفي إطار منظمة الوحدة الإفريقية (الاتّحاد الإفريقي لاحقاً)؛ إذ أسهم مثلاً، مبدأ تقديس الحدود الموروثة عن الاستعمار في انفجار القارة الإفريقية بما فيها منطقة الصحراء، وكان أكبر ضحايا هذا الانفجار الوضع في القرن الإفريقي. ولقد كانَ هذا المبدأ غير مقبول إلا لدى بعض الدول من دون غيرها، وهو لم يُفد كثيراً في حَلِّ المُشكلات بل ساعَد في إطالتها. وثانية هاتين المُشكلتين جغرافية، تمثّل بعلاقة السكان بتوزيع الثروات وخاصة المياه والأنهار؛ إذ إن للأخيرة أهمية مركزية في تفسير مُقاربة القوّة في الجيوستراتيجية الصحراوية، وفي نشأة الدول واستمرارها وحفظها لأمنها. لهذا الغرض فإن ثلاثة أحواض نهرية كبرى في المنطقة تؤدي دوراً أساسياً في استمرار مستوى من الأمن الإقليمي، وهي حوض نهر النيل في الشرق وحوضا نهر النيجر ونهر السنغال في الغرب. كانت لهذه الأنهار الثلاثة آثار تاريخية في الإدارة والاقتصاد والسياسة والسكان والحضارة في هذه المنطقة ومازالت.

- يفترض تحليل الرّوابط الإسلامية القديمة، وهي التي تعود اليوم بعد شبه انقطاع دام طوال أكثر من ثلاثة قرون، في إطار الدينامية العامة للعالم الإسلامي؛ إذ لا يُمكن فصلها عن ذلك. وتحتاج هذه المنطقة إلى تعريف علاقتها وتطويرها مع العلوم الشرعية الإسلامية وتحديد مكانتها في العالم الإسلامي إما كجهة فاعلة ومُبدِعَة أو مُتهاوِنَة وقابلة للاستسلام. وهذه الوضعية لا يُمكن النجاح في تحقيقها من دون إعادة الرّبط الحضاري والجيو-اقتصادي بما في ذلك إحياء طرق نقل الملح والذهب والعبيد التي تجمّدت منذ القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بين شمال إفريقيا وغربها وشرقها. ويُمكن تحقيق ذلك بتطوير تلك المُدن وجعلها محطات تجارية وثقافية إقليمية كبرى، وإقامة خطوط جوية بينها، وبناء طرق سريعة بالتدريج مع مُراعاة البيئة الصحراوية والبحث في إقامة روابط البنى التّحتية المناسبة.
- لإجراء مثل هذا التغيير، لا بدّ من وعي جيوستراتيجية الصحراء؛ ومن ثم، فإن الآثار الفعلية كبيرة، فلا يُمكن القيام بمثل هذه النشاطات من دون إحداث تغيير كبير في دينامية دول المنطقة، وانخراط بعض القوى الأساسية فيه؛ مثل: مصر والجزائر والمغرب ونيجيريا وليبيا، مع البحث في ربط هذه النشاطات بمستقبل العلاقات القارّية المباشرة مع شبه الجزيرة العربية والبحر الأبيض المتوسط وإفريقيا، ثمّ العالمية، مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية والصّين والقوى الفاعلة الأخرى. ويبدو أن تطوراً كهذا يُمكن أن يُعيد الصحراء إلى قلب إفريقيا. وسيكون فيه للدول الصحراوية الكبرى أهمية جيوستراتيجة لا تُضاهى للتعبير عن مكانتها أمام الآخرين المُندفعين نحوها.
- لا يذكُر البحث مثل هذه الخلاصات على سبيل توقع تطبيق بعضها أو جزءٍ منها، وإنما يأتي ذكرها - مع الإقرار بصعوبة بعضها - للتنبيه إلى أهمية التغيير الواقع في المنطقة التي أخذت تتحدّث عن ذاتها بطريقة أمنية جديدة. وللتنبيه إلى أهمية فهم بعض المُتغيرات لتفسير مكانة الصحراء في إفريقيا؛ وكي تظهر أي دولة في المنطقة مكانتها لقيادة القارة، أو لتأدية أدوارٍ بارزة في السياسات الإقليمية والدولية، فلا بدّ من تخطيط جديد، يُراعي الاتصال مع بعض القوى ذات الاهتمام.


@Ahmedyassin90

## الفصل الثاني

# التفاعلات الخارجية الأساسية في إقليم الساحل والصحراء

نالت إفريقيا مكانةً ثانوية في السياسات العالمية بعد الحرب العالميـة الثانيـة، وازدادت هامشيتها بعد انتهاء الحرب الباردة، أو على الأقل في السنوات الأولى من عقد التسـعينيات من القرن الماضـي. لقد أضعف تراجُع أهمية الاستقطاب الدولي الثنائي من مكانـة الـدول الإفريقية، وجعل الدول الصغيرة منها والضعيفة والمُنهكة بالمشـكلات، أعبـاءً أكثر منهـا فرصاً. وتمكن مُلاحظة مثل هذا التحول في كيفية تعامل قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن التدخل في بعض النزاعات في إفريقيا،[1] وحدود التزام الدول الكبرى بتـوفير قوات لازمة لمثل هذه العمليات التي تتطلب تضحيات أكبر. مقابل ذلك، اهتمت القـوى الدولية ذاتها بالدعوة إلى تطوير قدرات الاتحاد الإفريقي من أجل بناء قـوة لحفـظ السـلام والتدخّل الذاتي في أزمات ونزاعات في القارة، مدعومة إن اقتضت الحال من قـوى كـبرى ومن مـنظمات دوليـة، إضـافة إلى فـتح المجـال للشـركات الأمنيـة والعسـكرية الخاصـة للاستثمار في الشؤون الأمنية في القارة.

لم تستمر هذه الوضعية الهامشية طويلاً، فقد تجددت الضـغوط؛ ومـن ثـم، الأهميـة. وإذا كانت الأزمات العميقة التي عرفها القرن الإفريقي والتي امتدت أكثر من عقدين من الزمن؛ مثل: أزمة السودان واستقلال الجنوب، وكذلك النزاعات المتتالية في غرب إفريقيا، قد كانت من ضمن البؤر المأساوية، فإن استيقاظ قطعة إفريقيا الصحراوية على مشـكلات جديـدة، قـد دفـع فرنـسا والاتحـاد الأوروبي إلى إعـادة تقـويم الجيوسـتراتيجية الأمنيـة الإفريقية من خلال إعادة الـربط بـين الصـحراء - قلـب إفريقيـا - ومحاورهـا الجغرافيـة

والسياسية. واستدعت هذه الوضعية الضّاغطة الإسراع في صوغ مقاربات جديدة، تُعيد تحديد المصالح الأوروبية، وتقويم المسؤوليات، وتثبيت لغة الجوار. ومن جهتها، عملت الصين على توسيع تعاونها مع إفريقيا، ومن ضمنها منطقة الساحل والصحراء؛ حيث نفذت إليها بهدوء. فإذا كانت الصين قوة بعيدة، فإن سياستها الإفريقية ذات أثرٍ كبير ومُتنامٍ في دولها وفي الأوروبيين أيضاً. وللصين علاقات تاريخية أيضاً مع إفريقيا، غير أنها أخذت تتطوَّر في اتجاهات جديدة وبتزايد حجم قوتها فيها. كما عرف الموقف الأمريكي بدوره تطوراً كبيراً في النظرة إلى إفريقيا، وذلك من زاويتين: الأولى استراتيجية؛ من خلال التدخّل في علاقات عسكرية وثيقة، والثانية جيو-اقتصادية؛ بربط علاقاتها مع المحاور الأساسية في إفريقيا، وإيجاد ساحات تعاون جديدة.

لقد أصبحت بعض الدول الأخرى تزيد من اهتمامها بإفريقيا؛ مثل: بلدان شبه الجزيرة العربية وإيران وإسرائيل والبرازيل. ولكن تأثيرها ليس حاسماً، مع أن سياساتها تعرف دينامية خاصة في المنطقة، وبعضُها يستفيد من القواسم الدينية المشتركة؛ مثل: بلدان شبه الجزيرة العربية بما فيها في الصحراء الكبرى وتخومها. بينما تتوجّس إسرائيل من الامتداد الجيوثقافي السياسي الإسلامي المُتزايد إلى بعض المحاور الإفريقية. وتستفيد البرازيل من العلاقات عبر الأطلسي، ومن الروابط اللغوية البرتغالية لتسهيل الاتصال مع بعض الدول، أما إيران، فتستعين بالعناصر الإسلامية وقدرتها على تزويد بعض بلدان القارة بحاجاتها من النفط والغاز. ومع أهمية أدوار هذه الدول الأخرى في إفريقيا، فإنها ليست موضوع هذا الكتاب.

يتطلب فهم الساحل والصحراء في ضوء العناصر الخارجية الدبلوماسية والاستراتيجية تقويماً يشمل صلة هذه المنطقة بإفريقيا بشكل عام؛ إذ يبدو أن السياسات الخارجية تنظر إلى وجودها في المنطقة ضمن نظرتها إلى كل إفريقيا. ويُمكن تحليل هذه السياسات تجاه شمال إفريقيا وغربها وشرقها.

## الأدوار الفرنسية والأوروبية

تتميز إفريقيا بحضور دول تاريخية رسخت علاقاتها فيها. وتعد فرنسا الدولة الأوروبية الأكثر حضوراً في إفريقيا وفي منطقة الصحراء وغرب إفريقيا بشكل خاص. كما يسعى الأوروبيون، من خلال الاتحاد الأوروبي أو بعض دوله؛ مثل: ألمانيا؛ لتطوير بعض السياسات لتواكب الضغط الأمني في المنطقة، والهشاشة الاجتماعية، والمراقبة أو المكافحة للنشاطات الجهادية وغيرها. بينما تدعو بعض المقاربات إلى تعزيز مكانة الاتحاد الأوروبي في معالجة مشكلات الساحل والصحراء بوصفها منطقة حدود بعيدة، وكذلك منطقة ضغط على جيرانها المباشرين على حدود البحر الأبيض المتوسّط.

ومن دون شك، يساعد الإرث الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي، في جعل فرنسا أدرى بالمنطقة، كما أن فرنسا هي الشريك المركزي لبلدان الساحل الميدانية؛ مثل: موريتانيا ومالي والنيجر وتشاد. ولا شك أن تعاونها هذا يجعلها مُستفيدة من هذه العلاقة؛ إذ يُشكّل الاضطراب في الساحل مشكلة استراتيجية حقيقية لها. ولا تكتفي فرنسا بالعمل منفردة، فهي شديدة الاهتمام بانخراط الاتحاد الأوروبي في هذه المسؤولية. وتستميت فرنسا؛ بوصفها ركيزة في السياسة الأوروبية الأمنية والدفاعية، من أجل أن يُفيد الاتحاد الأوروبي في حالة كهذه، فقد لُوحِظ في أثناء تدخلها في مالي دعم شحيح من شركائها الأوروبيين.

### أولاً: فرنسا مازالت وريثة!

أدت فرنسا دوراً رائداً في ربط إفريقيا بأوروبا؛ إذ كانت الدولة التي حافظت على روابط تاريخية وثيقة مع مجموع الدول المُحيطة بالصحراء تقريباً، وأغلبها بقي دولاً فرانكفونيةً في التوجهات الدبلوماسية والثقافية، ومنها دول شمال إفريقيا وغربها. لقد سعت فرنسا أيضاً إلى توثيق روابطها مع دول "أنجلوفونية"، وخاصة نيجيريا، وذلك منذ عهد الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو؛ حيث كانت قبل ذلك قد دعمت إقليم بيافرا

في الحرب الأهلية مع نيجيريا في عهد الرئيس شارل ديغول. ومن الناحية الجيوسياسية، أولت فرنسا علاقاتها مع دول غرب إفريقيا أهميةً كبيرة، في إطار ما عُرِفَ بسياسة التعاون الفرنسية إزاء إفريقيا، كما أولت دول شمال إفريقيا المغاربية كقطعة جيوسياسية مُميزة عن الأولى، أهميةً أخرى. وجاءت هذه العلاقات في إطار جوانب متنوعة ومتكاملة. واستجدت على هذه الوضعية الضغوط الناتجة من إعادة الأهمية الاستراتيجية إلى إفريقيا وكذلك الساحل والصحراء؛ وهي ضغوطٌ تتعدى العناصر التقليدية للتعاون الفرنسي - الإفريقي. وتتطلبُ مواكبتها مُراجعة الإرث الفرنسي من جهة، وإعادة الانتشار الجيوستراتيجي من جهة أخرى.

### 1. ضغوط الحدود الموروثة

اعتمدت العلاقات الفرنسية - الإفريقية على ميزتها التاريخية، وحافظت فرنسا على حضورها في إفريقيا انطلاقاً من اعتمادها سياسة خارجية مُميِّزة إزاء إفريقيا بشكل عام وإفريقيا الفرانكفونية خاصة. وإلى حدود ما قبل استقلال الدول الإفريقية، كانت إفريقيا مُقسّمة إلى مناطق نفوذ وتبعية. وبعد استقلالها، استمرت فرنسا في علاقات وثيقة مع إفريقيا الفرانكفونية خاصة،[2] وعملت أيضاً على توسيع علاقاتها مع الدول التي كانت تحت الاستعمارين البرتغالي والبلجيكي. كما كان الحضور الفرنسي مميزاً عن الحضور البريطاني، بوصف الأول استند إلى سياسة وثيقة ومتكاملة ومتعددة الأبعاد، بينما تميز الثاني بكونه حضوراً غير خاضع لاستراتيجية منظمة ومتكاملة وواضحة إزاء إفريقيا إذا ما قورن بالحضور الفرنسي. ومن بين أسباب ذلك، الانكماش الاستراتيجي للمملكة المتحدة عالمياً. كما سَعَت فرنسا لتوثيق صِلَتها بدول أنجلوفونية سابقة في إفريقيا، وقد أتاح لها ذلك من الناحية الدبلوماسية القمة الفرنسية - الإفريقية التي تعقد بشكل دوري منذ 23 نوفمبر 1973 في عهد الرئيس بومبيدو. وحافظت فرنسا كذلك على انتشارها الجيوستراتيجي في جيبوتي؛ إذ إن حضورها في هذا البلد الصّغير يُعْطيها مكانةً مهمةً في مُراقبة التدفقات نحو البحر الأحمر عبر خليج عَدَن ومضيق باب المندب، وكذلك الإسهام في مراقبة التقاطع العربي - الإفريقي.

تسمى الركيزة التي قامت عليها العلاقات الفرنسية – الإفريقية بعد الاستقلال "التعاون"؛ وهي سياسة خارجية فرنسية إزاء إفريقيا تقوم على تقديم المعونة للبلدان الإفريقية مقابل المحافظة على الحضور الفرنسي في المنطقة. وأُنشئت لهذا الغرض وزارة خاصة بهذه السياسة في الحكومة الفرنسية عُرِفَت بوزارة التعاون.[3] كانت هذه السياسة الإفريقية لفرنسا، وهي التي أوْلت إفريقيا الغربية أهميةً قصوى، تنخرط ضمن سياسة ديغولية أدى فيها الجنرال ديغول صاحب الثقافة الاستراتيجية الواسعة دوراً محورياً في تأمين مكانة فرنسا في إفريقيا برغم انسحابها منها. وَسَعَتْ هذه السياسة للمحافظة على الروابط الاقتصادية والتجارية واستيراد المواد الأولية؛ إذ يُعد تأمين الموارد الاستراتيجية أحد العناصر الأساسية في سياسة التعاون الفرنسية من جهة، والارتباط بالتعاون التّقني والعلمي والثقافي بتأمين مكانة مُستمرة لروح اللغة والثقافة الفرنسيتين من جهة ثانية، وإبرام اتفاقيات تعاون عسكرية تُوطدُ الدفاع المشترك إزاء التهديد الخارجي أو التدخل لفرض النظام في حالة اضطراب النُّظُم السياسية من جهة ثالثة.

اتّسمت سياسة فرنسا في أثناء الحرب الباردة إزاء هذه العلاقات بالاستمرار؛ «فالاستمرار حقيقة تفرض نفسها عند كل تحليل للعلاقات التي جَمَعَتْ ديغول وبومبيدو وجسكار ديستان وميتران بإفريقيا والأفارقة. أما القطيعة فتعني نهاية أسلوب وبداية آخر فقط»؛[4] ولذا لم تخرج سياسات الرؤساء الثلاثة الذين عرفتهم فرنسا في العقدين اللاحقين لنهاية الحرب الباردة، وهم: جاك شيراك ونيكولا ساركوزي وحالياً فرانسوا هولاند، على المنهجية المعروفة التي أرساها أمثالهم السابقون، ولعل التسمية المعروفة وهي الميترانية – الديغولية تنطبق على ثبات هذه السياسة لدى اليمين واليسار.

لقد أولت فرنسا إفريقيا الغربية أهميةً خاصة؛ بالنظر إلى الحضور الفرنسي القديم فيها، والذي يمتد إلى القرن السابع عشر، بحضور أول شركة فرنسية في المنطقة؛ وهي الوكالة الفرنسية لسان لوي، التي مَدَّت فروعها على مصب نهر السنغال لاستغلال اليد العاملة والتجارة في المادة المهمة آنذاك وهي الصمغ.[5] وقد تميزت النظرة الجيوسياسية

لفرنسا نحو المنطقة بجمع الضفة الصحراوية الجنوبية بالاستوائية ضمن رؤية إفريقيا الغربية في انسجام مع التدفقات التجارية للقرون السابقة، وتَمَّ تحديد القسم الشمالي من شمال إفريقيا كجزءٍ من العالم المتوسطي الإسلامي. ومع ذلك، فإن ثقل الصحراء الكبرى بالنسبة إلى الإدارة الفرنسية في أثناء الفترة الاستعمارية ألقى بأثره على الوضعية السياسية اللاحقة، فقد تمّ عزل المجالات الصحراوية عن بعضها بعضاً؛ لا لغرضٍ آخر إلا ضبطها وتسهيل التحكّم فيها أمام ضربات داخلية، وأخرى يُمكن أن تأتي عبر الحدود للإمبراطورية الفرنسية.

لقد نظرت فرنسا في هذا الصّدد إلى الصحراء كمجال تقاطع حسّاس تجب إدارته وفقاً لمنهجية إدارية - عسكرية للتحكّم في مجالات تتقاسم فيها الحدود مع عدد متنوع من الأطراف. وبناءً على هذه العقيدة، قامت بعزل قطعة الصحراء التي تم ضمّها إلى مركز مدينة الجزائر على البحر الأبيض المتوسط ومنها جزء من صحراء أزواد، وأخضعتها لإدارة مميزة، مع تقسيمها إلى ولايات إدارية عدة، كما طبّقت الخطّة ذاتها على صحراء الضفة الجنوبية، فبالإضافة إلى الفصل بين تشاد والنيجر ومالي وموريتانيا (بلدان من غرب إفريقيا)، أجرت تقسيماً إدارياً لكل قطعة إلى مجموعة ولايات تخضع لإدارة رؤساء عسكريين؛ ومن ثم، فإن معرفة السياسة الإدارية الاستعمارية في الصحراء الوسطى تُساعد في فهم الوضع الإداري لأزواد حالياً ورقعة الصحراء الوسطى. ولهذا الغرض، عرفت المنطقة خطتين تنظيميتين تركتا أثرهما في السياسة الإدارية للصحراء الإفريقية الفرنسية:

- خطة شارل دو فوكولد Charles de Foucauld: وهي خطة قامت على تقطيع الصحراء الوسطى الجزائرية منها خصوصاً إلى مجالات إدارية - عسكرية للتّحكّم فيها، ووضَعَ دو فوكولد هذه الخطة في عام 1912، وتمّ إقرارها من فرنسا في عام 1924.

- التنظيم الجماعي للمناطق الصحراوية:[6] ويُعد هذا التنظيم تطوراً لمجموعة من القرارت التنظيمية في المنطقة. وقد شَكَّلَ تنظيم الاستفادة من الموارد الجديدة التي تم اكتشافها في الصحراء - ومنها غاز الجزائر - وإدماجها مع الميتروبول [الدولة الاستعمارية نفسها]

أهم رَكيزتيْها. غير أنه تمّ تأسيس هيئة التنظيم هذه بشكلٍ نهائي في 10 يناير 1957، ويُشير آندري بورجو إلى السياق الذي جاء فيه هذا التنظيم في ثلاثة مستجدات: الحرب في الجزائر، والتعقيدات مع الحدود المغربية التونسية الليبية، وحضور مجموعات الاستقلال الجاهزة لاستعادة السيطرة على شمال غرب الصحراء.[7] يُشار هنا إلى أنّ الصحراء الوسطى الفرنسية كانت مُقسّمة إلى ثلاثة أجزاء، يخضع أحد أجزائها لمدينة الجزائر، ويخضع الثاني الواقع ضمن إفريقيا الغربية الفرنسية (بما فيها موريتانيا) لدكار، بينما يخضع الجزء الثالث الواقع ضمن إفريقيا الاستوائية الفرنسية لبرزافيل. ويُبيّن هذا التقسيم التاريخي كيف أن المشكلات السياسية في عمق الصحراء تتحول ضمنياً إلى مشكلات أطراف يحيطون بها. لقد ظهر للفرنسيين أن عدم ربط الصحراء بهؤلاء الأطراف قد يجعلهم من دون أهمية كبيرة. ويبدو أن التنظيم الجماعي للمناطق الصحراوية جاء ليوحّد، كما يذكر بورجو بين هذه الصحارى، وكذا ليُخضعها لإدارة واحدة بعدما كانت تخضع لوزارات مختلفة، منها وزراة الداخلية بالنسبة إلى الجزائر، ووزارة المستعمرات وهي التي كانت تشمل: النيجر ومالي وتشاد وموريتانيا، ووزارة الشؤون الخارجية بالنسبة إلى تونس والمغرب.

لقد رأى الأطراف المحليون في المنطقة في هذا التنظيم الفرنسي للصحراء خطراً عليهم، من شأنه أن يُعطي الجماعات الصحراوية مكانة تجعلها قادرة على الضغط على عواصمها؛ ومن ثم، فإن إعلان الاستقلال مع الستينيات من القرن العشرين في هذه البلدان عَلَّقَ هذا التنظيم نهائياً، وجعل فرنسا تضمن المحافظة على مصالحها عن طريق موالين في العواصم التي استقلت عنها. وقد قامت فرنسا من خلال برامج التقسيم هذه بفصل الصحراء الوسطى إلى قِطعٍ متجاورة تضُمُّ عناصر متنوّعة، أساسها الطوارق في الوسط، والتَّبو في الشرق، والعرب في الغرب نحو موريتانيا، وكذا على الجوانب الشمالية الغربية للصحراء الجزائرية، ومنها جماعة "تيديكلت" شمال وسط الجزائر التي ضمت عرباً وطوارق. غير أن أهم عصبية إقليمية كانت للطوارق؛ فبالإضافة إلى ما يعني هذا الفصل من حدٍ من هذه العصبية، كانت تتوخى أيضاً استمالة الطوارق إلى جانبها، وكانت تنظر

إليهم ضمن نظرة أمازيغية شاملة، ولكون الأمازيغ ذوي عادات وتقاليد خاصة، ويدينون بإسلام بسيط فإنه تمكن استمالتهم إليها، ومن ثم، إخضاعهم لرَوْمَنَة جديدة. ويبدو أن قراءة بسيطة لتاريخ روما في شمال إفريقيا كانت ستُنبّه إلى أنه ما من سياسة كهذه ستدمج هؤلاء في الهوية الفرنسية. كما قامت فرنسا من خلال هذا التقسيم بفصل وسط الصحراء عن المؤثرات التي تأتيها شرقاً من الصحراء الإيطالية عن طريق هجمات الزاوية السنوسية وصحراء فزّان، وغرباً من المغرب والصحراء الإسبانية. ولذلك ربطت جزءاً منها إلى البحر الأبيض المتوسط والأجزاء الأخرى الجنوبية إلى مراكز تقع في الأحواض النهرية لنهري السنغال والنيجر، كما تذكُر المراجع الفرنسية في هذا الصدد.

ووفقاً لما سبقت الإشارة إليه في الفصل الأول، ومنذ هذه الفترة، ظلت الحدود الموروثة هي التي ترسم النظرة إلى الصحراء بوصفها جزءاً من الضفة المتوسطية أو جزءاً من غرب إفريقيا المتصلة بالأحواض النهرية ثم الشريط الأطلسي. وتُشكل هذه الحدود اليوم مقياسَ ضغطٍ تاريخياً وآخر جيوستراتيجياً؛ ومن ثم، فإن الضّغط المُستجد يُمثّلُ أساساً بإعادة ربط أجزاء الصحراء، وهذا ما يُعرف بإشراك الجزائر التي لا تطمئن إليها فرنسا، وإشراك ليبيا التي ظلت تنشط في الصحراء والساحل الإفريقي في عهد معمر القذافي انطلاقاً من نزعة خاصة. وانطلاقاً من النزعة ذاتها، يُمكن فهم بعض جوانب محافظة فرنسا على موقف متوازن يميل أحياناً إلى صالح المغرب في نزاع الصحراء الغربية.

لقد شكل حدث الإدارة السياسية الفرنسية لهذه الصحراء أهم أمر عرفته الصحراء الإفريقية منذ الحدث السابق عليه، وهو الممثل بانتشار الإسلام فيها؛ إذ يُشكل هذان الحدثان التاريخيان عاملين متفاعلين يُشكلان بدورهما جزءاً أساسياً من أي فرضية تتوخى فهم القضايا العامة لإقليم الساحل والصحراء في علاقته الخارجية، بما فيه الصحراء الشرقية ممثّلةً بالسودان ومصر التي أثرت فيها بريطانيا، وتخومها نحو القرن الإفريقي. لكن كيف يتميّز تأثير حدث الحضور الإسلامي عن حدث الحضور الاستعماري؟ يبدو أن الحضور الإسلامي قد أسهم في إخراج الصحراء من انطوائها، ودفع بالعناصر الصحراوية إلى

الاتجاه شمالاً وشرقاً والإسهام في بناء شمال إفريقيا وغربها وفي حكم الصحراء. وبعد انكماشها لأسباب داخلية وأخرى كانت تعرفها الجيوسياسية العالمية، اندفعت القوى الاستعمارية نحو إفريقيا، لكن هذه لم تُخرج إفريقيا الصحراوية من عزلتها الجيوستراتيجية، بل أسهمت في الإبقاء عليها كذلك، في مقابل دفعها لبعض الأجزاء الأخرى الواقعة على المجالات الغنية إلى الواجهة. وبعد الاستقلال أخذت الصحراء تتحدث عن ذاتها بطريقة جديدة؛ بغرض الخروج من عزلتها، وبهذه الطريقة اتخذ بعضها بُعداً إسلامياً، باستغلال الفائدة الكامنة في الصحراء، وهي حقيقة البوابات البحرية المحيطة بها من ثلاث واجهات، فهذه تقع ضمن العناصر الثابتة في تفسير جيوستراتيجية الصحراء.

ويلاحظ أن حضورَ فرنسا اليوم في إفريقيا أضحى يرتكز بالأساس على الدائرة الإفريقية الصحراوية، وهي التي تمتد في شبه دائرة من إثيوبيا شرقاً وليبيا والجزائر شمالاً وخليج غينيا غرباً ونيجيريا والكاميرون وإفريقيا الوسطى جنوباً وفقاً لمقاييس تضمّ عناصر جديدة. وقد ساعدها توثيق علاقاتها مع السودان في السابق مراعيةً شروط المُناورة التي وفّرها سوء العلاقات بين السودان والولايات المتحدة الأمريكية، كما ساعدتها حماستها في المشاركة وتحمّل المسؤولية في العمليات ضد ليبيا عام 2011 وذلك لما يُفترض أن يُوفره لها ذلك من فرص تمتين الحضور وتوثيق ربط شمال إفريقيا مع الساحل والصحراء، والحد من الآثار الناتجة من مساعي الجزائر في الحد من الفُرص الفرنسية في المجالات الأمنية والاستراتيجية القريبة منها، باعتمادها - أي الجزائر - خيارات المحاور مع قوى أخرى مُنافسة لفرنسا. ويُسْهِم الدور الفرنسي في الأزمة الليبية في توثيق العلاقات المُقبلة بين فرنسا وليبيا، وفي تثبيت الحضور في الرِّهانات الصحراوية المُتوقَّعة في تقاطع الصحراء الليبية - التشادية - السودانية.

أثارت العملية الفرنسية في ليبيا انتقادات لدى جهات أخرى مُهتمة كالصين وروسيا؛ إذ رأت الأولى في هذا التدخل الأطلسي قيمة إضافية للاستراتيجية الغربية الإفريقية التي تزداد تخوفاً من الضغوط الصينية، بينما رأت روسيا في هذه العملية تضييقاً

لساحتها المتوسطية الشرق أوسطية والذي يُمكن الاستدلال عليه في وقوفها المُستميت إلى جانب الحكم السوري في الأزمة منذ عام 2011. ومن جانبٍ آخر، عبّرت روسيا عن دعمها وجاهزيتها لمساعدة فرنسا في الحرب في مالي عام 2013، ويُظهر ذلك أن التقارب الفرنسي - الروسي يُمكن أن يكون إيجابياً في مالي التي لا تعني شيئاً مهماً لروسيا عكس ليبيا، وبدرجةٍ أكبر سوريا. وقد انتقد نائب مدير المعهد الصيني للدراسات الدولية[8] غيو شيان غانغ Guo Xiangang فرنسا والتدخل العسكري في ليبيا بشكل عام، وما نتج منه، وهوما دعاه "فوضى"، واعتبر أن النتائج التي كان يسعى الغرب والفرنسيون خاصة لتحقيقها في حينها لم تتحقق لهم نتيجة استمرار الأزمة الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية الصّعبة للفرنسيين خاصة.[9] ومع ذلك، لا تُفسر وجهة النظر هذه الضغوط الجيوسياسية الخارجية المفروضة على القوى الأوروبية ومنها فرنسا والتي تسعى لمواكبة التحول الواقع واستغلال الفُرَص وتَجَنُّب فُقْدان مكانتها. تَسْتدعي أزمة في بلد كبير من حيث المساحة، وغني، ويقع ضمن تقاطعات جغرافية نفطية، مُهمة وعلى الحدود البحرية الأوروبية شأن ليبيا، تستدعي تدخلاً أوروبياً سريعاً؛ ويعني عدم حُدوث ذلك إعطاء إشارة إلى انكماش استراتيجي وضعف نفسي سيفتحان المجال للآخرين. ويبدو أن هذه منهجية ستُفيد في تحليل السلوك الدولي لا بالنتائج الآنية كالتي استعرضها غيو شيان غانغ.

تَقَع ليبيا ضمن البلدان الإفريقية الأربعة الأغنى في الدائرة النفطية الإفريقية الصحراوية، كما تقتسم الصحراء مع ستة بُلدان كبيرة من حيث المساحة؛ وهي: الجزائر وتشاد ومالي والنيجر والسودان ومصر، وهي ذات أهمية كبيرة للدور الفرنسي في إفريقيا. فإضافة إلى دور المُوَازن الذي تؤديه في شمال إفريقيا - كما سبقت الإشارة - دعمت فرنسا في شرق الصحراء، السودان، ووثقت علاقاتها معه مُنْتَهِجةً سياسة متميزة عن مثيلتها الأمريكية. لقد حصلت الأخيرة على صفقات مُهمة في تشاد، منها: استغلال نفط حوض دوبا،[10] من شركة إيكسون موبيل ExxonMobile الأمريكية إضافةً إلى شركة ماليزية، كما حصلت شركة البترول الوطنية الصينية الدولية على استغلال نفط نونيي في تشاد. ويُشار هنا إلى أن تشاد أصبحت بلداً مصدراً للنفط منذ عام 2003.

تعرف هذه المنطقة اليوم إعادة تعريف؛ إذ يبدو أن فرنسا أخذت تُقوِّي من سياسة تعريف الصحراء بما يُتيحه الأمن والمكانة من ربط بين مكونات جيوسياسية مختلفة. ولا يُمكن عزلها بشكل كلاسيكي؛ مثل: عزل الصحراء عن خليج غينيا أو عزل الضفة المتوسطية عنهما معاً. لا يُوحي عدم بروز مثل هذه التطورات في الفكر الاستراتيجي والأداء الدبلوماسي الأوروبي، بتجاهل صُنّاع القرار مثل هذه الخريطة الجديدة، وهي التي يحدّ منها وجودهم أمام بعض البلدان ذات المشكلات الكثيرة. ويُلاحَظ أن **الكتاب الأبيض للدفاع والأمن القومي** لفرنسا لعام 2008 أشار باهتمام بالغ إلى القوس الممتدة من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهندي ومن موريتانيا إلى باكستان.[11] وكون هذه القوس تشمل منطقة السّاحل، فإن ذلك يستدعي بحث فرنسا في تأمين مكانتها المُستقبلية في إفريقيا من خلال تأمين دور أساسي في أحد المجالات الأكثر اضطراباً والمُكلّفة على المستويات كلها، وهو المجال الصحراوي المُمتد بين المحيط الأطلسي والمحيط الهندي. ولقد أوضحت أزمة مالي عُمق هذا التّحدي، فلا فرنسا قرّرت التدخّل سريعاً، ولا حتى الولايات المتّحدة الأمريكية، ولا أي وكُلاء محليين في مستوى كبير من الجاهزية لتأمين مجالهم الطبيعي. ولهذا، جاءت تلك العملية - كما ستتم مناقشتها في آخر الكتاب - لتعكس خليطاً من التدخل الفرنسي والتزكية الأممية، وتأمين بلدان غرب إفريقيا الحدَّ أدنى من إمكاناتها.

تدفع هذه الضغوط الجديدة في اتجاه إعادة اهتمام أكبر ببلدان كانت فقيرة وتتميز بوفرة بعض الثروات كاليورانيوم في النيجر والقطن في مالي والحديد في موريتانيا كان يتم استغلالها من دون أعباء أمنية وعسكرية كبيرة، وأصبحت اليوم مجال تنافس مع قادمين جدد، أحدهم الصين التي أصبحت ثاني مستغل لليورانيوم في النيجر وأول مستورد لحديد موريتانيا. كما أن هذه الضغوط الأمنية المُستجدة تدفع في اتجاه تقويم انتشار جيوستراتيجي جديد، لا يمكن له الاكتفاء بالحضور في السنغال أو الجابون الصغيرتين، إنما هو بحاجة أيضاً إلى القدرة على تأمين إمكاناته وفقاً لخريطة تتحدد من جديد ولو ببطء شديد.

## 2. إعادة الانتشار الجيوستراتيجي الفرنسي

يعرف الاهتمام الفرنسي بالمستجدات الأمنية والاستراتيجية في الصحراء ضغطين مُتَوَازنين، أولهما يتعلق بتأمين حضور أمني وعسكري في المنطقة وفي المواقع الجيوستراتيجية ذات الأهمية، وثانيهما يتعلق بحجم هذا الحضور الذي يتناقص نتيجة التحدي الدفاعي الفرنسي، في مُقابل تزايد الضغوط الإقليمية والعامة. وتحتفظُ فرنسا بحضورها العسكري في ستة مواقع أساسية وتاريخية؛ وهي: السنغال، وساحل العاج، والجابون، وإفريقيا الوسطى، وتشاد، وجيبوتي.

تبذل فرنسا جهوداً كبيرةً للمحافظة على هذا الحضور العسكري الذي يضمن لها مكانةً مميزة في المنطقة، ويُلاحظُ أيضاً أن هذا الحضور العسكري يرتكز على إفريقيا الصحراوية وحولها في شكل أُفُقي من خلال الحضور الدائم في السنغال وجيبوتي ومؤقتاً في تشاد، وهو شريط ذو أهمية بالغة، يسمح لفرنسا بمراقبة المستجدات على الأطلسي ووسط الصحراء بالحضور في تشاد وأيضاً مراقبة المستجدات في القرن الإفريقي وعبر خليج عدن. ويُلاحظُ أن هذا الانتشار الأفقي ذو أهمية بالغة لكل جيوستراتيجية إفريقية صحراوية، وهو ما أتاح لفرنسا التدخل التاريخي في الشؤون الأمنية في هذه المنطقة، بما فيها السودان الذي يُعد تقليدياً ضمن الخريطة الأنجلوسكسونية لإفريقيا، كما أتاح لفرنسا التدخل في مختلف النزاعات في المنطقة.

يضمن هذا الانتشار لفرنسا المحافظة على مواقع عسكرية بالغة الأهمية في مراقبة خليج غينيا من خلال الحضور العمودي الممتد من السنغال عبر ساحل العاج والجابون على الساحل الأطلسي، وهو المحور الأغنى في تصدير النفط الإفريقي، ويعرف مستجدات ذات أهمية أمنية مُتَزَايدة. ويبدو أن الانتشار الفرنسي في هذا المحور يفرض أعباء جديدة أكبر على الاستراتيجية الفرنسية؛ إذ يتعلق الأمر بمنطقة تعرف ضغوطاً متعددة الأبعاد؛ مثل:

- تزايد التنافس حول المنطقة.

- تزايد الظواهر الأمنية عبر الحدود.
- تصاعد أهمية الدول المحورية في المنطقة؛ مثل: نيجيريا وساحل العاج وهما اللتان تحظيان بأهمية متزايدة في سياسة المحاور الأمريكية في إفريقيا.
- التقلبات وانعدام الاستقرار السياسي في المنطقة، إذا ما تم استثناء الاستقرار النّسبي في غانا.[12]
- النزاعات المتتالية والطويلة في ليبيريا وسيراليون وساحل العاج.

تُلقي هذه الضغوط بمسؤوليات كبيرة على قوة تقليدية في المنطقة كفرنسا. وتُفيد وضعية التوازن العام أن فرنسا ليست لديها القدرة الكافية لمراقبة كل هذه التطورات برغم قدرتها النسبية في التدخل في بعض الانقلابات والأحداث السياسية الداخلية لدعم هذا الطرف أو ذاك أو لتجسيد بعض قرارات مجلس الأمن؛ مثل: التدخل في مالي في عام 2013 ودعم المُرَشَّح الفائز بانتخابات عام 2011 في ساحل العاج. ويُعد هذا البلد الأخير الأغنى في إفريقيا الغربية الفرانكوفونية، وأحد الحلفاء التقليديين لفرنسا في المنطقة. وتتطلّب هذه الوضعية الاحتفاظ بقُدُرات كبيرة في المنطقة، غير أن الأمر عكس ذلك لفرنسا، فهي لا تتوفر إلا على مجموعات محدودة من الجنود في هذه المناطق نتيجة الضغوط المالية الكبيرة المتأتية من ارتفاع النفقات. وهذا لا يمنع من القول إن فرنسا تُعد القوة العسكرية الأكثر انتشاراً في إفريقيا، وقد اضطرها ضغط التكلفة إلى التقليص المستمر لحضورها في المنطقة بحسب مراحل مختلفة؛ إذ لا تتوفر على أكثر من 5400 جندي من القوات المُرابِطة في كل هذه المواقع. (انظر الجدول 6). و«تُكلّف هذه القوات حوالي 540 مليون يورو سنويّاً».[13] ويجْدُر التّنبيه إلى التّمييز بين مجموعة أصناف من القوات الفرنسية في إفريقيا؛ إذ تتفرّع إلى أربعة بحسب تقرير لمجلس الشيوخ الفرنسي صدر في عام 2011، وهي القوات المُرابطة مُسبقاً، وقوات السّيادة كتلك المُنتشرة في جزيرة لارينيون ولا مايوت، والقوات المنتشرة بناءً على اتّفاق ثنائي، والقوات الفرنسية ضمن عمليات دولية وأوروبية،[14] وأما بالنسبة إلى القوات المُرابطة، فهي ترتكز على ثلاثة مواقع، وهي: جيبوتي والسنغال والجابون. ويعكس هذا الانتشار في المحاور الثلاثة الأساسية مكانة

الجيوستراتيجية الفرنسية في ضمان الحضور على وجهتي الأطلسي والهندي، وهو الحضور الذي يبدو من المُمكن إسناده من دولة الإمارات العربية المتحدة أو من جزيرة لارينيون للتعامل مع المشكلات المُحتملة والقريبة في المحيط الهندي أو القريبة منه. كما أن انتشار قوات فرنسية بتشاد في إطار عملية إبيرفي Epervier منذ عام 1986 من شأنه أن يمنحها فرصة مراقبة المستجدات في الساحل. وعموماً، فإن فرنسا تتوافر على قوات عسكرية في إفريقيا: «في دولٍ؛ مثل: ساحل العاج وبوركينا فاسو وتشاد والجابون مع وجود قوات خاصة ذات جاهزية عالية للقيام بغارات جوّية. وتفصح سيرة العلاقات الفرنسية - الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال عن أن فرنسا استخدمت هذه القوات العسكرية للمحافظة على أمن بعض النّظم السياسية الموالية لها، أو خلع بعضها الآخر عن السلطة بحجة محاربة الإرهاب أو من أجل دعم المصالح السياسية والاقتصادية الفرنسية».[15] ويبدو أن المهمات المكلفة بها القوات الفرنسية المنتشرة في إفريقيا لا تتعلّق بتأمين الساحات الجيوسياسية فحسب، وإنما أيضاً التدخّل في بعض المشكلات الدّاخلية، وحسم بعض المواقف لمصلحتها عن طريق دعم بعض السياسيين أو الجماعات المعيّنة. وهذا يُضفي على السياسة الفرنسية في إفريقيا، وغربها خاصة، طابعاً مُعقّداً.

**الجدول (6)**

**أهم القوات الفرنسية المرابطة في إفريقيا حتى عام 2011**

| موقع الانتشار | حجم القوات |
|---|---|
| جيبوتي | 2900 رجل، و10 طائرات ميراج مقاتلة من نوع 2000، وطائرة واحدة للنقل C-160، و10 مروحيات. يتم تدعيم هذه القوات من حينٍ إلى آخر |
| السنغال | 1150 فرداً |
| الجابون | 900 فرد |

المصدر:

SENAT, Rapport d'information fait au nom de la commission des affaires étrangères, de la défense et des forces armées (1) sur la politique africaine de la France, par M. Josselin de Rohan, no. 324 (Session ordinaire de 2010-2011), 24.

تزداد الضغوط الأمنية والاستراتيجية على فرنسا للمحافظة على بقائها في بعض المواقع كالسنغال وجيبوتي للمراقبة عبر المُحِيطيْن الهندي والأطلسي، وتفرض البيئة المستجدة في المنطقة إعادة انتشار عسكري وأمني عبر الصحراء من خلال تكثيف الحضور في دولتي مالي والنيجر، والتي سبق لفرنسا أن قَلَّصت فيهما حضورها؛ إذ تعرف هذه المناطق تحولاتٍ أمنية سريعة، وفيها جماعات تستهدف المصالح الفرنسية أيضاً، مع صعوبة المحافظة على مستوى فعّال من الانتشار في هذه البلدان ذات الخصوصية الداخلية الصعبة وطابعها البري المغلق الصحراوي وشبه الصحراوي. ولا يبدو أنه بالإمكان تحقيق استدامة عسكرية فرنسية في المنطقة بالحضور الميداني؛ ومن ثم، يبدو أنها تُفضل تكثيف التعاون وتوسيعه، وتنويع الانتشار في نقاط عدة، مع الاحتفاظ بقدرات محدودة جداً في النيجر وبوركينا فاسو والتي يُمكن إسنادها من مناطق مجاورة.

لقد أوضحت العملية العسكرية الفرنسية في مالي أيضاً عمق هذه الضّغوط؛ حيث يُشكّل تأمين بلدان ضعيفة، تتكوّن فيها المعارضة بشكلٍ غير مضبوط، وأحياناً بناءً على دوافع انتقامية ناتجة من واقع السلطوية، إحدى المشكلات المفروضة على فرنسا؛ فهي لا تستطيع تأمين مكانتها في هذا الفضاء من دون فرض مستوى كبير من القبضة العسكرية. وفي هذا الإطار، فإن هذه الضّغوط الأمنية الناتجة من التناقض بين تدنّي قدرات الدفاع بسبب ارتفاع تكلفتها وبين ضرورة الانتشار في إفريقيا، لم تمنع العقيدة الفرنسية من إعادة تأكيد الأهمية الخاصة التي تُوليها للساحل الإفريقي من موريتانيا إلى القرن الإفريقي لأسباب متعدّدة، في **الكتاب الأبيض للدفاع والأمن القومي** لعام 2013.[16]

ويَعكس هذا الهاجس استمرار احتفاظ فرنسا بقواتها في تشاد منذ عام 1986، كما سبقت الإشارة. ويُنبّه مراقبون في هذا الصّدد إلى نية فرنسا تعزيز انتشارها في هذا الموقع، برغبتها في حيازة قاعدة في جنوب ليبيا (منطقة فزان)،[17] وتعد منطقة فزان ذات أهمية في تعزيز السياسة الصحراوية التي من ركائزها مراقبة إفريقيا الفرانكفونية. ويجدر الذكر أن هذه المنطقة كانت «تحت السيطرة الفرنسية منذ 11 إبريل 1943 حتى 24 ديسمبر 1957»،[18] ويُعلّق باحثٌ على الرغبة الفرنسية في تجنّب وقوع شمال تشاد في ما وقع فيه شمال مالي: «بما

سيكون كارثة استراتيجية كبرى بالنسبة إلى فرنسا؛ لأن ذلك سوف يكون معناه سقوط القطعة الرئيسية في الدومينو الفرنسي في إفريقيا بما يُهدّد نفوذ فرنسا كقوة عظمى، وخاصةً في ظل وجود الصين في إفريقيا».[19] وإلى هذه الأسباب يُرْجع هذا الباحث رغبة فرنسا في إقامة هذه القاعدة، فضلاً عن شؤون أخرى متعلقة بالحدود النيجيرية والجزائرية والسودانية والليبية. ويبقى نجاح فرنسا في حيازة هذه القاعدة المحتملة مُعقداً في ظل توتّر ليبي داخلي، برغم أن منطقة فزان تبقى بعيدة عن الساحل المتوسطي ومحدودة الكثافة السكانية. ولا تخفى الفوائد المركبة التي يُمكن أن تجنيها فرنسا من حيازة هذه المواقع في قلب إفريقيا الجديد، وأيضاً تحدياتها الناشئه عن منهجية إدارة القدرات والنفقات الدفاعية. يُضاف إلى ذلك أن التعاون الثنائي العسكري والاستخباري للبلدان المغاربية مع فرنسا، ومنها الجزائر، لا يمنع ليبيا من تعزيز مثل هذا التعاون مع فرنسا، برغم ما قد يُشكّله وجود قاعدة دائمة ولو صغيرة من شبكات أمنية لأي حكومة تنشأ في طرابلس.

تجد فرنسا نفسها أمام ضغوط متتالية أمام القدرات الأمريكية المتزايدة والقادرة على وضع برامج تعاون أمنية وعسكرية إقليمية وقارية معاً، وبحسب أحد المراقبين: فإن فرنسا تُنسّق مع الأمريكيين في بلدان الساحل، برغم حذرها منهم في المنطقة، وتُسهم في برنامج شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء إلى جانب الدول المغاربية ودول الساحل الإفريقي.[20] كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بدعم فرنسا وإسنادها التعامل مع أزمة مالي عام 2013. ويُمكن تفسير حالة الضّغْط الواقعة على فرنسا في هذه المنطقة نتيجة عناصر عدة، منها:

- أن الحضور الفرنسي ناتج من علاقات تقليدية ترتّبت عليها مصالح فرنسية كبيرة.

- أن هذا الحضور يُواجه مستجدّات سريعة ومتطورة؛ مثل: النشاط الجهادي. ومقابل هذه التطورات السريعة، فإن فرنسا لا تتوفر على القُدُرات اللازمة لتقديم تفسيرها الأمني الاستراتيجي والجيوثقافي لمثل هذه القضايا؛ ولذا، لا بدّ أن يشمل هذا الحضور شركاء متنوعين من نيجيريا وإثيوبيا والجزائر والمغرب ومن بلدان شبه

الجزيرة العربية التي يمكن أن يكون لها صلة مع بعض الجماعات المسلمة في المنطقة، على رأسها سياسات ثقافية ودينية تتضارب مع مصالح الأوروبيين والولايات المتحدة الأمريكية.

- تزايد مصالح الأطراف الآخرين في التجارة والتبادل مع إفريقيا، وتركيزهم على إفريقيا الصحراوية وأطرافها.
- عدم القدرة على الاستمرار في مراقبة التفاعلات والمستجدات في إفريقيا من دون حيازة عناصر استراتيجية متنوعة ومتكاملة تصب في استراتيجية أوسع، ومنها القدرات البحرية الضرورية للإحاطة بالمجالات البعيدة.

تتطلب الاستجابة لهذه الضغوط قدراً كبيراً من القوة، ولا يُمكن الاقتصار فيها على البرامج السياسية والأمنية المتقطعة. تكمُنُ المشكلة الفرنسية في المنطقة في المحافظة على قوتها الدولية المتوسطة التي ظلت تستند في أحد عناصرها الأساسية إلى إفريقيا. وأمام هذه الوضعية المُتناقضة بين المحافظة على المكانة وحيازة القوة اللازمة لذلك، تنتهج فرنسا طريق الحوار والتنسيق وتقاسم الأدوار مع المهتمين. وتُحاول نهج هذه الطريق من خلال: (أ) دعم الاتحاد الأوروبي بتوثيق مكانته الاستراتيجية والأمنية، وفي الوقت ذاته، الاستفادة من موقعها في حلف الشمال الأطلسي، (ب) و/ أو المشاركة في بعض البرامج الأمريكية، (جـ) و/ أو الحوار مع الصين وتقديم خبرتها لها، والتي ترى فيها فرنسا تحدياً من نوع مُختلف عن الضغط الأمريكي.

### ثانياً: عناصر التفسير المستجدة على الاتحاد الأوروبي

لقد ظل الاتحاد الأوروبي يولي منطقة الساحل أهمية لا بأس بها؛ استجابةً لحاجات أعضائه وانسجاماً مع دبلوماسيته التنموية والإنسانية المميزة. ومع ذلك، فإن اهتمام الاتحاد الأوروبي بهذه المنطقة هو حديث جداً؛ فقد ظل يتعامل مع المنطقة عن طريق اتفاقيات كوتونو لعام 1970 أو في إطار سياساته المتوسطية مع بلدان شمال إفريقيا. ويعد

عام 2008 بداية الانشغال الرسمي للاتحاد الأوروبي بالمشكلات الأمنية القادمة من المنطقة وميزتها الخاصة، وكان نتيجة ذلك إقرار استراتيجية الأمن والتنمية في الساحل في عام 2011. وتزداد أهمية المنطقة للاتحاد الأوروبي مع ازدياد حجم المنافسة العالمية على الساحات الهامشية القريبة. كما يسعى الأوروبيون للانخراط في تطوير بدائل للروابط مع إفريقيا عبر الصحراء، وتُشكّل هذه الأخيرة أهميةً متفاوتة للبلدان الأوروبية؛ إذ إن البُلدان المتوسطية؛ مثل: إسبانيا إيطاليا واليونان تعد الصحراء فائقة الأهمية بالنّسبة إليها، وبعضها له حضور تاريخي فيها، كما أنها تتأثر بشكلٍ سريع بالمستجدّات الأمنية الواقعة في منطقة السّاحل، ويُعد النشاط الجهادي مثالاً على ذلك، كما أن مواطنيها تعرّضوا مراراً للخطف والقتل في المنطقة. كما أن بعض مظاهر المشكلة تتعلق بالهجرة غير الشرعية، وتورّط شبكات مافيا تنتمي إلى هذه الدّول في تجارة الكوكايين وأنواع أخرى من المخدرات تتأثر بها هذه الدول بوصفها مواقع عبور ووجهة نهائية في الوقت ذاته. وتستفيد هذه البلدان من أي تطوّرات إيجابية حاصلة في منطقة الصحراء، ومنها المحافظة على روابطها النفطية والغازية وتطوير روابط جديدة. وبالنسبة إلى ألمانيا، فإنه إذا ما تم استثناء علاقتها مع جنوب إفريقيا التي كانت مصدراً للنفط مع الاستفادة من الاستثمار المباشر الألماني فيها، ونيجيريا التي كانت أيضاً مصدراً لموارد نفطية ومعدنية عدة، فإن مصالح ألمانيا مع إفريقيا كانت تقريباً مُنعدمة. وانطلاقاً من الدور الأوروبي لألمانيا ودورها العالمي ضمن مجموعة الثماني الصناعية، فإنها أخذت تُولي تطوير علاقاتها في إفريقيا بعض الاهتمام، وخاصة عبر المساعدات، إضافة إلى مشاركتها في عمليات السلام والأمن مع الجنود الأوروبيين، وكان من بين أهم محطاتها قيادتها لقوات الاتحاد الأوروبي في الكونغو الديمقراطية عام 2006. غير أن ألمانيا لا تتوفر على دبلوماسية واضحة ومُتكاملة في القارة الإفريقية.[21] وقد دعّمت ألمانيا فرنسا في عمليتها العسكرية في مالي عام 2013؛ ما يعني ضمناً تقديمها مساعدات مالية ولوجيستية لهذه العملية برغم محدوديتها، بحسب ما ذكرت صحيفة **لوموند**؛[22] منها: طائرتان من نوع C-160 للنقل وطائرة آيرباص A-320، وهذا إسهام شبيه بالإسهامين البلجيكي والإسباني.

### 1. الضغوط الجيوسياسية العامة والطارئة

تنطوي العلاقات الإفريقية - الأوروبية على أزمة وعي تاريخي وعلى عناصر مأساوية، ناتجة من حقبة طويلة من التعبير عن المصالح الأوروبية في إفريقيا. وتتطلب إعادة الربط بين هذه العناصر القدرة على تجاوز هذه المعوقات، وتقديم صورة تمنع تأزيم هذه العلاقات مستقبلاً. لم يعد الأوروبيون في وضع أفضل من الآخرين؛ إذ إن إفريقيا تعرف ديناميات جديدة منها الداخلية والخارجية، وتؤثر هذه الديناميات في أهمية الحضور التقليدي الأوروبي. ومن الناحية الجيوسياسية، فإن محدودية هذا الحضور في ضفتي الصحراء الشمالية والجنوبية تعني فُقدان التأثير في كل القارة الإفريقية، غير أن حضور الاتحاد الأوروبي لا بدّ من قياسه بمعايير ذاتية متعلقة بالقدرات الأمنية والعسكرية شبه الجامدة للاتحاد.

تميزت سنوات التسعينيات من القرن الماضي بتواضع حجم علاقات الاتحاد الأوروبي بإفريقيا وخاصة في منطقة الساحل، وأخذت قيمة إفريقيا بالتراجع إثر التغيرات السريعة التي رافقت مطلع عقد التسعينيات مع ظهور أولويات وضغوط جديدة كأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى والحوض المتوسطي. لم تستمر هذه الأولويات طويلاً ليُعادَ تأكيد أهمية القارّة واستمرارها في تزويد أوروبا بما تحتاج إليه من موارد، ولتصطدم أوروبا بسياسات أمريكية سعت لتجديد رؤيتها إزاء إفريقيا. وعرفت القارة اندلاع عدد كبير من النزاعات الداخلية والإقليمية في القرن الإفريقي والبحيرات الكبرى وفي غرب إفريقيا، وكانت إفريقيا تحمل في بنائها عناصر قابلة للانفجار، واستجدّت على بعض المناطق عناصر وميزات جديدة لتفسير انعدام الاستقرار والنزاعات في القرن الإفريقي ونيجيريا، منها "الجماعات الجهادية"، وبقي الحضور الأمني للاتحاد الأوروبي ثانوياً، وبعضه في إطار السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة. وفي هذا الإطار الأخير، فإن فرنسا، كعضوٍ أوروبي نشيط وقائد، تميل إلى جذب الاتحاد الأوروبي للتعامل مع هذه الضغوط. فنتيجة لاتّساع القرصنة في القرن الإفريقي، اتجه الاتحاد الأوروبي للانخراط العملياتي في هذه المنطقة، وفي الوقت الذي يُشكّل تأمين هذا الموقع أهمية قصوى في تأمين الخطوط البحرية الحيوية لأوروبا، فإن فرنسا تستفيد بدورها من هذه المظلة الأوروبية كقوة ذات مصالح قومية

تعرف ضغوطاً زائدة. ويُشير الباحث حمدي عبدالرحمن إلى أنه - أمام ما تعجّ بـه سـواحل القرن الإفريقي من «الأساطيل الأوروبية القادمة من ألمانيـا وإسـبانيا وإيطاليـا والنـرويج والدنمارك، والتي تعمل بتفويضٍ من المنظمة الدولية لمراقبة حركة الملاحة في هـذه المنطقـة المضطربة - فإنه يصبح من الأفضل لفرنـسا أن تضـع قواتهـا العسـكرية في جيبـوتي تحـت المظلة الأوروبية، وهو ما يُخفِّف عبء المال عن كاهل وزارة الدفاع الفرنـسية».[23]

لقد ساعدت هذه العناصـر على إظهار مُستجدَّيْن جديـديْن وعريضـين في السياسـة الأوروبية إزاء إفريقيا:

- الأول، ربط التطور بـالأمن، والبحـث عـن آليـات دعـم الاسـتقرار وحفـظ الأمـن وترسيخ الحوكمة عندما تكون بلدان القارة في حاجة إلى ذلك. ولقـد عكسـت ذلـك استراتيجية الأمن والتنمية في الساحل.

- الثاني، تزايد ارتباط إفريقيا بالمصالح الحيوية للقوى العالمية المهمة والقـوى الإفريقيـة المتنامية الأهمية. ولا يمكن للاتحاد الأوروبي إثر هذا الواقع أن تظل مكانته في المنطقـة مختلة ومحصورة في برامج تجارية وتنموية إنسانية معزولـة عـن محـددات اسـتراتيجية، فذلك لا يضمن تطوير مكانته الدبلوماسية، ولا الاستجابة لحاجات أوروبا الأمنية.

يعد هذان المستجدان ركيزتيْن أساسيتيْن في كل التحليلات والسياسات التي تتـوخّى الكشف عن اختلال المقاربة الأوروبية إزاء إفريقيا. ويمكن تبسـيط هـذين المسـتجدين في مقولة تأمين إفريقيا من أجل تـأمين المصـالح في إفريقيـا مسـتقبلاً، ومحافظـة أوروبـا عـلى مكانتها. ويضاف إلى ذلك عنصـر آخر وهو أن عدداً من الدول الإفريقية يمكن أن تـزداد قيمتها، ويمكن أن تكون دولاً محورية إذا ما نجحت في إحداث التطور اللازم والاستقرار الإيجابي؛ مثل: نيجيريا. فبلدٌ غني كنيجيريا، وهو يضم حوالي 140 مليون نسمة أكثـر مـن نصفهم مسلم والنصف الآخـر مسـيحي، يمكـن أن يكـون بلـداً فـاعلاً في القـارة إذا مـا استطاع تحقيق التطور الطبيعي وإحداث الاستقرار اللازم؛ ومن ثم، يعد هذا البلد محوريـاً لأي سياسة أوروبية في الرقعة الإفريقية الصحراوية غير المتجانسة.

يمكن أن تشهد إفريقيا بروز دول لها قُدُرات مُهمة وقادرة على أن تكون لاعباً إقليمياً أو قارياً أو دولياً عبر توظيف المؤسسات القارية الإفريقية أو الدولية؛ فمثلاً، ينتظر من أي إصلاح في مجلس الأمن للأمم المتحدة تخويل عضوية دائمة لبلدين إفريقيين، وهذان العضوان سيكونان من الدول الإفريقية المحورية الأساسية ومنها نيجيريا، وجنوب إفريقيا، ومصر، وإثيوبيا، والجزائر، أو مؤهلات كبيرة كأنغولا. ويُحتمل أن يكون هذا التعديل نتاج اختيار الاتحاد الإفريقي لدولتين؛ ما يعني أن دائرة المُرشحين ستكون ضيّقة لا تتجاوز ثلاث دول أو أربعاً، وأن الثقة ستكون في مَن يعكس المصالح الإفريقية على أحسن وجه، كما أن التحاق بلد من شمال إفريقيا، وخاصة مصر يبقى محتملاً.

يُضاف إلى ذلك ميزة أخرى وهي نشوء روابط حضارية إفريقية عبر الصحراء؛ إذ إن الإسلام والمسيحية يعدان الديانتين الإفريقيتين المركزيتين. ويُفترض أن تُساعد الديانتان في مختلف القراءات والسياسات الدينية وتفسيرهما بما يخدم العلاقات البينية الإفريقية وعلاقات الخارج مع إفريقيا.

يبدو أن هذه العناصر المُستجدة عزّزت من عودة الاهتمام بإفريقيا، وكان التحول الذي حدث هنا لا في تحقيق المصالح التجارية والمحافظة على الموارد فحسب، ولكن أيضاً في إدخال العناصر العسكرية وبشكل جديد، لا يستبعد قيام حرب دولية لأجل تأمين المصالح في إفريقيا أو من أجل مُحاربة انفراد طرف دون آخر ببعض مراكزها الحيوية. وتُعد هذه الضغوط من عناصر ظهور الاستراتيجية الأمريكية في إفريقيا، وفي إعادة الاهتمام الفرنسي والبحث في صيغ استمرار جديدة للمحافظة على المواقع أو تجديد بعضها.

دَفَعت هذه المستجدات الأوروبيين إلى مواجهة ثلاثة تحولات كبرى، اثنان منها لصيقان بدينامية النّظام الدولي كله، يتعلق الأول بقدوم الصين، والثاني بانخراط الولايات المتحدة المُتواصل في تعزيز مكانتها الإفريقية. أما الثالث فهو متعلق بإفريقيا؛ أي تنبهت دول إفريقية إلى حاجاتها وميزاتها، وإلى أنها يُمكن أن تقترح نموذجاً للتعاون الإقليمي والقارّي وتُقدمه، وكذا نظرتها إلى نفسها كقوى لها صوت يتعين التعبير عنه. ويُمكن أن

يُشجّع استقرار نيجيريا وتطور إثيوبيا والسودان على مثل هذه السياسات، كما يُمكن لتطور المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا تشجيع هذا الوضع. والواقع أن الوضع في الساحل والصحراء يمكن أن يزيد هذا المشهد تعقيداً؛ فهي البؤرة المربكة - إضافة إلى القرن الإفريقي - في كل هذه التحولات. تجعل هذه الاعتبارات كلها من التموضع الآمن في المستطيل الإفريقي المُمتد من القرن الإفريقي شرقاً إلى خليج غينيا غرباً، وإلى السواحل المتوسّطية شمالاً، مُشكلةً جيوستراتيجية أوروبية ضاغطة، وبُقعةً لانطلاق نشاط بعض الدول الإفريقية الصحراوية أو المُتاخمة للصحراء، وهي التي هي الأكثر نشاطاً ولديها نزعة استراتيجية فريدة.

## 2. مشروع نقل الغاز عبر الصحراء

يعمل الاتحاد الأوروبي إزاء إفريقيا بسياسة مزدوجة جغرافياً تُميز بين الجيران المُتوسطيين من جهة، وجنوب الصحراء من جهة أخرى. وأصبح الاتحاد الأوروبي يعد مشكلة الساحل والصحراء مرتبطة بالبحر الأبيض المتوسط بالدرجة الأولى، وهذا يُعبِّر عن تنفيذ استراتيجية ببعدين:

- الرّبط المباشر للصحراء - مركز إفريقيا - بالبحر الأبيض المتوسط.
- يمكن أن يتخذ هذا الربط أشكالاً متنوعةً برية وبحرية؛ مثل: ربط موارد أطراف الصحراء الجنوبية بأوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط، أو الربط البحري المحض؛ مثل: المحافظة على الموانئ القديمة للنقل في غرب إفريقيا.

يضفي التحول المتعلق بفرص استغلال مصادر الطاقة الصحراوية وعبر الصحراء أهمية جديدة على المنطقة؛ إذ تعد الخزّان العالمي الأكبر للطاقة الشمسية. ويعني تطوير البرامج الإقليمية والدولية عبر الصحراء ربطاً جيو-طاقياً للصحراء بالمناطق الباردة في شمال القارة الأوروبية. وتنال مشروعات الربط هذه اهتماماً في الضفة الشمالية للمتوسط كما في دُوله الجنوبية، من بينها تطوير ربط الغاز والنفط من الصحراء الكبرى لدول شمال

إفريقيا إلى أوروبا التي ترتبط بأربعة أنابيب مع المنطقة حتى عام 2012، كما يتم ربط نقل هذه الموارد عبر المتوسط من دول الساحل وغرب إفريقيا. ويُشار هنا إلى أن فرنسا من خلال حضورها الاستعماري في الصحراء الإفريقية الوسطى كانت قد عمدت إلى ربط موارد الصحراء إلى البحر الأبيض المتوسط؛ مثل: ربط معادن مدينة كولومب بشار [بشار حالياً] في الجزائر عبر خط سكك حديدية إلى البحر الأبيض المتوسط.

تمكن الإشارة إلى مشروع لم يتم إنجازه حتى كتابة هذا الكتاب، وهو أنبوب نقل الغاز عبر الصحراء؛ إذ جرى الإعلان عن هذا الأنبوب في سبتمبر 2001 من خلال توقيع مُذكرة تفاهم بين نيجيريا والجزائر بقيمة تقدر بنحو 21 مليار دولار، ويفترض أن يمتد هذا الأنبوب على مسافة 4128 كيلومتراً.[24] واعتبرت منظمة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "نيباد" NEPAD أن هذا المشروع أولوية، وقبل الشروع فيه لا بدّ من إيجاد حل لعناصر مالية وأمنية وجيوسياسية عدة.[25] ومن العناصر التي يُنتظر تدقيقها، تحديد كميات احتياطات الغاز في نيجيريا؛ إذ طالب «مسؤولو سوناطراك [شركة النفط الجزائرية]... في أثناء اجتماعات عدة، في نيجيريا عام 2008 بإجراء دراسة يقوم بها مكتب مُستقل حول سِعَةِ احتياطاتها».[26] وتقول التقديرات الرسمية بوجود 184 تريليون متر مكعب من هذه المادة في دلتا النيجر. ومع ذلك، فإن «عدم وجود تقديرات حقيقية ورسمية للاحتياطات أضفى البرودة على العلاقات بين مُنعشي المشروع».[27] وتُوجد أكبر كميات الغاز في نيجيريا في دلتا النيجر جنوباً، وهذه المنطقة ليست مُؤمّنةً بما يكفي.

لقد تنامى في هذه المنطقة نوعان من العمليات المُسلحة، الأول عمليات برّية تستهدف آليات نفطية وأنابيب نقل الغاز، والثاني عمليات بحرية تتعلق بالقرصنة في خليج غينيا عموماً، وفي سواحل نيجيريا وبنين بصورة خاصة. برزت هذه النشاطات منذ ظهور حركة تحرير دلتا النيجر عام 2006، ويرى باحثون أن هذه الحركة «تعمل كفيدرالية من فصائل، مُحاربوها مُجهزون بالسلاح وبسفن فائقة السرعة»،[28] وتتميز بتطبيق برنامج حربي يهدف إلى تدمير قدرة الحكومة كاملاً على تصدير النفط والسيطرة على حساب الشركات النفطية.[29] وكان قد سبق لحركة تحرير دلتا النيجر التهديد بشكل صريح

بمهاجمة أنبوب نقل الغاز عبر الصحراء، مراتٍ عدة، إحداها في فبراير 2009.[30] ويغيرُ مُحاربو دلتا النيجر على مواقع استخراج النفط كما يقومون بتفجير أنابيب نقل الغاز. بالإضافة إلى نشاط هذه الحركة، تزايدت فاعلية عمليات جماعة بوكو حرام في الجزء الشمالي لنيجيريا، فوجودها واتساع نشاطها فيها يسهمان في إثارة التردد والمخاوف من إنجاز هذا المشروع. ويعرف نشاط قرصنة النفط في خليج غينيا تزايداً مُطرداً، تعززه الاضطرابات والنزاعات التي تعرفها دول المنطقة. وبحسب آسيس مالاكياس، يُركز القراصنة نشاطهم على سرقة النفط؛ إذ يسرقون ناقلات النفط ثم يُحولون الكميات التي تحملها إلى ناقلات صغيرة.[31]

تُعد هذه المنطقة – خليج غينيا – واحدة من أكبر مناطق التنقيب على النفط في العالم؛ إذ تُبين الأرقام – بحسب مالاكياس – أن ناتج تسع دولٍ إفريقية على ساحل خليج غينيا يبلغ خمسة ملايين برميل يومياً؛ أي أكثر من نصف إنتاج كل القارة الإفريقية. وأشارت منظمة الملاحة الدولية إلى حدوث 47 عملية قرصنة في غرب إفريقيا لعام 2010، كما أن أغلب هذه العمليات يقع في سواحل نيجيريا وتوغو وبنين، وكانت هذه الدول قد أعلنت عزمها إنشاء قوة بحرية مُشتركة لمواجهة تنامي هذه الظاهرة.[32] وتُثير مثل هذه الوضعية مخاوف أمنية مُتزايدة، فالضغط يُمارَسُ في البر كما يُمارس في البحر، ويؤثر في مرونة التفكير في هيكلة الصحراء بربطها البنيوي بواجهاتها البحرية. وبرغم أن عناصر القرصنة في خليج غينيا ليست في مستوى تلك التي نراها في القرن الإفريقي، فإن المخاوف كبيرة من تزايدها. وقد يزداد ذلك في حالة زَادَ أمن نيجيريا ضعفاً.

يُمكن أن يُسهم مشروع أنبوب نقل الغاز عبر الصحراء في إيجاد بديل جيو–طاقي بالغ الأهمية، كونه سيُحدث نقلة كبيرة بربط غاز خليج غينيا بالبحر الأبيض المتوسط وأوروبا عبر الصحراء. ويُفترض مروره بالنيجر وتحديداً بموقع أغاديم Agadem لاستخراج النفط، وعبر الجزائر. ويعد هذا عاملاً آخر في معوقات إنجاز المشروع؛ إذ يتوقع مرور الأنبوب بمنطقة شمال النيجر حيث السكان الطوارق لن يقبلوا بذلك من دون التفاوض معهم بشأنه. تعد هذه العناصر ذات الطابع الأمني المألوفة في المنطقة،

فضلاً عن الجماعات ذات الطابع الجهادي أهم المشكلات الواردة في هذا الموضوع. وطالبت مالي أيضاً أن يشملها المشروع بعبوره عبر أراضيها، في الوقت الذي تتجاذب الجزائر ومالي علاقات توتر تتعلق بمراقبة الحدود؛[33] إذ يتحول إقليم كل بلد إلى عُمق لجماعات البلد الآخر. يدخل هذا المشروع أيضاً في حسابات جيو-طاقية مرتبطة بالاستراتيجية العامة للفاعلين من خارج الإقليم؛ إذ يُفيد تعزيز ربط الغاز الإفريقي - المتوسطي في التخفيف من ضغط ارتباط الاتحاد الأوروبي مع روسيا بهذا الشأن؛ إذ يرى وزير روسي أن الاتحاد الأوروبي سيخضع في أفق عام 2050 لـ 70٪ من حاجاته الغازية إلى روسيا إذا لم تُغير أوروبا من سياستها في الطاقة.[34] ويظهر أن الموضوع يُثير تنافساً محموماً بين الفاعلين في مجال الطاقة؛ ففي الوقت الذي يُفيد هذا الربط مع إفريقيا الاتحاد الأوروبي، فإن الضغوط مُستمرة عليه في هذه المنطقة المتنوعة من حيث البيئة والتضاريس والتحديات السياسية - الأمنية.

يُشير الباحث بنجامين أوجي إلى إمكانية الحديث عن إحساس روسي بمنافسة إفريقية مُحتملة في هذا المجال؛ إذ إنَّ حضورَ شركة غازبروم الروسية محدودٌ في إفريقيا، وأظهرت اهتمامها بمشروع نقل الغاز عبر الصحراء إثر بعثة للشركة زارت أبوجا عام 2008،[35] وقامت هذه الشركة مع شركة النفط الوطنية النيجيرية ببناء شركة نيغاز Nigaz في نيجيريا، كما اقترحت بناء جزء من أنبوب نقل الغاز عبر الصحراء من دلتا النيجر حتى شمال نيجيريا.[36] وتعمل شركة غازبروم على إيجاد موطئ قدم لها في خليج غينيا (غينيا الاستوائية) وفي نيجيريا والجزائر كي تستطيع مُراقبة - في يوم ما - جزءاً من الغاز المتجه من إفريقيا إلى الاتحاد الأوروبي. إن الالتفاف حولهذه البلدان الغازية، أو تطويقها،[37] وكذلك تجهيز أنبوب نقل الغاز عبر الصحراء أو إسالة الغاز المُوَجَّه إلى الاتحاد الأوروبي تمَّ وصفه بشكل دقيق جداً في تقريرٍ للمركز الوطني للاستعلام (الاستعلامات السرية الإسبانية) ونشر في يومية **إلبيبليكو** *EL Publico* الإسبانية في إبريل 2009. يعد هذا التقرير أن استراتيجية غازبروم في إفريقيا والشرق الأوسط هدفها مراقبة تدفق الغاز نحو الاتحاد الأوروبي.[38] إن مشروع نقل الغاز عبر الصحراء ليس إلا حصان طروادة

للشركات التي تُريد إيجاد علاقات جيدة مع أبوجا والجزائر؛[39] إذ يُفيد مشروع كهذا في إنجاز بديل صحراوي وبحري يُتيح فرصة للربط الحيوي عوض الاكتفاء بالنقل عبر الأطلسي للغاز من خليج غينيا، وهو بالإضافة إلى توثيقه للروابط الجيوسياسية الأوروبية - الإفريقية عبر الساحل والصحراء، سيُوثق الروابط بين دول أطراف الصحراء، ويُحدث بينها بدائل وروابط متجددة. ويُفترض عند تقويم الساحل والصحراء أخذ هذه العناصر المُستجدة في غرب إفريقيا في الحسبان.

يمكن أن تكون المنطقة عرفت مشروعات ربط أخرى؛ مثل: ربط دول الصحراء بخليج غينيا؛ مثل: الفكرة الأمريكية بنقل كميات من نفط حوض دوبا في جنوب تشاد عبر أنبوب نحو ساحل خليج غينيا، كما يُمكن وضع هذا المشروع في الإطار العام لتوقعات الطاقة والتوقعات المعدنية المحتمل تزايدها في المنطقة، ومنها المتوقّع وجودها في حوض تاودني[40] الواقع شمال غرب مالي وشمال شرق موريتانيا. ويقع نقل البضائع التجارية أو المواد الأولية ضمن المشكلات الأساسية في تعقيد الروابط مع الاتحاد الأوروبي؛ إذ يُفترض إعادة تقويم الطرق الصحراوية في حالة الاستثمار في شبكات اتصال وبأنابيب نقل الغاز وشبكات ربط الطاقة، وأيضاً بربط الدول الساحلية الصحراوية بشبكة تبادل إقليمية لتنشيط الحركة المحدودة جداً في ما بينها. ويُمكن لهذه العناصر الإسهام في تعديل المقاييس الجيوستراتيجية للمنطقة وقلب المعايير التقلدية للسياسة الأوروبية إزاء إفريقيا ومنها المتعلقة بالمساعدات والمعونات.

### 3. مساعدة الاتحاد الأوروبي لبلدان الساحل

اعتمد الاتحاد الأوروبي نظرةً إلى إفريقيا في إطار اتفاقيات لومي لعام 1970 ثم اتفاقيات كوتونو لعام 1973، وهي اتفاقيات تشمل إفريقيا جنوب الصحراء مع بلدان الكاريبي والمحيط الهادي. كانت هذه السياسة في أثناء فترة الحرب الباردة ترتكز على دعامتين: المساعدات، والحد ما أمكن من الديون الخارجية لهذه الدول. وكان شعار المساعدات لإفريقيا شعاراً واسعاً وجذاباً ظلَّ لما يزيد على ثلاثة عقود السِّمة الأساسية

للتعاون، إلا أن أهمية هذا الشعار تراجعت مع نهاية الحرب الباردة، وبروز مشكلة لها علاقة بشعار آخر هو فشل التنمية، وعدم نجاعة المساعدات في تحقيق تطور ملموس في القارة.[41] ومازال مبدأ المساعدات أساسياً في كل السياسات إزاء إفريقيا، ومنها السياسات الأمنية والعسكرية، برغم ما عرفته من تغييرات؛ مثل: ظهور مبدأ تطوير الاستثمار وإقامة تجارة متوازنة ومُشجعة للأفارقة...، إلخ.

يَحوزُ الاتحاد الأوروبي موقعاً مركزياً كمُساعد على التنمية في إفريقيا، وذلك ينسجم والمكانة التاريخية للاتحاد إزاء القارة. ومع ذلك، فإن سياسته تعرف اختلالاً بسبب عدم وضوح دور العناصر الاستراتيجية الأخرى الأساسية في هذه العلاقة. ويُعد الاتحاد الأوروبي القطب الأول في مساعدة دول الساحل إزاء مشكلاتها الأمنية الإنسانية، فهو يؤدي دوراً محورياً في المساعدة على مواجهة آثار الجفاف، وتقديم خطط استثمار في مجال البنى التحتية والاجتماعية، ويُموّل مشروعات أمنية وشرطية في هذه المنطقة. فضلاً عن ذلك، أصبح الاتحاد الأوروبي يقدم قراءة جديدة للربط الأمني عبر الساحل والصحراء؛ حيث شرع في استخدام مفاهيم؛ مثل: كون الإرهاب في الساحل يُهدد الاتحاد الأوروبي ومصالح دوله ورعاياها.

شرع الاتحاد الأوروبي منذ عام 2008 يُطور مُقاربة بشأن الأمن والتنمية، وقام بإرسال عدد من اللجان الاستكشافية إلى منطقة الساحل، وقامت هذه اللجان بحصر المشكلات في أربعة مُستويات هي:[42]

- الحوكمة والتنمية وتسوية النزاعات.
- مشكلة التنسيق على المستوى السياسي الإقليمي.
- الأمن ودولة القانون.
- الوقاية ومحاربة التطرف العنيف والأصولية.

وقد أقرَّ عمل هذه اللجان أن «أمن الساحل له أثر مُباشر واضح على وضعية الأمن الداخلي للاتحاد الأوروبي».[43] وتمكن الإشارة إلى تركيز الاتحاد الأوروبي على المساعدات التي أصبح يُخصّصها لدول الساحل وفق مُقاربة تأخذ في الأساس معيار الربط بين التطوير والاستجابة للضغوط الأمنية في المنطقة، فعلى سبيل المثال، تمّ تخصيص 606.25 ملايين يورو في عام 2011 لكل من موريتانيا والنيجر ومالي، منها 450 مليوناً خصصها الصندوق الأوروبي العاشر للتنمية، و150 مليوناً خصّصتها الإدارة العامة للتنمية والتعاون، يُضاف إليها مساعدات مالية أخرى مُخصّصة لمنطقة غرب إفريقيا (انظر الجدول 7). بينما تبقى المساعدات المخصصة للبلدان الإفريقية المتوسطية مرتبطة بالشراكة الأورومتوسطية والسياسة الأوروبية للجوار. ترتبط هذه المساعدات باستراتيجية عامة للربط بينها - أي المساعدات - وتطبيق الخطوط العامة لحل المشكلات في الساحل، ومنها مشكلات الحكم واستقرار الدولة والديمقراطية وتسوية النزاعات. وبرغم أنها مساعدات لا بأس بها، فإنها ليست في مستوى إحداث أثر كبير في منطقة فقيرة وواسعة للغاية، كما لا تستطيع المشروعات الأمنية الصغيرة التي أقرتها استراتيجية الأمن والتنمية في الساحل الاستجابة لتطورات أمنية سريعة وذات أبعاد متنوّعة. ويُلاحظ أن مالي التي نالت أهم حصة من هذه المُساعدات وهي 294 مليون يورو ثم النيجر 172 مليون يورو هما بَلَدَان فقيران وتزداد الفوارق البنيوية فيهما. ولعلّ هذا الموضوع يُعيد الإشكال النّظري القديم حول العلاقة بين المساعدات والتنمية وتحقيق التنمية و"فشلها" في إفريقيا.

عرفت منطقة الساحل منذ عام 2005 تدخل الاتحاد الأوروبي أيضاً لمساعدة دولها نتيجة آثار الجفاف؛ إذ قدم الاتحاد معونات في مجال التغذية والأمن الغذائي، وهي معونات يحشد لها الاتحاد شركاء دوليين حكوميين وغير حكوميين كثيرين. وتمت زيادة هذه المعونات من 45 مليون يورو إلى 120 مليون يورو في عام 2012،[44] ويُبيّن الجدول (8) جزءاً من المساعدات لعام 2011 المُخصَّصة لغرب إفريقيا في إطار المكتب الإنساني للجماعة الأوروبية ECHO، والدول التي استهدفها.

## الجدول (7)

## مساعدة الاتحاد الأوروبي للساحل وغرب إفريقيا في عام 2011 (مليون يورو)

| الدول | جارية | | مبرمجة | | مواد إضافية مقترحة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | برامج بحسب الدول | آلية الاستقرار | الصندوق الأوروبي العاشـر للتنمية | آلية الاستقرار | | |
| النيجر | 39.9 | / | 42.2 | / | 91.6 | 172 |
| مالي | 202 | / | 38 | 4 | 50 | 294 |
| موريتانيا | 21.25 | 1.2 | 22 | / | 8.4 | 54.45 |
| غرب إفريقيا | / | 13.7 | 66 | 6 | / | 85.7 |
| المجموع | 263.15 | 14.9 | 168.2 | 10 | 150 | 606.25 |

المصدر:

Service européen pour l'action extérieure, *Stratégie pour la sécurité et le développement au Sahel* (Bruxelles: Service européen pour l'action extérieure, 2011).

## الجدول (8)

## المساعدات الإنسانية لبرنامج المكتب الإنساني للجماعـة الأوروبيـة لـدول الساحـل عـام 2011

| الدولة | حجم المساعدات (يورو) |
|---|---|
| النيجر | 55643018 |
| السنغال | 5087973 |
| بوركينا فاسو | 3154179 |
| تشاد | 63256317 |
| نيجيريا | 7974634 |
| مالي | 2905835 |
| موريتانيا | 5215002 |
| **المجموع** | **62275361** |

المصدر:

"Map Echo Contributions to Sahel in 2011," at: http://js.static.reliefweb.int/map/mali/2011-echo-contribution-sahel

لقد شرع الاتحاد الأوروبي في إنجاز مجموعة مشروعات في إطار آلية الاستقرار[45] وبإقرار من الخدمة الأوروبية للمساعدة الخارجية SEAE،[46] منها مشروع مكافحة الإرهاب للفترة 2012–2014. وارتكز هذا المشروع على تقوية القدرات العملية في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وذلك بوضع دائرة أوروبية للشرطة وتكوين المتدخلين في العدالة والأعمال الشرطية، واقتسام المعلومات والخبرات، كما تمّ إقرار نظام للإعلام والرّبط في غرب إفريقيا هدفه إيجاد أرضية لاستخبارات الشرطة مع بنين، وغانا، ومالي، وموريتانيا، والنيجر ومجموعة دول غرب إفريقيا والأنتربول.[47] وإثر اندلاع الأزمة في مالي، فإن مجلس الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي كان قد ناقش إمكانية إرسال مستشارين عسكريين إلى مالي في إطار السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة، لكن هذا الاقتراح باء بالفشل؛ لعدم تحمّس الأعضاء الأوروبيين، ولغموض موقف مالي وانعدام استعدادها لمثل هذا التنسيق، غير أنه تمّ – في إطار هذه الآلية – إقرار اقتراح يضمّ مجموعة إجراءات مدنية تتعلق بالمساعدة والتكوين. ويقترح مراقبون أوروبيون تطوير شراكة، وخاصة في إطار السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة، مع الجزائر ونيجيريا؛ بوصفهما محوري التعاون في شؤون الساحل، من دون جعل أحدهما بديلاً من الآخر. ففي هذا الصدد، يتعين على الاتحاد الأوروبي أن يتعاون مع هيئة الأركان المشتركة لبلدان الساحل وكذا مع وحدة الدّمج والاتصال Unité de fusion et de liaison؛[48] وهي آلية استخبارات مركزها مدينة الجزائر، وذلك كي ينسق من خلالها مسؤولو استخبارات ليبيا ومالي والجزائر وتشاد والنيجر وموريتانيا ونيجيريا. فهذه الآلية لا يُشارك فيها الاتحاد الأوروبي، وإن الحذر القائم بين الجزائر ورغبة الأخيرة في المحافظة على اليد الطولى في هذه المسألة من جهة، وكون الاتحاد الأوروبي يضم أعضاء منافسين لطموحات الجزائر من جهة أخرى، يجعل الاتحاد الأوروبي يغيب عن جهود التنسيق بين الأطراف المحليين في مثل هذه الآليات. ويُشار هنا إلى أن الاتحاد الأوروبي يعمل عن طريق برامج متنوعة، وبعضها يتعلق باتفاقيات تجارية مع البلدان الإفريقية؛ ما يدفع المراقبين الأوروبيين إلى الدعوة إلى تنسيق أفضل بين الآليات الأوروبية، وربطها بسياسة واضحة.

يعتمد الاتحاد الأوروبي في تعزيز دوره الإنساني في إفريقيا بشكل عام على أدوار مترابطة أخرى، فإضافةً إلى المساعدات المتنوعة التي يعمل على توجيهها للمنطقة، فإنه يُشارك أيضاً كطرف في ضبط الأمن وحفظ السلم من خلال نشر قواته في إطار السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة في بؤر توتر إفريقية عدة، ومنها بؤر في الساحل؛ مثل: تشاد، ودوره المساعد لفرنسا في أزمة مالي، وتدخله أيضاً في تسوية النزاعات ومُراقبة السياسات العامة كإجراء الانتخابات. ينطلق الاتحاد الأوروبي من هذه السياسات المُتعددة بوصفه قطباً دولياً قريباً من الناحية الجغرافية من القارة، وهو معنيٌّ بالتوترات فيها، ومتأثر مباشرة بالتوازنات الإقليمية في القطعة الإفريقية المُمتدّة من الأطلسي إلى خليج عدن؛ ومن ثم، فإن الآثار التي يعدها الاتحاد الأوروبي مشكلات أمنية إفريقية كالهجرة غير النظامية هي وطيدة الصّلة بإفريقيا الشمالية والساحل كمصدر ومَعْبَر.

ويبدو مُفيداً إقامة تمييز بين السياسة الفرنسية في المنطقة وسياسات الاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال خلاصتين عريضتين:

- الإرث الثقافي والسياسي والاستراتيجي لفرنسا؛ وهو إرثٌ يستند إلى عناصر الثقافة الفرنسية ومعرفتها التاريخية بالصحراء وإسهامها في صوغ أهم معالمها، بل إن حضورها فيها في الفترة الاستعمارية يجعلها أهم لاعب فيها ضمن الحدث الكبير الثاني الذي عرفته الصحراء الإفريقية، بعد الحدث الأول الممثل بقدوم الإسلام إليها.
- مقابل ذلك، يبحث الاتحاد الأوروبي في بناء سياسة تميزه في المنطقة، وهي سياسة مازالت في بدايتها. وبرغم أنها تنطلق من بعض السمات الثابتة كالقرب الجغرافي، فإنها لا يمكن أن تكتمل من دون حشد مستوى مقبول من العناصر الاستراتيجية والدبلوماسية لممارسة هذه السياسة في منطقة تستيقظ على نشاط تاريخي غير مسبوق. وتصطدم هذه العناصر بالمُشكلات البِنْيوية للاتحاد الأوروبي في تحديد هويته الدّولية، كما أنّ حسم مكانته ترتبط بماهية البديل الاستراتيجي الذي ستجده البلدان الصحراوية، لا أهميته كمقدِّم لمعونات ومساعدات وعلاقات تجارية فحسب، والتي يُمكن أن يُقدِّم أطراف آخرون بدائل منها، وربما بسخاء أكبر مع مرور الوقت.

يبقى تفسير العلاقات الأوروبية الفرنسية في المنطقة تكاملياً، ويبدو أن فاعلين آخرين يُنشطون سياسات إضافية ومُزاحِمة. وبرغم أنّ بعضهم مازال في الطريق، فإن بعضاً آخر يتنامى بشكلٍ مثير، ويجعل المنطقة رقعة لمواجهات أمنية؛ مثل: دخول دول لتفعيل سياسات تكنولوجية وعسكرية واستثمارية، بل توجيهية؛ أي تُخطط نوعية السياسات الممكنة؛ مثل: إسرائيل. فهذه تُقلق بلداناً صحراوية منها مصر والسودان حول حوض النيل. وقد تولّد من هذا التدخّل ظهور مفهوم تطويق الأمن القومي العربي عن طريق ما يُعرف بشد الأطراف، وهذه الوضعية تُثير الإسلام الجهادي الصحراوي، كما أنها تجعل الولايات المتحدة الأمريكية في قلب هذه المعركة، التي تُضايق الأوروبيين، ولاسيما من الفرنسيين، وتُقلق لاعباً متنامياً هو الصين.

## دورا الصين والولايات المتحدة الأمريكية

يُشكّل بروز الصين في إفريقيا موضوعاً لنقاش أكاديمي وسياسي مستفيض، ويعد أحد الحقول التي تجتذب المتخصّصين في الدراسات السياسية الإفريقية بخاصة. وترتبط أهمية هذا الموضوع بتحول إفريقيا إلى ساحة لتنافس سياسي وأمني مُرتبِط بالاختيارات الشاملة في السياسة الدولية للفاعلين الكبار. وقد ظهر أن مُعالجة حضور الصين في إفريقيا خضَعَ لمنهجية أصبحت جدّ معروفة، تقوم على حصر مراحل تطوّر هذه العلاقات، وهي التي تُقسم إلى ثلاث مراحل أساسية: فترة الصين الماوية، وفترة الصّين الإصلاحية بعد عام 1978، وفترة الصين المتنامي دورها في إفريقيا وتبدأ مع أواخر القرن العشرين. وقد عَرفَت مِيزَات الصين في إفريقيا عبر هذه المراحل، تطورات وفقاً لتطوّر الصين وتنامي حاجاتها. ومن المؤكّد أن هذا التطوّر أسهمَ في تغيير وضعية إفريقيا كساحة مركزية في التنافس الدولي، وأحدث أثراً لا يُمكن الاستهانة به، يمثّل بفكّ الانفراد الأوروبي بإفريقيا.

وربما لا يكون من المُستغرب أن تشجع الصين قوى أخرى للانجذاب نحو إفريقيا، وتمكن الإشارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، كقوّة فاعلة في القارّة، وربّما من الدرجة الأولى. وقد ظهر من خلال الاهتمام الأولي بهذا الموضوع، أن الصين أقدم علاقات مع

إفريقيا لاتصالهما معاً - أي الصين وإفريقيا - بمشكلات مع أوروبا والغرب عموماً، بينما ظلّت إفريقيا بالنسبة إلى الولايات المتحدة ساحة هامشية حتى العقد الأخير من القرن العشرين. ويبدو أن العناصر التي حكمت العلاقات الصينية تختلف عن تلك التي حكمت العلاقات الأمريكية؛ فالأولى ارتكزت بالدرجة الأولى على تلبية الحاجات، بينما ارتكزت الثانية على الجمع بين تلبية الحاجات والهجوم المتقدم لِردْع المنافسين أو الإحاطة بهم. تنبعث الصين من كونها قوة نامية في طريق حيازة مواصفات القوة العظمى، بينما تنبعث الولايات المتحدة من كونها قوة عظمى، ربّما في طريقها نحو تراجع عظمتها.

وسيُعالج هذا المحور أهم ميزات الصين في إفريقيا، مُرَكِّزاً على منطقة الساحل والصحراء، ثمّ أهم الميزات الأمريكية في المنطقة، غير أنه، وفي أثناء البحث في هذا الموضوع لوحِظ نُدرة المراجع المتعلقة بسياسة الصين تجاه المنطقة المعنية، إن لم نقل انعدامها، فتمّ الاعتماد على علاقاتها الإفريقية بشكل عام، مع التركيز على الأهمية التي قد تعنيها منطقة شمال إفريقيا وغربها وشرقها، كونها الكفيلة بتفسير سياساتها وسياسات الآخرين التنافسية إزاء الساحل والصحراء. بينما لوحِظ على السياسات الأمريكية خضوعها لمقياس جيوستراتيجي دينامي في إفريقيا، يَمزِجُ بين السياسات القارية والبرامج الإقليمية، ويستجيب لرؤيتها الدّبْلوماسية والأمنية كقوّة عُظمى.

## أولاً: الضغط الصيني في إفريقيا

ازداد اهتمامُ البَاحِثين والخبراء بمناقشة الميزات الجديدة للصين في إفريقيا. وتتفق دراسات عدة، على كون الصين القطب الأساسي المُستجد في إفريقيا والذي يُزَاحِمُ الفاعلين القُدامى في المنطقة ويُهددُهم، وخاصة فرنسا والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي يزداد ارتباطها الاستراتيجي والدبلوماسي فيها. ويزيد النمو الاقتصادي السريع للصين من تخوف هؤلاء الفاعلين، وتمكن مُلاحظة ذلك في الاهتمام الأكاديمي والعلمي والأمني الأمريكي والفرنسي بشؤون الصين. لا يخلو تقويم الحضور الصيني في إفريقيا من اندفاع، كما أن تقويم الأفارقة للحضور الصيني غير

واضح بما فيه الكفاية وتشوبه النواقص. وتأتي العوائق الأمنية الاستراتيجية للعلاقات مع الصين في قمة هذه النواقص؛ إذ ما الذي تُقدمه الصين للأولويات الإفريقية ومنها الأولوية الأمنية المرتبطة بالسياسات العامة والحوكمة؟ كما لا يبدو أن الصين تفرض سياسات إقليمية وبرامج استراتيجية للتعاون الإقليمي الإفريقي، بقدر ما تعمل على نسج علاقات قارية في كل الاتجاهات من دون استحضار الميزات الإقليمية والديناميات المحلية البنيوية؛ ومن ثم، فإن مناقشة مكانة الصين في الساحل والصحراء تبقَى مؤطرة بسياستها القارية الشاملة تجاه إفريقيا.

**1. عناصر جيو-اقتصادية عامة**

لا بدّ من الإشارة إلى أن الأدبيات الصينية لا تُميّز في إفريقيا منطقة الساحل والصحراء؛ إذ لم يُصادَف إثر عملية البحث في بعض المقالات والمنشورات الصينية حول إفريقيا ما يؤكّد ذلك، ويُلاحَظ أيضاً صعوبة تحديد استراتيجية صينية إزاء منطقة الساحل والصحراء. غير أن أهمية الصين في إفريقيا تفرض تخصيص هذا الجزء من البحث لها.

**أ. السّاحة النفطية الإفريقية الصحراوية**

شرعت الصين في تطبيق سياسة واضحة ومتنامية بشكل سريع إزاء إفريقيا وفق السرعة ذاتها لمنهجها في النمو الاقتصادي. وقد تميز العقد الأخير من القرن العشرين بتوطيد دعائم هذه السياسة؛ إذ بدأت الصين في تحقيق: أولاً، خطة اقتصادية بهدفين أساسيين، جذب الموارد، وإيجاد الأسواق لمنتجاتها. وتُطلق الباحثة جنيفر كووك على هذه السياسة "القوة الناعمة الصينية في إفريقيا"؛ إذ إن العناصر الاقتصادية هي المصدر الأساسي لهذه القوة.[49] ثانياً، خطة دبلوماسية، تقوم على ركيزتين، كسب تأييد الدول الإفريقية لفصل تايوان، وحيازة المكانة اللائقة بالصين وكسب وُدّ الدول الإفريقية في المؤسسات الدولية.

توظف الصين في إفريقيا وضعها المُزدوج، كبلدٍ نامٍ، وكقوة نامية في طريق الصعود، قادرة على التأثير في التوجهات الاستراتيجية الكبرى للعالم.[50] وتستفيد من علاقات قديمة

وتاريخية في المنطقة؛ إذ إن الصين كانت مع الدول الإفريقية في منظمة دول عدم الانحياز، وربطت علاقات وثيقة مع الدول ذات الاختيارات الاشتراكية كالجزائر ومصر وغيرهما، وساندت في السبعينيات من القرن العشرين حركات التحرير في أنغولا وموزمبيق.[51] لقد استطاعت الصين التحول في ظرفٍ وجيز إلى شريكٍ كبير لإفريقيا؛ إذ «تحولت في أقل من 15 سنة إلى "قوة إفريقية" من الصف الأول بتغطيتها عدداً مُهماً من المجالات: اقتصادية وسياسية ودبلوماسية وعسكرية. تحولت الصين في أثناء هذه الفترة إلى ثاني شريك اقتصادي للقارة الإفريقية».[52] وتعمل الصين وفق سياسة إفريقية خاصة لا تتطابق مع الشركاء الغربيين، وهي تتعامل إزاء بلدان القارة على قدم المُساواة، وتنظر إلى القارة ككتلة واحدة، وتُوثق علاقاتها مع الدول جميعها، كما أنها تُوثق هذه العلاقات مع الدول التي تعرف اضطرابات مُسْتغلةً نفور قوى أخرى منها. ويجدر التنبيه هنا إلى أن التنظيم الهيكلي لوزارة الخارجية الصينية يضم إدارة خاصة بإفريقيا تحت اسم إدارة إفريقيا، وتشمل بلدان إفريقيا ماعدا شمالها بما فيه السودان، وإدارة أخرى تحت اسم إدارة غربي آسيا وشمال إفريقيا وهي تضم دول الشرق الأوسط بما فيها تركيا وإيران وإسرائيل ودول شمال إفريقيا وهي البلدان المغاربية ومصر والسودان، ولا شك أن هذا التنظيم يجعل هذه البلدان الأخيرة ضمن دبلوماسية صينية مزدوجة إفريقية وشرق أوسطية معاً، وهو تقسيم موروث من الثقافة الجيوسياسية الغربية أكثر مما هو صيني على ما يبدو.

تتركّز أهم العناصر الاقتصادية الاستراتيجية للحضور الصيني المُتزايد في الموارد؛ إذ إن هذا هو المعيار المركزي الذي ظلَّ يُؤطّر تحليل ما يُدعى بـ "الهجوم" الصيني على إفريقيا. ويخلُص الباحث حمدي عبدالرحمن إلى أنّ الحديث عن شراكة صينية أو أمريكية أو أوروبية مع إفريقيا، هو حديثٌ «لا يخلو من أبعاد سياسية وأيديولوجية»، تترتب عليه أبعاد مصلحية «تصب في مصلحة الطرف الأقوى». ويُضيف أنه ربما يكون ذلك مدعاةً إلى القول إنّ «إفريقيا تشهد مرحلة تخاطف استعماري جديدة، تسعى من خلالها قوى صاعدة في النظام الدولي؛ مثل: الصين إلى أن يكون لها نصيب معلوم في الثروة الإفريقية».[53] ولا يتوقف الباحث عند هذا الحد وهو يُعلّق على ما يدعوه بـ "التكالب"[54] حول الموارد

والتنافس إذا ما أضيفت إليها مبيعات السلاح الصينية لإفريقيا؛ إذ «إن صراعاً دولياً جديداً على الموارد الطبيعية في إفريقيا هو آتٍ لا محالة».[55] وعموماً، فإن هذا التنافس الكامن أو المكشوف - بحسب الحالات - حول الموارد، يرى فيه أغلب المراقبين التفسير المعياري للاهتمام المُتزايد بإفريقيا.

وإذ نسلّم بقوّة هذا الطرح القديم الجديد، فإننا ننبه أيضاً إلى المشكلة الجيوسياسية للنظام الدولي المعاصر، والناتجة من تعدد القوى، وملء الساحات الجغرافية، وتراجُع معنى الساحة الهامشية أو المُهَمَّشة من القاموس السياسي الدولي، وكذا لتصاعُد أهمية العناصر النفسية في التنافس وأيضاً في الصراع الدولي. ولعلّ إفريقيا، تقع اليوم على طريق ساحات متكاملة الأهداف والأدوار؛ فأوروبا للأوروبيين وأمريكا للأمريكيين، وغالب آسيا لأهلها، فهل يعني ذلك، أنّ إفريقيا ستُصبح القارة أو المجال البري الوحيد المفتوح للقوى الدولية؟ من شبه المؤكد أن أوراسيا مازالت تحظى بمكانتها في توجيه المسار والطبيعة للنظام الدولي، لكن هل قوى أوراسيا المتعددة اليوم بشكل لم يسبق له مثيل في التاريخ، ومنها الصين، لن تجذب هؤلاء وأولئك إلى التنافس على حقول السافانا وساحات الصحراء الصخرية والرملية؟ يبدو أن الصين، قد أخذت تعكس هذا التحول حقيقةً على أرض الواقع، فمجيئها إلى إفريقيا، لا يُمكن أن يُعوّض بأي ساحة أخرى في العالم، على الأقل في وضع دولي متزاحِم.

أما من الناحية الداخلية، فحاجة الصين إلى الموارد هي حاجة مُزدوجة، مرتبطة بنمو الصين من جهة، وبتوفُّر إفريقيا على كميات مهمة من موارد الطاقة والموارد المعدنية والغذائية، وتوافر الأسواق الاستهلاكية من جهة أخرى. ويتزايد استهلاك الطاقة للصين؛ إذ تتوقع الوكالة الدولية للطاقة بلوغ الصين مكانة أكبر مُسْتَوْرِد للنفط في عام 2020. وقُدِّرَت وارداتها من الشرق الأوسط في عام 2010 من النفط بخمسة ملايين برميل يومياً. ويتوقع بلوغه 13 مليون برميل في عام 2035.[56] تستورد الصين أكثر من نصف حاجاتها من الشرق الأوسط، ففي عام 2010، قُدِّر مجموع وارداتها من المنطقة بنحو 47٪، بينما قُدِّر مجموع وارداتها من إفريقيا بنحو 30٪ من حاجاتها.[57] ويعني هذا أن ثُلُثَ

حاجات الصين تأتي من إفريقيا، وهي التي تحتوي على ما بين 9٪ و10٪ من الاحتياطات النفطية العالمية. وتعد أنغولا والسودان والكونغو الديمقراطية وغينيا الاستوائية ونيجيريا أكبر المُصدرين للصين، إضافةً إلى بلدان أخرى، وهي: الجابون والجزائر وليبيا وليبيريا وتشاد وكينيا.[58] ويُلاحظُ أن خليج غينيا إضافةً إلى شمال إفريقيا محوران غنيان بهذه المادة، علماً أن أنغولا مازالت المُصدِّر الأول من هذه المادة للصين. ويُلاحظُ أيضاً أن غينيا الاستوائية ونيجيريا وتشاد والسودان وليبيا، هي بلدان غنية، وتقعُ ضمن الساحة الإفريقية الصحراوية؛ إذْ إن النّفاذ إلى هذه المنطقة يُعد تحكماً في ثروة مُهمة وبديلة وذات جودة، ويُتيح أيضاً الوصول إلى ثروات معدنية أخرى متنوعة.

تتميز هذه المنطقة بأهميتها البالغة للدول التي تستطيع الحصول فيها على شراكات كبيرة، وتتميز أيضاً بكونها تشملُ دولاً من شمال القارة وغربها وشرقها غنية بالموارد، وتتوفر على احتياطات كبيرة من النفط والغاز، ويبدو أن تأمين هذه الساحة يفرضُ تأمين خليج غينيا والقرن الإفريقي والصحراء الوسطى. وتعمل مُختلف السياسات الدولية على الجمع بين هذه المواقع، وإحداث شراكة مُنسجمة مع هذه الساحة. ولقد حدث طارئان جيوسياسيان بالغا الأهمية للصين في هذه المنطقة: أولهما استقلال جنوب السودان عن شماله؛ وهذا يعني أيضاً الحد من القيمة النفطية للسودان الشمالي الذي ظل شريكاً أساسياً للصين في تلك المنطقة. وقد استثمرت الصين في السودان وأسهمت في بناء الصناعة النفطية السودانية؛ إذ إن الدعم الذي وفره الأمريكيون لجنوب السودان يعني اكتسابهم الحليف الأغنى في هذا المحور. أما الطارئ الثاني الذي استجدَّ على الصين في هذه المنطقة، فهو سقوط حكم القذافي في ليبيا؛ إذ إن هذا المتغير يُحتمل أن يكون لصالح ضم ليبيا إلى محور أوروبي أمريكي في المنطقة ويُعززُ من الاستراتيجية الأمريكية في الصحراء. ويعد عاملا الجوار الأوروبي، وموقع ليبيا المُحتمل في الاستراتيجية الأمريكية في إفريقيا، أساسيين للسياسة الغربية في ليبيا.[59] وبرغم أن ليبيا كانت قد بدأت التطبيع مع الغرب منذ عام 2003، فإن حضور الصين فيها كان يضمن موقعاً أفضل مما يُعْتقد بعد تدخل حلف الشمال الأطلسي. ويذكر الباحث الصيني غاو زوغ وي Gao Zugui وجوب الأخذ في

الحسبان كون ليبيا غنية بالنفط والغاز في إفريقيا، وأنّ الولايات المتحدة الأمريكية تَهْتَمّ أيضاً بتغيُّر النظام في ليبيا؛ إذ سيقلب ذلك ليبيا إلى محور للاستراتيجية الأمريكية في إفريقيا مُستقبلاً.[60] ويبدو أن أزمة مالي التي تدخّلت فيها فرنسا عام 2013 تضاف إلى هذه الأزمات؛ إذ تَبيّنَ وقوع سلسلة من الأزمات في أربع سنوات سابقة في منطقة الساحل والصحراء كانت فيها للأوروبيين والأمريكيين الكلمة الحاسمة. وإذا ما أخذ في الحسبان أن النفط أهم ما تستورده الصين من إفريقيا، فإن التغييرات الواقعة والتي تُواكبها القوى الكبرى والعظمى في المنطقة أو تؤطّرها، تهمّ الصين في العمق. ويبدو أنّ الصين لم تُحضر ما يكفي من القدرات للتعامل مع الساحة الإفريقية المذكورة؛ وهي منطقة تعرف عدداً من عناصر غنى وعناصر أمنية مُستجدة.

### ب. الموارد الأخرى غير النفط

يعتمد النّموُّ الاقتصادي للصين على موارد أخرى تتميز بها إفريقيا. وتستهلك الصين أكبر كمية من الخشب عالمياً، و30٪ من الطلب على الزنك، و27 ٪ من الطلب على الحديد والصلب، و25٪ من الرصاص، و23٪ من اليورانيوم، و22٪ من الجلد، وكميات كبيرة من النيكل والقصدير والقطن والمطّاط، فعلى سبيل المثال، تُزوّد إفريقيا الصين بـ80٪ من حاجاتها من الكوبالت و40٪ من المغنيزيوم.[61] تجعل هذه الحالة الصين في حاجة إلى ربط علاقاتها مع البلدان الغنية بهذه المواد. ويُلاحظُ أن دول غرب إفريقيا وشرقها والساحل تتوفر على كمّيات مهمة من هذه المواد، كالقطن في مالي والحديد في موريتانيا واليورانيوم في النيجر والرصاص والمغنيزيوم. تدفع وفرة هذه المواد الصينَ نحو تعميق سياسات اقتصادية متنوعة تقوم على أساس تصدير مواد مُصنَّعة في الغالب والاستثمار في البنى التحتية، وتقديم مساعدات اجتماعية مقابل الحصول على هذه المواد. وتجدُرُ الإشارة إلى أنه باستثناء الدول المُصدرة للنفط إلى الصين، فإن الدول الأخرى تعرف عجزاً تجارياً في مبادلاتها مع هذا البلد.

عرفت المبادلات التجارية بين الصين وإفريقيا نموّاً سريعاً وعظيماً؛ إذ انتقلت من ملياري دولار في عام 1999 إلى 74 ملياراً في عام 2007 و107 مليارات في عام 2008،

وتزايَدَ عدد الشركات الصينية المُسْتَثمرة في إفريقيا إلى أكثر من 900 شركة.[62] ويُميِّز الباحثون بين ثلاثة أصناف من الدول الإفريقية ذات الأهمية لدى الصين، أولها دولٌ؛ حيث حضور الصين فيها قديم جداً (زامبيا وتنزانيا)، وثانيها دولٌ؛ حيث دعم الصين يضمن المحافظة على السلطة (السودان وزيمبابوي)، وثالثها دولٌ ذات مؤهلات وفُرص اقتصادية (نيجيريا وجنوب إفريقيا وأنغولا والكونغو الديمقراطية وإثيوبيا).[63] وهذا التصنيف مُتغير ونسبي؛ إذ إنّ بلداً؛ مثل: زامبيا التي يعد فيها حضور الصين قديماً، تشهد خلافات حادة بين زامبيا والصين حول مشكلات اجتماعية يُخلفها الاستثمار الصيني في هذا البلد. وبالنسبة إلى الصنف الثاني من الدول، فلا يُمكن الجزم بالقول إنّ الصين تضمن استمرار السلطة في السودان، كما أنّ حضور الصين في هذا البلد الأخير قبل استقلال الجنوب عنه، كان ضمن اهتمام الصين ببلدٍ ذي مؤهلات نفطية كبيرة. وفي أزمة دارفور، دعمت الصين السودان في مجلس الأمن، و«امتنعت عن التصويت على القرار 1564 والذي كان قد هدَّد السودان بعقوبات نفطية، وبرغم اعتماد هذا القرار في المجلس فإن الصين امتنعت عن التصويت مُقابل تعديل القرار، ولاسيما ما يتعلق منه بإدارة الأزمة من طرف الاتحاد الإفريقي. كما امتنعت الصين عن التصويت على القرار الذي خَوَّلَ المحكمة الجنائية الدولية مُتابعة الرئيس عمر البشير».[64] ويبدو أن هذا القرار زاد من تأزيم وضعية البشير على الأقل خارجياً، ولا يبدو سهلاً الاستدلال على ما يميز السياسة الصينية إزاء السودان. أما الصنف الثالث من الدول فهو دول مُهمة ومحورية في إفريقيا، فبرغم اعتماد الصين سياسة نفطية تقليدية مع أنغولا التي هي أول مُصدر إفريقي للنفط إلى الصين، فإن أهم محور في الجيوسياسية النفطية، يتمركز في الساحة الإفريقية الصحراوية، وقد تمت الإشارة إليه؛ إذ يبدو أن التنافس الحاد سيمس هذه المنطقة وخاصة تلك التي تتقاطع فيها خطوط التماس الجيوسياسية والجيوثقافية والدينية.

وتدفع عناصر عدة، نحو عدم اضطرار الصين إلى نهج سياسات إقليمية (ما دون القارية)، ويُمكن ذكر ثلاثة من هذه العناصر: أولها أن الصين شريكٌ اقتصادي جديد نسبياً في هذا الحجم، وثانيها أن العوامل الأمنية التي تضْغَط على الغرب لوضع سياسات

إقليمية غير مطروحة للصين بالحِدّة ذاتها، فهذه الأخيرة لا تُواجهها تحديات أمنية واضحة نتيجة الإرهاب مثلاً. وفي المقابل، فإن الهجوم على المصالح الأمريكية في إفريقيا هو الظاهرة التي دفعت بالاستراتيجية الأمريكية إلى إفريقيا بقوة، ولاسيما في المحاور الحساسة للسّاحة النفطية الإفريقية، كما أن الجماعات الجهادية في الصحراء لم ترفع شعارات لاستهداف المصالح الصينية شأن شعارها ضد المصالح الأوروبية والأمريكية. وهذه ميزة حيوية للصين، ويُمكن أن تعرف انقلاباً إذا اعتبرت أو انتبهت الجماعات الجهادية إلى أن الصين لا تنصف الأقلية المسلمة التي تتركّز أغلبيتها في منطقة شينغيانغ شمال شرق الصين، وهي التي قدر حجمها في عام 2008 بنحو 23 مليون نسمة،[65] وهو رقمٌ مهم مقارنةً بتعداد المسلمين في بعض البلدان المسلمة أو ذات الأغلبية المسلمة في إفريقيا أو في الشرق الأوسط.

ومع ذلك، فإن مصالح الصين مُرشَّحة للتهديد إثر النزاعات الداخلية أو بين الدول؛ إذ تستهدف هذه النزاعات المصالح الأجنبية التي تستغل ثروات تعود إلى جماعات أصلية تعد نفسها غير مستفيدة من الموارد الموجودة على أقاليمها، وتُتَّهَمُ هذه المصالح الأجنبية بالتحالف مع الحكومات الوطنية على حساب الحقوق المحلية. وفي هذا الإطار، تمكن الإشارة إلى اختطاف مُسْتخدمَيْن صينيَيْن في شركة صينية لاستغلال اليورانيوم بالنيجر، والتهديدات التي وجّهتها الجماعات المُسلَّحَة في دلتا النيجر للصين بعد أن أبرمت اتفاقاً مع نيجيريا في عام 2006. [66] يجعل هذا الوضع الصين تشعر بخطر التهديدات على مصالحها من هذا النوع، والناتجة من انعدام الاستقرار. أصبحت الصين تتدخل في بعثات حفظ السلام الأممية، وتُسهِمُ فيها إلا أنها على الجانب الآخر، تُعد أول مزود لإفريقيا بالأسلحة الخفيفة، وبحسب باحث أمريكي هو ديفيد شينين: زودت الصين 27 بلداً بهذا النوع من السلاح مُغذيةً تجارةً تصعبُ مراقبتها.[67] وتُشارك الصين أيضاً في مُحاربة القرصنة في سواحل القرن الإفريقي، من خلال إرسالها سفناً إلى المنطقة.

أما العنصر الثالث الأساسي الذي قد يحول دون قيام الصين بالعمل على استراتيجيات إقليمية في المنطقة الإفريقية، فيبدو أنه يعود إلى مدى قدرات الصين ذاتها

التي ليست في مستوى قدرات الاستراتيجيات الأمريكية وجاهزيتها؛ ومن ثم، فإن حُدُوث هذا التطور يُعد احتمالاً مرتبطاً بتطور القوة الشاملة للصين من جهة، ومصالحها في إفريقيا من جهة ثانية، وشكل نزعتها الثقافية في النظام الدولي. وإذا ما تم إدراك هذه العناصر الثلاثة مُجتمعةً لدى أصحاب القرار في الصين، فقد يعملون على توثيق سياساتهم الإقليمية وعدم الاكتفاء بالتعاون مع دول القارة كافة، من دون توظيف أو استجابة لخصوصياتها الإقليمية الداخلية.

وتدفع مؤثرات أخرى، الصين نحو تطوير مصالحها الدبلوماسية أفقياً في إفريقيا. لقد نتج من هذه السياسة سمة خاصة للدبلوماسية الصينية في إفريقيا، وهي تستند إلى قاعدة جيو-اقتصادية. كما أن الأطراف الخارجيين الآخرين، ومنهم الأوروبيون والأمريكيون قد ينظرون إلى الصين كفاعل يمكن تقاسم أرضيات أخرى معهم في إفريقيا، وهذه قضية أخرى تعني التّسليم بأمر الواقع، والاستفادة منه عوض النّظر إليه كخطر يدعو إلى الانعزال أو التصرف بسوء تقدير.

### 2. تقويم الدبلوماسية الصينية في إفريقيا

تمكن مناقشة حضور الصين في إفريقيا وفق نظرةٍ أخرى تنطلق من تصوّر الأفارقة للسياسة الصينية من جهة، ومن تصوير الغرب لقوة الصين في إفريقيا من جهة ثانية. ولَعَلَّ البَاحِثَ في العلاقات الصينية الإفريقية يلاحظ شُحّ التصوّرات التي تَعكس وجهةَ نظر الحكومات الإفريقية إزاء ما يتعلق بنوعية الشراكة التي يُفترَض نهجها إزَاءَ الصين. وفي مقابل ذلك، فإن الصين هي التي تحدد نوعية الشراكة ونمطها مع الأفارقة. وقد نتج من هذه الهوة خوف من إعادة تكرار سيناريو العلاقات الإفريقية الأوروبية مثلاً؛ ومن ثم، فإن الدعوة إلى تحديد أولويات الأفارقة يعدها باحثون ذات أهمية قصوى لتحديد نوعية مستقبل علاقات الأفارقة مع الصين. ويُشير في هذا الصدد مهاري ماريو، وهو باحث من إثيوبيا، إلى أهمية أن يُحدد الأفارقة ما يطمحون إليه بوضوح في علاقاتهم مع الصين، وبذلك: «تحتاج إفريقيا إلى الصين بوصفها المورد - المول، والموزع، وتأتي ميول الصين

لضمان مصلحتها الوطنية من خلال علاقاتها الاقتصادية في إفريقيا ومؤسساتها أمراً مساعداً جداً للحاجات الإفريقية. والسؤال الأهم هو ما إذا كانت إفريقيا مستعدة للاستفادة من هذه الشراكة والدخول للمنافسة بين الشرق والغرب».[68]

## أ. ميزة السياسة الصينية في إفريقيا

تعتمد الصين في دعم حضورها في إفريقيا على محاور أساسية دبلوماسية وسياسية عدة، ويُمكن ذكر أهم هذه المحاور في:

**أولاً**، ربْط علاقاتها مع البُلدان الإفريقية بسياسة التعاون جنوب – جنوب. تُوظّفُ الصين هذا المبدأ بوصفه أفضل آلية لتطبيع العلاقات مع بُلدانٍ حساسة إزاء أشكال التعاون التي الِفَ الغرب نَسْجَهَا بوصفها سياسة تعاون ذات ماضٍ استعماري في الغالب، تقوم على فرض الشروط ودعم وضعية التبعية. استطاعت الصين من خلال هذه الكيفية الظهور بمظهر الدولة الأقرب إلى البُلدان الإفريقية، كما أطَّرت هذا التعاون ضمن منتدى دوري ينعقدُ تحت اسم منتدى التعاون الصيني – الإفريقي، يحضر رؤساء الدول والحكومات هذا المنتدى ويعتمدُ إجراءات ويتبنّى سياسات لصالح دولٍ إفريقية، كما أنه يُعْطي لهذه العلاقات بُعداً تشاورياً دبلوماسياً.

**ثانياً**، تُوظّف الصين كذلك محوراً آخر معروفاً يُمكن التعبير عنه اختصاراً بالتعاون من دون شروط؛ أي من دون إمْلاء إجراءات مقابل تطوير العلاقات؛ مثل: تقديم المساعدات أو تشجيع الاستثمارات، شأن الشركاء الأوروبيين المعروفين بوضع سلَّة من الشروط الاقتصادية والسياسية والتي دخلت عبر اتفاقيات كوتونو وخاصة منذ عام 1999، مُقابل تطوير التعاون واستمراره وعدم تعليقه. وفي هذا الصّدد، تجدر الإشارة إلى أن الصين تُفضّل تقديم القروض على المنح، «وربّما يُعزى ذلك إلى أمرين أساسيين: أولهما أن الصين تستخدم القروض كذريعة بعد ذلك لضمان تدعيم العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول المتلقية. فإذا تحقّق هذا الهدف تقوم الحكومة الصينية بشطب هذه

الديون وفق جدول زمني مُتَّفق عليه. والأمر الثاني يمثل بارتباط اتفاقات هذه القروض بمشروطية معينة؛ إذ يتمّ النص على ضرورة استفادة الشركات الصينية».[69] فكما يبدو أن هذه القروض تتحوّل إلى ضغط على هذه البلدان؛ إذ تكون مُرتبطة على المدى البعيد مع الصين ومُلزمة بتطوير العلاقات معها، وخاصة تحديد حصص المستثمرين، ومنها حصص الصينيين، في المشروعات التي تستهدفها تلك القروض.

**ثالثاً**، تتميز الصين أيضاً بسياسة عدم التدخل و"احترام السيادة". وتعد الدول الإفريقية هذه السياسة امتيازاً وفرصةً أمام التقاليد الغربية المعروفة بتدخلها في شؤون هذه الدول. ويُمكن القول برغم ذلك، إن سياسة عدم التدخل هذه نسبية؛ إذ إن الصين تربط علاقاتها مع هذه الدول بعدم الاعتراف بتايوان. تهتم الصين أيضاً بمسارات التغيير في إفريقيا، فعلى سبيل المثال، ساعدت الجبهة الموحدة لأجل التغيير في تشاد ضد حكم الرئيس إدريس ديبي الذي كانت تربطه علاقات مع تايوان. وأخذت تشاد منذ عام 2006 تُقيم علاقات دبلوماسية مع الصين.[70]

يجْذبُ الحجم المُتزايد للمساعدات والاستثمارات الصينية الأفارقةَ لتطوير شراكتهم مع الصين. ويُتيحُ هذا الوضع أيضاً فرصة تنويع الشركاء والاستفادة من الفُرص الناتجة من التنافس الصيني الأوروبي، أو الصيني الأمريكي، أو الصيني الياباني أو الصيني الهندي. يمكن اختصار هذه الاستراتيجية الصينية في ما تدعوه جنيفر كوك "استراتيجية رابح - رابح" The win-win. تدعمُ الصين حضورها في إفريقيا بشبكة دبلوماسية وقنصلية واسعة، ويُشير ديفيد شينين إلى أن للصين تمثيلاً دبلوماسياً أكبر من الذي للولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا؛ إذ تربطها علاقات دبلوماسية مع 49 دولة إفريقية، وتعتمد منصب السفير في 48 منها. وترتبط الولايات المتحدة بعلاقات دبلوماسية مع 53 دولة، لكن بعدد سُفراء الصين ذاته، وتعتمد الصين مُلحقاً تجارياً في 40 من تلك الدول وسبعة قناصل عامّين في خمس منها.[71] وتُوظِّف الصين هذه العلاقات لمنع اعتراف هذه الدول بتايوان أو قطع العلاقات معها، وهو أهم مكسب دبلوماسي من إقامة علاقات مع البلدان الإفريقية.

وتتدخل الصين لاستغلال الموارد الأولية في هذه البُلدان، وإن بشكل مايزال في بداياته، وتسعى لتقديم مُساعدات وإنجاز استثمارات؛ فعلى سبيل المثال، أصبحت الصين الشريك الثاني للمغرب والثالث للجزائر، كما تسعى لتطوير وضعها في استغلال يورانيوم النيجر وحديد موريتانيا وتوثيق علاقاتها مع مالي الذي يعتمد في نسبة كبيرة على صادراته من الذهب والقطن الذي تحتاج إليه الصين.

وتعرف هذه المنطقة ميزتين أساسيتين ضاغطتين على الصين، الأولى، هي الأولوية الفرنسية الأوروبية؛ حيث ترتبط دول الساحل بعلاقات "وثيقة" مع الشركاء الأوروبيين. أما الميزة الثانية، فهي المسعى الأمريكي لتطوير استراتيجية في منطقة الساحل والصحراء بتطوير التعاون الجيو-اقتصادي وترسيخ التعاون الأمني والعسكري. وقد ازداد اهتمام الصين بهذه المنطقة الساحلية وتنبهها إليها من خلال تعبيرها الدبلوماسي حول ما تعرفه المنطقة من مُستجدات، في الأزمة الليبية مثلاً، لعام 2011، وفي رفْض الانقلاب الذي عرفته مالي في مارس 2011 على الرئيس أمادو توماني توري. تنسجم هذه المواقف مع العلاقات التي كانت الصين قد طَوَّرتها مع مالي ومع ليبيا أيضاً. ويبدو أن هذه الساحة الإفريقية الصحراوية ستعرف احتكاكات مُهمة تعبيراً عن تنافس دولي عام. فهي بالإضافة إلى غناها، تتمتعُ بميزات احتكاك جيوثقافي وجيوستراتيجي، تتقاطع فيها العناصر الأفرو-آسيوية.

تقع في هذه المنطقة أربعة بُلدان تتوفر على أعلى احتياطات الغاز الطبيعي الإفريقي المؤكدة لعام 2010 بـ 457.2 تريليون متر مكعب (انظر الجدول 9). وتُعد هذه الدول الأربع محورية للعلاقات مع إفريقيا، وتتميز بميزاتها الحضارية الخاصة وبمساحاتها الواسعة. تجمع ثلاث من هذه الدول بين ثلاث سمات جغرافية، فهي بحرية مُشرفة على البحر الأبيض المتوسط، وصحراوية وإفريقية في إطارها العام، بينما تتميز نيجيريا بجوارها الصحراوي وبانفتاحها على خليج غينيا من جهة الغرب. وهذه سمات تجارية مُميزة لتوثيق الروابط مع هذه الدول الأربع. تتوافر في هذه المنطقة أيضاً موارد أخرى من المعادن الضرورية للصناعات النووية كاليورانيوم وموارد كالخشب والقطن والبوكسيت

والألومينيوم... إلخ. ويُفترَضُ لحدوثِ هذا التنافس تزايُد قوة الصين وقدراتها مع تـدخل أطراف آخرين تزداد حاجاتهم، فضلاً عن إحساس القـوى الغربيـة بعُقْـدة التراجـع عـن الساحات الخلفية لسياساتها.

**الجدول (9)**

**تقدير احتياطات الغاز الطبيعي في بلدان إفريقيا الصحراوية في عام 2010**

| الدولة | الكمية (تريليون متر مكعب) |
|---|---|
| نيجيريا | 185.3 |
| الجزائر | 159 |
| مصـر | 58.5 |
| ليبيا | 54.4 |
| باقي إفريقيا | 38.1 |

المصدر: الأرقام تمّ استقاؤها من مراجع متنوعة، منها:

Anthoney H. Cordesman and Aram Nerguizian, *The North Africa Military Balance: Force Developments and Regional Challenges* (Washington: Center for Strategic and International Studies, 2010), p 13.

لتفاصيل أكثر يُمكن الاطلاع على بيانات الإدارة الأمريكية للطاقة: www.eia.gov

### ب. تصوير القوة الصينية في إفريقيا الصحراوية

تَتَداخَلُ عناصـر عدة، في تصوير القوة الصينية في إفريقيـا، وإذا كـان مـن المُسَـلَّم بـه تصاعد أهمية الصين، فإنها لم تنل مكانة الأولوية في المنطقة التي ارتكـز هـذا الكتـاب عـلى مناقشتها. كما تعرف الصين مشكلات عدة، في كل إفريقيا؛ مشـكلات مُرْتبطـة بـها أصبـحَ يُطلق عليه سياسة استعمارية جديدة تقوم على أخذ الموارد وتقديم المُساعدات وبيـع المـواد المُصنعة، وهجرة اليد العاملة الصينية لإفريقيا أيضاً. غير أن هذه المُلاحظات ليست معياراً - على ما يبدو - للحكم على رهانـات القـوة الصـينية في إفريقيـا ومُسـتقبلها؛ إذ إن هـذه الوضعية ترتبط بدورها بمستقبل القوة الصـينية الشـاملة وبتفـاعلات القـارة الإفريقيـة، واصطفافها، وطابع العلاقات عبر الصحراء التي يُمكن تطويرها ونسْجها بين مجموع دول

المنطقة. ويتَساءل بعض الباحثين حول حقيقة قوة الصين في إفريقيا وعن «طبيعة تأثير أكبر بلدٍ في العالم في أكبر عددٍ من الدول الأقل نموّاً في العالم».[72] إذ ينطلق بعضهم من التساؤل عن العبارة التي أصبحت شائعة في وصف تزايد حضور الصين في إفريقيا وهي "صين – إفريقيا"، ويُحاول هؤلاء كشف بعض التناقضات في الأهمية الصينية المُتزايدة في إفريقيا. ويُذْكَرُ مثلاً، أنه منذ عام 1997 ازدادت المُعاملات التجارية مع إفريقيا 20 مرة. لكن يجب الأخذ في الحسبان أن 10٪ فقط هي صادرات البلدان الإفريقية تجاه الصين مقابل أكثر من 40٪ تجاه بلدان أوروبية،[73] أما واردات إفريقيا، فيأتيها من أوروبا تقريباً 39٪ بينما لا يأتيها من الصين إلا 11٪، ومن الولايات المتحدة الأمريكية 7٪، ولا تُشكل إفريقيا إلا 4.5٪ من التجارة الخارجية للصين.[74] ويخلُصُ هؤلاء إلى أن ما يُخيف الغرب هو نمو حجم المُبادلات الثنائية وليس العامة مع كل إفريقيا؛ إذ تُشكل ستة بُلدان إفريقية وهي أنغولا وجنوب إفريقيا ونيجيريا والسودان ومصر والجزائر ثُلُثَي التجارة الصينية مع إفريقيا. ويُشار أيضاً إلى أن 95٪ من مُبادلات الصين مع أنغولا من النفط، و80٪ مع السودان (قبل استقلال الجنوب). تعني هذه المؤشرات، بحسب وجهة النّظر هذه، علاقات من نوع استعماري، وترى النّظرة ذاتها أنّ «عبارة صين – إفريقيا عبارة ديماغوجية فارغة وغير واقعية وتنم عن جهل».[75] ويُفيدُ مثل هذه الملاحظات في أن النفط يُعد المادة المركزية للتعاون الصيني الإفريقي.

يظهر أن الصين توثق علاقاتها مع محاور ذات أهمية بالغة في كل القارة الإفريقية. ويعني توثيق الصين لعلاقاتها مع الدول السّت المحورية المذكورة ونيلها موقعاً منافساً للغرب في علاقتها معها، احتكاكاً استراتيجياً حقيقياً في القارّة. كما أن توثيق العلاقات مع هذه المحاور هو مجال احتكاك حقيقي في المحاور ذاتها التي تصوغ معها الولايات المتحدة سياسات مميَّزة وخاصة. كما أنها تعكس الحاجة إلى تأمين مستدام للبوابات البحرية الثلاث، وإن كانت واجهة المحيط الهندي هي الأهم للصين؛ ومن ثم، فهي تعمد إلى ربط المصالح الداخلية للقارة بالبلدان البحرية على واجهة المحيط الهندي شأن ربط زامبيا إلى تنزانيا بخط سكك حديدية.

إن المكانة التي تتميز بها أوروبا كشريك لإفريقيا لا يُمكن استمرارها من دون تقديم بدائل حيوية وجديدة لإفريقيا، فما يعول عليه هو مُستقبل العلاقات الصينية الإفريقية وليس الوضع الحالي لهذه العلاقات، فالوضع الراهن يُمكن أن يكون مؤشراً للتحليل وليس خلاصةً له. وينظر مُحللون آخرون بأهمية بالغةٍ إلى التعاون الصيني الأمريكي أو الصيني الأوروبي في إفريقيا، وتنطلق هذه النظرة من اقتراح السياسات التي يُمكن أن تتدخل في تحديد مكانة القوى الغربية الاستراتيجية في إفريقيا وهي كثيرة. ولا يَتّفق محللون ينتمون إلى الولايات المتحدة الأمريكية والصين مع الفكرة القائلة إنّ العلاقات الصينية الأمريكية تسير نحو تصادم استراتيجي في إفريقيا؛ إذ «على الرغم من الاختلافات في المقاربات ومجالات الخلاف الحادة، فإن هناك أرضية مشتركة واضحة يَتَعَيّن على الدول الإفريقية، والصين والولايات المتحدة الأمريكية استغلالها».[76]

ينظرُ الفرنسيون إلى جوانب أخرى للتعاون الصيني الفرنسي من قبيل توظيفه كآلية لتعاون الصين مع فرنسا في إفريقيا، وينظر الفرنسيون إلى أنفسهم كأصحاب دراية وخبرة في إفريقيا يمكن لهم إفادة الصين، ويمكن للصينيين التنسيق معهم للاستفادة من خبرتهم وعلاقاتهم الوثيقة مع إفريقيا. ويُمكن أن ينطبق الأمر ذاته في تعاون الاتحاد الأوروبي والصين. إن تصاعد نظرة أخرى ترى في إفريقيا مجالاً أكثر حساسية استراتيجياً وساحة قُربٍ جيوسياسية، ومنطقة تماس جيوثقافي دفعت بهذه القوى ذاتها إلى تعزيز استراتيجيتها الإفريقية ضمن سياسات للمحافظة على استمرار شكل التوزيع الإقليمي للأدوار من جهة، ومن جهة ثانية يُعْطي إفريقيا الصحراوية فرصةَ وعي ذاتها؛ ومن ثم، إمكانية المبادرة بتخطيط أهدافها الخاصة. ولا تحوز الصين سياسة مُميّزة لها في المنطقة الصحراوية الساحلية التي تشهد ضغوطاً متنوعة إنسانية، وجغرافية - استراتيجية وجغرافية - جيولوجية؛ إذ برغم الأهمية التجارية للصين في المجال الإفريقي الصحراوي مع دولٍ كالسودان والجزائر ومالي وأهميتها المُتزايدة في النّيجر، فإنها ليست على مستوى القوّة المؤثّرة في صوغ رؤيةٍ حول المشكلات الأمنية والاستراتيجية في المجال الإفريقي الصحراوي.

وبقدر ما تزداد أهمية الصين في إفريقيا، وبرغم صلاتها المميّزة ببلدان الفضاء الصحراوي، ومع ما تعنيه البوابة الشرقية من أهمية جيوسياسية للصين للولوج إلى إفريقيا والخروج منها، فإنها ليست في الطريق القريبة إلى الحلول كفاعل أمني وجيوستراتيجي في إفريقيا الصحراوية؛ ومن ثم، فإن الصين مازالت بعيدة عن صوغ جيوستراتيجيات في الأقاليم الفرعية البعيدة عنها، ومنها الإقليم الصحراوي الذي فيه صعاب وتحديات كبيرة. ولقد قادت سياسة الصين في المنطقة وتقويتها لعلاقات المحاور، إلى نوعٍ من التطويق التعاوني لهذه المنطقة، فمن الشرق وثقت العلاقات مع السودان، كما يُمكن وضع المملكة العربية السعودية ذات الحدود البحرية مع هذه المنطقة ضمن هذه الحَلَقَة، ومن الغرب مع نيجيريا وأنغولا. ولعلّ هذه العلاقات المتطورة تعني مُزاحمة من وزنٍ كبير في المنطقة لقوى؛ مثل: الولايات المتحدة، مع أنها لا تنبثق من دبلوماسية إفريقية صحراوية في بنائها.

## ثانياً: الولايات المتحدة: تقويم الساحل والصحراء في ضوء أهمية إفريقيا

يحظى التقويم الأمريكي للساحل والصحراء بشكل مُترابط مع تشكّل نظرة قارية مميزة إلى إفريقيا عموماً،[77] سواء من حيث سعيها للحصول على نتائج جديدة من سياستها الإفريقية، أو من حيث فاعلية الآليات والوسائل التي تُوظفها هذه السياسة، التي تُولِي الجوانب الأمنية والعسكرية أهميةً مميّزة. ولقد عرفت السياسة الأمريكية في هذه المنطقة أهمية خاصّة بالنظر إلى تزايُد الضغوط فيها وبروزها كمحطة لحيازة بعض المقوّمات الاقتصادية وتعزيز المكانة الأخلاقية للقوة الأمريكية. وقد عرفت السياسة الأمريكية تَقدّماً كبيراً في نواحٍ مُتعدّدة، وخصّصت وسائل لتمكين حضورها فيها، وأرست آليات تؤهّلها لمراقبتها بصورة مستمرة، وتتفوّق في هذه الناحية على باقي الفاعلين الحاضرين في هذه المنطقة.

وقد سبق للنظريات الشائعة بعد سقوط جدار برلين أن أهملت حيوية إفريقيا من الناحية الجيوسياسية العامة؛ حيث نظر فرانسيس فوكوياما في كتاب **نهاية التاريخ**

**والإنسان الأخير** (1991) إلى الليبرالية الجديدة كانتصارٍ نهائي، ورأى في توحيد القيم السياسية والاقتصادية العالمية بعد سقوط أكبر مُعارض لهذه القيم، وهو الاشتراكية، مسألة لا مفر منها، كما ميّز صمويل هنتنجتون مثلاً، في كتاب **صدام الحضارات** (1996) بين إفريقيا جنوب الصحراء وإفريقيا الشمالية، وأن هذه الأخيرة جزء من العالم الإسلامي، وأن حضارة إفريقيا جنوب الصحراء ثانوية ولا تتضمن ميزات خاصة بها يُمكن أن تقودها إلى مسرح الصراع العالمي. واعتبر زبغنيو بريجنسكي في كتاب **رقعة الشطرنج الكبرى** (1996) أن الاحتفاظ بقارة أوراسيا، هو ضامن استمرار قيادة الولايات المتحدة للعالم، ولم يُولِ إفريقيا في هذا الإطار أدنى اهتمام، بل رأى أن ضبط أوروبا يعني ضمنياً ضبط إفريقيا. وقد رأى هنري كيسنجر في كتابه: **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟** (2001) في إفريقيا جنوب الصحراء قارة معاناة ومأساة، وهي أفضل منطقة لترجمة سياسة أمريكية أخلاقية، كما اعتبر أن لا دولة فيها مؤهلة لتهديد الدول الإفريقية الأخرى، كما أنه باستثناء جنوب إفريقيا ونيجيريا، لا توجد دولة يمكن لها القيام بدور رئيسي خارج مجالها. ونَظَر باري بوزان ووال وايفر (وهما أوروبيان) في كتابهما: **القوى والأقاليم: بنية الأمن الدولي** (2003)، إلى إفريقيا جنوب الصحراء بوصفها تُشكّل مركباً أَمْنيّاً إقليميّاً، بينما يُشكل شمال إفريقيا مركباً أمنيّاً مع منطقة الشرق الأوسط الكبير، وهو الذي يمتد من موريتانيا غرباً إلى إيران شرقاً. وفي كتاب **العقد القادم** (2011) لجورج فريدمان، فقد أعارَ إفريقيا أهمية هامشية، ورأى أنها قارة من دون دول قومية، وأنه من المُحتمل أن تعرف نزاعات قد تُعيد تحديد خرائطها. ولعلّ الرأي الأخير يسير في اتّجاه مُعاكس للاهتمامات المُتزايدة للإدارة الأمريكية في إفريقيا.

لقد تجلّى هذا "التهميش" من الناحية الجيوستراتيجية الأمريكية في ربْط إفريقيا بالقيادة الأمريكية في أوروبا بشتوتغارت طوال فترة ما بعد الحرب الباردة حتى عام 2007، ومن الناحية العملياتية في العزوف عن التدخّل المباشر في الحروب والنزاعات الداخلية. وبَرَزَ ذلك في " فشل" تدخّل الولايات المتحدة في الصومال مطلع التسعينيات من القرن العشرين، واضطرارها إلى الانسحاب منه. لقد أخذت دبلوماسية السلام

الأمريكية في إفريقيا ترتكز على دعوة الأفارقة للمبادرة الذاتية في حل نزاعاتهم مع إسنادهم بتعاون مع شركائها الأوروبيين. لم يكن الاستمرار في هذه السياسة شبه اليائسة من إفريقيا ممكناً مع بروز مقاييس جيوستراتيجية وضغوط جيو-اقتصادية جديدة. لقد نَتَجَ من هذه المقاييس والضغوط إعادة تقويم ترتكز على مُراقبة إفريقيا باستخدام الفرص الثنائية، وبالاعتماد على محاور إفريقية، أو بالتنسيق مع شركاء خارجيين أوروبيين بصورة خاصة، وبصوغ سياسات لتعزيز مراقبة وفعل قريبين وميدانييْن. لقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية لهذا الغرض إحداث آليات جديدة تُساعدها في تفسير الظواهر الأمنية والاستراتيجية لغرض تفعيل سياساتها الإفريقية، شأن البحث في صيغٍ جديدة للربط بين مُختلف عناصر هذه السياسة من المساعدات الإنسانية والاقتصادية والأمنية والخُطط العسكرية والروح الثقافية. وتركز هذه الآليات على إفريقيا بصورة شاملة، غير أنها تُؤثّر بشكلٍ مُميّز ومباشر في وضعية منطقة الساحل والصحراء.

**1. تفسير الظواهر الأمنية والاستراتيجية**

استجدّت ضغوط واقعية على السلوك الأمريكي في إفريقيا، وتجلّت أبرز هذه الضغوط في ضيق ساحات التنافس السياسية وتمدُّدها نحو إفريقيا؛ إذ إنَّ التّغيُّر الكبير الواقع في تصوّر انتشار القوة على المجالات يَفرض ترتيب الاهتمام بها. ولم يَعُد مفهوم الأقاليم القليلة الأهمية مقبولاً لقوةٍ تسعى للمحافظة على مركز قيادة دولية. وعلى جانبٍ آخر، تفاقمت عناصر التهديد الاستراتيجي المُرتبِطة بالإرهاب، والتي هي مُنشّط أساسي لتقويم التّنافس في الساحة الإفريقية - الصحراوية.

**أ. ضيق ساحات التنافس**

يسهم تراجُع الأهمية الأمريكية في بعض الساحات التقليدية؛ مثل: وسط آسيا من جهة، واندفاع بعض القوى نحو ملء المجالات الدولية؛ مثل: إفريقيا من جهة ثانية، وتصاعُد اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بإفريقيا من الناحية الجيو-اقتصادية من جهة ثالثة، في إحداث نقلة استراتيجية في السلوك الأمريكي إزاءَ إفريقيا. ويَنْطلق هذا السلوك

مما يُمكن وصفه بضيقِ ساحات التنافس الجيوسياسي الذي فرض على الدول القوية تغيير سلوكها إزاء الأقاليم. يُفسر هذا الأمر كيف أن منطقة الساحل والصحراء التي ظلّت مُهمَّشَة في تاريخ السياسة الدولية الأمريكية أصبحت ذات ميزة خاصة، وينطلق تحديد ضيق ساحات التنافس السياسية من عناصر عدة مُتكاملة منها:

- تفوّق القوة الأمريكية بعد الحرب الباردة لعقدين من الزمن على الأقل (1990-2010)، نالت خلالها الولايات المتحدة مكانة القوة العظمى والقائدة للنظام الدولي من دون منازع. ويُفترض في قوة كهذه أن تكون لها سياسات في الأقاليم والقارات كلها.

- تَزَامُن تفوق القوة الأمريكية مع وجود قوى دولية تسير نحو حيازة المكانة العظمى؛ مثل: روسيا والصين وأخرى متوسطة مُتعددة لها مصالح في أقاليم وقارات؛ مثل: فرنسا.

- قَفَزَت دول جديدة إلى مراتب القوى المُنافِسَة؛ مثل: الدّول الآسيوية وبعض أعضاء مجموعة العشرين.

- جعَل هذا التكاثُر في القوى الولايات المتحدة، في وَضْعٍ ضيّق، برغم حيازتها عناصر القوّة العظمى عالمياً.

- أثَّرَ هذا التكاثر في القوى في تضييق ساحات التنافس؛ إذ إن كثيراً من الساحات التي كانت مجالات مفتوحة وأقل أهمية في أثناء الحرب الباردة وبعد نهايتها، أصبحت مجال تنافس، سواءٌ مع قوى ذات مصالح قديمة أو أخرى جديدة تسعى لحيازة المصالح في هذه الأقاليم. ويُشبه هذا الوضع التكاثُر البيولوجي لدى الأنواع؛ إذ إن التكاثُر يجعلها تتزَاحم على المجال وعلى مكونات المجال.

- لا يعكس هذا التنافس بالضرورة ما تعكسه الفسيرات التقليدية ذاتها للتنافس الاستعماري في القرن التاسع عشر، فهو ينطوي أيضاً على نزعة نفسية تقوم على تعزيز الأدوار والمحافظة على المكانة.

يُمكن ملاحظة انعكاس هذا التطور على إفريقيا كما يأتي:

- كانت إفريقيا في مُجملها ساحة أوروبية عامة وفرنسية خاصة، مع استثناء بعض المحاور المُميّزة جيوستراتيجياً؛ مثل: مصر بالنسبة إلى الولايات المتحدة بعد عام 1978، ونيجيريا التي ظلت تحتفظ بمكانتها كمحور لبدائل متنوعة، وجنوب إفريقيا التي عملت على صَوْغِ مذهبها الخاص في التعاون الدولي.
- قَفزت الصين إلى إفريقيا وطوّرت مكانتها بشكلٍ مُذهل في العقد الأخير من القرن العشرين.
- تزايدَ اهتمام البرازيل بإفريقيا وكذا اهتمام الهند وتركيا وإيران وإسرائيل والمملكة العربية السعودية.
- تطورت اهتمامات لاعبين أفارقة بالمجال الإفريقي؛ مثل: جنوب إفريقيا ومصر والجزائر وإثيوبيا، وأخذ هؤلاء اللاعبون يستفيدون من فرص المحاور الخارجية المتنوعة، مستفيدين من تكاثر القادمين.
- أسهمت هذه العناصر في تضييق ساحات التنافس، وحَدَث بذلك تغيير كبير من الحالة الأولى التي كانت فيها إفريقيا ساحةً تقليديةً لبعض القوى الأوروبية، إلى ساحة لقوى خارجية متعددة ومتنوعة ومتضاربة، وأخرى داخلية ومحلّية تتطلّعُ إلى مكانة سياسية أكبر. ولم يظهر أثرٌ كبير لهذا التغيير إلا أنه يحدُثُ ببُطءٍ وستكون له نتائج كبيرة.

اندفعت الولايات المتحدة الأمريكية بناءً على هذا العامل - أي ضيق ساحات التنافس - نحو توسيع مكانتها في إفريقيا كلها؛ أي من دون الاقتصار على مجال دون آخر. غير أن الولايات المتحدة اهتمّت ببعض المجالات بناءً على تقويم عناصر مُستجدّة في مجال الأمن. وقد كان أول المجالات الإقليمية لهذا الدّور الأمريكي، في القرن الإفريقي، في إطار برنامج القوة المتحدة للمهمات المُشتركة CJTF-HOA وشراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء TSCTP.

**ب. الإرهاب حصان طروادة إلى إفريقيا الصحراوية**

نظرت القيادة الأمريكية إلى الإرهاب كبوابة للدخول بسياسات أمنية في إفريقيا وخاصة في الصحراء وفي المحاور الأساسية المُحيطة بالمجال الإفريقي الصحراوي. وتتميّز هذه المجالات بكونها مسلمة من حيث الديانة أو ذات تداخُل مع المجال الديمغرافي المسلم؛ مثل: كينيا مع الصومال والثنائية المسلمة والمسيحية في إثيوبيا وشمال نيجيريا مع جنوبها. وقد تدخّلت الولايات المتحدة في هذه المحاور بسياسات وبرامج أمنية وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وعملت على توظيف هذا الحدث كمنعطفٍ في السياسات الأمريكية في العالم الإسلامي وفي المجالات المُتاخمة له.

وضعت القيادة المركزية الأمريكية برنامج القوة المتحدة للمهمات المشتركة في القرن الإفريقي في أكتوبر 2002 لمحاربة الإرهاب والجريمة عبر الوطنية، والإسهام في تكوين قوات الأمن في هذه البلدان، وحماية الأمن الأمريكي بشكلٍ عام،[78] بما في ذلك التدخّل في نشاطات إنسانية. وتمّ إلحاق هذا البرنامج بقيادة أفريكوم بعد إنشائها. وقد انصبّ هذا البرنامج على شمال شرق إفريقيا (كينيا، الصومال، السودان، أريتريا، إثيوبيا، جيبوتي، جزر سيشل). ومفهوم القرن الإفريقي يُشكّل «مُدركاً جغرافياً يرتبط بالموقع على الخريطة، وقد ارتبط في بداياته بالقضية الصومالية وعلاقتها مع إثيوبيا والقرن الإفريقي بمفهومه القديم (الصومال، جيبوتي، إثيوبيا، أريتريا) لكن سرعان ما اتّسعَ المفهوم ليشمل كلاً من السودان وأوغندا. بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أدّت الكثير من الاعتبارات الأمنية للتوسّع أكثر في مفهوم القرن الإفريقي ليَشملَ اليمن، وربما بعض دول الخليج».[79] ويُلاحَظ أن هذا البرنامج الأمني الخاص بالقرن الإفريقي، رَبطَ أيضاً بين شبه الجزيرة العربية بما فيها اليمن والقرن الإفريقي بشكلٍ يستجيب لواقع التدفقات الإقليمية المُترابِطة بين شبه الجزيرة العربية والقرن الإفريقي، وأيضاً بالنظر إلى كون هذا المحور يُشكّل مجالاً مُتداخِلاً ومُترابطاً.

تبنّت الولايات المتحدة بغرض دعم هذا البرنامج الحضور العسكري المباشر في جيبوتي، البلد الصغير جداً والمحوري في الجيوستراتيجية العربية – الإفريقية وفي تقاطع

مجال الجزيرة العربية بالقرن الإفريقي. وأسهم هذا البرنامج في نشاطات مدنية عدة، كالمساعدة في الحصول على الأدوية والمياه، وأخرى عسكرية؛ مثل: مراقبة خليج عدن، كما كانت الولايات المتحدة قد دعمت اجتياح إثيوبيا للصومال في عام 2006 عن طريق قوات أمريكية خاصة؛[80] بهدف محاربة عناصر حركة الشباب المجاهدين في الصومال، وتُقدّر القوات الأمريكية في جيبوتي بـ 1600 فرد.[81] ولم يقتصر نشاط هذا البرنامج على عناصر محلية في هذا المجال، بل أدّى نشاطات في دولٍ إفريقية أخرى؛ مثل: ليبيريا وبوروندي وتشاد وغيرها؛ إذ إن تركيز هذا البرنامج على القرن الإفريقي لا يمنع من توجّهه نحو مراقبة منطقة مصالح واسعة تمتد نحو وسط إفريقيا ونحو الشريط المُحاذي للبحر الأحمر شمالاً. ويُشار أيضاً إلى أن هذه المجالات أضحت تجتذب منافسين متنوّعين من مختلف القارات والأيديولوجيات؛ مثل: المساعي الإيرانية في تحقيق مكانة في إفريقيا، والنزعة الإسرائيلية في بناء مكانتها أيضاً في المنطقة.

لقد تمّ تخصيص برنامج أمني وعسكري أمريكي لمنطقة الساحل والصحراء - كما تمت الإشارة سابقاً ضمن هذا الكتاب - ويُشكّل هذا البرنامج خطوة أمريكية في اتّجاه إعادة تحديد الجغرافيا الأمنية في إفريقيا، وأمْرَكة المقاربات الأمنية فيها. وكانت الإدارة الأمريكية قد أسست في عام 1996 المبادرة الإفريقية للاستجابة للأزمات ACRI،[82] وهي موضوعة تحت قيادة الجيش الأمريكي في شتوتغارت. وتُعد البرامج التي تمّ وضعها إثر 11 سبتمبر بمنزلة إحلال لها مكان هذه المبادرة،[83] التي كانت تهدف إلى تقويم الأمن في إفريقيا، كما تعد هذه البرامج تعبيراً عن تغيّرٍ ضمني لنظرة قادة أمريكيين إلى البرّ الإفريقي؛ فمثلاً، يذكر الجنرال جيمس جونز قائد قوات الحلف الأطلسي في أوروبا في مقولةٍ بليغة ومُعبّرة، تضمّنها خطاب له في مارس 2003: «لم يعد في مقدور الولايات المتحدة أن تبقى بعيدة عمّا يحدث في إفريقيا، وليس في وسع القوات الأمريكية أن تظلّ تُراقب الوضع انطلاقاً من البحر، لقد آن لها أن تحطّ في اليابسة، في تلك المناطق الواسعة من الصحراء التي أصبحت مرتعاً للجريمة والاتجار بالمخدرات والأسلحة، ولم يعد في مقدور دولها أن تفرض عليها سيطرتها وتقوم بمُراقبتها».[84] وكما يظهر، فإن الولايات المتحدة التي كانت

تكتفي بمراقبة المسالك والأبواب البحرية البالغة الأهمية أو التدخّل انطلاقاً من البحر، لم تعد هذه تستجيب لتطلعاتها الجديدة والتي تقوم على الحضور الميداني في البر الإفريقي. ويعكس هذا أهم تغير يقع حالياً في إفريقيا؛ أي نقل الاهتمام إليها عبر اعتبارات أمنية لمجالاتها البرّية.

كما تمّ بعد ذلك تأسيس مبادرة عبر الساحل PSI في عام 2004 في هذا السياق، وهي تهدف إلى «حماية الحدود ضد تجارة الأسلحة والمخدرات وحركات الإرهاب الدولية. إضافة إلى تكوين العسكريين (في مالي والنيجر وموريتانيا وتشاد) للمكافحة ضد الإرهاب والتشجيع والتنسيق للتعاون الإقليمي بمساعدة من التكنولوجيا الأمريكية، وتبادل المعلومات».[85] وقد انطلقت هذه الخُطّة بميزانية قدرها ستة ملايين دولار أمريكي في العام الأول لتبلُغَ 7.75 ملايين دولار في العام الثاني، وركّزت على دولة مالي بتخصيص نحو 475000 دولار لها.[86] وتمّ إحلال شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء عام 2005 مكان هذه الخطة المحدودة، وهي التي تميّزت بكونها أفضل تمويلاً بـ 100 مليون دولار سنويّاً لمدة خمس سنوات تمتدُّ بين عامي 2007 و2013،[87] كما أضحت أوسع تمثيلاً، واتّخذت من واجادوجو مقراً لها.

وتُعرّف تقارير أمريكية مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء بكونها: «استراتيجية متعدّدة الأوجه طوال سنوات عدة، هدفها هزم التنظيمات الإرهابية عبر تعزيز القدرات الإقليمية لمكافحة الإرهاب، وتوثيق التعاون بين قوات الأمن، وتعزيز الديمقراطية وتشويه سمعة الإرهاب، وتقوية العلاقات الثنائية العسكرية بين الولايات المتحدة ودول المنطقة».[88] وتقوم هذه الشراكة شأنها شأن برنامج القوة المتحدة للمهمات المشتركة في القرن الإفريقي على مُكوّنين أحدهما عسكري وآخر مدني، الأوّل يتعلّق بعملية الحرية الدائمة عبر الصحراء، والثاني تتولاه ثلاث إدارات، الوكالة الأمريكية للتنمية والتعاون الدولي USAID، وهي تتولى مجال التربية، ووزارة الخارجية، وتتولّى أمن المطارات، ووزارة الخزانة، وتتولى تقوية الجهود الموجّهة نحو استعمال سندات الخزائن الوطنية.[89] ويُلاحَظ أنّ هذه المهمات المُترابِطة

بين الأبعاد الأمنية العسكرية والإنسانية أصبحت شبه ثابتة في التقويم والتفسير الأمريكيَّيْن للشؤون الأمنية في المنطقة، غير أن حجم الهوّة في الوضع الأمني في هذا المجال يجعل من هذه البرامج محدودة الاستجابة لُمشكلاتٍ بنيوية واجتماعية.

وبرغم أن الولايات المتحدة لا تنتشر بشكلٍ مباشر في هذه المنطقة الصحراوية الصعبة، فإنها تدعم وجودها بالحضور في البحر الأبيض المتوسط وبالتعاون الأمني المُباشر مع بلدان شمال إفريقيا، وفي جيبوتي، وفي المراقبة الأمنية لمنطقة خليج غينيا، ويُحْتَمَل أن تقوم الولايات المتّحدة مُستقبلاً بنشر قواتٍ دائمة في خليج غينيا. وعلى جانبٍ آخر، تربطُ المَغْرب في مجال مكافحة الإرهاب لجنة تعاون مُشترَكَة مع الولايات المتحدة، وحوار استراتيجي أصبح تقليداً جديداً للعلاقات المغربية - الأمريكية منذ 13 سبتمبر 2012، والحوار ذاته تمّ إطلاقه في أكتوبر 2012 مع الجزائر. يُسَاعد مثل هذا الحضور على تعزيز النشاط الأمريكي في شمال غرب إفريقيا، وفي نزاع الصحراء الغربية، وفي التعاون مع المغرب في مشكلات الصحراء؛ ومنها تنظيم مناورات مغربية أمريكية منتظمة. وتعمل الولايات المتحدة بالجهود ذاتها مع الجزائر؛ حيث سبَق أن شاركت في مناورات ثنائية في الجنوب الجزائري. كما تُطوّر الولايات المتحدة الجهود ذاتها أيضاً مع ليبيا؛ إذ يُساعدُ التغيير الواقع فيها منذ عام 2011 الولايات المتحدة على الوصول للجوار الإفريقي بشكلٍ أفضل، ومُحاصرة دعاوى مُهاجمتها في المنطقة. ويتّجهُ المغرب والجزائر نحو إحداث بعض التّطوير في علاقاتهما في هذه المنطقة؛ مثل: تطوير العلاقات التّجارية والاقتصادية والدينية للمغرب خصوصاً في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين مع دول غرب إفريقيا، واستفادة الجزائر من مكانتها الدبلوماسية في المنطقة. وهما يُنَسّقان مع الولايات المُتّحدة وفرنسا في هذه المنطقة للمحافظة على مُستوى من الوضع القائم، ويُراهِنَان على حدوث تطوّراتٍ أو أحداث غير محسوبة تَصُبُّ في صالحهما. ويعتمد المغرب هذه الخُطّة إزاء ما يتعلق بالصحراء الغربية.

يُعد الدّور الأمني الأمريكي مُريحاً في المجال الصحراوي كونه من دون مُنافس حقيقي. ولقد سبق أن تحرّكت القوة الأمريكية في البحر الأبيض المتوسط للانتشار على السواحل الليبية، وكذا تم نشر جنود بهدف تتبّع قَتَلة السفير الأمريكي وموظفين أمريكيين في قنصلية

الولايات المتحدة في بنغازي شرق ليبيا في 11 سبتمبر 2012. ويدفع هذا الحدَث الفريد في شمال إفريقيا نحو إعادة التركيز على نشاط القاعدة في هذه المنطقة. كما يُساعد هذا المُعطى في تحليل العلاقة المُبَاشرة بين: (أ) القوات الأمريكية في البحر الأبيض المتوسّط، (ب) والقرن الإفريقي، (جـ) ومراقبة مداخل خليج غينيا، (د) والقيادة الأمريكية لإفريقيا "أفريكوم"، وربطها معاً بالنشاط الأمني للنّفاذ إلى الساحة الإفريقية الصحراوية.

تُشكّل هذه المجالات؛ أي القرن الإفريقي والساحل وخليج غينيا الذي مركزه نيجيريا ثلاث بوابات لإفريقيا الصحراوية. وتعمل الإدارة الأمريكية بنشاطٍ على إقناع الأطراف الآخرين بأن هذه الحرب ضدّ الإرهاب ليست ضد الأديان؛ إذ تنُصُّ استراتيجية الأمن القومي الأمريكية لعام 2006 على أن «الحرب على الإرهاب هي معركة أفكار وليست معركة أديان». ويرى مراقبون أمريكيون أن مصالح الولايات المتحدة في إفريقيا ستكون في وضعٍ أفضل بتجنّب التوترات الدينية المحلّية.[90] وهذا التصوّر ينسجم مع تزايُد المصالح الأمريكية في إفريقيا. ولعلّ هذا ما عكسته استراتيجية الأمن القومي الأمريكية لعام 2010 بتعريفها للحرب على الإرهاب أو حصرها في أنها «ليست حرباً عالمية ضد الإسلام، وإنما هي ضدّ شبكة محددة في القاعدة وفروعها الإرهابية».[91] لقد تدخّلت الولايات المتحدة في تصنيف الحركات الإرهابية الأساسية في منطقة الصحراء؛ ومن بينها: تصنيف الجماعة السلفية للدعوة والقتال بعد العمليات التي قام بها زعيم هذه الجماعة عماري صيفي على أنها تُمثل تهديداً إقليمياً وقارياً.[92] ويُخوّل تصنيفُ هذه الحركة بأنها ذات تهديد إقليمي وقارّي للسلطات الأمريكية التّدخّل لمحاربتها واستهدافها وتفعيل حضورها الأمني. ولقد عكست استراتيجية الأمن القومي لعام 2010 المذكورة، هذا الاهتمام بمناطق لجوء القاعدة وفروعها، وجعلت من مسؤولية الولايات المتحدة منع الملاذات الآمنة على القاعدة وفروعها، ومن بينها المغرب الكبير والساحل.[93]

وفي كلّ حال، لا يبدو أن البرامج الأمريكية في هذه المنطقة كانت قوية بما فيه الكفاية؛ إذ تُوَاجِهُ صعوبات كبيرة بالنظر إلى الميزة الجغرافية للمنطقة، وانخراط واشنطُن في مهمّات أخرى أكثر تعقيداً. ويُلاحَظ عمقُ هذه الصّعوبات في وضعية مالي إثر الانقلاب على

الحكم فيها، ونزوح الجهاديين إلى بلاد الطوارق في شمال مالي؛ حيث لم تَشْفَع المساعدات والنشاطات العسكرية للولايات المتحدة مع مالي في الوقاية من حَدَثٍ مُهم كهذا. ويُمكن تفسير هذا الوضع الصعب ومحدودية البرنامج الأمني الأمريكي في الصحراء الكبرى في أربعة عناصر أساسية على ما يبدو:

**أولها**، طبيعة البيئة الجغرافية والتاريخية للمنطقة، وهي التي تتّسم بالصعوبات المناخية والفراغات المجالية والديمغرافية، وتشكّلت فيها تعقيدات بنيوية نسقية لا يُمكن مُعالجتها جزئيّاً أو منفصلة، وبعضها يرتبط بما هو أعقد من ذلك؛ مثل: الطور التكويني للدول.

**ثانيها**، تواضُع المُخصّصات المادية والمالية والبشرية للبرنامج الأمريكي المُتعلّق بمكافحة الإرهاب في الساحل والصحراء، وليس هذا البرنامج على مستوى الفاعلية الكافية لإلحاق هزيمة بجماعات تنتقل عبر ساحات جغرافية مُعقّدة بالنسبة إلى استراتيجية عسكرية.

**ثالثها**، اعتماد الولايات المتحدة في هذه المنطقة على دولٍ أساسية دون أخرى، وهي الدول الصحراوية - المتوسطية؛ كالمغرب والجزائر والساحلية - الاستوائية؛ مثل: نيجيريا، ويُلاحَظ ذلك من خلال تفعيل برامج التعاون والمساعدات نحو هذه الدول. ويكشف هذا الوضع نوعاً من الاعتماد الأمريكي على هذه الدول لأداء أدوار بالوكالة في المجال الأمني، في الوقت الذي لا تقدر هذه الدّول على أداء أدوار ناجعة سواءٌ لقدراتها الأمنية المحدودة أو لانعدام التفاهم في ما بينها، أو لكونها أيضاً سبباً في بعض هذه الاضطرابات.

**رابعها**، ضعف جاهزية بلدان الساحل نتيجة لضعف مؤسساتها الأمنية ومحدوديتها وضعف مستوى جيوشها من الناحية البشرية كمياً ونوعياً، وانتشار الفساد في هياكلها.[94] ويجعل هذا الوضع من البرامج الأمنية الأجنبية لدول كالولايات المتحدة، غير مُتّسقة مع هشاشة الأجهزة العسكرية والأمنية في هذه الدول، وتضعْضُع الوضع الداخلي فيها.

تعتمد الولايات المتحدة أسلوباً يجمع بين دعم هذه البلدان للقيام بمهمات محاربة الجماعات الجهادية من جهة، وممارسة الرّقابة بالانتشار في المحاور الحسّاسة. ويُلاحَظ ذلك مثلاً، في: (أ) الاهتمام بالدول المتوسطية لمحاربة الإرهاب في إطار خطط عبر أطلسية في البحر الأبيض المتوسط، و(ب) الاهتمام بالحضور في المجال البحري الأطلسي القريب من خليج غينيا عبر مناورات فلينتلوك السنوية، وكذا في «ساو تومي لإقامة قاعدة مُتقدمة في عُمق خليج غينيا، وإلى أرخبيل الرأس الأخضر (بمساعدة البرتغال) الواقع جنوب جُزُر كناريا؛ بغرض استخدام المواني والمطارات لمراقبة الخليج».[95] وتُعد المُراقبة أهم نشاط تقوم به الولايات المتحدة في المنطقة الإفريقية الصحراوية، ولا تفعّل أي تدخلات ميدانية ومُباشرة. ويُمكن تفسير ذلك بحدود المصالح الأمريكية المباشرة في المجال الصحراوي وعدم وقوع تضرر أمريكي مُباشر نتيجة الأزمات في منطقة الساحل مثلاً. ويُمكن أن يُشكّل أي نشاط عسكري أمريكي مباشر في الساحل؛ مثل: استخدام طائرات من دون طيار لمهاجمة الجماعات في المنطقة، عبئاً إضافياً على الولايات المتحدة في شمال إفريقيا وغربها؛ ولذا فإن نجاح التدخّل الفرنسي في مالي يعد ذا أهمية بالغة للولايات المتحدة. وبرغم قلة التضاريس الجبلية الصعبة فيها، فإن دحر الجهادية فيها لا يكمُنُ في الوصول إلى داخل الصحراء بالضرورة، وإنما إلى الأطراف المحيطة بالصحراء في شمال إفريقيا، والقرن الإفريقي (بما فيه كينيا) ونيجيريا، وكذا غرباً نحو الصحراء الأطلسية، وخصوصاً موريتانيا منها. ويُعد هذا الوضع عامل تعقيد في ممارسة هذه الرقابة؛ فالجهادية في الصحراء لا تعني الانزواء والانطواء في الصحراء الداخلية المغلقة، وإنما تعني الإعداد والتهيؤ واستجماع القوة لتُغير على الأطراف والمواقع الحيوية.

وتستند الولايات المتحدة للمواجهة المباشرة مع الجهادية في المنطقة، إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وإلى الاتحاد الإفريقي، وبالتعاون الثنائي مع الدول الإقليمية. ويُشكّل هذا العمل عبئاً على هذه البلدان التي يُمكن أن تزداد مشكلاتها مع الجهاديين لديها، وخاصة التي تعد مسرحاً تقليدياً لهم. وتعرف بلدان غرب إفريقيا كلها، وضعيات داخلية غير ثابتة الاستقرار؛ إذ سبق أن خرجت في أغلبها من نزاعات داخلية طاحنة؛ مثل: ساحل

العاج وسيراليون وليبيريا، وبعضها محدود القدْرَة على خوض حرب مُركّبة ضد الطوارق والجهاديين في الوقت ذاته؛ مثل: النيجر؛ نظراً إلى ارتباطها المُزدوج الديني (الإسلام) والإثني (الطوارق) مع مالي. ويبدو الاعتماد المركزي على المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا لمعالجة مشكلة كهذه، ذا حدود نجاح محدودة. ويُفسر هذا الوضع أن المجال الإفريقي الصحراوي يعرف مشكلات أمنية مُركّبة غير مقصورة على الإرهاب، وبعض هذه المشكلات بنيوي نسقي يُوازيه في المقابل انعدام قيام بنية إقليمية متماسكة.

## 2. تفعيل التصور الأمني الأمريكي في المنطقة

تُمَارِسُ الولايات المُتحِدَة سياسة إفريقية تجمع بين ثلاث مهمات، يُمكن استنتاجها من خلال أشكال تصرفها إزاء القارة، وهي الرّقابة والوقاية والفعل. تقوم الرقابة على آليات عدة: تخطيطية وأمنية وإنسانية لمراقبة تطور الاتّجاهات العامة للقارة، وتعتمد لهذا الغرض عملاً مُتكاملاً يجمع بين الرقابة عبر قيادة أفريكوم أو عبر شبكاتها الدبلوماسية والاستخبارية المُهمة في إفريقيا، وعبر تفعيل دور المؤسسات الأكاديمية والجامعية الأمريكية. ويأتي كل ذلك للوقاية من حدوث تغييرات غير محسوبة على الأمن القومي الأمريكي. ولتعزيز مستوى هذه الرقابة، أسّست الولايات المتحدة عام 1999 مركز الدراسات الاستراتيجية لإفريقيا، وهو مركز تابع للإدارة الأمريكية،[96] كما أنه يُزوّد هذه الأخيرة بالدراسات، ويُساعدها في وضع سياسات، ويعمل فيه مدنيون وعسكريون أمريكيون وأفارقة وأوروبيون وغيرهم. كما أخذت الولايات المتّحدة تعمد إلى حيازة المعلومة والخبر حول إفريقيا وحول بعض مجالاتها؛ مثل: المنطقة المغاربية وتتولّى إذاعتها وتقديمها للرأي العام وفقاً للنظرة الأمريكية. وتمكن ملاحظة ذلك مثلاً، في تولّي قيادة أفريكوم، نشر أخبار المنطقة المغاربية والسّاحل على موقعها المسمى **مغاربية.كوم** (magharebia.com).

فَتَحت الولايات المتحدة الباب للباحثين الأفارقة للدراسة والعمل لديها، وأصبح يتوجّه لديها الفرانكفونيون منهم أيضاً بنسب مهمة. ويذكُر المراقبون أنه في عام

1998/ 1999 تمّ إحصاء 1141 من المهاجرين الباحثين الأفارقة في الولايات المتحدة، منهم 194 فرانكفونياً من إفريقيا جنوب الصحراء.[97] ولإظهار حجم الفرق الذي أخذ يُميّز استقطاب الباحثين الأفارقة جنوب الصحراء بين فرنسا والولايات المتحدة، فإنه في عام 1999 لم يكن يضم المركز الوطني للبحث العلمي الفرنسي إلا 16 باحثاً أجنبياً من هذه المنطقة.[98] ويعكس هذا التطور الكبير في استقطاب النخب العلمية الإفريقية إحدى وسائل تعزيز الرقابة على الاتجاهات النظرية والفكرية والعلمية العامة للقارة الإفريقية، والإسهام في التّأثير فيها و"أمركة" توجّهاتها. وتتميّز إفريقيا الصحراوية وغرب إفريقيا بهيمنة اللغة الفرنسية في تواصلها الخارجي، ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة استطاعت تطوير مكانتها اللغوية - الثقافية والإعلامية في هذا المجال استجابةً لمساعيها التنافسية، مستفيدة من مكانة اللغة الإنجليزية في القارّة، وأسّست بذلك مكانة مُميّزة مُساعدة لها على الفهم العلمي الأفضل للقارة بالاستعانة بأبنائها.

وتعتمد الولايات - بغرض ممارسة رقابة جيّدة على الاتجاهات العامة للقارة - نهجاً جيوسياسياً مُميّزاً، يعتمد العزل بين الأجزاء الدّاخلية للقارّة من جهة، وتخصيص المجالات الجيوسياسية ببرامج فرعية تستجيب لميزات كل قسم من جهة ثانية. ووضعت الولايات المتحدة لهذا الغرض برامج خاصة بالساحل وأخرى بالقرن الإفريقي وغير ذلك في غرب إفريقيا. وتقوم سياسة الفعل الأمريكية في تقاطع المجالات الثلاثة الأساسية بالعمل مع شركائها؛ مثل: دعم التدخل الإثيوبي في الصومال عام 2006، أو دعم الجزائر لتتبع الإرهاب في الصحراء، ومساعدة نيجيريا في محاربة القرصنة في خليج غينيا، وتفعل الولايات المتحدة تدخلها في مجال المساعدات الإنسانية والتنموية عبر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في منطقة الساحل[99] وإفريقيا كلها، وتتدخّل عبر نشاطات اقتصادية للاستيراد والتصدير والاستثمار. وتعتمد هذه الدبلوماسية العامة آليات متنوعة لأغراض متكاملة. ومع ذلك، لا يُمكن القول بوجود سياسة أمريكية بعيدة المدى وواضحة بما يكفي في منطقة الصحراء الكبرى تشمل شمال إفريقيا إلى الجنوب على الحدود مع إفريقيا الاستوائية.

### أ. سياسة القدرات الاستراتيجية

يبدو أن مناقشة سياسة القدرات الاستراتيجية الأمريكية في الصحراء يُمكن ربطها بساحتين مركزيتين مُترابطتين مع الساحل والصحراء؛ وهما: شمال إفريقيا وغرب إفريقيا. وتعكس هذه السياسة نشاطاً أمريكياً متزايداً لمراقبة الدينامية الأمنية، وأثرها في الوضع العام في غرب إفريقيا. وتفعل الولايات المتحدة غرضها هذا مع دول الضفة الشمالية للصحراء (المغاربية)، عبر برامج المساعدات التي تُخصّصها للمغرب والجزائر وتونس ومستقبلاً لليبيا، ويُضاف ذلك إلى نشاطها عن طريق حلف الشمال الأطلسي في ليبيا عام 2011. وتُطوّر الولايات المتحدة سياسةً تقومُ على تقوية مكانتها كشريكٍ مركزي للدول المغاربية كلها، سواء كشريكٍ في التجارة والاستثمار، أو في الحرب على الإرهاب، أو كبائعٍ للأسلحة، أو عبر الحوار الذي يقوده حلف الشمال الأطلسي، وبذلك تُنمّي حضورها في المجال الإفريقي الصحراوي، ويُظهر ذلك، المناورات التي تجري مع المغرب أو الجزائر ودعم حضور الولايات المتحدة في ليبيا بعد معمر القذافي وغير ذلك. وتُمارس الولايات المتحدة دوراً استراتيجياً في خليج غينيا؛ إذ تسعى لتأمين مكانتها كمُستورد أساسي للنفط من هذه المنطقة بتطوير تعاونها مع هذه الدول، ومع شركائها الأوروبيين الحاضرين في تلك المنطقة، وعلى رأسهم فرنسا.

وتُشكّل ظاهرة القرصنة أحد العناصر الأساسية للاهتمام الأمريكي بهذه المنطقة، فضلاً عن مراقبة الخطوط البحرية. ولا تتميّز دول غرب إفريقيا المُطلة على خليج غينيا بحيازتها سياسة فعالة ومُتماسكة؛ بهدف معالجة مشكلة القرصنة البحرية، وبعض المشكلات الأخرى التي تأتي عبر الخطوط البحرية؛ مثل: تجارة الكوكايين. وتُعاني منطقتان داخل بَلَدين أساسيين في السياسة النفطية والأمنية الأمريكية في خليج غينيا؛ وهما: منطقة دلتا النيجر بنيجيريا، ومنطقة كابيندا بأنغولا، اضطراباتٍ أمنية حادّة، تستدعي عملاً أمريكياً في استقرار هاتين الدولتين وضمان استمرارهما. غير أن ذلك الاستقرار لا ينفصل عن البيئة الإقليمية العامة للبلدين. وتُشارك الولايات المتحدة إلى جانب إفريقيا وأوروبا في مناورات بحرية سنوية معروفة بـ "أوبانكام إكسبرس" بغرض

«تقوية قدرات الاستجابة وممارسة الحظر البحري لدى القوات البحرية لدول منطقة خليج غينيا»،[100] وخصوصاً نيجيريا. ويُعد الدور الأمريكي الأكبر في الجهود المُتعلّقة بتحسين الأمن البحري في منطقة خليج غينيا، من خلال مبادرتها "محطة الشراكة الإفريقية" المنبثقة من قيادة أفريكوم؛ حيث يُشارك الجيش الأمريكي مع هذه الدول في نشاطات مكافحة القرصنة ومكافحة الإرهاب والاعتراض البحري ومهمات أخرى.[101] كما أنفقت الولايات المتحدة 35 مليون دولار حتى عام 2012 على تدريب أفراد من البحرية النيجيرية ودولٍ أخرى على مكافحة القرصنة وتهريب النفط وغير ذلك من النشاطات.[102] وتُنسّق الولايات المتحدة - أيضاً - جهودها للمشاركة في عمليات حفظ السلام في غرب إفريقيا مع فرنسا والمملكة المتحدة في ليبيريا وسيراليون ومع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. كما تُشكل عملية الدعم الغذائي في الساحل جزءاً من الفعل الأمريكي في منطقة الصحراء؛ إذ تُعد - بعد الاتحاد الأوروبي - أحد الممولين والمساعدين الأساسيين في هذه المنطقة، وقد خصّصت مساعدات غذائية نتيجة للأزمة الغذائية المندلعة في النيجر عام 2005.

وتَنشط السياسة الأمريكية في الربط بين مختلف مظاهر الخطر والمشكلات في إفريقيا. ويرى وليام بيلامي William M. Bellamy أن «الفقر والبطالة والمرض والأمية وقصور الحوكمة شكلت أهمية استراتيجية جديدة، وقد أدخلت توجّهاً يدمج كل أشكال المساعدة الأمريكية لصالح إفريقيا، سواء توجّهت هذه المساعدة إلى الأمن أو التنمية أو التدخلات الإنسانية لاستهداف الحرب ضد الإرهاب».[103] ويُقدّم بيلامي توجيهاته لإدارة أوباما حول ضعف أشكال المساعدة للأمن غير العسكري؛[104] ولذلك يرى أن على إدارة أوباما إقامة توازن حكيم بين الدفاع والدبلوماسية والتنمية. وستحتاج الإدارة الأمريكية إلى إطار استراتيجي يُحدد كل مكونات الحكومة الأمريكية بطريقة مُنسّقة ويُوجّهها.[105] ويرى بيلامي أن «أحد الأخطاء الشائعة للمخططين الأمريكيين، هو افتراضهم أن حضوراً عسكرياً أمريكياً قويّاً سيضمن الحكومات الصديقة وفي الوقت ذاته يردع المتطرفين والإرهابيين».[106] ويستند مثل هؤلاء إلى أن المشكلات الكبيرة لإفريقيا في المستقبل،

ستكون مشكلات التقدم والحكم الفعال أكثر من مشكلات حرب أو إرهاب، وبناءً على هذا التصور، يجب على الإدارة الأمريكية الربط بين المستويين المدني والعسكري.

وعلى المستوى النظري، يبدو أن الحضور الأمريكي يُواجه ضغوطاً متعددة منها المحلي والخارجي؛ فالمحلي يكمن في خوض مواجهة على واجهتين إفريقيتين: إحداهما جيوثقافية مسلمة، والثانية دبلوماسية داخلية تتعلق ببعض المحاور الإفريقية المتنافسة في ما بينها، وفي ما بينها والعالم الخارجي، وهي التي من شأنها التعبير عن تطلعات إفريقية مستقبلاً. وكلا الضغطيْن تواجهه الولايات المتحدة أساساً في إفريقيا الصحراوية؛ مثل ذلك الذي تواجهه مع مصر والسودان ونيجيريا، فهذه البلدان مندفعة بطبيعتها، ولا شيء يأمن رهنها لسياسة أمنية ثابتة. ويُمكن ببساطة، إيجاز المشكلة في مسار العلاقة بين الأقاليم والنظام الدولي، والمكانة المنتظرة لبعض القوى في هذا النظام. ويبدو أن جنوب إفريقيا النشيطة في مجموعة "بريكس" BRICS (التي تضم إلى جانبها روسيا والبرازيل والهند والصين) والمُطوِّرة لمقاربات دولية مُميَّزة، لا تتّسم بالنّزعة ذاتها الكامنة في القوى الإفريقية الصحراوية، فهذه الدولة ذات الثقافة الرسمية الأنجلوفونية، ربما لا تتخذ من معارضة المنافسين الخارجيين - ومنهم الأمريكي خصوصاً - مبدأً دولياً لها.

وتتسم البلدان الصحراوية المحورية بانطوائها على ذاتها، وبرغم أنها كلها محاور في السياسة الأمريكية الإفريقية، فإنها تنطوي على التمرّد، فهي أحواض ثقافية للإسلامية المتجددة. وبرغم أن بعضها منهار أو ضعيف أو بعيد عن مسايرة أدوار إقليمية، فإن ذلك لا يمنع الأخريات من البحث عن وضع مكانتها الخارجية مَوْضِعاً صلباً، ولعلها ستدخل في أي محورٍ جديد يُتيح لها تجديد وضعها السياسي الخارجي؛ ومن ثم، فهي قد عزّزت علاقاتها مع الصين وماتزال تُعزّزها. لقد تبلورت العلاقات الأمريكية في إفريقيا الصحراوية مبكراً، فإضافةً إلى تعبئة الأفارقة عبر الموانى الغربية للاستعباد في المزارع الأمريكية، أضحت الموانى ذاتها اليوم تضخّ النفط إلى الولايات المتحدة. كما أن هذه الأخيرة، وإثر الحرب العالمية الثانية، كانت قد وضعت قاعدةً في طرابلس، كما احتفظت بأخرى في المغرب، ودفعت

مصر إلى السلام مع إسرائيل، وضمنت أمن البحر الأحمر، وأسهمت في رسم السودانيْن الجديديْن، وفي تحديد مستقبل الصومال، واليوم تُسهم بدورٍ كبير في تثبيت الخريطة؛ على أساس بُنيان يجمع بين صنفين من البلدان، أحدهما بلدانه ضعيفة أو صغيرة، والآخر يتضمن نزعة إفريقية إقليمية. ومن شأن هذه الوضعية دَفْع الولايات المتحدة إلى تنظيم أقوى لعلاقاتها مع الدول الصحراوية من خلال تعميق المراقبة على نشاطها الداخلي. وهذا التنظيم للمنطقة، يُفيد ساحات أخرى، مع مصر إزاء الشرق الأوسط، ومع الجزائر لأدوار متوسطية وصحراوية مشتركة، ومع نيجيريا في غرب إفريقيا... إلخ؛ بمعنى أن كل دولة في هذه المحاور تنطوي على أهمية إقليمية في ساحات أخرى محيطة بها، وهي تُساعد على تأدية أدوار متعددة، إفريقية وعبر قارية؛ مثل: التعاون مع العالم الإسلامي والتعاون جنوب - جنوب، عبر توظيف وسائل أمريكية فعالة ومُستدامة.

**ب. قيادة أفريكوم مفتاح الولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا**

يُشكّل تأسيس قيادة أفريكوم في عام 2007 أكبر خطوة للتعبير عن إقحام إفريقيا في نظرة استراتيجية أمريكية جديدة، وعن إيجاد آليات دائمة للرقابة والوقاية والفعل في المنطقة، وقد تمّ بذلك إلحاق كل البرامج الفرعية السابقة بها. كما جاء تأسيس هذه القيادة ضمن ترتيب العلاقات الجيوسياسية الأمريكية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وعلى الرغم من أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر، كان لها دور في إخراج هذه القيادة إلى الوجود، فإنها ليست العامل الحاسم وراء تأسيسها، وإنّما هي عامل مساعد على إخراجها وتفعيلها. فقد كانت الولايات المتحدة بدأت تواجه متغيرات دولية وضغوطاً دفعتها إلى التفكير في تقويم جديد للأمن في إفريقيا، وخاصة جنوب الصحراء؛ حيث إنّ الحضور الأمريكي الأمني في شمال إفريقيا كان أقدم نسبياً؛ نتيجة ربط هذه المنطقة بالشرق الأوسط وبالبحر الأبيض المتوسط.

لقد أسهمت طبيعة الإدارة الأمريكية الجمهورية، في عهد جورج بوش الابن، في اندفاع أكبر نحو إفريقيا، فقد كانت تحاط بمجموعة من الشّخصيات ذات النزعة التي تميل

إلى تثبيت قدم الولايات المتحدة في المنطقة. وقد أشارت بعض التحليلات إلى طبيعة هذه الفئة المُحافظة والإنجيليكانية، والتي جعلت من محاربة الإسلام الجهادي هدفاً لها. فهي فئة، أو تيار من المحافظين أسهم في إظهار خلط في الموقف الأمريكي من الإسلام، وكان سيمور هيرش، وهو صحافي ومحارب سابق، قد أشار إلى ما سمّاه "الصليبيين"، وذكَر من بين هؤلاء: ديفيد بيترايوس وستانلي ميكريسمان ووليام ميكرايفن وديك تشيني ودونالد رامسفيلد – وهذان الأخيران هما اللذان أطلقا قيادة الأفريكوم[107] – ممن جعلوا من محاربة الإسلام الجهادي مطية استراتيجية لهم. ويبدو أنّ دور هذا الجناح في السياسة الخارجية الأمريكية كان بارزاً في العقد الأول من القرن الحالي، وكان له تصوّر حول تفعيل الدور الأمريكي في زعامة النّظام الدّولي.

لقد انقسم المحللون بشأن قيادة أفريكوم إلى صنفين: بالنسبة إلى الصنف الأول، تعني القيادة تعبير الولايات المتحدة عن إرادتها في إقامة قيادة عسكرية في هذه القارة، وتعني بالنسبة إلى الصنف الثاني، دعماً أمريكياً لتقوية القُدُرات الإفريقية لحفظ السلام التي بدأت عام 1996.[108] كما يرى أحد الباحثين من جنوب إفريقيا، أن «الهدف من إنشاء قيادة أفريكوم ليس خدمة للدول الإفريقية، وإن كانت الجوانب التنموية لإنشاء هذه القيادة تدفعُ المرء إلى الاعتقاد بذلك. وإذا سمحت الدول الإفريقية لقيادة أفريكوم بمواصلة نشاطاتها من دون عراقيل، فإنّ القارة الإفريقية ستُواجهُ عواقب لا تُحمد عقباها، بما في ذلك تصاعُدُ موجة ثانية من الصراع حول إفريقيا، فضلاً عن ازدياد الاضطرابات والحروب الأهلية المُتوقّعة وإضعاف العملية السياسية في أرجاء القارة الإفريقية».[109] وكما يبدو، فإن ردود الفعل الإفريقية إزاء هذه القيادة، كانت في أغلبها مُشكّكة، ولكنها تحوّلت بحكم الوقت إلى وسيلة تعاون عملية.

لقد أسْهَمَت التحفظات حول إقامة هذه القيادة في تأخير نقل مركز قيادتها[110] إلى إفريقيا؛ حيث تحفّظت دول المنطقة من استقبال مركز القيادة باستثناء ليبيريا التي كانت واشنطن قد تدخّلت فيها لدعم الجنرال شارل تايلور في الحرب الأهلية الليبيرية 1989–1997، لكن ليبيريا ليست بلداً على مستوى جيّد من الاستقرار، وليست بلداً كبيراً

يستجيب للطموحات الأمريكية؛ ولذا، تمَّ تأجيل نقل هذا المركز من شتوتغارت. ويرى باحث أن السبب وراء الرفض الإفريقي لاستضافة مقر القيادة، كان هو «الأثر المتوقع للإخلال بتوازن القوى بين المنظمات الإقليمية والدول ذاتها»؛[111] أي إن استقرار هذه القيادة في أي دولة سيجعلها في وضعٍ مُتفوق إقليمياً، «كما كان هناك شبه إجماع بين الدول الإفريقية والمنظمات الإقليمية على رفض قيادة أفريكوم وإنشاء مقرها في القارة»؛ حيث عبّر تجمّع دول الساحل والصحراء، عن «رفض قيام أي قيادة عسكرية أو أي حضور عسكري أجنبي من أي نوعٍ في أي جزءٍ من القارة مهما كانت الأسباب أو التسويغات»، كما اعتبرت مجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبية SADC أنه «من الأفضل لو تعاملت الولايات المتحدة مع إفريقيا عن بُعدٍ، بدل الحضور المباشر في القارة»، كما عبرت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا أيضاً، عن رفضها القوي لإنشاء قيادة أفريكوم، فضلاً عن الانتقادات التي وجهها قادة أفارقة؛ منهم قادة: زامبيا ونيجيريا وجنوب إفريقيا لقيادة أفريكوم.[112] غير أنّ هذه المواقف لا تعكس واقع الحال؛ نتيجة تعميق البلدان للتعاون الأمني والعسكري مع الولايات المتحدة. ويبدو أن إيجاد البيئة المُلائمة لاستقبال هذه القيادة تبقى مسألة وقت. وعموماً، فإن هذه المواقف التي تم استعراضها هنا، تعكسُ حساسية البلدان الإفريقية إزاء استقبال قواعد أفريكوم، ويبدو أن الولايات المتحدة تُفضّل لهذه المهمة بلداً يقع في تقاطع إفريقيا الصحراوية بالاستوائية.

لقد قَلَبَت هذه القيادة الفكرة الاستراتيجية التي اعتادت الرّبط بين تأمين أوروبا وتأمين إفريقيا، كما أنّ تفعيل القوّة الأمريكية في إفريقيا؛ نتيجة تضاؤل الدّور الأوروبي، يُبيّن وقوع مُستجد تاريخي يمثّل بثقل أمريكي في القارة، وقد دخلت الولايات المتحدة بذلك إلى تنافس شامل واضح لا مع الصين فحسب، وإنما أيضاً مع القوى الأوروبية، وخاصة فرنسا. ويُظْهِر باحث إفريقي، وهو آلان فوغ تيدوم، تزايد المصالح الأمريكية في إفريقيا، وضرورة تأمينها مع ظهور قيادة أفريكوم؛ إذ أوضح واقع السياسة الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر تبعية جزءٍ من الأمن القومي الأمريكي لإفريقيا؛ مُستنتجاً بذلك الطابع المُضَاد للإرهاب لقيادة أفريكوم.[113]

وتقع المهمة الأساسية لقيادة أفريكوم، في تنسيق العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكل الدول الإفريقية باستثناء مصر، بالنظر إلى وضعيتها الجيوستراتيجية الخاصة؛ حيث تتبع للقيادة المركزية الأمريكية. وعكسَ ما يُقال من أن القيادة الأمريكية في إفريقيا تختلف عن القيادتيْن في المحيط الهادي والقيادة المركزية؛ بكونها ليس من مهمتها خوض حروب، غير أن التنسيق بين هذه القيادة والقيادة الأمريكية في أوروبا اكّدَ أهمية مشاركة هذه القيادة في إنجاز عمليات عسكرية، وكان أبرزها في ليبيا عام 2011؛ حيث إن دور هذه القيادة وإن لم يظهر للعيان، فإنه كان حقيقياً. لقد عبّرت دراسات وتقارير صادرة عن أمريكيين بكون الإرهاب معطى جوهرياً في تفسير المهمات المُلقاة على هذه القيادة، وكما يُظهر قائد أفريكوم كارتر هام في تصريح له في مارس 2013 أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ الأمريكي، فإنّ العمليات الإرهابية في مناطق شمال إفريقيا ونيجيريا والصومال تُشكّل أهم انشغالات القيادة.[114] ويمكن التنبيه أيضاً إلى نشاطات أفريكوم في توزيع العقود الأمنية لفائدة شركات عسكرية أمريكية خاصّة؛ حيث تقوم بإبرام عقود التدريب والتكوين لقوات إفريقية، ثم تقوم بتمريرها لفائدة شركات تتولّى القيام بهذه المهمة؛ مثل: شركة بلاكواتر Blackwater، ودينكورب الدولية Dyncorp International التي تولّت تدريب جيش ليبيريا.[115] تستند قيادة أفريكوم كثيراً إلى إظهار الجوانب الإنسانية في نشاطها الإفريقي، وينسجم هذا النّهج مع صورة إفريقيا كقارة بحاجة إلى المساعدات والتطوير وإظهار الأخلاق. كما يعكس هذا النّهج في الوقت ذاته، الأبعاد السياسية الكثيرة التي تلقى مُعارضة الرأي العام وخاصة داخل القارة. كما أنّ التصورات الاستراتيجية للقيادة، لا تنفي كون أفريكوم من أعمدة تنفيذ المصالح الأمريكية والأمن القومي الأمريكي، وهو ما ليس بحاجة إلى بحث كبير في إثباته. وتعكس هذه المهمات الانخراط الأمني الكبير للولايات المتحدة في هذه المنطقة، عبر وسائل وآليات متعددة، وقد جاءت أفريكوم لتنسيق هذه السياسات وتوحيد قيادتها وتنظيم عملها، فهي ترتبط مباشرة بالرئاسة الأمريكية عبر التقارير التي تُرفَع إليها، كما أن وجود هذه القيادة، هو إعداد لمرحلة مفتوحة التقديرات العسكرية، ومنها المواجهات المسلّحة على أهداف إفريقية.

سبقت الإشارة إلى أن المجالين الساحلي والصحراوي لا يستمدان ميزةً خاصة قائمة بذاتها في الاستراتيجية الأمريكية، وإنما تقع قيمته في كونه مُحاطاً بالمحاور الإفريقية المهمة، وكذا بأبواب الولوج الأساسية والمرور الدّولي البحري؛ ولذا، تُلقي المشكلات الأمنية الصحراوية، إذا ما تفاقمت، بأثرها في أمن الأطراف، وعبرها في أمن الملاحة الدولية. ويَفترض هذا المؤشر تحوّل أفريكوم السريع إلى قيادة عسكرية في حالة تعرّض هذه الأبواب لتهديداتٍ مُحْتَمَلةٍ، وبعض هذه التهديدات، قد يأتِي من مُنَافِسين بعيدين. وتُسهم الوضعية الجغرافية العامة للمنطقة الصحراوية كمنطقة برية جافة وداخلية ومُغلقة، إضافةً إلى غياب حضور تاريخي للولايات المتحدة، في الحدّ من النشاط الأمريكي المباشر في الصحراء. ويبدو أن تفعيل سياسات ميدانية صحراوية مسألة مُكلفة بالنسبة إلى القوى البعيدة، ومنها الولايات المتحدة؛ ولذا فهي تنهج سياسة لمراقبة التحولات الخطيرة والانفلاتات الأمنية، وتحدُّ هذه الميزة الجغرافية - الجيولوجية المعقّدة من مرونة الآلية العسكرية. ويبدو أن المصالح الأمنية المادّية والأساسية للولايات المتحدة توجد على أطراف إفريقيا الصحراوية لا في داخلها؛ أي في خليج غينيا وعلى ضفة البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر؛ ولذا، فإنها بقيت فاعلاً كبيراً إزاء أهم المحاور الإفريقية المحيطة بالصحراء.

وبصفة عامة، تُعد السياسة الأمنية والاستراتيجية الأمريكية أهم سياسة خارجية في إفريقيا كلها في العقدين الأخيرين، كما تُشكل سياستها الأمنية في إفريقيا الصحراوية أهم سياسة أمنية وعسكرية في هذه المنطقة، فقد حشدت قدرات وإمكانيات كبيرة لهذه السياسة، كما رافقتها دبلوماسية إنسانية واقتصادية على جانب آخر. ولا ينقص قلة الحضور العملياتي الأمريكي في الميدان من أهمية هذه السياسة، فمنذ أن فشلت في الصومال، وهي حذرة إزاء المشكلات التي تقوم على تناقضات واضحة وأطراف متناقضين. ولقد سخّرت لهذه السياسة أيضاً جوانب استراتيجية، فدمجت بين شبه الجزيرة العربية والقرن الإفريقي في إطار برنامج خاص بهذه المنطقة الشرقية، وربما كانت سبّاقة إلى وضع منطقة الساحل والصحراء، ضمن برنامج أمني خاص دمجت فيه بين شمال القارة وغربها.

## أزمة مالي 2011 - 2013

لم تكن العملية الفرنسية في مالي - وبغرض "مواجهة" التطور السريع للحركات الجهادية - عمليةً مفاجئة إذا تمّ تقويمها ضمن الوضع العام المعاصر لإفريقيا الصحراوية، فتدخّل القوات الفرنسية هو نتاج لثابت إقليمي لم يتغيّر منذ الفترة الاستعمارية. ويقوم هذا الثابت على عناصر جيوسْتِرَاتِيجية تَعكسُ بِدَوْرها البِنية النفسية لقوة فرنسا المتوسِّطة دولياً، فبرغم الطوارئ الواقعة على هذا الثابت، والتي يُشكّل الإسلام الجهادي وهاجس إعادة رسم خريطة الصحراء على أساس مفهوم بلاد السودان التاريخي مظهريْه الأساسييْن، فإن لفرنسا المتغيّرة والوطيدة الصلة بالمنطقة "إحساس" بمسؤولية نفسية إزاء التغيرات السريعة في المنطقة.

ويبدو أن لأزمة مالي أبعاداً متعددة، كما يبدو أن الطريقة الأنْجَع لمواجهة انهيار أمني مُتزايد في الساحل عبر تدخّل أجْنبِي من شأنه أن يُعيد توجيه المسار العام إزاء إقليم الساحل، فتطوُّر الأحْدَاث السريع دَفَع باللاعِبين الخَارِجيين وبتنْسِيقٍ مَعَ المحليين إلى لَعِبِ ورقة تطويق أو مُحاصرة لهذه الأزمة لمنع تسرب عناصر العدوى إليها. شأنها شأن كل المشكلات الأمنية الإقليمية المُتفاقِمة عبر الحدود؛ إذ يكون الهدف الأول لأي عملية أمنية، مُحَاصرة الأطراف ومُهاجَمَتهم بغَرَض الحدّ من عناصر قوتهم إن لم يكن القضاء عليهم، ثمّ البحث في صيغة اتفاق سلام ومنهجية للتحول الديمقراطي والإعمار التنموي. وفي مالي، فإن مشكلة الإعمار والديمقراطية مركزية لاتصالها بأنماط الحياة الاجتماعية والتنظيمية في مالي والسّاحل الإفريقي. ومثلما سبقت الإشارة، فإن مالي بلد فقير وغير مُتماسك؛ ما يعني أن طرح مسألة التنمية والحوكمة فيه جدّ مُعقّدة.

يُشكّل انخراط فرنسا العسكري في المنطقة مسؤولية متجدّدة أمام أهم تحوّل أمني عرفته المنطقة في العقدين الأخيرين، ممثلاً ببروز مشكلة طارئة هي الجهاد الإسلامي، وهو الذي تعد من بين مصادره، مجالات لم تكن محسُوبَة على مناطق التدخل الفرنسية

التقليدية؛ مثل: نيجيريا. وبهذه الخطوة تكون فرنسا قد اختارت أن تكون الهدف العالمي الثاني بعد الولايات المتحدة لهذه الجماعات. ولا يَتوَلّد هَذا العبء من الضغوط الواقعة عليها في إفريقيا فحسب، ولكن أيضاً من تلك التي يمكن أن تحدث داخل فرنسا، نَتِيجَة تزَايُد الديمغرافية المُسلِمَة فِيها، مع مَا يُشكّل ذَلِك من مراجَعة لتحديد علاقاتها مع العالم الإسلامي بشكلٍ أكثر إيجابية، بما في ذلك إقليم الساحل الذي يُشكل أحد المصادر الرئيسية لهذا التغيير السوسيولوجي - الديمغرافي الواقع في فرنسا. وتُفسر هذه الوضعيّات مُجتمعة كيف أن المنطقة الإفريقية الصحراوية مجال جيوستراتيجي دينامي، وليست مجالاً مهمشاً مغلَقاً كما تَعكس ذلك صورتها الجيولوجية.

يناقش هذا المحور، الذي هو بمنزلة حالة نموذجية عن الوضع الأمني في الساحل، أزمة مالي من خلال وضعها الجديد، وذلك بإعطاء لمحة عن وضعها الداخلي والجيوسياسي، والمقاييس الجيوستراتيجية للعملية العسكرية الفرنسية وآثارها المحتملة في الإقليم كله.

## أولاً: وضع مالي داخلياً وإقليمياً

يُساعد فهم الوضعية الداخلية لمالي في حيازة فكرة واضحة عن هذا البلد، وما قد يكون لذلك من ميزات إيجابية أو وضعيات سلبية، فالأزمات المُتكررة في السّاحِل من شأنها أن تُثير إشكالاً عميقاً ومستمراً للباحثين، وخاصة حول معايير تحديد طبيعة المشكلة، من أجل علاجها. فهل يُعقل مثلاً، أن يتم اختزال مشكلة مالي في قضايا التنمية والحوكمة بما فيها الديمقراطية؟ ألا يبدو أن هذه المعايير ربما لا تقدّم الجواب الناجع إذا ما تمّ العلم أن مالي بلد ضعيف وغير مُتماسك ولا يحتضنه إقليم صلب يُمكن أن يُساعده؟ لا شك أن تحديد الهوية التأسيسية للدّولة يُعد مؤشراً ذا نجاعة في دراسة أزمات كتلك التي تتلاحَق على بلدان الساحل. وقد يُساعد ذلك في الاقتراب من أصول أزمة مالي بربطها بالهوية التاريخية والمكانية لبلدٍ؛ مثل: مالي أو جيرانها من الساحل.

### 1. مالي في ضوء الوضعين الداخلي والساحلي

تتفاعل عناصر عدة في صوغ صورة حياة مالي الداخلية، ويبدو أن معرفة الوضعية الاجتماعية للماليين، من شأنها أن تعطي صورة أولية عن مكانة البلد؛ فالفقر والحاجة والفساد تقيد القدُرات الفردية والجماعية، وتمنع تحقيق التنمية بمرونة. وهذه الأخيرة، تدفَعُ إلى البحث في الهوية التأسيسية لـ "الدّولة المالية"، بربطها بالمكونات المجالية والإثنية الداخلية، وعلاقتها بفرز طغمة الحكم في هذا البلد. وتتأثّر هذه الوضعية الاجتماعية بالوضع الجغرافي لمالي بوصفها دولة برية حبيسة، وفي حاجة إلى الآخرين لتحقيق الاتصال الخارجي.

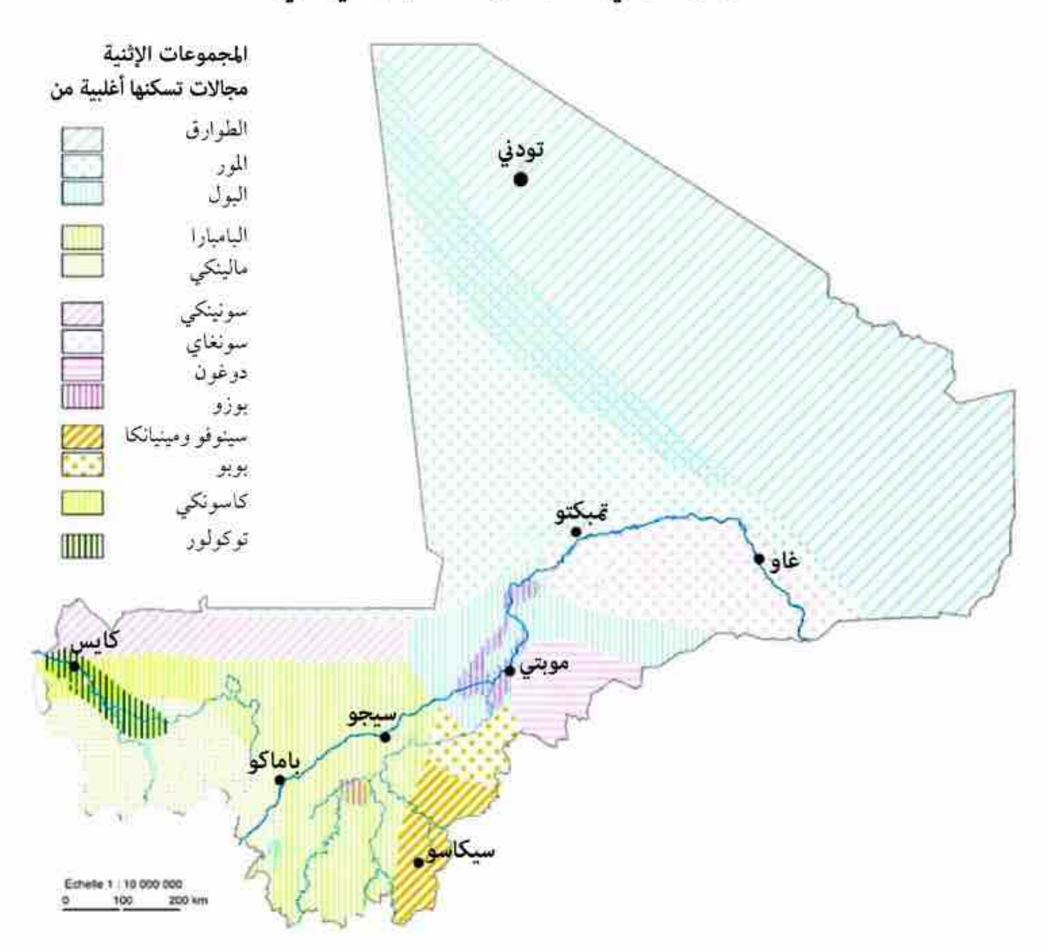
#### أ. هل مشكلة مالي والساحل مشكلة تنمية وحوكمة؟

لا شكّ أن إعادة مناقشة أزمة مالي تحيل على الأدبيات المعروفة جداً بصدد التحليل والدراسة للوضع الداخلي لمالي وبلدان الساحل عموماً؛ ومن ثم، فإن أهم البحوث التي اهتمّت بهذا البلد، سواء قبل اندلاع الأزمة أو بعدها توقفت خاصة عند مشكلة الأمن الإنساني وتفرّعاته الأخرى؛ مثل: نقص الغذاء والأمّية وانعدام الحاجات الأساسية شأن تحقيق مستويات صحّية جيّدة والمشاركة الإيجابية للأفراد والجماعات. وفي هذا الصّدد، فإن مشكلةً اجتماعية حقيقية نتَجَت من سوء تدبير العلاقة بين البنيات القبَلية وأنماط البنية الاجتماعية مع الأجهزة الحكومية والإدارية، التي طالما بقيت تعكس مؤسسات وَلاء قَبَلي أو عِرقِي في غِلافٍ حكومي، ومنها إحساس أغلبية السود أنها المعنية بالمحافظة على دولة مالي، فـ «منذ الاستقلال، فإن الأغلبية السوداء من الشعب، وتحت قيادة البامبارا Bambara، تبحث في إقامة دولة-أمّة».[116] ويعكس الماليون السّود إحساساً باهتمام أكبر في المحافظة على مالي مقارنةً بغيرهم، على الأقل نتيجة لسوء تدبير علاقة مُتوازِنة بين الجماعات. وكما يُسجّل مراقبون، فالماليون السود هم أكثر ميلاً إلى الافتخار بالتاريخ السياسي المتنوّع لبلدهم.[117] ولعلّ الأهمية الديمغرافية لبعض الجماعات؛ مثل: المندينغ - التي تقدر نسبتها بنحو 40٪ من سكان مالي؛ منهم 36٪ من البامبارا،[118] واستقرارها في المناطق المهمة من البلاد، أو وجود شبه تركّز[119] مجالي للإثنيات (انظر الخريطة 2) - تعيد المشكلة ذاتها التي تعرفها بلاد الساحل من

اختلال التوازن بين مجالٍ وآخر، ومنها في السودان بين الشمال ودارفور الواقع في الجنوب الشرقي. وفي هذا الصدد لا بدّ من التنبيه إلى الفارق بين إثنيات أو جماعات ثقافية أو دينية غير متمركزة جغرافياً وتلك المتمركزة جغرافياً؛ إذ غالباً ما تفتقد الأولى وزناً ثقافياً - مجالياً، ولا تؤثر في التوازن الإقليمي الداخلي، عكس الإثنيات والجماعات المتمركزة جغرافياً؛ حيث تملك من الميزات ما يجعلها تُوَظِّف عنصر الإقليم معياراً وظيفياً في الصراع مع الجماعات الأخرى أو السلطة المركزية، ومرجعاً للمعارضة أو حيازة السلطة.

**الخريطة (2)**

**التمركز المجالي للمجموعات الإثنية في مالي**




المصدر: تم نقل الخريطة وترجمة مفتاحها من: Les Atlas de jeune afrique, Editions June Afrique, Mali 2001.

وهي متوافرة بالفرنسية على الرابط الآتي: http://www.geo-phile.net/IMG/pdf/2._carte_groupes_ethniques.pdf

وفي كل الأحوال، فإن مالي لم تشهد نزاعات داخلية بحجم ما عرفته سيراليون أو ليبيريا، وربّما ساعَد على ذلك محدودية كثافة الطوارق مقارنةً بغيرهم من الجماعات، وكذا تمركزهم بعيداً عن الجنوب، ولا يتزاحمون مع غيرهم من الجماعات على المجالات ذاتها. فكل النزاعات التي واجَهتها الحكومة مع الطوارق كانت نزاعات سياسية مسلّحة موجّهة ضد الحكومة والجيش والأمن. وبرغم وجود اتهامات للجيش والأمن في مالي بارتكاب جرائم على خلفية عرقية، فإنها - إن ثبتت - كانت حالات معزولة، ولم تكن عمليات مُمَنْهَجة وشَامِلة. ويبدو أن الجماعات العرقية الإسلامية لم تدخل بينها في حروب ونزاعات، فتلك النزاعات لم تنشأ ضد الجماعات، وإنما ضد الحكومات لتغيير وضعٍ في السلطة أو ضد الدول لتغيير وضعٍ في عناصرها التأسيسية.

لقد ظل الخارج ينظُرُ إلى مالي، وحتى إلى السنغال، على أنهما من نماذج الدمقرطة في القارة الإفريقية. ولقد أكدت هذه النظرة إلى مالي كنموذج ديمقراطي في إفريقيا، تقارير أممية، ويدعو دليل استثمار في مالي أصدره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وغرفة التجارة الدولية في عام 2004 مثلاً، إلى الاستثمار في مالي؛ بوصفها تتمتع باستقرار أمني وأنها من النماذج الديمقراطية في إفريقيا.[120] ويذكُر أحد الباحثين الأفارقة، هذه الحالة:

> اعتبر الكثير من المراقبين - قبل عام 2012 - مالي ورئيسها أمادو توماني توري قصّة نجاح لـ "الموجة الثالثة" للديمقراطية، ذلك أن الجنرال توري الذي قاد انقلاباً عسكرياً عام 1991 وأشرف على تحوّل ديمقراطي في بلاده، سَلّمَ السلطة عام 1992 للرئيس المُنتخب ألفا عمر كوناري، ثمّ عاد بعد ذلك - وبعد انتهاء فترة كوناري الرئاسية - إلى السياسة ليفوز في الانتخابات رئيساً مدنياً في عام 2002 ويُعاد انتخابه في عام 2007.[121]

وأكثر من ذلك، فإن المشكلات المُتتالية التي عاشتها مالي مع الطوارق في العقد الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الجاري، كانت تختفي عن الأنظار

بمجرد عقد اتفاقيات سلام وصلح، في الوقت الذي ظل التوتّر فيه هو المُسيطر الحقيقي على العلاقات بين مالي ومجموعات الطوارق في الشمال. وفضلاً عن كون مالي فقيرة، فقد أخذت طُغمة من السياسيين والعسكريين، فيها تنفردُ بالسلطة وتتورّط في الفساد، فبالإضافة إلى النزاع في الشمال، يمكن أن تكون هذه الوضعية قد ساعدت على خروج مجموعة جنود وانشقاقها عام 2012 عن الرئيس المُتّهم بالفساد.[122]

ولا شك أن الانقلاب الذي قام به الكابتن أمادو هايا سانوغو في الجيش المالي على الرئيس توري، كان قد أوذِنَ به بمجرّد عودة هذا الأخير إلى السلطة من النافذة بعدما كان قد خرج من الباب. وللعلم، فإن اختيارات القادة السياسيين لها تأثير كبير في النشاط السياسي في إفريقيا، فعندما يتشبث قائد من مجموعة عرقية بالسلطة، فمن المؤكد أنه يُثير مشكلة للمجموعات الأخرى، ويستبيح الانقلابات، بل اندلاع المواجهات الأهلية. والعكس يحدث عندما يُساعد القادة على إدارة العلاقة بين الجماعات العرقية والقبلية، فإن الانتقال يكون ممكناً، فالديمقراطية أو التداول لا يُمكن أن يتمّا في هذه الحالات إلا بالتوافق وبصعوبة شديدة وبإشراك الأقليات والجماعات؛ ومن ثم، فإن إفريقيا عرفت مشكلة حقيقية في إنتاج القادة، فالقادة فيها غالباً ما كانوا أسرى للبيئة الضيقة التي أنتجَتهم، ولم يستقلّوا عنها بالمسافة المطلوبة للمساعدة على بناء بلدان من دون صراعات عميقة. وقد حدثت المشكلة ذاتها في مالي؛ ففي عهد الرئيس موديبو كايتا (1960- 1968)، شنّ الأخير حرباً ضد الطوارق بوصفهم جزءاً من المشكلة التي تعوق بناء مالي، وهمّش الشمال من المعادلة الداخلية. وتكررت الوضعية ذاتها في النيجر وتشاد، وبشكلٍ ما في السودان. انقلب موسى تراوري في عام 1968 على موديبو كايتا، وقد أسهمت حرب عام 1991 مع الطوارق إلى انقلاب أمادو توماني توري على موسى تراوري. كما أسهمت أيضاً حرب عام 2012 في انقلاب أمادو هايا سانوغو على أمادو توري. ويظهر أن ثلاثة انقلابات تاريخية شهدتها مالي في الأعوام 1968 و1991 و2012 كانت لها صلة بحروب الشمال.

وهذا يدل على أننا أمام دولة غير مُتماسكة، وليست قادرة على خوض حرب إزاء مشكلة يفترض أنها داخلية؛ فضعف الطوارق في الشمال، واستفادة مالي من ولاء بعض الزعماء القبليين باستمالتهم إليها، وبعضهم من الطوارق، وانعدام التأييد الإقليمي لهؤلاء، عوامل أسهمت في مَنْعِ تحوّل شمال مالي حتى الآن إلى دولة عملية وواقعية لأغلبية الطوارق وباقي مجموعات الشمال، وليس شيئاً آخر.

لقد تعمّقت مشكلة الحكومة بتربّعها على حكم مساحة واسعة من دون أن تتوفر على مستوى من الثروات التي ستساعدها على ضبْط المجال. ونتيجة لهذه الوضعية المركّبة من مشكلات متنوّعة، وبعضها ناتج من توتّر العلاقة بين عناصر البناء الداخلي لدولة ضعيفة، فإن مشكلة مالي وبلدان الساحل الأخرى ذات صلة وطيدة بالتنمية والنمو؛ فمالي يُصنّفها مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة في مراتب متأخرة، كما أنها من أقل البلدان نمواً وفقاً لمؤشرات الأمم المتحدة أيضاً. وتكمن مشكلة مالي في أنها مزدوجة، فهي ضعيفة التنمية البشرية من جهة، وقليلة النّمو من جهة ثانية، فعندما يجتمع هذان المؤشران في دولة، تزيد وضعية البلد تعقيداً، وإذا ما أُضيفت إليها مشكلات اضطراب البناء الداخلي والانغلاق البرّي مثلما هي الحال المالية، فإن البلد يكون ضمن خانة رمادية تجعل من انهياره واقعاً محتملاً جداً. وتمكن مقارنة مالي مع موريتانيا والنيجر، البلديْن الساحليْن الآخريْن والجاريْن المباشريْن لمالي؛ لإظهار الفارق الذي تُحدثه عناصر الفوارق السياسية على أساس مجالي - إثني، أو دور الثروة في الإسهام في ضبْط نزاع مجالي - سياسي، ثم دور الجيش في المحافظة على الحدّ الأدنى من الأمر الواقع. وبرغم الفارق الديمغرافي الكمّي بين البلدين (حوالي ثلاثة ملايين في موريتانيا) مقابل (حوالي 14 مليون نسمة في مالي، و14 مليون نسمة في النيجر)،[123] فإنه يُمكن إجراء هذه المقارنة من خلال الجدول 10.

## الجدول (10)
## عناصر احتمال انهيار دولة في الساحل الإفريقي

| | مالي | موريتانيا | النيجر |
|---|---|---|---|
| عناصر التشابه | بلد أقل نمواً | نفسه | نفسه |
| | مستوى التنمية البشري متأخر | نفسه | نفسه |
| | مستوى متقارب من الحكومات العسكرية | نفسه | نفسه |
| عنصر تشابه نسبي | جيش ضعيف وصغير | جيش صغير لكنه أحسن حالاً من مالي والنيجر | جيش ضعيف وصغير |
| عناصر الاختلاف | انعدام بناء داخلي نتيجة عدم إحكام إدارة العلاقة مع الجماعات | بناء داخلي محدود يُساعد عليه عدم وجود إثنيات متعارضة، باستثناء مجموعة الزنوج في أقصى الجنوب ذات الأهداف المحدودة | انعدام بناء داخلي نتيجة عدم إحكام إدارة العلاقة مع الجماعات في الشمال |
| | انعدام ثروة مركزية أو ميزة جغرافية بحرية | توافر ميزة بحرية أطلسية | وجود ثروة مركزية (اليورانيوم) في الشمال، منطقة نزاع مجالي - سياسي |

المصدر: من إعداد الباحث.

ومن خلال هذا الجدول المُبسّط، يمكن ملاحَظة أن هذه المقارنة تمّ تقسيمها إلى ثلاثة عناصر عامة، وهي عناصر تشابه واختلاف واختلاف النسبي، وتُعبّر عما يأتي:

**أولها**، أن البلدان الثلاثة هي من الأقل نمواً وفقاً للمؤشرات الأممية.

**ثانيها**، أن البلدان الثلاثة تُصَنّف ضمن أواخر البلدان في سلّم التنمية البشرية وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

**ثالثها**، أن هذه البلدان اعتمدت على مستوى متقارب من الحكومات العسكرية والانقلابات المتتالية.

**رابعها**، وهو يُعد عاملاً مهماً وذا صلة أيضاً بإحكام إدارة العلاقات مع الجماعات المجالية، ويُمثل بنوعية الجيش؛ ففي مالي والنيجر، فإن الجيش غير قادر على تأمين

المجالات الإقليمية (لا يتعدّى عدد أفراده في مالي 7750 فرداً لبلدٍ بمساحة واسعة، وبحوالي 14 مليون نسمة)، بينما تتميّز موريتانيا؛ نظراً إلى محدوديتها الديمغرافية، وانعدام وجود تهديدات مُسلّحة داخلية ملموسة بوضعٍ أحسن من مالي والنيجر.

**خامسها**، أن مالي تُشبه النيجر في عدم إحكام العلاقات الداخلية مع الجماعات وعلى رأسها الطوارق، بينما تتميّز موريتانيا في هذه الحالة بانسجام كبير في هويتها المجالية؛ إذ لا تُحْدِثُ مجموعة الزنوج في الجنوب مشكلات كبيرة للإدارة الداخلية لموريتانيا، أما مجموعة أزناكة ( اسم قبيلة صنهاجة) فقد أضحت أقلية قليلة.

**سادسها**، أن مالي لا تتميّز بوجود ثروة مركزية بالخصوص في مناطق الحساسية المجالية يُمكن لها توظيفها كعنصر تثبيت استقرار أمني، بينما العكس للنيجر، فهذه الأخيرة تستخدم ثروة اليورانيوم في الشمال كعاملٍ لإخضاع الطوارق، وأيضاً إمكانية إحساس هؤلاء بفرَصِ استفادتهم ولو مستقبلاً بهذه الثروة. وقد ينطبق الأمر ذاته على الجزائر التي تُدير ثروة النفط في الجنوب الصحراوي. وفي المقابل، فإن الميزة البحرية الأطلسية تُساعد موريتانيا على التخفيف من حدّة مشكلة غياب ثروات برية كبيرة.

ويظهر أن تصنيف البلد ضمن البلدان الأقل نمواً، أو في آخر مراتب التصنيف في سلم التنمية البشرية، لا يكفيان للقول إن بلداً ما من المُحتمَل أن يعرف تغيُّراً داخلياً في مجاله الإقليمي الداخلي؛ مثل انقسامه؛ وهذا لا يعني نفي الاضطرابات السياسية الداخلية، والتي قد تتّخذ بُعداً مناطقياً، ولكن لا يُمكن أن تكفي لترجيح احتمال وقوع تغيير في إقليم الدولة. يظهر في هذه الحالة، أن موريتانيا تعرف استقراراً مقارنةً بمالي، ولا يُتوقّع فيها أن تعرف ما عرفته مالي، ويبدو أن ذلك يعود إلى عاملَيْن جوهريَيْن، أولهما: ميزتها الجغرافية البحرية التي تُعوّض الثروات المركزية البرّية. وثانيهما: انعدام مشكلة عميقة ناتجة من مشكلة إدارة العلاقات مع الجماعات المجالية.

وللاستدلال على الحالة الأخيرة – أي قلة احتمال وقوع تغيّر جوهري في مجال داخلي عند انعدام مشكلة إدارة مجالية عميقة – يُمكن ذكر حالة ليبيا، فالنمو والثروة فيها لم يمنعا

الاضطراب السياسي، ولكن هذا الاضطراب لم يستهدف في العمق الوضع المجالي الإقليمي للدولة، فمطالب إقليم برقة مثلاً، لم تخرج على تطبيق الفيدرالية. وبالنسبة إلى النيجر، فإن حجم الخطر فيها يبقى مُحتَمَلاً، فبرغم وجود ثروة مركزية تقع ضمن الاهتمامات الدولية والتوجهات الأساسية للحكم في النيجر، فإن إثبات مستوى من الاستقرار يبدو أنه من المفترض أن يُجيد تنظيم العلاقة مع الجماعات المجالية - السياسية. ويبدو أن مالي عَانت في كل الحالات أكثر من النيجر وأكثر بكثير من موريتانيا. ومما يجدر التنبيه إليه في هذه المقارنة كاستنتاج، أنّ عناصر؛ مثل: (أ) اعتبار دولة ما في وضعية الأقل نمواً، (ب) ومتأخّرة من حيث مستوى التنمية فيها، (جـ) وتعرف اضطرابات سياسية داخلية ناتجة من انعدام الديمقراطية؛ هي عناصر لا تكفي لتكون مُرشّحة لتغيّر وضعها المجالي الداخلي أو الحدودي، بل لا بدّ أن يُرافق ذلك مشكلات انعدام التوازن المجالي أو السكاني، أو كليهما معاً نتيجة انعدام ثروة أو عدد من ثروات مركزية أو ميزة جغرافية - بالنسبة إلى البلدان الضعيفة - فضلاً عن سوء إدارة العلاقة مع الجماعات.

ولا يخفى أن تقديم دراسة تتوخّى التفسير وفهم الحالة؛ مثل: حالة مالي، تبقى صعبة؛ إذ كثيراً ما تكون معايير التحليل المتوافرة غير كافية لإنجاز هذه المهمة على أحسن حال. وقد ارتكزت كمية كبيرة من البحوث على مشكلات التنمية والحوكمة وإنجاز الديمقراطية لا في مالي فحسب، ولكن في كل الساحل الإفريقي، وربما في إفريقيا كلها. وبعض هذه البحوث من إنجاز باحثين وخبراء، وبعضها الآخر من إنجاز مؤسسات اقتصادية ومالية ودبلوماسية دولية. وقد ظلَّ يشغلنا الأمر طوال مرحلة كتابة هذا البحث: هل يُمكن اختزال مشكلة الساحل ومالي بهذه البساطة؟ أي في مشكلة عدم إنجاز التنمية وتحقيق الديمقراطية.

ويبدو أن البحوث التي تمّ الاطّلاع عليها في هذا الصدد، حَاوَلَت تجاوز هذا السؤال المُعقّد من خلال الدّمج بين عناصر متنوعة للتحليل، وكان من أبرز ما عملت على طرحه، ربْط العناصر السوسيولوجية والتنظيمية مع هذه المسألة؛ وذلك بهدف ربط البحث في مجال تنمية مالي أو الساحل عبر مراعاة خصائصه الاجتماعية والبيئية -

الجغرافية، هكذا لا تكاد تخلو دراسة من مفاهيم؛ مثل: تدبير مشكلة الرّحّل، ونوعية التنمية المُلائمة لمناطق صحراوية جافة وأخرى ساحلية شبه جافة. وليست هذه التقديرات قليلة الأهمية، بل تقع في عمق كل عملية تنموية، لكنها لا تُجيب على أساس المشكلة لأزمة؛ مثل: حالة مالي والساحل عموماً.

لعلّ هذه العلاقة تعكس مقاربة ببُعدين: التنمية عبر الاستقرار، والتنمية عبر استثمار سمات السّاحل والصحراء؛ إذ لا يُمكن تحديد نوعية التنمية والتطوير من دون مؤشر نوعية الإنتاج الملائم والذي تُضْفي عليه الجغرافيا صعوبة لا تُقَدّر، والعلاقات الاجتماعية الناتجة منهما. ولنأخذ مثالاً واضحاً على ذلك، يمثل بالمقارنة بين نمط الإنتاج في منطقة الساحل الصحراوية شمال مالي والنيجر وتشاد ودارفور من جهة، مع نمَط الإنتاج السائد في المناطق الرّطبة جنوباً من جهة أخرى؛ حيث تُسجّل التساقطات نَسَباً لا بأس بها، وحيث يُستفاد من الأحواض النهرية. ففي الجنوب، فإن إمكانيات مالي المحصورة أساساً في زراعة القطن وصادراتها وبعض المعادن منها الذهب والنشاطات التي لم تخضع للهيكلة، يُقابل ذلك في الشمال انعدام إنتاج اقتصادي فعّال بشكل واضح؛ ومن ثم، فإن أهم ميزة لنمط الإنتاج تقوم على الترحال الذي يُرافقه ضعف ديمغرافي كبير. ونتيجة لهذه الوضعية، تهتم البحوث[124] بأهمية تنمية الثروة القطنية والثروات الزراعية المُفيدة لمالي وتجنّب ما قد يتهدّدها، هذا في الجنوب، أما في الشمال، فتعنى باقتراح مُعالجة مشكلات الحاجات الأساسية التي تتطلّب بخاصة تدبير مسألة الترحال من جهة، وتوظيف الميزات الصحراوية المحلية في إقامة شكل من التنمية في الفضاءات الصحراوية الواسعة لبلدان الساحل الإفريقي من جهة أخرى. ولا بأس في توضيح هذين البعدين كما يأتي:

### البعد الأول: التنمية عبر الاستقرار

تقوم هذه المقاربة على أن تنمية سكّان الساحل الصحراوي تقتضي استقرارهم، فـ «تنمية مجتمعات الرّحّل تمرّ عبر الاستقرار، وهي ميزة للسياسات الزراعية، وتمّ الدفاع عنها من طرف بعض الجهات المموّلة؛ مثل: البنك الدولي».[125] ويردّ الخبير الفرنسي في

التنمية بالساحل سيمون جوليان على هذه المقاربة، بقوله: «في الواقع، هذا الاختيار يقود دوماً إلى تفقير الرعاة، والمسارات التي يتمركز عليها القطعان تتضرر سريعاً».[126] تقوم هذه المقاربة - إذاً - على تشجيع الرّحّل على الاستقرار في نطاقات تُساعدهم في ممارسة نشاطات؛ مثل: الزراعة. والمفارقة هنا، أن الاستقرار في النطاقات الزراعية مشكلة بين مُلاك الأراضي وغير المُلاك، وخاصة في النطاقات التي تعرف حالة مناخية شبه جافة ومستويات زراعية متدنية. ولعلّ حالة دارفور مثال على ذلك، فغالباً في هذه الحالة، يميلُ غير المالكين إلى مواصلة نشاطات تعتمد على الترحال. ويمضي البحث الذي تمت الإحالة إليه هنا، للاستدلال على ما دعاه بـ «اختيار آخر مختلف جذرياً»، وهذا يتطلب «الاعتراف وتحت قوة إكراه المناخ، بأن الحركة مفتاح أساسي». وهكذا، فإن تأمين الممرات وطرق التنقل وأراضي الزراعة يُمكن أن يتم عبر إقامة مؤسسات تحكيم لتسوية المنازعات، وكذا عبر مواثيق الرعي.[127]

ويفرض الاستقرار في حالة؛ مثل: مالي تخلّي الرّعاة عمّا يملكون، كما يُشير سيمون جوليان؛ ويعني ذلك في الحقيقة، تخلّصهم من أهم ما يملكون من دون أن يجدوا البديل المناسب. كما أن الاستقرار يفرض الانتقال نحو المراكز المُرتبِطة ببعض الزراعات السّاحلية؛ مثل: غاو وتنبكتو؛ وهذا يعني توفير البنى اللازمة لاستقبال السكان، علماً أن السّاحل الجنوبي يُمكن أن يعرف ضغوطاً جديدة ناتجة من الازدياد السكاني السريع، في مقابل تأثير النشاطات الاقتصادية المرتبطة ببعض الزراعات أو بالمعادن في الجنوب، فبرغم «التراجُع الذي عرفته الفروع القطنية، فإنها استمرّت في الاحتفاظ بمكانة حاسمة في اقتصاد بلدان؛ مثل: بوركينا فاسو ومالي وبنين؛ حيث يعيش على التوالي 3.5 ملايين و3 ملايين و2.5 مليون نسمة على القطن»،[128] غير أنّ زراعة القطن هذه أصبحت مُهدّدة؛ حيث إن حجم القطن الساحلي في السوق العالمية ينحصر في 20٪. في المقابل، فإنّ سكّان الساحل يُتوقّع تضاعف عددهم ثلاث مرّات في عام 2050. ونتيجةً لذلك، يتوقّع خبراء أنه سيعيش 70٪ من سكّان الساحل الغربي «في مُدُن الصفيح إذا لم يتم فعل شيء».[129]

يتعلّق الأمر بتنبؤات متشائمة، وتبقى محتملة ما لم تُتَّخَذ الخطوات اللازمة إزاء هذه المسألة. بينما يبدو أن قيام بعض النشاطات التي من شأنها تقليص هذه التوقعات يبقى أمراً منتظراً. ويُلاحظ أن من بين صعوبات الاستقرار في الساحل الشمالي، زيادةً على مناخه شبه الجاف والجاف، الصعوبات الناتجة من التحضر السريع وتركّز النشاطات في بعض النشاطات الاقتصادية المحدودة، ومنها الزراعة والسوق التي لم تخضع للهيكلة. تجعل هذه الوضعية من مشكلات الساحل مُزدوجة في عمومها، بين نتائج الاستقرار السكّاني في الجنوب ونتائج التّرحال وضعف الاستقرار في الشمال.

**البعد الثاني: التنمية عبر استثمار سمات السّاحل والصحراء**

لقد اتضح من خلال البحوث التي تُركّز على اقتراح تطوير بعض النشاطات الاقتصادية والإنتاجية المحلية، تنوّع الآراء؛ فمنها التي تركز على أنظمة صحراوية ساحلية، والتي من شأنها إحداث أثر ملموس على حياة الرحّل؛ مثل: الآراء التي عبر عنها الخبير الدولي في التنمية القروية غريغوري لازاريف،[130] وتركز الاهتمامات الأخرى أساساً على دعم التغيير الاجتماعي - الإنساني، وهو الذي يستهدف بخاصة قدرات الأفراد، وتركز اهتمامات غيرها على ما قد تُتيحه البيئة الصحراوية من فرَص استراتيجية بديلة في المدى البعيد، ولعل تطوير الطاقة المتجدّدة يبقى على رأسها. وبالنسبة إلى لازاريف، فإن اتساع المجال الجاف نحو الجنوب بسبب التصحّر هو نتيجة مركبة لفترات الجفاف الطويلة والمتقاربة، وتدهور قدرة الغطاء النباتي على الإنتاج بفعل تأثير الإنسان وقطعان الماشية. والنتيجة استمرار حالة الترحال. وفي هذه الحالة، يتساءل لازاريف إذا ما كان إيجاد الواحات في الساحل - كأحد الحلول - سيسمح بتحقيق توازنات جديدة. ويَجْدرُ بالذكر هنا، أن الساحل الرعوي لم يعرف هذا النمط من الاستقرار البشري، وهو الذي ظل ميزة للصحراء وتخومها الشمالية القريبة من الصحراء. فهل يمكن للواحات أن تكون إحدى نقاط التنظيم الرعوي في الساحل؟

يرى لازاريف أن نتائج عدة، تؤكّد أن الواحة يُمكن أن تكون من الأجوبة على أزمة هذه المناطق، علماً أن جهوداً عظيمة وأبحاثاً يجب أن يتم القيام بها.[131] وتجدُرُ الإشارة هنا أيضاً إلى أن: «إيجاد واحات النخيل وتصديرها نحو الجنوب، تقاطعا بتشكّل فضاء ثقافي مُعرّب ومؤسْلَم، إضافة إلى اتصاف العلاقات بالصبغة الإنسانية القادمة من الجنوب. والاستثناء في هذه الحالة كان في زراعة النخيل في كانم [عاصمة تاريخية لمجموعة قبيلة الزغاوة]، لكن هذه الأخيرة تفسر الاستقرار القديم للكانوريين Kanouris [مجموعة سكان بالقرب من بحيرة تشاد والنيجر والكاميرون، يعرفون أيضاً بالبورنو، وبالبريبيري] في واحات النخيل لِكاوَار Kawar، وعبر علاقات بورنو مع فزان، وأخيراً عن طريق حضور سكان الدازا Daza [من التَّبو، وهم رحّل] المنحدرين من واحات بورقو».[132] ويُفيد ذلك أن لنقل نظام الواحات علاقة استفادة متبَادلة وتقاليد عريقة في الاستقرار حول الإنتاج الواحي.

وتُطرح أمام إيجاد الواحات في الساحل تحديات كبرى، ربما دفعَت في استبعاد مثل هذه المقاربة من السياسات التنموية المشجعة للاستقرار والإنتاج، ويرى لازاريف ضرورة توافر ثلاثة شروط لأجل أن تكون الواحة ممكنة؛ أولها، توافر موارد مائية كافية تستجيب لحاجات النخيل والزراعات المُرافقة له من الماء. وثانيها، الشروط المناخية المناسبة، ومنها وجود تربة تستجيب لمتطلبات الزراعة البيئية والنخيلية والزراعات المرافقة لها. وثالثها، توافر الوسائل التقنية المُعتمَدَة لتعبئة مياه الرّي ولتطور نُظُم إنتاج حيوية.[133]

ومن المؤكّد أن كل هذه الشروط تُلاقي صعوبات، فندرة المياه، وسوء استخدامها أو الاستفادة من الموجودة، وندرة الأنهار والعيون أو محدودية صبيبها، أمور تجعل اليوم الواحات الصحراوية المعروفة تواجه تحديات وضغوطاً أكبر، وخصوصاً بالنسبة إلى إنتاج مواد زراعية مُستهلِكة للماء ومُدعِّمة لاقتصاد الواحات عوض اقتصاره على زراعة النخيل، زيادة على الصعوبات المناخية ذات الصلة بتدهور التربة، والأخرى المتعلقة بقلة فرص الوصول إلى الوسائل التقنية اللازمة، وهذه الضغوط كلها تجعل من إخراج أنظمة

واحات في الساحل إلى حيز الوجود مسألة معقدة، يزيدها تعقيداً غياب ثقافة محلية تقوم حول الواحات، شأن تلك التي تطورت على وادي درعة في المغرب، أو واحة فزان في جنوب غرب ليبيا. غير أن الواحة يُمكن أن تُساعد في المدى البعيد على تطوير استقرار السكان في الساحل الصحراوي والرعوي، تُشبه تلك التي تعرفها المناطق الصحراوية وتخومها الشمالية. إن الدراسة التي نشرها لازاريف في عام 1990، يبدو أنها لم تكن موضوعاً لتجريب حقيقي، ولعل ذلك يعود إلى الصعوبات المذكورة سابقاً، ولكن أيضاً لانعدام التضامن عبر الحدود الذي من شأنه تعزيز نقل التجارب وتقاسُمها؛ إذ لا يُمكن إخراج مشروعات بعيدة المدى من دون تعدد الأطراف، واعتمادها من أطراف مسؤولين: دوليين وإقليميين.

ويُلاحَظ أيضاً أن صيغة الاهتمام بالتنمية في الساحل الصحراوي، لم تنظر إلى مسألة أهمية الاستقرار فحسب، في تشجيع السلم بين الجماعات والنهوض بالخدمات الاجتماعية الأساسية التي تُلبّي القدرات الأساسية للأفراد، وإنما أيضاً ستُعزّز نُظُم إنتاج ساحلية - صحراوية مُوَازية للإنتاج الذي تعرفه المناطق الجنوبية لبلدان الساحل.

ولا يخفى أن الإنتاج القائم على القطاع الرعوي يُشكل أهمية بالغة في بلدان الساحل، ففي تشاد والنيجر مثلاً، تُشكل تربية الحيوانات مصدراً مهماً للدخل بعد قطاعي المعادن والنفط، ونتيجة لأهمية هذا القطاع الحيواني، تُطرَح مسألة الترحال وتقاسُم الفضاء الجغرافي.[134] وفي دارفور يُشكل موضوع تنظيم الرعي، أحد العناصر التي عمّقت من الأزمة، وفاقمت مشكلة العلاقة بين المزارعين والرعاة. ولكل هذه العوامل، تُعد مسألة إقرار تشريعات الأراضي موضوعاً لتناقض المصالح، وخصوصاً بين الرعاة والمزارعين، ونسبياً أيضاً بين المستقرين. وعموماً، فإن هذه المناطق تعرف تنوعاً في مصادر التشريع، فهي وإن كانت ترتكز على القادة القبليين والأعراف المُتوَارَثة، فإن اتساع دائرة الجفاف وتغييره الكثير من المعطيات الموروثة، ودخول الدولة كطرف يسعى لتحقيق مركزيته كمالكٍ للحيّز العام، أمور جعلت من تنظيم الحياة الرعوية موضوعاً لتناقض هذه المصالح. وضمن هذه الوضعية الاقتصادية والسوسيوثقافية للرعي، فإن «تأمين حركة الترحال تشكل فيها القضية

الرئيسية لحماية نمط إنتاج يمسُّ نسباً متشابهة من المجتمعات القروية، ويُعد تنظيم الأراضي إحدى وسائل تحقيقها».[135] و«المنطق الذي يحكم استغلال الساحل هو المشاركة»،[136] بحسب أحد الباحثين المتخصصين في شؤون تنمية هذه المنطقة وهو ثيبود Thébaud B.، و«يستدعي تطبيق هذا المبدأ جهداً مستمراً في التواصل بين مختلف المستخْدِمِين لأجل عدم حرمان هؤلاء أو أولئك من الوصول إلى الموارد الرعوية».[137] وبهذا المبدأ اصطدمت التشريعات المتعلقة بأراضي الرعي في دارفور وتشاد[138] بصعوبات كبيرة، وربما بشكلٍ أقل في النيجر؛ نتيجة لتوصلها إلى وضع مدونة في هذا الصدد.

وفي هذا الإطار، فإن الاهتمام البارز في دراسات التنمية حول الساحل، ينصبّ حول إحداث توازن تنموي يقوم على الخدمات الاجتماعية، ولعل الانشغالات الأخيرة، وهي التي تعكسها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، تعكس هذه النظرة. كما أن الاهتمام بالساحل يخلط بين الجنوب المؤهّل نسبياً للاستقرار والإنتاج، وحاجات الشمال التي تزداد تفاقماً وتأزماً؛ فالتركيز ينصبّ على التمويل الجماعي الدولي والإقليمي للنهوض بالخدمات الأساسية؛ مثل: الصحة والتعليم، مع وضعها في إطار الانشغالات السياسية؛ مثل: تطبيق الديمقراطية. لكن تتغافل عن الاختيارات الاستراتيجية، التي يُمكن أن تجعل من الساحل الصحراوي مجالات مركزية قادرة على تحقيق الإنتاج والتصدير، كنشاطات إنسانية أساسية لدعم الاستقرار والتوازن السكاني والمجالي.

وفي هذا الصدد، لا يمكن إغفال ما تشكله الطاقة من بديل حيوي للمهمات الساحلية والصحراوية؛ فالطاقة النظيفة تُشكل المادة الاستراتيجية في الساحل والصحراء، فبالإضافة إلى أنها ستوفّر بديلاً من الطاقة للبلدان الصحراوية والساحلية والإفريقية المُتاخمة، فإنها أيضاً يُمكن أن تُشجّع بلدان التخوم على تبادُل الفوائد مع بلدان الصحراء؛ شأن تعويض العلاقات حول حوض النيل بين مصر وإثيوبيا، التي يُشكّل توظيف مياه النيل لأغراض طاقية عنصر نزاع يتجدد بينهما. ويذكُر في هذا الشأن الباحث السيد فليفل:

> أنه من المعلوم أن مشروع الطاقة الشمسية بالصحراء، يُمكن أن... يعظم من المكانة والموقع مصر، ويعطيها ما يمكن تسميته قناة صحراوية للطاقة موازية لقناة السويس ودورها

> التجاري. وهو يعطيها أرباحاً طائلة من خلال الربط الكهربائي مع إفريقيا ومع أوروبا... وهو يجعل لمصر ما تقدمه للدول الإفريقية الشقيقة في حوض النيل، ويوفّر ما يمكن اعتباره مقاصة كبرى للمصلحة المصرية معها (الطاقة مقابل المياه)، ويُساعد - من ثم - على حل كثير من تناقضات التفاوض معها حول الاتفاق الإطاري لمبادرة حوض النيل. وعلى جانب آخر، فإن هذا المشروع سيوازن إلى حد كبير الفرص الإثيوبية لتجارة الطاقة الكهرونيلية عبر مشروعها للسدود الكبرى، وخاصة سد النهضة، ولاسيما إذا علمت أنها سوف تحصل على طاقة رخيصة من مصر.[139]

وفضلاً عن هذا الدور الذي يُمكن أن تؤديه بدائل الطاقة التي يُتيحها الساحل والصحراء، في تبادُل الفوائد بين التخوم الإفريقية والساحل وإفريقيا الشمالية، فإنها أيضاً، ستُعزّز من أهمية المراكز الساحلية والصحراوية؛ ففي مالي مثلاً، نجد أن الوضعية الصعبة لمراكز؛ مثل: تنبكتو وغاو وكيدال وتيودني، وغيرها من مراكز الساحل الجنوبي، يُمكن أن تحولها إلى مراكز أولية لتوظيف فرص الطاقة هذه في التطوير والتنمية، ولدعم عناصر الاستقرار والإنتاج الأخرى، ومنها تعزيز أنظمة إنتاج صناعية إلى جانب الإنتاج الرعوي والحيواني الصحراوي. ولعل الدعوة إلى إعادة الربط بين هذه المراكز براً وجواً، يُمكن أن تستفيد من توظيف فرص الطاقة هذه.

ولا تخفى أيضاً، المُعوقات التي يواجهها الاستثمار في فرص الطاقة الاستراتيجية، ومنها الموارد المالية الضخمة، والقدرات التكنولوجية المتطورة، والموارد البشرية الكفؤة والخبيرة. ولعلها جميعاً تستدعي التضامن عبر الحدود، وجذب الشركاء الدوليين ذوي الاهتمام والانشغال بتعزيز مكانة الطاقات النظيفة من آسيا وأوروبا. ولا شكّ أن توظيف هذه السمات في دعم الاستقرار في الساحل، ومنها في مالي، ليست متاحة في الآجال القريبة أو المتوسطة. والحال هذه، فإن الساحل - ومنه مالي مثلاً - ظل لعقود موضوعاً لمثل هذه البرامج من دون أن تغيّر في العمق من القدرات البعيدة المدى لسكان الساحل؛ ومن ثم، فإن مشكلة مالي تقع ضمن القاعدة الجوهرية لبناء هذه الدولة وتشكّلها، والوقت الذي ستستغرقه لتحقيق التماسُك الداخلي، وكذا الوسائل الناجعة التي يُفترض اعتمادها لأجل ذلك، من الحوكمة الداخلية إلى بناء ساحل مترابِط ويقوم على عناصر استراتيجية شاملة.

ويَفترض ذلك، تجنّب اختزال مشكلات مالي في الوسائل الشكلية لإشـراك المجموعـات الإثنية، أو وضع مخططات سـريعة تستجيب لحاجات قصيرة المدى.

**ب. مالي دولة حبيسة بروابط بحرية**

تقع مالي داخل الصحراء، فهي تحيط بها بلدان شبيهة بها، وتتميّز بأن تجارتها الخارجية تتم عبر بلدان الساحل الأطلسـي. وهذه الوضعية البرية الداخلية تزيـد مـن العـبء التأسيسـي "للدولة"؛ فبِنَاء دولة قوية في تلك المنطقة يُشكّل ضـرورة جيوستراتيجية لبلدان شمال إفريقيـا المتوسطية؛ إذ عبْرَهَا تضمن اتصالاً سلبياً ومتطوراً مع مجمـوع غـرب إفريقيـا. فتاريخيـاً، أدت مالي، إضافة إلى نيجيريا، دوراً حيوياً لبناء ذلك الاتصال مع العالم الإسـلامي، فكيـف يُمكـن تفسير اتصال مالي غير المباشـر والمحدود عبر الأطلسـي وخليج غينيا اليـوم؟ ويُمكـن تقـدير أهمية التجارة الدولية عبر خليج غينيا لتقدير أهمية صلته بالبلدان الصحراوية الداخلية، مقابـل العبء الناتج من بلدان شمال إفريقيا التي لا تتّصل بطريقة ناجعة مع هذه البلدان، ومن خلالها يُمكن أن تُساعد على إيجاد مراكز جديدة لبلاد الطوارق والمجموعات الصحراوية.

تتّسم مالي بكونها داخلية وبرّية من دون منافذ بحرية، وهذا الصّـنف مـن "الـدول" تكون وضعيّته السياسـية مميزة عن البلدان البحرية. وتزيد حالة البلـدان الداخليـة حرجـاً عندما تكون ضعيفةً، وخرجت مهلهلة من وضعيات تاريخية درامية، شأن مالي أو تشاد أو أفغانستان أو - بشكلٍ أقل - كازاخستان؛ فبرغم اتساع أقاليمها، فهـي تُعـاني مشـكلات يُسببها وضعها الـبري المغلـق. وتعمـل القـوى البريـة عـلى تقويـة مكانتهـا عـبر انتمائهـا الجيوسياسـي والجيواقتصادي؛ حيث تتصل عبر هذه الفرصة بالعـالم الخـارجي، وخاصـة عن طريق التجارة الدولية.

ويبدو أن القوى البرية المنعدمة الاتصال بالعالم الخارجي عبر البحر، تتميز حتى عن تلك التي تتصل عبر منافذ صغيرة؛ مثل: إيران وباكستان. كما أن بعض الـدول البحريـة الصـغيرة؛ مثل: إسـرائيل أو لبنان أو تـونس، تتصـف بميـزةٍ أساسـية كونهـا دول منفتحـة، وإن كانـت

متواضعة القدرات، لكن هذه الميزات تتعلق فقط في علاقتها بالجغرافيا المادية، أما وجودها الروحي؛ مثل: تاريخها القومي فهذه مسألة أخرى. ويبدو أن بلداً على قدرٍ من الأهمية البحرية؛ مثل: الصومال أحسن دليل على ذلك. ولا يعني التاريخ القومي، أن يكون لهذه البلدان مجرد تاريخ، فهي كذلك؛ فمالي مثلاً، تنظيم إمبراطوري تاريخي، غير أنه لم تُشكل هويته الحديثة، وهي هوية قيد التكْوِين، ويُمكن أن تنتهي بنتائج أخرى منها تغيير جذري للحدود.

يُمكن تصنيف البلدان الحبيسة إلى صنفين، كما يُمكن تمييزها بِسِمتين، فبالنسبة إلى صنفيْها، فهما:

- إما دولٌ حديثة تاريخية وقومية، يُساعدها وضعها البري في أداء وظائف جيوستراتيجية.
- وإما دولٌ حديثة النشأة وضعيفة، ويزيدُ وضعها البري من ضعفها؛ ولذا، فإن تشاد أو النيجر أو مالي ليست أحسن حالاً من موريتانيا، برغم ضعفها وقلة سُكّانها وثرواتها مقارنة ببلدان الساحل الداخلية.

وبالنّسبة إلى ميزتيْها، فيُمكن تحديدهما بالآتي:

- نادراً ما ظهرت قوى برّية تحوزُ جيوستراتيجية خاصّة بها، فغَالِباً ما تكون البلدان البرّية حجراً ضمن جيوستراتيجيات القوى البحْرية، وإذا ما تصادفَ أن نشأت قوى برّية فعّالة، فإنّها تميل إلى البحار أو - على الأقل - نحو الأنهار وتنجذبُ نحوها.
- حاجتها إلى الجوار للاتصال عبر البحار، وهذا واضحٌ جداً في حالة البلدان الإفريقية الصحراوية البرّية؛ مثل: مالي وتشاد والنيجر؛ إذ تتّصل كلها مع العالم الخارجي عبر المحيط الأطلسي؛ بهدف ممارسة تجارتها الخارجية.

ونظراً إلى الوضعية الخاصّة للبلدان الحبيسة، فإنّ الأمم المتحدة جعلتها ضمن البلدان ذات الحاجة إلى اهتمام خاص، فغالبها ضعيف وذو حاجة إلى الآخرين، فالبلد الذي ليس له بحر مثل بيت من دون زقاق؛ ما يعني أن اتصاله الخارجي لا يتم عَبْرَ الباب الأمَامي والطبيعي لكل بيت، إنما قد يكون عبر الأبواب الخلفية التي قد تعني الحدود البرّية للدول البرّية، ويضيف هذا، مشكلات إلى البلدان الصحراوية في مسألة الاتصال الخارجي.

تتصل مالي بالعالم الخارجي عبر موانى أربع عواصم، عبر موريتانيا (نواكشوط)، والسنغال (دكار) عن طريق سكّة حديدية، وعبر غينيا (كوناكري)، وعبر ساحل العاج (أبيدجان). وهذا الوضْعُ يجعل مالي قِطْعَة ضمن مجموع غرب إفريقيا الشّديدة الصّلة بباب خليج غينيا والمحيط الأطلسي، ويُساعد هذا أيضاً على ضعف مكانة الشمال الصّحراوي لمالي؛ فصادرات مالي ووارداتها الأساسية تأتيها عبر الموانى الأربعة.

تُشكّل البلدان البحرية لغرب إفريقيا صلة الوصل بين تلك الداخلية الساحلية، وهي: مالي والنيجر وأيضاً تشاد مع خليج غينيا؛ فمواردها تتّصل ضمنياً بموانى غرب إفريقيا الأطلسية، كما أن حاجاتها التجارية الكبرى عبر البحار تأتيها من هناك. ويُشكّل انقطاع اتصالها البحري عبر خليج غينيا مع هذه البلدان في حالة اندلاع الأزمات أو الاضطرابات أو انهيار الدّولة، عُزلة زائدة، كما حدث مع أزمة ساحل العاج في عام 2011، يُضاف إلى ذلك أن سُكّان هذه البلدان يُهاجرون بصفة منتظمة إلى البلدان المجاورة المحيطة بهم.

لقد تمّ التنبيه على أهمية إعادة بناء الطرق الصحراوية، فهذه تُشكّل هوية أساسية لإعادة بناء الدول في الساحل وعبر الصحراء. وعبر هذه المنافذ الحيوية، يُمكن إيجاد البدائل أمام دولٍ ضعيفة، كما سيُساعد على استثمار مؤهلات بلاد الطوارق في قلب الصحراء، عبر ما يُتيحه الاتصال بالعالم الخارجي انطلاقاً من البحر الأبيض المتوسط، والاستفادة من موارد بلدان شمال إفريقيا، والاتصال الوثيق مع غرب الأطلسي وخليج غينيا. ويُشكل الارتباط بين السّنغال والمغرب - نتيجة حجم العلاقات التجارية التي تربط البلديْن - صورة يُمكن استثمارها.

### 2. أزمة مالي عام 2012 في ضوء الوضع المقارن

لقد تبلورت عناصر عدة متكاملة لإثارة الميزات الخاصة للأمن في مالي، فهي ذات طابع جهادي عالمي ومسلم، فهل تسمح هذه الخاصية بمقارنة الوضعية في مالي مع وضعيات أخرى عرف فيها الجهاد الإسلامي انتشاراً واسعاً؟ وتتّسم مالي بثقافتها الإسلامية التاريخية، وكذا تلتقي فيها المشكلات الأمنية التاريخية الناتجة من الفترة

الاستعمارية مع الانْقِسَامَات الإثْنية أو العرقية، مع مشكلات التنمية وأزمة بناء الدولة؛ مثل: حال أفغانستان أو الصومال. قد يُفيد مثل هذه المقارنة في توضيح الفكرة أكثر بشأن خصوصيات وضعية مالي، وستُساعد أيضاً في تحديد إذا ما كان التخويف من تفاقُم انهيار الساحل وتحكّم النزعة الجهادية فيه أمراً متوقعاً ومقبولاً أو لا. ولا يَغِيبُ أنّ المُشكلَة العامّة للأمن في السّاحل والصحراء، تمّ تمييزها ضمن هذا البحث من الوضعيات الجزئية والقطاعية، وذلك بِوَضْعِهَا ضمن الجيوستراتيجية العامة، فوجهة النّظر هذه، تنطلق من أن لكل سَاحَة جُغرافية أهمية جيوستراتيجية خاصّة بها.

**أ. مالي وأفغانستان**

يربط بعض المهتمين بين نجاح العملية الفرنسية أو فشلها في مالي من جهة، وبين المسؤوليات التي سوف تلي حدوث هذا النجاح أو الفشل بالنسبة إلى فرنسا؛ فالنّجاح سيُعزّز من المكانة التقليدية لفرنسا في إفريقيا، غير أن الفشل يُعرِّضها لمخاطر؛ ولذا، فقد عبَّر أحد المراقبين الفرنسيين عن ذلك بقوله: «إن فشلاً من جانبنا في إفريقيا غير مسموح به: سيضعنا في الخطّ الأوّل للمواجهة مع فوضى عارمة قادمة من الجنوب».[140] ويُشير باحث فرنسي آخر إلى أن فرنسا تحتاج أن تركّز على العملية السياسية المحلية، وأن توفر التوازن الصحيح بين خيارَيْن على الدرجة ذاتها من الخطورة: الانسحاب الفوري أو الاحتلال الطويل المدى بشكلٍ صحيح.[141] ويبدو أنّ هذه العملية الفرنسية ذات ميزتين أساسيتين، من حيث ضرورتها وفاعليتها لفرنسا، أولاهما، كونها جاءت ضمن مجموعة من العمليات الدولية التي شاركت فيها فرنسا في مكافحة الإرهاب، منها المشاركة إلى جانب الولايات المتحدة في أفغانستان، وثانيتهما، كونها تقع في ساحة اهتمام جيوستراتيجي، مُميّزة لفرنسا.

لقد كثرت المقارنة بين العملية الفرنسية في مالي وتلك الأمريكية في أفغانستان، سواءٌ لتأكيد التشابه أو نفيه. ويبدو أن الفوارق واضحة بين الوضعيّتين، وعلى رأس هذه الفوارق كون النزعة الجهادية في أفغانستان، والعمليات الانتحارية فيها بخاصة، كانت

مُتجذرة في جزءٍ من المجتمع الأفغاني، وهو ما لا ينطبق على حالة مالي؛ إذ برغم تبنّي جماعة أنصار الدّين هذه المهمة، فإنها كانت في بـدايتها، ولـيس لهـا تُـراث جهـادي عميـق شـأن المجاهدين الأفغان الذي خاضوا حروباً طويلة ضدّ السوفييت، كما أن حركة أنصار الـدين لم تُطوّر عملها لتؤكّد تجذُّرَها؛ ومـن ثـم، فـإن انشـقاقاتها السـريعة، والانتهـاء السـريع لوجودها، مما حال دون استمرارها. وكانت حركة طالبـان - ومازالـت - هـدفاً واضـحاً للاستخبارات الباكستانية، وهي تحظى بدعم بشـري من باكستان وبتعاون سياسـي مـن بعض الدول،[142] ولا تنطبق هذه السِّمَة على الحال في السّاحل، أو عن المفهوم الذي يُـوحي بذلك التطابق؛ مثل: "سَاحِلستان" أو "صحرائِسْتان".

ويرتبط الجهاد في آسيا السنّية بالخصوص بالمحور الباكستـاني - الهنـدي - الأفغـاني؛ حيث عرف تطوراً مميّزاً للفكر السّلفي، كما كان مدرسـةً مبكـرةً في هـذا الصّـدد. وشـكل المنظّر والداعية أبو الأعلى المودودي مرجعاً لها، ليس في هذا المحور فحسب، بـل أيضـاً في باقي العالم الإسلامي؛ ومن ثم، تأثرت الحركـات الإسـلامية في أفغانسـتان بالاجتهـادات الهندية - الباكستانية، والمـؤثرات السـلفية الشـرق-أوسـطية معـاً، مُتغذّيـة مـن النزعـة الرّوحية القوية والعميقة لشعوب الشـرق الأدنى وآسيا عموماً. وإلى جانـب ذلـك، فـإن الوَضْعَ الجيوسياسـي مختلف بين أفغانستان ومالي؛ فأفغانستان واقعة عـلى محـاور التقـاطع لآسيا الوسطى، وعلى الحدود مع الصين وإيران، وهي بمنزلة سدّ بين آسيا الجنوبية الغربية وآسيا الوسطى، والدافع المُساعِد على الانتشار الفرنسـي هناك لمـدة طويلـة، وفي معركـة بمغَانِمَ قليلة وتكاليف باهظة، هو تعميق الالتزامات والـروابط الأورو-الأطلسـية، عـبر تقوية انتشار أمريكي في منطقةٍ تلتقي فيها مصالح أهم القوى الأوراسية. وتُعد أفغانسـتان الحبيسة انطلاقاً من هذا المعيار، المركـز الـبرّي الهـشّ في أوراسـيا. وتتميّـز في هـذا الشـأن الصحراء الآسيوية التي هي قطعة سهبية برّيـة تقـع في تقـاطع الهويـات العسـكرية البرّيـة للأمم والقوى الآسيوية، عن الصـحراء الإفريقيـة التـي تتكـون مـن بلـدان متواضـعة أو ضعيفة كما تُجاورها سلسلة من البلدان الإفريقية الصغيرة والمُنهكة.

تُشكّل مالي بلداً ضعيفاً في غرب إفريقيا. ولا تقود حدودها إلى أي قوة كبرى مُرشّحة إلى إعادة انتشار القوة، ولا إلى قوة قادرة على تهديد البلدان الإفريقية المجاورة. فعلى الرغم من أهمية الجزائر الواقعة على الحدود الشمالية لمالي، فإنها ليست دولة بإمكانها تهديد جيرانها تهديداً استراتيجياً ووجودياً، ولا هي كذلك من الناحية الأيديولوجية. ومن الناحية المناخية والجغرافية، فإن الجبال تميز تضاريس أفغانستان، وهي طبيعة مفيدة للقيام بحروب طويلةٍ ومُتقطعَةٍ وحُروبِ العصابات المرتبطة بعقائد الهويات النفسية، عكس الصحراء القليلة الإعمار والسّهلة لتنفيذ عمليات عسكرية جوية.

ويذكر باحث فرنسي، وهو يقارن بين أفغانستان ومالي:

> كيف يمكن لفرنسا أن تنجح في أداء ما عجزت الولايات المتحدة بكلّ سطوتها، وقوّتها، عن إنجازه في أفغانستان؟ ومع ذلك، فإنّ أي مُقارَنات مُتسرعة يُمكن أن تكون مُضلِّلة. ففي مالي؛ حيث سادَ التسامُح بصورة عامة ليس هناك ما يُشبه الازدواج الموجود في أفغانستان، من حيث سلالة الريوباندي الراديكالية التي تدعمها المعتقدات الجهادية التي بدأت تأخذ مكانتها تحت الاحتلال السوفيتي. وعلى خلاف أفراد قبائل البشتون الأفغانية، الذين يُمثلون تقريباً نصف سكان أفغانستان، وهي التي أشعلت موجة العصيان هناك، فإن الطوارق يُشكلون أقليةً بسيطة في مالي. وهم كذلك مُنقسمُون على أنفسهم، فالطوارق الذين يعيشون في وادي النيجر، ينحدرون من سلالة العبيد، وليس لديهم أي رغبة في أن يحكمهم نبلاء الشمال الشرقي مرة أخرى، وهم أساساً حكامهم السابقون. وعلى خلاف باكستان في الحرب الأفغانية، يبدو من غير المُحتمل أن توفّر الجزائر ملاذاً نشيطاً لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب وحلفائها... وما هو أكثر من ذلك، أن فرنسا ليست غريبة بالنسبة إلى مالي، فهي واحدة من المستعمرات الفرنسية السابقة.[143]

وكما يَظهر، فإن التركيز على الفوارق، يُظهر النقاط الجوهرية في الفرق بين مالي وأفغانستان، من حيث احتمالات اتساع دائرة الظاهرة الجهادية. ولعل من بين أهم هذه الفوارق الضعف الديمغرافي للطوارق مقارنةً بغيرهم في هذه المنطقة، زيادةً على انقسامهم الداخلي. ويُضاف إلى ذلك، محدودية انتشار الفكر الجهادي في الصحراء؛ لا مقارنةً بأفغانستان فحسب، ولكن ربما أيضاً بالصومال ونيجيريا، فإن كان هناك من قوة جهادية

فاعلة في المنطقة، فإن مركزها يكمن في نيجيريا وليس في مكانٍ آخر، كما سيتمّ توضيح ذلك. ولم تمنع هذه الفوارق الجوهرية، باحثين من الإدلاء بآراء مختلفة، تُركّز على جوانب التشابه بين الحالتين؛ حيث أكّدت بعض الآراء، عن أوجه الشّبة بين وضعية أفغانستان في عام 2001 ووضعية مالي في عام 2013، وقد يبدو ذلك بالخصوص في ربط العملية الفرنسية في مالي بالمهمات الاستراتيجية العالمية ضدّ الإرهاب، فقد أوْرَدَ روني كاغنا René Cagnat (وهو عسكري فرنسي سابق، وباحث في معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية بباريس) أوجه هذا الشبه فيما يأتي:

- كون فرنسا أمام عدوّ من النوع ذاته، مع تدخّل خارجي يقوم أساساً على القنبلة الجوية.
- وجود الطوارق خصوصاً بين مالي والجزائر يُذكّر باقتسام البشتون خط ديران[144] الوهمي بين أفغانستان وباكستان، كما أنّ روح الحرية وإرادة الاستقلال الطوارقية تلتقي مع السّمات الأساسية لميزات البشتون.
- اوْجَدَت المخابرات السرية الجزائرية في الصحراء، وسابقاً في أثناء الحرب الأهلية، بعض الجماعات المتطرّفة التي تنشط هناك اليوم، كما يعيش المجتمعان الجزائري والباكستاني ذاتاً ممزقة بين "الحداثية" والدعوة الإسلامية.
- انتشار تجارة الكوكايين والهيروين في السّاحل أو في الصّحراء وفي الهندوكوش وبامير.[145]

جعلت أوجه الشبه هذه، المراقب المذكور، يدعو إلى تجنّب الأخطاء المُرتكبَة في أفغانستان، وعلى رأسها إدارة العملية السياسية في كابول، وعدم تحديد موقف واضح من انتشار القوات الأمريكية في أفغانستان، والتّردد الذي رافق تاريخ الانسحاب وكيفيّته. وكما يُنبّه مراقبون، فإن «دخول القوات الأمريكية إلى كابول لم يضع حداً للفوضى في أفغانستان».[146] وقد ظهر كذلك أن أفغانستان ليست في أهمية مالي بالنسبة إلى فرنسا، «فالصين والهند وروسيا هي المعنية على المدى البعيد بأفغانستان [أكثر] من فرنسا، بينما عكس ذلك، سيكون من السيِّئ لبكين أو واشنطن أن تشرحا لباريس تفاصيل غرب

إفريقيا».[147] ولعلّ هذا الشّبه يظهر في المنطلقات العامة للحرب على الجهاد والذي قد تكون له مغازٍ فرعية مختلفة، فدوره في أفغانستان ليس هو دوره في الصومال، كما أنه ليس دوره في مالي، فلا بُدّ من أخذ الميزات الإقليمية في الحسبان، ولعلّ هذا العنصر سيُسْهِمُ في تَوْجِيه السّياسات العالمية إزاء الأقاليم، كما أن هذا المقياس جَعَل من يُفكرون في الشؤون الدولية يُقيمون مقارنات أحياناً قسرية، وأحياناً يصدرون وجهات نظر تعَسّفية إزاء تفسير السياسات الخارجية لبلدانهم.

وهكذا نجد من يُقلّل من أهمية إفريقيا، كما أن على الجانب الآخر من يزيد من أهميتها. وانطلاقاً من هذا المقياس، يُصْدِرُون توجيهاتهم لإدارات بلدانهم حول ما يجب أن تقوم به إزاء القارة، إما بتركها أو بتوجيه سياسات إليها. ولعلّ هذه النظرة تنطبق على بعض القوى الأخرى، لكنها لا تنطبق على فرنسا التي تُشكّل إفريقيا مصدر أهميتها الدولية بعد أهميتها في الاتحاد الأوروبي. ويبدو أنّ الأمر ليس كذلك بالنسبة إلى بعض المنظرين الأمريكيين، ففي الوقت الذي عملت فيه الإدارة الأمريكية على غرس حضورها في إفريقيا، تزيد التنبؤات الدرامية بشأنها؛ مثل دخولها في حالة حروب لإعادة بناء الدول القومية. وبرغم أن مثل هذه الآراء التي عَبَّرَ عنها جورج فريدمان، لا يدعو إلى التّخلي التام عن إفريقيا، وذلك باقتراح المحافظة على استمرار تقديم الولايات المتحدة لمساعدات،[148] فإن هذه القارة لا تعني شيئاً في توازنات الولايات المتحدة الإقليمية وتوازنها الدّولي عبر ذلك.

لقد أثار انتشار القوات الفرنسية واستمرارها في أفغانستان جدلاً واسعاً في فرنسا بين مؤيد ومعارض، كما أن سحْب القوات الفرنسية منها كان موضوعاً مهماً ضمن السياسات الحكومية، ومنها ضمن تنبؤات الانتخابات الرئاسية لعام 2012، وهي التي ربحها فرانسوا هولاند. لكن تلك العملية التي تولّت فرنسا قيادتها في مالي، لم تُثر معارضة تستحق الذكر، فالجميع وافق عليها ماعدا بعض الأصوات المعارضة القليلة؛ مثل: بعض المجموعات اليسارية المعزولة أو بعض الشخصيات؛ مثل: الرئيس السابق

فاليري جيسكار ديستان والوزير السابق دومينيك دو فيلبان، بينما انتقد أطراف آخرون وجود فرنسا وحدها في مالي، من دون دعم من شركائها الأوروبيين، وهو النقد الذي وجّهه حزب الرئيس السابق نيكولا ساركوزي: الاتحاد من أجل حركة شعبية؛ وهذا لا يعني عدم تأييده لتلك العملية، إن "الإجماع" الداخلي في فرنسا حول هذه العملية يقع ضمن العقيدة النفسية والثقافية لفرنسا في غرب إفريقيا. ولا تستطيع فرنسا أن تفرض أمراً في أفغانستان، فهي ليست لاعباً من حجم الولايات المتحدة، كما أنها منطقة تقع عند أقدام قوتين كبريين، وهما الصين وروسيا، وأخريين مهمتيْن، وهما باكستان وإيران، بينما تقع مالي في الوسط بين غرب إفريقيا وشمالها، ونقطة اتصال بين غرب إفريقيا وشرقها، فهي ساحة استعمارية تقع بالقرب من البوابة البحرية لخليج غينيا.

وتقع هذه العملية الفرنسية ضمن وضع حركي يستدعي الجمع بين أمرين: أولاً، الشروط الأساسية لعملية عسكرية داخل العالم الإسلامي الإفريقي، فحتى مع استبعاد الأخذ بالتطابق الجيوسياسي بين وضعية الساحل والصحراء ووضعية آسيا الوسطى مثلاً، فإن الخريطة التي يُناقشها هذا الكتاب، هي خريطة تتقاسم ميزات الديناميية العامة للعالم الإسلامي. وثانياً، الشروط الموضوعية للسياسات الفرعية للقوى العالمية الجديدة، والتي تبحث جميعها في بناء علاقاتها مع الساحات التي ورثتها تاريخياً أو إعادة بنائها، أو كانت لها فيها علاقات مميزة شأن روسيا في مجالات الاتحاد السوفيتي السابق أو الصين، في المجالات التاريخية لنفوذ الإمبراطورية الصينية.

### ب. مقاييس العملية الفرنسية في مالي

يُمكن وضع السلوك الفرنسي في مالي ضمن الإطار العام لنظرية السياسة الخارجية، فلا مُنافس عسكرياً لفرنسا في هذا البلد؛ أو - بالأحرى - لا أحد من شأنه الحضور فيها عسكرياً سواها. وبرغم الحضور الأمريكي في المنطقة عبر قيادة أفريكوم، فإنه سيكون من الطبيعي أن تقوم فرنسا بهذا الدور عوضاً عن الولايات المتحدة التي تنظر إلى

هذه الأزمة؛ بوصفها تقع ضمن نطاق فرنسا بالدرجة الأولى، كما تقع ضمن المجال الطبيعي لاقتسام المسؤوليات بين الشركاء في حلف شمال الأطلسي. ولا شك أن دعم الولايات المتحدة لفرنسا في هذه المنطقة يأتي في هذا الإطار، فالولايات المتّحدة أسهمت في الحدّ من إصرار الجزائر على الحل السّلمي لهذه المشكلة. وقد تولّد شبه اقتناع خارجي بأن فرنسا يُفترض أن تكون لاعباً أساسياً في هذه الأزمة، من دون أن تشعُر أهم القوى الدولية بكونها تُشكّل خطراً كبيراً على طموحاتها الإفريقية. وتنطلق استراتيجية فرنسا من قناعات عسكرية داخلية تُكلفها القيام بمهمات في الساحل والصحراء؛ لا استجابةً لأمنها فحسب، ولكن أيضاً بوصفها المُتصرف باسم مكانة أوروبا في هذا المجال. وقد سهّلَ من هذه المهمّة، توافق المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا على حل عسكري لإنهاء الأزمة ووضع قدراتها المُتواضِعَة جداً، تحت التصرف بهذا الشأن.

ويمكن فهم "المسؤوليات" العسكرية الدولية في مالي والمنطقة المحيطة بها في غرب إفريقيا، ضمن الجيوستراتيجية العامة لخليج غينيا وواجهة السنغال الأطلسية المتكاملة مع هذا الخليج. وقد سبق الحديث عن كل من جيوستراتيجية داخلية لإفريقيا الصحراوية وأخرى مُتاخمة، وبعد استعراض بعض الميزات وصفات التفاعلات الخارجية ذات الأبعاد الدولية، والقادمة إلى المنطقة، يُمكن أن يُلاحَظ اختلافها عن مقاييس الجيوستراتيجيتين الأولى والثانية، فما قد تعنيه الصحراء لبلد إفريقي صحراوي أو لبلد إفريقي مُتاخم لفضاء الصحراء، يختلف عما تعنيه لقوة دولية عظمى أو قوة متوسطة، لها أهدافها في إفريقيا؛ مثل: الولايات المُتحِدة والصّين وفرنسا. ويبدو أن هذه الجيوستراتيجية، تساعد على فهم تعامل بلدان الصحراء من جهة أولى، وبلدان التخوم من جهة ثانية، والقوى الدولية من جهة ثالثة، مع أزمة مالي أو باقي التوترات والأزمات في المنطقة. فما تعنيه هذه الأزمة للجزائر والنيجر وتشاد والمغرب غير ما تعنيه لبلدان خليج غينيا وإثيوبيا مثلاً، هذا على المستوى الإقليمي، أما على المستوى العالمي، فإن ما تعنيه هذه الأزمة لفرنسا والولايات المتحدة مثلاً، غير ما تعنيه للجهتين الأولى والثانية (انظر الشكل 5 حول الجيوستراتيجية الخارجية للمنطقة)؛ إذ

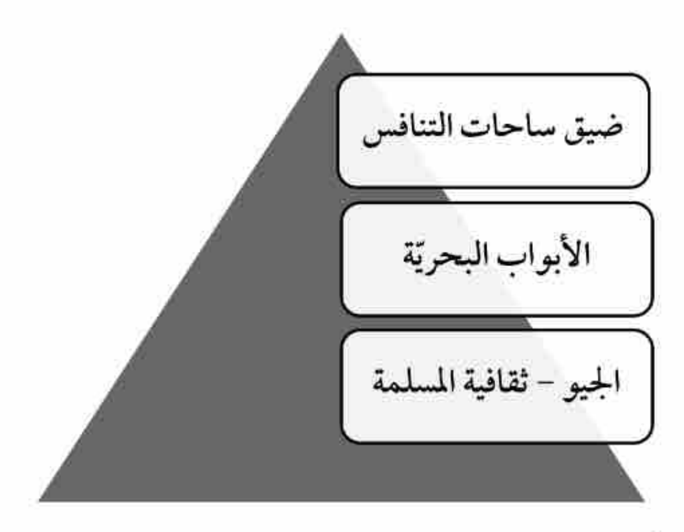
يُظهر هذا الشكل المقاييس المركزية الثلاثة، وذات الأهمية البالغة، وهي التي يُمكن الاستعانة بها في بناء أهم ما يؤطّر سلوك الفاعلين الخارجيين إزاء إفريقيا الصحراوية.

ويمكن توضيح أهم هذه المقاييس كالآتي:

- مقياس ضيق ساحات التنافس: وهو مقياس عالمي، يمكن أن يدفع القوى الفاعلة إلى الوصول إلى الساحات الهامشية، ومن بينها الساحل الإفريقي. وقاعدة هذا المقياس ليست مادية ومصلحية فحسب، بل تتعدّى ذلك إلى الجوانب النفسية والثقافية.
- المقياس البحري: تُضفي الأبواب البحرية الثلاثة أهمية خاصّة على إفريقيا الصحراوية، وهي قابلة للتسبب في مواجهات مسلحة، فعبرها يتم الارتباط بأهم المحاور الحالية أو حتى التي يمكن أن تنشأ في حالة ما تحقّقت فرضيات نشوب نزاعات مسلحة أو توازنات جيوستراتيجية تستند إلى عناصر عسكرية متعددة الأطراف.
- المقياس الجيوثقافي الإسلامي (الأفرو-آسيوي): إذ تعد المنطقة قلب الجيوثقافية المسلمة، فهي تُعبّر عن وجودها قارياً وعالمياً بهذه الصفة، وعبرها تتصل مشكلات إفريقيا الصحراوية مع المشكلات الآسيوية الغربية.

**الشكل (5)**

**الجيوستراتيجية الخارجية**




المصدر: من إعداد الباحث.

يبدو أن هذه الجيوستراتيجيات الثلاث، تُشكّل ما يُمكن دعوته بالجيوستراتيجية العامّة للساحل والصحراء، فهي داخلية وخارجية ومُتاخمة في الوقت ذاته، وتتقاسم بعض المقاييس الأساسية؛ مثل: الهوية التأسيسية لبلدان الساحل والصحراء، والعناصر الجيوثقافية الأفروآسيوية، والخصائص الجغرافية الأساسية والتي تشكل البحار المحيطة بها والأحواض النهرية أهم محاورها. وقد ظهر أيضاً أن ما يُشجّع على وضع هذه الجيوستراتيجية هو وجود حد أدنى من دول - محاور قومية، أو لديها قابلية لتكون قادرة على التّحوّل إلى ذلك، من دون أن تتعرّض بالضرورة لحروب داخلية حول إعادة وضع الحدود؛ مثل: إثيوبيا ونيجيريا والسودان والجزائر والمغرب ومصر. فهذه الدول برغم أنها متفاوتة التماسك، فإنها تبدو على قدرٍ مُتقارب الأهمية. وتعد نيجيريا أكثرها عُرضةً للخطر بين شمال مُسلم وجنوبٍ مسيحي، وإثيوبيا مرشّحة لمواجهة مشكلات مستقبلاً في الشرق مع الصومال وربّما ثقافية ودينية داخلية، والسّودان مُعرّض لخطر دارفور، كما أن الجزائر والمغرب لا ينطويان على استقرار ثابت. وبرغم هذه الاختلالات، فإن هذه البلدان تحظى بأهمية إفريقية كامنة، ويُمكن أن تتحوّل إلى محاور، فحتى وإن تعرضت لمشكلات كبيرة، فإن موقعها ومكانتها الجغرافية ثابتان.

يمكن تطبيق هذه المقاييس الثلاثة على السياسات الخارجية، ومنها العملية العسكرية الفرنسية في مالي، وكذلك اكتشاف آثارها وانعكاساتها في ما يأتي:

- أوّلها، نظرة فرنسا إلى هذه السّاحة كمجال للتعبير النّفسي والفكري عن كونها مازالت منافساً على الساحات؛ ولذا، فهي تُزيح الضّغط عنها من خلال تفعيل سياستها فيها.

- ثانيها، لا قيمة كبيرة للحضور العسكري الفرنسي في خليج غينيا، إذا لم يدعم المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا؛ للتخلّص من أزمة مالي، كما أن عمليّتها في مالي تعزز أهميتها في جيبوتي.

- ثالثها، فرنسا دولة تتحمّل مسؤوليات كبيرة إزاء "الإسلام الفرنسي"، والذي يتكون من جاليات مسلمة وافدة من قلب الصحراء وأطرافها، ومنها الاستوائية. ويشكّل تطور الجهاد في هذه المنطقة، أثراً كبيراً في الضغوط الثقافية الإسلامية الفرنسية، في الداخل والخارج.

يمكن وضع العناصر الثانوية الأخرى لتفسير العملية الفرنسية في مالي (وحتى في ليبيا قبل ذلك)، ضمن المقاييس الثلاثة المذكورة، وهي تُساعد على تفسير هذه المقاييس ولا تحل مكانها؛ مثل: دوافع المحافظة على الموارد والمعادن وأمن المقاولات، أو حماية المواطنين الأوروبيين والفرنسيين من العمليات الجهادية، أو حماية المستخدمين الأجانب في الأعمال والاستثمارات الجارية في قلبِ الصحرَاء، أو التدخُّل الدبلوماسي والعسكري في نزاعات مسلّحة.

## ثانياً: تطويق العناصر الأمنية عبر الحدود

يُشجّع الوضع البحري لغرب إفريقيا على توجيه السياسات الخارجية إزاء السّاحل والصحراء، كما يُساعد هذا الوضع على إظهار المشكلة في مالي ضمن الوظائف الاستراتيجية إزاء الأقاليم الهشة. إلا أن النزعة الفرنسية نحو ملء الفراغ الإقليمي، لا تمنع من احتمال الاصطدام بمزيد من المشكلات عبر الحدود؛ فتعزيز مكانة الجماعات الإسلامية في بلاد السودان، باعتماد خُطَطٍ على الحدود، ومحاكاة النموذج الأفغاني أو حتى اليمني سيكون خطراً كبيراً، ولن يؤخّر البناء الداخلي لبلدان المنطقة فحسب، وإنما أيضاً البناء السليم للمحاور الأساسية التي يُفترض أن تكون على رأس القارة الإفريقية.

### 1. تـأمين مالي من أجل تأمين الساحل وغرب إفريقيا

تعكس العملية العسكرية الفرنسية اقتناعاً سياسياً بتأمين بلد يَقَعُ في مُحِيطٍ يَعرفُ فَرَاغاً لا يُقاوَم. وتزيد العناصر الجيو-اقتصادية من تعزيز هذا الاقتناع، فهذه المنطقة تُعد ساحة تقليدية لتموين فرنسا ببعض الحاجات المهمة، ومنها اليورانيوم الذي يُغذّي إنتاج

الطاقة النووية في فرنسا. وفي هذا الصدد، لا يمكن استبعاد ما لمصالح شركة "إريفا" الفرنسية من دورٍ إزاء هذه العملية، فمن شأن استخدام القوة العسكرية، حماية مكانة هذه الشركة في الصحراء الكبرى؛ ومن ثم ضمان قدرتها على إمداد فرنسا باليورَانيُوم والمحافظة علَى مكانتها التنافسية إزاء ضغط الموردين من هذه المادة، ومنهم الصين التي تزداد حاجتها إليها. وتطمح شركة "إريفا" أيضاً إلى تأدية أدوارٍ كبيرة في مجال إنتاج الطاقة الخضراء، ومنها الشمسية في منطقة الصحراء.

## أ. تأمين عسكري إزاء فراغ إقليمي

عَكَسَ التدخل الفعلي للقوات الفرنسية في مالي شعارين؛ أولهما حماية العاصمة باماكو من سيطرة قوى زاحفة نحوها وترفع شعار تطبيق الشريعة، وتدخل هذه المهمة عادةً ضمن مهمات الميراث الفرنسي في إفريقيا الفرنسية عموماً، وثانيهما مكافحة الإرهاب في الساحل أو الإرهاب بشكلٍ عام، وهذا مبدأ أممي أقرّه مجلس الأمن وجعله مسؤولية على كل دولة، وذلك بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر. ويُفسر هذان المنطلقان السّند "الشرعي" للتدخّل الفرنسي، تضاف إليهما موافقة دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا على هذا التدخل الذي كانت تنتظر تزكيته عملياً من الأمم المتحدة. وقد أعطت القرارات الأممية الثلاثة، 2056 و2071 و2085، وخصوصاً منها القرار الأخير، مُسوّغاً شرعيّاً لهذه العملية. ويُشار هنا أن مالي لم يكن يربطها بفرنسا أي اتّفاق دفاعي يقضي بدعمها إذا ما تعرّضت لهجوم، بل ثمة اتّفاق يعود إلى عام 1985 يتعلّق بتكوين عسكريين ماليين من طرف الجيش الفرنسي.[149] لقد طالب الرئيس المالي بالنيابة دياكوندا تراوري من فرانسوا هولاند القيام بهذا التّدخّل، فحتى أكتوبر 2012 عبّرت الرئاسة الفرنسية بأنه لا نية لفرنسا للتدخل في مالي، بينما صرح هولاند في يناير 2013 بعكس ذلك، فثلاثة أشهر أظهرت عجز مجموعة دول غرب إفريقيا على اتخاذ قرار استراتيجي لا يتعلق بحماية باماكو ووحدة أراضي مالي فحسب، ولكن بمواجهة الحركات الجهادية. إن الوضع الواقعي للقدرات الأمنية المتردّية لهذه المجموعة كانت واضحة منذ البداية لكل متتبّع.

لقد دفع التّقدّم المتواصل للحركات الجهادية نحو الجنوب، بالتسريع في هذه العملية؛ حيث كانوا قد حصلوا على مدينة كانو الواقعة على بُعد 500 كيلومتر من العاصمة باماكو، وكان الهدف اللاحق هو مدينة سيفاري، وهي مدينة مهمة تقع في الجنوب، وتتوفر على مطار دولي؛ ما يعني أن السيطرة عليها ستُصعِّبُ من العمليات العسكرية.[150] وبرغم العمليات الأولى للقوات الفرنسية، وهي التي بدأت في 11 يناير، فإن المجموعات الجهادية الصغيرة التي اتّجهت جنوباً، سيطرت على مدينة ديابالي في 14 يناير، وهي تقع على بُعد 400 كيلومتر من العاصمة. لقد ظهر أن تلك المجموعات كانت صغيرة، كما أن اتّساع العمليات الفرنسية جعلها تتراجَع بسهولة. إن الجيش المالي الصغير جداً والعديم الكفاءة ليس جيشاً مؤهلاً للقيام بهذه المهمة، كما يوضح ذلك أن بلداً؛ مثل: مالي، وكذلك بلدان الساحل الأخرى، هي عالة على الآخرين في قضية الدّفاع هذه، فقبل السؤال حول إذا ما كان يجب التّدخّل أو عدمه، فإنه يفترض معرفة إذا ما كانت هذه البلدان تتوفر على القدرات الأمنية والعسكرية اللاّزمة لحماية نفسها من الأزمات الداخلية. أمّا بالنسبة إلى خوضها حروباً، فهي ليست ناضجة لذلك بتاتاً.

يُمكن تقدير مجموعة من ردود نفسية ضمنية نَتَجت من هذه الوضعية التي يبدو أن الأطراف المعنيين، أوضحوا ردود فعل لا تخرج على التّسليم بأمر واقع استراتيجي؛ إذ تمكن الإشارة إلى أهم هذه الردود كالآتي:

- إن المُخطِّط السياسي والعسكري الفرنسي، وهو إزاء هذه المشكلة، يُمكن أن يستحضر ترك الوضع على حاله؛ فمصالح فرنسا ستتضرر، وكذلك مصالح كبار المستثمرين هناك، ومن بينهم مسؤولو مؤسسة شركة "إريفا"، وما من شك في أن هؤلاء تواصلوا مع أصحاب القرار بهذا الشأن، بما في ذلك ضمان الأمن إزاء هذه التطورات السريعة التي ستلحق بهم ضرراً كبيراً إن توسعت رقعتها. ولكن زيادةً على هذه كلها، فإن التأثير النفسي الذي يُمكن أن يُخلّفه العجز عن فعل شيء، سيكون أعمق تأثيراً في الدبلوماسية والاستراتيجية الفرنسيتين.

- إن المُخطّط الأمريكي، يتساءل عما سيجنيه من عملية في الصحراء، فما لم تمتد لتُشكل خطراً على خليج غينيا أو موارد الولايات المتحدة الأساسية الآتية من المنطقة، فلا بأس بتركها لحلفائها المحليين، وإسناد القيام بهذه المهمة، إلى الحليف الفرنسي، وقد فعلت ذلك فعلاً بأهم إشارة على ذلك بقرارها نشر مجموعة من طائرات من دون طيار في النيجر؛ فمثل هذا العمل يعني اهتماماً بالغاً بمشكلات الإرهاب والأمن في المنطقة، كما أن مهمة من هذا النوع يُمكن أن تفيد في ضرب مجموعات متفرّقة ومعزولة والتجسّس عليها من دون الاحتكاك المباشر بها.

- إن المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وهي التي تُعد مالي عضواً فيها، لا تجد أي مشكلة في تولّي فرنسا هذه المهمّة. وفي هذا الإطار، فإن نيجيريا، مركز هذه المجموعة، تتحمّس لأن تعمل مع أي طرف إزاء الجهاد الإسلامي، وهي إحدى البلدان التي تعانيه. وينطبق الأمر ذاته على النيجر الواقعة على الحدود، والمتخوفة من عدوى الأزمة على مستويين: الطوارق، والحركات الجهادية؛ فنجاح كلا الطرفين يجعل من النيجر المحطة المُحتملة الثانية. وكذلك الأمر مع موريتانيا وهي التي إن احتفظت بمستوى من التعاطف مع مشكلات أزواد بما فيها من عرب أزواد، فهي تتوجّس من الحركات الجهادية التي يُمكن أن تستهدفها، كما أنها لم تكن على علاقة حسنة مع الحكم في باماكو، ومنها حول مشكلات تتعلق بالحدود؛ إذ يشكل انهيار مالي مُساعداً لها لتسويغ حملة عسكرية سريعة عن طريق فرنسا، أفضل من أن تكون عن طريق الجزائر وحدها أو مجموعة غرب إفريقيا التي ليست عضواً فيها.

- أما تشاد، فهي تعد جاراً للنيجر التي هي جارة لمالي، فانتقال المشكلة إليها مسألة واردة. وتقع تشاد أيضاً ضمن مصادر الإمداد العسكري الفرنسي إلى مالي، فمن الناحية العملية، هي دولة إلى جانب فرنسا من الناحيتين الإقليمية والعملياتية، فكما تُظهر الخريطة (3)، فإن تشاد كانت من بين ثلاث أهم أرضيّات لانتقال القوات الفرنسية المالية المنتشرة في إفريقيا وفي الرقعة الصحراوية، إلى جانب القوات الآتية

من فرنسا، والقوات الآتية من منطقة خليج غينيا. وقد نتج من هذا الوضع أن تشاد البلد غير العضو في المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، كانت الأكثر إسهاماً من حيث الجنود في هذه الأزمة بحوالي 2000 جندي،[151] وقد لقي قائد الجيش التشادي في مالي مصرعه في شمال مالي.[152]

- تعد المشكلة بالنسبة إلى الجزائر ضمن مشكلات الأمر الواقع، فبرغم تشبثها بالحل السلمي، فإنها استجابت لواقع القرار الفرنسي، وكذلك لمساندة الولايات المتّحدة الأمريكية لهذا القرار. وبناء عليه، احتفظت الجزائر بحد أدنى من المناورة من خلال التعامل مع حادث عين أميناس الذي كان أول رد فعل إقليمي إزاء العملية الفرنسية في مالي، وهي التي تبقى حادثة مُثيرة بالطريقة التي قرّرت الجزائر إنهاءه بها، من خلال القيام بهجوم حاسم يجمع بين الجهاديين والرّهائن المنتمين إلى دول متعدّدة. لقد أرادت الجزائر أن تظهر أنها لن تخضع لضغوط الجهاديين. وبقيت تحتفظ على مستوى من الأداء في هذه المشكلة مع توافق فرنسي بضمان مكانة هيئات أركان بلدان الساحل التي مقرها تمنراست؛ إذ اجتمعت هذه الأخيرة في نواكشوط في 27 مارس 2013 وناقشت مشكلات الساحل، كما أن قائد أفريكوم زار هيئة الأركان في تمنراست في الفترة ذاتها.

- وعلى مستوى آخر، فقد كان للمغرب دورٌ في أزمة مالي، ونتيجة لذلك، فتحَ المجال للطيران الفرنسي، كما فعّل دبلوماسيته عبر تجمع دول الساحل والصحراء سواءٌ باستضافته في الرباط أو عبر الدورة الرئاسية الاستثنائية التي انعقدت بإنجامينا في فبراير 2013. وينهج المغرب سياسة الاستفادة من الوضع في هذه المنطقة، فهو مع عملية عسكرية تضمن حدود مالي، وهذا أمر يتم تقاسمه مع الجزائر التي ترفض دولة مستقلة لأزواد، والاستفادة من اتساع دائرة المشكلات في الصحراء للتأثير في نظرة الآخرين لوضعية النّزاع في الصحراء الغربية. ويُمكن أن يُساعد انكماش ليبيا حول مشكلاتها الداخلية في أداء المغرب لدور أكبر في هذه المنطقة، كما أنّه يستعين

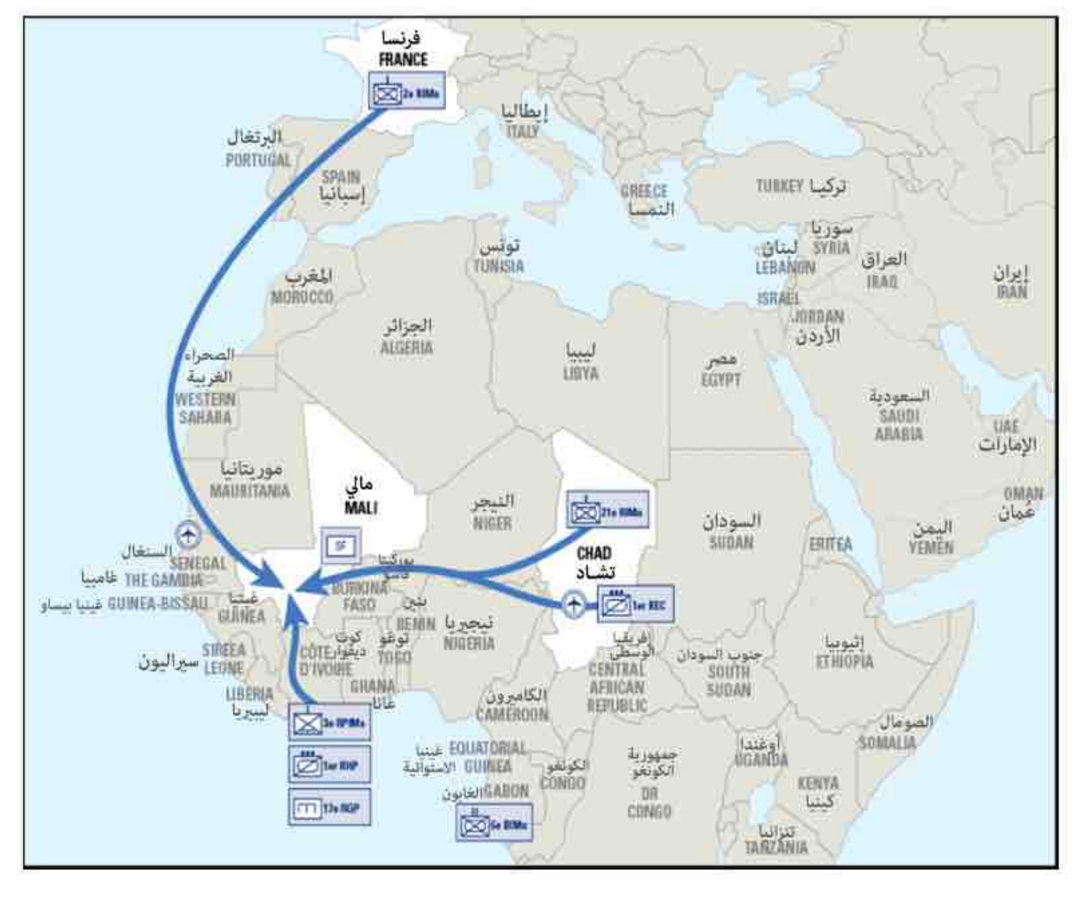
بتجمّع دول الساحل والصحراء، وعلاقاته مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وعلاقاته الثنائية لإبراز هذا الدور من الناحية الدبلوماسية. ويُمكن أن يُعزّزه أكثر في مالي، بالاستفادة من العناصر الثقافية والدينية والتضامنية.

- أما على المستوى العربي، فتعد دول الخليج حلقة مهمة في إدارة المشكلات في الصحراء الإفريقية؛ لأهمية علاقاتها مع بلدان الساحل مثلاً، وفي عملية مالي. أما من الناحية الجيوستراتيجية، فإن العلاقات الوثيقة الفرنسية - الإماراتية، تُشكل دعماً لهذه العملية على المستوى العربي. وعلى عكس قطر ومصر اللتين رفضتا العملية الفرنسية في مالي، فإن باقي الأطراف العرب والخليجيين لم يكن لهم دورٌ مميّز إذا ما تمّ استثناء إسهام البحرين بحوالي 10 ملايين دولار، ضمن الإسهامات المالية لمانحي مالي، وذلك في إطار قرار الأمم المتحدة 2071/ 2012 الذي أقرّ تأسيس صندوق ائتماني للأزمة الواقعة في مالي ولفائدة بعثة الدعم الدولي للأزمة.[153] وقد لوحظَ نوعٌ من إعادة الاهتمام بالحضور الثقافي الإسلامي الخليجي في هذه المنطقة.

لقد شكّلت هذه المواقف، أهم ما ميز الردود السياسية إزاء العملية الفرنسية في مالي، ويُمكن إيجاز هذه الوضعية بعبارة الفراغ الإقليمي؛ فهو يعني قلة المهتمين الخارجيين وضعف الداخليين، أو هشاشة البلد المعني بالعملية، أو كل هذه الوضعيات مجتمعة. وفي هذا الوضع الجيوسياسي العام، فإن ردّ الفعل الفرنسي كان محكوماً بضغوط الفاعلين الداخليين المحافظين على الأدوار الصحراوية، وكذا بتشجيعٍ من الفاعلين المحليين من خلال ما عبروا عنه من دعم لوجستي وبشري لهذه العملية، هذا من ناحية. أما من الناحية المادية المباشرة، فإن لبعض الميزات الجيو-اقتصادية لغرب إفريقيا دورها في حسم هذه العملية.

**الخريطة (3)**

**الطرق العسكرية لفرنسا إلى غرب إفريقيا**




المصدر: الموقع الإلكتروني للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن، انظر:

http://www.iiss.org/publications/strategic-comments/past-issues/volume-19-2013/january/france-in-mali-rapid-reaction/map/?locale=en

## ب. تأمين بعض الموارد الأساسية

تعد مسألة المحافظة عن الموارد والتحكّم فيها، جزءاً من معايير تحليل السياسات الخارجية والتاريخية في إفريقيا، ولعلّ إفريقيا ظهرت إلى ساحة التاريخ العالمي بوصفها ساحة للتنافس والصراع على الموارد وحيازة المكانة بين القوى الاستعمارية الأوروبية السابقة. ويبدو أن هذه السّمة مازالت تُهيمن على تحليل السياسات الخارجية في إفريقيا؛ فشعار المساعدات برغم التنبؤ المستمر بفشله وعدم جدواه في تحقيق التنمية وخروج

إفريقيا من الأزمة، فإنه يعد رسالة أخلاقية يبعثها هؤلاء المستفيدون من موارد هؤلاء الفقراء، مقابل التزام بمساعدتهم لِمَحْو تلك الصورة السّيئة التي يُمكن أن يخلفها في الأذهان مستغلّ بخيل.

وضعت بعض الآراء العملية الفرنسية في مالي ضمن هذه الحلقة المعتادة. وإذا كانت هذه القراءة معقولة، فإنها لا تعكسُ إلا سِمَة فرعية في وضعية كبري، هي ضيق ساحات التنافس العالمية؛ فالموارد ليست سبباً للقيام بعمليات عسكرية في الأقاليم. فالموارد يُمكن الإتيان بها بسهولة؛ مادام هناك بائع ومشترٍ، كما أنها موجودة في مناطق مختلفة؛ مثل: اليورانيوم والنفط، غير أن وجود منافسين كُثُر - وهذا يسري أيضاً على التنافس بين الشركات العالمية؛ مثل: "إريفا" المستغل الأول ليورانيوم النيجر - يجعلها ذات نزعة عدوانية عندما تشعر أن هناك من يسعى لإبعادها عن مهمتها تلك، وخاصة في أقاليم تُعد طبيعية لحضور هذه الشركات والحكومات. ويبدو أن هذه السّمة لم تتغير منذ الفترة الاستعمارية، فالقوى الأوروبية التي ازدادت شهوتها الرأسمالية آنذاك، قامت بتوزيع الأدوار على المسرح العالمي، فنالَ كل واحدٍ منها قسطاً من المجالات والأقاليم، وعبرها نالت قسطاً من عناصر قوتها واستمرار مكانتها السياسية والثقافية والرّمزية. فعندما زادَ عدد البلدان الأوروبية الرأسمالية ازدادت ضمنياً حاجتها إلى الموارد التي لا توفر منها أوروبا الكثير، ولأنها أساءت إدارة تلك العلاقة وأخلّت بحدود التنافس حول الموارد، وهي عناصر أساسية لاستمرار القوة والعظمة والرضى على النفس، تحوّلت إلى صراعات نتجت منها حروبٌ كبيرة.

وتُفسر هذه الوضعية كيف تتداخل عمليتا استغلال الموارد ومنها المعادن، مع إدارة النزاعات، وكذا علاقة هذه الموارد مع التنمية الداخلية لبلدان الساحل الفقيرة، فهي تعتمد بشكل كبير على عائدات بيعها، وتعمل على تغطية التكاليف العامة منها. في مالي توجد سبعة معادن، وتستغلها شركات تنتمي إلى بلدان كثيرة؛ كالمملكة المتحدة وغيرنسي البريطانية وألمانيا وأستراليا وجنوب إفريقيا وكندا ومالي. وتحصل مالي على

نسبة 20٪ من عائدات هذه المعادن.[154] كما أن هناك 19 موقعاً في مالي قيد الاستكشاف. ويُشكّل الذهب أهم مادة يتم إنتاجها في مالي من بين هذه المعادن؛ حيث كانت مالي في عام 2010 رابع منتج إفريقي منه بنحو 38 طناً،[155] وأسهمت مادة الذهب بحوالي 6.2٪ في الناتج الداخلي، وبأكثر من 60٪ من قيمة الصادرات الخارجية للدولة، وتنتشر مواقع استخراج الذهب في مالي في الجنوب والجنوب الغربي.[156] ويُلاحظ أن إمكانيات مالي من الموارد المعدنية والخام محدودة جداً، فهي ليست بلداً على قدر كبير من الأهمية في هذا الصدد. وبرغم الاستكشافات الجارية ومنها التوقعات بأهمية حوض تاودني، فإن البلد لا يعرف أهمية معدنية حيوية، غير أنه مهم في مجال متابعة الاستكشافات والتنقيب والتوقعات بوجود كميات هائلة من الذهب وموارد أخرى كالنفط؛ فأهمية مالي تتصل أيضاً بالمجال التي تقع فيه؛ إذ ثمة توقعات بأن المنطقة عامة تزخر بإمكانيات هائلة.

يُشكّل اليورانيوم في النيجر - الجار المباشر والشّبيه بمالي - أهم مادة يتم إنتاجها في هذا البلد، وهي المورّد الرابع عالمياً، وسيكون أكبر منجم في العالم فيه هو "إيمورارن" الذي شيدته شركة "إريفا". ويتوقع المراقبون أن زيادة أهمية الطاقة النووية، بما فيها المدنية، كمصدر أساسي للكهرباء وإنتاج الطاقات البديلة للغاز، ستجعل من اليورانيوم مادة نفيسة، وستزيد أسعاره في السوق العالمية. وتعتمد فرنسا - كما هو معروف - على أكثر من 70٪ من إنتاجها من الكهرباء على الطاقة النووية، وهذا يُفسر بشكلٍ طبيعي أهمية الدور الذي تقوم به "إريفا" في النيجر للمحافظة على المصالح الفرنسية، وكذا الدور المُتوقّع أن تؤديه في مخططات مشروعات الطاقات البديلة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

ويبدو أنّ مالي ليست ساحة جذبٍ جيو-اقتصادية على قدرٍ كبير من الأهمية، على الأقل في الوضع الحالي، فهي أقل من النيجر من هذه الناحية، كما أنها أقل أهمية بكثير من نيجيريا، ولكن تبقى مكانة مالي جزءاً من الأهمية العامة لغرب إفريقيا، فهي تستمدّ منه ما قد تفتقد إليه من أهمية، كما تستمدّ أهمية أخرى من المنطقة المغاربية عندما يتعلّق الأمر

بالأمن في صيغته العامة؛ ولذا تقع مالي ضمن نقطة تقاطع بالغة الأهمية في الصحراء، وعبرها تُفيد في تمييز السلوك الصحراوي الإقليمي.

### 2. الانعكاسات الأمنية عبر الحدود

لقد جعلت فرنسا مصالحها إثر تَدَخّلها المُبَاشر في مالي هدفاً مباشراً للجماعات الجهادية في إفريقيا الصحراوية؛ حيث تُعد الفاعل الاستراتيجي الأول والمركزي في هذه المنطقة، فكل دولة تُقبِل على عملية كهذه - كما فعلت الولايات المتحدة في محطات سابقة - تتّخذ من الجهاد الإسلامي مُصارعاً استراتيجياً. وبرغم أن الحركات الجهادية ليست في مستوى إلحاق أضرار شاملة، فإنها تنطوي على ذهنية تخطيطية تسعى لتأمين حدود العالم الإسلامي وتحَمّل مسؤولية مواجهة الاحتكاكات الغربية معه، ومنها عبر احتمال تفعيل دورها البحري، وكذا تصدير تطبيق الشريعة. وفي هذا الإطار جعلت جماعة بوكو حرام، الامتداد التاريخي لأحد أوجه الإسلام الصحراوي، من التعليم الغربي وكل تقاليد الغرب، آفة على الشرع الإسلامي الذي كان يُطبّق في إمارتي بورنو وسوكوتو في نيجيريا حتى مجيء الاستعمار البريطاني. لقد تَوَلَّدَ في المنطقة جهاد عبر الحدود، وَشَكَّلَ خريطَة تقاطعٍ جيو-أمنية عزّزها الخوف من تطور العلاقات الجهادية بين قِطع الشمال والغرب والشرق من إفريقيا في القلب الصحراوي. ولا يجب أن يُخفي النشاط الجهادي الانعكاسات الأخرى لأزمة شمال مالي، وذلك بتوضيح أهمية العدوى الساحلية على مُحيطها المجالي، وتفاعُل الفاعلين المدنيين مع هذه الأزمة من زوايا متعدّدة.

#### أ. الانعكاس الجهادي في المنطقة

تتشكّل أبرز التخوفات من العملية الفرنسية في مالي من ازدياد حجم كراهية المسلمين للأوروبيين، والنّظر إليهم كمجموعة من الغرباء المُغايرين الذين هدفهم أخذ

حقوق الآخرين والتدخل في شؤونهم. ولعل الأوروبيين على دراية بهذه المتوالية، غير أنهم شديدو الاهتمام بالحدّ من آثارها بنهج سياسة متعددة الأبعاد، تقوم على كسب الولاءات في كل مكان، وعزل "المتطرّفين" لا دولياً فحسب، ولكن أيضاً داخل مجتمعاتهم؛ إذ إن السلفية الجهادية لا تلقى تأييداً كبيراً في مجتمعاتها، لكن الرؤية الإسلامية المحافظة إزاء الغرب، وهي النزّاعة إلى حماية بلاد المسلمين من الآخرين هي نزعة نشيطة ولا يُمكن نفيها، وليس من الضروري أن تتبناها الحكومات؛ إذ تجد مكانها المُناسب داخل المجتمعات. ولعلّ مجتمعات الصّحراء تتميز بقلّة الديمغرافية، وهذا يحد من دينامية الجماعات الإسلامية ونشاطها فيها. كما أن الساحل لم يشهد مُدُناً كبيرة من شأنها أن تجعل من الاضطراب الاجتماعي وسيلة لتحقيق هذه الجماعات أهدافها، غير أن الطابع القبلي والمُحافِظ والذي يتداخَل فيه الاعتراف بالتقليد مع النزعة الإثنية وأنماط التديّن، وأيضاً مع المؤثرات العقدية المُستوْرَدَة إقليمياً وعبر القارة، كلها عناصر تُساعد على يقظة النشاط الجهادي في الساحل. ويتوقّف هذا أيضاً على مدى قدرة الحركة السّلَفية "المُتشدّدة" على النّمو، وإن ببطء في هذه الرّقعة. ويبدو أيضاً أن مدى نجاح تجارب القوى الإسلامية المعتدلة في مصر وليبيا وتونس وأيضاً في المغرب، سيسهم إيجابياً في بناء مرحلة تحولات، وسيَعْزل بعض القوى المتشدّدة، بينما قد يكون العكس، لو تمّ إضعاف الحركات الإسلامية المعتدلة، وفرض قواعد قد تمنعها من تولّي مسؤوليات سياسية كبرى في هذه البلاد. ويُشار هنا إلى أن عمق الحركة أو الحركات الجهادية التي يُمكن لها التأثير المباشر في الساحل، يُوجد مركزها في الجزائر شمالاً، وفي نيجيريا جنوباً، بينما لا يُرشَّح الطوارق أو قبائل البرابيش (وهم عرب صحراويون) في مالي أو حتى في موريتانيا، بالقيام بأدوار طلائعية في هذا الأمر، بالنظر إلى انشغالهم بصعاب البيئة الصحراوية والحسابات القبلية والإثنية. ويقود هذا الموضوع إلى التساؤل: هل ستشهد الصحراء حروباً من هذا النوع.

يُساعد التدخّل الفرنسي في مالي، في تفعيل التنسيق عبر الحدود بين قواعد الجهاد الإسلامي في إفريقيا الصحراوية، وقد ظهر ما يكفي من العناصر الفاعلة التي تُساعد على يقظة القلب الإسلامي لدى قادته في المنطقة؛ ومن ثم، فإنّ العمليات الجديدة التي تم

القيام بها في نيجيريا جاءت كنتيجة لتحميل المسؤولية لفرنسا، ومعها شركاؤها من غرب إفريقيا وشمالها. ومن شأن التدخّل الفرنسي عموماً، أن يُسْهِمَ في إضعاف هذه الجماعات، وهي التي تعد أحد الأسباب المُبَاشرة لهذا التّدخل. وفي حالة فشل التدخل، كان سيبرز تحالف وتنسيق فعّالان بين "الجهاديين"، وربما بروز قواعد جديدة لعودة المجموعات المسلّحة واستكمال مهماتها الجهادية. ويستند الاحتمال الأخير إلى فكرة مفادها: أن البنية الجهادية في المنطقة يُمكن أن تنشط؛ بوصفها تستند إلى تحوّل داخلي في الإسلام الإفريقي من الاعتدال والصوفية إلى السلفية المتشدّدة، بل يُمكن أن يزيد من حدتها اضطرابات تجري في منطقة شمال إفريقيا، ومنها في مصر خصوصاً، وهي التي انقسم فيها الوضع، وتمّ عزل رئيس من جماعة الإخوان المسلمين في يوليو 2013. وهذا الحدث ليس بعيداً عن منطقة جيوثقافية وروحية مشتركة.

إثر التدخل الفرنسي في مالي، كثّفت الجماعات الجهادية الإسلامية في نيجيريا من عملياتها ضد المصالح الغربية في المنطقة. وقد كانت المخاوف من اتساع بقعة الجهاد مؤثرة في نوعية ردود الأفعال بشأن العلاقات الإقليمية التي بين أطراف الصحراء الكبرى. ويبدو أن فاعلية جماعة بوكو حرام الميدانية، تشكل أهم فاعل في منطقة غرب إفريقيا ووسطها وشرقها، ويمكن أن تُغيّر بطريقة سريعة من موقعها في مشكلات المنطقة، ولقد عبرت بعض القيادات والشيوخ في الجماعة عن رفع مستوى مسؤولياتها إزاء كل المنطقة وعدم اختزالها للمواجهة مع النّظام السياسي في نيجيريا، وكذا رفع قائمة الأعداء الذين يجوز استهدافهم. ولا يُمكن فهم أهمية هذه البؤرة؛ أي بؤرة بلاد الهوسا، في دينامية النشاط الإسلامي في إفريقيا كاملة، من دون تحليل مقاييسها الجيوثقافية وهويتها التاريخية، فهي قلب الإسلام الإفريقي في المنطقة الممتدة من السنغال إلى الصومال نحو رأس الرجاء الصالح. ويجعل منها هذا الوضع أهم نشاط إسلامي في القارة الإفريقية كاملة، إلا إذا ما اسثنينا شمالها، وعموماً فإن شعب الهوسا، يبدو أنه يُعد الفاعل الأساس والتاريخي للدعوة الإسلامية في كل إفريقيا.

ولتعميق فهم هذه القضية، فإنه لا يُمكن عزل عناصرها بعضها عن بعض وعدم تجميعها من جديد؛ إذ يُلاحَظ مثلاً، أنه في كل المعارك التي خاضها النشاط الإسلامي من الناحية التاريخية في غرب أو شرق إفريقيا كان النيجيري منها في مركز الصراع، في الوقت الذي كانت فيه البقية في مواقع تتراوح بين السكون والمهادنة والولاء للحكومات والدول التي تشكلت في إفريقيا. ويأخذ اليوم الأوروبيون والأمريكيون على ما يبدو أهمية نيجيريا في هذا الموضوع. وتُمثّل أهمية الساحل في هذا الإطار بكونه يُعد ساحة التقاء ثلاث مجموعات مسلمة كبرى، وهي: الأمازيغ، سكان شمال إفريقيا والصحراء والذين تتعدّد مسالكهم الإسلامية والجهادية، والعرب، والهوسا. والساحل هو مجال مُشترك بين هذه المجموعات الأساسية. وقد أشار الباحث حمدي عبدالرحمن، في دراسة له بشأن الخطاب الإسلامي في إفريقيا، إلى أهمية الخطابات المنتشرة في نيجيريا مقارنة بالأخرى، وهو عموماً يُميّز بين خمسة أنماط من الخطاب الإسلامي، وهي: الخطاب الصوفي المهادن أو المتحالف؛ والسنغال نموذج له، والخطاب الصوفي الجهادي، وهو يضرب مثلاً، بشخصية إسلامية نيجيرية بارزة في إفريقيا التي كان لها أثر كبير في تطور العلاقة بين السلفية والصوفية، وهي شخصية عثمان بن فودي، الذي كان وراء تأسيس "دولة" سوكوتو في مطلع القرن التاسع عشر، ثم خطاب ثالث سلفي، ويَضرب مثلاً عليه، زعيماً آخر من نيجيريا، هو أبو بكر جومي، الذي سبقت الإشارة إليه. وكان لأبي بكر جومي علاقات كبيرة مع المملكة العربية السعودية، جعلته يستند في حركته الإصلاحية إلى السلفية الوهابية، ورابعاً، خطاب صوفي إصلاحي، قاده خصوصاً العالم النيجيري إبراهيم صالح، وهو الذي سعى لتنقية الصوفية مما علق بها من شوائب. وأخيراً، خطاب إسلامي ثوري تزعمه إخوان نيجيريا، والذي ينسلّ منه اليوم ما يُعرف بجماعة بوكو حرام، التي هي امتداد كما سلف ذكره لجماعة إزالة البدعة وإقامة السنة.[157]

وكما يُلاحَظ، فإن كل هذه الخطابات لها جذور في مجتمع نيجيريا المسلم، ولعل هذا الوضع يجعل من نيجيريا بلداً مسلماً ديناميا، وسيكون له دورٌ بارز في كل السياسات التي

تتعلق بهذه المنطقة. كما أن لنيجيريا تجربة فريدة في مجال إقامة الشريعة وتطبيقها، ولعلّ مما يجب التركيز عليه هنا، هو أن النموذج الإسلامي في إفريقيا لا تُشكله بالضرورة مصر أو الجزائر، بل إنَّ أهم الديناميات التي عرفها النشاط والجهاد الإسلاميان في التاريخ على ما يبدو، كانت من شعوب تقع على أطراف العالم الإسلامي. ويُذكر مثال على ذلك، تركيا التي قادت الخلافة العثمانية، وأفغانستان التي قادت حرباً ضد الاتحاد السوفيتي، وإندونيسيا في جنوب شرق آسيا، والمغرب في أقصى غرب العالم الإسلامي، ونيجيريا في أقصى الحدود الجنوبية الاستوائية لهذا العالم الإسلامي. ففي هذه المحاور، وقعت الاحتكاكات التاريخية التي انتقل من خلالها الإسلام، وأيضاً الجهاد إلى مجالات أخرى.

ويبدو أن الصراع القائم والمركّب في هذه المنطقة، من شأنه أن يُقحم أوروبا في مواجهة هذه العناصر كافة، فالأمر لا يتعلّق بتطور سريع لجماعة جهادية معزولة في نيجيريا، وإنما بتطور الوضع الإسلامي الداخلي لشعب الهوسا في علاقته بالبناء الجيوثقافي الإفريقي، فشعب الهوسا الكبير في غرب إفريقيا، قد حمل الدعوة الإسلامية تاريخياً في هذه المنطقة، وهو ما يُفسر انتشاره - أي شعب الهوسا - خارج بلاده الأصلية، في السودان بما فيه الجنوب، وفي غانا وتوغو برغم كونه يشكل أقليات قليلة في هذه البلدان، ولا يتعدى بضعة آلاف، لكنَّ شعب الهوسا يُشكِّلُ في النيجر ونيجيريا نِسباً كبيرة، وقد قدّرت مُنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عدد الناطقين بلغة الهوسا ما بين 50 إلى 60 مليوناً.[158] ومن شأن تجاهُل هذه العناصر مُجْتَمِعَةً، أن يجعل كل سياسات إدارة الوضع الإقليمي تـدورُ في حلقة مُفرغة.

لقد عبّرت جماعات جديدة في نيجيريا، عن انضمامها لتحمل المسؤولية ضد العملية العسكرية الفرنسية في مالي، ومشاركة غيرها من الجهاديين الهموم ذاتها. وقد لوحِظ ذلك التطور، بإعلان جماعة جديدة منشقة أو وليدة أو متفرعة في شكل ذراع - بحسب التخمينات - لبوكو حرام تحمل اسم جماعة أنصار المسلمين في بلاد السودان، وهي جماعة أعلن عنها في يناير 2012، وزعيمها أبو أسامة الأنصاري، وهو الاسم المُسْتَعَار لشخص

اسْمه خَالد البُورناوي؛ أي أنه من ولاية بورنو بحسب ما يظهر من نسبه. وقد كـان زعـيماً في جماعة بوكو حرام، كما يُعتقد أنه تدرّبَ في معسكرات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في الجزائر عام 2000.[159]

لقد قامت هذه الجماعة الجديدة منذ ظهورها بعمليات سـريعة وناجعة؛ حيث قامـت بخطف مواطنٍ فرنـسـي مُسْتخْدَم لدى شـركة بولايـة كاتسـينا بنيجيريـا.[160] واعتـبرت الجماعة أن هذه العملية هي ردٌ على موقف فرنـسا إزاء الإسلام، وخاصة تدخلها في مـالي، كما قامت بنصب كمين لشاحنة تحمل جنوداً نيجيريين وماليين مات فيها جنديان وأصـيب آخرون. واعتبرت الجماعة أيضاً، أن هذه العملية جاءت كرد على إسـهام نيجيريـا بقـوات عسكرية في مالي. وفي 17 فبراير 2013، قامت بإحدى أهم عملياتها، وهـي خطـف أربعـة لبنانيين وثلاثة أوروبيين، هم: بريطاني ويوناني وإيطالي في ولاية جامني بانيشـي، وعلّلـت ذلك بالتجاوزات التي يتعرّض لها الإسلام في مناطق؛ مثل: مالي وأفغانستان مـن البلـدان الأوروبية.[161] وقامت الجماعة بإعدام هؤلاء الرهائن السبعة بعـد محـاولات إنقـاذهم مـن الحكومتيْن البريطانية والنيجيرية. ولعلّ من أنجَح العمليات، اختطاف بوكو حرام لسـبعة أفراد من عائلة فرنـسية في شمال الكاميرون، ونقلهم إلى داخل نيجيريـا.[162] وقـد أظهـرت هذه العملية تدَاخُلاً وتضارُباً في مواقف زعامات من الجماعة، ففي الوقت الـذي سَبَقَ أن نفَى الشيخ محمد عبدالعزيز، أحد القادة في الجماعة، التورّط في هـذه العمليـة في 28 فبرايـر 2013؛ حيث أدلى بتشبّثه بوقف إطلاق النار مع حكومة نيجيريا، ودعا كل أعضـاء بوكـو حرام إلى احترام وقف إطلاق النار هذا، فإنّ "أبو بكر شيكاو" أحد زعماء بوكو حرام نفى في فيديو نشـر في 5 مارس 2013 وجود أي حوار مع حكومة نيجيريا حول موضوع وقف إطلاق النار، وصـرح بعدم معرفته بالشيخ عبدالعزيز، ثم عاد هذا الأخـير إلى الظهـور في فيديو آخر، ليُكَذِّبَ فيديو "أبو بكر شيكاو" ويقول إنه خاطئ، وأن الشيخ شـيكاو يعرفـه ويتلقّى منه الدعم الكامل.[163] ويعكس هذا التضارب، احـتمال وقـوع انشـقاقات جانبيـة وغير مضبوطة، وبعضها قد تحدده طريقة تأويل النصوص الشـرعية واجتهادات الشيوخ، وتكييفها مع المُتغيّرات الموضوعية المحيطة بها، أو عدم اتّفاق حول مواقف أو خُطَـط، أو

حتى استقلال مجموعات داخل بوكو حرام للقيام ببعض العمليات من دون استشارةٍ القيادة أو تلقي أمرٍ منها، كما أن احتمال استخدام هذه الخطط قد يدخل ضمن فرضيات التمويه والتّغليط.

ولا شك أن ثمة علاقات مُحتملة لجماعة بوكو حرام مع القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وقد ظلت موضوعاً لآراء كثيرة. وإذا كانت هناك من دولة تتأثر بشكلٍ مباشر بالجهاد في نيجيريا فهي النيجر وجنوبها خصوصاً، بالنظر إلى تبنّي الجهاديين في نيجيريا لعملياتٍ هناك، وكذا اتّخاذهم منها عُمْقاً مجالياً إزاءَ الضّغوط التي تأتيهم من الأجهزة الأمنية الحكومية، وهي تتقاسم ثقافة الهوسا التي يُمكن أن يُوظفها هؤلاء في توسيع استقطابهم، ومهمتهم في غرب إفريقيا عموماً.

وفي كلّ الأحوال، فإنّ العلاقات بين بلاد الطوارق وبلاد الهوسا عموماً، لم تتأكد بشأنها مستويات تعاون وثيقة، كما أنها لا تتطور بشكلٍ كبير؛ حيث تعوقها صعوبة الحركة وقلة عناصر الانجذاب. كما أنها لم تعرف مستوى كبيراً من الارتباط بين الجهاديين، شأن تلك التي جمعت القاعدة بطالبان، أو طالبان باكستان بطالبان أفغانستان المستفيدة من تقاسم الهوية البشتونية. وإلى الآن، فإن استراتيجية بوكو حرام لم تتخذ بُعداً إقليمياً واضحاً، ولم تجعل من مسؤوليتها العلنية الجهاد في غرب إفريقيا. وإذا كان العكس بالنسبة إلى جماعة أنصار المسلمين في بلاد السودان التي يظهر اعتمادها لمبدأ الإقليمية من خلال اسمها، فإن تقويم مدى نجاحها مازال في البداية، وهو سيرتبط بمسار الوضعية الأمنية العامة في المنطقة، ومدى أهمية هذا التحول واستناده إلى أرضية صلبة. ويبدو من المُسْتبْعد أن يتأثّر مُحيط غرب إفريقيا، ونحو منطقة خليج غينيا، بمؤثرات جهادية وطنية؛ نظراً إلى ميزات الإسلام في هذه المنطقة؛ مثلما هي عليه الحال في: غامبيا أو في ساحل العاج أو في سيراليون. لكن يبقى الدور الذي سيقوم به شعب الهوسا، والتنافُس حول انتشار الإسلام، قد يزيدان من الأهمية الإقليمية لشمال نيجيريا. لقد أظهر التدخّلُ في مالي انتقال جهاديين من بلدان شمال إفريقيا ونيجيريا للقتال هناك. أما بالنسبة إلى العلاقات الوثيقة

للجهاديين الموريتانيين، وخصوصاً عبر حركة الدعوة والجهاد في غرب إفريقيا التي ينحدر زعيمها حمادة ولد محمد خيرو من موريتانيا، مع عرب البرابيش في أزواد وكذا بالكونتا من المور المُعـرّبين، فـلا تتضـح حولهـا أرقـام واضـحة، ولا يُفـترض أن يكـون للجهـاديين الموريتانيين دور حاسم ضمن حركة الانتقال هذه إلى مالي؛ نظراً إلى قلـة سـكان موريتانيـا وقلة تأثّرهم الجهادي، كما أن عدد الجهاديين الموريتانيين لا يبدو كبيراً.

يُمكن أن تتّسعَ بقعة التأثير هذه في حال استطاعت هذه الجماعات التـأثير في الوضـع في مالي بعد التدخل الفرنسـي، وكذلك في حالة فشل هـذه العمليـة بكـل عناصــرها في إيجاد حل للأزمة تبدأ بتقوية الطوارق لفرض سيطرتهم على المنطقـة، وتتجـاوز مـا أمكـن الأخطاء الناتجة من سوء تنظيم هذه العلاقات مع منطقة تعرف اختلالات عميقة. غـير أن منطقة شمال مالي قادرة على أن يكون لها مكانة مُميّزة لو تمّ دعمها. كما أن احـتمال أن تكـون القوات الإفريقية هدفاً مطلوباً من الجهاديين سيسمح بأقلمَة كبرى للتحدي الجهادي، وفي كل الحالات يُشكل السّاحل الساحة المناسـبة؛ لتنسـيق الجهـاد في شـمال إفريقيـا وغربهـا، وكذلك مركزاً لالتقاء الجهاديين الممكن قدومهم من مناطق أخرى؛ مثل: القرن الإفريقي. إن قدرة الجهاديين على التعبئة تتجاوز ما يُمكن التنبّؤ به، كما أن حركتهم عبر نقاط متباعدة ومُفاجئة، غالباً ما تُربكُ المتتبعين والجواسيس المتخصصـين كـذلك. وإذا كـان هنـاك مـن ظروف ستحدّ منها في الساحل والصحراء، فهو البيئة الطبيعية الصعبة، وكـذا غيـاب بيئـة اجتماعية مُستقبِلة قوية في الشـريط الساحلي الجنوبي؛ حيث يتمركز السكان. ولعل انخراط بعض أجنحة الطوارق وعرب أزواد أو التّبو، يُشكّلُ متغيراً أمنياً - سكانياً حقيقيـاً يعمـل الأطراف على تجنّب تطوّره. وبلدان الساحل الأخرى لم تبلغ مستوى نيجيريا التي تُعد بنية مُؤطّرة ومستقبِلة ومصدرة للظاهرة الجهادية شأنها شأن الجزائر، فالمجموعـات المتدينـة في بلدان؛ مثل: مالي وتشاد والنيجر مازالت تحتفظ بمستوى من الإسلام المعتدل.

وتبقى مسألة الجهاد الإسلامي مسألة استراتيجية، ويُمكن أن تكون حاسمة أحيانـاً، وستكون أكثر تعقيداً من كل القضايا الأخرى في حال عرفت تجـذراً في السّـاحل، وحتـى

الآن، يبدو أنّ نيجيريا قائدة التحولات الإسلامية الحقيقية في غرب إفريقيا. كما يُمكن أن تظهر تحوّلات أخرى في الساحل في حال اتساع تأثيرات مجموعات الهوسا وكذا اتساع دائرة التشدد على حساب باقي الاعتقادات الأخرى. ويُمكن أيضاً أن يُؤدي فشل العملية الفرنسية والمقاربة الإفريقية والأممية في شمال مالي إلى تكرار المشكلة ذاتها، وهي التي ستكون تكاليفها حينها أكبر، وستوجِد إحساساً أكثر بالتشاؤم. وتحتمل هذه المسألة تطوراتٍ أخرى في المديين المتوسط والبعيد؛ أهمها: مستقبل وضع أزواد وباقي شمال مالي، وإذا ما كانت ستبدأ حالة سياسية واقتصادية في مالي تسمح ببناء هوية مرِنة، وكيف يمكن أن تتحقق هذه النتيجة مع تخبّط البلاد في الفقر والفساد وضعف الإرادة؟ وما حدود التعاون الأجنبي الإيجابي؟ وما فاعليته؟ فبناء الوضع في مالي لا يُقصر فحسب، على القيام بعملية انتخابية مؤسّسية تُعيد العمل الطبيعي إلى المؤسسات، ولا بإطلاق بعض المشروعات التنموية، وإنما أيضاً بتأسيس بنية إقليمية، تُعيد الاستقرار إلى الهوامش الصحراوية عبر إحداث مراكز متعدّدة الوظائف: اقتصادية وسياسية وأكاديمية، وهذه تتطلّب إمكانيات وقدرات هائلة لا بدّ من تعاون الأطراف الإقليميين بشأنها، وكذا البحث في البدائل الصحراوية الممكنة، ومنها إيجاد البدائل عبر مراكز الواحات مثلاً، وهي التي يُمكن أن تحدّ من مشكلات التنقّل في الصحراء.

لا يُشبِهُ بناء السّلم في هذه المنطقة الوضع في ليبيا مثلاً، برغم حجم الأزمة في هذه الأخيرة الناتجة من إسقاط حكم معمر القذافي مقارنة بمالي؛ فبالإضافة إلى محدودية عدد سكان لليبيا، فإنهم يتمركزُون على الساحل المتوسطي، ويُرجّح أن تتم استفادة مُتقاربة نسبياً من مواردها من النفط. أما في مالي، فإن السكان يتمركزون في الجنوب، في مقابل مجموعات بعيدة عن المراكز الجنوبية تسكن الشمال الواسع، ويُساعد هذا الاختلال على إحداث هوّة نفسية بين المجالين الجنوبي والشمالي، ويُساعد في هذا الاختلال أيضاً انعدام وجود بعض الثروات الحيوية الحاسمة في مثل هذه البلدان الضعيفة، والتي يُمكن أن يُفيد حسن إدارتها في النّهوض بمجالاتها الهامشية بإعادة تنظيمها حول هذه الموارد. ويبدو ضمن هذا الوضع، أنّ قضية الطوارق يجب أن تُحلّ ضمن تسوية إقليمية تشارك فيها كل

البلدان المعنية، وتُحوّل من خلالها للطوارق الاستفادة من مراكز محلية في بلاد أزواد، ويُمكن أن تكون هذه المراكز جزءاً ضمن الطرق الصحراوية التي هناك أهمية قصوى لإعادة تفعيلها.

### ب. انعكاس أزمة مالي على الساحل الإفريقي

تقع أزمة مالي من الناحية الأمنية الجغرافية ضمن المشكلات العابرة للحدود، سواءٌ تعلّق الأمر بقضية الطوارق التي تعني أربع دول أصلية فضلاً عن بوركينا فاسو، أو تعلّق الأمر بالانعكاسات الأمنية الأخرى، بما فيها انتشار النشاط الجهادي. وبرغم التوقعات التي تعرضت للأحداث في هذه المنطقة، فإن الجهل بدينامية المنطقة وطبقاتها الداخلية لا يُساعد على فهمٍ سليم لهذه المشكلة المركّبة. وهي في الواقع، تحمل أبعاداً محلية سياسية، تعكس طبيعة النظام الحاكم في باماكو، وهذا شبيه بتلك الأنظمة الحاكمة في النيجر أو تشاد أو بوركينا فاسو أو موريتانيا؛ ولذلك، فإن انعدام الاستقرار مشكلة أمر واقع في الساحل وغرب إفريقيا، وتتطلّب معالجة هذه المشكلة تماسكاً في النشاطات الأمنية التأسيسية للمجتمع والدّولة.

وترتبط الأنظمة الحاكمة بالتوازن الاجتماعي - الإثني والقبلي في كلّ هذه البلاد؛ ما يعني أن من شأن اختلال العلاقات الأمنية، وتوتّرها واضطرابها، أن يؤزّم وضعية الأنظمة الحاكمة. كما أن اندلاع المواجهات الاجتماعية - الإثنية والاضطرابات الاجتماعية، من شأنه أن يدعم ردود الفعل ضدّ تلك الأنظمة. وقد عرفت بُلدان الساحِل نَماذِج من هذه التوتّرات، وهي تؤكِّد ترابط الهوية التأسيسية للمشكلات الأمنية. ويُلاحَظ أن انغلاق المؤسّسات، فضلاً عن محدودية أدوارها وضعفها، يؤكّد أن أي معالجة أمنية لا بدّ أن تمرّ من القاعدة، وكيفما كانت هذه المعالجة، فإنه لا يمكن أن تفرض تحولاً سريعاً في الهوية التأسيسية للبلدان الساحلية - الصحراوية؛ ما يعني أن تماسُكَ بلدان المنطقة واستمرارها، يبقيان مسألة توقعات أكثر منها مسألة ثابتة.

لقد كانت الوقاية من انتقال عدوى أزمة مالي إلى باقي الساحل العمل الذي يُفترض أن يتدافع نحوه الأطراف، فبذلك دخل الساحل إلى موقع تطويق أو محاصرة لأزمة مالي، سواءٌ في بعدها التاريخي من أزمة بالطوارق مثلاً، أو في بعدها الطارئ مُمَثلاً بالنّشاط الجهَادِي. فكلّ حُكُومَات الجوَار تُعبّر عن مخاوفها المُتزايدة من تفاقم الوضع واتساعه. ففي أثناء اشتداد الخناق على الجماعات المسلحة في مالي انتقلت أجزاء من قيادة الطوارق إلى النيجر «الذين وقّعوا على اتفاقية للمشاركة في السلطة في مارس 2012 مع ثلاثة من ميليشيا الجهاديين وهي: القاعدة في المغرب الإسلامي وجماعة أنصار الدين وجماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، وقد هرب هؤلاء القادة بالفعل، عبر حدود النيجر غير المراقبة؛ حيث سيحاولون مرةً أخرى إعادة التجمّع. وفي ظلّ ضعف هياكل حكومة النيجر، فإنها تمثل أيضاً تهديداً أمنياً خطيراً للبلد ككل، فالنيجر تمثل هدفاً سهلاً يمكن الطمع فيه».[164] ولا بُد من تسجيل ملاحظة بصدد هذا الرأي، وهي أن الاتصال عبر الحدود بين طوارق مالي والنيجر هو واقع قديم، نتج من الاتصالات الطبيعية في بلاد الطوارق. ويبدو من غير المعقول مقارنة حالتي الحركة السياسية للطوراق في مالي مع الجماعات الجهادية المسلحة. وهذا أمر نبَّهت إليه أطراف؛ كالجزائر وفرنسا باستمرار.

ولعلّ الوقائع قد أكدت هذا الانسياب الأمني إلى النيجر بعد تطويق مالي، فكانت أولى نتائج هذا الانعكاس في اغتيال أكثر من 20 شخصاً في هجوم تمّ تنفيذه في موقع آرليت في شمال النيجر، سبقت الإشارة إليه في الفصل الأول، كما أنّ خطفاً واحتفاظاً مسّا ثمانية أشخاص من الرهائن الغربيين بهذه المنطقة، كانا من تنفيذ جماعات جهادية. وقد أكدت التّحقيقات الأولية التي تمّ الوقوف عليها، تورّط عناصر متنوعة الجنسيات في هذه العملية. وقد يَعكس هذا التعدد في التجييش، واحتمال انضمام أفارقة الساحل وشرق إفريقيا وغربها إلى الجهاد في الساحل، الخطوة الأولى نحو أقلمة حقيقية للنشاط الجهادي في هذه المنطقة. وفي المقابل، يلاحَظ أن الحرب الطوارقية التي بدأت مع عام 2012، وسيطرة الحركة الوطنية لتحرير أزواد ولو لفترة محدودة على شمال مالي لم يَعقُبها أثر سريع في النيجر. وهذا يُفسر الرؤية الأمنية للجماعات الجهادية مقارنة بالنزاعات الناتجة من قضايا سياسية ذات صلة بأزمة الهوية التأسيسية لدول الساحل.

ومن المفيد ذكر الشبَه الوَاقِع فِي وضْعيّتي الطوارِق بيْن مَالي والنيْجَر، مع التنبيه على اختلافِهما النّسْبِي والعملياتي. والعكس بالنسبة إلى الجزائر؛ حيث إن وضعية الطوارق أكثر هدوءاً، وقد يكون لمشاركتهم في بعض النشاطات الجهادية مع القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والجهاد في غرب إفريقيا، في مثل حالة عين أميناس مضموناً معقداً، يقع بعض تفسيره في مسوغات سياسية نابعة من مُواجَهَة الجهات المسيطرة على السياسة والاقتصاد في الجزائر، وتعكس حركة أبناء الصحراء لأجل العدالة بعض مِيزَات هذا الخطاب، أما في ليبيا، فإن الطوارق لم يُظهروا نزعة واضحةً ساخطة؛ نظراً إلى العلاقات الوطيدة التي ربطتهم مع القذافي، وأيضاً نظراً إلى العلاقات النفسية التي ربطت الطوارق مع قادة الحكم في طرابلس.

ولا شك أن الحجم المَحْدُود لشعب الطوارق يؤثّر في الحجم الاستراتيجي لقضيّتهم؛ إذ تُقدّر نسبتهم بحوالي مليون ونصف من السكان، وإذا ما تمت مقارنة نسبتهم ببلاد الطوارق الواسع، فإن ذلك يحدّ من ديناميتهم التي يزيد منها انعدام تركيز معركتهم في مجال جغرافي محدد، فالتركيز المجالي يُمكن أن يُعوّض عن هذا الضعف الديمغرافي؛ كما هو الشأن بالمقارنة مثلاً، مع تركيز رجال "البوليساريو" لنشاطهم حول الصحراء الغربية. فالقلة السكانية للطوارق، فضلاً عن توزعهم الجغرافي، وعُزْلتهم السياسية، كلها أمور حدّت من تأثيرهم المُتوقّع في الصحراء الوسطى.

لقد مرّت أزمات الطوارق في مالي والنيجر بتاريخ مترابط، مع اختلاف كل حالة منهما؛ ففي مالي كان أثرها غنيّاً بالأحداث مقارنةً بالنيجر، ولكنه أيضاً كان شديد الانقسامات العشائرية والقبلية. وتميل نزاعات الطوارق في شمال مالي، إلى تحقيق مكاسب من خلال فوائد مركزية في علاقتها مع باماكو، أو الاستفادة من العلاقات عبر الحدود مع الجزائر بالشكل الذي يُراعي مصالح الطوارق عبر الحدود، بينما تتركّز معارك الطوارق في النيجر على زيادة الاستفادة من الثروة المركزية ممثلة باليورانيوم؛ ففي الوقت الذي حدد القانون إعادة توزيع ما نسبته 15٪ من حجم عائدات اليورانيوم في الشمال،[165] يُطالب السكان برفعها إلى 50٪. ويجدر تسجيل ملاحظة هنا، تُمثّل بأن السلطات في النيجر غالباً ما تختار منهجاً

سُلطوياً قمعياً ضد الطوارق، بينما اختارت سلطات مالي غالباً استغلال فُرَص الولاء وضرب القبائل والشخصيات بعضها ببعض.[166] واختِلافُ المنهجية هذه، له صلة بالوضع البالغ الأهمية لإقليم انتشار الطوارق في النيجر الذي يتعلق بوجود شريان حياة النيجر وهو اليورانيوم، والعكس لأزواد مالي؛ حيث لا يعرف مثل هذه المادّة. ويَجدر التنبيه هنا أن النيجر اتّهمت أحياناً مسؤولين في شركة "إريفا" بدعم حركة النيجريين للعدالة الطوارقية،[167] وربما قد يكون لذلك صلة برغبة النيجر في رفع أسعار اليورانيوم، وتنويع الشركاء، والحد من احتكار "إريفا" لاستخراج هذه المادة الحيوية للنيجر وتصديرها، كما ساقت كثيراً من الآراء. فالحكومة النيجرية لا تتسامَح مع الطوارق؛ لأن مشكلتهم تمسّ مصدر استمرار النيجر. وقد كان معمر القذافي، ذا قدرة كبيرة على التأثير في شمال النيجر؛ نظراً إلى هجرة النيجريين للعمل في ليبيا، وأيضاً إلى صِلَةِ القذافي بالشخصيات والزعامات المحلية في هذه المنطقة. وقد قام القذافي في إبريل 2007 بالاحتفال بعيد المولد النبوي في عاصمة الطوارق أكاديز، قبل أن يقوم بالاحتفال ذاته بعد عام في تنبكتو شمال مالي، كما سبقت الإشارة إلى ذلك. ولعل هذه النشاطات تعكس الانعكاسات الإقليمية عبر الصحراء لقضية الطوارق التي تتداخَل فيها العناصر السياسية بالثقافية.

ويُلاحَظ أن النيجر لم تشهد ردود فعل ملموسة للطوارق، تساير الاضطرابات في شمال مالي؛ ما يعني أن الواقع السياسي المجالي فرَضَ واقعاً جديداً، وأن حركة هؤلاء ليست على درجة مُطابِقة لأولئك، كما أنّ التنسيق بين الطوارق هو على مستوى ضعيف جداً، فلا تُعرف أي هيئة أو شبكة تُؤدي هذا الدور التنسيقي بفاعلية، بل إن الخلافات تكون أحياناً سيدة الموقف كتلك التي عبَّر عنها ريسا آغ بولا بشأن عدم نزعة الطوارق إلى الاستقلال، أما بالنسبة إلى نشاط المنظمات الأمازيغية في باقي شمال إفريقيا وأوروبا وما قد تُقدّمه من دعمٍ للطوارق، فلا بد من التنبيه إلى ما عرفته هذه المنظمات من تراجُع؛ فمنظمة المؤتمر العالمي الأمازيغي التي كانت تنشط بشكلٍ لا بأس به منذ عام 1995، وكان يلتقي فيها عناصر من طوارق مالي والنيجر مع باقي أمازيغ شمال إفريقيا، عرفت مثلاً، تراجعاً وجموداً بعد سنوات قليلة على تأسيسها، فضلاً عن أن قدرتها كمنظمة كانت محدودة جداً،

وليست على مستوى القوة لإحداث تغيير في الأمر الواقع في الصحراء، باستثناء بعض التعاطف الأدبي الذي يُمكن أن تُحققه لصالح الطوارق.[168] ويُلاحظ أيضاً أن الاتصال مع منطقة القبائل (الجزائر) أو منطقة نفوسة وزوارة (ليبيا) على القدر الكافي من الاتصال السياسي مثلاً. ويبدو أن الناشطين الأمازيغ في شمال إفريقيا، برغم تعاطفهم وتضامنهم مع الحركات المسلحة، وخاصة في بلاد أزواد، فإنهم لا يتوفرون على فرص، وربما على العناصر السياسية لفعل أكثر من ذلك، وهم يصطدمون أيضاً بالرقابة الأمنية وشبه انعدام وسائل الاتصال بين كل الهيئات والجمعيات الأمازيغية في شمال إفريقيا. كما أن بعض أجنحة الطوارق يعتمد خطاباً لا يُشبه أحياناً خطاب المنظمات الأمازيغية في باقي شمال إفريقيا، ويزيد الطابع المُسلّح لنزاعات الطوارق والطابع المدني لقضايا الأمازيغ في باقي شمال إفريقيا في حدوث نوع من الهوّة بين مُختلف هذه الهيئات. وزاد من تعقيد هذه الوضعية، أولاً، اختلاف المواقف الحكومية؛ إذ تدخّل المغرب والجزائر تاريخياً مثلاً، لصالح المحافظة على وحدة أراضي مالي وكذلك النيجر، كلّ واحد لغرضه، فبالنسبة إلى المغرب، فإن ذلك ينسجم مع نزاعه مع جبهة تحرير وادي الذهب والساقية والحمراء والجزائر معاً حول الصحراء الغربية، أما بالنسبة إلى الجزائر فإنها تعمل على تطويق عدوى المشكلة الطوارقية التي يُمكن أن تؤثّر فيها، وخاصة أن صحراءها تقع على أغنى إقليم للطوارق. وثانياً، تنامي النشاط الجهادي في الصحراء والساحل، فقد انتقل عشرات الجهاديين من المغرب وتونس إلى مالي. وهذا يُبيّن القدرة والمرونة لدى الجهاديين على الحركة في هذه المنطقة، مقارنةً بغيرهم.

إن النشاط الجهادي قادر على إحداث تغييرات إذا ما توافرت له أرضية مستقبِلة، فأبرز عائق أمامه يُمثل بالحصار الأمني المفروض عليه في المنابع (ما يُعْرف بتجفيف المنابع)، فضلاً عن ضعف البنية الاجتماعية المُستقبِلة في الساحل الإفريقي. ففي هذا الوسَط، لا تحوز المنظمات والهيئات الأمازيغية المحدودة القدرات جداً - إن لم نقل الضعيفة - الفرص اللازمة لإحداث تأثير قومي عابر للحدود. وقد أظهر النشاط الجهادي، إثر التطورات الأمنية التي تلته مباشرة في نقاط أخرى من شمال إفريقيا، إمكانية

إضمار القاعدة قدرة كبيرة في غرب إفريقيا أيضاً، وكما يذكر الباحث سيرج دانييل: فإنه «لا يكاد يخلو بلد في غرب إفريقيا من وجود عنصر أو ثلاثة من تنظيم القاعدة ضمن الخلايا النائمة في هذه المنطقة».[169]

يبدو إذاً الفارق واسعاً بين المخاوف من المشكلات التي يُمكن تطويقها والنشاطات الجهادية السريعة والرخوة. وقد اتسعت دائرة هذا النشاط في تونس؛ إذ عرفت معركة حقيقية مع الجهاديين في منطقة جبال "الشعانبي" في غرب تونس، وجعلت هذه الأخيرة هدفاً لها. وبحسب باحث تونسي، فإن «القاعدة موجودة ومستقرة في تونس، وأصبح وجودها حقيقة»،[170] ولعل ذلك يظهر في حشدها مئات المقاتلين إلى سوريا وآخرين في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.[171] وقد ضغط هذا الواقع الأمني للتحول نحو تحديد نوعية الاستراتيجيات المناسبة لتطويق المشكلات الأمنية في الساحل والصحراء عبر تطويق مشكلة مالي، وهي التي تستفيد من المشكلات في ليبيا. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل إن من شأنه إلقاء أثره على النزاعات الأخرى المتصلبة في المنطقة، وعلى رأسها نزاع الصحراء الغربية ونزاع دارفور؛ فانفلات الوضع في أزواد هو موضوع حذر مُتبادَل من كل بلدان الساحل ومنها المغرب؛ وتفسير ذلك، أن خروج أزواد مالي على السيطرة، أو الاستقلال بالنفس، يعني ضمناً تحريك الخريطة الإقليمية في الصحراء الوسطى والصحراء الغربية الوسطى، أو - على الأقل - التأثير الثقيل عليها ولآجال أخرى مفتوحة، ومن شأن ذلك أن يفتح ثغرات أخرى حقيقية. وإذا كان موضوع حسم الحدود السياسية يبقى إحدى القضايا الجذرية في إفريقيا، فلا أحد طرحه بالجرأة المطلوبة، ولعله سيظل رهيناً للنزاعات المسلحة والتوازنات الإقليمية والداخلية.

ووفقاً لهذه المقارنات، يتّضح أن الإحاطة بالمشكلات الطارئة ذات أبعاد متعددة ومتنوعة، فإضافةً إلى الأبعاد البنيوية الداخلية للمجتمعات الصحراوية التي يعيش أغلبها في مستويات تنمية ضعيفة وأساليب عيش تقليدية، تسقط المؤسسات الإقليمية في فخ إعادة عناصر النزاع ذاتها. وتميل بعض البلدان ذات القدرات الكامنة على المحافظة على

مستوى من التأهب لممارسة دور الفاعل في جوارها الإقليمي، ولعله سيزيد من هذا الوضع احتمال تراجُع مهمات قوة عظمى كالولايات المتحدة وأخرى متوسطة كالقوى الأوروبية عن القيام بدور الحارس في هذه الأقاليم، وهذا بدوره مرتبط بطبيعة النظام الدولي في العقود القادمة.

## خلاصة

يظهر من خلال النتائج الأولية لمناقشة اللاعبين الخارجيين الأساسيين في السّاحل والصّحراء، إضافةً إلى بعض الديناميات البنيوية الإقليمية أنَّ المنطقة اتخذت وضعاً أمنيّاً يَتّسع شيئاً فشيئاً، ولا يتعلّق الأمر بإثارة بعض المشكلات عبر القومية؛ مثل: الجريمة والمخدرات والإرهاب فحسب، ولكن أيضاً ضرورة التنبه إلى المشكلات الإنسانية الناتجة من الضعف والهشاشة ونقص القدرات التي تعرفها مجتمعات تسكن بلداناً؛ مثل: مالي. ولا يُمكن إقصاء هذه المشكلات الأمنية ذات الصلة بالبنية الاجتماعية والبشرية الداخلية، برغم أنها كثيراً ما تم إغفالها في معالجة قضية التطرف والإرهاب في هذه المناطق، التي هي في أمسِّ الحاجة إلى تغيير استراتيجي لنوعية قدرات أفرادها ومجتمعاتها قبل كل شيء. وفي مقابل ذلك، تُلقي المشكلات الفرعية ذات الصلة بالتنافس أو حتى النزاع حول وجود كميات من الموارد الطبيعية في هذه المنطقة بثقلها على تحليل الشأن الإفريقي عموماً والشأن الساحلي. وهي عموماً على قدرٍ من الأهمية في تحليل السياسات الإقليمية - الدولية أو الإقليمية - الإقليمية. وبين هذه وتلك، فإن للمشكلات الناتجة من المجال الإقليمي الضّاغِط والمُسْهِم بوضوح في رسْمِ صورة التفاعلات في السّاحل والصّحراء، أثراً بالغاً في تحليل الرؤية الجيوستراتيجية العامة للنشاط العسكري و"التكالب" الاقتصادي في منطقة الساحل والصحراء.

وربما لا يتّضح الموقف الحقيقي للقوى النّافذة في المنطقة من الصراعات والمُشكلات الأمنية الجارية هناك؛ مثل: الولايات المتّحدة الأمريكية وفرنسا وحتى الصّين. ويظهر أن فرنسا لا تحتفظُ بميزةٍ خاصة وحاسمة في رسم الخريطة العامة في المنطقة، فهي يُمكن أن

تتدخَّلَ في بعض النّزاعات الصغيرة أو المتوسطة والدّاخلية مع الاستعانة بحُلفاءٍ محليين. أمّا الولايات المتّحدة، فبرغم أنها وضعت مهمة قيادة أفريكوم ضمن الإطار العام للأمن القومي الأمريكي، فهي تنظر إلى المشكلات الواقعة في المنطقة، وخاصة النزاعات الداخلية - وبعضها إقليمي - وكذلك النشاطات الإرهابية، على أنّها مشكلات أمنية غير مباشرة لها، وتَقَعُ في الدّرجة الأخيرة من التهديدات القومية التي ترسمها العقيدة الاستراتيجية الأمريكية؛ ولذا فهي تدعمُ من الخلف جهود محاربة الإرهاب، وتُشجّع على القيام بذلك، بل تطلبه، من الدّول الصغيرة والمُتوسّطة الإقليمية.

وإزاء ما يتعلق بالسّاحل كمجالٍ منعزل، فهو لا يُشكّل أهميةً مُنفردة من دون ربْطهِ بالصّحراء الكبرى، تحت ما تمت دعوته ضمن هذا الكتاب بإفريقيا الصحراوية؛ حيث تعد هذه المنطقة ذات أهمية كبرى للولايات المتحدة، ولكن من دون أن تستند الأخيرة إلى أي التزامات استراتيجية مباشرة كبيرة؛ مثل: التّدخّل في نزاعات داخلية وأهلية خطيرة. غير أنّ سيناريو تدخّلها بتلك الطريقة في حالة بروز مشكلات بحرية في خليج غينيا، أو في حالة تمسّ الأمن الاستراتيجي في خليج عدن أو مشكلاتٍ صحراوية تؤثّر بشكلٍ كبير في العلاقات الأمنية ذات الصّلة بالبحر الأبيض المتوسّط، يبقى ممكناً بصورة كبيرة. ويبقى هذا السيناريو بدوره مرتبطاً بتوقعات تمدّد أو انكماش للقوة الأمريكية في العقود القادمة.

وقد أظهرت العملية العسكرية الفرنسية في مالي، إثر الأزمة الداخلية المُندلعة فيها، حفاظ فرنسا على نوعٍ من الامتيازات السياسية والعسكرية والرضى النفسي في غالب بلاد الساحل. وحتى إن كانت هذه العملية تقع في الإطار الجيوستراتيجي العام الواقعي والبراغماتي للإدارة الفرنسية إزاء إفريقيا عموماً، وهذه المنطقة بصورة خاصة، فإنّ ذلك يفرض عدم تجاهُل العناصر الإنسانية المرنة، وعناصر الأزمة التأسيسية الجذرية والعميقة في مالي وجاراتها الساحلية.

# خاتمة

تعد قضية الأمن في الساحل والصحراء ذات أهمية متزايدة، وهي بحاجة إلى تفسير أبعادها الاستراتيجية، بدلاً من الاكتفاء باختزالها في مشكلات معينة دون غيرها، وذلك بهدف حيازة رؤية شاملة بشأن وضع هذه المنطقة في السياسات الإقليمية. وقد واجهت هذا الكتاب منذ البداية مشكلة نظرية تُمثل بكيفية تحديد السّمات الحيوية وتوضيحها في تحليل الظواهر الأمنية، والظواهر ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بالمُشكلات الأمنية، وعلى رأسها ربْط القدرات البنيوية مع العناصر الجيوستراتيجية. وقد تمّ الانطلاق من عناصر يبدو أنّها مركزية في تحليل منطقة الساحل والصحراء، أولها إطارها الجغرافي والديمغرافي، وثانيها، المؤثرات الاستراتيجية الأساسية فيها، وأهمها قضيتا الإسلام والعلاقات التاريخية بين الجماعات الصحراوية والإفريقية الصحراوية والهوية التأسيسية للدول في الساحل والصحراء. كما تمت مناقشة وضع إفريقيا الصّحراوية ضمن الخريطة الجيوسياسية للعالم الإسلامي والتفاعلات الأساسية لمجالات الصحراء وشمال إفريقيا وغربها وشرقها. وتساعد هذه المقاربة على ما يبدو في تحليل السياسات الإقليمية العامّة في المنطقة، والاستعانة بها في فهم أهم المستجدات الطارئة عليها، بما فيها النّشاط المتزايد للجهاديين، وتوظيف الجغرافيا في إعاقة مرونة العلاقات بين الجيران. ولا يتعلّق الأمر بعلاقات الجيران فيما بينهم فحسب، وهي علاقات ضعيفة، بل أيضاً بتفاعل قوى خارجية تقليدية مهمة مع هذه المنطقة؛ إذ من دونها لا تمكن معالجة المشكلات في مجملها.

وتدعو بعض الخلاصات والأفكار التي تمت مناقشتها في هذا الكتاب، إلى إعادة بناء الفرضيات الموضوعة في بناء المعرفة الأمنية والاستراتيجية حول منطقة السّاحل والصحراء، فالوضع السوسيولوجي لهذه المنطقة، ووضعها الجيوثقافي ضمن العالم الإسلامي، يضفيان عليها خصوصية متحركة. ولهذا، فإن مقاربة الأمن الاستراتيجي

المتعلق بتزايد الإرهاب مثلاً، لا يمكن فصلها عن النّظرة النمطية المتشكلة إزاء هذه الظاهرة، سواءٌ من الناحية الإقليمية أو من الناحية الدولية. وتمكن ملاحظة هذه النّظرة وإعادة تشكيلها حول منطقة السّاحل، بمقارنتها إقليمياً بمنطقة القرن الإفريقي، ودولياً بآسيا الوسطى، وخاصة أفغانستان وشمال القوقاز. إنّ مناطق التّماس هذه ضمن العالم الإسلامي تتقاسم خصائص تشكُّل أزمات أمنية بعضها مؤسَّسي يمثّل بتكوّن دولٍ جديدة وضعيفة البنى، وبعضها الآخر سوسيولوجي ناتج من تصاعُد النشاطات الإجرامية والمشكلات الكثيرة المتّصلة بها، والتي تتعلق بمشكلات الحاجة إلى الموارد والقدرات.

وتترابط في كل هذه المجالات الفواعل المحلية بقوى إقليمية ودولية، وتُسهم هذه القوى في صوغ النّظرة الأمنية النّمطية، فلم يتم تجاوز النظرة الأمنية القائمة على تحديد العناصر المستجدة وسُبل معالجتها سواء في إطار وطني؛ مثل: برامج المساعدات المتنوعة الأهداف، وسبل تحقيق الديمقراطية، أو في إطارٍ إقليمي، بتعزيز برامج التنسيق والتعاون الإقليمية أو الإقليمية الدولية؛ مثل: البرامج الأمريكية في الساحل والصحراء أو الروسية والصينية في آسيا الوسطى مثلاً، أو في إطار جيوسياسي عالمي؛ مثل: تفسير أهمية الساحات في ضوء مكانة القوى العظمى والمتوسطة، بما فيها الوارثة للمجالات الاستعمارية.

ومن المفيد لطرح قضية الأمن في الساحل والصحراء ربطها بالعناصر البنيوية الجغرافية والتاريخية، بدلاً من حصرها في الظواهر الأمنية المحضة والمباشرة أو في الأبعاد الدولية الاستراتيجية فقط. وتتدافَعُ عناصر عدة لبناء قواعد فهم وتحليل يتجاوزان القراءة النّمطية لجغرافيا الأمن في الساحل والصحراء وطريقة رسم خريطتها الكلاسيكية. ويُلاحظ التركيز الشديد على الوضعية الأمنية الطارئة في المنطقة، وذلك بتحليل المقاربات الأمنية الفرعية كالإجرام المُنَظَّم والإرهاب والأزمات الإنسانية وفقاً لبعض المعطيات الإفريقية والعالمية العامة، مُقابل تجاهُل احتمال كون الأمر يتعلّق بوضع جغرافي وزمني جديدين أو لا.

والواقع أن هـذه العناصـر لا تحمـل أفكـاراً جديـدة، إنّـما تنبّـه فقـط إلى معطيـاتٍ ومستجدات جديدة نسبياً. ويظهر أنّ بعض البلدان في المنطقة لم تقم بـما يلـزم للاسـتجابة لهذه التطورات، وظلّت نظرتها إلى السّاحل والصّحراء معزولة عن مجموع خريطـة المجـال الإفريقـي الصـحراوي التـي تشـمل المجـالات الأطلسـية والهنديـة والمتوسـطية معـاً؛ إذ انخرطت دول المنطقة في سياسة توازنٍ تقوم على الوصول لبعض المعادن عبر حيازة المجال الجغرافي والمداخل الأساسية إليه، وهذا النهج يتماشـى ومستوى تطوّر هذه الـدول الـذي مايزال في الدّرجات الدّنيا. إن المنطقة تعرف تطورات جيوسياسـية دينامية بالغـة الأهميـة من خلال تزايد أهمية بعض الـدّول؛ مثـل: نيجيريـا، أو التحـديات التـي تواجـه بعضـها الآخر؛ مثل: المغرب والجزائر.

ويمكن تركيز المشكلات الأمنية الفرعية والطارئة في المنطقـة وفقـاً لـواقعيْن أمنييْن، الأمن الإجرامي عبر الحدود، ويتعلّق بالمشكلات المتنوعة ذات الطـابع الإجرامـي؛ مثـل: عمليات الاختطاف والسـرقة والتفجير وتجارة الأسلحة والمُخدّرات بما فيهـا الكوكـايين، والاتّجار في البشـر. وتتّصِل هذه أو تتغذّى من الواقع الأمني الآخر، وهو الأمن الإنسـاني نتيجة تدهور وضع السّكّان وضـعف قـدراتهم؛ بسـبب مشـكلات كالتصـحّر والجفـاف وانخفاض مستويات الأمن الصحي، وسوء التغذية وغيرها؛ حيث تُسهم هـذه الوضـعية في جذب اهـتمام المـنظمات الإقليميـة والدوليـة المتخصصـة، والجمعيـات المدنيـة الغربيـة بخاصة؛ ومن ثم، فإن مثل هذه المنظمات والوكالات "النّاعمة" هي التـي تُظهـر الاهـتمام بمسألة الأمن الإنساني.

ويظهر أنّ المشكلات الأمنية الفرعية النّاتجة من الفقر والبيئة الجغرافية الصّعبة، وكذلك انتشار الفساد الإداري والسياسـي، كلها تزيد الوضع تعقيداً. فحول هـذه القضـية النظريـة، يُمكن العودة إلى أبحاث أمارتيا صن الغنية في هذا الصّدد، والتي نـاقش فيهـا علاقـة الفقـر والحاجات بشلل قدرات الأفراد والمؤسسات. ولقد أصبح تأزّم بعض البـؤَر؛ مثـل: القـرْنِ الإفريقي واليمن وأفغانستان شديد الصّلة بمثل منـاهج التّحليـل هـذه. ويبـدو أن البلـدان الحديثة التكوُّن إذا ما اقتسمت هذه الصفات، فمن المؤكد أنها تُخلّف نتائج مأساوية.

لقد دفعت الخلاصات التي تمت مناقشتها في بداية هذا الكتاب إلى تكوين قناعات جديدة حول وضعية الأمن في السّاحل والصحراء. كما أنّ الفرضية الأولى الأساسية التي انطلق منها هذا البحث وهي الممثّلة بتصاعُد ظواهر النشاط الجهادي والتطرف وأشكال الجريمة الأخرى؛ كعناصر استراتيجية للأمن في الساحل والصحراء، تمكن معالجتها من خلال معالجة هذه المعضلات. وقد تمّ التقليل من محورية هذه الفرضية بإظهار أهمية المعطيات الجغرافية والتاريخية والثقافية والاستراتيجية والبيئية العامة مقارنةً ببعض المستجدات الأمنية الإنسانية والإجرامية. ولم يجد البحث في النشاط الجهادي إلا انعكاساً للظاهرة في علاقتها بدينامية العالم الإسلامي كله وبتطوّر الإسلام الجهادي في المنطقة الإفريقية الصحراوية. كما اتجه البحث إلى ربط هذه التطورات مع المجال الإفريقي الصحراوي وتطوراته السياسية والاجتماعية، إضافةً إلى تموضع القوى الفاعلة في هذه المنطقة؛ ولهذا السبب أثار البحث الانتباه إلى تشكل أهمية جديدة لخليج غينيا كمنطقة تفاعلات أمنية جديدة من شأنها تعزيز أهمية الساحل والصحراء كمجال متاخم لغرب إفريقيا، ولم يجد البحث سبباً مقنعاً لفصل وضعية الساحل عن وضعية القرن الإفريقي أو شمال إفريقيا أو شرقها.

وانطلاقاً من هذه الاستنتاجات يظهر أن المشكلات الأمنية الفرعية، لا يُمكن أن تسمح بفهم التطور السريع للمنطقة وهويتها التاريخية والجغرافية؛ ولذلك، يظهر أنّ البحث عن الجوهر أو النواة الذهنية للتّفسير الأمني في معناه العام يفترض البحث في تفسير السّمات العامة أو الفرعية معاً للمنطقة اعتماداً على معايير تسمح للخبير وصاحب القرار والمتابع إدراك ما تُضمره المنطقة وتنطوي عليه، وكذا ما يُحتمل أن تؤدّيه من أدوار داخلية وخارجية في العقود القادمة. فلا بد من نبذ نظرة الاستصغار إلى الصحراء الإفريقية، ثم إعادة تقويمها. إن ضعف الدراسات الإفريقية الصحراوية وتراجُع الاتصالات الاجتماعية في المنطقة، يُساعدان على تعميق الهوّة النفسية، في الوقت الذي تتّجه المصالح نحو تشكيل بيئات جديدة. ولتدارُك هذا الفراغ، فلا بد من بناء جسور جديدة للتواصل عبر الصحراء والساحل وغرب إفريقيا وشرقها.

لقد توصل هذا الكتاب إلى اقتراح ثلاث جيوستراتيجيات أساسية لإفريقيا الصحراوية ذات مقاييس تفسيرية متداخلة: أولاها، جيوستراتيجية خارجية. وثانيتها، جيوستراتيجية داخلية صحراوية للدول المعنية بها مباشرة. ولعل ذلك يقود إلى التمييز بين الجيوستراتيجيتين الداخلية والخارجية، ويساعد هذا في فهم ميزة الساحل والصحراء للتمييز من بعض الوضعيات الإقليمية الأخرى. أما ثالثتها، فجيوستراتيجية تتعلق بتفاعل التخوم؛ حيث إن للأخيرة مقاييسها المستمدة من تفاعلاتها الصحراوية والمجاورة؛ مثل: القرن الإفريقي مع شبه الجزيرة العربية من جهة، ومع إفريقيا الصحراوية من جهة ثانية، وشمال إفريقيا مع الأورومتوسطية أولاً ومع الإفريقية الصحراوية ثانياً.

ولتعميق البحث في منطقة الساحل والصحراء، يقدم الكتاب التوصيات الآتية:

- ضرورة تعميق البحث في القضايا القطاعية، والتي من شأنها أن تثري المعرفة بمختلف القضايا الطارئة في المنطقة. ويُمكن أن تركز بحوث على القضايا الاجتماعية الناتجة من العلاقة المتوترة بين الرعي والترحال والتصحّر والتنظيم العصري للأراضي في الساحل الإفريقي، وكذلك تجارة الأسلحة الخفيفة والصغيرة، والهجرة غير النظامية من إفريقيا الاستوائية ومن بلدان الساحل نحو شمال إفريقيا وغرب آسيا، وعلى مشكلات أخرى فتاكة؛ كأشكال التجارة الممنوعة بما فيها تجارة الكوكايين وأثرها في التطوّر السياسي والاجتماعي في المنطقة.

- الاهتمام أكثر بالوضعية الأمنية الناتجة من المشكلات المناخية لبلدان الساحل.

- إعطاء اهتمام بالأوضاع المستقبلية في منطقة خليج غينيا وغرب إفريقيا.

- البحث في قضية العلاقات الثقافية والتاريخية الإسلامية وإسهام العناصر الصحراوية في بنائها؛ إذ برغم الاهتمام الملحوظ بهذه العناصر، فإنها بحاجة إلى مزيد من التطوير، وربطها بالتغيرات الاستراتيجية في المنطقة.

- البحث في بناء علاقات أكثر دينامية لشمال إفريقيا وشبه الجزيرة العربية مع منطقة الساحل الإفريقي وغرب إفريقيا وشرقها، سواء على المستويات الثقافية أو التجارية الأمنية الاستراتيجية.

- البحث في علاقات فواعل ترتبط روحياً وسياسياً بالمنطقة، ومن بينها: المغاربية والخليجية.

- تعميق البحوث حول بعض فواعل من المحتمل أن تعرف سياساتهم إزاء المنطقة اهتماماً مميزاً، كالسياستين الإسرائيلية والإيرانية، مع مراعاة اختلاف منطلقاتها.

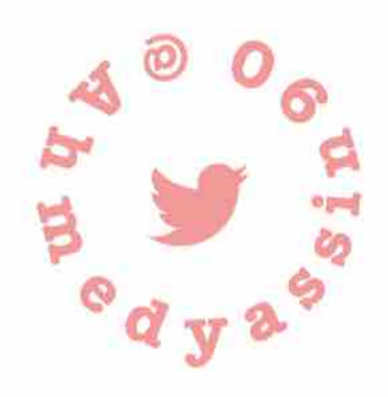
أما التوصيات لصنّاع القرار في منطقة الساحل والصحراء، والتي لا شك أن البحوث الأخرى ستغنيها أكثر، فهي:

- عدم تَجْزِيء المشكلات الأمنية في المنطقة؛ إذ لن تساعد صانع القرار على اتخاذ القرارات الناجعة والبعيدة المدى وذات الأثر الشامل؛ فأي تعامل مع المشكلات الطارئة يُفترض أن يضع في الحسبان الهوية التأسيسية في المنطقة؛ فلا يمكن مثلاً مواجهة التطرف والظاهرة الجهادية من دون وضع برامج شاملة للعلاقات الجيوثقافية الإسلامية الإفريقية، كما لا يُمكن الإسهام في معالجة بعض المشكلات الفرعية الأخرى من دون تعزيز التعاون المتعدد الأطراف، فمن دون هذه الخيارات تبقى المعالجات الأخرى قرارات تكتيكية مهمة، لكن من دون أن تعالج جذور هذه المشكلات.

- إرساء مؤسسات إفريقية صحراوية تدمج بلداناً من الساحل والصحراء وتخوم إفريقيا. وفي هذا الصدد، يُمكن أن تساعد عقلنة تجمّع دول الساحل والصحراء وانخراط بلدان شمال إفريقيا ونيجيريا وإثيوبيا الفعَّال فيه، على بناء جيوستراتيجية للمنطقة، كما يُمكن تخويله مهمات أمنية في المنطقة ليصبح منظمة أمن جماعي. وبهذه الطريقة، يُمكن أن يحتضن قوات من غرب إفريقيا ومن المنطقة المغاربية وأخرى مصرية. وبهذه الطريقة أيضاً ستتاح أمامه الاستفادة من خبرات متنوعة، ويمكن

عبره تجاوز جمود اتحاد المغرب الكبير مثلاً، وضعف المنظمة الاقتصادية لغرب إفريقيا، والاستفادة من أهمية مصر.

- دمج الميزات الاستراتيجية البعيدة المدى في السياسات الجماعية، وفي مركزها مؤهلات الطاقة والطاقة الشمسية؛ فمن شأن ذلك أن يشجع بلدان الساحل والتخوم الإفريقية على تعزيز الاتصالات مع باقي شمال إفريقيا.
- ربط النزاعات الإقليمية بتشجيع الحوار الدبلوماسي، فلن يستفيد صناع القرار من تدهور أمني في هذه المنطقة عموماً؛ إذ سيبدو مفيداً أن تستفيد الجوانب الصحراوية من الاتصال الجغرافي الطبيعي والبشري مع باقي الأجزاء لإيجاد فرص متنوعة أمام السكان.
- يمكن أن تبادر بعض البلدان من المنطقة إلى تأسيس منتدى دبلوماسي إقليمي دوري للحوار حول مشكلة النزاعات الترابية في الساحل والصحراء، ويناقش بوضوح المشكلات العالقة، وبحضور ممثلين عن أطراف متنازعين.


@Ahmedyassin90

# الهوامش

## المقدمة

1. يعتمد هذا البحث تسمية اتحاد المغرب الكبير بدلاً من اتحاد المغرب العربي؛ لأن التسمية الأخيرة أصبحت شبه مُستبعدة؛ إذ اعتمد الدستور المغربي لعام 2011 مثلاً تسمية اتحاد المغرب الكبير، بحكم التعدد الثقافي في هذه المنطقة. وعلى هذا الأساس يعتمد البحث هذا المسمى، ونرى أن من شأنه أن يكون محايداً.

2. انظر:

Philipp Heinrigs, *Incidences sécuritaires du changement climatique au Sahel: perspectives politiques* (Paris: CSAO/OCDE, 2010), 5. at: http://www.oecd.org/fr/csao/dossiers/incidencessecuritairesduchangementclimatiqueausahel.htm (Consulté le 20/4/2013).

3. حدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة 13 بلداً إفريقياً من البلدان الأقل نمواً؛ وهي: بنين، بوركينا فاسو، غينيا بيساو، غينيا الاستوائية، ليبيريا، مالي، موريتانيا، النيجر، السنغال، سيراليون، الصومال، السودان، تشاد. ويُلاحَظ أن خمسة من هذه البلدان ساحلية وصحراوية بشكلٍ مباشر؛ وهي: موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، السودان؛ وأن اثنين منها ساحليان؛ هما: بوركينا فاسو والسنغال. وتقع بلدان أخرى في المجالات المُحيطة المؤثرة والمتأثرة بالصحراء الكبرى والساحل؛ مثل: سيراليون وليبيريا والصومال. وتجري مُراجعة لائحة الدول الأقل نمواً كل ثلاث سنوات، من المجلس المذكور، في ضوء توصيات لجنة سياسات التنمية، وقد استخدمت اللجنة الأخيرة ثلاثة معايير في آخر مراجعة لهذه اللائحة في مارس عام 2009: معيار ضعف الدّخل، ومعيار ضعف رأس المال البشري، ومعيار الهشاشة الاقتصادية، انظر التفاصيل في تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية:

Conférence des nations unies sur le commerce et le développement, *Les pays moins avancés* (rapport 2010), (Genève: Nations Unies, 2010), 3-4.

4. انظر:

Nations Unies, Conseil économique et social, Commission économique pour l'Afrique, "La situation au regard de la sécurité alimentaire en Afrique," E/ECA/CFSSD/8/7, réunion régional (Addis Abeba, Novembre 2012), 4.

5. نُميّز بين النزاع مع حكومة والنزاع مع دولة؛ إذ تكون الحالة الأولى لأهداف تغيير وضع في السلطة، بينما تكون الحالة الثانية لتغيير وضعية الدولة؛ مثل انفصال جزءٍ منها، أو – على الأقل – إقرار توازن

جديد في عناصر الدولة؛ مثل: الإقليم والسكان والحكم. ويلاحظ خلط كبير في استخدام التعبيرين.

6. تمت متابعة الخبر على قنوات فضائية منها قناة بي بي **سي عربي**، وقد أكدت هذه الأخبار اغتيال حوالي 23 شخصاً في هذا الهجوم الذي تبنته جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا.

7. الفاعلون الخارجيون الكبار: هم الفاعلون الدوليون الذين من شأنهم التأثير بشكل شامل في المنطقة كلها، ويمكن أن يكونوا دولاً أو مؤسسات دولية؛ مثل: الولايات المتحدة وفرنسا والصين وبلدان شبه الجزيرة العربية. أما الفاعلون الخارجيون المتوسطو الحجم، فهم كل الفاعلين الذي يؤثرون في مجال مُعيّن من التعاون أو التنافس أو الصراع في هذه المنطقة أو يكون تأثيرهم في بلدٍ أو جهةٍ من منطقة الساحل والصحراء أكثر من غيرها. وفي هذا الصدد، فإن إسرائيل أكثر تأثيراً في منطقة حوض النيل والقرن الإفريقي مقارنةً بغرب إفريقيا وشمالها. كما أن الكنائس المسيحية لها دور بارز في بلدان؛ مثل: إثيوبيا وتشاد ونيجيريا ودولة جنوب السودان مقارنةً بغيرها. وبالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي فإن تأثيره بارز في مجال الإسهام في المساعدة الإنسانية والتنمية، بينما ليس له التأثير ذاته في النواحي العسكرية، كما أنّ البنك الدولي مؤسسة مُموّلة في مجال التنمية.

8. انظر مثلاً، عبدالملك عودة وأحمد الرشيدي، «تجمّع دول الساحل والصحراء»، **دراسات مصرية إفريقية**، العدد 1 (القاهرة: أغسطس، 2001). انظر أيضاً مقالة خالد حنفي، «الإقليمية في إفريقيا: أسباب التعثّر مع التطبيق على تجمعي الساحل والصحراء والسادك»، **السياسة الدولية**، العدد 144 (القاهرة: 2001). كما يمكن مراجعة محمد عاشور مهدي، «مستقبل التكامل الإقليمي في إفريقيا: قراءة في ضوء الدوافع والواقع والتحديات»، **قراءات إفريقية**، العدد 6 (لندن: سبتمبر 2010)، ص 27-40.

9. استخدَمَ **الكتاب الأبيض للدفاع والأمن القومي** الفرنسي لعام 2013، مفهوم التهديدات menaces؛ وهو يقصد بها أساساً خطر القوة العسكرية التي تشكلها دولة على أخرى، أو تحالف على آخر، وخاصة النووية، وأيضاً بعض المظاهر الاقتصادية التي يُمكن أن تتحول إلى خطر عسكري؛ مثلما هو الشأن في آسيا. واستخدَمَ مفهوم المخاطر risques؛ للدلالة عن نقيض الأول؛ فالمخاطر هي قرينة لضعف الدولة وليس قوتها، فإلى عهد قريب كان ضعف الدول يُعد فرصةً لتمدد دول أخرى قوية على حساب تلك الضعيفة، أما الآن فإن ضعف الدول، يُشكّل تهديداً لبلدان أخرى، كما في منطقة الساحل، انظر:

*Défense et sécurité nationale, Livre Blanc* (Paris: Ministère de la Défense, 2013), 33–46.

10. نُشير هنا أننا قد صادفنا في أثناء البحث، دراسات تحت عنوان الإسلام الإفريقي؛ ومنها خصوصاً: دراسة لهنري كودراي Henri Koudray، بعنوان: les chrétiens dans un pays à prédominance musulmane، وهي نص لمداخلة ألقاها الباحث في ندوة عُقدت بياوندي من طرف المجلس البابوي للحوار بين الديانات في مارس 2001. وهي متوافرة على الرابط الإلكتروني لموقع كنيسة مونغو:

http://www.eglisemongo.org/IMG/pdf/islam_et_les_relations_islamochretiennes_en_Afrique_noire.pdf

كما يمكن العودة إلى دراسة أخرى للكاتب نفسه، بعنوان:

"Chrétiens et musulman au Tchad", revue Islamochristiana, no. 18 ( Roma: 1992), pp.175–234.

وهنري كودراي، فرنسي كاثوليكي يُدرّس في تشاد، وله معرفة مميّزة بالثقافة العربية والإسلامية، وهو ذو إسهام في الحوار المسيحي الإسلامي. ويُميّز في هذه الدراسة في الإسلام الإفريقي بين إسلام ساحلي، وإسلام سواحلي، وإسلامي "غرب إفريقي" وآخر "وسط إفريقي"، وذلك تحت مُسمّى les islams africains، كما يُميّز بين إسلام مُعرّب، وخاصة الذي دخل عبر السودان وتشاد، وآخر غير مُعرب متمركز أساساً في غرب إفريقيا، وبرغم ذلك، يعد أن أنماط الإسلام les islams هذه، تُشكل وحدةً سوسيو-دينية لا نقاش فيها، ومن المشروع دراستها كما هي. ونتبّه هنا إلى أن العبارة المُستخدمة في هذا البحث الإسلام الإفريقي أو الإسلام الإفريقي الصحراوي من حينٍ إلى آخر، لا صلة لها بالضرورة بما قد تعنيه لدى هنري كودراي، كما أننا لم نستخدمها نتيجة نقلٍ من بحثٍ آخر، بل سيتم توظيفها وفقاً لأهداف هذا البحث، مع أنّها قد تتداخَل واستخدامات أخرى لباحثين آخرين.

## الفصل الأول

1. انظر:

Thierry Balzacq, “La sécurité: définitions, secteurs et niveaux d’analyse,” *Fédéralisme Régionalisme* vol. 4 (2003/2004).

2. يعد باري بوزان، أحد رواد الواقعية المحدثة، وقد انصبت دراساته حول التطورات التي عرفها الأمن، وخاصة الأمن الدولي. وهو بذلك يعد من كبار جامعة كوبنهاغن في هذا المجال.

3. وال وايفر، زميل باري بوزان في البحث، وهو أستاذ العلاقات الدولية بجامعة كوبنهاغن، وقد تركّزت أبحاثه حول الأمن الدولي أيضاً.

4. انظر بشأن الأمن الإقليمي المركّب لدى بوزان ووايفر، والوظيفية لدى كارل دويتش، في:

Barry Buzan and Ole Waever, Regions and Powers. The structure of international Security, Cambridge University Press, Cambridge, 2003; Karl W. Deutsch, Political Community and the North Atlantic Area, Princeton University, 1957.

5. حول هذا الموضوع يمكن الاطّلاع على التقارير التي يُصدرها المركز الدولي للدراسات العليا حول الزراعة المتوسطية، وتقارير مرصد الساحل والصحراء ومنشوراته أيضاً.

6. انظر:

Anna Bednik, "Bataille pour l'uranium au Niger," *Le monde diplomatique* no. 651 (Juin 2008).

7. انظر:

Charles Gremont, *Touaregs et Arabes dans les forces armées coloniales et maliennes. Une histoire en trompe-l'œil* (Paris: Note de l'ifri, IFRI, 2010), 13.

8. "مرصد الساحل والصحراء"، هو منظمة دولية مستقلة قائمة في تونس، جاءت نتيجة حاجة تتعلّق بالتوفيق بين جهود إفريقيا لتطوير أنظمة الإنذار، وتتبّع وضعية الزراعات والأمن الغذائي والجفاف؛ إذ إن 46٪ من الأراضي مُعرّضة للتصحّر، وأغلب السياسات واستراتيجيات التنمية تتمحور حول تدبير الأزمات ونتائجها. يضمّ هذا المرصد 22 بلداً إفريقياً وأربعة بلدان أوروبية؛ وهي: ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وسويسرا، بالإضافة إلى كندا وأربع منظمات تحت إقليمية تمثيلية من غرب إفريقيا ومن شرق إفريقيا؛ مثل: الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية "إيغاد" IGAD واتحاد المغرب الكبير + مصر، وتجمع دول الساحل والصحراء، كما يضم منظمات في الأمم المتحدة، ومنظمات من المجتمع المدني.

9. انظر:

Club du Sahel et de l'Afrique de l'ouest/OCDE, Note méthodologique sur la lecture des enjeux sécuritaires et descriptifs des évènements sécuritaires Sahel Ouest et Sahel Est, Document du CSAO (Paris: Novembre 2000).

10. Ibid., 5

11. انظر:

Zoundi Sibri Jean, "Famine en Afrique de l'est," sur le site de l'organisation de coopération et du développement économique, club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest,http://www.oecd.org/document/53/0,3746,fr_38233741_38242551_48539445_1_1_1_1,00.html (Consulté le 20-04-2012).

12. لقد تتبعنا برنامجاً وثائقياً تلفزيونياً بثّته قناة تشاد الفضائية بالفرنسية في أواخر مايو 2013، حول هذه الوكالة وأدوارها والخطوات المتخذة في إطار إنجاز هذا المشروع.

13. لقد تمت متابعة أعمال يوم التنشيط العلمي والتقني السادس (بالفرنسية)، على قناة تشاد الفضائية، وموضوعه: «التحديات البيئية والمناخية: جواب إفريقيا»، 18 يونيو 2013. وقد انصبَّ هذا اليوم على الجدار الأخضر العظيم.

14. المرجع السابق.

15. André Bourgeot, "Sahara de tous les enjeux," *La Hérodote* no. 142 (2011).

16. Charles Grémont, op. cit., 24.

17. انظر: توم كارجيل، **مصالحنا الاستراتيجية المشتركة: دور إفريقيا في عالم ما بعد الدّول الثماني**، سلسلة **دراسات عالمية**، العدد 101 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2011).

18. المدن الصحراوية محدودة الكثافة السكّانية؛ نظراً إلى محدودية ديمغرافية الصحراء.

19. انظر:

Julien Brachet, Armelle Choplin and Oliviez Pilez, Le Sahara entre espace de circulation et frontière migratoire," *La Hérodote* no. 142 (2011): 170.

20. انظر:

Mehdi Taje, "Vulnérabilités et facteurs d'insécurité au Sahel," Note publiée par le secrétariat du Club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest (CSAO/OCDE), no. 1 (Aout 2010), http://www.oecd.org/dataoecd/23/28/45830147.pdf (consulté le 12-3-2012).

21. انظر:

Yves Lacoste, "Sahara, perspectives et illusions géopolitiques," *La Hérodote* no. 142 (2011): 19.

22. محكمة العدل الدولية، القضية المتعلقة بالنزاع الإقليمي (الجماهيرية العربية الليبية/ تشاد)، الحكم الصادر في 3 فبراير 1994؛ وللاطلاع على نص الحكم بالفرنسية أو الإنجليزية أو ملخّصه بالعربية، يُمكن العودة إلى موقع المحكمة على الإنترنت، على الرابط الآتي:

http://www.icj-cij.org/docket/files/83/6896.pdf

23. انظر:

Jean-Louis Triaud, *Les chemins de la sanussya en Afrique*, série conférences 17 (Rabat: publications de l'institut des études africaines, 1996), 29.

24. Yves Lacoste, op. cit., 19.

25. كان قد شكلت في السودان عام 1966 جبهة التحرير الوطني لتشاد بقيادة إبراهيم أباكشا الذي توفي عام 1968. وبعد ذلك عرفت هذه الجبهة انقسامات عدة، من ضمنها: جناح غوكوبي وداي الذي كان يركز عملياته على منطقة بيت وكانم، وهي فرع من التَّبو. وكان القذافي يدعم هذا الجناح وبالتحديد غوكوبي وداي الذي ينحدر من منطقة تبستي. وكانت ليبيا قد اجتاحت منطقة أوزو في عام 1973. كما عرف فرع التَّبو داخل الجبهة انشقاقاً بين غوكوبي وداي وحسين حبري الذي أصبح فيما بعد رئيساً لتشاد. انظر: Club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest/OCDE, op. cit., 16.

26. يُقدّر سكان نواكشوط بـ680000 نسمة (بحسب المرجع المُشار إليه لاحقاً، وتُشير تقديرات أخرى إلى تجاوز سكان نواكشوط مليون نسمة، فضلاً عن نحو 400000 من الأجانب)، وباماكو بمليون ونصف مليون نسمة، ونيامي بـ900000 نسمة، وإنجامينا بـ800000 نسمة، بينما تُقدَّر نسبة سكان الخرطوم بثمانية ملايين نسمة. وتُقدّر الكثافة السكانية في موريتانيا مثلاً، بنسمة لكل كيلومتر مربع، وفي تشاد أقل من 10 نسمة لكل كيلومتر مربع، ويبلغ مستوى "الخصوبة" في النيجر مثلاً، 7.1٪ وفي السودان 4.5٪. للاطّلاع مثلاً، على الجيوسياسية السكانية في الساحل، انظر:

Gérard-François Dumont, "La géopolitique des populations du Sahel," http://www.diploweb.com/La-geopolitique-des-populations-du.html (consulté le 8-3-2012)

27. Mehdi Taje, op. cit.

28. ورد في:

Massaer Diallo, "Défis sécuritaires et hybridation des menaces dans la zone Sahelosaharienne," http://www.iepscipsao.org/index.php?option=com_content&view=article&id=75&Itemid=56 (consulté le 8-3-2012)

29. Yves Lacoste, op. cit., 23.

30. خبير ودبلوماسي موريتاني، رئيس مركز الاستراتيجيات للأمن في ساحل الصحراء بنواكشوط.

31. انظر:

Ahmedou Ould Abdellah, "Aqmi, Boko Haram et la Jemaat: multiplication ou consolidation?" http://www.centre4s.org/index.php?option=com_content&view=article&id=76:communique-n-005-du-05012012&catid=45:articles&Itemid=63 (Consulté le 26-01-2012)

32. انظر:

Alain Antil, M*obilisations identitaires dans l'Afrique contemporaine la question de l'autochtonie* (Paris: Note de l'Ifri, IFRI, 2009), 7–8.

33. انظر:

Mehdi Taje, "La réalité de la menace d'AQMI à l'aune des révolutions démocratiques au Maghreb," sur le site de revue Géostratégique: http://www.strategicsinternational.com/32_20.pdf (Consulté le 29-03-2012).

34. استخدام عبارة "الدول الفاشلة" أصبح شائعاً، وهو على العموم مفهوم طارئ استخدَمَه باحثون أمريكيون في البداية؛ إذ إن معيار التمييز بين الفشل من عدمه يبقى مشكوكاً فيه، كما أن الفشل يعد مُشكلة بنيوية، ويُعد استخدام هذا المفهوم موضوع حذر شديد منا.

35. غالباً ما يُقصد بالأسلحة الخفيفة أسلحة يُمكن استخدامها من عدد من الأشخاص، أما الأسلحة الصغيرة فهي أسلحة فردية يستخدمها شخص واحد، والتمييز بينهما نسبي، وقد مَيَّز تقرير مجموعة الخبراء الحكوميين حول الأسلحة الصغيرة المنبثق من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه الأسلحة، بذكر مجموعة أسلحة تنتمي إلى كل صنف: أسلحة صغيرة: بنادق هجومية، رشاشات، رشاشات خفيفة، بنادق قصيرة، مسدسات ومسدسات معبأة. وأسلحة خفيفة: رشاشات ثقيلة، قاذفات قنابل محمولة، قابلة للحمل والنقل، مدافع مضادة للطائرات قابلة للحمل، بنادق عديمة الارتداد، صواريخ مضادة للطائرات وقابلة للحمل، قاذفات صواريخ محمولة، قذائف الهاون ذات عيار أقل من 100 مليمتر. انظر:

Stéphanie Pézard et Anne-Kathrin Glatz, "Armes légères et sécurité en Mauritanie," *Small Arms Survey* (Genève: Institut universitaire de haut études internationales et du développement, 2010); La résolution A/60/88: Nations Unies, Assemblée Générale, "Rapport du groupe de travail à composition non limitée chargée de négocier un projet d'instrument international visant à prendre aux Etats de procéder à l'identification et au traçage rapides et fiables des armes légères et de petit calibre," A/60/88, 2005.

36. Mehdi Taje, "Vulnérabilités et facteurs d'insécurité au Sahel," op. cit.

37. بالنسبة إلى هالفورد ماكيندر - كما هو معروف - فإن أوروبا الشرقية هي الطريق للسيطرة على الأرض المركزية، ومن يُسيطر على الأرض المركزية، يُسيطر على جزيرة العالم، ومن يُسيطر على جزيرة العالم يُسيطر على العالم. ويُلاحَظ أن بريجنسكي لم يقُم إلا بـ"تحيين" هذه الفكرة، في كتابه: رقعة الشطرنج الكبرى.

38. انظر مثلاً: الرحلة التي قام بها الألماني جوستاف ناختيجال، وهو الذي كان طبيباً في تونس في الفترة 1869-1874، وقد انطلق من طرابلس إلى مرزق ثم جبال تبستي وكوكة وبورنو وكانم ودارفور وكردفان ثم إلى الخرطوم التي وصلها عام 1874، انظر: جوستاف ناختيجال، **الصحراء وبلاد السودان**، المجلد الأول، ترجمة عبدالقادر مصطفى المحيشي (ليبيا: منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2007).

39. Julien Brachet, Armelle Choplin and Oliviez Pilez, op. cit., 177.

40. Ibid., 172.

41. للاطلاع حول طرق انتشار الإسلام في إفريقيا، انظر مقالة حورية توفيق مجاهد، «تاريخ انتشار الإسلام في إفريقيا: الأبعاد والوسائل»، **قراءات إفريقية**، العدد 6 (لندن: 2010)، ص 14-26.

42. Yves Lacoste, op. cit., 31-33.

43. يتحدث إيف لاكوست عما يدعوه الاستثناء المصري، في مقابل قوة القبائل في باقي منطقة الصحراء؛ إذ إن مصر لم تتميز بوجود قبائل صحراوية قوية كما في مناطق الصحراء الأخرى؛ نتيجة وجود نظام زراعة إداري نشأ حول نهر النيل، عكس المناطق الأخرى التي تميزت بقوة القبائل؛ لغياب مثل هذا النظام.

44. حول هذا المبدأ، انظر - على سبيل المثال - سيدي محمد بن سيد أب، «مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار كآلية سلمية لحل النزاعات الحدودية الإفريقية»، في: ندوة **التسوية السلمية للنزاعات في إفريقيا** (الرباط: منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، 2004).

45. المرجع السابق، ص 34-35.

46. انظر:

Benmessaoud Abdelmoughit, *Intangibilité des frontières coloniales et espace étatique en Afrique*, Thèse de Doctorat d'Etat, Rabat: Université Mohammed V, Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, 1988, 20.

47. عمّرت هذه الإمبراطورية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، كانت إمبراطورية ممتدة من السنغال إلى تشاد وعاصمتها مدينة غاو الحالية في شمال مالي، سَقَطت تحت سيطرة المغرب (عهد السعديين) الذي استعمل الأسلحة النارية في ذلك الوقت، ونُشير إلى أنّ التمدّد المغربي في هذه الفترة نحو السودان (أي الصحراء الإفريقية)؛ كان لأغراض فتح فرصة جديدة لجيوستراتيجية صحراوية داخلية، وليس بغرض البحث عن الذّهب كما ألفت الكتب التاريخية سرد ذلك؛ فالذّهب شأنه شأن اليورانيوم اليوم في الصحراء، لا يُمكن أن يُفسر حدثاً تاريخياً عرف تكراراً، بصور مختلفة.

48. Benmessaoud Abdelmoughit, op. cit., p. 28.

49. انظر:

Centre Européen de renseignements et d'études stratégique, *Le front Polisario partenaire crédible de négociation ou séquelle de la guerre froide et obstacle à une solution politique au Sahara occidental?* (Bruxelles: 2005).

50. Ibid.

51. بيتر شولك، «القرصنة في القرن الإفريقي: الأمن البحري في مواجهة تهديد مُتفاقم»، **مدارات استراتيجية**، العدد 6 (صنعاء: ديسمبر 2010)، ص 164.

52. المرجع السابق، ص 162-168.

53. انظر:

André Bourgeot, "L'herbe et le glaive: de l'itinérance à l'errance (la notion de territoire chez les Touaregs)," *Bulletin de liaison* no. 8 (1986): 144–162.

54. انظر:

Jérôme Tubiana, "Le Darfour, un conflit identitaire?" *Afriques contemporaines* no. 214 (2005): 165-206.

55. لقد ظلت دارفور سلطنة إسلامية مستقلة إلى أن تمّ إلحاقها بالسودان في عام 1917، إثر وقوفها في الحرب العالمية الأولى إلى جانب تركيا التي كانت تمثل الخلافة الإسلامية آنذاك.

56. جيروم توبيانا حاصل على درجة الدكتوراه في الدراسات الإفريقية، وهو باحث متخصص في منطقة دارفور وتشاد، وخبير دولي في المنطقة، أنجز أبحاثاً وتقارير ميدانية عن المنطقة، وانضمّ في عام 2011 إلى فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن للأمم المتحدة والمعني بالسودان.

57. الجانجويد؛ ومعناها اللغوي: «الرجل الذي يركب جواداً ويحمل مدفعاً رشاشاً»، انظر: «التقرير الاستراتيجي السادس»، جريدة **البيان** المصرية (القاهرة: 2010)، ص 235. والجانجويد، ميليشيات مسلحة بدارفور، وتتكون أساساً من مقاتلين ينتمون إلى القبائل العربية المهمة في المنطقة، وهذا لا ينفي وجود نسبة من غير العرب ضمنهم، ويُتّهم نظام الحكم في السودان بدعمه للجانجويد، في الوقت الذي تنفي حكومة السودان ذلك. وهذه الميليشيات، تكونت أساساً منذ عام 1980 إثر النزاعات التي نشبت بين قبيلة الفور والقبائل العربية، كما أنه يوجد ضمنهم عناصر ينتمون إلى القبائل الرّحل، وهي التي ليس لها أرض خاصة، ويعد بعض المدنيين داخل دارفور، الميليشيات جزءاً من حكومة السودان، وهذا العنصر مهم لفهم بعض الانعكاسات الإثنية لهذا النزاع.

58. حيدر إبراهيم حيدر، «أزمة دارفور: الأسباب والمستقبل»، **البيت العربي**، ص 4، انظر:
http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/3.0/deed.es (Accessed 5/4/2013)

59. المرجع السابق.

60. حمدي عبدالرحمن، «أبعاد أزمة دارفور ومآلاتها: رؤية استراتيجية»، «التقرير الاستراتيجي السادس»، جريدة **البيان** المصرية (القاهرة: 2010).

61. للمزيد، انظر في هذا الشأن الدراسة التي أعدها الباحث الرواندي بالفرنسية، حول جذور النزاعات في رواندا:

Anastase Shyaka, "Le conflit rwandais: origines ; développment et strategies de sortie," étude commandés par la commission national pour l'unité et la conciliation, http://www.grandslacs.net/doc/3834.pdf (consulté le 20-11-2009).

ونحن ننبّه هنا – على كلّ حال – إلى عدم المقارنة بين النزاعين في دارفور وفي رواندا، بين الهوتو والتوتسي؛ إذ في الحالة الأخيرة كانت التعبئة فوق التصورات، وخضعت لمنطق لم تعرفه حالة دارفور، إضافة إلى عدم وضوح الانقسامات القبلية الثنائية بالشكل الذي كان الأمر عليه بين الهوتو والتوتسي. وهذا النزاع الأخير، من شأنه أن يضيء فهم أسطورية النزاعات العرقية التي عرفتها إفريقيا، وهي التي تداخلت تسميتها بين العرقية، والإثنية والهوياتية، وكلها تقوم على "أسطرة الجماعات" و"اختراع التقاليد"، كما يدعوها روبيرتو طوكسانو، «الحرب والعنف المدني والإتيقا (الدبلوماسية في ضوء قول لفيناس)»، في كتاب: **مدخل إلى فلسفة إيمانويل لفيناس**، ترجمة إدريس كثير وعز الدين الخطابي (الرباط: منشورات اختلاف، 2003).

62. أنور سيد كامل، «التكوين الإثني في السودان ودوره في تقسيم الدولة»، مجلة **دراسات شرق أوسطية**، العدد 63 (عمان: ربيع 2013)، ص 70.

63. المرجع السابق، ص 70.

64. المرجع السابق، ص 86.

65. حمدي عبدالرحمن، «أبعاد أزمة دارفور ومآلاتها: رؤية استراتيجية»، مرجع سابق، ص 120.

66. محمد عثمان أبو ساق، «نحو دولة إقليمية تشاركية»، موقع مجموعة الراصد للبحوث العلمية، الخرطوم، انظر:

http://www.arrasid.com/index.php/main/index/33/131/contents (accessed 15/6/2013).

67. حمدي عبدالرحمن، «أبعاد أزمة دارفور ومآلاتها: رؤية استراتيجية»، مرجع سابق، ص 121.

68. المرجع السابق.

69. انظر:

Kofi Annan, *Rapport du Secrétaire Général de l'ONU au Conseil de Sécurité sur les causes des conflits et la promotion d'une paix et d'un développement durables en Afrique* (New York: UN, avril 1998).

70. سيرجي أباشين، باحث في الإثنولوجيا والإنثروبولوجيا بالأكاديمية الروسية للعلوم.

71. انظر:

Sergei Abashin, "Transformation of ethnic identity in central Asia: A case study of the Usbeks and Tajiks," at: http://www.iiss.org/programmes/russia-and-eurasia/russian-regional-perspectives-journal/rrp-volume-1-issue-2/the-transformation-of-ethnic-identity-in-central-asia/?locale=en

72. آلان أنتيل Alain Antil، باحث ومسؤول برنامج إفريقيا جنوب الصحراء في المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية، كما أنه أستاذ بمعهد الدراسات السياسية في ليل.

73. نسبةً إلى الطبيب وعالم النفس الروسي إيفان بافلوف، وهو الذي طوّر نظريته حول الانعكاسات الشرطية، من خلال تجربة قام بها على الكلاب؛ ومفادها قياس طبيعة رد فعل الكلاب إزاء مُثيرات خارجية؛ إذ لاحظ بافلوف أن الكلب يسيل لسانه باللعاب عندما يرى طعاماً أو شخصاً يقدم له الطعام بانتظام. وكي يستدل بافلوف على احتمال كون ردّ الفعل هذا، ذا صلة بانعكاس مثير خارجي على الدماغ أو لا، فإنه أخذ يقرع جرساً بشكل متكرر كلما قدَّم الطعام لكلب خصّصه لإجراء تجربته هذه. وبعد تكرار العملية مع الكلب أخذ لسان الكلب يسيل لعابه، كلما سمع قرع الجرس. ويبدو أنّ الباحث آلان أنتيل، ينتقد هنا الأبحاث التي تدرس النزاعات في إفريقيا ولا تتحمل جهداً لطرح قضايا جوهرية في الموضوع؛ إذ تكتفي بتكرار عبارة إثنية النزاعات. ووصف الأبحاث التي تصف النزاعات بالإثنية في إفريقيا بالبافلوفية؛ يعني أنها مجرد استجابة لتفسير متكرر للنزاعات في إفريقيا.

74. .Alain Antil, op. cit., 2

75. جون فرانسوا بايار، كان مديراً لمركز الدراسات والأبحاث الدولية CERI، كما كان مؤسساً ومديراً لمجلة **النقد الدولي** *Critique Internationale* وعضواً مؤسساً في مجلة **سياسة إفريقية**، ويهتم بالتاريخ السوسيولوجي للدول، وخاصة الإفريقية منها.

76. .Alain Antil, op. cit., 4–5

77. .Ibid., 5

78. انظر:

Horace Cambelles, "Les militaires américains et AFRICOM entre le marteau et les croisées," http://pambazuka.org/fr/category/features/72693 (Consulté le 15-11-2012).

79. .Ahmedou Ould Abdellah, op. cit.

80. من بين هذه الاهتمامات، انظر ندوة **نيجيريا وتحدي الإرهاب**، معهد بوتوماك لدراسات السياسة، آرلينجتون، الولايات المتحدة، 23 مارس 2012.

81. انظر:

Institut français des relations internationales, *Mutation en Afrique de l'Ouest* (Paris: Ramses, 2001), 212–213.

82. انظر تقرير الأمين العام عن نشاطات مكتب الأمم المتحدة لغرب إفريقيا، مجلس الأمن، 388/ 2011/ S (يونيو 2011).

83. حمدي عبدالرحمن، «الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا: الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل»، **قراءات إفريقية**، العدد 1 (لندن: أكتوبر 2004)، ص 52–53.

84. انظر:

Jean Pierre-Filiu, *AlQaeda au sud de la Méditerranée* (Barcelone: Institut européen de la Méditerranée, 2008).

85. انظر:

Khadija Mohsen-Finan, *Les défis sécuritaires au Maghreb* (Paris: Note de l'Ifri, IFRI, Juin 2008), 2.

86. انظر:

Simon Julien, "Le Sahel comme espace de transit des stupéfiants. Acteurs et conséquences politiques," *La Hérodote* no. 142 (2011): 125–142.

87. انظر:

Ahmedou Ould Abdellah, "Beaucoup de dirigeant sont connectés au trafic de drogue en Afrique de l'Ouest," sur le site de Centre des stratégies pour la sécurité au Sahel Sahara: http://centre4s.org/index.php?option=com_content&view=article&id=81:ahmedou-ould-abdallah-lbeaucoup-de-dirigeants-sont-connectes-au-trafic-de-drogue-en-afrique-de-louestr&catid=39:intervieuw-et-opinions&Itemid=57 (Consulté le 10-02-2012).

88. .Alain Antil, op. cit., 14

89. .Ibid.

90. .Ibid.

91. انظر:

Pierre Jaquemot et Serge Michailof, *Le développement du Sahel et en particulier du Mali* (Paris IRIS, Mai 2013), 2.

92. انظر:

Abdelkader Abderrahmane, "Terrorisme et trafic de drogues au Sahel," *Le Monde*, 19/7/2012, http://www.lemonde.fr/idees/article/2012/07/19/terrorisme-et-trafic-de-drogues-au-sahel_1735046_3232.html (Consulté le 20-08-2012).

93. Ibid.

94. الدول الأخرى التي تُوليها الصين أهمية محورية في إفريقيا؛ هي: أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب إفريقيا.

95. انظر:

Olivier Zajec, "La Chine affirme ses ambitions navales," *Le monde diplomatique* no. 654 (Septembre 2008).

96. لقد كان دعم القذافي للطوارق واضحاً في النزاعات المسلحة التي خاضها هؤلاء مع مالي والنيجر، وقد عدّ القذافي ليبيا بلداً لهم، كما تؤكّد مختلف المراجع تقديمه دعماً سياسياً ومالياً وتسليحياً للطوارق، وبعض هذا الدعم كان محكوماً بخلفيات سياسية صحراوية، ويُمكن الملاحظة أيضاً أن القذافي كان قد شكل كتيبة خاصة من الطوارق ضمن جيشه الخاص، وأيضاً كانت حارسة من الطوارق ضمن حارساته الخاصات. انظر مثلاً: مقالة الكاتب والصحفي البنيني سيرج دانييل، الذي حضر لقاءً مع القذافي في تنبكتو: سيرج دانييل، «الطوارق بعد القذافي...؛ أي مستقبل لمنطقة الساحل؟»، أعادَ نشرها وترجمتها مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2011/10/16. انظر:

http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2011/10/26/2011102695156270580Gathafi.pdf

97. تُسْتَخدم كلمة غزّو في منطقة بلاد الريف (شمال المغرب)، للدلالة عن القيام بهجوم يُسبّب خسائر كبيرة في العدو ومن دون رحمة. ويبدو أن الكلمة قريبة أيضاً لغوياً من كلمة غَزْوَة أو غَزْو في اللّغة العربية. ويُعَبّر عنها في الفرنسية بـ Les rezzous، انظر: Charles Grémont, op. cit., 11.

98. سيتم الوقوف على بعض عناصر التنظيم الإداري الذي عرفته الصحراء الكبرى، إثر الفترة الفرنسية فيها في الفصل الثاني.

99. Charles Grémont, op. cit.

100. ترى بعض الآراء أن مطالب الطوارق الترابية مبالغ فيها، ومنها ما يتعلق ببلاد الأزواد؛ إذ إن بلاد الأزواد كانت نسبتها الكبرى تعود إلى السونغاي، وفي شمال مالي فإن السونغاي هي أهم المجموعات البشرية، أما كلمة أزواد فهي اسم لواحة صغيرة بين تنبكتو وتوديني. ويعد أيضاً أن ميْل بعض

بلدان الجوار إلى الطوارق؛ مثل: موريتانيا والجزائر من شأنه أن يُسهم في مزيد من التنافر بين المجموعات المختلفة في الساحل. انظر مقالة الباحث المالي سعد المهدي، «قضية الطوارق في مالي»، **قراءات إفريقية**، العدد 13 (لندن: يوليو - سبتمبر 2012)، ص 32-41.

101. Club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest/OCDE, op. cit., 35–37.

102. Anna Bednik, op. cit..

103. انظر:

Rhissa ag Boula, "Le peuple Touareg, dans son ensemble, ne veut pas d'un etat insépendant," 10 avril 2012, sur le site d'information, http://actuniger.com/societe/310-societe/4002-rhissa-ag-boula--le-peuple-touareg-dans-son-ensemble-ne-veut-pas-dun-etat-independant.html (Consulté le 20- 06- 2013).

104. للاطلاع على بعض معلومات حول سيرة مانوداياك، يُمكن العودة إلى الرابط الآتي، وهو لموقع إلكتروني يهتم بشؤون أزواد، غير أن تلك السيرة تبقى عموماً معلوماتها غير مؤكّدة، وخاصة ما يتعلق منها بعلاقة مانوداياك بالولايات المتحدة وافتراض تأديته أدواراً في منطقة الصحراء الوسطى لصالح هذه الأخيرة ضد فرنسا والجزائر والنيجر، انظر:

http://sarhopresss-fr0.webnode.fr/news/biographie-de-mano-dayak/

105. لتفاصيل أكثر، انظر نص الاتفاق بالفرنسية:

Accord d'Alger pour la restauration de la paix et du développement dans la région Kidal, Alger, 4 juillet 2006.

106. هذه الإحصائيات يعود أحدثها إلى سنوات من 2002 إلى 2005، وقد تكون شهدت بعض التغيرات؛ كتزايد عدد السكان ونسبة المسلمين؛ نظراً إلى التوقعات العامة التي تُرجّح تزايد انتشار الإسلام وسط الأفارقة جنوب الصحراء، غير أن هذه التغيرات لا تبدل من الصورة العامة لنسبة السكان والمسلمين في هذه البلدان، كما يُسجَّل أيضاً هنا، أن الإحصائيات الرسمية ربما لا تكون دقيقة وشاملة بما يكفي؛ بالنظر إلى مؤهلات البلدان المعنية بإجراء هذه الإحصاءات، غير أن هذا لا يمنع أنها تعكس المؤشر القريب من الحقيقة.

107. كما تمت الإشارة في المصدر، فإنه لم يتم إيراد الأرقام كما هي، وتمّ الاستغناء عنها بذكر العدد مع استخدام كلمة أكثر. فعندما يُقال مثلاً: أكثر من مليون من المسلمين، فإن هذا يعني ما بين مليون ومليون ونصف، وعندما يُقال أكثر من مليون ونصف فإن هذا يعني "من دون أن يتجاوز ذلك المليونين". وينطبق الأمر ذاته بالنسبة إلى استخدام كلمة أقل.

108. سعد ناجي جواد وعبدالسلام إبراهيم بغدادي، **الأمن القومي العربي ودول الجوار الإفريقي**، سلسلة **دراسات استراتيجية**، العدد 31 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1999)، ص 23-22.

109. تُقسم اللغات الإفريقية إلى أربع عائلات بحسب المتخصصين في الميدان؛ وهي: الإفريقية - الآسيوية، والنيجر - الكردفانية، والنيلية الصحراوية، والكويسانية، وتتفرّع عن الإفريقية الآسيوية اللغات السامية، والكوشية، والتشادية، والأمازيغية، والمصرية القديمة.

110. محمد الأمين أبو منقة، **اللغة العربية واللغات الإفريقية الأخرى**، سلسلة **محاضرات** 30 (الرباط: معهد الدراسات الإفريقية، 2006)، ص 11.

111. انظر:

Sylvain Touati, "l'Islam et les ONG islamiques au Niger," *Les carnets du CAP*, no. 15 (automne-hiver 2011): 138.

112. انظر ملف «التعليم الإسلامي في إفريقيا»، **قراءات إفريقية**، العدد 12 (لندن: يونيو 2012)، ص 25-104.

113. للاطلاع انظر محمد الثاني عمر موسى، «مجالس التفسير في نيجيريا.. إلى أين؟»، **قراءات إفريقية**، العدد 6 (لندن: 2010)، ص 6-13.

114. Ibid., 141.

115. أحمد مرتضى، «جماعة (بوكو حرام.. ) نشأتها ومبادئها وأعمالها في نيجيريا»، **قراءات إفريقية**، العدد 12 (لندن: يونيو 2012)، ص 14.

116. للتفاصيل، انظر:

Penda M'Bow, *Etre intellectuel, Etre musulman en Afrique*, série conférences 24 (Rabat: Institut des études africaines, 2005).

117. هذه المعلومات مذكورة في: Sylvain Touati, op. cit., 144.

118. Ibid., 147-157.

119. انظر:

Patrice Goudin, "AlQaida au Sahara et au Sahel. Contribution à la compréhension d'une menace complexe," 11 mars 2012, sur le site de la revue géopolitique: (http://www.diploweb.com/Al-Qaida-au-Sahara-et-au-Sahel.html (Consulté le 20-08-2012).

120. نشأت الزاوية السنوسية في الجبل الأخضر الواقع في شمال شرق ليبيا، ثم تحولت نحو الصحراء، وامتدّ تأثيرها في السودان. تبنّت مكافحة الاستعمار وقامت بعمليات ضد الإيطاليين والفرنسيين والإنجليز، وكان المُجاهد عمر المختار من أتباع الزاوية السنوسية. كما انحدرت منها العائلة الملكية بعد استقلال ليبيا.

121. Patrice Goudin, op. cit.

122. انظر التفاصيل في:

Peter M. Lewis, "«Islam, protest, and conflict in Nigeria," *Africa Notes* (December 2002): 3.

123. حمدي عبدالرحمن، «الاختراق الإيراني الناعم لإفريقيا»، **الجزيرة نت**، انظر:

http://www.aljazeera.net/opinions/pages/5efc2775-dd89-4d7b-90c7-beb59aaa0dfe

124. المرجع السابق.

125. الخبر نشرته مجموعة من الصحف المكتوبة والإذاعية والإلكترونية، والتلفزيونية، منها قناة **بي بي سي عربي**، 2013/5/31.

126. انظر:

J. Peter Pham, "Boko Haram's Evolving Threat," *Africa Security Brief* no. 20 (Avril 2012), at: http://africacenter.org/2012/04/boko-harams-evolving-threat/

127. هكذا وردت في التقرير بالفرنسية "إسلاموية" Islamisme، والمُزدوجان من عندنا، ونحن نتحفّظ على مثل هذه المُصطلحات في كلّ الأحوال.

128. أي تتعمّق وتتغذّى من الفقر والبؤس في المدن.

129. انظر:

Groupe des crises internationales, "L'islamisme en Afrique du Nord IV: contestation urbaniste en Mauritanie: menace ou bouc émissaire?" *Rapport Moyen-Orient/Afrique du Nord*, no. 41 (11 mai 2005).

130. Ould Elbarah, cité in Ibid., 6.

131. Groupe des crises internationales, op. cit., 15.

132. يُمثّل هذا الجناح بجبهة التحرير الوطني، وهذه الأخيرة كانت خليطاً من السياسيين والعسكريين المُتحالفين معها. ولم تعرف الجزائر حاكماً من خارج هذا الجناح حتى الآن.

133. بعد إعلان تطبيق الشريعة في موريتانيا، ظهر رد فعل القومية الأفرو-موريتانية، وقد اندمجَت فيها بينها، وشكلت قوات التحرير الإفريقي لموريتانيا، كما نشرت بياناً في عام 1986 حول الظّلم الذي لحق الزنجية الموريتانية.

134. مراد بطل الشيشاني، «السلفيون الجهاديون في موريتانيا: صراع دولي وتوسع إقليمي وعجز محلي»، **مدارات استراتيجية**، العدد 6 (صنعاء: 2010)، ص 142-145.

135. انظر:

Benoit Lucquiaud, "Stratégie et enjeux d'AL-Qaidaen Mauritanie," *Actualités du Moyen-Orient et du Maghreb*, no. 16 (Aout 2010): 3, http://www.iris-france.org/docs/kfm_docs/docs/2010-08-amo16.pdf

136. Ibid., 4.

137. Ibid.

138. انظر:

Grégoire Chamayou, "Drone et Kamikaz," *Le monde diplomatique* no. 709 (Avril: 2013).

139. مراد بطل الشيشاني، مرجع سابق، ص 142-145.

140. Mehdi Taje, "La réalité de la menace d'AQMI," op. cit.

141. انظر:

Yonnah Alexander, *Terrorism in North Africa and the Sahel in 2012: Global Reach and Implications* (Arlington, VA: Inter-university Center Terrorism Studies and Potomac Institute for Policy Studies, February 2013).

142. Ibid.

143. انظر بتفصيل هذه العمليات في التقرير الآتي:

Yonnah Alexander, *Maghreb and Sahel Terrorism: Addressing the Rising Threat From al-Qaeda and other Terrorists in North and West/Central African* (Arlington, VA: International Center for Terrorism Studies at the Potomac Institute for Policy Studies, January 2010), 27-64.

144. انظر:

Ahmedou Ould Abdellah, "Sahel Sahara: Boko Haram, MNLA et Réseaux informel," sur le site de Centre des Stratégies pour la sécurité du Sahel Sahara, Nouakchott: http://www.centre4s.org/index.php?option=com_content&view=article&id=82:sahel-sahara-boko-haram-mnla-et-reseaux-informels&catid=45:articles&Itemid=63 (consulté le 07-03-2012).

145. J. Peter Pham, op. cit.

146. يذكر هنا، أن البارا كان جندياً في الجيش الجزائري، ويَعكس لقبه كونه كان مظلياً في الجيش. ذكرت هذه المعلومة باحثة جزائرية في رسالة جامعية: أسماء رسولي، «مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001»، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010/ 2011.

147. انظر جيرمي كينان، «أميركا والقاعدة بالساحل»، **الجزيرة نت**، انظر:
http://www.aljazeera.net/analysis/pages/89af9c50-5df0-4077-b016-c1418f2859c8

148. تمكن مُشاهدة هذه الصلاة على موقع اليوتوب على الإنترنت، انظر:
http://www.youtube.com/watch?v=jtC4uVldOXw

149. تمّ الاطّلاع على الخبر الوارد تحت عنوان: «أبوجا تنتقد تصريحات القذافي وتستدعي سفيرها في طرابلس»، موقع **قناة فرانس 24**، انظر:
http://www.france24.com/ar/20100318-kadhafi-libya-nigeria-muslims-ethnic-clashes

150. Stephanie Pézard et Anne-Kathrin Glatz, op. cit., 17.

151. انظر جيروم توبيانا، «نبذ المتمردين: الأبعاد المحلية والإقليمية للتقارب بين تشاد والسودان»، ورقة عمل التقويم الأساسي للأمن البشري التابع لمسح الأسلحة الصغيرة (جنيف: المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية، مارس 2011).

152. مثلما يُشير كل من: أحمدو ولد عبدالله وآلان أنتيل، انظر:
Ahmedou Ould Abdellah, op. cit.; Alain Antil, op. cit.

153. انظر:
Ahmedou Ould Abdellah, "La chute de Mouamar Kadhafi devrait mettre un terme aux trafics dans la bande sahélienne," sur le site de Centre des Stratégies pour la sécurité au Sahel Sahara: http://www.centre4s.org/index.php?option=com_content&view=article&id=47:l-la-chute-de-mouammar-kadhafi-devrait-mettre-un-terme-aux-trafics-illegaux-dans-la-bande-sahelo-sahelienne-r&catid=39:intervieuw-et-opinions&Itemid=57 (Consulté le 19-09-2011).

154. أحمد مرتضى، مرجع سابق، ص 23-24.

155. انظر:
Ahmedou Ould Abdellah, "Sahel Sahara: Un ciel assombri," sur le site de Centre des Stratégies pour la sécurité du Sahel Sahara, Nouakchott: http://www.centre4s.org/index.php?option=com_content&view=article&id=59:sahel-sahara--un-ciel-assombri-&catid=45:articles&Itemid=63 (Consulté sur le 20-01-2012).

156. Ahmedou Ould Abdellah, “Sahel Sahara: Boko Haram,” op. cit.

157. انظر:

Laurent Touchard, “Terrorisme: Mokhtar Belmokhtar, le contrebandier fanatique,” sur le site nord-mali: http://www.nord-mali.com/accueil/5108-terrorisme--mokhtar-belmokhtar-le-contrebandier-fanatique (Consulté le 19 juin 2013).

158. انظر:

Laurent Bossard, “Insécurité sahélienne, printemps arabe et coopération transaharienne,” sur le site de l’organisation de la coopération et du développement économique: http://www.oecd.org/fr/pays/nigeria/insecuritesahelienneprintempsarabeetcooperationtranssaharienne.htm (Consulté le 20-02-2012) .

159. المقصود بدولة حبيسة وفقاً للقانون الدولي للبحار الدولة التي ليس لها منفذ بحري.

160. Mehdi Taje, “La réalité de la menace d’AQMI,” op. cit.

161. انظر:

Alexis Arieff, *U.S.-Algerian Security Cooperation and Regional Counterrorism* (Paris: IFRI, 2011), 13.

162. Ibid.

163. Ibid.

164. Ibid., 15.

165. Ibid., 17.

166. Ibid., 18.

167. Ibid.

168. Ibid.

169. مذكورة على موقع القيادة الأمريكية لإفريقيا "أفريكوم" على الإنترنت، انظر:
http://www.africom.mil

170. http://www.africom.mil/tsctpEnFrancais.asp.

171. مناورات يتم القيام بها سنوياً تحت إشراف أفريكوم، وتُشارك فيها دول شمال إفريقيا، باستثناء الجزائر، والساحل وغرب إفريقيا والولايات المتحدة ودول أخرى؛ مثل: فرنسا، وقد كان آخرها عام 2013 في موريتانيا.

172. انظر:

Antonin Tisseron, "Enchevêtrements géopolitiques autour de la lutte contre le terrorisme," *La Hérodote* no. 142 (2011): 100.

173. Ibid.

174. Ibid., 101.

175. Ibid., 101–102.

176. Ibid., 101.

177. رشيد خشانة، «البؤرة الرابعة للحرب الدولية على القاعدة»، **الفجر نيوز**، 2010/10/13، انظر:

http://www.turess.com/alfajrnews/41277

178. كانت لهذه الحركة أدوار في هجمات متعددة عرفها جنوب الجزائر، للاستماع إلى بيان أحد زعماء هذه الحركة وهو عبدالسلام طرمون، انظر البيان الأول للحركة على اليوتوب:

http://www.youtube.com/watch?v=b1-jRGrHz9k

179. Antonin Tisseron, op. cit., 104

180. انظر:

Jeremy Keenan, "Le défi de la sécurité au Sahel: perspectives en Algérie, au Maroc et en Libye," *Annuaire de la Méditerranée 2011* (Barcelone: Institut européen de la Méditerranée, 2011), 168.

181. هذه الآراء لجيرمي كينان، وقد تمّ إيرادُها على سبيل التّنبيه إلى أهميتها فقط، وليس من باب تأييدها، انظر: Jeremy Keenan, "Le défi de la sécurité au Sahel," op. cit., 168.

182. انظر:

Cité in Souneybou Boubèye Maiga, "La sécurité dans le Sahel. Des enjeux multiples. Un défi commun," in *African Journal* (Alger: June 2010): 17–23.

183. حول الساحل والصحراء بعد سقوط القذافي، يمكن الاطلاع على مقالة أنطونين تيسرون الذي يُشير إلى بعض المخاوف الأمنية التي أحْدَثَها سقوط القذافي:

Antonin Tisseron, "Après la chute de Kadhafi la bande sahélo-saharienne, entre jeux de puissance et logiques de nuisance," sur le site de l'Institut de Thomas More: http://www.institut-thomas-more.org/actualite/apres-la-chute-de-kadhafi-la-bande-sahelo-saharienne-entre-jeux-de-puissance-et-logiques-de-nuisance.html (Consulté le 20-03-2012).

184. هذه الأفكار الأربع لإريك دوساند، وللاطلاع عليها بتفصيل، انظر:

Eric Rosand, "Countering Terrorism and Building Cooperation in North Africa: The Potential Significance of the UN Global Counter-terrorism Strategy," Real Instituto Elcano (ART), Madrid, 1/12/2009, http://www.realinstitutoelcano.org/wps/portal/rielcano_eng/Content?WCM_GLOBAL_CONTEXT=/elcano/elcano_in/zonas_in/ari162-2009 (Accessed 15-03-2012).

185. للاطلاع على هذا التغيُّر الجيولوجي في الصحراء، انظر:

Aziz Ballouch, "Entre Sahara vert et désert: mythes et réalités," in Afraa Ali Alkhatib (responsable), *Le Sahara, espace de communication et de l'interaction civilisationnelles dans les temps antiques* (Rabat: institut des études africaines, 2002), 99-126.

186. تمّ الاعتماد في ذكر هذه المعلومات على مقالات ومراجع عدة، ومن ضمنها، أنور سيد كامل، مرجع سابق، ص 57-67. وللاطلاع انظر: شوقي الجمل، **تاريخ سودان وادي النيل**، الجزء الأول (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1969).

187. أحمد الشكري، **مملكة غانة وعلاقتها بالحركة المرابطية (هل حقاً قام المرابطون بغزو غانة؟)**، سلسلة **دراسات**، العدد 3 (الرباط: معهد الدراسات الإفريقية، 1997)، ص 30.

188. انظر:

Hamid Bobboyi, *Scholars and Scholarship in the Relation between the Maghrib and the Central Bilad-Al-Sudan during the Pre-Colonial Period*, Conferences series, no. 31 (Rabat: The Institute of Africans Studies, 2006), 3-8.

انظر أيضاً: أحمد الشكري، مرجع سابق.

189. أحمد الشكري، المرجع السابق، ص 67.

190. حسين مراد، «الصلات بين بلاد المغرب والسودان الغربي خلال القرن 2-6»، مؤتمر **الإسلام في إفريقيا**، جامعة إفريقيا العالمية، نوفمبر 2006، ورد لدى حسين سيد عبدالله مراد، «مملكة صنغاي»، **قراءات إفريقية**، العدد 13 (لندن: يوليو/ سبتمبر 2012)، ص 14.

191. انظر التفاصيل في:

Adam Ba Konare, *Les relations politiques et culturelles entre le Maroc et le Mali à travers les âges*, série conférences 3 (Rabat: institut des études africaines, 1991), 14.

192. Ibid.

193. Laurent Bossard, op. cit.

194. انظر:

Adamou Aboubakar, *Les relations entre les deux rives du Sahara du XI° au début du XX° siècle*, conférence no. 22 (Rabat: institut des études africaines, 2005), 16.

195. Ibid.

196. لا يمكن تقدير حجم المجموعات العربية التي قدمت عبر مصر إلى الصحراء الأطلسية الغربية عبر جوانب الضفة الشمالية للصحراء أو إلى تشاد، غير أنها لم تكن مجموعات كبيرة؛ فهي لم تكن هجرة لقبائل مجتمعة، بل مجموعات محدودة من بعض القبائل. ويُمكن إرجاع تأثيرها إلى عاملين بارزين: أوّلها ثقافي؛ نتيجة انتشار الديانة الإسلامية، وما نتج منه من مكانة للغة العربية لدى الأفارقة في هذه المناطق؛ ما سهّل تأثير مجموعات صغيرة في الجماعات المحلية، أما العامل الثاني فهو جيو-سكاني، فقلّة سكّان الصحراء تجعل وجود جماعات محدودة ذات قدرة على الاستفادة، أكثر مما لو اتّجهت نحو مناطق أكثر إعماراً؛ حيث يمكن أن تصطدم بصعوبة الحصول على الفوائد. وفي الحالة الأخيرة، يجدر تمييز المجموعات العربية الصحراوية الهلالية، نسبةً إلى بني هلال، وهي التي قدمت إلى شمال إفريقيا عبر مصر في عهد حكم الفاطميين في القرن الحادي عشر، عن المجموعات المعقلية، التي اتجهت صوب الصحراء بالخصوص، والتي وفدت بعد الأولى؛ فبالنسبة إلى المجموعات الهلالية، وهي التي يبدو أن عددها كان أكثر أهمية، فقد استقر أغلبها في المناطق السهلية أو مناطق الهضاب في المغرب الأوسط والأقصى. ومجموعة بني هلال هذه، قبيلة صحراوية كانت تسكن شمال شبه الجزيرة العربية، ويُمكن تلخيص تأثيرها السياسي في المنطقة، من خلال الآثار التفاعلية التي خلفتها مع إمارتي بني زيري وبني حماد (أي تونس والجزائر)، وتمكن العودة هنا إلى المؤرّخ المغربي عبدالله العروي، **مجمل تاريخ المغرب**، الجزء الثاني، الطبعة الثانية (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2000)، ص 93. ويعود العروي هنا؛ للإشارة إلى وجود أزمة سابقة في إفريقيا الزيرية؛ إذ إن التأثيرين السياسي والاجتماعي لهذه المجموعة، يُفترض تحليلهما ضمن العلاقة بين البداوة والترحال وغيرهما من أنماط الحياة. وهو بذلك، يردّ على من وظّف هجرة هذه المجموعة؛ للربط بين التقهقر الذي عرفته منطقة شمال إفريقيا ووفود مجموعات قبلية بدوية عليها، ونخص منهم مؤرخين غربيين؛ مثل: جورج مارسي وغوتيه. وعلى نقيض ذلك عمل باحث؛ مثل: إيف لاكوست على إبراز "تهافت" هذه الآراء. ثم يُضيف إلى ذلك، نقداً لوجهتي النظر هاتين، كما يُنبّه العروي إلى أن ابن خلدون درس هذه العلاقة، في «إطار نظريته العامة عن علاقات البدو والحضر». (المرجع السابق، ص 95)، وانظر التفاصيل ص 93-103. ولا يبدو أن هذه الهجرة كانت لأهداف سياسية، فلا شيء يؤكد ذلك، ولم يثبت أن هلاليين تولوا مستقبل السياسة في شمال إفريقيا؛ إذ استمرت العصبيات الأمازيغية في حكم شمال إفريقيا. وبعد مجيء العثمانيين إلى حدود المغرب الأقصى، تولّت

عائلتان شريفتان - السعدية والعلوية - الحكم في المغرب، ومازالت الأسرة العلوية إلى يومنا هذا؛ ما يجعلها - أي الهجرة الهلالية - من المُرجّح أنها كانت خاضعة لنزعة مناخية - طبيعية واقتصادية ومعيشية، خلفت وراءها آثاراً اجتماعية، شأنها شأن أي هجرة، ماعدا بعض آثارها الأخرى اللاحقة، ذات الطابع الديمغرافي-اللغوي أساساً، فقد ساعد عليها الفراغ السياسي الذي عاشته منطقة شمال إفريقيا في هذه الفترة، بانكماش بني حماد وبني زيري، وكذا بتقوقع المغرب على نفسه قبل أن يُعيد الموحدون تأسيسه. ويُمكن عموماً تلخيص الانتقال أو الهجرة لهذه المجموعات القبلية، في أنها لم تنتقل لأغراض مُقدّسة أو لأغراض سياسية، وإنما لأغراض تتعلّق بوضعها الاجتماعي، ومن خلال البحث عن فرص اقتصادية مرتبطة بدورها بالفرص الجغرافية الطبيعية.

197. Ibid., 14–15.

198. Ibid., 18–19.

199. انظر دراسة المؤرّخ النيجيري: Hamid Bobboy, op. cit.

200. انظر بشأن سيرته وتاريخه، محمد بن شريفة، **إبراهيم الكانمي: أنموذج مبكّر للتواصل الثقافي بين إفريقيا وبلاد السودان**، سلسلة **محاضرات** 5 (الرباط: معهد الدراسات الإفريقية، 1991).

201. انظر بحث حسن الصادقي، **مخطوطات أحمد بابا التنبكتي في الخزائن المغربية**، سلسلة **بحوث** 2 (الرباط: منشورات معهد الدراسات الإفريقية، 1996).

202. انظر:

Souleyman Bachir Diagne, savoirs islamiques et histoire intellectuelle de l'ouest africain, série confrence no. 25 (Rabat: institut des études africaines, 2006), p 11.

203. يوسف فضل حسن، **ملامح من العلاقات الثقافية بين المغرب والسودان من القرن الخامس عشر وحتى القرن التاسع عشر**، سلسلة **محاضرات** 32 (الرباط: معهد الدراسات الإفريقية، 2009)، ص 45. نقلاً عن: Trimingham, *Islam in the Sudan* (Oxford: 1949), 196. وتقع صحراء عيذاب جنوب شرق أسوان جنوب مصر، ويُشار هنا إلى أن طقوساً صوفية سنوية تُقام إلى يومنا هذا، حول ضريح الشيخ الشاذلي في صحراء عيذاب.

204. المرجع السابق، ص 46-54.

205. المقصود بالمغرب في هذه الإحالة، المغرب والجزائر وتونس، غير أنه عندما يذكر المرجع - في هذه الإحالة دائماً - انتقال جنود وعلماء وموظفين مغاربة إلى بلاد السودان، فيقصد من بلاد المغرب، الجزائر حالياً، وتونس، وربما ليبيا أيضاً، وهي التي كانت تحت الخلافة العثمانية. ويُشار هنا أن

الباحثين غالباً ما يوردون المغرب في هذا الصدد؛ كتسمية للمنطقة المغاربية المعروفة حالياً. وتستخدم في المراجع الفرنسية تحت اسم Maghreb، وفي الإنجليزية Maghrib أو Maghreb شأن الفرنسية.

206. يوسف فضل حسن، مرجع سابق، ص 7.

207. محمد بن شريفة، **مساهمة المغاربة في تأسيس الحركة العلمية في شمال نيجيريا خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر: زيارة عبدالرحمن بن سقين إلى بلاد الحوس**، سلسلة **محاضرات** 10 (الرباط: معهد الدراسات الإفريقية، 1993)، ص 5.

208. يشار إلى أن سكان جزر كناريا الأصليين، هم "الغوانش" من السّلالات الأمازيغية ذاتها في شمال إفريقيا، وقد انصهر أغلبهم في الثقافة الإسبانية، برغم أن بعض الأصوات القليلة منهم تُطالب بالعودة إلى شمال إفريقيا والاستقلال عن إسبانيا.

209. لقد أورَد الباحث الإسباني ميغيل هيرناندو دي لارامندي Miguel Herando de Laramandi، هذه المعلومة في كتابه: **السياسة الخارجية للمغرب**، ترجمة عبد العالي بروكي (الرباط: منشورات الزمن، 2005)، ص 306. وقد أخذ هذه المعلومات من نصوص الاتفاقيات التي ضمنها الباحث رشيد لزرق، في ملحقٍ لكتاب له بالفرنسية:

Rachid Lazrak, *Le contentieux territorial entre le Maroc et l'Espagne* (Casablanca: Dar el Kitab, 1976), 389–408.

210. هذه المجموعة تُدعى المعقلية؛ نسبة إلى بني معقل، ومن مجموعاتها الوافدة: بنو حسان، وهم الذين يبدو أن الحسانية في الصحراء أخذت تسميتها منهم.

211. ناعمي مصطفى، **الصحراء من خلال بلاد تكنة** (الرباط: منشورات عكاظ، 1988)، ص 30.

212. إن التاريخ الرّسمي للمغرب يؤرخ لنشأة الدولة المغربية الحديثة، من إقامة إمارة إدريس الأول حول العاصمة فاس، ويبدو أن هذا التاريخ يتضمّن تناقضات كثيرة، أولها أن المغرب عرف في تلك الفترات وقبلها إمارات أقوى من إمارة إدريس الأول، أولها إمارة بني صالح في بلاد الريف (شمال المغرب) على البحر الأبيض المتوسط، وإمارة بورغواطة في منطقة وسط غرب المغرب على المحيط الأطلسي، وقد امتدت حوالي أربعة قرون. وثانيها المذهب المُعتقد؛ إذ إن إدريس الأول كان من آل بيت الصحابي علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)، وكان قد ترك المشرق هرباً بمذهبه، من بطش العباسيين؛ ما يعني أنه كان من آل بيت علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)، الذين قامت حولهم

الشيعة، فإذا كان نَسَب إدريس يدعم شرعية النّسب لدى الأسرة العلوية في المغرب، وهي التي تستمد نَسَبَها من آل بيت الرّسول (ﷺ)، فإن المذهب الشيعي لدى الأتباع المذهبيين لآل البيت ومنهم إدريس الأول الذي خرج على بني العباس في الشرق، يتناقض والمرجعية السنية التي ترتكز عليها الأسرة العلوية ذاتها لتقوية مشروعيّتها الإسلامية في المغرب. وعلى جانبٍ آخر، تميّز المرابطون بنشر المذهب السني المالكي في المغرب، والقضاء على هذه الإمارات جميعها، ونقل العاصمة إلى مراكش، ويبدو أن التأريخ للدولة المغربية في شكلها الحديث يبدأ من فترة حكم المرابطين، وهذا سيفسر أيضاً العمق الصحراوي للمغرب، كما سيُفسر بداية انتشار المذهب السنّي فيه والذي سيُوطّد مع حكم الأسرة المرينية (ما بين القرنين الثالث عشر والخامس عشر)، بعد العودة إلى التشيع في عهد الموحدين (القرنين الثاني عشر والثالث عشر). وكان المغرب قد عرف قبل ذلك، إمارات وممالك كثيرة تمتد إلى ما قبل ميلاد المسيح، وكانت كلها تنتظم حول نظام "الأجَلِّيد" أو "الأجَدجيد" أي "الملك" في اللغات الأمازيغية بشمال إفريقيا، وهو نظام يرتكز على شخص الملك، وتقوم حوله تصوّرات وتمثّلات أسطورية وشبه أسطورية لدى العامّة؛ تُفسر مكانة الملك في الثقافة الأمازيغية. وقد ساعدَ هذا التّراث الثقافي الأمازيغي الذي امتزج عمليّاً بالتقاليد السلطانية الإسلامية، في ترسيخ تقاليد طويلة من هذا النّوع من الحكم في المغرب مازال مستمراً إلى يومنا هذا.

213. أنور سيد كامل، مرجع سابق، ص 57.

214. المعلومة المتعلقة بانعقاد هذا المؤتمر، تمّ استقاؤها من محمد حسب الرسول، «أثر انفصال جنوب السودان على الأمن القومي العربي»، مجلة **دراسات شرق أوسطية**، العدد 58 (عمان: شتاء 2012)، ص 15–42.

215. تقوم مجلة **فورين بوليسي** *Foreign Policy* والصندوق لأجل السلام، بإجراء تصنيف سنوي استناداً إلى 12 مؤشراً وخطراً لانهيار الدولة، وقد قامت بأول تصنيف في عام 2005. وتُمثل هذه المؤشرات بـ: الضغط الديمغرافي، حركات شاملة للاجئين والمُرحَّلين الداخليين، والنزاعات الطائفية، والهجرة المزمنة والمستمرة، وانعدام المساواة الاقتصادية، والتدهور الاقتصادي، وتجريم المشروعية عن الدولة ونزعها، والتدهور التدريجي للخدمات العمومية، والانتهاكات الشاملة لحقوق الإنسان، وجهاز أمن يُشكل دولة داخل دولة، وظهور فصائل أو انشقاقات داخل النخبة، تدخّل قوى خارجية.

216. انظر:

Zachary Devlin-Foltz, "Les états fragiles de l'Afrique: vecteurs de l'extrémisme, exportateurs du terrorisme," *Bulletin de la sécurité africaine* no. 6 (Aout 2010): 1–2.

217. Ibid., 1.

218. انظر:

Benoit Dupont et al., "La gouvernance de la sécurité dans les états faibles et défaillants," *Champ pénal*, vol. IV (2007), sur le site de la revue électronique Champ pénal: http://champpenal.revues.org/620 (Consulté le 10-12-2012).

219. انظر:

François Gaulme, *L'architecte et les Etats fragiles: l'aide au développement dans la sécurité mondiale* (Paris: IFRI, 2011), 4.

220. Benoit Dupont et al., op. cit.

221. بالنسبة إلى ماكس فيبر، فإن الدولة هي الطرف الوحيد الحائز على قوة استخدام العنف منفردة؛ إذ يجعل من حيازة العنف أحد عناصر قيام الدولة، إضافةً إلى الإقليم والسكان. والمعروف أن هذا المقياس عرف - ومازال يعرف - تغيّرات نتيجة بروز فاعلين متعددين مشاركين في إنتاج الأمن واتّساع دائرتهم؛ مثل: الشركات الأمنية والعسكرية الخاصّة، وأن انتشار وسائل ممارسة العنف يسمح لفاعلين متعدّدين بإمكانية إنتاجه، كما أن مصادر إنتاج الأمن، والفاعلين الأمنيين ووظائف الأمن تعدّدت وتنوّعت، غير أن هذا لا يقلل جذرياً من احتفاظ الدّولة بأهم الوسائل الشرعية لاستخدام العنف ومصادر إنتاج الأمن.

222. Ibid.

223. Ibid., 14.

224. انظر:

Luis Simon, Alexander Mattelaer et Amelia Hadfield, *Une stratégie cohérente de l'UE pour le Sahel* (Luxembourg: Le parlement européen, direction générale, direction B Etude, Mai 2012), 10.

225. Ibid.

226. انظر:

Anthoney H. Cordesman and Aram Nerguizyan, *The North Africa Military Balance: Force Developments and Regional Challenges* (Washington: Center for Strategic and International Studies, 2010), 11

227. Ibid.

228. Ibid., 11–12

.229 .Ibid., 32

.230 يُمكن الاطلاع على نشاطات مصنع أوغوستا ويستلاند في مجال إنتاج المروحيات على الموقع الإلكتروني: www.augustawestland.com، كما يُمكن الاطلاع على أنواع المروحيات العسكرية التي يقوم بإنتاجها، ومعرفة خصائصها في:

http://www.agustawestland.com/content/military-government

.231 الأرقام المُتعلقة بعدد الطائرات وأنواعها مُستقاة من تقارير متعددة لتقرير التوازن العسكري السنوي للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، كما نقلها عنه:

Anthoney H. Cordesman and Aram Nerguizyan, op. cit.

.232 يبلغ طولها بين 105 أمتار و98 متراً، ولها قدرات بحرية.

.233 تستخدم في الحرب المضادة للطائرات والمضادة للغواصات والمضادة للسفن، وكذلك تنفيذ ضربات ضد أهداف برّية. ولها ميزات أخرى في استخدام الأسلحة وصواريخ كروز.

.234 .Ibid., 47–48.

.235 .Ibid., 55.

.236 .Ibid.

.237 لقد أبرم المغرب اتفاقاً مع الجزائر، تضمّن ترسيماً للحدود عام 1972، يُقرّ ضمنياً بجزائرية هذه المناطق، وهي التي كانت سبباً في نشوب حرب بين البلدين عام 1963.

.238 .Ibid., 103.

.239 .Anthoney H. Cordesman and Aram Nerguizyan, op. cit.

.240 يحيى زبير، «الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب»، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 28 نوفمبر 2012، انظر:

http://studies.aljazeera.net/reports/2012/11/2012112895947004997.htm

.241 هذه الدوافع تمّ نقلها بتصرف من ميهوب مزواغي، وهو خبير اقتصادي ويعمل في الوكالة الفرنسية للتنمية، انظر:

Mihoub Mezouaghi, “Algérie: une trajectoire de puissance régionale incertaine,” *Articles de l’Ifri* (Paris: IFRI, 10/12/2012), Consulté dans la même date sur: http://www.ifri.org

242. انظر دراسة: ولغرام لاخر، **الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء** (بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2012)، وخاصة ص 6-9.

243. انظر:

Gilles Olakounlé Yabé, *Le rôle de CEDEAO dans la gestion des crises politiques et des conflits. Cas de la Guinée et de la Guinée Bissau* (Germany: Friederich Ebert Stiftung, 2000), 6.

244. Ibid., 12.

245. انظر:

Yipene Djirbill Bassole (Ministre des affaires étrangères et de la coopération régionale), *Enjeux sécuritaires et stabilité régionale en Afrique: l'expérience du Burkina Faso en matière de médiation, et de prévention et de gestion des conflits*, (COMMUNICATION) (Washington DC: 23 mars 2012).

246. انظر:

Daho Ould Kablia (Ministre algérien de l'intérieur), "Nos frontières sont bien gardées, bien contrôlées et bien maîtrisées, " *Le Soir d'Algérie* (8/11/2012).

## الفصل الثاني

1. مثل: تعامل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مع الحرب الأهلية في رواندا مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين، ومع الحرب الأهلية في سيراليون.

2. انظر الدراسة القيمة حول الحضور الفرنسي في إفريقيا بعد الفترة الاستعمارية، والتي هي في الأصل أطروحة دكتوراه في التاريخ، لعبدالحميد الصنهاجي، **التعاون الفرنسي الإفريقي 1960-1990** (الرباط: معهد الدراسات الإفريقية، 2007). وانظر أيضاً:

François Gouttebrume, "La France et l'Afrique: Le crépuscule d'une ambition stratégique?" *Politique étrangère* no. 4 (2002): 1033–1047.

3. لقد حَلَّت هذه الوزارة محل وزارة ما وراء البحار التي حُلَّت في ديسمبر 1958. وأُحْدثت وزارة التعاون بمرسوم جمهوري في مايو 1961.

4. عبدالحميد الصنهاجي، مرجع سابق، ص 157.

5. مذكور في: ناعمي مصطفى، مرجع سابق، ص 158. الصمغ مادة تُعصر من نبات يُعرف بالسنط السنغالي، وقد كانت منطقة الساحل والسنغال والصومال والسودان من المناطق الأكثر إنتاجاً لهذه

المادة، ويُشار إلى أن السودان مايزال يُعد أكبر مُنتج لهذه المادة، وهي تُستخدم لأغراض متنوعة غذائية وتجميلية وفي الحبر وغيرها.

6. للاطّلاع عن هذين التنظيمين وتفاصيلهما، انظر:

André Bourgeot, "Sahara: espace géostratégique et enjeux politiques," *Autrepart* no. 16 (2000).

7. .Ibid., 43.

8. هذا المعهد تابع لوزارة الخارجية الصينية؛ ما يعني أنه يَعكس وجهات النظر الرسمية في سياسة الصين الخارجية.

9. انظر:

Guo Xiangang, "The Libyan Lesson," 5/4/2012, The China Institute of International Studies: http://www.ciis.org.cn/english/2012-04/05/content_4919811.htm (Accesed 08- 05- 2012).

10. يقع حوض دوبا في جنوب تشاد؛ ولذا، تمّ إقرار مشروع لنقل نفطه عبر أنبوب يربط هذا الأخير بالكاميرون إلى الأطلسي.

11. .*Défense et sécurité nationale, Livre Blanc* (Paris: Ministère de la Défense, 2008)

12. تعد غانا الدولة الأوفر حظاً من حيث الاستقرار السياسي في منطقة خليج غينيا؛ نظراً إلى استقرار المسلسل الانتخابي والسياسي في البلاد منذ عام 1992 وصون مستوى "جيد" من الحريات المدنية وحريات الإعلام، وإلى تحولها إلى بلدٍ منتج ومُصدر للنفط؛ إذ يُتوقع لنسبة عائدات النفط عام 2014، أن تبلغ 7٪ من الناتج المحلي العام. ويُطلق أحد الباحثين على هذه التجربة اسم "الديمقراطية النفطية"؛ نظراً إلى العلاقة المتوترة بين الديمقراطية والنفط في الدول التي تملك هذه المادة؛ إذ غالباً ما عرفت نُظماً تميل إلى الدكتاتورية أو الرقابة. ويُعد مثال النرويج البلد الفريد في هذه الحالة. للاطلاع على حالة غانا، انظر:

Mathieu Pellerin, *Le Ghana: une démocratie pétrolière en devenir* (Paris: IFRI, décembre 2011).

13. انظر:

SENAT, Rapport d'information fait au nom de la commission des affaires étrangères, de la défense et des forces armées (1) sur la politique africaine de la France, par M. Josselin de Rohan, no. 324 (Session ordinaire de 2010-2011), 25.

14. .Ibid., 24.

15. حمدي عبدالرحمن، «الغرب وعسكرة الساحل الإفريقي»، **الجزيرة نت**، انظر:

http://www.aljazeera.net/opinions/pages/84f1942e-c303-4d26-bf91-43daca36c4ad

16. *Défense et sécurité nationale, Livre Blanc* (Paris: Ministère de la Défense, 2013).

17. خالد عبدالعظيم، «عملية "سيرفال" وسعي فرنسا لإنشاء قاعدة عسكرية في جنوب ليبيا»، **آفاق إفريقية**، العدد 38 (القاهرة: 2013)، ص 134.

18. المرجع السابق.

19. المرجع السابق، ص 134.

20. آن جيو ديشيلي، «فرنسا والقاعدة بالساحل»، **الجزيرة نت**، انظر:

http://www.aljazeera.net/analysis/pages/959df4e0-6ea3-463b-b68e-c96d8355c953

21. للاطلاع، انظر:

Julien Thorel, *La nouvelle politique africaine de l'Allemagne: un investissement politique et économique pour l'avenir de l'Europe* (Paris: Comité d'études des relations franco-allemandes, IFRI, Juin 2007).

22. انظر:

"Qui participe à l'opération Serval au Mali," *Le Monde*, 29/1/2013: http://www.lemonde.fr/afrique/article/2013/01/29/qui-participe-a-l-operation-serval-au-mali_1824111_3212.html (consulté le 20- 04- 2013).

23. حمدي عبدالرحمن، «التنافس الدولي في القرن الإفريقي»، **الأهرام الرقمي** (القاهرة: 2009)، انظر:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=95978&eid=225

24. انظر:

Benjamin Augé, *Le Trans Saharan Gas Pipeline. Mirage ou réelle opportunité* (Paris: Note de l'Ifri, IFRI, 2011), 4-5.

25. Ibid., p. 3.

26. Ibid., p. 7.

27. Ibid.

28. Ibid.

29. انظر:

Benjamin Augé, "Pillage et vandalisme dans le delta du Niger," *La Hérodote* no. 134 (2009).

30. Ibid., 8.

31. يعد آسيس مالاكياس، خبيراً في مجال القرصنة، وباحثاً في مركز الدراسات الاستراتيجية لإفريقيا، انظر:

Assis Malaquias, "The Growing Threat of Oil Pirates in West Africa's Gulf of Guinea," African Institute for Strategic Studies: http://africacenter.org/2012/03/ask-the-expert-the-growing-threat-of-oil-pirates-in-west-africa%E2%80%99s-gulf-of-guinea/ (Accessed 06-04-2012).

32. Ibid.

33. Benjamin Augé, op. cit., 13.

34. Ibid., 15.

35. Ibid., 17.

36. Ibid.

37. هي الخطة ذاتها التي يتم القيام بها إزاء روسيا في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، بإيجاد طُرق بديلة لنقل الغاز تكون بعيدة عن التحكم الروسي، أو بالإحاطة بالطرق الاستراتيجية من خلال الانتشار العسكري وكسب الحلفاء. وهذا الأسلوب قديم جداً في التنافس على الخطوط والخطوط البديلة، وقد عرفته القبائل والممالك والإمبراطوريات القديمة والحديثة.

38. Ibid., 18.

39. Ibid., 22. نشير من جديد إلى أن هذه المعلومات هي لبنجامين أوجي، وقمنا بترجمتها وتركيبها. وقد تم التوثيق لها كلما تمت الإشارة إليها.

40. نشير إلى أن حوض تاودني كانت أهميته الجيو-اقتصادية قديمة للعلاقات التجارية والموارد في بلاد غرب إفريقيا، كما أن هذا الحوض - بالإضافة إلى تاغزات - عُرف باستخراج الملح؛ كسلعة مُهمة للتبادل التجاري، وهي من الدّوافع العامة للتنافس بين المغرب ومملكة السونغاي في القرن السادس عشر، كما أن موارد هذه المنطقة كانت من بين الرّكائز الأساسية لآخر جيوستراتيجية في تاريخ المغرب، ارتكزت على السيطرة على الصحراء وتوحيدها والتي قادَها ميدانيّاً جَاوْدَار. وتقود اليوم شركات نفطية - ومنها توتال الفرنسية - استكشافات حول موارد مُتوقّعة في هذا الحوض.

41. حول علاقة إفريقيا بالسياسات الاقتصادية الدولية، يمكن الاطلاع على: سيفرين روجومامو، **العولمة ومستقبل إفريقيا**، ترجمة نهاد جوهر، بحوث إفريقية (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الإفريقية بالتعاون مع الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية، 2002).

42. ورد في:

Service européen pour l'action extérieure, *Stratégie pour la sécurité et le développement au Sahel* (Bruxelles: Service européen pour l'action extérieure, 2011).

43. Ibid., 4.

44. انظر:

Commission européenne, "Reponses à la crise alimentaire au Sahel: plus de 8 milllions de personnes touchées et 17 millions de personnes en danger," sur le site de la commission européenne: http://ec.europa.eu/echo/aid/sub_saharian/sahel_fr.htm (Consulté le 28-11- 2012).

45. آلية الاستقرار Instrument de Stabilité: هي آلية أُحدثت في عام 2007 مكان آلية الرد السريع، تقوم على الوقاية من النزاعات وإدارة الأزمات وهي تُموِّل مشروعات إزاء الأزمات.

46. الخدمة الأوروبية للمساعدة الخارجية SEAE: هي آلية أحدثتها معاهدة لشبونة بمقتضى الفصل 27 الفقرة الثالثة، وتعمل تحت إشراف الممثلة الأوروبية السامية في الخارجية والأمن، وبتنسيق مع المصالح الدبلوماسية للبلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

47. وردت في: Luis Simon, Alexander Mattelaer et Amelia Hadfield, op. cit., 30.

48. Ibid.

49. وهي مديرة برنامج إفريقيا في مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية بواشنطن، انظر:

Jeenifer G. Cooke, *China's Soft Power in Africa* (Washington: Center Strategic for International Studies): http://csis.org/publication/chinas-soft-power-africa (Accessed 10-04-2012).

50. انظر:

Valérie Niquet, "La stratégie africaine de la Chine," *Politique étrangère* no. 2 (Paris: 2006): 362.

51. الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا وجبهة تحرير موزمبيق.

52. انظر:

Valérie Niquet et Sylvain Touati, *La Chine en Afrique: Intérêts et pratiques* (Paris: Programme Afrique Subsaharienne, IFRI, 2011), 5.

53. حمدي عبدالرحمن، «العلاقات الصينية الإفريقية: شراكة أم هيمنة؟»، **كراسات استراتيجية**، العدد 172 (القاهرة: فبراير 2007)، انظر:

http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/SBOK57.HTM;
http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/SBOK58.HTM

54. استخدم الكاتب الإنجليزي توماس باكنام Thomas Packenham، مفهوم التكالب في كتابٍ له بعنوان: *The Scramble for Africa* أي التكالب على إفريقيا، صدر في عام 1991، ويبدو أن حمدي عبدالرحمن يقتبس هذا المفهوم من توماس باكنام.

55. حمدي عبدالرحمن، «العلاقات الصينية الإفريقية: شراكة أم هيمنة؟»، مرجع سابق.

56. انظر:

Christopher Alessi, "Expanding China-Africa Oil," Council on Foreign Relations,, 8/2/2012, at: http://www.cfr.org/china/expanding-china-africa-oil-ties/p9557 (Accessed 10-02-2012).

57. Ibid.

58. Ibid.

59. للاطلاع على تحليل هذه الأزمة، انظر: كريم مصلوح، «الإدارة الأمريكية الأوروبية للأزمة الليبية في أثناء الثورة»، مجلة **دراسات شرق أوسطية**، العدد 58 (عمان: شتاء 2012). ولقد تم التركيز في هذه الدراسة على أهمية الأبعاد المتوسطية للتدخل في الأزمة الليبية عام 2011.

60. انظر:

Gao Zugui, "Impact of the Changing Situation in the Middle East to the U.S Strategy," Chinas Insitute for International Studies CIIS, Pijing 12/4/2012, at: http://210.72.21.12:8008/servlet/PagePreviewServlet?type=1&articleid=4310022&nodeid=521149&siteid=453

61. تم ذكر هذه المعلومات في فاليري نيكي وسيلفان تواتي، في:

Valérie Niquet et Sylvain Touati, op. cit., 14.

62. Ibid., 21

ترتبط هذه الشركات الصينية المستثمرة في إفريقيا غالباً بالحكومة الصينية، مع أن نسبة الشركات الخاصة في تزايد.

63. .Ibid., 22

64. انظر:

François Lafargue, "La Chine, une puissance africaine," sur le site de perspectives chinoises: http://perspectiveschinoises.revues.org/900 (Consulté le 03-04-2012).

65. انظر:

Dudley L. Poston et al., "The Muslims Minority Nationalities of China: Toward Separatism or Assimilation?" at http://paa2010.princeton.edu/papers/100485 (Accessed 20- 06-2013).

66. يشار هنا إلى أن حركة تحرير دلتا النيجر، توجه تهديداتها بشكل متكرر إلى الشـركات التي تبرم عقـود استغلال نفط دلتا النيجر؛ مثل: تهديدها في عام 2009 لشـركات إيطالية، كما ذكرت **جون أفريـك**، في عددها بتاريخ 11 فبراير 2009، على موقعها الإلكتروني.

انظر:

"Un groupe armé menace les campagnies pétrolières italiennes", piblié le 11/02/2009 sur le lien suivant, http://www.jeuneafrique.com/Article/DEPAFP20090211T145922Z/

67. Valérie Niquet et Sylvain Touati, op. cit., 54.

68. مهاري ماريو، «العلاقات الصينية الإفريقية... الديمقراطية والتوزيع»، ترجمة يعقوب بن أبو مـدين، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 30 إبريل 2013. انظر:

http://studies.aljazeera.net/reports/2013/04/201343011544580961.htm

69. حمدي عبدالرحمن، «العلاقات الصينية الإفريقية: شـراكة أم هيمنة؟»، مرجع سابق.

70. المرجع السابق.

71. Jeenifer G. Cook, op. cit.

72. انظر:

Jaques Barrat, "La China-afrique': un tigre de papier?" *Géostratégiques*, no. 25 (2009): 159–164.

73. Ibid.

74. Ibid.

75. Ibid.

76. Jeenifer G. Cooke, op. cit.

77. هيمن على الفقه الغربي الفصْل بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء؛ استناداً إلى عناصـر عرقية وثقافية وحضارية بالخصوص، وهيْمن التّوجّه ذاته عـلى الفقـه العـربي – الإسـلامي. يبـدو أن هـذا الفصل لم يعد ذا معنى؛ إذ إن العناصـر الثقافية الأساسية المشتركة تمتـد إلى مـا وراء الصـحراء؛ مثـل الإسلام. ولا يعكس الساحل الإفريقي فصلاً جيوسياسـياً، وإنما يقدم حزام ربطٍ واتصال. وتعكس

السّياسة الأمريكية من خلال تأسيس قيادة أمريكية إفريقية تشمل القارة بأكملها، نوعاً مـن التنبـه إلى تداخل العناصـر الأمنية في القارة الإفريقية.

78. للاطلاع على هذا البرنامج، انظر موقع أفريكوم، على الرابط الآتي:

http://www.hoa.africom.mil

79. عاصم عبدالرحمن، «تغيير موازين القوى في القرن الإفريقـي»، **آفـاق إفريقيـة**، العـدد 38 (القـاهرة: 2013)، ص 167.

80. انظر:

Robert G. Berschinski, *Africom's dilemma: the 'global war terrorism' and the future of U.S. Security Policy in Africa* (Washington: Strategic Studies Institute, November 2007), 10.

81. انظر:

Combined Joint Task Force, Horn of Africa: http://www.globalsecurity.org/military/agency/dod/cjtf-hoa.htm (Accessed 10-11-2012).

82. انظر:

Emmanuel K. Aning, "African Crisis Response Initiative and New African Security (Dis)order," *African Journal of Political Science* vol. 6, no. 1 (Pretoria: 2001).

83. يُشار هنا، إلى أن هذا البرنامج كان قـد أخـذ اسـاً جديـداً في عـام 2002، وهـو البرنـامج الإفريقـي لعمليات الطوارئ والتدريب والمساعدة.

84. ورد في قاسم نصـر الدين، «الأفريكوم وحـدود أمريكـا الجديـدة»، صـحيفة **القـبَس**، العـدد فبرايـر 2008، السنة 36 (فبراير 2008)، ص 38. وذكر أيضاً في أسماء رسولي، مرجع سابق، ص 135.

85. André Bourgeot, "Sahara de tous les enjeux," op. cit., 47.

86. انظر:

Ibid.; see also: Africom, "Trans Sahara Counterterrorism Partnership," at: www.africom.mil/NEWSROOM/Document/7432

87. انظر التفاصيل، في:

Mary Jo Choate, "Trans- Sahara Counterterrorism Initiative: balance of power," U.S Army War College, at: http://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PCAAB627.pdf

88. انظر:

U.S. Departement of State, *Country Reports on Terrorism 2005*, Chapter V, Country Reports: Africa overview (28 April 2006), 45–58, at: http://www.state.gov/documents/organization/65462.pdf

89. Ibid., 48.

90. Ibid., 25.

91. انظر:

*National Security Strategy of the United States of America* (Washington: May 2010), 20.

92. كما سبقت الإشارة، فإن عماري صيفي قام بخطف 31 أوروبياً في الصحراء مُقابل افتدائهم بخمسة ملايين يورو من الحكومة الألمانية. وقد تَمَّ القبض على عماري صيفي من طرف أعضاء في الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة التشادية، ونُقِل إلى لجزائر عبر إنجامينا وطرابلس.

93. *National Security Strategy of the United States of America*, op. cit., 21.

94. للاستئناس، انظر المقالتين الآتيتين: تيكورا سامكيه، «جيش الجمهورية المالية وأزمة الشمال... أسباب الهزيمة وتداعياتها»، ترجمة محمد بابا ولد أشفغ، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 10 يوليو 2012، انظر:

http://studies.aljazeera.net/reports/2012/07/201271010355852368l.htm

وكذلك: عبدالله ممادو باه، «آفاق الوضع الأمني والسياسي في شمال مالي»، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 29 أغسطس 2012، انظر:

http://studies.aljazeera.net/reports/2012/08/20128298334842439.htm

95. انظر:

Tanguy Struye de Swielande, "Le retour de Washington sur le continent africain," Septembre 11, 2005, sur le site de la revue géopolitique: http://www.diploweb.com/Le-retour-de-Washington-sur-le.html (Consulté le 02-09-2012).

96. ويتوفر على مقرّيْن إقليميّيْن في إفريقيا، أحدهما في دكار، والثاني في أديس أبابا، ومقره المركزي في واشنطن.

97. انظر:

Jean-Philippe Dedieu, "Les élites africaines: enjeu de la diplomatie scientifique des états unis," *Politique étrangère* no. 1 (2003): 120.

98. Ibid., 120–121.

99. حول المساعدات الأمريكية للنيجر مثلاً، انظر:

Colin Thomas and Jensen Magie Fick, "Foreign Assistance Follies in Niger," Washington, CSIS, September 4, 2007, at: http://csis.org/publication/foreign-assistance-follies-niger (Accessed 08-09-2012).

100. فريدوم أونوها، «القرصنة والأمن البحري في خليج غينيا: نيجيريا نموذجاً»، ترجمة الحاج ولد إبراهيم، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 13 مايو 2012، انظر:

http://studies.aljazeera.net/reports/2012/05/201251475341666799.htm

101. المرجع السابق، ص 13.

102. المرجع السابق.

103. وليام بيلامي، مدير مركز الدراسات الاستراتيجية لإفريقيا، وهو متقاعد من الجيش الأمريكي، انظر:

William M. Bellamy, "L'engagement des Etats Unis en matière de sécurité en Afrique," *Bulletin de la sécurité africaine* no. 1 (Juin 2009): 2.

104. Ibid., 4.

105. Ibid., 5.

106. Ibid., 6.

107. انظر:

Horace Campbell, "Les militaires américains et AFRICOM: entre le marteau et les croisées," 18/4/2011, sur: http://www.pambazuka.org/fr/category/features/72693 (Consulté le 15-11-2012).

108. انظر:

Alain Fogue Tedom, "Le commandement militaire américain pour l'Afrique," 21/11/2011, Consulté sur le site de revue géopolitique: http://www.diploweb.com/AFRICOM-Le-commandement-militaire.html

109. إبراهيم شابير الدين، «الأفريكوم... حماية المصالح الأمريكية تحت غطاء الشراكة»، ترجمة الحاج ولد إبراهيم، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 23 يونيو 2013، ص 3، انظر:

http://studies.aljazeera.net/reports/2013/06/201362354847424557.htm

110. حتى عام 2010 كان يعمل في أفريكوم حوالي 2000 موظف، منهم 1500 في شتوتغارت مقر القيادة بألمانيا، ومنهم أيضاً 300 عنصر من القوات الخاصة، و250 من عناصر الاستخبارات. وتذكر هذه المعلومات تقارير وأبحاثاً عدة، ومنها المرجع السابق.

111. المرجع السابق، ص 8.

112. المعلومات المتعلقة بهذه المواقف من المرجع السابق، ص 8.

113. المرجع السابق.

114. انظر نصّ تصريحه:

Carter Ham, United State Africa Command before the Senate Armed Service Committee, 7 March 2013, at: http://www.africom.mil (Accessed 25-06-2013).

115. Horace Campbell, op. cit.

116. انظر:

Patrice Goudin, "Géopoltique du Mali: un Etat failli?" Septembre 23, 2012, sur le site de revue géopolitiqie: http://www.diploweb.com/Geopolitique-du-Mali-un-Etat.html (Consulté le 20- 01- 2013).

117. تجدر الإشارة إلى أن اسم مالي اختاره موديبو كايتا اسماً لها؛ على نهج مملكة مالي التي عمرت ما بين القرنين الثالث عشر والخامس عشر. وقد أسسها المالينكي Malinké تحت قيادة سونداياتا كايتا. والمالينكي من العناصر الإثنية المكونة لمجموعة الماندينغ في مالي. وينحدر موديبو كايتا من المجموعة ذاتها. وقد سَقَطت مملكة مالي في يد مملكة أخرى ستنشأ على يد السونغاي، والتي أسقطها المغرب.

Patrice Gourdin, op. cit.

118. Ibid.

119. يُشارُ هنا إلى أن تركّز المجموعات بحسب الولايات نسبي، فتركزها في بعض الولايات لا يعني أنها قد تُشكل فيها أغلبية؛ إذ غالباً ما يقتسم ولاية واحدة مجموعة من الإثنيات مع تراوُح نِسَبِها، وأيضاً بحسب أهميتها؛ كتعبير عن جذور إثنية ما؛ مثل: مدينة غاو بالنسبة إلى السونغاي، وسيغو وكولي كورو إلى البامبارا. ويُشار هنا أيضاً، إلى أن أسماء الولايات هي أيضاً أسماء للمدن الأساسية في الولايات باستثناء باماكو مركز ولاية كولي كورو.

120. انظر:

Nations Unies, *CNUCED et CCI, Guide de l'investissement au Mali: opportunités et conditions* (New York et Genève: mars 2004), 2004.

121. فريدوم أونوها، «التدخّل العسكري الفرنسي الإفريقي في أزمة مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة»، مركز الجزيرة للدراسات، 13 فبراير 2013، ص 2، انظر:

http://studies.aljazeera.net/reports/2013/02/20132148048143942.htm

122. مادي إبراهيم كانتي، «الأزمة السياسية في مالي»، **آفاق إفريقية**، العدد 36 (القاهرة: 2012)، ص 109–120.

123. يتعلق الأمر بتقديرات ما بعد آخر إحصائيات أجريت في هذه البلدان؛ حيث حددت تلك الإحصائيات سكان النيجر بأكثر من 12 مليون نسمة، ومالي بأكثر من 11 مليون نسمة، وموريتانيا بأكثر من ثلاثة ملايين نسمة، كما سبق إظهار ذلك في الجدول (2).

124. Pierre Jaquemot et Serge Michailof, op. cit.

125. Ibid., 3.

126. Ibid.

127. Ibid.

128. Ibid., 4.

129. Ibid.

130. كانت لغريغوري لازاريف Grigori Lazarev، مهمات عدة إلى جانب مؤسسات دولية؛ مثل: البنك الدولي والمركز العالي للدراسات الزراعية المتوسطية، واشتغل في المغرب مع مؤسسات؛ مثل المندوبية السامية للتخطيط. انظر:

G. Lazarev, "L'oasis une réponse à la crise des pastoralismes dans le Sahel?" CIHEAM, Options Méditerranéennes, Montpellier, (1990).

131. Ibid., 78.

132. Ibid., 79.

133. Ibid., 82.

134. انظر:

Nicolettea Avella et Frédéric Reounodji, "La législation foncière pastorale au Niger et au Tchad: une analyse comparative," in *actes du colloque Savanes africaines en développement: innover pour durer* (Garoua, Cameroun: 2009). Disponible sur le site de la recherche agronomique pour le développement: http://hal.cirad.fr/docs/00/47/12/81/PDF/007_avella.pdf

135. Ibid.

136. Ibid.، ولمزيد من التفاصيل، انظر:

Thébaud B., *Foncier pastoral et gestion de l'espace au Sahel. Peuls du Niger oriental et du Yagha burkinabé* (Paris: Karthala, 2002).

137. Nicolettea Avella et Frédéric Reounodji, op. cit.

138. للاطلاع حول تفاصيل تنظيم السياسة الرعوية في تشاد، تمكن العودة إلى أعمال الندوة التي نظمتها وزارة الثروة والموارد الحيوانية في تشاد، بدعم من الاتحاد الأوروبي والوكالة الفرنسية للتنمية، انظر:

*La politique sectorielle du pastoralisme au Tchad: quelles orientations?* N'Djaména, 1–3 mars 2011.

139. السيد فليفل، «تجمع الساحل والصحراء: شمسٌ وطاقة تجمع بين العرب والأفارقة»، **الأهرام الرقمي** (ديسمبر 2012)، انظر:

http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=111404

140. انظر:

René Cagnat, "Guerre et pacification au Sahel à la lumière de l'expérience afghane: conséquences pour le livre blanc," sur le site de l'IRIS: http://www.iris-france.org/.../2013-01-rene-cagnat---afghanistan-mali.pdf (Consulté le 02-02-2013).

141. إيتان دي دوران، «هل تمتلك فرنسا استراتيجية للخروج من مالي؟ فرصة التوازن بين الاحتلال والانسحاب»، نشر في **فورين بوليسي** فبراير 2013، ترجم في **آفاق إفريقية**، العدد 38 (القاهرة: 2013)، ص 140.

142. مصباح الله عبدالباقي، «افتتاح مكتب طالبان في الدوحة: المواقف والنتائج»، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 1 يوليو 2013، انظر:

http://studies.aljazeera.net/reports/2013/07/20137118594829591.htm

143. إيتان دي دوران، مرجع سابق، ص 141.

144. خط ديران Durand قسمت عن طريقه بريطانيا بين قبائل البشتون التي تشترك في اللغة والهوية، وذلك عن طريق اتفاق أبرمته أواخر القرن التاسع عشر مع أمير أفغانستان آنذاك عبدالرحمن خان.

145. Ibid.، يُشار هنا أن الهندوكوش Hindou-Couch منطقة جبلية بين أفغانستان وباكستان، بينما تقع بامير Pamir في شرق طاجكستان، ولها امتدادات في أفغانستان، وكذا في الصين وقرغيزستان.

146. انظر:

Olivier Zajec, "Au Mali, l'inusable refrain de la guerre au terrorisme," *Le monde diplomatique* no. 707 (Février 2013).

147. Ibid.

148. انظر كتاب جورج فريدمان:

George Friedman, *The Next Decade: Where we've been ... and where we're going* (USA: Anchor, 2011), 215–222.

149. انظر:

Bernard Adam, *Mali: de l'intervention militaire française à la reconstruction de l'Etat* (Bruxelles: Rapports de GRIP, 2013), 10.

150. Ibid., 7

151. تم استقاء الخبر من موقع أفريكوم المخصص للمنطقة المغاربية، انظر:

http://magharebia.com/ar/articles/awi/newsbriefs/general/2013/03/10/newsbrief-03

152. الخبر نشرته صحف ورقية وأخرى إلكترونية، منها: **جورنال دو تشاد**، انظر:

Lucie Nkouka, "Pertes: le commandant des forces spéciales tchadienne tué au Mali," sur le lien suivant: http://www.journaldutchad.com/article.php?aid=4266 (Consulté le 20-06-2013).

153. انظر حول هذا الدعم الدولي لمالي، مهارتي تادلي مارو، «بعثة الدعم الدولي لمالي... التدخل العسكري أولاً والعمل السياسي ثانياً»، مركز الجزيرة للدراسات، 4 مارس 2013، انظر:

http://studies.aljazeera.net/reports/2013/03/201334105036164 83.htm

154. انظر:

Voir Damien Deltenre, "Gestion des ressources minérales et conflits au Mali et au Niger," *Note d'analyse* (Bruxelles: Groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité-GRIP, 2012), 3.

155. Ibid., 4.

156. Ibid.

157. للاطلاع على التفاصيل، انظر حمدي عبدالرحمن، «تجديد الخطاب الإسلامي في إفريقيا: الأنماط والقضايا العامة»، **آفاق إفريقية**، العدد 28 (القاهرة: 2011).

158. للاطلاع على الحقل اللغوي في غرب إفريقيا، انظر:

OCDE, *Atlas de l'intégration régionale en Afrique de l'ouest, Les langues* (Paris: OCDE, 2006).

159. فريدوم أونوها، «جماعة أنصار المسلمين في بلاد السودان... تطور الجماعات الإسلامية في نيجيريا»، ترجمة يعقوب بن أبو مدين، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 21 مارس 2013، انظر:

http://studies.aljazeera.net/reports/2013/03/201332172933299756.htm

160. المرجع السابق، ص 6.

161. المرجع السابق، ص 7.

162. لقد تمّ تتبّع هذا الخبر على القنوات الفضائية، ومنها: القناة الفرنسية **فرانس 24**، 2013/2/25.

163. انظر:

Laurent de Costelli, "Boko Haram, Ansaru: des organisations complexes," sur le site de l'Institu français des relations internationales et stratégiques: http://www.affaires-strategiques.info/spip.php?article7867 (Consulté le 30-03-2013).

164. سيباستيان إليشر، «بعد مالي تأتي النيجر... مشاكل غرب إفريقيا تنتقل إلى الشرق»، (نشر في مجلة **فورين بوليسي**)، وترجم ونشر في **آفاق إفريقية**، العدد 138 (القاهرة: 2013)، ص 146.

165. انظر:

Ferdous Bouhlel-Hardy, Yvan Guichaoua et Abdoulaye Tamboura, "Crises touarègues au Niger et au Mali," Séminaire du 27-11-2012 (Paris: IFRI, Janvier 2008): htttp://www.ifri.org/downloads/Sem_crisestouaregues_FR.pdf

166. Ibid.

167. انظر:

Frédéric Deycard, "Le Niger entre deux feux. La nouvelle rébellion touarègue face à Niamey," *Politique africaine* no. 108 (2007): 131.

168. هذه المعلومات والتقويات، أقدمها انطلاقاً من معرفتي وعلاقاتي الشخصية بهذه المنظات، واطّلاعي المتواضع على شؤونها.

169. انظر:

Serge Daniel, "L'Aqmi est un cancer qui se métastase," Interview, *Réalités* no. 1993 (Tunisie: Septembre 6-12, 2012).

170. باسل ترجمان، «الجماعات الإرهابية تهدد تونس»، حوار أجرته منية غانمي من تونس للموقع الإخباري لأفريكوم حول المنطقة المغاربية، 2013/6/28، انظر:

http://magharebia.com/ar/articles/awi/reportage/2013/06/28/reportage-01

171. المرجع السابق.

# المصادر والمراجع

## المصادر والمراجع العربية


أبو منقة، محمد الأمين. **اللغة العربية واللغات الإفريقية الأخرى**. سلسلة **محاضرات** 30، الرباط: معهد الدراسات الإفريقية، 2006.

«التعليم الإسلامي في إفريقيا». **قراءات إفريقية**. العدد 12، لندن: يونيو 2012.

الشافعي، بدر حسن. «الدعوة الإسلامية في إفريقيا... نجاحات بالرغم من التحديات». **قراءات إفريقية**، العدد 13، لندن: يوليو – سبتمبر 2012.

الشكري، أحمد. **مملكة غانة وعلاقتها بالحركة المرابطية (هل حقاً قام المرابطون بغزو غانة؟)**. سلسلة **دراسات** 3، الرباط: معهد الدراسات الإفريقية، 1997.

الشيشاني، مراد بطل. «السلفيون الجهاديون في موريتانيا: صراع دولي وتوسع إقليمي وعجز محلي». **مدارات استراتيجية**، العدد 6، صنعاء: 2010.

الصادقي، حسن. **مخطوطات أحمد بابا التنبكتي في الخزائن المغربية**. سلسلة **بحوث** 2، الرباط: منشورات معهد الدراسات الإفريقية، 1996.

الصنهاجي، عبدالحميد. **التعاون الفرنسي الإفريقي 1960–1990**. الرباط: معهد الدراسات الإفريقية، 2007.

العروي، عبدالله. **مجمل تاريخ المغرب**. الجزء الثاني، الطبعة الثانية، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2000.

المهدي، سعد. «قضية الطوارق في مالي». **قراءات إفريقية**. العدد 13، لندن: يوليو – سبتمبر 2012.

إليشر، سيباستيان. «بعد مالي تأتي النيجر... مشاكل غرب إفريقيا تنتقل إلى الشرق». نشر في مجلة **فورين بوليسي**، وترجم ونشر في **آفاق إفريقية**، العدد 138، القاهرة: 2013.

أونوها، فريدوم. «التدخّل العسكري الفرنسي الإفريقي في أزمة مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة». مركز الجزيرة للدراسات، 13 فبراير 2013:

http://studies.aljazeera.net/reports/2013/02/20132148048143942.htm

__________. «جماعة أنصار المسلمين في بلاد السودان... تطور الجماعات الإسلامية في نيجيريا». ترجمة يعقوب بن أبو مدين، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 21 مارس 2013:

http://studies.aljazeera.net/reports/2013/03/201332172933299756.htm

__________. «القرصنة والأمن البحري في خليج غينيا: نيجيريا نموذجاً». ترجمة الحاج ولد إبراهيم، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 13 مايو 2012:

http://studies.aljazeera.net/reports/2012/05/201251475341666799.htm

باسل ترجمان. «الجماعات الإرهابية تهدد تونس». حوار أجرته منية غانمي من تونس الموقع الإخباري لأفريكوم حول المنطقة المغاربية، 2013/6/28:

بن شريفة، محمد. **إبراهيم الكانمي: أنموذج مبكّر للتواصل الثقافي بين إفريقيا وبلاد السودان**. سلسلة **محاضرات** 5، الرباط: معهد الدراسات الإفريقية، 1991.

__________. **مساهمة المغاربة في تأسيس الحركة العلمية في شمال نيجيريا خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر: زيارة عبدالرحمن بن سقين إلى بلاد الحوس**. سلسلة **محاضرات** 10، الرباط: معهد الدراسات الإفريقية، 1993.

تقرير الأمين العام عن نشاطات مكتب الأمم المتحدة لغرب إفريقيا. مجلس الأمن. 388/ 2011/ S، يونيو 2011.

توبيانا، جيروم. «نبذ المتمردين: الأبعاد المحلية والإقليمية للتقارب بين تشاد والسودان». ورقة عمل التقويم الأساسي للأمن البشري التابع لمسح الأسلحة الصغيرة، جنيف: المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية، مارس 2011.

جواد، سعد ناجي، وعبدالسلام إبراهيم بغدادي. الأمن القومي العربي ودول الجوار الإفريقي. سلسلة دراسات استراتيجية، العدد 31، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1999.

حسب الرسول، محمد. «أثر انفصال جنوب السودان على الأمن القومي العربي». مجلة **دراسات شرق أوسطية**، العدد 58، عمان: شتاء 2012.

حسن، يوسف فضل. **ملامح من العلاقات الثقافية بين المغرب والسودان من القرن الخامس عشر وحتى القرن التاسع عشر**. سلسلة **محاضرات** 32، الرباط: معهد الدراسات الإفريقية، 2009.

حنفي، خالد. «الإقليمية في إفريقيا: أسباب التعثّر مع التطبيق على تجمعي الساحل والصحراء والسادك». **السياسة الدولية**، العدد 144، القاهرة: 2001.

حيدر، حيدر إبراهيم. «أزمة دارفور: الأسباب والمستقبل». **البيت العربي**:

http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/3.0/deed.es

دوران، إيتان دي. «هل تمتلك فرنسا استراتيجية للخروج من مالي؟ فرصة التوازن بين الاحتلال والانسحاب». نشر في **فورين بوليسي** فبراير 2013، ترجم في **آفاق إفريقية**، العدد 38، القاهرة: 2013.

دي لارامندي، ميغيل هيرناندو. **السياسة الخارجية للمغرب**. ترجمة عبد العالي بروكي، الرباط: منشورات الزمن، 2005.

ديشيلي، آن جيو. «فرنسا والقاعدة بالساحل». **الجزيرة نت**:

http://www.aljazeera.net/analysis/pages/959df4e0-6ea3-463b-b68e-c96d8355c953

رسولي، أسماء. «مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001». مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010/ 2011.

روجومامو، سيفرين. **العولمة ومستقبل إفريقيا**. ترجمة نهاد جوهر، بحوث إفريقية، القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الإفريقية بالتعاون مع الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية، 2002.

زبير، يحيى. «الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب». مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 28 نوفمبر 2012:

http://studies.aljazeera.net/reports/2012/11/201211289594704997.htm

سامكيه، تيكورا. جيش الجمهورية المالية وأزمة الشمال... أسباب الهزيمة وتداعياتها». ترجمة محمد بابا ولد أشفغ، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 10 يوليو 2012:

http://studies.aljazeera.net/reports/2012/07/201271010355852368 1.htm

سيد أب، سيدي محمد بن. «مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار كآلية سلمية لحل النزاعات الحدودية الإفريقية». في: ندوة **التسوية السلمية للنزاعات في إفريقيا**، الرباط: منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، 2004.

شابير الدين، إبراهيم. «الأفريكوم... حماية المصالح الأمريكية تحت غطاء الشراكة». ترجمة الحاج ولد إبراهيم، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 23 يونيو 2013.

شولك، بيتر. «القرصنة في القرن الإفريقي: الأمن البحري في مواجهة تهديد مُتفاقم». **مدارات استراتيجية**، العدد 6، صنعاء: ديسمبر 2010.

عبدالباقي، مصباح الله. «افتتاح مكتب طالبان في الدوحة: المواقف والنتائج». مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 1 يوليو 2013:

http://studies.aljazeera.net/reports/2013/07/20137118594829591.htm

عبدالعظيم، خالد. «عملية "سيرفال" وسعي فرنسا إلى إنشاء قاعدة عسكرية في جنوب ليبيا». **آفاق إفريقية**، العدد 38، القاهرة: 2013.

عبدالرحمن، حمدي. «أبعاد أزمة دارفور ومآلاتها: رؤية استراتيجية». «التقرير الاستراتيجي السادس»، جريدة **البيان** المصرية، القاهرة: 2010.

__________. «الاختراق الإيراني الناعم لإفريقيا». **الجزيرة نت**، انظر:

http://www.aljazeera.net/opinions/pages/5efc2775-dd89-4d7b-90c7-beb59aaa0dfe

__________. «التنافس الدولي في القرن الإفريقي». **الأهرام الرقمي**، القاهرة: 2009:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=95978&eid=225

__________. «العلاقات الصينية الإفريقية: شراكة أم هيمنة؟». **كراسات استراتيجية**، العدد 172، القاهرة: فبراير 2007.

__________. «الغرب وعسكرة الساحل الإفريقي». **الجزيرة نت**:

http://www.aljazeera.net/opinions/pages/84f1942e-c303-4d26-bf91-43daca36c4ad

__________. «الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا: الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل». **قراءات إفريقية**، العدد 1، لندن: أكتوبر 2004.

__________. «تجديد الخطاب الإسلامي في إفريقيا: الأنماط والقضايا العامة». **آفاق إفريقية**، العدد 28، القاهرة: 2011.

عبدالرحمن، عاصم. «تغيير موازين القوى في القرن الإفريقي». **آفاق إفريقية**، العدد 38، القاهرة: 2013.

عودة، عبدالملك، وأحمد الرشيدي. «تجمّع دول الساحل والصحراء». **دراسات مصرية إفريقية**، العدد 1، القاهرة: أغسطس، 2001.

فليفل، السيد. «تجمع الساحل والصحراء: شمسٌ وطاقة تجمع بين العرب والأفارقة». **الأهرام الرقمي**، ديسمبر 2012: http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=111404

كارجيل، توم. **مصالحنا الاستراتيجية المشتركة: دور إفريقيا في عالم ما بعد الدّول الثماني**. سلسلة **دراسات عالمية**، العدد 101، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية)، أبوظبي 2011.

كامل، أنور سيد. «التكوين الإثني في السودان ودوره في تقسيم الدولة». مجلة **دراسات شرق أوسطية**، العدد 63، عمان: ربيع 2013.

http://magharebia.com/ar/articles/awi/reportage/2013/06/28/reportage-01

كانتي، مادي إبراهيم. «الأزمة السياسية في مالي». **آفاق إفريقية**، العدد 36، القاهرة: 2012.

كينان، جيرمي. «أميركا والقاعدة بالساحل». **الجزيرة نت**:

http://www.aljazeera.net/analysis/pages/89af9c50-5df0-4077-b016-c1418f2859c8

لاخر، ولغرام. **الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء**. بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2012.

ماريو، مهاري. «العلاقات الصينية الإفريقية... الديمقراطية والتوزيع». ترجمة يعقوب بن أبو مدين، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 30 إبريل 2013:

http://studies.aljazeera.net/reports/2013/04/201343011544580961.htm

مجاهد، حورية توفيق. «تاريخ انتشار الإسلام في إفريقيا: الأبعاد والوسائل». **قراءات إفريقية**، العدد 6، لندن: 2010.

مراد، حسين سيد عبدالله. «مملكة صنغاي». **قراءات إفريقية**، العدد 13، لندن: يوليو/ سبتمبر 2012.

مرتضى، أحمد. «جماعة (بوكو حرام..) نشأتها ومبادئها وأعمالها في نيجيريا». **قراءات إفريقية**، العدد 12، لندن: يونيو 2012.

مصطفى، ناعمي. **الصحراء من خلال بلاد تكنة**. الرباط: منشورات عكاظ، 1988.

مصلوح، كريم. «الإدارة الأمريكية الأوروبية للأزمة الليبية في أثناء الثورة». مجلة **دراسات شرق أوسطية**، العدد 58، عمان: شتاء 2012.

ممادو باه، عبدالله. «آفاق الوضع الأمني والسياسي في شمال مالي». مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 29 أغسطس 2012:

http://studies.aljazeera.net/reports/2012/07/2012710103558523681.htm

مهدي، محمد عاشور. «مستقبل التكامل الإقليمي في إفريقيا: قراءة في ضوء الدوافع والواقع والتحديات». **قراءات إفريقية**، العدد 6، لندن: سبتمبر 2010.

موسى، محمد الثاني عمر. «مجالس التفسير في نيجيريا.. إلى أين؟». **قراءات إفريقية**، العدد 6، لندن: 2010.

ناختيجال، جوستاف. **الصحراء وبلاد السودان**. المجلد الأول، ترجمة عبدالقادر مصطفى المحيشي، ليبيا: منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2007.

## المصادر والمراجع الأجنبية

Abashin, Sergei. "Transformation of ethnic identity in central Asia: A case study of the Usbeks and Tajiks." at: http://www.iiss.org/programmes/russia-and-eurasia/russian-regional-perspectives-journal/rrp-volume-1-issue-2/the-transformation-of-ethnic-identity-in-central-asia/?locale=en

Abdelmoughit, Benmessaoud. *Intangibilité des frontières coloniales et espace étatique en Afrique*. Thèse de Doctorat d'Etat, Rabat: Université Mohammed V, Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, 1988.

Abderrahmane, Abdelkader. "Terrorisme et trafic de drogues au Sahel." *Le Monde*, 19/7/2012, http://www.lemonde.fr/idees/article/2012/07/19/terrorisme-et-trafic-de-drogues-au-sahel_1735046_3232.html

Aboubakar, Adamou. *Les relations entre les deux rives du Sahara du XI° au début du XX° siècle*. conférence no. 22, Rabat: institut des études africaines, 2005.

Accord d'Alger pour la restauration de la paix et du développement dans la région Kidal. Alger, 4 juillet 2006.

Adam, Bernard. *Mali: de l'intervention militaire française à la reconstruction de l'Etat*. Bruxelles: Rapports de GRIP, 2013.

Alessi, Christopher. "Expanding China-Africa Oil." Council on Foreign Relations, 8/2/2012, at: http://www.cfr.org/china/expanding-china-africa-oil-ties/p9557

Alexander, Yonnah. *Maghreb and Sahel Terrorism: Addressing the Rising Threat From al-Qaeda and other Terrorists in North and West/Central African*. Arlington, VA: International Center for Terrorism Studies at the Potomac Institute for Policy Studies, January 2010.

______________. *Terrorism in North Africa and the Sahel in 2012: Global Reach and Implications*. Arlington, VA: Inter-university Center Terrorism Studies and Potomac Institute for Policy Studies, February 2013.

Aning, Emmanuel K. "African Crisis Response Initiative and New African Security (Dis)order." *African Journal of Political Science* vol. 6, no. 1, Pretoria: 2001.

Antil, Alain. M*obilisations identitaires dans l'Afrique contemporaine la question de l'autochtonie*. Paris: Note de l'Ifri, IFRI, 2009.

Augé, Benjamin. *Le Trans Saharan Gas Pipeline. Mirage ou réelle opportunité*. Paris: Note de l'Ifri, IFRI, 2011.

______________. "Pillage et vandalisme dans le delta du Niger." *La Hérodote* no. 134, 2009.

Avella, Nicolettea et Frédéric Reounodji. "La législation foncière pastorale au Niger et au Tchad: une analyse comparative." in *actes du colloque Savanes africaines en*

*développement: innover pour durer*, Garoua, Cameroun: 2009. Disponible sur le site de la recherche agronomique pour le développement: http://hal.cirad.fr/docs/00/47/12/81/PDF/007_avella.pdf

Balzacq, Thierry. "La sécurité: définitions, secteurs et niveaux d'analyse." *Fédéralisme Régionalisme*, vol. 4, 2003/2004.

Barrat, Jaques. "La China-afrique': un tigre de papier?" *Géostratégiques*, no. 25, 2009.

Bassole, Yipene Djirbill (Ministre des affaires étrangères et de la coopération régionale). *Enjeux sécuritaires et stabilité régionale en Afrique: l'expérience du Burkina Faso en matière de médiation, et de prévention et de gestion des conflits*. (Communication), Washington DC: 23 mars 2012.

Bellamy, William M. "L'engagement des Etats Unis en matière de sécurité en Afrique." *Bulletin de la sécurité africaine* no. 1, Juin 2009.

Bednik, Anna. "Bataille pour l'uranium au Niger." *Le monde diplomatique* no. 651, Juin 2008.

Berschinski, Robert G. *Africom's dilemma: the 'global war terrorism' and the future of U.S. Security Policy in Africa*. Washington: Strategic Studies Institute, November 2007.

Bobboyi, Hamid. *Scholars and Scholarship in the Relation between the Maghrib and the Central Bilad-Al-Sudan during the Pre-Colonial Period*, Conferences series. no. 31, Rabat: The Institute of Africans Studies, 2006.

Bossard, Laurent. "Insécurité sahélienne, printemps arabe et coopération transaharienne." sur le site de l'organisation de la coopération et du développement économique: http://www.oecd.org/fr/pays/nigeria/insecuritesahelienne printempsarabeetcooperationtranssaharienne.htm

Bouhlel-Hardy, Ferdous, Yvan Guichaoua et Abdoulaye Tamboura. "Crises touarègues au Niger et au Mali." Séminaire du 27-11-2012 (Paris: IFRI, Janvier 2008): htttp://www.ifri.org/downloads/Sem_crisestouaregues_FR.pdf

Boula, Rhissa ag. "Le peuple Touareg, dans son ensemble, ne veut pas d'un etat insépendant." 10 avril 2012, sur le site d'information, http://actuniger.com/societe/310-societe/4002-rhissa-ag-boula--le-peuple-touareg-dans-son-ensemble-ne-veut-pas-dun-etat-independant.html

Bourgeot, André. L'herbe et le glaive: de l'itinérance à l'errance (la notion de territoire chez les Touaregs)." *Bulletin de liaison* no. 8, 1986.

_____________. "Sahara de tous les enjeux." *La Hérodote* no. 142, 2011.

_____________. "Sahara: espace géostratégique et enjeux politiques." *Autrepart* no. 16, 2000.

Brachet, Julien, Armelle Choplin and Oliviez Pilez. Le Sahara entre espace de circulation et frontière migratoire." *La Hérodote* no. 142, 2011.

Cagnat, René. "Guerre et pacification au Sahel à la lumière de l'expérience afghane: conséquences pour le livre blanc." sur le site de l'IRIS: http://www.iris-france.org/.../2013-01-rene-cagnat---afghanistan-mali.pdf

Campbell, Horace. "Les militaires américains et AFRICOM: entre le marteau et les croisées." 18/4/2011, sur: http://www.pambazuka.org/fr/category/features/72693

Centre Européen de renseignements et d'études stratégique. *Le front Polisario partenaire crédible de négociation ou séquelle de la guerre froide et obstacle à une solution politique au Sahara occidental?* Bruxelles: 2005.

Chamayou, Grégoire. "Drone et Kamikaz." *Le monde diplomatique* no. 709, Avril: 2013.

Choate, Mary Jo. "Trans- Sahara Counterterrorism Initiative: balance of power." U.S Army War College, at: http://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PCAAB627.pdf

Club du Sahel et de l'Afrique de l'ouest/OCDE, Note méthodologique sur la lecture des enjeux sécuritaires et descriptifs des évènements sécuritaires Sahel Ouest et Sahel Est, Document du CSAO. Paris: Novembre 2000.

Commission européenne. "Reponses à la crise alimentaire au Sahel: plus de 8 milllions de personnes touchées et 17 millions de personnes en danger." sur le site de la commission européenne: http://ec.europa.eu/echo/aid/sub_saharian/sahel_fr.htm

Conférence des nations unies sur le commerce et le développement. *Les pays moins avancés* (rapport 2010), Genève: Nations Unies, 2010.

Cooke, Jeenifer G. *China's Soft Power in Africa.* Washington: Center Strategic for International Studies: http://csis.org/publication/chinas-soft-power-africa

Cordesman, Anthoney H., and Aram Nerguizyan, *The North Africa Military Balance: Force Developments and Regional Challenges* (Washington: Center for Strategic and International Studies, 2010)

Daniel, Serge. "L'Aqmi est un cancer qui se métastase." Interview, *Réalités* no. 1993, Tunisie: Septembre 6-12, 2012.

de Costelli, Laurent. "Boko Haram, Ansaru: des organisations complexes." sur le site de l'Institu français des relations internationales et stratégiques: http://www.affaires-strategiques.info/spip.php?article7867

Dedieu, Jean-Philippe. "Les élites africaines: enjeu de la diplomatie scientifique des états unis." *Politique étrangère* no. 1, 2003.

Deltenre, Damien. "Gestion des ressources minérales et conflits au Mali et au Niger." *Note d'analyse*. Bruxelles: Groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité-GRIP, 2012.

de Swielande, Tanguy Struye. "Le retour de Washington sur le continent africain." Septembre 11, 2005, sur le site de la revue géopolitique: http://www.diploweb.com/Le-retour-de-Washington-sur-le.html

Devlin-Foltz, Zachary. "Les états fragiles de l'Afrique: vecteurs de l'extrémisme, exportateurs du terrorisme." *Bulletin de la sécurité africaine* no. 6, Aout 2010.

Deycard, Frédéric. "Le Niger entre deux feux. La nouvelle rébellion touarègue face à Niamey." *Politique africaine* no. 108, 2007.

Diagne, Souleyman Bachir. *Savoirs islamiques et histoire intellectuelle de l'ouest africain*, série confrence, no. 25 (Rabat: institut des études africaines, 2006).

Diallo, Massaer. "Défis sécuritaires et hybridation des menaces dans la zone Sahelosaharienne." http://www.iepscipsao.org/index.php?option=com_content&view=article&id=75&Itemid=56

Dumont, Gérard-François. "La géopolitique des populations du Sahel." http://www.diploweb.com/La-geopolitique-des-populations-du.html

Dupont, Benoit, et al. "La gouvernance de la sécurité dans les états faibles et défaillants." *Champ pénal*, vol. IV, 2007, sur le site de la revue électronique Champ pénal: http://champpenal.revues.org/620

Friedman, George. *The Next Decade: Where we've been ... and where we're going*. USA: Anchor, 2011.

Gaulme, François. *L'architecte et les Etats fragiles: l'aide au développement dans la sécurité mondiale*. Paris: IFRI, 2011.

Goudin, Patrice. "AlQaida au Sahara et au Sahel. Contribution à la compréhension d'une menace complexe." 11 mars 2012, sur le site de la revue géopolitique: (http://www.diploweb.com/Al-Qaida-au-Sahara-et-au-Sahel.html

_____________. "Géopoltique du Mali: un Etat failli?" Septembre 23, 2012, sur le site de revue géopolitiqie: http://www.diploweb.com/Geopolitique-du-Mali-un-Etat.html

Gouttebrume, François. "La France et l'Afrique: Le crépuscule d'une ambition stratégique?" *Politique étrangère* no. 4, 2002.

Grémont, Charles. *Touaregs et Arabes dans les forces armées coloniales et maliennes. Une histoire en trompe-l'œil*. Paris: Note de l'ifri, IFRI, 2010.

Groupe des crises internationales. "L'islamisme en Afrique du Nord IV: contestation urbaniste en Mauritanie: menace ou bouc émissaire?" *Rapport Moyen-Orient/Afrique du Nord*, no. 41, 11 mai 2005)

Ham, Carter. United State Africa Command before the Senate Armed Service Committee. 7 March 2013, at: http://www.africom.mil.

Heinrigs, Philipp. *Incidences sécuritaires du changement climatique au Sahel: perspectives politiques*. CSAOt/OCDE, 2010, at: http://www.oecd.org/fr/csao/dossiers/incidences securitaires duchangementclimatiqueausahel.htm

Institut français des relations internationales. *Mutation en Afrique de l'Ouest*, Paris: Ramses, 2001.

Jaquemot, Pierre et Serge Michailof. *Le développement du Sahel et en particulier du Mali*. Paris IRIS, Mai 2013.

Jean, Zoundi Sibri. "Famine en Afrique de l'est." sur le site de l'organisation de coopération et du développement économique, club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest, http://www.oecd.org/document/53/0,3746,fr_38233741_38242551_4853 9445_1_1_1_1,00.html

Julien, Simon. "Le Sahel comme espace de transit des stupéfiants. Acteurs et conséquences politiques." *La Hèrodote* no. 142, 2011.

Keenan, Jeremy. "Le défi de la sécurité au Sahel: perspectives en Algérie, au Maroc et en Ballouch, Aziz. "Entre Sahara vert et désert: mythes et réalités." in Afraa Ali Alkhatib (responsable), *Le Sahara, espace de communication et de l'interaction civilisationnelles dans les temps antiques* (Rabat: institut des études africaines, 2002).

Lacoste, Yves. "Sahara, perspectives et illusions géopolitiques." *La Hérodote* no. 142, 2011.

Lafargue, François. "La Chine, une puissance africaine." sur le site de perspectives chinoises: http://perspectiveschinoises.revues.org/900

Lazarev, G. "L'oasis une réponse à la crise des pastoralismes dans le Sahel?" CIHEAM, Options Méditerranéennes, Montpellier, 1990.

Lewis, Peter M. "Islam, protest, and conflict in Nigeria." *Africa Notes*, December 2002.

Libye." *Annuaire de la Méditerranée 2011*, Barcelone: Institut européen de la Méditerranée, 2011.

Lucquiaud, Benoit. "Stratégie et enjeux d'AL-Qaida en Mauritanie." *Actualités du Moyen-Orient et du Maghreb*, no. 16 (Aout 2010): 3, http://www.iris-france.org/docs/kfm_ docs/docs/2010-08-amo16.pdf

Malaquias, Assis. "The Growing Threat of Oil Pirates in West Africa's Gulf of Guinea." African Institute for Strategic Studies: http://africacenter.org/2012/03/ask-the-expert-the-growing-threat-of-oil-pirates-in-west-africa%E2%80%99s-gulf-of-guinea/

Maiga, Souneybou Boubèye. "La sécurité dans le Sahel. Des enjeux multiples. Un défi commun." in *African Journal*, Alger: June 2010.

M'Bow, Penda. *Etre intellectuel, Etre musulman en Afrique*. série conférences 24 (Rabat: Institut des études africaines, 2005).

Mezouaghi, Mihoub. "Algérie: une trajectoire de puissance régionale incertaine." *Articles de l'Ifri* (Paris: IFRI, 10/12/2012), Consulté dans la même date sur: http://www.ifri.org

Mohsen-Finan, Khadija. *Les défis sécuritaires au Maghreb*. Paris: Note de l'Ifri, IFRI, Juin 2008.

*National Security Strategy of the United States of America*. Washington: May 2010.

Nations Unies, Conseil économique et social, Commission économique pour l'Afrique. "La situation au regard de la sécurité alimentaire en Afrique." E/ECA/CFSSD/8/7, réunion régional, (Addis Abeba, Novembre 2012).

Nkouka, Lucie. "Pertes: le commandant des forces spéciales tchadienne tué au Mali." sur le lien suivant: http://www.journaldutchad.com/article.php?aid=4266

Niquet, Valérie et Sylvain Touati. *La Chine en Afrique: Intérêts et pratiques*. Paris: Programme Afrique Subsaharienne, IFRI, 2011.

_____________. "La stratégie africaine de la Chine." *Politique étrangère* no. 2, Paris: 2006.

OCDE. *Atlas de l'intégration régionale en Afrique de l'ouest, Les langues*. Paris: OCDE, 2006.

Ould Abdellah, Ahmedou. "Aqmi, Boko Haram et la Jemaat: multiplication ou consolidation?" http://www.centre4s.org/index.php?option=com_content&view=article&id=76:communique-n-005-du-05012012&catid=45:articles&Itemid=63

_____________. "Beaucoup de dirigeant sont connectés au trafic de drogue en Afrique de l'Ouest." sur le site de Centre des stratégies pour la sécurité au Sahel Sahara: http://centre4s.org/index.php?option=com_content&view=article&id=81:ahmedou-ould-abdallah-lbeaucoup-de-dirigeants-sont-connectes-au-trafic-de-drogue-en-afrique-de-louestr&catid=39:intervieuw-et-opinions&Itemid=57

_____________. "Sahel Sahara: Boko Haram, MNLA et Réseaux informel." sur le site de Centre des Stratégies pour la sécurité du Sahel Sahara, Nouakchott: http://www.centre4s.org/index.php?option=com_content&view=article&id=82:sahel-sahara-boko-haram-mnla-et-reseaux-informels&catid=45:articles&Itemid=63

Ould Kablia, Daho. (Ministre algérien de l'intérieur) "Nos frontières sont bien gardées, bien contrôlées et bien maîtrisées." *Le Soir d'Algérie*, 8/11/2012.

Pellerin, Mathieu. *Le Ghana: une démocratie pétrolière en devenir*. Paris: IFRI, décembre 2011.

Pézard, Stéphanie et Anne-Kathrin Glatz. "Armes légères et sécurité en Mauritanie." *Small Arms Survey*, Genève: Institut universitaire de haut études internationales et du développement, 2010.

Pham, J. Peter. "Boko Haram's Evolving Threat." *Africa Security Brief* no. 20, Avril 2012, at: http://africacenter.org/2012/04/boko-harams-evolving-threat/

Pierre-Filiu, Jean. *AlQaeda au sud de la Méditerranée*. Barcelone: Institut européen de la Méditerranée, 2008.

Poston, Dudley L., et al. "The Muslims Minority Nationalities of China: Toward Separatism or Assimilation?" at http://paa2010.princeton.edu/papers/100485.

Rosand, Eric. "Countering Terrorism and Building Cooperation in North Africa: The Potential Significance of the UN Global Counter-terrorism Strategy." Real Instituto Elcano (ART), Madrid, 1/12/2009, http://www.realinstitutoelcano.org/wps/portal/rielcano_eng/Content?WCM_GLOBAL_CONTEXT=/elcano/elcano_in/zonas_in/ari162-2009

SENAT. Rapport d'information fait au nom de la commission des affaires étrangères, de la défense et des forces armées (1) sur la politique africaine de la France, par M. Josselin de Rohan, no. 324, Session ordinaire de 2010-2011.

Service européen pour l'action extérieure. *Stratégie pour la sécurité et le développement au Sahel*. Bruxelles: Service européen pour l'action extérieure, 2011.

Simon, Luis, Alexander Mattelaer et Amelia Hadfield. *Une stratégie cohérente de l'UE pour le Sahel*. Luxembourg: Le parlement européen, direction générale, direction B Etude, Mai 2012.

Taje, Mehdi. "La réalité de la menace d'AQMI à l'aune des révolutions démocratiques au Maghreb." sur le site de revue Géostratégique: http://www.strategicsinternational.com/32_20.pdf

_____________. "Vulnérabilités et facteurs d'insécurité au Sahel." Note publiée par le secrétariat du Club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest (CSAO/OCDE), no. 1 (Aout 2010), http://www.oecd.org/dataoecd/23/28/45830147.pdf

Tedom, Alain Fogue. "Le commandement militaire américain pour l'Afrique." 21/11/2011, Consulté sur le site de revue géopolitique: http://www.diploweb.com/AFRICOM-Le-commandement-militaire.html

Thorel, Julien. *La nouvelle politique africaine de l'Allemagne: un investissement politique et économique pour l'avenir de l'Europe*. Paris: Comité d'études des relations franco-allemandes, IFRI, Juin 2007.

Thomas, Colin. and Jensen Magie Fick, "Foreign Assistance Follies in Niger." Washington, CSIS, September 4, 2007, at: http://csis.org/publication/foreign-assistance-follies-niger

Tisseron, Antonin. "Après la chute de Kadhafi la bande sahélo-saharienne, entre jeux de puissance et logiques de nuisance." sur le site de l'Institut de Thomas More: http://www.institut-thomas-more.org/actualite/apres-la-chute-de-kadhafi-la-bande-sahelo-saharienne-entre-jeux-de-puissance-et-logiques-de-nuisance.html

______________. "Enchevêtrements géopolitiques autour de la lutte contre le terrorisme." *La Hérodote* no. 142 (2011).

Touati, Sylvain. "l'Islam et les ONG islamiques au Niger." *Les carnets du CAP*, no. 15, automne-hiver 2011.

Touchard, Laurent. "Terrorisme: Mokhtar Belmokhtar, le contrebandier fanatique." sur le site nord-mali: http://www.nord-mali.com/accueil/5108-terrorisme--mokhtar-belmokhtar-le-contrebandier-fanatiqueTriaud, Jean-Louis. *Les chemins de la sanussya en Afrique*. série conférences 17, Rabat: publications de l'institut des études africaines, 1996.

Tubiana, Jérôme. "Le Darfour, un conflit identitaire?" *Afriques contemporaines* no. 214, 2005.

UNDOC Annual Report. *Transnational Trafficking and the Rule of Law in West Africa: A threat Assessment*. Vienna: UNDOC, 2009.

U.S. Departement of State. *Country Reports on Terrorism 2005*. Chapter V, Country Reports: Africa overview (28 April 2006), 45-58, at: http://www.state.gov/documents/organization/65462.pdf.

Xiangang, Guo. "The Libyan Lesson." 5/4/2012, The China Institute of International Studies: http://www.ciis.org.cn/english/2012-04/05/content_4919811.htm

Yabé, Gilles Olakounlé. *Le rôle de CEDEAO dans la gestion des crises politiques et des conflits. Cas de la Guinée et de la Guinée Bissau*. Germany: Friederich Ebert Stiftung, 2000.

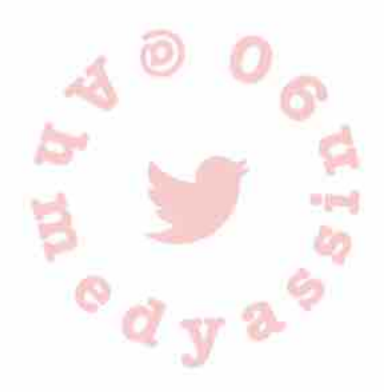
Zajec, Olivier. "Au Mali, l'inusable refrain de la guerre au terrorisme." *Le monde diplomatique* no. 707, Février 2013.

______________. "La Chine affirme ses ambitions navales." *Le monde diplomatique* no. 654, Septembre 2008.

Zugui, Gao. "Impact of the Changing Situation in the Middle East to the U.S Strategy." Chinas Insitute for International Studies CIIS, Pijing 12/4/2012, at: http://210.72.21.12:8008/servlet/PagePreviewServlet?type=1&articleid=4310022&nodeid=521149&siteid=453

## مواقع إلكترونية ذات اهتمام بموضوع الساحل والصحراء

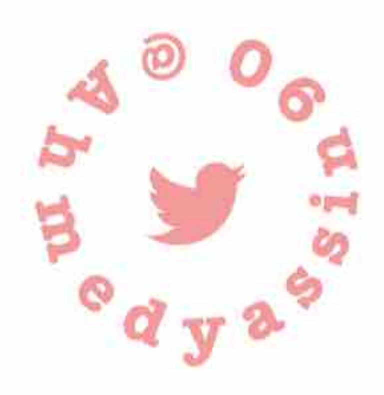
- مرصد الساحل والصحراء - تونس: www.oss-online.org
- معهد الدراسات الاستراتيجية لإفريقيا - دكار وأديس أبابا: fr.africancenter.org
- مركز الاستراتيجيات للأمن في ساحل الصحراء - نواكشوط: www.centre4s.org
- الموقع الإخباري المتخصّص في الساحل - باريس: www.sahel-intelligence.org
- الموقع الإخباري لأفريكوم حول المنطقة المغاربية: www.magharebia.com
- المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا - أبوجا: www.ecowas.int
- الهيئة بين الحكومية للتنمية في شـرق إفريقيا: www.igad.int
- القيادة الأمريكية لإفريقيا - شتوتغارت: www.africom.mil
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - باريس: www.oecd.org
- جورنال لوساحل: www.lesahel.org

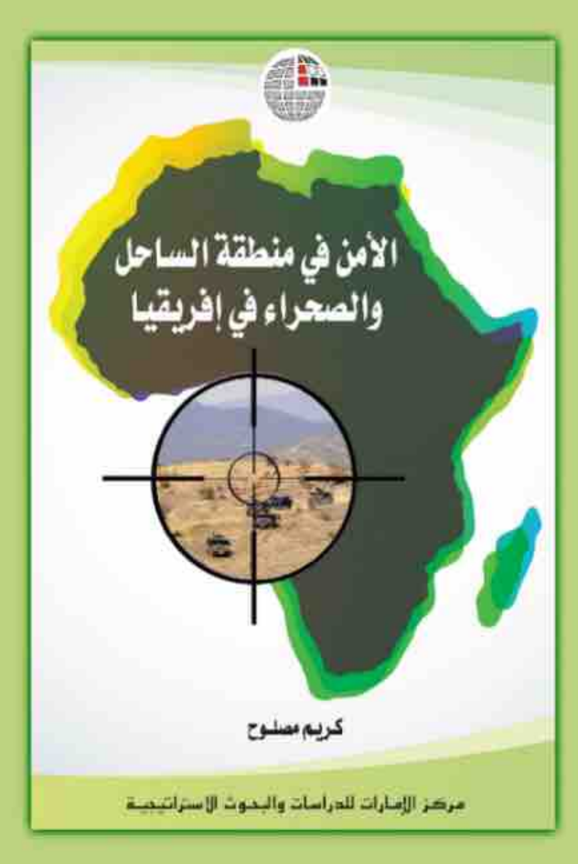


# نبذة عن المؤلف

**كريم مصلوح**: حاصل على شهادة الإجازة في الحقوق من كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية في مدينة وجدة المغربية عام 2006، وعلى درجة الماجستير في الدراسات الدولية من الكلية ذاتها عام 2011.

صدر له كتاب بعنوان: **التعاون والتنافس في المتوسط** (الدوحة/ بيروت: مركز الجزيرة للدراسات، والدار العربية للعلوم ناشرون، 2013)؛ كما نشر بحوثاً ودراسات حول قضايا إقليمية ودولية في دوريات ومجلات عربية؛ منها: «الإصلاح الإداري والمالي للأمم المتحدة»، **آفاق المستقبل** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية)؛ و«الإدارة الأمريكية الأوروبية للأزمة الليبية»، و«الأبعاد الدولية لسياسات الانتشار النووي»، **دراسات شرق أوسطية** (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط)، و«البعد التنموي للأمن الدولي»، و«أثر التحولات في شمال إفريقيا والشرق الأوسط على الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي»، **مدارات استراتيجية** (صنعاء: مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية).


@Ahmedyassin90


الأمن في منطقة الساحل
والصحراء في إفريقيا
كريم مصلوح
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية


@Ahmedyassin90